حزب العدالة والتنمية

دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية والخارجية



الدكتور سلمان داود سلوم العزاوي

آمنة
للنشر والتوزيع
من اجل مجتمع ارقى

حزب العدالة والتنمية

دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية والخارجية

حزب العدالة والتنمية

دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية والخارجية

الدكتور

سلمان داود سلوم العزاوي



للنشر والتوزيع

من اجل مجتمع أرقى

عمان -2014

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2014/8/266)
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى



من اجل مجتمع ارقى

دار آمنة للنشر والتوزيع
الأردن – عمان – شارع الجامعة الأردنية – مقابل كلية الزراعة (الجامعة الأردنية) مجمع سمارة التجاري (233) الطابق الأرضي تلفون: 0799670131 962+

www.amnahhouse.com
info@amnahhouse.com
amnah2m@yahoo.com

الإهداء

إلى

كل من تضمخ بالدم الخلوق دفاعاً

أو

جادت مقلتيه بدموعها أنيناً

على

عراقنا الجريح

سلمان

المحتويات

تمهيد

بعد انهيار الدولة العثمانية ظهر من يروج لفكرة مفادها أن الإسلام دين تخلف وتراجع، والعلمانية حركة نهضة وتقدم، لذا فقد تبنت العديد من الأنظمة السياسية في العالمين العربي والإسلامي مفهوم العلماني القائم على أساس الفصل بين الدين والدولة في بناء نظم دولها السياسية، وكان من أكثر الزعماء ترويجاً لهذا المفهوم حد التطرف هو (كمال أتاتورك) مؤسس الدولة التركية الحديثة. وعندما اتجهت تركيا منذ منتصف القرن الماضي نحو نظام ديمقراطي تعددي، ظهرت العديد من الجماعات والحركات السياسية الإسلامية والتي أطلق عليها (المتنورون الإسلاميون)، لتأخذ بزمام المبادرة في مواجهة التردي الاجتماعي والاقتصادي الحاصل في المجتمع التركي ولتطرح نفسها كبديل أفضل عن الأحزاب والنظم العلمانية التي ظهرت على مدى تسعين عاماً، وقد تجسد نجاح الحركة الإسلامية التركية بظهور حزب العدالة والتنمية الذي تميز عن أسلافه من الأحزاب الإسلامية بنظرته إلى الإسلام كعقيدة للتدين لا تعلو عليها أي عقيدة على الإطلاق، والى العلمانية كضرورة للديمقراطية ولضمان الحريات، ويؤمن بالانفتاح على الفئات العلمانية واعتبار مبادئها عنصر السلامة الاجتماعية، وأداة تحفظ لتركيا مكانتها بين الأمم المتحضرة.

شارك حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية بوقت مبكر من تأسيسه واستحوذ على السلطة بفوزه الساحق الذي حققه في الدورات الانتخابية للأعوام 2002 و 2007 و 2011، نتيجة لخطابه الذي اتسم بالمرونة والتغير النسبيين على وفق الحقبة الزمنية التي يعبر عنها ليكون منسجماً مع المتغيرات السياسية الداخلية والدولية، محدثاً تحولاً واضحاً عن المسار التقليدي للسياسة التركية، حيث تمكن من النجاح في مواجهة التحديات الداخلية المتمثلة بهيمنة المؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومي التركي على القرار السياسي ومصادرة حق الشعب في ذلك لعقود خلت. كما بدأت تركيا في عهد العدالة والتنمية تستعيد استقرارها الاقتصادي والسياسي بعد الأداء الناجح في دفع عجلة النمو الاقتصادي وإنقاذ تركيا من واقع الركود والبطالة والمديونية، وتبني سياسات المصالحة وتعديل الفهم الأحادي لهوية تركيا القومية عبر انتهاج الحل الديمقراطي والاعتراف بكل الأطياف الإثنية للدولة التركية، المتمثلة بمسألة الأكراد ومشكلات العلويين والأرمن، وفسح المجال لها للاشتراك في العملية

السياسية على قاعدة المساواة في حقوق وواجبات المواطنة، أما على الصعيد الخارجي فقد أعاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى الفضاء العربي والإسلامي كدولة قوية ومركزية ومحورية تساهم في معالجة مشكلات المنطقة وتسعى للبحث عن دور مؤثر وكبير، محاولة استبدال جلدها الأوربي بأخر(شرق أوسطي) عربي إسلامي تجد فيه تركيا متنفساً لتحقيق طموحاتها في الزعامة الإسلامية، دون الابتعاد كثيرا عن المنظومة الغربية، حيث حرص الحزب على الاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في أوربا و(إسرائيل) من منطلق الشراكة الإستراتيجية، وبما يحقق أهداف تركيا في الحصول على عضوية الاتحاد الأوربي الكاملة، وتصفير مشكلاتها السياسية والجغرافية مع دول الجوار بدعم أمريكي، ولتتمكن من القيام بدور فاعل في المشروع الأمريكي المتمثل بالشرق الأوسط الكبير، كونها أصبحت الجسر الذي يربط بين ثقافة الشرق الإسلامي وثقافة الغرب العلماني، بفعل النجاحات التي حققها حزب العدالة والتنمية، وأضحى بموجبها نموذجاً للإسلام السياسي المعتدل، الذي تطمح في إتباعه معظم الجماعات الإسلامية في المنطقة، بعد أن تيقنت أنه لا بديل عن المنهج الديمقراطي في تحقيق أهدافها.

مقدمة

ُيعدّ وصول حزب العدالة والتنمية في تركيا إلى السلطة تجربة تستحق الدراسة والاهتمام، ليس بسبب تنامي ظاهرة الإسلام السياسي(المعتدل) في هذه الدولة الشرق أوسطية وتراجع التيار العلماني فيها فحسب، بل لما نجم عن هذه التجربة من تغييرات ملموسة في عموم سياسات تركيا الداخلية والخارجية. ولا يستطيع أي مراقب، أو باحث، في الشأن التركي إلا أن يقرَّ بحقيقة مفادها إنَّ فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات الأعوام 2002 و 2007 و 2011. قد ترافقت معه تغييرات في نهج التعامل السياسي مع قضايا أو إشكاليات كانت تعد، في السابق، من قبيل المحرمات التي تؤدي إلى إقصاء كل طرف يمس بها أو اختفائه من دائرة التأثير السياسي. لقد تغير وجه تركيا العلماني وباتت الأحزاب ذات الميول والاتجاهات الإسلامية تتحكم في عموم المشهد السياسي التركي وتتجه نحو أجراء مصالحة بين العلمانية والإسلام أو إحداث موائمة بين الديمقراطية والإسلام بعد ثمانين عاما من التغريب والتحديث لكل قيم المجتمع التركي الإسلامية.

لقد شكل صعود الإسلام السياسي إلى مسرح الأحداث تحولا واضحاً عن المسار التقليدي للسياسة التركية، إذ اخذ تأثير المؤيدين للعلمانية يتراجع في الشارع التركي وأتجه معظم هؤلاء إلى الانزواء أو تعديل مساراتهم السياسية، ولا شك إن مؤسسة الجيش ومجلس الأمن القومي التركي هما من بين أكثر المؤسسات التي تضررت من هذا التاثير. وبدأت تركيا تستعيد استقرارها الاقتصادي والسياسي بعد الأداء الناجح لحزب العدالة والتنمية وتأثيره النشيط في دفع عجلة النمو الاقتصادي وإنقاذ تركيا من واقع الركود والبطالة والمديونية، فضلا عن تبني سياسات المصالحة وتعديل الفهم الأحادي لهوية تركيا القومية عبر انتهاج الحل الديمقراطي الذي أتاح الاعتراف بكل أطياف الدولة التركية وتعددياتها الإثنية وفسح المجال لها للاشتراك في العملية السياسية على قاعدة المساواة في حقوق وواجبات المواطنة، فضلا عن السعي لإتباع الحلول العقلانية لإشكاليات الهوية التركية عبر تبني سياسات الإنماء الاقتصادي للمناطق الكردية الفقيرة والاعتراف بالهوية الكردية التي تتيح لجميع الأكراد المشاركة في بناء الدولة التركية الجديدة.

لقد ساهم هذا التوجه في تحجيم تأثير حزب العمال الكردستاني في محيطه الاجتماعي والسياسي وتخلي الكثير من الأكراد عن استخدام العنف وتأييد حزب العدالة والتنمية وتوجهاته للتخفيف من أثر المشكلة الكردية على الواقع الداخلي التركي.

أما على الصعيد الخارجي فإنَّ أكثر ما يثير الانتباه في سياسة تركيا في ظل زعامة حزب العدالة والتنمية هو عودة تركيا إلى الفضاء العربي والإسلامي بوصفها دولةً قويةً ومركزية ومحورية تساهم في معالجة مشكلات المنطقة وتسعى لبناء علاقات الاحترام المتبادل الذي يعترف لتركيا بحكم تجربتها الديمقراطية وقوتها الاقتصادية بدور مؤثر وكبير. إنها العثمانية الجديدة كما يصفها بعضهم، التي استبدلت فيه تركيا جلدها الأوربي بأخر(شرق أوسطي) عربي إسلامي تجد فيه تركيا متنفسا لتحقيق طموحاتها في الزعامة الإسلامية بعيداً عن هيمنة القبعة الأوربية والأمريكية. إن الصعود التركي يؤسس للدولة التركية ذات الطبيعة الديمقراطية المتصاعدة، التي ستشكل الرد الموضوعي على الممانعة الأوربية للانضمام إلى الاتحاد الأوربي، وربما ستشهد المراحل المقبلة تخلياً تركياً عن مطلب الانضمام إلى الاتحاد الأوربي على الرغم مما قامت به من خطوات على طريق السير نحوه وما أحدثته من تغييرات قانونية وسياسية في سبيل الوصول إلى معايير كوبنهاكن الكفيلة بتحقيق شرط القبول للانضمام للنادي الأوربي، من دون أن تتخلى بطبيعة الحال عن كونها الجسر الذي يربط بين ثقافة الشرق الإسلامي وثقافة الغرب العلماني .

فرضية الدراسة: تقوم الدراسة على فرضية مفادها إنَّ فوز حزب العدالة والتنمية واستلامه زمام السلطة في تركيا منذ عام 2002، قد ترافقت معه تغييرات ملموسة اتجاه كثير من القضايا والأزمات الداخلية والخارجية وهو ما أعاد تشكيل السياسة التركية على أسس جديدة وألبسها ثوباً سياسياً رفع من مكانة تركيا في الساحتين الإقليمية والدولية وعمق شرعيتها السياسية على الصعيد الداخلي .

1. عاشت تركيا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية في ظل نظام سياسي أرسى قواعده مصطفى كمال أتاتورك مؤسس ما يسمى ب(الدولة التركية الحديثة)، وقد أبعد أتاتورك تركيا الحديثة عن كل جذورها الإسلامية ، وفرض دستورا قام على أساس العلمانية المفرطة والتوجه الكامل نحو الغرب عموما وأوربا خصوصا .

2. لم يكن ممكناً ظهور حزب إسلامي تركي أو حزب سياسي له توجهات إسلامية في ظل عهود حكم الأحزاب العلمانية الحاكمة بموجب الدساتير الكمالية. وعندما بدأت تظهر في السنوات الأخيرة أحزاب لها توجهات إسلامية لم تستطع الصمود أمام تحديات العلمانية الاتاتوركية والمؤسسة العسكرية الحامية لها.
3. استطاع حزب العدالة والتنمية أن يتحدى هذه القاعدة وان يفرض نفسه حزباً حاكماً متفوقاً على كل الأحزاب العلمانية الأخرى، وان يحدث الكثير من التعديلات المهمة في النظام السياسي التركي الذي أسسه كمال مصطفى أتاتورك، وان يجري تغييرات ملحوظة في توجهات سياسة تركيا الخارجية والداخلية تقوم على مبدأ تصفير المشاكل.
4. استطاع حزب العدالة والتنمية أن يحدث هذا التغيير من خلال رؤية خاصة للعمل السياسي وقدرة عالية على التكيف مع النظام القائم وان تفلت من محاولات محاكمته وتعرضه لمصير الإقصاء الذي سبق أن تعرضت له أحزاب إسلامية سابقة. ومن أبرز الوسائل التي استطاع أن يكتسب بها المكانه السياسية والاقتصادية الناجحة وشعبيتها العالية مع الحفاظ على علاقات متميزة مع الولايات المتحدة والحرص الدائم على التوجه نحو الحصول على عضوية الاتحاد الأوربي الأمر الذي حال بينه وبين قيام الجيش بأي محاولات انقلابية كما حدث في السابق. إلا أن الحزب واجه تحديات جديدة برزت بعد الانتخابات البلدية التي جرت في شهر مارس 2009م الأمر الذي من شأنه أن يضع الحزب أمام اختبار لمصداقيته واستخدامه لأدواته السياسية.

الإشكالية: شهدت تركيا العديد من محاولات تأسيس حزب سياسي يكون في مقدوره إحداث مراجعة في موقف النظام السياسي التركي من الظاهرة الإسلامية في مجملها، ومن استعادة بعض الجذور الإسلامية في السياسة التركية سواء في خصائص النظام السياسي أم في سياسة تركيا الداخلية والخارجية وعلاقاتها الإقليمية والدولية، ولكن معظم هذه المحاولات كان مآلها الفشل، ولكن حزب العدالة والتنمية استطاع أن يصل إلى الحكم وأن يتحدى الرموز الأساسية في النظام السياسي التركي المتمثلة بالعلمانية والمؤسسة العسكرية وأن يحدث مراجعة حقيقية في السياسة الداخلية وفي

علاقات تركيا الإقليمية والدولية. فكيف استطاع حزب العدالة والتنمية أن يقوم بذلك؟. وما هي الوسائل والأدوات التي خاض بها الصراع مع النظام السياسي التركي الذي أسس له مصطفى كمال أتاتورك، وإلى أي مدى يمكن لهذا الحزب أن يستمر بهذا الدور ؟. وهل في مقدوره أحداث تغييرات جذرية في الدستور التركي والنظام السياسي الذي أقامه؟.

كما تطرح الدراسة إشكاليات تتعلق بأسباب ظهور حزب العدالة والتنمية وفوزه، وصعود تيار الإسلام السياسي (المعتدل)، فضلا عن إشكالية العلاقة بين الإسلام والعلمانية في واقع المجتمع التركي المعاصر، وفيما اذا كان فوز حزب العدالة والتنمية يشكل تأكيدا لترسخ الديمقراطية ومفهوم التداول السلمي للسلطة في المجتمع التركي ؟ وهل سيقبل التيار العلماني بنمو مثل هذه التجربة الإسلامية في الواقع التركي ولا يكرر اللجوء إلى الانقلابات العسكرية التي أطاحت بتجارب تنظيمات إسلامية ناشئة ؟ وهل تعلم حزب العدالة والتنمية من أخطاء الحركة الإسلامية التركية، وانتهج اسلوباً مرناً في التعاطي مع التيار العلماني وتجنب المواجهة المباشرة معه؟ وهل يستطيع أن يؤسس لنهج سياسي واجتماعي يمكنه، مستقبلا، من تحجيم نفوذ القوى المناهضة لتوجهاته وتأثيرها ؟ وما هي حدود الدور الذي يمكن أن تمارسه تركيا في ظل سياسات حزب العدالة والتنمية حيال قضايا وأزمات إقليمية ودولية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في الدور التركي ؟.

المنهجية: يُعَدُّ المنهج بمثابة خارطةَ طريقٍ للباحث يَسْتَدِلُّ من خلالها على الاختيار الأمثل لسبل الكتابة العلمية على وفق التسلسل المنطقي في تناول المعطيات وتحليلها واستنباط الدروس منها والخروج بمحصلة مثمرة في الوصول إلى نتائج علمية وموضوعية، واستبصار التجارب لاغناء مكتباتنا العربية بنتاج علمي، مفيد. وقد حرصنا في بحثنا هذا على استخدام كل من المنهاجين التاريخي والتحليلي الذي يعيننا في تفسير الأسباب الحقيقية وراء صعود حزب العدالة والتنمية في السياسة التركية وتأثيره، والمعطيات التي أحدثتها تجربة الحزب على وفق منهج التحليل النظمي الذي يعكس العلاقة الديناميكية بين مكونات الظاهرة موضوع الدراسة ونتائجها. وقد سخرنا ما يتوافر بين أيدينا من معلومات وما يظهر في ساحات الحضور السياسي لموضوع البحث، من أحداث مسارعة لنخرج بقراءة نستشرف فيها مستقبل الحزب موضوع البحث على وفق المنهج التحليلي الاستقرائي.

ولقد جابهتنا طيلة مدة البحث والكتابة صعوبات جمة، منها موضوعية وأخرى ذاتية، أما المصاعب الذاتية فيمكن تلخيصها في شحة المصادر والبحوث باللغتين العربية والانكليزية لباحثين أتراك سواء من وسط الحزب أو من معارضيه، التي تتناول حقبة صعود وتنامي حزب العدالة والتنمية على وجه الخصوص، الأمر الذي دفعنا بالتوجه إلى مقر حزب العدالة والتنمية في أنقرة آملين بإصابة مرادنا إلا إننا فوجئنا بضعف التعاون وبطئ الاستجابة في توفير سبل دراستنا، باستثناء محاولة يتيمة تم خلالها تحقيق لقاء قصير مع مسؤول العلاقات الخارجية لحزب العدالة والتنمية فرع اسطنبول، وما زودونا به من كتيبات تتحدث عن انجازات الحزب باللغة التركية التي لم نجد سبيل إلى سبر بواطنها لتهافت المترجمين على المسلسلات التركية ورفع سقف أجورهم. ومع ذلك فلم نركن إلى الإحباط والتقاعس ولم نرجع خالين الوفاض فقد حملنا عدداً من تلك المصادر باللغة التركية مستعينين ببعض الأصدقاء لترجمة وريقات منها. كما حاولنا الإفادة من كل ما هو متاح وممكن من فرص الحصول على المعلومات والبيانات، لذا استعنّا بشبكة المعلومات الدولية (Internet)، فضلاً عما قدمته لنا بعض مراكز الدراسات والبحوث في الأردن وسوريا ولبنان من معلومات، وما حصلنا عليه من المكتبات العامة والخاصة بالأساتذة والزملاء والأصدقاء.

أما الصعوبات الموضوعية فتمثلت في تسارع الأحداث التي تجري على الساحة السياسية التركية في ما يتعلق بالانتخابات واستحقاقاتها وتداعيات العلاقة داخليا مع الجماعات الإثنية والعرقية، وخارجيا بالمتغيرات السياسية التي تحدد طبيعة العلاقة بمحيط تركيا الإقليمي والدولي.

وأخيراً يمكن القول إن الباحث القائم على هذا العمل مهما ادعى من بذله للجهد والوقت، أو السعي وراء مصادر المعلومات الحديثة، فأنه لن يدّعي أن عمله هذا قد وصل الكمال، أو بلغ الغاية والمنال، فإن الكمال، كل الكمال لله وحده سبحانه وتعالى، وكل ما يمكن قوله – بكل تواضع – انه هذه الدراسة لا تعدو أن تكون لبنة صغيرة على طريق سد ثغرة من ثغرات الجدار العلمي المعني بقضايا ومشكلات النظم السياسية وظاهرة عودة الحركات الإسلامية أو تلك التي تحمل جذورها إلى الساحة السياسية، وكل ما يتعلق في توجهاتها نحو الوحدة والاندماج في عالمنا الإسلامي الكبير بما يعزز مكانته وتأثيره الخارجي وقدرته على التفاعل الايجابي مع المجتمع الدولي.

الفصل الأول

النظام العلماني في تركيا وظاهرة الحركات الإسلامية

الفصل الأول

النظام العلماني في تركيا وظاهرة الحركات الإسلامية

قبل الدخول في صلب كتابنا الموسوم حزب العدالة والتنمية دراسة في النشأة والسياسات الداخلية والخارجية، وجدنا من المهم أن نتناول في الفصل الأول منه طبيعة النظام العلماني في تركيا وظاهرة الحركات الإسلامية وفصلناه في ثلاثة مباحث تصدينا في الأول إلى مفهوم العلمانية والنظام السياسي التركي، أما في المبحث الثاني فقد خصصناه لموضوع الحركة الإسلامية وجذورها التاريخية، وقد فردنا الثالث إلى نشأة حزب العدالة والتنمية وخطابه الإسلامي.

المبحث الأول: مفهوم العلمانية والنظام السياسي التركي

المبحث الثاني: الحركة الإسلامية وجذورها التاريخية

المبحث الثالث: نشأة حزب العدالة والتنمية وخطابه الإسلامي

المبحث الأول

مفهوم العلمانية والنظام السياسي التركي

سنركز في هذا المبحث على جانبين أحدهما يبين مفهوم العلمانية بوصفها مفردة، ومبدءاً، من خلال عرض آراء المفكرين والباحثين المختصين، وأما الجانب الآخر فسنتناول فيه العلمانية باعتبارها إحدى المبادئ الأساسية التي رسمت شكل النظام السياسي التركي المعاصر وسيتم ذلك من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: مفهوم العلمانية

المطلب الثاني: تركيا المعاصرة من العثمانية إلى العلمانية

المطلب الأول

مفهوم العلمانية

قبل الولوج في تحديد المعالم العلمانية للنظام السياسي التركي المعاصر بشكل دقيق لابد من التصدي لمفردة العلمانية بوصفه مفهوماً له مدلولاته اللغوية والفكرية والسياسية على وفق ما يراه ذوو الفكر والاختصاص في تأصيل هذا المفهوم وبيان نشأته وتطوره، فمنهم من يرى إن العلمانية اشتقت من كلمة (Laikos) اليونانية القديمة بمعنى (الناس الذين ليس من رجال الدين أو أولئك الناس غير الأعضاء في طبقة الرهبان)[1]. وفي اللغة الإنكليزية وردت كلمة علمانية (secularity) من (secular) بمعنى غير العقائدي أو دنيوي غير ديني ومدني، أو عالمي غير قانوني، أو غير منتسب إلى رهبانية كاهن عالمي. و(secularism) تعني عدم المبالاة بالدين أو بالاعتبارات الدينية، أو شيء دنيوي أو صفة دنيوية. و(secularize) تعني (يعلمن) أي ينزع عنه الصفة أو السيطرة الكليركية*، ويتسم بالنزعة الدنيوية[2]. وإذا كانت العلمانية تعني (العلم) فهي ترجمة خاطئة لكلمة (secularite) الفرنسية وهذه ليس لها علاقة بلفظة (العلم) وفروعها. فالعلم باللغتين الإنكليزية والفرنسية يشار إليها باللفظ (science)، والمذهب العلمي يطلق عليه (scientism) والنسبة إلى العلم هي (scientifique) الفرنسية[3]. وقد بين (غريغوار حداد) إن اشتقاق لفظة (علمانية) تلفظ (بكسر العين) كما هو شائع بما يوحي بنسبتها إلى (العلم) وإن مثل هذا خاطئ ينبغي تصحيحه، إذ إن لفظة علمانية يجب أن تلفظ (بفتح حرفي العين واللام) معا لكونها مشتقة من (عالم) وليس من (علم). فالعلماني (بكسر حرف العين) هو ما يشير إليه عادة بالعلموي، وإن لفظة (علموي) لا يمكن اشتقاقها، لغويا، من علم والأصح لغوياً

(1) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، دار رياض الريس للنشر، بيروت، ط1، 2008، ص61.

* الكليركي جمعه كليركيون، أي الكيرس أو الكليرس وهم جماعة مكرسون لخدمة الكنيسة المسيحية كالشمامسة والأساقفة وعكسهم أو يقابلهم العلمانيون. للمزيد من التفاصيل ينظر معجم المعلم بطرس البستاني نقلاً عن: الدكتور أحمد السيد، جذور العلمانية، (بلا نشر)، القاهرة، 1970، ص154.

(2) قاموس المورد، إنكليزي عربي، دار العلم للملايين، منير البعلبكي، بيروت، ط40، 2008، ص827.

(3) الكنز، قاموس فرنسي عربي، جروان سابق، بيروت، ب.ت، ص103. ويمكن الرجوع إلى قاموس وبستر الجديد الذي يعرف (العلمانية بأنها رؤية للحياة أو أي أمر محدد يعتمد أساساً على أنه يجب استبعاد الدين وكل الاعتبارات الدينية وتجاهلها ومن ثم فهي نظام أخلاقي اجتماعي يعتمد على قانون يقول بأن المستويات الأخلاقية والسلوكيات الاجتماعية يجب أن تحدد بالرجوع إلى الحياة المعاشة والرفاهة الاجتماعية من دون الرجوع إلى الدين. ينظر: Webster's، New World Diction، P.128.B.Oxford-Advanced Lerner's، Dicc. Of Current English، P.785

هو أن نقول علماني بكسر العين بدل علموي ونقصد هنا من يتخذ من المعرفة العلمية كما هي ممثلة في العلوم الطبيعية. وما يهمنا هنا لا يرتبط بعلمانية المعرفة العلمية وإن ما يعنينا هو العلمانية بفتح (حرفي العين واللام) وهذه لا تتضمن موقفاً من طبيعة المعرفة العلمية وإنما هي معنية في المقام الأول بدور الإنسان في العالم وتأكيد استقلاليته في توظيف العقل الإنساني في المجالات التي وظفها لخدمة الإنسانية في العالم مشتمل على اكتشافاته بالاستقلال عن الدين، وعندما يكون الإنسان علماني (بفتح العين واللام) فليس من الضرورة أن يكون علمانياً (بكسر العين)[1]. وقد حاول بعض المفكرين الأتراك إيجاد معنى رديف للعلمانية في اللغة التركية فأعطاها الباحث التركي ضيا غووك ألب معنى "اللاديني"، بينما وصفها أحمد باشا " باللاروحانية [2]. وفي معجم المحيط للغة العربية وردت مفردة العلماني بكونها (منسوب إلى العلم، أي العالم) غير ديني أو كهنوتي[3](*). وفي معجم اللغة العربية الكلاسيكية رد (الدكتور يوسف محمد رضا) كلمة (علمانية) إلى مصدرها (علمنة) أو (علمن) وعرفها بالنظام الذي يبعد السلطات الروحية من التدخل في الشؤون السياسية. ثم أعطى لها معنى آخر كونها تستخدم من الناحيتين السياسية والتعليمية. فعندما نقول علمانية الدولة نعني فصل السلطة الروحية عن السلطة السياسية وعدم تدخل الهيئات الدينية في شؤون الحكم. أما علمانية التعليم فإن المراد منها قبول جميع الأطفال على مختلف عقائدهم في المدارس وعدم الضغط أو الدعاية لتفضيل عقيدة على أخرى[4]. بينما ذهبت دائرة المعارف

---

(1) غريغوار حداد، المسيحية والعلمانية، مجلة مواقف، عدد 39، خريف 1980، ص143. للمزيد من التفاصيل ينظر أيضاً: محمد يحيى، في الرد على العلمانيين، الزهراء للإعلام العربي، مدينة نصر، القاهرة، 1988، ص11.

(2) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور ، مصدر سبق ذكره ، ص62.

(3) أديب اللجمي وآخرون، المحيط معجم اللغة العربية، دار المحيط للنشر، بيروت، ط2، 1994، ص882. وكذلك ينظر: حسن ملا عثمان، صور من مواقف العلمانية في محاربة الإسلام عن طريق التعليم، مجلة كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام- الرياض، العدد السابع 1983، ص401.

* الكهنوتي جمع الكهنوت، فهي كلمة سريانية معربة، وهم خادمو أسرار الكنيسة (والتاء فيها للمبالغة لا للتأنيث كتاء ملكوت وجبروت) ودرجاته ثلاث الشماس، والقسيس، والأسقف، ومراتبه كثيرة منها القارئ، والخوري، والمطران، والبطريرك، والبابا، وفعله كهن، وتكهن تكهنت فهو كاهن جمع كهنة. للمزيد من التفاصيل ينظر : قاموس الأسقف جرمانوس فرحات، مرسيليا الفرنسية، ط1، 1849، ص151.

(4) د. يوسف محمد رضا، معجم العلوم الكلاسيكية والمعاصرة، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 2006، ص1127-1128.

البريطانية إلى تعريف العلمانية (Secularism) بأنها حركة اجتماعية تهدف إلى تحويل اهتمام الناس من عالم الآخرة إلى عالم الدنيا فقط[1].

إن هذا الوصف اللغوي الذي لا يخلو من المعاني الفكرية لمفهوم العلمانية لم يكن معبرا دقيقاً وشاملاً لمضامينه الحقيقية ما لم نسبر أغوار ظروف نشأته، وأسباب ظهوره، ودواعي تطوره، على وفق المنظور الذي حدد ملامحه مفكرون وباحثون من مدارس فكرية متنوعة نمت في مجتمعات مختلفة ومتباعدة سياسياً وجغرافياً، والذين لا يشك معظمهم أن مصطلح العلمانية (Secular) ظاهرة تجلت لأول مرة مع نهاية حرب الثلاثين عاماً عند توقيع معاهدة صلح وستفاليا عام 1648م وبداية ظهور الدولة القومية الذي اعتبره المؤرخون بداية لمولد الظاهرة العلمانية في الغرب[2].

لقد برزت ظاهرة العلمانية بوصفها أحَّد أهم مبادئ (نيقولا ميكيافلي) الذي استعاض بها عن القيم المسيحية المثالية بمبادئ سياسية واقعية تستند إلى القوة في ترسيخ دعائم نظامه السياسي. وقد تأثر الفيلسوف البريطاني (هوبز) بتلك الأفكار معتبراً أن محور حياة الفرد ينصب في البحث الدائم عن السلطة وقد أطلق على هذا التناول للسياسة الميكيافلية فيما بعد (مفهوم العلمانية) الذي يعني الفصل بين السياسة والدين[3]. واستمر هذا المفهوم يتطور باعتباره حركة مضادة للدين ومضادة للمسيحية لاسيما أثر تعاظم الصراع الدائر في أوربا منذ القرن السادس عشر بين الكاثوليكية والبروتستانتية من جهة وبين ملوك أوربا والهيئة البابوية من جهة أخرى[4]. ولقد كانت أوربا معذورة إزاء موقفها من الدين لأن المجتمع أصبح، في تلك المرحلة، يوالي رجال الدين ويتبعهم أكثر من ولائه للدين نفسه مما جعل المجتمع أقرب إلى الإلحاد أو الاعوجاج، وبات معوقاً للحياة ومفسداً لها في كل اتجاه[5]. لقد قاست أوربا كثيراً مما

---

(1) نقلا عن د. مهدية صالح العبيدي، الحركة الإسلامية في تركيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية، 1998، ص71.

(2) الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة إعمال الموسوعة للنشر ، السعودية، ج16، ط1، 1996، ص402.

(3) الموسوعة العربية العالمية، مصدر سبق ذكره، ص403.

(4) سامي عطا حسن، فصل المقال بين العلمانية و الماسونية من الاتصال، الدار السلفية الكويت، ط2، 1990، ص64.

(5) د.عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي الحديث، مطابع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،بغداد، 1987، ص127.

* تعد صكوك الغفران واحدة من أهم وسائل تسلط الكنيسة على الناس وعلى مقدراتهم وعقولهم وحريتهم فتعد صفحة سوداء في تاريخ أوربا الإنساني وخروج واضح عن تعاليم الدين المسيحي والكتاب المقدس حيث كان يمنح رجال الكنيسة وثائق غفران للناس مدعين بأنها كفيلة بنجاتهم من النار في العالم الآخر قد وهبها الله وبذلك مارسوا الإلحاد والطغيان. وللمزيد من التفاصيل ينظر: غيي هارشير، العلمانية، ترجمة رشا الصباغ، (د.ن) بغداد، 2005، ص16.

أصبح عليه أمر دينها فقد حُرفّت المسيحية وانحرف رجال الدين وخرجوا على المجتمع بقرارات ما أنزل الله بها من سلطان كصكوك الغفران❖ واضطهاد العلم والعلماء وتكفيرهم وسوقهم إلى محاكم التفتيش لشنقهم، ثم سيادة الإقطاع وأصحاب المصانع بدعم من رجال الدين لتظهر في المجتمع قلة تملك وأكثرية بائسة[1]. إن هذا الاختلال الذي حصل في قيم المجتمع الأوربي أدى إلى ظهور الكثير من المفكرين والفلاسفة المطالبين بالثورة على الكنيسة والسلطة الدينية وطغيانها وداعين إلى ضرورة الإصلاح الديني.

فقد جاء جان بودان (1529- 1596)م بأطروحات فكرية مفادها تبسيط الدين وإخراجه من الإطار الكنسي الجامد واعتباره أمراً شخصياً لا يحتاج إلى رهبان وقساوسة، ويعد ذلك تطور في الفكر العلماني إذ ركز بودان على تقوية سلطة الدولة القائمة على نظام العقل معتبراً أن دور رجال الدين يجب ألا يتعدى ميدان التربية ومراقبة الأخلاق[2]. أما مارتن لوثر (1483- 1546)م الذي كان قسا وتمرد على الكنيسة فقد جاءت أفكاره مؤكدة على إلغاء الوضع الكنسي وتوسيع اختصاصات السلطة الزمنية التي يجب أن تمارس عملها بحرية وبدون عقبات[3]. وقد أكد تلك الأفكار جان كالفن (1509- 1564)م وعقيدة (ماغد بروغ) التي ظهرت عام 1550م لتؤكد على "أن السلطة هي تفويض من الأغلبية إلى طائفة تحكم بالعدل فيستوجب طاعتها أو بالتجاوز فالقبول بالعصيان"[4]. لقد استخدمت آراء لوثر وكالفن استخداما سيئا من حكام أوربا إذ أن تبنيهم لتلك الأفكار واستخدامها كأداةً للصراع بين أتباع الكنيسة

---

(1) د. محمد البهي، تهافت الفكر المادي بين النظرية والتطبيق، مكتبة وهبة للطباعة، القاهرة، ط4، 1981، ص21.

❖ لقد تمادى الاضطهاد الديني في أوربا إلى درجة كبيرة مستخدماً السلطة السياسية أداة له فقد زاد عدد ضحايا العنف في أسبانيا بين عام 1480- 1488 إلى أكثر من (8800) ضحية أحرقوا بالنار لاتهامهم بالخروج عن تعاليم الكنيسة. وأكثر من (9600) ضحية قتلوا في التعذيب بفعل قرارات محاكم التفتيش التي يقودها الرهبان الذين استخدموا وسائل التعذيب تحمل رموزا دينية (كالصليب، تمثال مريم العذراء)، وإن تهمة (الهرطقة) كافية لوحدها لحرق صاحبها. وقد اتسم القرن الخامس عشر والسادس عشر في روما بأنه عصر للإرهاب للمزيد من التفاصيل حول الموضوع ينظر: د. رشيد خيون، طروس من تراث الإسلام، بيروت، 2007، ص10.

(2) د. موسى محمد، العلمانية المؤمنة، مؤسسة مصر للنشر، القاهرة، ط2، 2009، ص42.

(3) جان توشار، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة: د. علي مقلد، دار العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، 1983، ص153.

(4) نقلاً عن: مهدية صالح حسن، الحركة الإسلامية في تركيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية، 1998، ص75.

الكاثوليكية وأتباع الكنيسة البروتستانتية قد أدخل أوربا في دوامة من الحرب الطائفية استمرت خلال القرن السادس عشر والسابع عشر، الأمر الذي جعل المفكرين والحكام يرفضون الدين رفضاً تاماً كما ذهب إلى ذلك فولتير (1694- 1787)م الذي دعا إلى الحرية الفردية، واعتبر الكتاب المقدس مجموعة من الخرافات التي لا يقبلها العقل، وقد أيد تلك الدعوة ملك بروسيا فردريك عام 1740م عندما أشار إلى أن "كل الأديان يجب أن يسمح لها بالعمل في هذا البلد.. وكل إنسان يجب أن يذهب إلى الجنة بطريقته الخاصة"[1]. لقد كانت هذه الدعوات المضادة للدين والداعية للعلمانية منهجاً تأثر به مفكرون كثر وآمنت بها قطاعات كبيرة من المجتمع الأوربي فأدى انتشار تلك الأفكار الإصلاحية إلى قيام العديد من الثورات والانتفاضات التي عدت (الشعب هو مصدر السلطات) وأبرزها ثورة عام 1688م في انكلترا التي كان من نتائجها تقييد سلطات الملك وتغييب دور الكنيسة، ثم الثورة الأمريكية عام 1773م حتى جاءت الثورة الفرنسية عام 1789م بالتغييرات التي كان لها الأثر البارز في بلورة مفهوم العلمانية[2]، التي أنهت الصراع الذي ساد الأوساط الشعبية ضد طبقة الاكليروس (رجال الدين) ثم جاء الدستور المدني الذي من بنوده وجوب اختيار تلك الطبقة من الشعب بدل تعيينهم من البابا ومصادرة أملاك الكنيسة وإعلان حقوق الإنسان[3]. ثم قررت الثورة الفرنسية، فيما بعد، إغلاق المعاهد والجامعات الدينية وأنشأت، بدلاً عنها، أخرى علمانية أي لا دينية[4].

ولقد ركز العلمانيون في تلك المرحلة على فكرتين رئيستين تدور الأولى حول ضرورة إتباع منهج العقل، والثانية حول فصل الدين عن الدولة، إلا أن إتباع منهج العقل كان يصطدم بحقيقة تفاوت عقول البشر وإدراكهم، فما يروق لشخص قد لا يروق لغيره، لذا نجد أن العلمانية تحددت بشكلين هما العلمانية المعتدلة التي نشأت في القرنين السابع عشر والثامن عشر والعلمانية الملحدة التي نشأت في القرن التاسع عشر متمثلة بالفكر المادي التاريخي وأقرت محاربة الأديان لأنها في نظرهم تشكل عقبة في طريق التقدم[5]. لقد اتسم مصطلح العلمانية في بداية ظهوره بالقصور في دلالته،

---

(1) د. موسى محمد، مصدر سبق ذكره، ص46.
(2) المصدر نفسه، ص48.
(3) سامي عطا حسن، مصدر سبق ذكره، ص66 .
(4) هاملتون جب، الاتجاهات الحديثة في الإسلام، ترجمة هاشم الحسيني، دار الحياة للنشر، بيروت، 196، ص23.
(5) د. محمد البهي، الإسلام في حل مشاكل المجتمعات الإسلامية المعاصرة، دار غريب للطباعة، القاهرة، ط2، 1984، ص22.

وانحسار شموله، والإبهام في معانيه، إذ تمت الإشارة إلى علمنة ممتلكات الكنيسة أي نقلها إلى سلطة غير دينية تمثلت بسلطة الدولة التي لا تخضع إلى سلطة الكنسية كما حدث في فرنسا، حيث كانت المصادرة، من وجهة نظر الكنيسة، غير شرعية بينما كانت تمثل عين الشرعية من وجهت نظر المفكرين الفرنسيين المدافعين عن قيم الاستنارة والعقلانية المادية. إلا أن المجال الدلالي للعلمانية بدأ يتسع نحو المزيد من التركيب والإبهام على يد جون هوليوك الذي حول المفهوم إلى أحد أهم المصطلحات في الخطاب السياسي والاجتماعي والفلسفي الغربي. وقد حاول هوليوك أن يأتي بتعريف محايد لا علاقة له بمصطلحات مثل (ملحد) أو (لا أدري) فعرف العلمانية بأنها " الإيمان بإمكانية إصلاح حال الإنسان من خلال الطرق المادية، دون التصدي لقضية الإيمان سواء بالقبول أو الرفض "[1]. ويمكن فهم سر اختيار الكلمة (علمانية) إذ أنها تعبر عن المقصود من دون صدم المشاعر والأحاسيس، ومما لا شك فيه من وجهة نظر المستشرق (أر بري) أن المفهوم الحقيقي للعلمانية هو إقامة الحياة على غير الدين سواء بالنسبة للأمة أم الفرد ولو قيل إنها فصل الدين عن الحياة لكان أصوب[2].

وتختلف الدول والأفراد في مواقفها من الدين بمفهومه الضيق فبعضها تسمح بممارسة شعائره وطقوسه كالمجتمعات الديمقراطية الليبرالية التي يطلق عليها كما ذكرنا أنفا "بالعلمانية المعتدلة" أي أنها مجتمعات لا دينية (Non Religious) ولكنها غير معادية للدين. وبالمقابل هنالك المجتمعات الشيوعية وما شاكلها التي تعمد (العلمانية المتطرفة) أو الملحدة (Anti Religious) أي مضادة للدين[3]. ففي الوقت الذي حسم فيه موضوع الجدل حول العلمانية باعتبارها فصل الدين عن الدولة في أوربا، وبات هذا التعريف الأكثر شيوعاً في العالم ويعني (فصل المؤسسات الدينية- الكنيسة- عن المؤسسات السياسية- الدولة) حيث تحددت عملية العلمنة في المجال السياسي وربما الاقتصادي أيضاً، وهي تعني بإيجاز شديد إبعاد الدين وإلغائه كلياً من طوابع الحياة المختلفة، وبرنامج كامل لإقصاء الدين عن ميادين الفكر والحياة كافة [4]. ظهر

---

(1) عبد الوهاب المسيري، العلمانية تحت المجهر، دار الفكر، دمشق، 2000، ص12

(2) د. علي محمد جريشه ومحمد شريف الزيبق، أساليب الغزو الفكري للعالم الإسلامي، دار النصر، القاهرة، 1978، ص60.

(3) A.J Arbery، Religion in the Middle East، Vol. 2.pp. 606-607.

(4) هاملتون جب، مصدر سبق ذكره، ص25.

بوصفه خطوة طبيعية أو نتيجة حتمية في الفكر الغربي لما قامت به الكنيسة من طغيان مورس باسم الدين[1]. بينما يرى البروفسور جون كين إن نموذج العلمانية في العالم قد دخل مرحلة الأزمة ولم يحل محله نموذج آخر ولم يتمكن هذا النموذج باعتباره منظومة فكرية ونظمية من معالجة مشاكل العصر الغربية حيث تنتشر العنصرية والجريمة، وحتى في العالم الثالث نرى أن العلمانية قد تحالفت مع الفاشية والقوى العسكرية والطبقات المستغلة[2]. بينما تناول مفكرو العالم الإسلامي والعربي مفهوم العلمانية ومنهم (محمد عبده) من منطلق وصفه للواقع السياسي والاجتماعي للدول الإسلامية على أنه لا سلطة دينية على الفرد إلا إيمانه النابع من العقل والاقتناع مركزاً على العلمية في أطروحاته والتحرر من أي اعتبار مذهبي أو ديني والدعوة إلى الإسلام النقي الذي يلتقي مع الديانات الأخرى ليؤسس لنزعة وطنية علمانية تنأى بالدين عن السياسة وفصله عنها[3]، وقد ذهب عبد الرحمن الكواكبي إلى الأمر عينه، إذ يشير إلى (إن الحاكم والساسة الذين يحاولون الخلط بين الدين والسياسة ويريدون الدين بقصد تمكين سلطتهم على بسطاء الأمة وأن موقعهم هذا لا أصل له بالإسلام)[4]. ولم يكن

---

(1) محمد قطب، رؤيا إسلامية لأحوال العالم المعاصر، دار الوطن للنشر، الرياض، 1991، ص188.

(2) نقلاً عن : عبد الوهاب المسيري ، مصدر سبق ذكره ، ص146.

(3) عبد الرزاق عيد ، الإسلام والحداثة (تجربة محمد عبده)، جعفر العصامي للطباعة والنشر، بغداد، 2006، ص43.
(لم يكن المتعلمون العرب بمنأى عن هذا الحديث، فقد تابعوه منذ البداية وتحمسوا للمعركة الفرنسية التي احتدت منذ سنة 1903م وبرزت هذه المتابعة في مناظرة كبرى حصلت في السنة نفسها بين الأديب فرح أنطون (1874- 1922)م والشيخ محمد عبده (1849- 1905)م، وكان الأول من أكبر المتحمسين للتجربة الفرنسية فيما حاول الثاني الرد على العلمانية بفكرة التسامح " إذا صدر قول من قائل يحتمل الكفر من مائة وجه ويحتمل الإيمان من وجه واحد حمل على الإيمان" ومدنية السلطة في الإسلام "الخليفة عند المسلمين.. حاكم مدني من جميع الوجوه". هذا الموقف الذي صدر من رجل دين مسلم سنة 1903م تحت ضغط الأحداث كان يمكن أن يتطور أكثر مما تطور نظيره في الفكر الكاثوليكي لو تواصل تمثيل الخطاب الإصلاحي للحساسية الدينية في المجتمعات العربية. بيد أن أفول هذا الخطاب وقيام الأصولية الراديكالية بديلاً عنه مثلاً تراجعا لا قرار له. وقضية العلمانية خسرت بدورها في المجتمعات العربية بسبب الأدلجة القومجية أو الاستالينية التي جعلتها مرادفة لمقاومة الأديان والعقائد، وهذا خطأ بالغ لأن العلمانية في الأصل هي تحييد الفضاء العام عن سلطة العقائد المختلفة، الدينية وغير الدينية، ليتمكن كل فرد من ممارسة حرة لدينه أو عقيدته أو مذهبه أو فلسفته الوجودية في حدود فضائه الخاص وفي إطار الاحترام المتبادل بينه وبين المختلفين أو الذين لا يرغبون أصلاً في أن تكون لهم انتماءات دينية أو عقدية أو مذهبية: ينظر: محمد حداد ومجموعة باحثين، الجدل العربي حول العلمانية، دمشق ، ط1، 2009م، ص32.

(4) نقلاً عن : دكتور محمد عمارة ، نظرة جديدة للتراث، (د.ن)، بيروت، 1974م، ص251.

المفكرون القوميون العرب بمنأى عن الصراع الفكري الذي كان دائرا حول مفهوم العلمانية ومنهم شبلي العيسمي الذي عرف العلمانية بأنها " جملة من التدابير جاءت وليدة لصراع طويل بين السلطتين الدينية والدنيوية في أوربا استهدفت فك الاشتباك بينهما واعتمدت فكرة الفصل بين الدين والدولة بما يضمن الحيادية اتجاه الدين وحرية الرأي ويمنع إسباغ القدسية لرجال الدين وآرائهم"[1]. في حين نجد أن المفكر العربي الإسلامي محمد عابد الجابري يخالف أولئك المفكرين في رؤيته للعلمانية منطلقاً من كونها تعد جزءاً من التشكيل الحضاري والثقافي الغربي ونتاج معاناته ولذلك فهي مفهوم غريب عن الإسلام ومجتمعه وأن الإسلام ليس كنيسة كي نفصله عن الدولة ويجب استبعاده من قاموس الفكر الإسلامي والعربي لأنه لا يعبر عن حاجات الأمة ويمكن تعويضه بشعاري الديمقراطية والعقلانية حيث تعني الأولى بحفظ الحقوق للأفراد والجماعات وتعني الثانية بالممارسة السياسية الصادرة عن العقل ومعاييره المنطقية وكليهما لا يعنيان استبعاد الإسلام عن الدولة كما هو الحال في العلمانية[2]، التي تعتبر نقيضا للإسلام والدين ولا يوجد بينهما أي رابط كما يرى (سفر الحوالي)[3]. كما لا يوجد هنالك ما يسوغ فصل الدين عن الدولة في الإسلام حيث لم يتعرض المجتمع الأوربي على يد الكنيسة من اضطهاد، لذا فإن العلمانية مبدأ غريب عن الحضارة الإسلامية[4]. وهذا ما يعتبره بعضهم إجحاف بحق الإسلام لأن العلمانية بمفهومها فصل الدين عن الدولة وشؤونها هي ليست بضاعة أوربية بل هي بضاعة إسلامية على حد قول حسن محسن رمضان من حيث الممارسة والتطبيق والدليل على ذلك عدم ورود نص شرعي في القرآن الكريم أو في السنة النبوية الشريفة يحدد شكل النظام السياسي الإسلامي، الأمر الذي أتاح للصحابة رضي الله عنهم الاجتهاد في موضوع الخلافة والبيعة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه وقد أصبحت هذه الواقعة مصدراً للتشريع الإسلامي وهذا يعني كما يرى حسن محسن رمضان (إن كل هذه الأفعال من الصحابة تمت في غياب كامل من النص المنظم لمثل هذه الأمور ولم تكون

(1) شبلي العيسمي، العلمانية والدولة الدينية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1986، ص19.

(2) عبد الوهاب المسيري، مصدر سبق ذكره، ص148.

(3) سفر بن عبد الرحمن الحوالي، العلمانية نشأتها وآثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة، الدار السلفية للنشر، الكويت، 1987م، ص23.

(4) عبد الله عبد الدايم، مؤتمر الحوار القومي الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995م، ص227.

أفعالهم أو ردود أفعالهم تلك إلا اجتهاداً منهم على شأن من شؤون دنياهم وإن العلمانية التي أقرت مبدأ فصل الدين عن الدولة السياسية هي مبدأ إسلامي أصيل مارسه الصحابة) منذ وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام [1]. لاسيما وإن كمال الدين وتمام النعمة قد بلغ ذروته عند نزول الآية الكريمة ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾[2]، كما أن الرسول عليه الصلاة والسلام قال في الحديث الشريف ((**إن كان شيئا من أمر دنياكم، فشأنكم به. وإن كان من أمور دينكم، فإلي**)) [3]، وبناءاً على ذلك فلماذا لا نشرع إلى دنيانا دون الحاجة للرجوع لرجال الدين[4]، لاسيما وأنه لم يرد في القرآن الكريم ولا في السنة النبوية الشريفة ما يضفي صفة القدسية على رجال الدين أو يأتي فيهما ما يحدد صيغة معينه لشكل الدولة وتنظيمها لأن الدين الإسلامي لا يركن إلى الجمود ويدعو إلى التجديد[5]، إذ يقول الرسول عليه الصلاة والسلام ((**إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة عام من يجدد لها دينها**))[6]، وهذا ما يؤيده الأستاذ محمد عمارة حين يبين أن الدولة الدينية التي اسماها (هوارد بيكر) المجتمع المقدس هي عبارة عن مؤسسة دينية يقوم الذين يتولون شؤونها (رجال الكهنوت) بدور الوسيط بين الإنسان وربه وهذا ما ندعوه بمفهوم الدولة الدينية التي قابلها ظهور الدولة العلمانية وقيامها. فبما أنه لا وجود لمجتمع مقدس بالمعنى الذي أسماه (هوارد بيكر) في الإسلام، كما أنه لا يوجد رجال دين يحملون صفة القدسية لكي يقوموا بدور الوسيط بين الناس والله كما هو الحال في الدولة الكنسية بل على العكس إن من صميم العقيدة الإسلامية هو عدم وجود وسيط بين الفرد وربه ﴿وَلاَ تَدْعُ مِن دُونِ اللّهِ مَا لاَ يَنفَعُكَ وَلاَ يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذاً مِّنَ الظَّالِمِينَ﴾[7]. لذا

(1) نقلا عن: حسن محسن رمضان، السلفية والعلمانية إشكالات الرؤى والممارسة، دار الحصاد للطباعة والنشر، دمشق، 2008، ط1، ص ص143- 145.

(2) سورة المائدة، الآية 3 .

(3) سنن ابن ماجة 825: 2 كتاب الرهون باب (15) باب تلقيح النخل ح 2471.

(4) حسن محسن رمضان، مصدر سبق ذكره ، ص146.

(5) د. محمد أحمد خلف الله، العلمانية والإسلام، مجلة المستقبل العربي، م د و ع، بيروت، العدد (5)، ك2، 1979، ص 50 و51.

(6) سنن أبو داود، كتاب الفتن والملاحم 4291/1.

(7) سورة يونس، الآية 106.

فإن الإسلام لم يعرف الدولة الدينية ولا يعترف بها وعليه فإن الدعوة إلى سيادة العلمانية في مجتمعاتنا العربية والإسلامية ما هو إلا تقليد للغرب وتبعية لحضارته[1].

ويذهب الدكتور أحمد النعيمي في التحليل إلى أبعد من ذلك عندما يبين أن الإسلام لم يكن ليعرف الدولة الدينية ولا المجتمع المقدس وينكر الوساطة بين المسلم وربه ويستشهد باختلاف المنطلقات المسيحية عن الإسلامية إذ إنّ المسيحية باعتبارها ديناً لم تنظم العلاقة بين الفرد والدولة لأنها عملت على تطهير الإنسان من الرذائل وتؤكد على الجانب الروحي فقط من خلال أداء العبادات ولم تعالج الجوانب الدنيوية، في الوقت الذي عالج فيه الدين الإسلامي الجانب الروحي والأخلاقي متزامناً مع معالجته للجانب الدنيوي، وبالتالي ينظم العلاقة بين الإنسان وأخيه الإنسان، ثم تنظيم التعاملات بمختلف جوانبها ومن بينها الشورى وسلطة الحاكم وأحكام السلطة والحرب والمعاهدات[2].

أما المفكر الإسلامي فهمي هويدي فهو يميز بين تيارين علمانيين تيار متطرف وآخر معتدل ويعرف المتطرفين بأنهم ليس ضد الشريعة الإسلامية فحسب بل إنهم ضد الدين بوصفه عقيدة، ويعتبرون الإسلام مشكلة يجب حلها بتجفيف ينابيعها ثم استئصالها، أما المعتدلون فليس لهم مشكلة مع العقيدة ويعتبرون الإسلام والإسلاميين حالة يمكن التعايش معها إذا ما أقيم حاجز بين الدين والسياسة، ويرى هويدي ضرورة القبول بشرعية التيار العلماني المعتدل المتصالح مع الدين ويستند في ذلك إلى الآية الكريمة التي ترك الله فيها للإنسان حق حرية الاختيار بين الإيمان والكفر﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[3]، ويؤكد إن تحفظ المعتدلين على تطبيق الشريعة ليس لأنهم ضدها بل لاعتقادهم أن تطبيقها قد يهدد قيماً معينة يدافعون عنها مثل الحرية والديمقراطية والمساواة[4].

وبعد كل ما تقدم يمكن أن نخلص إلى القول بأن العلمانية هي حركة فكرية وسياسية نتجت في خضم الصراع بين الكنيسة والمجتمع الأوربي ولم تكن ثورة ضد

---

(1) محمد عمارة، العلمانية ونهضتنا الحديثة، دار الشروق، القاهرة، 1986، ص15.

(2) د. أحمد النعيمي،تركيا بين الموروث الإسلامي والاتجاه العلماني،مركز الدراسات الدولية،جامعة بغداد،2005،ص76.

(3) سورة الكهف، الآية 29.

(4) نقلاً عن: عبد الوهاب المسيري، مصدر سبق ذكره، ص148.

المسيحية بل إنها كانت محاولة للعودة بالدين المسيحي لجذوره العقائدية والتي تدعو أصلاً لفصل الدين عن الدولة، وتطورت العلمانية، في مفهومها، لتصبح دستوراً ونظاماً سياسياً لمعظم دول أوربا والعالم المتدين بالمسيحية. وعلى الرغم من رفض الإسلام لأي فصل بين الدين والسياسة لكونه يعد منهاجاً عقائدياً متكاملاً ينظم الحياة الدنيوية والدينية لعلماء الدين، إلا إننا نجد إنَّ العديد من الأنظمة السياسية في العالمين الإسلامي والعربي قد تبنت المفهوم العلماني في بناء نظم دولها السياسية لاسيما بعد انهيار الدولة العثمانية وظهور من يروج لفكرة (أن الإسلام دين تخلف وتراجع ، والعلمانية حركة نهضة وتقدم ، وإن ما حصل من تقدم حضاري في العالم الغربي كان نتيجة للفصل بين الدين والدولة)[1]. ولعل من أكثر النظم ترويجاً لهذا المفهوم حد التطرف الموصوف في ما بينا آنفاً هو (كمال أتاتورك) مؤسس الدولة التركية الحديثة على أنقاض الدولة العثمانية الذي جاء بمفهوم الدولة الحديثة المستندة إلى الدستور والقانون بعيداً عن إطار المرجعيات والعقائد الدينية وهذا ما سيتم سبر أغواره في الآتي ومحاولة التعرف إلى أي مدى قد نجح في ذلك.

المطلب الثاني

تركيا من العثمانية إلى العلمانية

كان النظام السياسي للدولة العثمانية يقوم على أساس السلطنة ولا محدد لصلاحيات السلطان العثماني إلا أحكام الإسلام، وقد كانت الدولة تستمد شرعيتها ووجودها وقوة سلطانها على الشعوب التي تحكمها من كونها دولة إسلامية لا دولة تركية. وكان الولاء للسلطان يعني الالتزام بالإسلام والولاء إلى ادعاء آل عثمان بالخلافة[2]. ولما كان الخليفة مقيداً بالشريعة فلا يباح له تعديلها أو تأويلها من تلقاء نفسه ، وعندما بدأ سلاطين الدولة العثمانية بالابتعاد عن أحكام الشرع أصبحت السلطة الأوتوقراطية لدى الحاكم مجرد وسيلة للحكم وليس سبيلا لإسعاد الناس وإقامة الشريعة والعدالة[3]، فضعفت الأمة وانحرفت مبادئ الدين عن عقيدة التوحيد

(1) محمد حداد ومجموعة باحثين، الجدل العربي حول العلمانية، مصدر سبق ذكره، ص32.

(2) علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهضة والسقوط، دار المعرفة، بنغازي، 1999، ص44. ولمزيد من التفاصيل ينظر:

Arnold Toynbee، La Religion vue par un historien، Gallimard، Paris، 1963 (pp205_206)

(3) كارل بروكلمان، الأتراك العثمانيون وحضارتهم، ترجمة نبيه فارس ومنير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1949، ص ص93-100.

وانحسرت المفاهيم الإسلامية لتصبح مجرد شعائر تعبدية بتأثير الجمود والركود الحضاري وسيادة الأفكار البدعية والصوفية المنحرفة مما أفضى الأمر إلى التخلف في جميع نواحي الحياة في الإمبراطورية فدبَّ الفساد فيها وساد الاستبداد[1]. وانكشفت الساحة

للتدخلات اليهودية والغربية مستغلة الواقع المتصدع لبناء الدولة العثمانية لتحقيق أهدافها في الغزو الفكري والثقافي بالتزامن مع الضغط العسكري وإدامة الزخم لإلحاق الهزائم المتوالية بالجيش العثماني على مختلف الجبهات، الأمر الذي حدا برجال الدولة العثمانية الشروع بحزمة من الإصلاحات وإصدار العديد من التنظيمات الدستورية والاقتصادية وفي شؤون الرعايا وحقوق الأقليات المستوحاة من الحضارة الغربية لما حققته دولها من قوة كبيرة دفعت المصلحين العثمانيين للاقتداء بها واستلهام نظمها التي كانت مصدر قوتها[2]. ولكن عجز رجالات الدولة العثمانية في إنماء تلك الإصلاحات وتغذيتها والحفاظ عليها مهدَّ الطريق لتدخل الغرب المباشر في شؤون الدولة ومن ثمَّ أصبحت تلك التنظيمات المنفذ الذي تسربت منه الأفكار العلمانية إلى الدولة العثمانية وإلى الشرق المسلم[3]، وعندما استشعر السلطان عبد الحميد الثاني مخاطر التغلغل اليهودي والغربي عمد إلى إلغاء تلك الإصلاحات وإيقاف العمل بالدستور إذ بينَّ في مذكراته، إنَّ عدداً من المتنفذين في الحكم من جماعة تركيا الفتاة كان ولاؤهم المطلق للمحفل الماسوني والسفارة البريطانية في اسطنبول وما كان الدستور والبرلمان إلا غطاءً لتدمير ما تبقى من الدولة العثمانية، ولفرض القيم غير الدينية الغربية (التغريب أو العلمانية)على المجتمع العثماني[4]، الأمر الذي دفع به إلى عزل رجال الجمعية وإيقاف العمل بالدستور في عام 1878م[5]، مما أدى إلى تجميد التطورات والإصلاحات في قمة الهرم الاجتماعي أما في وسطه فإن تدهور المجتمع العثماني واقتصاده كان ينحدر بخطى واسعة، وقد بين الباحث التركي (فيروز أحمد) إن هذا التدهور الحاصل في المجتمع العثماني أدى إلى

---

(1) د. إسماعيل أحمد ياغي ، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995، ص200.

(2) د. وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، شركة المطبوعات للنشر، بيروت، 2006، ص16. وكذلك ينظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، 1982، ص216.

(3) سفر الحوالي، مصدر سبق ذكره، ص511.

(4) السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراته الشخصية، ترجمة وتقديم محمد حرب، دار الأنصار للنشر، القاهرة، 1978، ص ص 25-26.

(5) سيار الجميل، العرب والأتراك من العثمنة إلى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1977، ص46.

ظهور العديد من المنظمات السياسية السرية للتعبير عن نفسها والمطالبة بالعودة إلى الدستور، وقد قاد عملية المطالبة بالدستور والانقلاب على السلطان عبد الحميد عام 1908م لجنة الاتحاد والترقي التي يرجع تأسيسها إلى عام 1889م (1).

إن طبيعة الإصلاحات المتخذة من قبل رجال السلطنة العثمانية لم تلق القبول المرجو لدى المجتمع العثماني أما بسبب غياب الوعي بأهميتها أو بفعل الإصرار المسبق على عدم القبول بها نتيجة للولاءات المتناقضة الأمر الذي نشأ عنه حالة من التوتر والصراع الاجتماعي بين الشريحة المتأثرة بالغرب والمتعلقة بحضارته نتيجة للاحتكاك المباشر أو بفعل التأثير الفكري من جهة ، وبين عامة المجتمع المتمسك بالموروث العثماني التقليدي من جهة أخرى (2). ولقد أفرز هذا الصراع ثلاثة تيارات:

1- التيار الديني التقليدي : وكان دعاته يرون أن لا أمل في إنقاذ الإمبراطورية إلا بالرجوع إلى العقيدة الإسلامية الصافية وإدامة الخلافة وجمع الشعوب الإسلامية تحت رايتها. وقد اتبع هذا التيار رجال الدين والعوام من الناس (3).

2- التيار الطوراني: وسعى دعاته إلى توحيد الشعوب ذوات الأصل التركي وإقامة دولة واسعة تضمهم جميعاً، ومن رموز هذا التيار (أنور باشا) والمفكر الاجتماعي ضياء كوك ألب (4).

3- التيار القومي: و دعا إلى قيام دولة تركية في الأناضول وعاصمتها أنقرة واعتمد مبدأ عدم التدخل في شؤون ومصائر الشعوب التي كانت جزءا من الدولة العثمانية وقاد هذا التيار مصطفى كمال أتاتورك وزملائه الذين أعلنوا قيام النظام الجمهوري بتاريخ 29 تشرين الأول 1923 (5).

وفي خضم هذا الحراك السياسي بدأت مفاهيم العلمانية تأخذ مداها وتطفو على السطح وكان لكتابات المفكرين التركيين (ضياء كوك ألب ونامق كمال) الأثر

---

(1) فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة د. سلمان داود الو اسطي و د. حمدي حميد الدوري، بيت الحكمة، بغداد ، 2000، ص75.

(2) علاء نورس، الإصلاح الإداري العثماني بين النظرية والواقع، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد، العدد (32)، آذار، 1982م ، ص362.

(3) برنارد لويس، اسطنبول وحضارة الخلافة الإسلامية، ترجمة د. سيد رضوان علي، دار السعودية للنشر، ط2، الرياض، 1982، ص209.

(4) أمين حسين عمر، الصراع بين العلمانية والإسلام في الشرق الأوسط، ترجمة أسامة حسن عمر، بيت المعرفة للإنتاج الثقافي، أم درمان، 1990 ، ص14.

(5) المصدر نفسه ، ص18.

البالغ في تأجيج المشاعر القومية والدفع لاتساع الهوة بينها وبين الدين بهدف تمزيق أواصر الدولة العثمانية تمهيداً لسيطرة الرجل الأبيض على الرجل المسلم وفرض مفاهيمه في الوجود وطرق المعيشة والتأثير عليه(□). لقد كان المفكر (ضياء كوك ألب) من أكثر المفكرين تأييداً لفصل الدين عن الدولة ولإحلال الرابطة القومية بدل الرابطة الدينية أساساً لقيام الدولة الجديدة مستنداً إلى فكرة أن الأمة هي مصدر كل السلطات(□)، ويستنتج من هذا أن مصطلح العلمانية في تركيا أخذ بعداً قومياً بسبب توافق دعوة المحدثين والداعين لها مع النفوذ الغربي الذي كان قويا بفعل التأثير المباشر في الطلاب والمثقفين والعسكريين الأتراك الذين تأثروا بالفكر الغربي وحركة النهضة أبان وجودهم لتلقي العلم في أوربا(□). وكان من بين أولئك العسكريين وأكثرهم تأثراً بالحضارة الغربية مصطفى كمال أتاتورك وخاصة بالفكر السياسي الفرنسي لإجادته اللغة الفرنسية واستيعابه لها وتأثره بمبادئ ثورتها الأمر الذي دفعه للأخذ بالمفهوم الفرنسي للأمة(□)، التي لم يكن الدين يوماً بديلاً عنها و"لم تبعد السلطة الكمالية الإسلام عن مدى الرؤية العامة إلا بعد تشييده على أنه كدين ليس بديلا عن الأمة بل على أنه مكون مشارك لها"(□). على حد تعبير الباحث التركي (حميد بوزرسلان). وكان الانتماء التركي هو العنصر الذي يحدد الهوية الجديدة للأمة التركية ولكي يكون المرء تركياً عليه أن يكون مسلماً فأن ترك الإسلام يعني ترك الأمة وخيانتها(□). إن أتاتورك استخدم الدين لتعبئة المجتمع التركي المسلم في مواجهة الغزو اليوناني لأجزاء واسعة من تركيا والاحتلال البريطاني والفرنسي والروسي لأجزاء أخرى منه(□)، مستغلاً العاطفة الدينية لإظهار نفسه مؤمناً متحمساً للإسلام وحريصا على الظهور مع رجال الدين وهو يتضرع مؤدياً لشعائر الإسلام مركزاً على استخدام مصطلح (الجهاد الإسلامي)(□)، لإثارة حماس المسلمين في التصدي للدول الغازية كما

---

(1) ميدل ايسيت ، الإسلام ونظام الحكم في تركيا، معهد الشرق الأوسط، واشنطن، 1981م ، ص6.

(2) ميدل ايسيت، مصدر سبق ذكره، ص8 .

(3) أنور الجندي، اليقظة الإسلامية في مواجهة الاستعمار منذ ظهورها في أوائل الحرب العالميــة الأولى، در الاعتــصام، القاهرة، 1979م، ص 130.

(4) أحمد نوري النعيمي، الحياة السياسية في تركيا الحديثة 1919- 1938م، دار الحريــة للطباعة،بغـداد،1990م، ص16.

(5) حميد بوزر سلام، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة حسين عمر، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2009م، ص53.

(6) المصدر نفسه ، ص55.

(7) د. أحمد النعيمي، الحياة السياسية في تركيا الحديثة ، المصدر السابق، ص168.

(1) د. أحمد نوري ألنعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا حاضرها ومستقبلها، دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا، دار البشير، عمان، 1993م، ص22.

يتبين ذلك من خطبه التي يقول في إحداها "إن الدين مؤسسة ضرورية وإن الأمة التي لا دين لها لا يمكنها الاستمرار في البقاء"(□)، لكننا نجده سرعان ما ضيق بالإجراءات العلمانية على الدين والتعليم الديني مستمداً القوة في التأثير على المجتمع التركي وترويجا لأفكاره من دوره في قيادة المقاومة الشعبية التركية وانتصاره على القوات المحتلة التي جعلت منه بطلاً تركياً مسلماً(□). كما إنَّ لمعاهدة الصلح (لوزان) أهمية بالغة في تحديد ملامح النظام السياسي لتركيا الحديثة. فقد وضع (كرزون) رئيس الوفد الإنكليزي أربعة شروط للاعتراف باستقلال تركيا وعودة سيادتها على أراضيها كان واحداً من أهم تلك الشروط إعلان علمانية الدولة التركية الحديثة. وبعد التوقيع على هذه المعاهدة من قبل أتاتورك، تم إعلان قيام دولة جمهورية تركية برئاسته في 24 حزيران 1923م(□). ومن ذلك التاريخ أنفرد أتاتورك وحزبه (حزب الشعب الجمهوري)* بالحكم، وشرع باتخاذ جملة من القرارات التي دفعت البلاد باتجاه العلمانية المتطرفة. فقد فرض على الجمعية الوطنية اتخاذ قرار إلغاء الخلافة الإسلامية باعتبارها تحمل مفهوماً دينياً، وإلغاء وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتعليم العام، ثم تبعها بسلسلة من الإجراءات في المجال الدستوري والتعليمي والاقتصادي لأبعاد الإسلام وتحقيق العلمانية(□).

ويمكن لنا أن نوجز تلك الإجراءات التي اتخذها أتاتورك و الكماليون من بعده من أجل وضعها موضع التنفيذ، تسندها قوة القانون والدستور بالاتي :

1. إلغاء الخلافة باعتبارها سلطة سياسية وروحية في الإسلام وإلغاء وزارة الأوقاف في 3 آذار 1924م.
2. الإنهاء الإجباري للطرق الصوفية وغلق الزوايا و التكايا والمدارس الدينية عام 1925 .

---

(2) د. أحمد لنعيمي، الحياة السياسية في تركيا الحديثة، مصدر سبق ذكره، ص170

(2) Miller، W، The ottoman Empire and its suecessors، 1801- 1927، Cambridge، 1977،P P 298 - 299.

(4) فاضل حسين ، مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية، دار الثقافة، بغداد، 1967م، ص22.

* شكل مصطفى كمال أول حزب سياسي في تاريخ تركيا المعاصر (حزب الشعب الجمهوري عام 1923م) وقد كان هذا الحزب الحاكم الوحيد لتركيا والمهيمن على السلطتين التشريعية والتنفيذية وكان يعبر عن مصالح الطبقة البرجوازية والبيروقراطية وكبار ملاكي الأراضي. للمزيد من التفاصيل عن الحزب ينظر: فلاديمير إيفانوفيتش دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا، ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني، دار حوران للطباعة ، دمشق 1990م، ص6، وكذلك د. أحمد النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص7.

(5) سليم الصوص، أتاتورك منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة، مطبعة شتلا، عمان،1970، ص235.

3. إغلاق أضرحة وقبور الأولياء والصالحين وشيوخ الطرق الصوفية ذات الأثر الواسع في تركيا.
4. إلغاء أحكام الشريعة الإسلامية عام 1926م وإبدالها بقوانين مستمدة من القانون السويسري.
5. تعديل الدستور التركي سبع مرات في خلال ست وثلاثين سنة كانت باتجاه تفعيل دور العلمانية فالمادة الثانية من دستور 1924م كانت تؤكد أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي فأصبحت المادة الثانية من الدستور المذكور بعد التعديل كالآتي: (إن تركيا هي جمهورية ملية، شعبية، دولتية، علمانية ، ثورية ، لغتها الرسمية التركية، ومقرها مدينة أنقرة)(1).
6. إلغاء الحروف العربية وإبدالها بالحرف اللاتيني.
7. منع الأذان باللغة العربية وأصبح منذ 3 شباط 1933م يرفع باللغة التركية.
8. تعديل الدستور بموجب القانون رقم (15/3) في 1937/2/3م، لتصبح العلمانية أحد المبادئ الأساسية الستة للدولة.
9. منع الأحزاب السياسية من استخدام الدين لأغراض سياسية أو تشكيل جمعيات على أساس الدين أو الطائفة أو الطريقة، بموجب قانون عام 1938م.
10. تعديل قانون العقوبات عام 1949 الذي تم بموجبه تشديد العقوبة على من يقوم بأعمال تتناقض مع مبدأ العلمانية الدستوري أو من يقوم بالدعاية ضدها.
11. إلغاء العيدين، عيد الفطر وعيد الأضحى، إلا أنه مصطفى كمال عدل عن ذلك بعد أن رأى تمسك الأتراك بهما(2).
12. تغيير العطلة الرسمية من يوم الجمعة إلى يوم الأحد.

هذه الإجراءات، وأخرى كثيرة غيرها، دفعت المعارضين للعلمانية إلى القول بأن إعلان العلمانية كمبدأ مقدساً لا يجوز المساس به هو اضطهاد للإسلام (1)، ولاسيما بعد التعديل الدستوري للمادتين (16) و (38) اللتين تم بموجبهما حذف كلمة (بالله) من القسم الذي يؤديه النواب في الجمعية الوطنية، والقسم الذي يؤديه رئيس الجمهورية واستبدالها بكلمة (بشرفي) (2).

---

(1) كوثر طه ياسين، النظام السياسي التركي في ظل دستور عام 1982م وتوجهاته تجاه العراق ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية ، 2006م ، ص17.

(2) في سنة 1937م كان التحول التاريخي الأكبر عندما أقر البرلمان التركي الدستور الجديد، ثم جاءت الدساتير اللاحقة (1961 ،1982)م لتأكيد علمانية الدولة. عقيل سعيد محفوض ، جدل المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص 34.

(1) د. مهدية صالح العبيدي، الحركة الإسلامية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص93.

(2) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره، ص62 وص 63.

ويمكن أن نوجز أهم التطورات والقوانين العلمانية في تركيا خلال مدة حكم مصطفى كمال أتاتورك بالجدول رقم(1) الأتي(□):

الجدول (1)

أهم التطورات والقوانين العلمانية في تركيا

في فترة حكم مصطفى كمال (أتاتورك)

الحدث أو القانون	التاريخ
إلغاء السلطنة	1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1922
إعلان الجمهورية	29 تشرين الأول/ أكتوبر 1923
إلغاء الخلافة ومشيخة الإسلام	3 آذار/ مارس 1924
إلغاء وزارة الأوقاف	3 آذار/ مارس 1924
إلغاء التدريس الديني	3 آذار/ مارس 1924
إلغاء المحاكم الشرعية	8 نيسان/ إبريل 1924
إقفال الزوايا الدينية	30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1925
اعتماد التقويم الميلادي	1 كانون الثاني/ يناير 1926
قانون جديد للعقوبات	1 تموز/ يوليو 1926
قانون مدني جديد (القانون المدني السويسري)	4 تشرين الأول/ أكتوبر 1926
إلغاء النص في الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة	10 نيسان/ إبريل 1928
اعتماد الأبجدية اللاتينية	1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1928
تتريك الأذان	3 شباط/ فبراير 1932

المصدر: عقيل محفوظ، مصدر سبق ذكره، ص (35).

لقد صور أتاتورك للأتراك أن الدين الإسلامي أمرٌ غير ضروري للانبعاث الحضاري للأمة التركية وأدخل في روعهم بأن الرابطة القومية والعنصرية هي الكفيلة لانطلاقهم مع الأمم العصرية(□)وتمسك بالحضارة الغربية ونفى عن الإسلام أي حضارة(□)، وتناسى يوم كان العالم الإسلامي مناراً للتقدم في شتى مجالات العلوم وأوربا ترزح في ظلام التخلف والجهل والانحطاط ، لقد كشف أتاتورك من جهده في استبدال كل ما ينتمي إلى الشرق بانتماء غربي على مستوى الثقافة واللغة والانتماء السياسي والاقتصادي والاجتماعي معبراً عن ذلك بقوله: "وداعاً أيها الشرق" معلناً إيمانه بفعالية العلمانية باعتبارها ضرورة ملحة للإصلاح والتحديث والاتجاه نحو الغرب(□).

وما أن حلت سنة 1937 حتى أصبحت العلمانية أحدى الأسس والمبادئ الرئسية التي تشكل طبيعة نظام الحكم في تركيا بموجب المادة الثانية من التعديل الدستوري

(3) عقيل سعيد محفوض، المصدر السابق، ص 35 .

(4) منح الصلح، بحث منشور في وقائع مؤتمر الحوار القومي الإسلامي للعام 1995م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995 ،ص214.

(5)Geoffery lewis،Modern Turkey،Praegor publishers، New York، 1974،P.107

(1) أمين شاكر وآخرون، تركيا والسياسات الغربية، مطبعة دار المعارف، القاهرة، 1968، ص104.

الثالث لعام 1937م والتي نصت على (إن تركيا هي جمهورية، ملية، شعبية، دولتية ، علمانية ، ثورية ، لغتها الرسمية تركية ومقرها أنقرة) بدل المادة الثانية من دستور عام 1924م التي كانت تؤكد أن الإسلام دين الدولة الرسمي(□).

وعلى الرغم من تبني المثقفين والكتاب الأتراك للعلمانية وبخاصة بعد أن أصبحت إحدى المبادئ الأساسية لدستور الدولة وتأييدهم للإجراءات الكمالية باتجاه تطبيقها، إلا أنهم لم يتمكنوا من إيجاد تعريف شامل للعلمانية الكمالية مما أدى إلى غموضها، الأمر الذي شكل ثغرة قانونية في المفاهيم الدستورية(□)، إذ يرى الكاتب فؤاد باشكيل أنها "حماية الدين وحماية حقوق المواطنين من الاعتداءات وعدم تدخل الدولة في الشؤون الدينية أو تدخل الدين في شؤون الدولة"(□). بينما يرجع د. أحمد نوري النعيمي مصطلح العلمانية في تركيا إلى كلمة (Laik Lik) وتنسب إلى مصطلح (Laug uel) وتعني أي شيء غير روحي، أو النظام والفكر والشيء والمؤسسة التي ليس لها دين(□). والصفة العلمانية للثورة الكمالية انعكست في تقييد الحرية الدينية في مجال القانون والتعليم ، ويستنتج من ذلك كله أن الدولة تقوم بتنظيم الأوجه المادية للحياة في ما يستحوذ الدين على العالم الروحي ، ويقول أتاتورك في العلمانية " إنها تعني عزل مواضيع الحياة عن مواضيع الدين، بل إكمال حرية الضمير لمواطنيها "(□).

بينما عبر (خالد أديب) إحدى شخصيات النظام الكمالي الفكرية والناطقة باسم الكمالية عن مفهوم العلمانية(Secularism) بأنه " تأميم الإسلام بين الأتراك"(□).

إن المتفحص للإجراءات الكمالية المتخذة لتحقيق العلمانية والاصطفاف مع الغرب يجدها تأخذ منحى مختلفاً عن العلمانية الغربية. ففي الوقت الذي ضمنت فيه الدول الغربية حرية الأديان لشعوبها وحقهم في الاعتناق المذهبي والديني نجد أن العلمانيين الأتراك، سياسيين ومفكرين، اتخذوا من الدين عدواً وحملوه بما هو بريء

---

(2) محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة ، مطبعة الكشاف، بيروت، 1946م ، ص201

(3) د، أحمد النعيمي، الحياة السياسية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص173، بتصرف .

(4) علي فؤاد باشكيل، موقف الدين من العلم ، ترجمة أور خان محمد علي ، دار الأنبار للطباعة ، بغداد، 1988، ص62.

(5) نقلاً عن د. أحمد النعيمي، الحياة السياسية في تركيا، المصدر السابق، ص168و ص 169.

(6) المصدر نفسه، ص172.

(7) للمزيد من المعلومات عن العلمانية وتعريفها ومفاهيمها التي صاغها المفكرون الأتراك ينظر:
Feroz Ahmed، The Turkish Experiment in Democracy1950-1975، westview، Boulder، colarado، 1977. Halide Edid Turkey Facus west: A Turkish of Recent changesand Their origin (New Haven، CT : yale University press، 1930)، P132 .

منه واعتبروا إنَّ تجريد الدين من قوته أمر ضروري لتحقيق الثورة الحضارية في تركيا(1). كما إنَّ العلمانية في تركيا لم تكن حيادية كما هو الحال في معظم أوربا، وقد أصبحت مذهباً فكرياً وفلسفياً ينكر الدين من أساسه وينتهي إلى الإلحاد(2). ولم تبد أي اهتمام بأساليب المشاركة الجماهيرية أسوة بالنظم العلمانية الغربية إذ لم يسمع طيلة مدة حكم أتاتورك وخليفته عصمت إينونو عن بناء أي تنظيم اجتماعي مستقل بل على العكس من ذلك تم تحديد الحريات الشخصية وقمع كل من يعارض الحكم الجديد كأصحاب الطرق الصوفية و التكايا والمعترضين على العلمانية وهذه جميعها ممارسات تتناقض مع مفهوم العلمانية بالمنظور الأوربي(3). وفي عهد عصمت إينونو (1938- 1950)م تم تعديل العديد من مواد الدستور لتشديد العقوبة بحق من يخالف العلمانية وتم تقييد حرية النشر للكتب الدينية لدرجة منع نشر أي كتاب يتحدث عن شخصية الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم)(4). إن النظام السياسي التركي الذي أرسى قواعده أتاتورك لم يكن ديمقراطياً، بالمعنى الغربي، حيث حضر النشاطات النقابية وحظرت الإضرابات السلمية وغولي في المعاداة للقيم الإسلامية عبر القوانين والسلوك السياسي للنظام(5)، وعلى الرغم من حديث أتاتورك المتكرر عن الديمقراطية بوصفها مرتبطة بالنظام الجمهوري فإنه كان يفضل اعتماد ممارسة النظام السياسي القديم القائم على التشديد والدكتاتورية باعتبارها الممارسة الفضلى من أجل تحقيق أهدافه وإرساء قواعد جمهوريته(1). ولهذا لم تكن الديمقراطية والليبرالية جزءاً من المبادئ الكمالية ولأن العلمانية ليست كافية لبناء

(1) د. أحمد نوري النعيمي، التيار الديني في تركيا، مركز البحوث والدراسات، بغداد ، 1995، ص7.

(2) شبلي العيسمي، العلمانية والدولة الدينية، مصدر سبق ذكره، ص53.

(3) سيار الجميل، العرب والأتراك : الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1977م ، ص45.

(4) علي فؤاد باشكيل، موقف الدين من العلم، مصدر سبق ذكره، ص23.

(5) ساجلار كيدار، تركيا الحديثة ، مصدر سبق ذكره، ص29.

(1) Ministry of Education، A Speech Delivered by Mustafa kemal Ataturk 1927 (Ankara: Bas bakanlik Basime vim 1981)، p18 .

الديمقراطية في ظل غياب مؤسسات مجتمع مدني مستقلاً عن الحكومة، فلقد اتسعت الهوة في تركيا بين الصفوة الحاكمة والجماهير[□].

لقد أصبح النظام العلماني في تركيا شكلاً آخر للنظام الاستبدادي الذي كانت عليه الإمبراطورية العثمانية فجاءت الجمهورية الكمالية تقليداً لتراث الدولة العثمانية التسلطية بثوب جديد غير ديني[□].

لقد غدت العلمانية التركية مثالاً للجدل بعد منتصف الثلاثينات[□]، نتيجة للتطرف الكمالي في تطبيق العلمانية ولغياب الرؤية الثابتة في التأثير النفسي على المجتمع التركي الريفي لتقبل العلمانية بمنظور مختلف عما تم اعتماده في المدن. ففي الريف يكون التأثير الاجتماعي والنفسي للدين أعمق من تأثير العلمانية بكثير وبعكسها في المدن الكبيرة[□].

ولهذا لم تتحقق القناعة التامة بالعلمانية في جميع أنحاء تركيا مما جعلها تأتي أولوية ثانية في اهتمام الناس بعد إيمانهم بالدين ثم أصبحت مسألة طوعية ملحقة بالإيمان وليس بديلا عنه.

لقد ارتفعت في تركيا منذ الأربعينات الأصوات المطالبة بفتح الطريق أمام التغيرات الديمقراطية وقد أخذت الأحزاب العلمانية تهادن القاعدة الشعبية ذات النزعة الدينية المعتدلة وأصبحت حريصة على عدم التفريط بها[□].

وقد اعترف خليفة أتاتورك (عصمت إينونو) بأن عجلة سياسة التغريب التي حملتنا عجلت بالإصلاحات الإسلامية وقال في ساعة احتضاره "أنه يحس بالمرارة لأنه بذل كل ما بوسعه لزرع العلمانية في تركيا إلا أنه اكتشف بأن العلمانية قد ولدت الإسلام "[□].

---

(2) Ibid،p20.

(3) هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001، ص27.

(4) فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، مصدر سبق ذكره، ص147.

(5) Metin Heper، Isalam policy and Society in Turkey، Middle East Journal، No.3، 1981، PP350- 351.

(6) Saban sitembolukbsi Turkiyede Islamin yeniden inkisafi (1950-1960) ، Ankara ، S :15.

(1) نقلاً عن: د. مهدية صالح العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص98.

حيث كان للضغط الهائل الذي فرضه نظام حزب الشعب الجمهوري تحت زعامة إينونو على تركيا الأثر البالغ في الاتجاه نحو نظام التعددية الحزبية. ولقد بدأت المعارضة من داخل الحزب الحاكم نتيجة للفساد لاقتصادي ولسياسة شد الأحزمة في أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية الأمر الذي خلق مناخا واسعا من عدم الارتياح الشعبي ،

ولقد اعتبرت الأوساط التركية هزيمة ايطاليا و ألمانيا الحليفتين لتركيا في الحرب هزيمة للحزب الواحد وتعالت الأصوات في المطالبة بتوجيه تركيا نحو نظام ديمقراطي حقيقي وتعددي(2). الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من الجماعات والحركات السياسية الإسلامية والتي أطلق عليها (المتنورون الإسلاميون) وجاءت لتأخذ بزمام المبادرة في مواجهة التردي الاجتماعي والاقتصادي الحاصل في المجتمع التركي ولتطرح نفسها بديلاً أفضل عن الأحزاب والنظم العلمانية التي ظهرت على مدى تسعين عاماً وهذا ما سوف نتحقق منه ونحاول إثباته في الفصول القادمة .

المبحث الثاني
الحركات الإسلامية وجذورها في تركيا

كثيرةٌ هي المعلومات والحقائق التي توفرت بين أيدينا عن واحدة من أهم المعارك الفكرية وأخطرها في عالمنا الإسلامي عمومًا وفي تركيا خصوصًا التي تدور رحاها منذ أكثر من قرن بين تيار الجماعات العلمانية وتيارات الحركة الإسلامية. ولكي نفهم طبيعة هذا الصراع وعوامل تطورهِ ومستجداتهِ، تناولنا في هذا الفصل العلمانية ومفهومها وظروف نشأتها في تركيا مُرَكِّزِيْنَ على مظاهر العلمنة التي رافقت الحركة الكمالية محاولةً استئصال جذور الدين الإسلامي وتراثه من المجتمع التركي وما خلّفته تلك الحركة من ردود أفعال في الأواسط الشعبية المسلمة في عموم الساحة التركية لتفرز لنا عددًا من التيارات الدينية والفكرية والطرق الصوفية - التي سنتطرق لها في المطلب الأول من هذا المبحث - إذ كانت ركيزةَ الإنطلاق للحركات الإسلامية المعاصرة التي ظهرت في تركيا والتي سنتناولها في المطلب الثاني وكما يأتي:

---

(2) هاينتس كرامر، مصدر سبق ذكره، ص28 .

المطلب الأول: دور الإسلام في البناء الفكري للمجتمع التركي

المطلب الثاني: التيارات والحركات الإسلامية التركية ذات البُعد الفكري

المطلب الأول

دور الإسلام في البناء الفكري للمجتمع التركي

إنَّ الأتراك أمة قديمة اتَّفقَ المؤرخون على أن أصلهم يرجع إلى (يافث) بن نبي الله نوح (عليه السلام)[1]. إذ يقول المؤرخ بروكلمان عن الأتراك (أنهم جماعة عرقية ولغوية قطنت المنطقة الواقعة بين حدود الصين وسيبيريا والبوادي الواقعة بين بحر الخزر "قزوين" وجبال التاي، وحين دخل الأتراك في طور التاريخ نمت لديهم خصائص عرقية متميزة أطلق عليها علماء الأجناس من خصائص الطورانية)[2].

قطن الأتراك بلاد ما بين النهرين حيث امتدت بلدانهم من مياه جيحون وسيحون إلى نهاية بلاد الشرق وصحراء القيجاق إلى نواحي جورجيا[3]. وينتشر الأتراك، حاليًا، من البورتان حتى ساحل الصين حيث يتركز وجودهم في حدود تركيا الحديثة وفي جمهوريات آسيا الوسطى في أذربيجان وكازاخستان وآزباكستان وطاجاكستان كما يوجد أقوام منهم في إيران والعراق وباكستان وأفغانستان ومنغوليا والصين[4]. لقد اعتنق الأتراك العديد من الديانات الوثنية وانتشرت البوذية والمسيحية والزرادشتية والشامانية والمانوية بين القبائل، وكان بعضهم يعبد الكواكب كالشمس والقمر إلا أنهم لم يؤمنوا بأيٍّ من هذه الأديان ولكن اتَّبعوها لعدم وجود غيرها آنذاك[1]، الأمر الذي أدى إلى ضعف التأثير الثقافي والاجتماعي لهذه الأديان في المجتمع التركي، مِمَّا سَهَّلَ اجتثاثها بفعل التأثير المباشر للدين الإسلامي على الرغم من أن الأمة التركية لم

---

(1) الكتاب المقدس: التكوين والإصحاح الخامس، نداء الرجاء، أشت وغارت، ألمانيا، 1993، ص10.

(2) ينظر في ذلك نكلسون بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه فارس ومنير بعلبكي، ط3، بيروت، ج2، دار العلم، 1961، ص109، ولمزيد من التفاصيل يُنظر: تاريخ ابن خلدون، 190، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1981، ص8.

(3) ڤلاديمير بارتول، تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي، ترجمة صلاح الدين عثمان، الكويت، 1981، ص114.

(4) نقلاً عن: مهدية صالح العبيدي، مصدر سبق ذكرهُ، ص6.

(1) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تاريخ الأمم والملوك، دار المعارف، القاهرة، 1966، ص1159.

تكن على اتصال مُسبق بينها وبين العرب والمسلمين الأوائل، حيث لم يكن هنالك ما يدل على أن النبي محمد صلى الله تعالى عليه واله وسلم قد خاطب الملوك الترك وزعماءهم بالدعوة إلى الإسلام كما خاطب ملوك الفرس والأحباش والروم[□]. إلا أن الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام قد وعد باليومِ الذي سيتواجه فيه المسلمون مع الترك حيث قال ((**لا تقوم الساعة حتى تُقاتلوا قومًا أعراض الوجوه، دلف الأنوف، حُمر الوجوه، كأن وجوههم المجان المطرقة**))[□]. وفي عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) تقدم جيش المسلمين إلى بلاد ما وراء النهر بقيادة الأحنف بن قيس لمواجهة الترك فوجدوهم ذوي بأسٍ شديد ورميةٍ سديدة وذوي شكيمة[□]. وقد قال المسلمون للأحنف: ما ترى في أتباعهم؟، فقال: أقيموا بمكانكم ودعوهم لأنَّ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال: ((**اتركوا الترك ما تركوكم**))[□].

وبعد عدة معارك تمكن جيش المسلمين بقيادة سعد بن عثمان بن عفان من فتح مدينة بخارى وزحف نحو سمرقند ورفع دين التوحيد وهزمت الوثنية وحلت محلها التعاليم الإسلامية وتحقق اعتناق الأتراك للدين الإسلامي منذ القرن الأول للهجرة بفعل قوة العقيدة وتسامح الولاة وإتباعهم ما أنزل الله تعالى وسنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم، فَعَمَّ العدلُ، فَأَمِنَ النَّاسُ فآمنوا[□].

وعند سقوط الدولة الأموية عام 132هـ انتهى عصر الفتوحات، وبقيام الدولة العباسية تغلغل الأتراك بسبب قربهم من الخليفة العباسي المعتصم بالله واستفحل نفوذهم بضعف الخلفاء وسيطروا على مقاليد الأمور لتسلطهم على الجيش الذي تم استخدامه بوصفه قوة رئيسة بيدهم[□]. وبعد ثلاثة قرون من الهجرة النبوية أصبح الأتراك حُماةً للإسلام وتمسكوا به ودافعوا عنه حتى سقوط بغداد على يد المغول عام

---

(2) نقلاً عن: مهدية صالح العبيدي، المصدر السابق، ص8.

(3) صحيح البخاري، الحديث رقم: (2927، 2928)، وصحيح مسلم، الحديث رقم: (2912).

(4) والمزيد من التفاصيل عن فتح المسلمين لبلاد ما وراء النهر يُنظر: الإمام الحافظ أبو الفداء إسماعيل ابن كثير القريشي الدمشقي، البداية والنهاية، ج7، دار الفجر للتراث، القاهرة، 2003، ص ص133-144. وكذلك يُنظر: محمد علي برنية، عمر بن الخطاب الرجل الذي حقق العالمية بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، دار كيوان للطباعة، دمشق، 2009، ص305.

(5) رواهُ أبو داود في سننه (3402)، البيهقي (9/176) في السنن.

(6) يُنظر: الحافظ جلال الدين السيوطي، تاريخ الخلفاء، مطبعة المنير، بغداد، 1987، ص297.

(1) عبد اللطيف عبد الرحمن الراوي، المجتمع العراقي في القرن الرابع الهجري، مكتبة النهضة، بغداد، 1987، ص247.

656هـ. وسقطت سلطة الأتراك بذلك[2]. إلا أنهم تمكنوا من السيطرة على آسيا الصغرى مِمَّا أتاح لهم التأثير على بقية العالَم الإسلامي، إلى أن جاء العثمانيون (الأتراك) وأنشئوا دولتهم على أنقاض الدولة السلجوقية في خلال القرن السابع الهجري في الأناضول[3]، على يد مؤسس الدولة العثمانية عثمان بن آرطغرل بن سليمان شاه بن قيا ألب زعيم قبيلة قالي خان إحدى القبائل التركية، فقد سُمِّيَتْ الدولة بهذا الاسم نسبةً إلى مُؤَسِّسِهَا[4]. وبمرور الزمن تَوَسَّعَ نفوذ (عثمان بيك) وازدادت هيبته وتنامَتْ قدراته، المادية والمعنوية، وأحكم سيطرته على البلاد المجاورة وخَيَّرَهُمْ بثلاثة أمور: إما الإسلام أو دفع الجزية أو الحرب[5].

وما أن حلَّ العام 1299م إلا وقد أرست الدولة العثمانية دعائمها، مستمدةً قوتها من فكرة الجهاد لتنشأ إحدى أكبر الإمبراطوريات الإسلامية والعالمية في التاريخ، وبالروح الجهادية توسَّع العثمانيون غربًا حتى قاربوا فيينا عام 1683م وقاموا بِضَمِّ المشرق العربي وشمال إفريقيا، وقد حاز السلطان سليم الأول لَقَبَ خادم الحرمين الشريفين[6].

وكان للدولة العثمانية أثرٌ مُهِمٌّ في نشر الدين الإسلامي في القارة الأوروبية، وفي مواجهة الغزو الصليبي في المراحل الأخيرة من الحروب الصليبية[7]. حيثُ أثّر الإسلامُ تأثيرًا مُهِمًّا في تعزيز الروح العسكرية لدى العثمانيين الذين استمدوا قوتهم من وحدة العقيدة والحماس الديني. وعَمِلَ السلاطين على تعميق التزام أبناء شعبهم بتلك الصفات وأصبحت بذلك الدولة العثمانية دولة دينية تستند في حكمها إلى الشريعة الإسلامية ويرأس الهيئة الدينية فيها شيخ الإسلام وهو يَلِي السلطانَ في المكانةِ والأهميةِ ويُشْرِفُ على التشريع والقضاء؛ إذ بلغَ من المكانة والقدرةِ الدرجةَ التي أصبحَ معها يُصْدِرُ الفتوى

---

(2) علي حسني الخربوطلي، غروب الخلافة الإسلامية، موسسة المطابع الحديثة، القاهرة، (د.ت) ص124.

(3) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في عصور التاريخ العثماني، القاهرة، 1982، ص ص11-16.

(4) علي حسون، الدولة العثمانية، وعلاقاتها الخارجية، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1983، ص14.

(5) سعيد أحمد برجواري، الإمبراطورية العثمانية: تاريخها السياسي والعسكري، الأهلية للنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ت)، ص26.

(6) محمد نور الدين، الدين والسياسة في تركيا، شؤون الأوسط، العدد (118)، بيروت، نيسان 2005، ص96.

(7) عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية، دولة إسلامية مُفْتَرى عليها، (د.ن)، القاهرة، 1980 ، ص32.

بعَزْلِ السلاطين(□). لقد عدَّ العثمانيون أنْفُسَهُم مسلمين قبل أن يكونوا أتراكاً، وتوحد الأتراك مع الإسلام بشكل وثيق، ولم يكن للدولة التي أقامتها السُّلالات العثمانية أيُّ صفة قومية، ولم يكن الشعور القومي معروفًا حتى لدى النُّخَبِ الحاكمة(□).

ويشير (برنارد لويس) في دراسة له حولَ نشوء تركيا إلى أن الأتراك لم يدخلوا الإسلام مُكْرَهِينَ بل اختاروه بمحض إرادتهم، وأنَّ إسلامهم لا يحمل أية مؤشرات للنقمة أو الخضوع، ولم نجد جماعةً ذابت في الإسلام كذوبان الأتراك فيه، فتناسوا هويتهم وتاريخهم في حقبة ما قبل الإسلام بحيث أصبح لقب تركي مُرادفًا لمسلم(□). ولم تكن تلك مقولة تركية أو عربية بل هي شهادة أوربية يؤكدها المؤرخ (رينيه كاتيا) إذ يبين أن 99.5٪ من الأتراك هم مسلمون، وثَمَّةَ واقعة فريدة تبين أن الظاهرة التركية مرتبطة بالدين الإسلامي، فالبوماكيون وهم سلفيون من بلغاريا ولبنان ناطقون بالبلغارية وقد لجأوا إلى تركيا لأنهم مسلمون، وهذا ما يؤكد أن ما يربطهم بتركيا ليس العِرْقَ ولا اللغة، وإنما الدين والأعراق الناجمة عنهم(□).

وعلى الرغم مما اختلفَ فيه المحللون والمؤرخون في الأحقية الدينية العثمانية بالخلافة الإسلامية ومن طبيعة النظم السياسية التي استخدمها العثمانيون في إدارة الإمبراطورية التي لم تكن موافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، وللنُّظُم التي أفرزتها الخلافتين الإسلامية الأموية والعباسية(□). إلا إنَّ كثيرًا من المصادر العربية اعتبرتْ أنَّ كُلَّ سلطان عثماني منذُ عهد سليم الأول (1512- 1520)م هوأميرٌ للمؤمنين وخليفةٌ لرسول الله اسمًا وفعلاً، وكان اعتبار الأستانة مَقَرًّا للخلافة الإسلامية العُظْمَى(□). وبذلك اكتسبت الدولة العثمانية صفة الدولة الدينية لاستنادها في الأحكام إلى

---

(1) علي حسين أحمد، التيارات السياسية في تركيا وأثرها على مستقبل العلاقة مع العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2005، ص58.

(2) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1998، ص ص23-24.

(3) Lewis Bernard، «The Return of Islam»، Commentary، January 1976، p.11.

(4) رينيه كاتيا، يقظة العالَم التركي تُثير التناقضات، صحيفة الديار اللبنانية، الصادرة في 14 نيسان 1990.

(5) د. سيار الجميل، الدولة العثمانية وتكوين العرب الحديث، مؤسسة الإيمان العربية، بيروت، 1989، ص ص135-145.

(1) نادية محمود مصطفى، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، ص9.

الشريعة الإسلامية من ناحية ولمكانة الهيئة الإسلامية من جهة أخرى والتي يرأسها شيخ الإسلام الذي يلي السلطان أو الخليفة في الأهمية(). ولهذا نجد أن الدولة العثمانية اهتمت بفتح مدارس التشريع والمحاكم وألحقتها بالمساجد وحرص السلاطين على دعم شيخ الإسلام، والذين كانوا لا يُقْدِمُونَ على حرب إلا بفتوى منه، فهو من يُقَرِّرُ إن كانت أهداف هذه الحرب لا تتعارض مع الدين مما جعلهم يُطْلِقُونَ أيادي المشايخ ليمارسوا سُلطاتٍ واسعةً على المريدين والأتباع، فَأُنْشِئَتْ الطُّرُقُ الصوفية، وفُتِحَتْ التكايا والزوايا وانتشرت انتشاراً واسعًا في آسيا الصغرى()ولقد اعتمد سلاطين الدولة العثمانية الذين كانوا يَعُدُّونَ أَنْفُسَهُم مجاهدين في سبيل الإسلام على القوة العسكرية وحدَها في التوسُّع وإحكام السيطرة على الأُمَمِ التي انضوت تحت السلطنة العثمانية مُبْتَعِدِيْنَ عن مظاهر التطور والتقدم العلمي؛ الأمرُ الذي أدى إلى انحرافٍ في كُلِّ مفاهيم الحياة العامة. ومن الطبيعي أنّه كان لا بُدَّ من أنْ يحصلَ انحرافٌ فِكْرِيٌّ في المفهوم الاجتماعي للإسلام مما أضعف الروح المعنوية، وتجزُّأ المجتمع بفعل غياب ثقافة العقل والروح، بالإضافة إلى عواملِ التمزُّق الأخرى التي عصفت بالدولة العثمانية()، في الوقت الذي كان فيه التقُّدم العلمي والثقافي في المجتمع الأوربي قد وصل إلى مراحل متقدمة، مما أتاح الفرصة أمام الغرب لغزو العالَم الإسلامي على مختلف الجبهات، فانكشفت مواضع الضعف والتخلُّف في الدولة العثمانية().

وبناءً على ذلك، فقد جاءت ردَّة الفعل للمجتمع التركي الإسلامي على التقدم الأوربي دينيةً في معظمها، وكان من أهم ردود الأفعال هو الدعوة إلى إقامة جامعة إسلامية، لتوحيد الأمة على أسس دينية وليس على أسس عرقية أو أثنية أو قومية(). إذ يرى المؤرخ أحمد جودت باشا أن الدين الإسلامي هو المصدر الأساس للقيم الاجتماعية

---

(2) د. محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، د.ط، القاهرة، 1976، ص ص12-14.

(3) د. إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995، ص ص87-90.

(4) مهدية صالح العبيدي، مصدر سبق ذكرهُ، ص26. ولمزيد من التفاصيل حول أسباب ضعف الدولة العثمانية وانهيارها يمكن مراجعة: نادية محمود مصطفى، الدولة العثمانية من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.

(5) د. مرغريت حلو، الإسلام والسياسة في تركيا ماضيًا وحاضرًا ومستقبلاً، مركز الدراسات الأرمنية، بيروت، 1995، ص15.

(1) المصدر نفسه، ص ص15-17.

التركية (وأنْ لا بديل للإسلام، كجامع للأمة، وأنَّ العودة للإسلام ضرورةٌ مُلِحَّةٌ. وقد انحاز إلى هذا الرأي السلطان عبد الحميد الثاني مُؤَكّداً ضرورة مشاركة كل فئات الشعب، وعليه كانت الطرق الدينية إحدى أهم أذرع السلطان عبد الحميد الثاني)[□].

ولقد كان للمعاهد الدينية والطرق الصوفية والمدارس الفقهية أثرًا كبيرًا في التصدي لما يهدد الأمة الإسلامية على وفق مفاهيم تستمدُّ عقيدتها من تعاليم الدين الإسلامي. وسنبين أدناه أَهَمَّ تلك الطرق الصوفية المؤثرة في الحياة السياسية والاجتماعية التركية.

الطرق الصوفية والفِرَق الإسلامية:

كان الإسلام هو دين الدولة العثمانية الرسمي، وقد اتُّبع خلفاء آل عثمان المذهب الحنفي (أحد مذاهب أهل السُّنّة)[□]، الذي كان سائدًا في جميع نواحي الإمبراطورية العثمانية، وما انبثق منه من مدارس فقهية، لاسيما الفقه الماتريدي الذي يقوم على قاعدة فحواها أن الخلافة هي الضامن لتطبيق أوامر الشريعة بشكل عملي[□]. إلا أنه كان هنالك نوع آخر من الدين تم وصفه بدين الشعب على وفق تعبير (د. مرغريت حلو) لأنه "شاع خاصةً في الأرياف والمناطق النائية معايشًا الدين الأساسي ... والذين دانوا به مالوا إلى التصوف، وقد تجسدت فيه معتقداتهم، وعاداتهم ... بحيث شكلوا فروعًا مُشْتَقّةً من الدين الأساسي"[□]. ولقد عُرِفَتْ هذه الديانة بالتنظيمات المختلفة أو الطرق التي لا يزال لها أتباع حتى يومنا هذا[□]. ولقد شاعت الطرق الصوفية منذ أواخر القرن الثالث الهجري وكان لمشايخها تأثيرٌ كبيرٌ في الحياة الدينية للمجتمع التركي[□]. والتصوف مفهوم يُقْصَدُ به الارتقاء إلى مستوى أعلى، وقد وضع الباحثون مئات التعاريف له وخلاصتها "بذل الجهد في تهذيب النفس للارتقاء بها إلى مستوًى أكمل"[□]. ولقد

---

(2) نقلاً عن: محمد نور الدين، الدين والسياسة في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص97.

(3) يُنْسَبُ المذهبُ الحنفي إلى مؤسسه أبي حنيفة النعمان وهو أحد فقهاء أهل السنة والجماعة وعاش بين (80-152)هـ. وكان المذهب الحنفي هو السائد في جميع أنحاء الدولة العثمانية، للمزيد من التفاصيل يُنظر: د. مهدية صالح العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 15.

(4) المصدر نفسه، ص ص12-15.

(4) نقلاً عن د. مرغريت حلو، مصدر سبق ذكره، ص ص19-20.

(5) المصدر نفسهُ، ص20.

(6) د. أحمد نوري النعيمي، الحياة السياسية في تركيا الحديثة (1919-1938)، دار الحرية للطباعة، بغـداد، 1990، ص164.

(7) نقلاً عن مهدية صالح العبيدي، مصدر سبق ذكرهُ، ص101.

تطور المفهوم إلى أن أصبح حركة جماهيرية نظم أتباعها أَنْفُسَهُم في فعاليات وجمعيات متنوعة. وعلى الرغم من انحراف مريديها عن إتباع السنة النبوية الشريفة، والانجراف باتجاه المشايخ، والولاء إليهم والامتثال إلى توجيهاتهم للخلاص في الآخرة وهو ما يخالف توحيد الإلوهية(1)، إلا أنه (أيْ التصوف) أصبح وسيلة مهمة لبث روح الحماس لتوسيع الدولة العثمانية والتصدي في المراحل اللاحقة للغزو الفكري والاستعماري الغربي(2). وبظهور الشيخ أحمد يسوى* انتشرت الصوفية بين الأتراك الشرقيين، وبعد أن تتلمذ على يديه كثير من المتصوفين امتدَّ نفوذه إلى الأناضول وأجزاء أخرى من الإمبراطورية العثمانية لتصبح الطرق الصوفية والتكايا تَعُمُّ الإمبراطورية وأصبحَ أينما يوجد الأتراك توجد الطرق الصوفية(3). ومن أهم هذه الطرق:

1. الطريقة المولوية:

لقد تأثر المجتمع التركي بالشخصية المتصوفة جلال الدين الرومي من خلال انتشار مذهبه التصوفي عن طريق مؤلفاته وأشعاره لدرجة أنهم اعتبروه من الأولياء الصالحين في الإسلام، فأنشأ أتباعه (الطريقة المولوية) ومركزها قونيا، ولها فروع من التكايا والزوايا في جميع أنحاء تركيا وامتدت إلى الهند وهنكاريا(4). وقد حَظِيَ (الرومي) بالاحترام والإجلال من السلاطين السلاجقة والعثمانيين وكِبَار موظفي الدولة في تركيا، وقد استمرَّ حضورهُ الفكري إلى يومنا هذا، وقد أُقِيْمَ له احتفالٌ كبيرٌ في 17كانون الأول 2010. في مدينة قونيا بذكرى وفاته، حضره رئيس الوزراء التركي الحالي رجب طيب أردوغان(5)، الذي حرص على رعاية المراكز المخصصة للطرق الصوفية وخاصةً المولوية، وقد قام بصرف مليون دولار أمريكي لترميم وتحويل إحدى التكايا المولوية القديمة في مدينة طرابلس اللبنانية إلى مركز ثقافي مخصص للطريقة الصوفية المولوية، ولنشر أفكار جلال الدين الرومي وأشعاره(6).

---

(1) محمد الحسن، المذاهب والأفكار المعاصرة في التصور الإسلامي، دار الثقافة، الدوحة، 1986، ص ص54-63.

(2) كارل بروكلمان، الأتراك العثمانيون وحضارتهم، مصدر سبق ذكرهُ، ص39.

* (أحمد يسوى) من مواليد تركستان أطلق عليه لقب (يسوى) نسبة إلى المدينة التي كان يعلم فيها، اشتهر بعلمه وأفعاله المتصوفة، توفي عام 1166م. ينظر: كارل بروكلمان، مصدر سبق ذكرهُ، ص7.

(3) كارل بروكلمان المصدر السابق، ص15-40.

(4) د. أحمد نوري النعيمي، الحياة السياسية في تركيا الحديثة، مصدر سبق ذكرهُ، ص ص166-169.

(5) نقلاً عن قناة تركيا الفضائية الناطقة باللغة العربية، TRT، 17 كانون الأول 2010.

(6) صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11632 في 3 أكتوبر 2010.

2. الطريقة النقشبندية:

تأسست الطريقة النقشبندية في مدينة بخارى من (محمد بهاء الدين النقشبندي)[1]. وتُعَدُّ من أقوى وأقدم الطرق الدينية ولها امتدادات واسعة في العالَم الإسلامي، انتقلتْ إلى الدولة العثمانية عن طريق الشيخ أحمد السرهندي المتوفى عام 1389هـ. المُلَقَّب بمجدد الألفية الثانية. تَتَّبِعُ الطريقة النقشبندية أسلوبًا تنظيميًّا رصينًا، ولا يُقْبَلُ المريد فيها إلا بشروط قاسية[2]. حيث كانت تُرَكِّزُ على بناء الفرد من الداخل وتعبئته بتعاليم الطريقة ودمجه في نشاطاتها الاقتصادية والاجتماعية. وقد ظهرت الطريقة على شكل ثورة على مظاهر التصوف القديم وتقاليده من خَلْوَة، وكرامات، وذِكْر، واتبعت نشاطًا سياسيًّا سريًّا فاعلاً بعد أن منع أتاتورك الطرق الدينية من ممارسة طقوسها، إلا أنها وصلت إلى أوج ازدهارها في عهد الرئيس التركي الأسبق عدنان مندريس[3]. إلا أن نفوذها السياسي الحقيقي وتأثيرها في الشارع التركي بدأ يتصاعد إثر الدعم الذي قدموه إلى حزب السلامة الوطني وزعيمه نجم الدين أربكان. وبعد الانقلاب العسكري التركي في 12 أيلول 1980م. تحول تأييدهم إلى حزب الوطن الأم وزعيمه توركت أوزال لأنه كان (نقشبندي الهوى) على حد تعبير محمد نور الدين[4]. ثم انتقلت ميولهم وتحولوا لمساندة حزب الرفاه الامتداد الشرعي لحزب السلامة الوطني. وتنتشر النقشبندية، حاليًّا في قونيا وأورفه وتُعَدُّ اسطنبول مركزها، ويتزعمها محمود أسعد جوشان ويوجد لها جناح مسلح يسمى (الخالدين)[5]. تتمتع هذه الطريقة بتأثير كبير على الساحة التركية، ولها علاقات مع قادة الحكومة والشخصيات السياسية البارزة والجماعات الإسلامية الأخرى مثل طلاب النور[6].

---

(1) خليل إبراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات التركية العربية، مطبعة الراية، بغداد، 1990، ص73.

(2) د. أحمد نوري النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا: حاضرها ومستقبلها، دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا، دار البشير، عمان، 1995، ص52.

(3) د. وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، دار النهج للدراسات والنشر، حلب، 2008، ص156.

(4) محمد نور الدين، الدين والسياسة في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص104.

(5) خليل إبراهيم الناصري، مصدر سبق ذكرهُ، ص73.

(6) محمد نور الدين، الحركة الإسلامية في تركيا، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1998، ص161.

3. الطريقة القادرية:

تعود تسميتها نسبةً إلى الشيخ عبد القادر الكيلاني (1077- 1166)م[1]. ولها تكايا وزوايا منتشرة في جميع أنحاء تركيا، وكان مريدوها يدعمون سياسات حزب العدالة ثم حزب الوطن الأم، وهي من معارضي انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي[2]. ولم يظهر لها أي نشاط سياسي إلا في 25 أيلول 2005م عندما أعلنت عن تأسيس حزب تركيا الحرة بزعامة شيخ الطريقة البروفسور حيدر باشا[3].

4. الطريقة الرفاعية:

سُمِّيَتْ بالرفاعية نسبة إلى الشيخ (أحمد الرفاعي) المُتَوَفَّى (578)هـ. انتشرت في الأناضول وأكثرُ مريديها من الفقراء. كانت تؤيد قبل عام 1980م حزب الحركة القومية، ثم انتقلت إلى دعم حزب الوطن الأم[4].

5. الطريقة التيجانية:

تأسست عام 1801م في المغرب العربي من (أحمد تيجاني)، وظهرت في تركيا قبل الحرب العالمية الأولى، ولم يكن لها نشاط إلا بعد الحرب العالمية الثانية في عهد التعددية الحزبية بقيادة رجل الأعمال كمال بيلا أوغلوا[5] الذي كان من شخصيات حزب الشعب الجمهوري إبَّان حكومة عصمت إينونو[6]، إلا أنه أصبح من أشد المعارضين للعلمانية حيث قام رجال الطريقة التيجانية بتحطيم تمثال أتاتورك باعتباره رمزًا للوثنية[7]، لذا فقد شددت الحكومة التركية من قبضتها على أفراد الطريقة

---

(1) د. وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، مصدر سبق ذكرهُ، ص158.

(2) محمد نور الدين، الحركة الإسلامية في تركيا، مصدر سبق ذكرهُ، ص162.

(3) محمد العادل، المسيرة السياسية للحركات الإسلامية التركية، صحيفة الوسط التونسية الصادرة في 20 تشرين الأول 2006.

(4) د. أحمد نوري النعيمي، الحياة السياسية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص166.

(5) د. مرغريت حلو، مصدر سبق ذكره، ص55.

(6) كريم محمد حمزة، ومحمود الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص74.

(7) د. أحمد نوري النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص43.

واعتبرتهم من المتطرِّفين. وفي تموز 1952 ألقت الحكومةُ القبضَ على كمال أوغلوا وأبعدته إلى إحدى الجزر التركية، وحكمت المحكمة على بعض أتباعه بالسَّجْنِ بين خمس وعشر السنوات(1).

وبالإضافة إلى الطرق المذكورة آنفًا توجد هنالك جماعات إسلامية وطرق صوفية أخرى كالطريقة الخلوتية والكازونتية، وهي من أقدم الطرق الصوفية والطريقة البكتاشية(2).

إنَّ قراءةً سريعةً لهذه الطرق الصوفية تجعلنا نستنتج أنها لا تَصِلُ في الأداء إلى مستوى الحركات الإسلامية وإنما هي جماعات مساندة لها، وتُعَدُّ القاعدةَ الشعبيةَ لمناصرتها. لذا سنبين في المطلب الثاني معنى الحركات الإسلامية، ومَنْ هي الجماعات التي ينطبق عليها وصف الحركةٌ وما لها من أثرٍ مهمٍّ في الساحة السياسية، وعلى الانبعاث الفكري الإسلامي المعاصر في تركيا وطبيعة أدائها في المشاركة السياسية في ظلِّ النظام العلماني التركي.

المطلب الثاني

التيارات والحركات الإسلامية التركية ذات البُعد الفكري

إن مصطلح الحركة الإسلامية لم يكن مُستَعْمَلاً قبل بداية القرن العشرين بوصفه مفهوماً له دلالات محددة تُفَسِّرُ معناه، إلا أن كثيرًا من الأحداث - ومنذُ فجر التاريخ- تُظْهِرُ لنا أن الحركة الإسلامية موجودةٌ في الأفعال الإنسانية، وإنْ لم تَحْمِلْ وَصْفَ (الحركة الإسلامية). إذ يرى مصطفى أوغلوا أن نبي الله آدمَ (عليه السلام) كان الممثل الأول لهذه الحركة(3)، وعندما خلقه الله تعالى وأخلفه على الأرض ﴿وَإِذْ

---

(1) د. وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، مصدر سبق ذكرهُ، ص89.

(2) البكتاشية: هي إحدى الطرق الصوفية التي نالت شهرةً واسعةً في عموم الدولة العثمانية لارتباطها بفرق الجيش (الانكشاري) أي الجيش الجديد، وقد كان لها تأثير في ثلث سكان الأناضول تقريبًا، ويرى المراقبون في تركيا أن للبكتاشية علاقةً مع الماسونية الأوربية. ولمزيدٍ من التفاصيل عن الطريقة البكتاشية يمكن مراجعة: د. أحمد نوري النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990، ص210. وكذلك يُنظر: مهدية صالح العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ص110-115.

(3) مصطفى أوغلو، جذور الحركة الإسلامية، ترجمة حسين بيومي، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1995، ص14.

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾(1)، ليأمر ذريته بعبادة الله سبحانه وتعالى ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾(2)، وإن توحيد الله وعبادته تتم بدين الله (الإسلام) استنادًا للآية الكريمة ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللّهِ الإِسْلاَمُ﴾(3)، فقد أمر الله جميع أنبيائه ورسله بإتباع دين الإسلام ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلاَ تَمُوتُنَّ إَلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾(4). ومن هنا نستنتج أن لفظة كلمة (إسلام) لا تَنْطَبِقُ على دين الله الذي هبط به الوحيُ على سيدنا محمد صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم فحسب، وإنما على جميع الأديان السماوية. وبناءً على ذلك، فإنَّ كُلَّ إنسانٍ يرتبط بعظمة القيم الراسخة للإسلام، ويهدف لحياة متوافقة مع هذه القيم، ويؤسس بنيانه على التقوى، ويكفر بالطاغوت، ويعمل على إرساء شريعة الله على الأرض يصبح عضوًا طبيعيًا في الحركة الإسلامية(5) التي لم تتبلور باعتبارها مفهوماً وجد طريقه إلى الانتشار والقبول إلا بعد انهيار الدولة العثمانية، ليظهر واحداً من مجموعة المفاهيم الجديدة وليدة الثورة التكنولوجية والإعلامية(6). وإثر قيام الثورة الإعلامية في القرن العشرين أصبحت (الحركة الإسلامية) اسمًا مُشْتَرَكًا على كل ثورات المسلمين ذاتِ الطَّابَعِ الديني في جميع أنحاء العالَم(7). فقد أطلق الغَرْبُ على النشاط الإسلامي في الأناضول اسم (Pan-Islamism) أي (الجامعة الإسلامية)، بينما توصف في شبه القارة الهندية بالـ(مجدديه)، وفي إيران (الحركة الأصولية) بينما يطلق عليها الإخوان المسلمون في مصر اسم (الصحوةَ الإسلامية)، أما في اللغة التركية فيطلق

---

(1) سورة البقرة، آية (30).

(2) سورة الذاريات، آية (56).

(3) سورة آل عمران، آية (19).

(4) سورة البقرة، آية (132).

(5) مصطفى أوغلو، مصدر سبق ذكرهُ، ص ص15-18.

(6) إدريس بووانوا، معادلات خفية في الصراع بين التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (229)، كانون الثاني 2004، بيروت، ص62.

(7) المصدر نفسه، ص62.

على المصطلح (Islamcilik) أي إسلامية(1). إلا أن (الحركة الإسلامية)* في تركيا تميزت باعتبارها الوريث الفعلي للفكر الإسلامي الذي أخذ بُعْدَهُ من عمق الدولة العثمانية التي حملت راية الخلافة الإسلامية بعد انهيار الدولة العباسية وأصبحت المسئولة رسميًّا عن حماية العالَم الإسلامي وحمل راية الدعوة للإسلام إلى باقي المعمورة وحماية المُقَدَّسات الإسلامية(2).

وإثر سقوط الدولة العثمانية ونهاية الدور السياسي للإسلام بقيام الجمهورية التركية وما قامت به الحركة الكمالية من إجراءات اتَّسَمَتْ بالقمع والشدة لاستئصال الدين من المجتمع التركي، كما بَيَّنّا ذلك في المبحث الأول من هذا الفصل، وما ظهر من مدارس دينية وطرق صوفية التي تعد جزءً من نسيج المجتمع المسلم في تركيا، كرد فعل على محاولات الاستئصال الديني(3)، كلها عوامل ساهمت في ظهور بعض الحركات الدينية ذات البُعد الفكري وهي تحمل سمات التنظيم السياسي وتعمل بشكل سري ومُنَظَّم، ما لبث أن تحوَّلَ إلى عمل سياسي علني وبغطاء شرعي وقانوني بغية الوصول إلى السلطة عن طريق الخيار الديمقراطي المتاح(4)، مدعومةً من بعض الجماعات الدينية التي كان زعماؤها من النخب ذات الشهادات العلمية المختلفة لتبتعد عن صفة الانغلاق والرجعية واكتسبت سمة الحركات الإسلامية بفعلها المتميز

---

(1) مصطفى أوغلو، مصدر سبق ذكرهُ، ص18.

* لقد أطلق بعض الباحثين والمعنيين بالشأن الإسلامي تعريفات متنوعةً لمفهوم الحركة الإسلامية تأخذ أبعادًا فكريةً أو اجتماعيةً أو سياسيةً، فيرى الباحث (محمد فتحي عثمان) أن الحركة الإسلامية يجب أن تكون ذات بُعد فكري ولها تنظيم قادر على تحريك المؤمنين به دون التخلي عن دور التربية الروحية. ينظر: محمد فتحي عثمان، التجربة السياسية للحركة الإسلامية المعاصرة، مركز دراسات المستقبل الإعلامي، دار المستقبل، بيروت، 1991، ص21-30، بينما يذهب المرجع الشيعي (آية الله حسين فضل الله) إلى أبعدَ من ذلك حيث يقول: (إن أي حركة لا تسعى من أجل الحكم أو لا تسعى من أجل شمولية الإسلام لكل الواقع الذي يعيشه الإنسان لا تُعَدُّ حركةً إسلاميةً في المصطلح وإن كان نشاطها إسلاميًّا في الواقع). ينظر: محمد حسين فضل الله، الحركة الإسلامية: هموم وقضايا، دار الملاك، ط2، بيروت، 1990، ص15. أما (الشيخ يوسف القرضاوي) فيحدد معنى الحركة الإسلامية بأنها: (ذلك العمل الجماعي المُنَظَّمُ للعودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع وتوجيه الحياة، كل الحياة). ينظر: يوسف القرضاوي، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993، ص13.

(2) إدريس بورانوا، مصدر سبق ذكرهُ، ص63.

(3) رعد عبد الجليل علي، الإسلام السياسي: أزمة التنمية والتحديث في أقطار الشرق الأوسط مع التركيز على تركيا وإيران، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1995، ص ص27-31.

(4) المصدر نفسه، ص113.

والإيجابي في الساحة التركية[1]، التي بدأ يظهر أثرها الأيديولوجي من خلال هدفها السياسي في تأسيس النظام الإسلامي الذي ظَلَّ كامنًا بفعل علمانية الدولة وقوانينها[2]. ومن هذه التيارات والحركات ذات المضامين الإيديولوجية:

1. حركة النور:

لقد أسس حركة النور (بديع الزمان سعيد النورسي)[3]، وتباينت الآراء في حقيقة أفكارها وتوجهاتها إن كانت جمعية خيرية أم طريقة صوفية أم حزب سياسي، فنجد هنالك من يصفها على أنها "حركة عنصرية انفصالية"[4]. بينما يصفها جورج لتشوفسكي بأنها "طريقة صوفية تعتنق فلسفة متطرفة في ميلها للإسلام"، في حين عرَّفَها الدكتور أحمد السعيد بأنها "جماعة إسلامية سنية نقشبندية المَشْرَب"[5]. لكن معظم الباحثين عن الحقيقة يصفون (حركة النور) بأنها لم تكن طريقة صوفية بل هي حركة دينية تحديثية علمية اجتماعية سياسية تعتمد الأسلوب العقلاني المُبَسَّطَ في المحاججة وعلى مختلف المستويات[6]. إن مبادئ حركة النور وأفكارها تنبع من الشريعة الإسلامية ومواكبة الحداثة والتغيير، منتهجةً الأسلوب الفطري التدريجي،

---

(1) محمد نور الدين، الحركة الإسلامية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص142.

(2) طارق عبد الجليل السيد، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة .. دراسة في الفكر والممارسة، جواد الشرق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص61.

(3) وُلِدَ بديع الزمان سعيد النورسي عام 1876م من أبوين كرديين في قرية نورس التابعة لولاية بتليس شرق تركيا، أنهى تعليمه الديني وهو في الخامسة عشرة من عمره، انتقل إلى جنوب تركيا ليدرس التاريخ والجغرافيا والرياضيات والفيزياء والكيمياء والفلك والفلسفة، أطلق تسمية (النور) على حركته حسب قوله: (إن كلمة نور قد جاءتني في كل مكان طوال حياتي، فقريتي اسمها نورس، ووالدتي اسمها نورية، وأساتذتي سيد نور محمد ونور الدين، ونوري، وإن أكثر ما حل مشكلاتي في الحقائق الإلهية هو اسم (النور) من أسماء الله الحسنى، وإن إمامي الخاص ذو النورين سيدنا عثمان بن عفان (رضي الله عنه). نقلاً عن: بديع الزمان سعيد النورسي، الملاحق ترجمة إحسان قاسم الصالحي، سوزلر للنشر، القاهرة، ط2، 1992، ص70.

(4) لقد ادعى بعضُ الكُتّاب الأتراك المرتبطين بطائفة يهود الدونمة والمحافل الماسونية كالكاتب مصطفى الزين أن للحركة النورسية علاقة بالحركة الكردية الداعية إلى الانفصال عن تركيا، بغية محاربة الاتجاهات الإسلامية في تركيا ومحاولة القضاء عليها، عن طريق ربط حركة النورسي بالفكر القومي الكردي، نقلاً عن: د. وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، مصدر سبق ذكره، ص152، ولمزيد من التفاصيل ينظر: د. أحمد نوري النعيمي، الحركات الإسلامية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص ص78-81.

(5) د. أزاد سعيد سمو، سعيد ألنورسي، حركته ومشروعه الإصلاحي في تركيا، دار الزمان، دمشق، 2008، ص128.

(6) د. محمد الحسن، المذاهب والأفكار المعاصرة في التطور الإسلامي، دار الثقافة، الدوحة، 1986، ص133.

حيث يقول النورسي "إن من يشق طريقاً في الحياة الاجتماعية ويؤسس حركة، لا يمكن أن يكون النجاح حليفه ما لم تكن منسجمةً مع القوانين الفطرية التي تحكم الكون"(1). لذلك فقد دعا لمحاربة العبودية ورفض الاستسلام والخنوع والانقياد وراء الغرب، كما أكد على أهمية تحديد مفهوم حقوق الإنسان استناداً إلى مفاهيم الإسلام، وعارض التعصب بكل أشكاله، وحث على العمل الجاد وأَكّدَ قدسيته(2). لقد أكد النورسي بأن الإسلام نظام كامل للحياة والسياسة واعتبر علاقة الدين بالسياسة علاقة شديدة الارتباط موضحاً إنَّ السياسة جزء من دور الدين في التنظيم الاجتماعي. ولقد مارس النورسي السياسة في العهد العثماني من خلال أنشطته الصحفية والخطابية التي تناولت مشكلات الدولة العثمانية والقضايا الفكرية(3)، إلا أنه رفض العمل السياسي والمشاركة في النظام الجمهوري رفضاً مؤقتاً، ليقينه من عدم جدوى العمل السياسي في ظل نظام الحزب الواحد الذي لا يسمح بالآراء المعارِضة، واعتبر ذلك جزءاً من إستراتيجيته الفكرية لهذه المرحلة(4). لذا فإنه دعا إلى إطلاق حرية الرأي على وفق الشريعة الإسلامية بعيداً عن القوانين المستوردة من الغرب، مطالبًا بالحكم الدستوري القائم على العدالة والشورى، وأجاز الجهاد للتخلص من السيطرة الأوربية والوقوف ضد الأفكار المضادة للإسلام(5).

وبعد إقرار التعددية الحزبية في تركيا ظهر عددٌ من الأحزاب السياسية ذات التوجه الإسلامي مثل (حزب حماية الإسلام) و(حزب المحافظين) و(حزب الأمة) إلا أنها أُلْغِيَتْ بحجة معارضتها للنظام الجمهوري ومبادئ أتاتورك(6).

ولذا فقد قررت الحركة النورسية الدخول في الحراك السياسي من خلال دعمها للحزب الديمقراطي الذي وعد في برنامجه بإطلاق الحريات الدينية، ودعم حرية الفكر والكلمة. وقد برر النورسي ذلك بقوله "تُرَجِّحُ المَفْضُولَ على المُفَضَّل"(7). وعلى الرغم من إنَّ الحزب الديمقراطي ليس إسلاميًّا إلا أنه "للحيلولة دون وصول حزب الشعب

---

(1) بديع الزمان النورسي، اللمعات، ترجمة: إحسان قاسم الصالحي، سوزلر للنشر، القاهرة، ط2، 1992، ص160.

(2) النورسي، حقائق الإيمان، ترجمة إحسان قاسم الصالحي، مطبعة شركة النسل، اسطنبول، 1986، ص86.

(3) طارق عبد الجليل السيد، مصدر سبق ذكره، ص186.

(4) المصدر نفسه، ص188..

(5) النورسي، الإنسان والإيمان، ترجمة إحسان قاسم الصالحي، دار الاعتصام، د.م، 1983، ص44.

(6) إدريس بروانو، مصدر سبق ذكره، ص70.

(7) طارق عبد الجليل السيد، مصدر سبق ذكره، ص ص188-189.

الجمهوري إلى السلطة، والذي يُشَكِّلُ خطرًا رهيبًا على حياتنا الاجتماعية وعلى الوطن، أعمل على المحافظة على الحزب الديمقراطي باسم القرآن والوطن والإسلام"(1). ولقد استمر (طلاب النور) بدعمهم (للحزب الديمقراطي) بزعامة (عدنان مندريس) في انتخابات (1950، 1954، 1959)م(2)، لما قام به من دور في تخفيف وطأة القوانين الكمالية على الإسلام، بإصدارِ عددٍ من القراراتِ لرفع القيود عن الحريات الدينية والسماح برفع الأذان باللغة العربية وتلاوة القرآن الكريم وإذاعة البرامج الدينية في المحطات الحكومية وإعادة تدريس مَادَّةِ الدِّين في المدارس، وغَلْقِ المعاهد التي تُدَرِّسُ الإلحاد(3). ولقد تمسَّكَ طلاب النور بهدف رئيس هو تكوين اتجاه إسلامي عام يشكل عامل ضغط على النظام السياسي التركي كي لا ينحرف عن عقيدة الإسلام من خلال استمرار دعمه للأحزاب السياسية المتعاطفة مع الإسلام كالديمقراطي والعدالة والطريق المستقيم والوطن الأم، وللأحزاب الإسلامية كحزب النظام الوطني والسلامة الوطني(4)، ولم تلجأ الحركة النورسية إلى تأسيس حزبٍ سياسيٍّ على الرغم من أن أتباعها كانوا يُطْلِقُونَ على أنفسهم (حزب القرآن)، لأن الدستور التركي لا يسمح بهذا، كما إنَّ تحول الحركة إلى حزب سياسي يجعل كل الأحزاب العلمانية تتكتل ضده وتعمل على إقصائه وحرمانه من ممارسة نشاطاته الثقافية والدينية(5)، واكتفت بالعمل على النمو والانتشار من خلال امتلاكها لِدَارَيْ نشر وإصدار صحيفة (yeninesil) ياني نيسل، ومجلتين شهريتين (كوبرو والنور)، وقامت بطبع رسائل النور وترجمتها إلى عدد من اللغات وإصدار العديد من الكتب الدينية والعلمية والسياسية وكتب السيرة النبوية وتفسير القرآن الكريم وتوزيعها في جميع أنحاء العالَم(6).

لقد كان للشيخ النورسي ومؤلفاته تأثيراً مهماً في التصدي للغزو الثقافي الغربي

---

(1) بديع الزمان النورسي، الملاحق، مصدر سبق ذكره، ص396.

(2) د. أحمد نوري النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص87.

(3) روشين شاكر، الحركة الإسلامية في تركيا، مجلة شؤون الأوسط، العدد (18) نيسان 1993، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1993، ص ص142-145. وكذلك د. آزاد سعيد سمو، مصدر سبق ذكره، ص134.

(4) محمد الحسن، مصدر سبق ذكره، ص ص94-143.

(5) د. إبراهيم الدسوقي شتا، الحركة الإسلامية في تركيا، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1986، ص93.

(6) د. أحمد نوري النعيمي، الحركات الإسلامية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص96.

وفي الحفاظ على الهُوِيَّةِ الإسلامية للمجتمع التركي، لذا فقد أخذت حركة النور في التوسُّع والانتشار لاسيما بعد صدور قرار المحكمة الدستورية بتبرئة رسائل النور من إساءتها إلى الدولة ومبادئها، وأخذت دائرة التابعين لها بالاتساع حتى بعد وفاة الشيخ النورسي في 23 آذار 1960م، إلا أن غياب التنظيم الهيكلي وعدم وجود رئيس تُوْكَلُ إليه إدارة الجماعة بغياب النورسي أحدث اختلافاتٍ بينهم فيما يتعلق بطريقة طبع رسائل النور، وتباين الآراء في تأييد ودعم الأحزاب السياسية التي استغلت الأمر للسيطرة على أتباع الحركة، والانقسامات التي حصلت بشأن دستور عام 1982م[1]. هذه كلها عوامل أدت إلى ظهور جماعاتٍ من الطلاب برؤى اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية مغايرة لرؤية الجماعة الرئيسة يمكن حصرها بأربع مجموعاتٍ تعترف إحداها بالأخرى وهي:

أ. <u>مجموعة النساخ:</u> وهي مجموعة صغيرة محدودة الانتشار والنشاط والعدد، هدفها المحافظة على نسخ رسائل النور باليد وبالحروف العثمانية لأنها حروف القرآن، ولا يوجد لها أي علاقات سياسية[2].

ب. <u>مجموعة آسيا الجديدة:</u> عُرِفَتْ هذه المجموعة باسم الجريدة التي تصدر عنها آسيا الجديدة

(Asyayeni) ومؤسسها هو (محمد قوتللر) تنتشر في اسطنبول والأناضول الداخلي، لها علاقة وثيقة مع البرجوازية الإسلامية ومساندة (حزب العدالة) بزعامة (سليمان ديميريل)[3]. ولم يؤسس أتباعها حزباً سياسياً خاصاً بهم، وفي انتخابات عام 1977م قامت هذه المجموعة بنشر الحملات الإعلامية المضادة لحزب السلامة الوطني بزعامة البروفسور (نجم الدين أربكان)، ونتيجةً لمواقف (محمد قوتللر) الداعم لحزب العدالة (حزب الطريق المستقيم فيما بعد) الذي اشتهر عن بعض أعضائه بانتمائهم إلى الماسونية، فقد تخلى معظم طلاب النور عن هذه المجموعة وضَعُفَ دورها وتقلص حجم تأثيرها[4].

---

(1) طارق عبد الجليل السيد، مصدر سبق ذكره، ص ص196-198.

(2) المصدر نفسه، ص199.

(3) د. مهدية صالح العبيدي، مصدر سبق ذكرهُ، ص195.

(4) د. أزاد سعيد سمو، سعيد النوري، حركته ومشروعه، مصدر سبق ذكره، ص188.

ت. <u>مجموعة الشورى:</u> ويُطْلَقُ عليها أيضًا (الجماعة الأم) لأنها تعتمد على نظام الشورى الذي أوصى به (سعيد النورسي) وتركز نشاطاتها في بناء المدارس النورية لاستيعاب طبقات الشعب كافة، وطباعة رسائل النور والبحوث والكتب المتعلقة بها من خلال امتلاكها ثلاث دُور نشر (سوزلر، الإخلاص، الأنوار) وكذلك اهتمت بالترجمة وعَقْدِ المؤتمرات حول الفكر النوري، وكانت هذه المجموعة تعارض بشدة أن تتحول النورية إلى حزب سياسي لأنها بذلك تَفْقِدُ عمومها لكافة المسلمين[1].

ث. <u>مجموعة فتح الله جولن:</u> تُعَدُّ هذه المجموعة أكبر التجمعات النورية حيث تستوعب (80٪) من طلاب النور[2]، بدأ فتح الله جولن نشاطَهُ في مدينة أزمير وتوجه في خطابه الدَّعَوِيِّ إلى الشباب وموظفي الدوائر الحكومية، لذلك اتَّهَمَتْهُ المؤسسةُ العسكرية التركية باعتماد إستراتيجية طويلة الأمد للتمكن من مؤسسات الدولة، بتغلغل خريجي المدارس التابعة له وتحقيق أهدافه[3]، على الرغم من تَجَنُّبِهِ الاصطِدَام بالسلطة وابتعاده عن السياسة، واتخاذه موقفاً متشدداً من الحركات الإسلامية العاملة في المجال السياسي لأنها تُعَرِض الإسلامَ للخطر[4].

إن هذه المجموعة كانت أقرب إلى حركة مجتمع مدني منها إلى حركة إسلامية سياسية، على الرغم الانتقادات التي تُوَجَّهُ إليها بسبب موقفها السلبي من حزب الرفاه وزعيمه أربكان، إلا إنها أثرت تأثيراً مهماً في نشر الوعي الإسلامي في تركيا وخارجها، ولها خدمات جليلة في مجال التربية والتعليم، والاقتصاد والإعلام

---

(1) أحمد نوري النعيمي، الحركات الإسلامية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص101.

(2) فتح الله جولن مواليد 1930 بمحافظة أرضروم، تلقى تعليمه الديني في تركيا، عَمِلَ إمامًا وواعظًا في محافظات مختلفة، تقاعد عام 1980 له عشرات الكتب والمُؤَلَّفات وآلاف الأشرطة المسموعة والمرئية في الإرشاد والوعظ، سافر إلى أمصارَ عديدة، وأُنشِأتْ له عدة جامعات في الولايات المتحدة الأمريكية واندونيسيا وأستراليا، أصبح واحدًا من أشهر علماء الإسلام المصلحين فقد احتل المرتبة الأولى في قائمة أهم مائة عالم في الاستطلاع الذي أجرته مجلة (فورين بوليسي) الأكاديمية في أمريكا ومجلة (بروسبيكت) البريطانية عام 2008. نقلاً عن: حسن عبد الرحمن بكبير، بديع الزمان النورسي وأثره في الفكر والدعوة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدعوة الإسلامية، جامعة طرابلس، 1977، ص212. وكذلك: مجلة حراء الفصلية، آب، 2010، دمشق، ص3.

(3) هاينتس كرامر، مصدر سبق ذكره، ص122.

(4) طارق عبد الجليل السيد، مصدر سبق ذكره، ص206.

الإسلامي[1]. وفي مجال الإعلام صدرت عن المجموعة صحيفة (الزمان) وعدد من المجلات المتخصصة بالشؤون الاجتماعية والأدبية والعلمية والسياسية، كما تمتلك الجماعة محطة تلفزيون باسم (صانيولو) لِبَثِّ الخطب الدينية والبرامج الإسلامية[2].

وفي مجال التعليم أنشأت الجماعة مئات المدارس الابتدائية والثانوية داخل وخارج تركيا وأَوْلَت اهتماماً كبيراً بطلبة الجامعات وتقديم الدعم المادي والمعنوي لهم[3].

2. الحركة السليمانية:

حملت السليمانية اسم مؤسسها سليمان حلمي تونهان (1888- 1959)م[4]، الذي نشأ في أسرة صوفية، اهتمَّ والده بتعليمه العلوم الدينية والشرعية، وتلقى علم النحو، والصرف والبلاغة، والحديث والتفسير، وأصول الفقه، رفض العمل في القضاء وفَضَّلَ سِلْكَ التعليم، وعمل بمدرسة دار الخلافة العَلِيَّة[5]، وإثر قيام الجمهورية وإلغاء الخلافة وإصدار قانون توحيد المدارس وغَلْقِ المدارس الدينية التي تقوم بتنشئة رجال الدين وقف (سليمان أفندي) موقفاً معارِضًا من القانون، لذا حدد هدفه بوجوب القيام بمهمة تربية نَشْءٍ مُسْلِم على وفق الشريعة الإسلامية، معتمدًا على قدراته الذاتية في جمع الطلاب وتدريبهم بوسائلَ وطرقٍ تحميهم من ملاحقة السلطات الكمالية التي اعتقلته ثلاث مرات بسبب مخالفته قوانين التعليم[6]. لقد ركزت الحركة السليمانية في منهجها (على الطالب وتربيته وصياغته الفكرية ورسم دوره في المجتمع) فبدأت حركةً صوفيةً تعتمد على توطيد العلاقة بين الطالب وشيخه، ليصوغ من الأفراد نموذجًا للقوة والطاعة[7]. فدعت إلى التوحُّد بالإسلام والابتعاد عن التفرُّق بالقومية، وناصرت الشعوب المسلمة في كفاحها ضد الاستعمار وخاصة الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي. ابتعد (سليمان حلمي) عن التحزُّب ودعا طُلَّابَهُ للابتعاد عن السياسة

---

(1) د. أزاد سعيد سمو، مصدر سبق ذكره، ص189.

(2) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1998، ص180.

(3) المصدر نفسه، ص182.

(4) د. وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، مصدر سبق ذكره، ص87.

(4) Ahmed Akgündüz، Tabular Yikiliyor، cüz 2، osmanli Arastirmalari Vakfi Yayinlari، Istanbul، 1997، S.S 15-43.

(6) طارق عبد الجليل السيد، مصدر سبق ذكره، ص ص216–218.

(7) المصدر نفسه، ص225.

حيث قال: (الدين أصل والسياسة فرع)(□)، إلا أنه كان يشارك مع طلابه بالإدلاء بأصواتهم للحزب الأكثر خدمةً للإسلام والمسلمين، وكانَ حلمي الدَّاعِمَ الأكبرَ لجهود (جودت رفعت أنتيلخان) الذي أنشأ الحزب الديمقراطي الإسلامي، وأصدر العديدَ من الكتب التي تنبه المجتمع من أخطار الماسونية والصهيونية في تركيا(□). كذلك القيام بدعم حزب النهوض الوطني والجمعية العسكرية المعروفة باسم (بيوك طوغر) وحزب الدفاع عن الإسلام كونها حركات تنتهج العقيدة الإسلامية، وقد حُلَّتْ هذه الحركات والأحزاب بحجة استخدام الدين لأغراض سياسية(□)، لقد ابتعدت الحركة السليمانية بمنهجها هذا عن الوصف بأنها حركة صوفية بالمعنى الدقيق، لاسيما بعد أن وضعت من ضمن أهدافها إقامة جيش إسلامي للإطاحة بالجمهورية وإعادة الخلافة العثمانية(□). وبعد وفاة زعيم الحركة (سليمان حلمي) تَزَعَّمَها زوج ابنته (كمال كالجار)، وبحلول عام 1970 تحولت الحركة السليمانية إلى تيار سياسي انتشر في المحافظات الجنوبية بتركيا بوصفه تنظيماً دينياً- سياسياً له حضور كبير في مدينة اسطنبول(□). وقد دخل الزعيم الجديد للحركة المُعْتَرَكَ السياسيَّ نائباً عن (حزب الأمة)، ثم انتقل إلى (حزب العدالة) ومَثَّلَهُ في ثلاث دورات انتخابية في المجلس الوطني الكبير، وعَبَّرَ عن فِكْرِ الحركة السليمانية في حوارٍ له مع صحيفة ترجمان التركية عام 1998م بقوله " أتاتورك بعيد عن الإسلام، والجمهورية لم تُبْقِ إماماً لِيُصَلّي في الجنازات، والجوامعُ تحوَّلَتْ إلى ثُكُنات وتركيا ليس بلداً إسلامياً بل هي دارُ حرب"(□).

وبعد انقلاب 1980م استمرت الحركة بنشاطها فتقاطعت مع رئاسة الشؤون الدينية بشأن مراكز تحفيظ القرآن الكريم فتعرَّضَ زعيمُها للحبس وعددٌ من أعضائها للإبعاد والإقصاء عن العمل، مِمَّا دَفَعَهُمْ إلى تأسيس اتحاد جمعيات تقديم العون لطلاب مراكز تحفيظ القرآن(□)، وقد بلغ عدد مراكز السليمانية 2500

---

(7) Aziz Karacak، Sülevman Hilmi Tunahan، Istanbul، 1997، S 12.

(1) Gen Akademi Dregisi، Kasim، 1995، S 27.

(3) محمد نور الدين، الحركة الإسلامية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص ص166-167، بتصرف.

(4) مهدية صالح العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص132.

(5) خليل إبراهيم الناصري، مصدر سبق ذكره، ص72.

(6) نقلاً عن: محمد نور الدين، الحركة الإسلامية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص167.

(7) صحيفة الصباح التركية الصادرة في 26 كانون الثاني1995.

مركز لإقامة الطلاب وتعليمهم بدعمٍ ماليٍّ من التُّجَّارِ والأثرياءِ الأعضاءِ في الحركة التي أصبح عددُ مُنْتَسِبِيهَا يُقَدَّرُ بأربعة ملايين شخص. لذا فقد أصبحت ذاتَ ثقلٍ في العمل الإسلامي لا يُسْتَهَانُ به. ولقد تَمَيَّزَتْ الحركةُ السليمانية عن غيرها من الحركات والطرق الصوفية بِعَدَمِ تَعَرُّضِها للانقسام بعد وفاةِ مُرْشِدِهَا الروحي ومؤسسها، وكذلك لهيكلها التنظيمي الرصين القائم على الانضباطِ الشديد والمركزية، والانفتاح على المجتمع في التعريف بالحركة بوضوح ولم تهتم بالدعاية لنفسها أو تسعى للمشاركة المباشرة في العمل السياسي[1].

3. الحركة الأربكانية:

لقد بَيَّنّا أن الفكرة الإسلامية ظهرت في أواخر الدولة العثمانية رَدَّ فِعْلٍ على حركة التخريب، ولإيجاد حَلٍّ لأزمة التخلُّف الحضاري التي آلت إليها الأمة الإسلامية حينذاك، وبعد إقرار تركيا النظام التعددي نشطت الجماعات الإسلامية والطرق الصوفية، التي تتخذ مكانةً متميزةً داخل الحركة الإسلامية التركية في دعمها للأحزاب السياسية (اليمينية) كي تحُدَّ من تأثير علمانية حزب الشعب الجمهوري بدلاً من طرحها برنامجًا خاصًّا بها[2]. إلا أنه في بداية السبعينيات من القرن الماضي وبفعل التأثير الفكري للجماعات الإسلامية والطرق الصوفية والحركات الإسلامية كالنور والسليمانية في داخل تركيا أو كحركة الإخوان المسلمين في مصر وحركة الجماعة الإسلامية في باكستان ظهرت ولأول مرة في تركيا حركة إسلام سياسي تتوسل الحزب السياسي بوصفه آليةِ عَمَلٍ لها، حركةٌ انبثقَ منها عددٌ من الأحزاب السياسية ذات البُعْدِ الإسلامي، تميَّزَتْ عن سابقاتها باتِّخاذِ الساحة السياسية ميدانًا لنشاطها، والتنظيم المُؤَدْلَجِ آليةً لإثبات وجودها متمثلةً بِمُؤَسِّسِهَا (نجم الدين أربكان)[3] الذي

---

(1) طارق عبد الجليل السيد، مصدر سبق ذكره، ص239.

(2) Dogan Duman، Turkiyede Islamcilik، Eyayinlari، Izmir، 1997، s:63.

(3) إبراهيم خليل أحمد، الأحزاب السياسية في تركيا، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1987، ص ص 164-174. وُلِدَ نجم الدين أربكان عام 1926 في مدينة سيشوب، عاش في كنف عائلة متدينة، تلقى علومه الإسلامية على يد الشيخ (محمد زاهد قوتقو) المنتمي للطريقة النقشبندية، تخرج من كلية الميكانيك في جامعة اسطنبول التقنية عام 1948، وحصل على الدكتوراه في علم الميكانيك من ألمانيا الغربية، عاد إلى تركيا عام 1953 ليبدأ عمله السياسي من خلال تَزَعُّمِهِ لعددٍ من الأحزاب الإسلامية، توفي أربكان في 28 شباط 2011م. ينظر: د. أحمد الموصللي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2005، ص148، وكذلك نقلاً عن: قناة TRT التركية الناطقة بالعربية، تقرير خاصة عن أربكان في 1

تَزَعَّمَ الأحزاب السياسية الآتية:

اذار 2011.

أ. **حزب النظام الوطني:**

ابتدأ نجم الدين أربكان عملَهُ السياسي من خلال جبهة الشرق العظيم، ثم انشق عنها محاولاً الانتماء إلى (حزب العدالة) ولكنه سرعان ما اختلف مع زعيمه (سليمان ديمرال)، فدخل الانتخابات البرلمانية مستقلاً وفاز عن مدينة قونيا عام 1969، ليتخذ منهجاً خاصاً به(1). لتبدأ مرحلة جديدة في التصدي لحزب العدالة الذي اعتبره أربكان "حزبًا رأسماليًّا يساند الصهيونية العالمية وإن الماسونية قد تغلغلت بين أعضاء العدالة"(2). وإثر الفوضى التي اختلقتها الفئات العلمانية في الجامعات التركية، وارتفاع عدد ضحايا الاغتيال السياسي وكثرة الاضطرابات والانشقاقات داخل حزب العدالة ونتيجة التحالف التركي الأمريكي المناوئ للعالَم الإسلامي(3)، قررت قيادات ومفكرو بعض الجماعات الإسلامية الاستقلال سياسيًّا عن حزب العدالة الذي كان مدعومًا من تلك الجماعات ومنهم الشيخ (محمد زاهد قوتقو)(4)، الذي أَذِنَ بتأسيس حزب النظام الوطني في كانون الثاني عام 1970م من (يونس عارف أمره) الذي كان سكرتيرًا عامًّا للحزب بينما كان (نجم الدين اربكان) زعيمًا له(5)، مستمدًّا دعمه المادي من الحرفيين وصغار التجار المتدينين في الأناضول. وقد أشار الحزب في بيانه التأسيسي إلى فكرة الربط بين التوجه الإسلامي والتوجه القومي التركي مُذَكِّرًا بعظمة الأمة التركية في قهر الجيوش الصليبية وفتح القسطنطينية، مُؤَكِّدًا سَعْيَهُ في استعادة أمجادها بالعودة إلى الإسلام الحقيقي للتخلص من الهيمنة الغربية وإصلاح التعليم الهادف إلى القضاء على حركة التغريب ابتغاءَ مرضاة الله(6)، وحماية الوطن، والعودة للنهضة الأخلاقية التي لن تتحقق إلا بالاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا والابتعاد عن التسلُّط والاستئثار

---

(1) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره، ص79.

(2) نقلاً عن: محمد حرب عبد الحميد، المعالم الرئيسية للأسس التاريخية والفكرية لحركة حزب السلامة في تركيا، ندوة اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر، مكتب التربية العربي لدول الخليج، البحرين، 22-25 شباط 1985، ص437.

(3) مهدية صالح العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص143.

(4) Dogan Duman، A،g،e،s: 71.

(5) المصدر نفسه، ص72.

(6) إبراهيم الدسوقي شتا، الحركة الإسلامية في تركيا، 1920-1980، الزهراء للإعلام العربي، ط2، القاهرة، 1990، ص ص96-100.

بالحكم من خلال التمسك بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحرية الفكر والقبول بالعلمانية التي لا تتعارض مع الدين أو تتنكّرُ له[1].

لقد كانت مدة حزب النظام الوطني قصيرةً بمدتها، عميقةً بجذورها، واسعةً بنشاطها بفعل قادة الحزب ومنهجهم؛ لذا أصبح يُشَكِّلُ هاجسَ خوفٍ ليس للمؤسسة العسكرية بسبب مناهضته للكمالية فحسب، بل لأنه شَكَّلَ تهديدًا خطيرًا لحزب العدالة الذي سعى للتخلُّصِ من منافسته[2]. لذا فقد قررت المحكمة الدستورية إثر انقلاب عام 1971م منع الحزب من مزاولة نشاطه وغَلْقِهِ بدعوى انتهاك المواد (16، 57) من دستور عام 1961م التي تُلْزِمُ الأحزابَ بعدم معارضة مبادئ أتاتورك العلمانية[3].

ب. حزب السلامة الوطني:

بعد انتهاء الأحكام العرفية وهدوء العاصفة التي اجتاحت تركيا توالت مطالب قطاعات واسعة من الشعب لتأسيس حزب جديد على حد تعبير سليمان عارف الذي أعلن عن تأسيس حزب السلامة الوطني ليكون الوريث الشرعي لحزب النظام الوطني في 11 تشرين الأول عام 1972م برئاسته وبتوجيه من نجم الدين اربكان الزعيم الحقيقي للحزب في الظل لحماية الحزب الجديد من الإقصاء بسبب نشاطه المرصود من أجهزة الدولة والمناوئ للأفكار العلمانية ولسعيه في تعبئة الحركات الإسلامية لإقامة حكومة إسلامية[4].

لقد تمكن حزب السلامة الوطني من أن ينتظم بسرعة في اثنتين وأربعين محافظة وما يقارب من ثلثمائة مدينة تركية لتعاطف الرأي العام التركي مع برنامج الحزب الذي يهدف إلى النهوض بالأمة وبالدين والأخلاق والفضيلة، إلا أنه كان أكثر تحفُّظًا في النقد المباشر للعلمانية من سابقه حزب النظام الوطني. ولقد ورد في نظامه الداخلي "أن العلمانية ضمان لحرية الفكر والضمير"[5]. كان الخطاب السياسي للحزب يخفي

---

(1) المصدر نفسه، ص100.

(2) د. أحمد نوري النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص126.

(3) د. أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص28.

(4) Süleyman Arif Emre، Siyasette 35 Yil، C.2، Istanbul، 1991، S: 12،131.

(5) Rusen Cakir، Ne Seriat Ne Demokrasi – Rafah Partisini، Anlamak، Metis Yayinlari، Istanbul، 1994، S:22.

حقيقة أهدافه التي ناضل من أجلها، حتى يُثَبِّتَ أَقْدَامَه في الساحة السياسية وعدم إعطاء السلطات الحكومية مُسَوِّغًا قانونيًا لإقصائه حتى دخل انتخابات 1973م البرلمانية وحصل على (49) مقعدًا في المجلس الوطني الكبير أي مانسبة (11.9٪) من أصوات الناخبين ليحقق الحزب بذلك المرتبة الثالثة في تسلسل الأحزاب الفائزة بعد حزبي الشعب الجمهوري، والعدالة، مما أَهَّلَهُ للدخول في حكومة ائتلافية عام 1975م مع الحزبين الفائزين. وقد شغل (نجم الدين اربكان) منصب نائب رئيس الحكومة، وحصل على عددٍ من الوزارات المُهِمَّة(1)، الأمرُ الذي أتاح لإربكان الإفصاح عن حقيقة موقفه من العلمانية والديمقراطية التي وصفها بأنها مؤامرة غربية لقيادة الجهلة بموجب الأساليب الغربية المسيحية ضد الإسلام لذا فقد صَعَّدَ حزب السلامة الوطني من نشاطاته السياسية وإجراءاته المناهضة للعلمانية(2). فقد فرض قراءة القرآن الكريم في محطات الإذاعة والتلفزيون الحكومية، وزاد من عدد المدارس الدينية لتخريج الأئمة والخطباء حتى وصلت إلى (249) عام 1980م بينما وصلت مدارس تحفيظ القرآن إلى (3800) مدرسة، وأُعِيْدَ إدخالُ مادة الدينِ المدارسَ، مستقويًا على ذلك بتولي أحد أعضاء الحزب وزارة الدولة لرئاسة الشؤون الدينية(3). أما على الصعيد الخارجي فكان للحزب دورٌ مُؤَثِّرٌ في قرار تركيا بضم الجزء الشمالي من جزيرة قبرص كَرَدٍّ على محاولة الانقلاب العسكري الذي قام به الكولونيل (ألب أرسلان شوركي) لضم الجزيرة إلى اليونان ولنصرة القبارصة الأتراك المسلمين من اضطهاد القبارصة الروم الأرثوذكس، وقد بذل أربكان جهداً رئيساً في إقناع القيادات العسكرية بإنزال قواتها بالجزيرة(4). كما دعا الحزب إلى تشكيل (منظمة الأمم المتحدة الإسلامية) والسعي لإقامة سوق إسلامية مشتركة بدلاً من التطلُّع للانضمام للسوق الأوربية المشتركة التي وصفها أربكان بأنها مؤامرة صهيونية تستهدف إذابة الشخصية الإسلامية للدولة

(1) يوسف إبراهيم الجهماني، حزب الرفاه – الرهان على السلطة، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق، 1997، ص ص11-12.

(2) المصدر نفسه، ص13.

(3) لمزيد من التفاصيل عن التطور التاريخي للتعليم الديني في تركيا، ينظر: محمد نور الدين، التعليم الديني في تركيا، مجلة شؤون الأوسط، العدد (65)، أيلول، 1997، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1997، ص ص81-99.

(4) د. إبراهيم خليل العلاف، خارطة الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص18.

التركية في إطار أوربا المسيحية(1)، حيث كانت الحركة الأربكانية ترفض أيَّ تقارُبٍ إسلامي- مسيحي وتتصور أن الرأسمالية كالشيوعية كلاهما يُشَكِّلُ خطرًا على (الفكرة الإسلامية) مُنْطَلِقَةً في ذلك من مفهوم سلفي في السياسة الشرعية وموضوع الخلافة، الأمرُ الذي أَحْدَثَ خلافًا شديدًا مع بعض الحركات الإسلامية وخاصةً حركةَ النور التي لا تُمَانِعُ من الاتفاق مع أهل الكتاب وأنَّ للمسلم حرية التكتُّلِ معهم ومع الدول الرأسمالية ضد الشيوعية المُلْحِدَة(2). لقد كان للخلافات الفكرية والانقسامات الحادة بين الجماعات الإسلامية وخاصة بعد الاتهامات التي وَجَّهَهَا حزب السلامة الوطني إلى حزب العدالة المدعوم من حركة النور بأنه (حزبٌ رأسماليٌّ يساند الصهيونية العالمية) كما بَيَّنَّا سابقًا، مِمَّا أَثَّرَ على موقف الجماعة الأربكانية في انتخابات 1977م حيث لم يحصل (حزب السلامة الوطني) إلا على (8.6٪) من أصوات الناخبين(3).

لذا، فقد انتقل الحزب إلى ممارسة دور المعارض، وزاد من حِدَّةِ انتقاده لحزب الشعب الجمهوري والعدالة ورفع صراحةً شعاراتٍ إسلاميةً مثل (الإسلام هو الشريعة) و(إما الإسلام أو الموت) و(ستُؤَسَّسُ الدولةُ الإسلامية)، كما وقف أربكان بقوة ضد اتفاقية الدفاع المُشْتَرَك مع الولايات المتحدة الأمريكية وطَالَبَ بإجلاء قوَّاتها من تركيا ودعا الشباب إلى الالتحاق بمعسكرات التدريب وشَكَّلَ كتائب مُسَلَّحَة ساهمت في موجة العنف السياسي التي حدثت في شباط 1978م، وبدأ يُوَجِّهُ عِنَايَةَ العالَمِ إلى حقيقة الصراع مع الصهيونية بُغْيَةَ تحرير القدس، ورفع شعار (لا الشرق ولا الغرب إنه الإسلام فحسب)، وعَقَدَ عشراتِ المؤتمراتِ وقادَ آلافَ المتظاهرين للتنديد بالعلمانية الأتاتوركية والمُمَجِّدَةَ لإربكان وخميني وضياء الحق(4)، وبعد تفاقُمِ الأوضاعِ وفقدان السيطرة الحكومية، قام الجيش بالانقلاب العسكري الثالث في 12 أيلول 1980م وحَلَّ المَجْلِسَ الوطنِيَّ الكبيرَ وكافة المنظماتِ المِهَنِيَّةَ والأحزابَ السياسيةَ ومنها حزب السلامة الوطني(5).

---

(1) يوسف إبراهيم الجهماني، حزب الرفاه – الرهان على السلطة، مصدر سبق ذكره، ص13.

(2) د. إبراهيم خليل العلاف، المصدر السابق، ص19.

(3) د. إبراهيم الدسوقي شتا، مصدر سبق ذكره، ص110.

(3) Sonner Yalgin، Hangi Erbakan، Basak Yayinlari، Ankara، 1994، S.S: 137-142.

(5) يوسف إبراهيم الجهماني، حزب الرفاه – الرهان على السلطة، مصدر سبق ذكره، ص14.

جـ. حزب الرّفاه:

بعد انقلاب 1980م والاستفتاء على دستور تركيا الجديد في 2 تشرين الثاني عام 1982م تَمَّ إقرار قانون الأحزاب في آذار 1983م بأسماء وزعامات جديدة، وعليه فقد أعلنت الحركة الإسلامية الأربكانية في 19 تموز 1983م عن تأسيس حزب الرفاه برئاسة المحامي أحمد تتكدال ليشكل امتدادًا سياسيًّا وفكريًّا لحزب السلامة الوطني(1). ولقد جاء في المادة الثانية من النظام الداخلي لحزب الرفاه وجوب الالتزام بقانون الأحزاب وعدم استخدام الدين لأهداف سياسية أو المساس بالطابع العلماني للدولة والتقيُّد بالدستور في نشاطه السياسي وإتباع الأسلوب الديمقراطي ونبذ العنف(2).

لكن الحزب في الواقع كان يرفع شعار (النظام العادل) الذي يُقْصَدُ به إقامة الشريعة الإسلامية، والعمل على تطبيقها عن طريق الحوار والإقناع ورفض الوصول إلى السلطة بالقوة، لأن العنف والإرهاب لا يَمُتَّانِ إلى الإسلام بِصِلَة، والعمل على التحويل السلمي والتدريجي للمجتمع بما يُؤَمِّنُ السيطرةَ على الدولة أو المشاركة في الحُكْم(3). وعندما تَزَعَّمَ الحزبَ نجم الدين اربكان في 11 تشرين الثاني 1987م بعد رَفْعِ الحَظْرِ عنه سرعان ما أعلن عن منهجه الإصلاحي لمعالجة الأزمة الاقتصادية- الاجتماعية التي تعاني منها تركيا، وأن تحقيق ذلك يتم بتطوير محاور الحكم عن طريق المشاركة الواسعة للدولة في الممارسة الحكومية والبرلمانية وإرساء نظام متطوِّر للإنتاج والإصلاح الواسع للأجهزة الإدارية والاقتصادية من الفساد، والإسراع بحركة بناء المصانع، وتحويل الاقتصاد من النظام الرأسمالي إلى نظام إسلامي، ومن ثَمَّ إعادة النظر بالضرائب التي أرهقت كاهل المواطن لتصبح أكثر عدالةً(4).

لقد بدأت الحركةُ الإسلاميةُ عمومًا و الأربكانية خصوصًا بوجود (حزب الرفاه) مرحلةً مهمةً في الانتشار المُنَظَّم والتخطيط المُتْقَن لتعريف المجتمع التركي بأهداف الحركة، من خلال الندوات والحلقات الدراسية والدينية لإعداد الكوادر

(1) د. وصال نجيب العزاوي و د. رواء يونس الطويل، تركيا: دراسة في السياسة والاقتصاد، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بغداد، 2000، ص ص24-28.

(2) Refah Partisi Tu Zu 94، Ankara، 1989، SS.1-5.

(3) يوسف إبراهيم الجهماني، الإسلام والسياسة في تركيا: سلسلة الأعمال الكاملة (8)، دار حوران للطباعة والنشر، ط2، دمشق، 2010، ص ص51-57.

(4) محمد نور الدين، تركيا في زمن التحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 1998، ص60.

الشابة وتوظيف الإعلام بشكل مدروس في المحافظات كافة. لذا فقد حَظِيَ حزب الرفاه بتأييد قطاعات واسعة وعناصر مهمة من الجماعات الإسلامية، وخاصةً جماعة الطريقة النقشبندية ذات الانتشار الواسع في تركيا، والعلاقات المتشعبة مع أغلب الحركات الإسلامية في العالَم[1]، إضافةً إلى مساندةِ عددٍ من الشخصيات الإسلامية أو تلك المُؤَيِّدَةِ للنشاطات الإسلامية وخاصةً الاقتصادي الليبرالي (توركت أوزال) زعيم (حزب الوطن الأم) الذي دعم الحركات الإسلامية بعد تَرَؤسه للحكومة التركية في 6 تشرين الثاني عام 1983م مع عددٍ من أعضاء حزبه ذوي الجذور الإسلامية، وذلك بفَسْحِ المجالِ أمامَ الطرق الصوفية لممارسة نشاطها بشكل علني، بعد أن كانت مُغْلَقَةً إثر انقلاب 1980م، ودَعْمِ المؤسساتِ الدينيةِ والبنوكِ الإسلاميةِ مثلَ بنك الأوقاف الذي أصبح من أهم المراكز التي تُغَذِّي الحركاتِ الإسلاميةَ، واهتمَّ بزيادةِ دوراتِ تعليمِ القرآن الكريم لتصل في عام 1987م إلى ثلاثة آلاف دورة[2].

إن مساندة توركوت أوزال للجماعات الإسلامية ساهمَ بشكلٍ متميِّزٍ في نموها وانتساب أنصارها إلى أجهزة الدولة المهمة كالداخلية والتعليم[3]، مما زاد من المساحة الجماهيرية لحزب الرفاه الذي استكمل - بمدة قياسية - بناءَهُ التنظيمي المتميز بشدة انضباطه وفعالية نشاطه. لذا فقد تمكن من الحصول على نتائج مهمة في الانتخابات المحلية التي جرت في 26 آذار 1989 بفوزه بأربع محافظات وخمس عشرة بلدية[4]. فقد حقق صعودًا مُطَّرِدًا وشعبيةً زادت بنسبة 100٪ عما كانت عليه في الأعوام السابقة، فصعدت النسبة من (4.4٪) لمجموع أصوات الناخبين في عام 1984م إلى (7.1٪) عام 1987 وإلى (8.9٪) عام 1989 ثم إلى (16.9٪) عام 1991، حتى وصلت النسبةُ إلى (19.7٪) عام 1994. وتُعَدُّ هذه النِّسَبُ المتصاعدةُ لحزب الرفاه ظاهرةً لم تتوفر لأيِّ حزبٍ آخر[5].

(1) إبراهيم خليل العلاف، الأحزاب السياسية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص186.

(2) جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص122.

(3) المصدر نفسه، ص123.

(4) طارق عبد الجليل السيد، مصدر سبق ذكره، ص116.

(5) يوسف إبراهيم الجهماني، الإسلام والسياسة في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص113.

وفي انتخابات 24 كانون الأول عام 1995 البرلمانية حصل (حزب الرفاه) على (21.3٪) من أصوات الناخبين فتمكّنَ بذلك من الوصول إلى المجلس الوطني الكبير بـ(158) مقْعَدًا[1]. وحَقّقَ هذا الفوز نجاحًا كبيرًا للتيار الإسلامي في تركيا، وباتَ مؤشرًا جَليًّا على الدور الفاعل للحركة الإسلامية المتصاعدة التأثير في الأوساط الشعبية وفي الساحة السياسية التركية.

وقد كان نجاح الحركة الإسلامية وتنامي دور حزب الرفاه يعود إلى الأسباب الآتية:

أ. انهيار الإيديولوجية الاشتراكية وغياب تيار اليسار كونها قوة بديلة لأحزاب اليمين في الدفاع عن قضايا الفقراء والكادحين[2].

ب. احتكار العلمانيين للمجتمع السياسي في العقود السابقة دفع بالمحافظين المتدينين إلى تأييد التيارات الإسلامية.

جـ. التنظيم الجيد والانضباط العالي لحزب الرفاه والاستخدام الجيد للإعلام في الانتخابات والإسهام النسوي الكبير فيها.

د. الانقسام الكبير في أحزاب اليسار واليمين على حد سواء والفساد الإداري والسياسي في مؤسسات الدولة مما أتاح الفرصة لحزب الرفاه الذي يتمتع قادته ومرشحوه بالسمعة الطيبة لكسب الشارع التركي[3].

هـ. موقف حزب الرفاه من حل المسألة الكردية بعيدًا عن القوة العسكرية وعلى أساس مبادئ الأخوة الإسلامية مما أكسبه أصوات الناخبين الأكراد[4].

و. الدعم الكبير لحزب الرفاه إلى العلويين وفتحهم لمراكز الثقافة العلوية (بيوت الجمع) في البلديات التي يرأسها الحزب جعل شيعة تركيا يساندون الحزب ويصوتون لصالحه منذ انتخابات 1994م[5].

---

(1) د. أحمد نوري النعيمي، تركيا بين الموروث الإسلامي والاتجاه العلماني، مصدر سبق ذكره، ص275.

(2) إبراهيم خليل العلاف، خارطة الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص24.

(3) محمد نور الدين، الانتخابات البلدية التركية: صعود الإسلام السياسي، شؤون تركيا، تقرير فصلي عدد (13) خريف 1994، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1994، ص ص22-27.

(4) د. وصال نجيب العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص48.

(5) صحيفة السفير اللبنانية، الصادرة في 23 كانون الأول 1995.

ز. تَصَاعُدُ المشاعر الإسلامية وتنامي روح الانتماء إلى الإسلام في تركيا بعد أحداث البوسنة وتعرُّض المسلمين للاضطهاد والتصفيات العِرْقِيَّة والدينية بشكلٍ لم يُشْهَدْ له مثيل في العالَم.

وإثر أحداث حرب الخليج الثانية عام 1991م ومهاجمة الولايات المتحدة وحلفائها للعراق من دون اتخاذ أي إجراءات داعمة من قِبَلِ السلطات التركية العلمانية تجاه المسلمين مما جعل من الناخب المسلم يُصَوِّتُ إلى حزب الرفاه لكونه معبِّراً عن الشخصية التركية المُسْلِمَة[1].

وفي 19 حزيران 1996م تشكلت الحكومة الائتلافية من حزبي الرفاه والطريق المستقيم برئاسة أربكان الذي أعلن عن ولائه لمبادئ الجمهورية العلمانية مُبْدِيًا مُرُوْنَةً كبيرةً عند تعهده بالعمل على جعل العلمانية التركية في مستوى العلمانية الأوربية لتبدأ بذلك صفحة جديدة من الاعتراف المتبادَل بين النظام العلماني والحركة الإسلامية في تركيا[2].

لقد كان حزب الرفاه يسعى من رئاسته للحكومة الائتلافية إلى تحقيق هدفين رئيسين هما:

أ. إصلاح الاقتصاد التركي من خلال ترشيد الإنفاق الحكومي وعدم التورُّط بالديون الخارجية وتحسين الإنتاج ورفع حجم الصادرات وتخفيض نسبة التضخُّم وخصخصة بعض القطاعات الحكومية.

ب. إحداث تغيير في السياسة الخارجية التركية بالانفتاح على العالَم الإسلامي، مع الاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع الدول الغربية والحد من العلاقات التركية-الإسرائيلية[3].

كما اتبع حزب الرفاه سياسة ناجعة في حشد تأييد المجتمع التركي في عموم المحافظات والمدن بفعل استخدامه آليات ثقافية واقتصادية رفعت من الإيمان بدور الحركة الإسلامية في التغيير المنشود واستخدام الموارد الاقتصادية التي تغذيها بهدف الدعوة الإسلامية، مما جعل المؤسسة الفكرية تنظر بعين الريبة والشك إزاء حزب

---

(1) يوسف إبراهيم الجهماني، حزب الرفاه، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 1998، ص37.

(2) يوسف إبراهيم الجهماني، حزب الرفاه، مصدر سبق ذكره، ص ص82-88.

(3) طارق عبد الجليل السيد، مصدر سبق ذكره، ص ص128-129. ولمزيد من التفاصيل حول البرنامج الاقتصادي لحزب الرفاه. ينظر: د. أحمد نوري النعيمي تركيا بين الموروث الإسلامي والاتجاه العلماني، مصدر سبق ذكره.

الرفاه وقادته. فقد وردت وثيقة عن مجلس الأمن القومي التركي تشير إلى أن الحركة الإسلامية لديها قدرات اقتصادية من خلال الدعم المادي الذي تتلقاه من (إيران والسعودية وليبيا والسودان) جعلها تتحكم بتسع عشرة صحيفة وإحدى عشرة مجلة وإحدى وخمسين إذاعة وعشرين محطة تلفزيونية[1]. كما جاء في الوثيقة أن نشاطات الإسلاميين تجري عبر (2500) جمعية ثقافية و(500) هيئة مختلفة النشاط و(600) شركة و(2000) مدرسة لتحفيظ القرآن ولتخريج الأئمة والخطباء[2].

ومما زاد من وتيرة المواجهة بين حزب الرفاه والمؤسسة العسكرية لقاء أربكان ببعض زعماء الطرق الصوفية المحظورة النشاط وتنديده بما أسماه (فاشية العلمانية في تركيا)، وكذلك ما أقدم عليه من تحذير من مغبة معاداة الإسلام بقوله (لا يمكن لأحد أن يقضي على شعب مؤمن)[3]. وكذلك إقامة الجوامع في محيط القصر الجمهوري بأنقرة، وفي منطقة التقسيم بمدينة اسطنبول والسماح للموظفات بارتداء الحجاب. ولقد كان لدعوة بعض زعماء حزب الرفاه الصريحة لتطبيق الشريعة الإسلامية في أثناء احتفال إحدى بلديات العاصمة أنقرة (بيوم القدس) وبحضور السفير الإيراني مع رفع صور بعض زعماء الدين اللبنانيين ردود أفعال قوية من قادة الجيش التركي[4]، حيث اعتبروا الأمرَ استفزازًا للمؤسسة العسكرية "حارس العلمانية". فقد صرح الجنرال (شفيق بير) القائد الثاني لهيئة الأركان العامة للجيش التركي أمام المجلس (التركي الأمريكي) بأننا "لن نُقَدِّمَ أَيَّ تنازل لأحد بشأن مبادئ أتاتورك الديمقراطية وننتظر من الحكومة أن تلتزم بهذه المبادئ. إن القوات المسلحة التركية هي الحارس الأمين لدستورنا". بل ذهب أحد القادة إلى القول صراحةً "إن المعركة ضد الإسلاميين مسألة حياة أو موت"[5]. وعندما تسربت معلومات إلى مجلس الأمن القومي التركي عن قيام نجم الدين اربكان بتنظيم ميليشيات عسكرية في اسطنبول وقونيا ترتبط بحزب الرفاه سارع المجلس لاتخاذ عدد من القرارات في 28 شباط 1997م

---

(1) ميشال نوفل، مدخل مفهومي للأزمة التركية: البنية السياسية والحركة الإسلامية، مجلة شؤون الأوسط العدد (64) أيار 1997، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1987، ص24.

(2) المصدر نفسه، ص24-25.

(3) إبراهيم خليل العلاف، خارطة الحركات الإسلامية لتركيا المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص24.

(4) محمد نور الدين، المواجهة بين الرفاه والعسكر، التباسات الديمقراطية والهُويَّة، مجلة شؤون الأوسط العدد (64) آب 1997، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1997، ص41.

(5) إبراهيم خليل العلاف، مصدر سبق ذكره، ص29.

للقضاء على الحركة الإسلامية في تركيا[1]. وعلى الرغم من محاولات اربكان رأب الصدع مع القوات المسلحة إلا أنه أُجْبِرَ على الاستقالة من رئاسة الحكومة في 18 حزيران 1997م[2]. ويرى نجم الدين اربكان إن السبب الحقيقي في إطاحة المؤسسة العسكرية بأحزاب الحركة الإسلامية المعاصرة يتجسد بما قاله بريجنسكي " مادام حزب الرفاه في السلطة في تركيا لن يمكننا من تحقيق أهدافنا ، لابد من حل حزب الرفاه"، إذ يقول اربكان أن "وجود التيار الإسلامي يتعارض مع مشروع الدوائر الصهيونية العالمية وعليه فقد خططت الخارجية الأمريكية لسيطرة الجيش التركي على الحكومة المنتخبة" [3].

لقد كانت الحركات الإسلامية في تركيا ومنها حزب الرفاه تخرج بعد كل أزمة مع القوات المسلحة منتصرةً ليس بنظر الموالين فحسب بل بنظرِ شرائحَ كبيرةٍ من المجتمع التركي لأنها كانت تصل إلى الحكم بالديمقراطية وتُمْنَع من مزاولة نشاطها بفعل غير ديمقراطي متمثل بتدخل المؤسسة العسكرية التي شعرت بالزهو في إنهاء تجربة حزب الرفاه الذي يمثل الإسلام المعتدل، إلا أنها سرعان ما انتبهت للشرخ الكبير الذي أحدثته في شكل النظام السياسي التركي المبني على الديمقراطية الوهمية، الأمرُ الذي يؤثر سلبًا على موضوع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ومن فقدان ثقة العالَم الإسلامي بمصداقية النظام السياسي التركي.

المبحث الثالث

نشأة حزب العدالة والتنمية وخطابه الإسلامي

تتميز الحركة الإسلامية في تركيا عن غيرها من بلدان العالم الإسلامي، بكونها حركة تعمل ضمن دولة ذات نظام علماني تحول نحو التعددية في ظل رقابة للمؤسسة العسكرية منذ الخمسينيات من القرن الماضي، مستفيدة من مؤسساته الحكومية والمدنية لتحقيق أهدافها التي لم تتعد حدود مجموعة الأهداف الوطنية

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول توصيات مجلس الأمن القومي التركي بشأن القضاء على الحركة الإسلامية في تركيا، ينظر:
Ali Akel، Erbakan ve Geneeraller، Sura Yayineri، Istanbul، 1998، SS: 113،114.

(2) محمد نور الدين، المواجهة بين الرفاه والعسكر، مصدر سبق ذكره، ص48.

(3) نقلا عن : منال لطفي ، تركيا من أتاتورك إلى أردوغان (الحلقة الثالثة) — أبو الإسلام السياسي التركي .. الذي لا يتعب، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (10555) في 22 أكتوبر 2007.

للمجتمع عامة. وكذلك هي حركة تكونت داخل النسق الصوفي ولم تخرج عنه بل تطورت نحو فكر صوفي أوسع في مضمونه السياسي والاجتماعي. ولقد بيّنا، في المبحث السابق، عوامل نشأة الحركة الإسلامية في تركيا وظروفها على الرغم من المحددات التي فرضتها طبيعة النظام العلماني في سلوكه ألاستئصالي وكيف تمكنت الحركة الإسلامية من تحقيق نجاحات سياسية وأنجزت تعبئة اجتماعية متقدمة في نزع سمة الرجعية عن وجه الإسلام وإظهاره بشكله الحقيقي باعتباره دين قيم ومنهاج حياة. وكان للحركة الأربكانية تأثير قوي وواضح في هذا الانجاز لما قام به من جهد أساس استطاع صياغة الهوية الإسلامية التركية من خلال الأحزاب السياسية وخاصة ما حققه حزب الرفاه وما أنتجته بعد ذلك الحركة من أحزاب منها ما سار على خطى زعيم الحركة الإسلامية ومرشدها الروحي نجم الدين اربكان كحزبي الفضيلة والسعادة ومنها ما انفرد عنها بتجربة تباينت أراء المراقبين والمحللين حولها كحزب العدالة والتنمية الذي ظهر منذ ولادته كقوة سياسية كبيرة في تركيا، فمنهم من يرى انه حزب جديد ومنهم من يعده أول انشقاق في الحركة الإسلامية التركية المعاصرة، واستناداً لما تقدم وللوقوف على عوامل وظروف نشأة حزب العدالة والتنمية، وحقيقة برامجه وأهدافه وخطابه، فقد تعمدنا، في هذا المبحث التصدي للموضوع من خلال مطلبين سنحاول في الأول منها استكشاف حزب العدالة والتنمية، إن كان حزباً جديداً أم انشقاقاً في الحركة الإسلامية. أما في المطلب الثاني فسنتناول خطاب الحزب وأسباب صعوده السياسي.

المطلب الأول: حزب العدالة والتنمية ... حزب جديد أم انشقاق في الحركة الإسلامية

المطلب الثاني: خطاب الحزب وأسباب صعوده السياسي

المطلب الأول

حزب العدالة والتنمية ... حزب جديد أم انشقاق في الحركة الإسلامية ؟

لقد أدرك زعيم حزب الرفاه (نجم الدين اربكان) في وقت مبكر، أن مصير حزبه لابد أن يؤول إلى الإقصاء والحضر كسابقيه حزبي النظام الوطني والسلامة الوطني. لذا فقد كلف محاميه (إسماعيل ألب تكين) بتأسيس حزب جديد اسماه

حزب الفضيلة في 17 كانون الأول 1997م[1]، ليرث حزب الرفاه الذي انضم نوابه في المجلس الوطني الكبير بعد قرار غلقه إلى الحزب الوريث وترأس المجموعة البرلمانية (رجائي كوتان)[2]، ليكمل المسيرة الأربكانية مستفيدا من أعضاء وكوادر حزب الرفاه في إعداد تشكيلاته الحزبية في عموم الساحة التركية استعدادا لخوض الانتخابات البرلمانية التي جرت في 18 نيسان 1999م وحصل فيها على المركز الثالث في قائمة الأحزاب الفائزة برصيد(111) مقعدا في المجلس الوطني الكبير مسجلا تراجعا بمعدل 6٪ مما حصل عليه حزب الرفاه عام 1995م[3]. ولقد كان لتراجع الحركة الإسلامية في هذه الانتخابات أسبابا عدة حيث عانى حزب الفضيلة من مشكلات مع القضاء الذي أنهك قادته بالحظر والسجن، الأمر الذي حال دون الأعداد الجيد لهذه الانتخابات في ظل غياب قادة الحركة الإسلامية التاريخيين مما افقد حزب الفضيلة لدى الرأي العام الجانب الكاريزمي الذي كان يتمتع به سلفه حزب الرفاه وقادته[4]. فبعد إقصاء نجم الدين اربكان وشوكت قازان تعرض احد ابرز قادة الحزب ورئيس بلدية اسطنبول رجب طيب أردوغان إلى الادانة والحكم عليه لمدة عشرة أشهر بسبب خطاب ألقاه في كانون الأول 1998م. وبذلك دخل حزب الفضيلة بوقت مبكر في مواجهة مع مؤسسات الدولة العلمانية ومنها الجيش، مما دفع الناخبين الإسلاميين للتصويت لصالح أحزاب الحركة القومية خشية من حظر حزب الفضيلة الإسلامي، كما حصل مع سلفه حزب الرفاه لاسيما بعد أن أكد احد القادة العسكريين بأنه " لن يتساهل في تشكيل حكومة إسلامية أخرى "[5]. وفي الوقت الذي كانت المؤسسة العلمانية تبحث عن حجة قانونية للقرار بحل حزب الفضيلة، كان الرأي العام المحلي والعالمي، المهتم بالشأن التركي يتحدث عن صراع داخل الحزب المنحل بين جناح المجددين وجناح المحافظين، الأمر الذي أكده (رجائي كوتان) عندما بين " أن رجب

---

(1) د. إبراهيم خليل العلاف، نحن وتركيا دراسات وبحوث ، مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل ، سلسلة شؤون إقليمية رقم(18)، الموصل ، 2008 ، ص397.

(2) د. احمد نوري النعيمي، تركيا بين الموروث الإسلامي والاتجاه العلماني ، مصدر سبق ذكره ، ص302.

(3) د. إبراهيم خليل العلاف، المصدر السابق ، ص397 .

(4) محمد نور الدين ، حجاب وحراب ، الكمالية وأزمات الهوية في تركيا ، دار رياض الريس للطباعة والنشر بيروت، 2001 ، ص ص 288- 290.

(5) خليل إبراهيم الطيار، الصراع بين العلمانية والإسلام السياسي، دراسات إستراتيجية، العدد(99) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ، 2004، ص 57.

طيب أردوغان وبعض زملائه يرغبون في تشكيل حزب جديد، ولكن اتجاه أعضائنا، أعضاء حزبنا يقولون إننا يجب أن نتحد فليس من الممكن تقسيم الحزب وهو أمر غير مقبول لديهم ولهذا السبب فأنني آمل أن يقبل أردوغان وزملاءه في المستقبل القريب بعرضنا بأن نتحد وان نصارع وان نكافح معا وحل هذه المشكلة "(1). إلا أن التناحر بين التيارين كان قد وصل ذروته في مؤتمر الحزب الذي انعقد في 14 أيار 2000م عندما وصف عبد الله غول نهج غريمه بالتناقض والتردد، فعكست هذه المواجهة معركة غير مباشرة بين المجددين والمحافظين، تجسدت بالمنافسة على قيادة الحزب، لتشكل سابقة لم تشهدها الحركة الإسلامية في تركيا من قبل، عدّها بعض المراقبين انقساماً داخلياً كبيراً(2)، حيث خاض عبد الله غول غمار معركة الحزب الانتخابية بحملة شملت جميع فروع الحزب في عموم البلاد تحت شعار ((حماسة جديدة، ديناميكية جديدة وأمل جديد))، بينما دخل (رجائي كوتان) المعركة تحت شعار ((دعوتنا للجميع، والانتقال بتركيا من التقليد إلى المستقبل))(3).ولعل إعلانه في التمسك بزعامة اربكان الروحية على وفق منهجه الذي يقوم على خدمة الشعب التركي والنضال من اجل الحريات الدينية في تركيا العلمانية كان الفيصل في حسم المعركة لقيادة الحزب عند حصوله على 633 صوتا مقابل 521 صوتا نالها عبد الله جول(4). ولقد كانت هذه المنافسة غير المألوفة أولى بوادر الظهور الإعلامي لجيل جديد من أبناء الحركة الإسلامية التي قدمت فيه تلك الانتخابات صورة رائعة تنم عن إيمان حقيقي لحزب إسلامي بالعمل الديمقراطي لم تعرفه بقية الأحزاب، إلا إنها كانت في الوقت عينه دليل إضافي على أن حزب الفضيلة يمثل امتداداً لحزب الرفاه، لاسيما بعيد الاجتماعات الكثيرة وشبه السرية التي عقدها اربكان مع أعضاء الحزب لتكون ذريعة أخرى تدعو المؤسسة العلمانية لغلق الحزب(5). ورغم الاعتدال الذي أبداه الحزب في بعض أطروحاته السياسية وكذلك الدينية أحيانا ضمن ((اللعبة الديمقراطية)) المحكومة من قبل الجيش، إلا أن وكيل المدعي العام في تركيا طلب في 7 أيار

---

(1) رجائي كوتان ، مقابلة تلفزيونية ، برنامج بلا حدود ، قناة الجزيرة الفضائية ، في 27 حزيران 2001 .

(2) محمد نور الدين، حجاب وحراب، مصدر سبق ذكره، ص ص227-229 .

(3) المصدر نفسه، ص230.

(4) د. احمد نوري ألنعيمي ، تركيا بين الموروث الإسلامي والاتجاه العلماني ، مصدر سبق ذكره ، ص307.

(5) محمد نور الدين، المصدر السابق، ص 231.

1998م مزيدا من التحقيق فيما إذا كان حزب الفضيلة يمثل امتدادا لحزب الرفاه الإسلامي، وبحث إمكانية حله، فجاءت قضية (مروة قاوقجي) لتحسم الأمر فصدر قرار حل الحزب في 22 حزيران 2001م بحجة نشاطه المناهض للعلمانية استنادا إلى المواد (2،24،68،69) من الدستور التركي(1). لقد فجر قرار إغلاق الحزب جدلا واسعا بين أعضاء الحركة الإسلامية بين جناح المحافظين والمطالبين بالتجديد الذين أدركوا طبيعة الصراع المرير مع المؤسسة العسكرية والنخب العلمانية، وتعامل النظام السياسي التركي مع زعيمهم (نجم الدين اربكان) عندما كان رئيساً للوزراء، ولمسوا صعوبة الاستمرار على وفق إستراتيجيته، أو لطرحه السياسي، أو للأخطاء التي وقعت فيها الأحزاب الإسلامية السابقة التي توالى على رئاستها، أو للعداء التاريخي الذي تكون بينه وبين المؤسسة العسكرية المتطرفة بحمايتها للعلمانية في تركيا(2). ومن هنا كان تحرك عبد الله جول و رجب طيب أردوغان أبرز رموز هذا الجيل الشاب في مسار البحث عن مخارج لهذه المعضلة التاريخية بغية صياغة إستراتيجية جديدة وخطاب خاص قادر على تفكيكها، فأعلنوا في 14 آب 2001م عن تأسيس ((حزب العدالة والتنمية)) الرافض لتسلط اربكان ولإخفاقاته التي ارتكبتها الحكومة التي سبق أن ترأسها، ليس بسبب خطابه الإسلامي الذي أعطى المسوغ القانوني لحظره فحسب، ولكن بسبب رؤيته المغلقة للمجتمع التركي(3). ويقول (يشار يافيش) نائب رئيس الحزب للشؤون الخارجية وعضو مؤسس للحزب في السياق نفسه " لقد كان معظم مؤسسي الحزب أعضاءً في حزب الرفاه بزعامة نجم الدين اربكان، وقد حاولوا كإصلاحيين ... تغيير إسلوب اربكان وابدوا رفضهم لممارساته خاصة في بناء كل موقف على أساس ديني، ونحن في بلد علماني ومثل هذه الممارسات غير مقبولة، وعندما حل حزب الرفاه ظل

(1) محمد نور الدين،حظر حزب الفضيلة: انتقام الحراب من الحجاب، صحيفة المستقبل اللبنانية في 26 حزيران 2001 . لقد أثارت قضية منع النائبة البرلمانية عن حزب الفضيلة (مروة قاوقجي) من دخولها للبرلمان لأداء اليمين الدستوري وهي محجبة عاصفة من ردود الأفعال السلبية لدى العلمانيين تصدت إثرها حكومة (بولند أجاويد) لكل مظاهر التحجب ومنع دخول المحجبات إلى كافة المؤسسات الحكومية والتعليمية الأمر الذي أثار الأوساط الشعبية المسلمة في تركيا . ولمزيد من التفاصيل حول موضوع الحجاب وتداعياته في تركيا انظر: يوسف الجهماني ، الحجاب والسفور في تركيا ، سلسلة الأعمال الكاملة(8)، دار حوران للطباعة والنشر ، دمشق ، ط2 ، 2010، ص ص78-116 .

(2) جلال ورغي، الحركة الإسلامية التركية، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2010، ص50.

(3) المصدر نفسه، ص51 .

المحافظون بزعامة اربكان والإصلاحيون الذين كان يقودهم عبد الله جول في حزب الفضيلة إلى أن تم حله من المحكمة الدستورية...عندئذ كان لابد من الانقسام .. أنصار اربكان شكلوا حزب السعادة بزعامة رجائي كوتان، و الإصلاحيين شكلوا حزب العدالة والتنمية .. لقد وجدوا أنفسهم على مفترق طرق، والحياة السياسية تغيرت، فقرروا الانقطاع عن الماضي ممثلا في الرفاه والفضيلة، لكن هذا لا يعني إنكار هذا الماضي أو الهوية التركية " (1). ومن اللافت للنظر أن قرار المحكمة الدستورية العليا الخاص بغلق حزب الفضيلة جاء ليكرس الانقسام في التيار الإسلامي إلى حزبين وكأنه كان هدفا غير معلن للنظام العلماني في تلك المرحلة ولاسيما اثر القرار ألّلاحق والمفاجئ للمحكمة الدستورية في 19 تموز2001م بالعفو عن رجب طيب أردوغان وعودته للحياة السياسة ليصبح زعيماً للتيار التجديدي المنتظر(2).

ولاستكمال دراسة متطلبات تكوين حزب العدالة والتنمية كافة في ضوء الشروط المطلوب توفرها عند تأسيس الأحزاب من الناحية الأكاديمية سنتناول الموضوع على وفق التقسيمات ألآتية:

أولا. تشكيلات الحزب وهيكله التنظيمي:

لقد كان بداية الافتراق بين المحافظين والإصلاحيين عند اقتسامهم لأرث حزب الفضيلة المنحل في المجلس الوطني الكبير بواقع ثمانية وأربعين عضوا انضموا إلى حزب السعادة، بينما انضم واحد وخمسون عضوا إلى حزب العدالة والتنمية(3). إلا أن قادة الحزب لم يعتمدوا في اختيار "الأعضاء المؤسسون" على النخبة السياسية ذات الجذور الإسلامية فحسب بل شملت الخارطة المتكونة من أربعة وسبعين عضوا على شخصيات سياسية واجتماعية ورياضيين وفنانين ورجال قانون وأساتذة جامعات ودبلوماسيين ورجال أعمال وصناعيين، وكان من بينهم ثلاث عشرة امرأة ست منهن محجبات، ولم تكن الطرق الصوفية غائبة عن قائمة المؤسسين فتمثلت بزعيم الطريقة

---

(1) نقلا عن : عبد الحليم غزالي، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ظلال الثورة الصامتة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2007، ص25.

(2) محمد نور الدين، رياح أردوغان التي أنست الأتراك كمال درويش، صحيفة المستقبل اللبنانية، في 31 تموز 2001، ص17.

(3) احمد فارول، بعد إعلانه عن حزبه الجديد رجائي كوتان : نحن جذع الشجرة الكبيرة، مجلة السبيل الأردنية، السنة (8)، العدد (399)، عمان، أيلول 2001، ص 22.

السليمانية(محمد بيازيد دينيز أولغون)(□). وارتأت قيادة الحزب قبل أن تطرح برنامجها السياسي إجراء عدد من استطلاعات الرأي لمختلف قطاعات الشعب التركي سألوا فيها عن أولوياتهم، وطبيعة الحزب الذي يقبلوه بدءاً من اسمه و انتهاءً ببرنامجه، وحتى شعار الحزب الذي تمثل بشكل (مصباح) أرادوا به أن يكون رمزا لمجتمع نظيف سيضيء كل ما حوله(□). ثم باشرت قيادة الحزب في بناء هيكله التنظيمي بغية إحكام القيادة والسيطرة وضمان المرونة العالية في الاتصال و إصدار القرارات والتوجيهات من القيادة العليا إلى القواعد الدنيا وتحقيق الانسيابية المطلوبة في تبادل المعلومات بين التنظيمات الحزبية واعتماد آلية ديناميكية في الإعداد والتدريب تمخض عنها أربعة مستويات هي(□):

1. المستوى المركزي ويشمل :

آ. المؤتمر العام : ويتكون من (50) عضواً أصيلاً و(25) عضواً احتياط يتم اختيارهم من الهيئة الإدارية ويكون مسئولا عن تحديد ضوابط الترشيح لرئاسة الحزب وإعطاء الموافقة على المرشحين للمنافسة والمصادقة على أعضاء التشكيلات الحزبية.

ب. رئيس الحزب: ويتم اختياره في المؤتمر العام بالتصويت السري وبالأغلبية المطلقة وله حق الاحتفاظ برئاسة الحزب لأربع مدد انتخابية متتالية، ويتولى رئاسة الهيئة الإدارية، وله مهام ومسؤوليات عدة ويكون المسئول الإداري والمالي أمام المؤتمر العام وأمام القانون والدستور التركي ويكون مسئولا عن التنسيق والإشراف على أنشطة الحزب المختلفة وتحديد سياسته العامة والداخلية(□).

ج. الهيئة الإدارية (مركز صنع القرار) : وتعدّ أعلى سلطة في الحزب ويقوم رئيس الحزب باختيار خمسة أعضاء أساسيين وثلاثة احتياط لتولي مهام الهيئة الرئيسة. ويقوم أعضائها ورئيسها باختيار أعضاء المؤتمر العام على وفق لوائح الحزب الداخلية وتكون الهيئة مسئولة عن تنسيق الأعمال بين تشكيلات الحزب المختلفة وإعداد

---

(1) عمر فاروق كلايجي، مدير العلاقات الخارجية في حزب العدالة والتنمية، مقابلة خاصة أجراها الباحث في مقر الحزب بمدينة اسطنبول يوم 9 تشرين الثاني 2009.

(2) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور مصدر سبق ذكره، ص24.

(3) عبد الحليم غزالي، مصدر سبق ذكره، ص 30 .

(4) إبراهيم غرايبة، تركيا.. دولة المسلمين وليست الدولة الإسلامية، ينظر:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/841B9B54-0E54-4461-8726 D2C9E19E339F.htm

برامج الحزب وخطط تحركه وسياسته العامة وعرضها على الرأي العام ، وعند وفاة رئيس الحزب أو استقالته تجتمع الهيئة خلال عشرة أيام وتقوم باختيار احد أعضائها لتسيير الأعمال ودعوة المؤتمر العام لانتخاب رئيس جديد في خلال خمسة وأربعين يوم[1].

د. الهيئة التنفيذية وتكون مسؤولة عن تنفيذ قرارات الهيئة الإدارية .

هـ. اللجنة التأسيسية : ومن حق رئس الحزب أن يتولى رئاستها مدى الحياة .

2. مستوى المحافظات، يكون مقر الحزب في مركز كل محافظة ويشمل :

آ. المؤتمر.

ب. رئيس الفرع.

ج. الهيئة الإدارية.

د. الهيئة التنفيذية.

3. مستوى الأقسام، حيث توجد هيئاته في الأقضية وتشمل :

آ. المؤتمر.

ب. رئيس القسم.

ج. الهيئة الإدارية.

د. الهيئة التنفيذية.

4. مستوى القرى، وتوجد هيئاته في المناطق المصنفة إداريا بالقرى وتشمل :

آ. المؤتمر القروي.

ب. رئيس المجلس.

ج. الهيئة الإدارية.

د. الهيئة التنفيذية.

والى جانب هذه المستويات هنالك فرع للنساء، وفرع للشباب ومجالس شعبية ومجموعات للإدارة البرلمانية والمحلية والمحافظات، وللحزب فروع تنظيمية في عدد من دول العالم . تكون آلية اتخاذ القرارات في مستويات الحزب كافة بالأغلبية النسبية وعند تعادل الأصوات تتبنى الهيئة قرار الكتلة التي صوت معها الرئيس إن كان التصويت علني أما إذا كان سري فعند تعادل الأصوات يتم إعادة الاقتراع إلى أن يحسم

(1) عبد الحليم غزالي، مصدر سبق ذكره، ص 30 .

الأمر[1]. وقد بين (عمر كلايجي) إن عدد أعضاء الحزب أصبح بحلول عام 2009م ما يقارب من (4) مليون عضو يتوزعون على فروع محلية في 81 منطقة وأكثر من 3000 بلدة تركية ، يوجد في مدينة اسطنبول أكثر من (900) ألف عضو، نصفهم من النساء وربعهم من الشباب حيث يتمتع حزب العدالة والتنمية بقاعدة قوية في اسطنبول بسبب التأثير الفاعل لرئيس الحزب رجب طيب أردوغان فيها لما حققه من انجاز إبان ترؤسه لبلدية المدينة[2].

ثانيا. رموز الحزب ومؤسسوه :

1. **رجب طيب أردوغان:** ولد الشيخ أردوغان في عام 1954م من عائلة فقيرة، كان والده عنصرا في خفر السواحل بمدينة ريزه على البحر الأسود، وقرر الانتقال به إلى اسطنبول وهو في الثالثة عشرة من عمره لضمان مستقبل أفضل لأطفاله الخمسة، لذا تعين على رجب طيب أن يعمل بائعا متجولا في شوارع اسطنبول. درس أردوغان في مدرسة إسلامية ولقب بالشيخ لأنه كان الطالب الوحيد الذي يعرف الصلاة بين أقرانه. بعد مرحلة الإعدادية درس في مدرسة الأئمة والخطباء الدينية بين عامي 1965م و1973م[3]. لعب كرة القدم على سبيل الاحتراف. حاز على شهادته الجامعية في الإدارة والمحاسبة من جامعة مرمره في اسطنبول وهناك التقى بنجم الدين اربكان، وانضم إلى حزب السلامة الوطني وأصبح، عام 1975م، رئيسا لمركز الشباب باسطنبول[4]. في عام 1984م أصبح أردوغان رئيس حزب الرفاه في اسطنبول. وفي عام 1994م، أصبح رئيسا لبلدية مدينة إسطنبول جاعلا منها أنظف مدينة في العالم وأكثرها اخضرارا. وقد حصل أردوغان على جائزة طوكيو في عام 1995م " كأفضل رئيس بلدية في العالم من حيث الانجازات المخصصة لسكانها"[5]، إلى أن أدين وحظر عنه العمل السياسي عام 1998م وحكم عليه بالسجن لمدة عشرة أشهر بتهمة التحريض على الكراهية الدينية

---

(1) عمر فاروق كلايجي، مدير العلاقات الخارجية في حزب العدالة والتنمية ، مصدر سبق ذكره. وكذلك ينظر: الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية على شبكة المعلومات الانترنت:
http://eng.akparti.org.tr/english/index.html

(2) المصدر نفسه.

(3) نقلا عن: صحيفة يني شفق التركية الصادرة في 4 تشرين الثاني 2004.

(4) ينظر: التقرير الصادر عن : BBC Arabic News في الاثنين2002/11/04.

(5) فهمي هويدي، زواج القرن في تركيا، صحيفة الأهرام المصرية، في24 أيلول 1996.

لقراءته علنا قصيدة شعرية وردت فيها "المساجد ثكناتنا، والقباب خوذنا، والمآذن حرابنا والمؤمنون جنودنا" قضى منها أربعة أشهر فقط [1]. وفي عام 1999م أصبح أردوغان عضواً في حزب الفضيلة حتى تم حظره. أسس (حزب العدالة والتنمية) في 14 آب 2001م مع مجموعة من زملائه وعندما كان محروما من حقوقه المدنية تولى عبد الله غول قيادة الحزب حتى رفع عنه الحظر عام، 2002م ثم تولى رئاسة الحكومة التركية بموجب انتخابات التكميلية في آذار2003م[2]. يعد أردوغان من مريدي الطريقة الصوفية النقشبندية ويتبع أفكار ومبادئ وتعاليم زعيمها عزت زاهد كوكتو[3]. لقد كان للتعليم الديني الأثر كبير على شخصية أردوغان وسلوكه، فدائما ما نجده يؤكد على الالتزام بالإيمان والأخلاق الإسلامية والاقتداء بسنة الرسول محمد صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه. كان يتمتع بشخصية كاريزمية مما أتاح له قدرة التأثير في الأوساط الإسلامية والسياسية على حدٍ سواء بفعل علاقاته المعتدلة مع مختلف الطوائف الأمر الذي زاده تألقا، علاوة على سمعته الطيبة ونظافة يده ومحاربته للفساد عندما كان رئيسا لبلدية اسطنبول، وابتعاده عن الألاعيب السياسية، وذلك كله كان بشهادة خصومه قبل أصدقائه[4]. ولقد عبرَّ احد الصحفيين عن الدور المتوقع لأردوغان بقوله "إن السياسة التركية لم تنجب في العقد الأخير سوى شخصية واحدة يتمتع صاحبها بمظهر الزعيم السياسي ألا وهو أردوغان، وأن عودة أردوغان ستؤدي إلى إنشاء قوة دينامكية على الساحة السياسية ستقلق حزبي وسط اليمين في البرلمان وهما حزب الوطن ألام وحزب الطريق الصحيح"[5]. ولقد اتضحت معالم شخصية أردوغان في خلال حقبة توليه رئاسة الحكومة بشكل أفضل. فعلى الصعيد الدولي ينظر إلى

---

(1) د.مهدية صالح العبيدي، رجب طيب أردوغان زعيم حزب العدالة و التنمية في تركيا، الراصد الدولي ، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد، العدد (79)، بغداد، 2003، ص ص1-2.

(2) حميد بوزرسلان، مصدر سبق ذكره، ص 142 .

(3) نقلاً عن: احمد رسول، أيديولوجية حزب العدالة والتنمية وإستراتيجية الدولة التركية، موقع أخبار العالم على شبكة المعلومات العنكبوتية الانترنت :

http://www.akhbaralaalam.net/news...print.php?id=35555

(4) انظر موقع المحيط للإخبار على الشبكة العنكبوتية الانترنت:

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=55764&pg=67

(5) نقلا عن: صحيفة الوطن، العدد 2148، 2 تموز 2001 .

أردوغان باعتباره شخصية دفاعية وصارمة ولكن حكيمة في الوقت نفسه، وهو صعب المراس وحاد الطباع في بعض الأحيان. أما على الصعيد الداخلي فيختلف الأمر تماما فتمتلئ هذه الشخصية بالحيوية وتملك حس الدعابة وبخاصة عند لقائه بأنصاره. ويملك أردوغان كاريزما فتالية تلقى قبول الأتراك سواء في المدن المزدحمة أم البلدات الأناضولية الصغيرة وهو سياسي كبير(1).

2. **عبد الله غول:** ولد عبد الله غول في 26 تشرين الأول 1950م بمحافظة قيصري التي يتمسك مواطنيها بالإسلام والعادات والتقاليد الشرقية وفيها احد أهم مراكز الثقافة الإسلامية القديمة . أنهى غول تعليمه الابتدائي بمدرسة غازي باشا والثانوي في مدرسة الأئمة والخطباء، تخرج من جامعة اسطنبول وحصل على درجة الماجستير في الاقتصاد عام 1972م. حضّر لنيل درجة الدكتوراه في لندن بين عامي (1976 و 1978)م مما جعله يجيد اللغة الانكليزية. انضم منذ شبابه إلى مجموعة (نادي فكر الشرق الكبير)، وكان عضوا في اتحاد الطلاب الأتراك، سجن على يد الشرطة العسكرية بعد انقلاب 12 ايلول1980م بتهمة الانتماء إلى مجموعة السنجق. عين مدرسا للاقتصاد بجامعة سقاريا في تركيا ثم عمل بين عامي(1983 و1991)م خبيرا اقتصاديا في بنك التنمية الإسلامي بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية مما أتاح له تعلم اللغة العربية(2). لقد تأثر غول بأفكار (بديع الزمان ألنورسي)، والشاعر الإسلامي(نجيب فاضل قصا كورك) قبل انتمائه إلى حزب السلامة الوطني بزعامة اربكان الذي كان يعده قدوة له. أصبح عضواً في البرلمان التركي عام 1991م ممثلا لمحافظته قيصري عن حزب الرفاه، مستثمرا وجوده كعضواً في لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان التركي بين عامي (1995 و2001)م في الدفاع عن الدول الإسلامية مثل الجزائر والشيشان والبوسنة. لقد كان غول من ابرز الشباب المتدينين الذين ظهروا في حزب الرفاه وكان الشخص المسؤول عن العلاقات الخارجية في الحزب(3). وقد أطلق عليه

---

(1) انظرتقرير: جوناثان هيد، الاقتصاد ورقة أردوغان الرابحة في الانتخابات التركية في 12 حزيران 2011، على موقع BBC.Arabic.com ، ص1.

(2) رواء جاسم السعدي، الإسلام السياسي: حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم- جامعة الشرق الأوسط، عمان 2010، ص 61.

(3) د. احمد الموصللي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، مصدر سبق ذكره، ص266 .

الإعلام التركي لقب (الأمير) لقربه من (الملك) اربكان الذي عينه وزير الدولة للشؤون الخارجية وقضايا العالم الإسلامي ومتحدثا رسميا باسم حكومة أربكان الائتلافية (1996- 1997)م(1). وقد كان غول لا يخفي حقيقة قناعاته ويعبر بصراحة عن أفكاره حيث كان يعلن عن إعجابه بالنموذج الأمريكي للعلمانية وانه" يقترح نقل هذا النموذج إلى تركيا باعتباره لا يتضمن منع أية أفكار"(2).

و بعد حظر حزب الرفاه أصبح عضواً في حزب الفضيلة ثم شارك، مع زميله أردوغان، في قيادة التيار التجديدي في الحركة الإسلامية التركية، معلنين عن تأسيس حزب العدالة والتنمية كما بين ذلك آنفا(3). وعقب فوز الحزب بالانتخابات التشريعية تولى عبد الله غول رئاسة الوزراء، في 16 تشرين الثاني عام 2002م، بدلا عن رجب طيب أردوغان الذي كان ممنوعا من ممارسة النشاط السياسي، إلى أن تم رفع الحظر عنه بعد أربعة أشهر فتولى رئاسة الحكومة وأصبح غول وزيراً للخارجية حتى عام 2007م إذ جرى انتخابه رئيساً للجمهورية التركية (4)، بعد أزمة سياسية حادة كادت أن تؤدي إلى انقلاب عسكري سنأتي على شرح تفاصيلها في الفصل القادم.

لقد كان غول رجلا متدينا دمث الأخلاق لا يتنكر للفقراء، وان احترامه لأساتذته لا يمنعه من مخالفتهم الرأي، كان مؤمنا بان التغيير في تركيا لا يتم عن طريق إقامة دولة دينية حيث يقول " انا كرجل سياسي انظر إلى الأمر من زاوية حرية المؤمنين والحرية الدينية انا اعتقد أن الناس المتدينين الذين دخلوا السياسة ومشاعرهم المتصلة بالسياسة ليست بدافع مطلب إقامة دولة دينية، مطلب الشعب متصل بالحرية الدينية الكاملة، هذا المطلب مع الأسف كان لسنوات طويلة موضوع استثمار سياسي. وإذا لم يتبدد القلق الذي واجه الشعب، بدا عدد اكبر من الناس المتدينين بالدخول في السياسة والعمل فيها" (5).

(1) ينظر: من هو عبد الله غول، الموسوعة السياسية الحرة على الشبكة العنكبوتية الانترنت ويكيد يا، ص1 .

(2) يوسف إبراهيم الجهماني، حزب الرفاه، مصدر سبق ذكره، ص116 .

(3) انظر: من هو عبد الله غول، المصدر السابق، ص2 .

(4) إبراهيم بو عزي، موازنات السياسة ومأزق العلمانية، مجلة المجتمع الكويتية، العدد (1760)، مجلد 72، الكويت، 2007، ص ص32 – 33 . وكذلك المصدر نفسه، العدد (1761) ، ص36.

(5) عبد الله غول، الإسلاميون لا يريدون دولة إسلامية، صحيفة ميلليت التركية في 9 شباط 2000.

ثالثا. أهداف الحزب:

لاشك أن شروط تأسيس كل حزب لا تكتمل من دون تحديد أهدافه سواء في المنظور السوقي (الاستراتيجي) أم المرحلي (التكتيكي). وقد حدد حزب العدالة والتنمية لمسيرته مجموعة من الأهداف منها ما يتعلق بمشروعه المقرون بمصير الدولة التركية ومنها ما يخص حملاته الانتخابية. وبناءً على ذلك فقد تم إجمالها بالشكل الأتي[1]:

1. الأهداف ذات البعد السوقي على وفق ما ورد في اللائحة الداخلية للحزب وهي :

أ- الحفاظ على وحدة الدولة التركية وتحقيق سيادة شعبها على كامل أراضيها.

ب- تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية ذات البعد الحضاري والمدني بما لا يتعارض مع الطريق الذي رسمه مصطفى كمال أتاتورك.

ج- حماية منظومة القيم والأخلاق التي تعد موروثا للشعب التركي.

د- تحقيق الرفاهية والأمن والاستقرار السياسي للشعب التركي.

ه- تحقيق العدالة الاجتماعية وتأمين التوزيع العادل للدخل القومي بين الأتراك[2].

2. أما الأهداف التي تضمنها برنامج الحزب الانتخابي التي يمكن أن نصفها بالمرحلية أو التعبوية لكونها تتغير على وفق المرحلة التي يعيشها الحزب وفي ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية بين الدورات الانتخابية فقد اقتصرت على الآتي[3]:

آ. تعميق الديمقراطية وتحويلها إلى ثقافة شعبية بما يؤمن استمرار التداول السلمي للسلطة بين الأطياف السياسية للمجتمع التركي بأدنى تدخل من المؤسسة العسكرية التي طالما هيمنت على المصير السياسي للبلاد.

ب. تفعيل مفهوم دولة المؤسسات لتأمين النهوض بتركيا إلى مصاف الحضارات

---

(1) نقلا عن: د. كمال حبيب، تركيا ومستقبل التدافع الإسلامي- العلماني، تقرير ارتيادي(استراتيجي) سنوي صادر عن مجلة البيان، الإصدار الخامس، (الواقع الدولي ومستقبل الأمة)، الرياض، 2008، ص ص 236-237. بتصرف. وكذلك أنظر:عبد الحليم غزالي، مصدر سبق ذكره، ص 27.

(2) ينظر الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية : http://eng.akparti.org.tr/english/index.html

(3) محمد العادل وآخرون، الإسلاميون والحكم في البلاد العربية وتركيا، مركز الدراسات الدستورية والسياسة، مراكش، 2006، ص389.

المعاصرة بما يؤهلها إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوربي.

ج. تحقيق التنمية الشاملة وزيادة معدل الرفاهية من خلال تبني نظرية اقتصاد السوق وقيادة الإصلاحات الاقتصادية لإنقاذ البلاد من حالة الركود والتضخم المزمنتين(1).

د. إتباع سياسات معاصرة ورشيدة لتحقيق الاستقرار السياسي في منظومة العلاقات التركية سواء كانت الدولية أم الإقليمية بما يتناغم مع الطبيعة الإثنية والعرقية للمجتمع التركي وامتداداتها إلى المحيط الخارجي(2).

ومن الأهمية بمكان أن نبين بأننا سنتناول في المباحث اللاحقة وبالتحليل سياسات حزب العدالة والتنمية الطامحة لتحقيق الأهداف الواردة آنفا ومقدار النجاح الذي حققه الحزب طيلة مسيرته السياسية وهو على رأس السلطتين التنفيذية والتشريعية التركية.

المطلب الثاني

خطاب الحزب وأسباب صعوده السياسي

عندما وقع الخلاف داخل الحركة الإسلامية وانقسم حزبها الأساس الفضيلة (وارث حزب الرفاه الذي تم حله) إلى حزبين منفصلين هما "السعادة" و"العدالة والتنمية" اختلط الأمر على كثير من المراقبين، بل حتى على أبناء الحركة الإسلامية خارج تركيا نفسها، فالغالبية منهم اعتقد أن ما جرى هو مجرد خلاف في وجهات النظر في التعامل مع النظام العلماني، أو ربما هو محاولة للدخول بمشروع الحركة الإسلامية في أكثر من كيان تنظيمي، بل تمنى الكثيرون من أبناء الحركة أن يكون الأمر تكتيكاً متفقاً عليه بين قيادات الحركة للهروب من العلمانيين والعسكر، الذين يعدون بدورهم إن حزب العدالة والتنمية وحزب السعادة وجهين لعملة واحدة، وانه يخفي أجندة خاصة وراء خطاب معتدل ولكي نحدد ملامح الخطاب وشكله الذي يتداوله حزب العدالة والتنمية الذي سيثبت لنا أو ينفي ما ورد من طروحات متناقضة بشأن حقيقة الحزب سواء من الإسلاميين الذين هم خارج دائرة العدالة والتنمية أم العلمانيين

---

(1) جلال ورغي، الحركة الإسلامية التركية، مصدر سبق ذكره، ص51.

(2) ياسر حسن، تركيا البحث عن المستقبل، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ، 2006، ص ص 196-199.

الذين لا يجدون هنالك اختلافا بين التيارين إلا في التكتيك، كان لزاما علينا أن نحدد أولا مفهوم الخطاب وماهية مضامينه إن كان سياسيا لا يتصدى إلى الدين في مضمونه أم كان إسلاميا يتخذ من السياسة وسيلة لتنفيذ محتواه الفكري النابع من جذوره الإسلامية، وفي ضوء ما يدلي به قادة حزب العدالة والتنمية وما يقومون به من انجاز على ارض الواقع. وقد وجدنا أن من المفيد قبل الولوج في ذلك أن نعرف أولا معنى الخطاب وماهية مدلولاته الفكرية والسياسية.

فالخطاب السياسي (political speech) هو فكرة أو مجموعة من الأفكار ناتجة من طبيعة التفاعل بين المجتمع المتلقي للخطاب، والنخبة المفكرة الصادر عنها الخطاب، فهو عبارة عن رسالة سياسية إنسانية، من نتاج العقل الإنساني، تخاطب العقل الإنساني، تبوح بأشياء، وتسكت عن أخرى، بما يحقق غاياتها السياسية، على وفق ما تراه منسجماً مع مصالحها العليا وطبيعة الظروف والمتغيرات المحلية و الدولية التي تمليها السياسات المناهضة لشكل الخطاب أو تلك المنسجمة معه ليشكلوا الجانب القارئ للخطاب والمكمل له. والخطاب السياسي يتأثر بتغيير الزمن ولا يكون قادرا على تحقيق الغاية المتوخاة من إنشائه إلاّ من خلال توافر القدرة على إيصاله للوسط الموجه إليه عبر وسائل الاتصال السياسي المتمثلة بالوسائل الشخصية المباشرة والتقليدية التي يعبر عنها بالجماعات الأولية، أو عبر الوسائل المؤسسية والحزبية، وأجهزة الإعلام المختلفة للدولة [1]. وللخطاب جانبان باعث أو كاتب للخطاب وقارئ أو مؤول له، فالخطاب السياسي غالباً ما يطرح مشكلة الدولة والمجتمع والعلاقة بينهما من منظور يعالج بالأساس مسالة السلطة ويعدها الممارس الشرعي للسياسة، وفي الخطاب السياسي (ظاهر) يحمل كل ما يجعله مقبولا لدى الطرف الثاني على وفق إسلوب علمي مدروس يبدو مشروعاً وعلمياً ويعبر عن طموحات وآمال من يوجه إليهم، و(باطن) ينطوي على معانٍ ومضامين يهدف من خلالها إلى تمرير سياسته المطلوب تنفيذها على وفق الأسلوب الذي يخدم مصالحه من غير أن يحمله التزامات غير مستعد للإيفاء بها، كخطاب الولايات المتحدة الأمريكية الذي يظهر إيمانه بمبادئ جليلة ونبيلة مثل جعل العالم مكانا أمنا للديمقراطية وتنمية حقوق الإنسان ولحماية حرية الأقليات وتعزيز الاتجاه السائد نحو اقتصاد السوق وحق تقرير المصير والشرعية الدولية والقضاء على

---

(1) د. سلمان داود سلوم العزاوي، السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه الأقليات الدينية في العالم الإسلامي، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 24.

الإرهاب ونبذ العنف السياسي إلا إنها لن تتردد في خلق المتاعب للدول التي سوف تتأخر عن الانسياق خلفها أو تتحدى حمايتها للكيان الصهيوني، وذلك بإشاعة عدم الاستقرار السياسي لتلك البلدان وتحريك الأقليات العرقية والدينية لتفجيرها من الداخل أو من خلال فرض العقوبات الاقتصادية عليها أو وصفها بتهمة تهديد السلم والأمن الدوليين، مما يفضح ازدواجية الخطاب وزيف ادعاءاته من خلال مضامينه المعلنة أو أهدافه المبيتة التي سكت عنها[1]. وقد يكون الخطاب مباشراً يظهر ما يبطن من دون اللجوء إلى وسائل التمويه وذلك عندما يكون معبرا عن قضية مبدأية مؤمن بها ويناضل من اجلها، كما كان شكل الخطاب الصادر عن الحركة الإسلامية الأربكانية في تركيا، بينما نجد أن الخطاب السياسي الرسمي للدولة التركية كان ينطوي على قدر كبير من التمسك بالعلمانية والتشبث بالتغريب وادعاءات الإيمان بالفكر الليبرالي، والغاية الحقيقية تكمن في محاولة الدخول إلى الأسرة الأوربية، في الوقت الذي نجد فيه تركيا تفقد أصدقاءها واحدا تلو الأخر بسبب" حالة التخبط السياسي التي تنتهجها ، فمنذ انهيار الإمبراطورية العثمانية وحتى ألان لم تتمكن تركيا من رسم ملامح هويتها السياسية والثقافية " كما بين ذلك الكاتب التركي سامي كوهين[2] ان كلا الخطابين سواء كان الإسلامي التقليدي بزعامة اربكان أم العلماني المتأدلج بمبادئ أتاتورك فشلا في تجاوز قيودهما وأساليبهما ولم يتأقلما مع ظروف تركيا المحددة بجملة عوامل داخلية وخارجية، لذا فقد صاغ قادة حزب العدالة والتنمية خطاباً مزدوجاً بفعل تأثير محددين أساسين الأول يستند إلى جذورهم الإسلامية وخروجهم من عباءة الحركة الأربكانية وتاريخهم النضالي الذي يؤكد أنهم من أهم رموز الحركة الإسلامية[3]، والعامل الثاني أنهم يناضلون في كنف نظام سياسي علماني قاد حملة استئصال لكل ما يت للدين بصله، في ظل مبادئ أتاتورك، وتعرضت الحركة الإسلامية بسبب تلك القوانين وعلى مدى عقود طويلة للإقصاء والتهميش والسجن والحظر لأعضائه، لذا فقد جاء الخطاب الجديد للتيار الإصلاحي ليؤكد بأنهم إسلاميون اتجهوا نحو الواقعية، وعلمانيون يرفضون الاتجاه ألدولتي، ويدعو للتحرر من

---

(1) للمزيد من التفاصيل عن مفهوم الخطاب السياسي كمصطلح علمي، وللاطلاع على طبيعة الخطاب السياسي الأمريكي المعاصر، ينظر: المصدر نفسه، ص ص14 – 39 .

(2) د. سلمان داود سلوم العزاوي، المصدر السابق، ص23.

(3) د. كمال حبيب، تركيا ومستقبل التدافع الإسلامي- العلماني، مصدر سبق ذكره، ص235.

التعصب للكمالية[□]، وذلك من خلال التأكيد على معتقداتهم الدينية الخاصة وبالوقت نفسه تأييدهم إلى العلمانية بمعناها الغربي. حيث قال أردوغان لصحيفة نيويورك تايمز بهذا الصدد "أنا وقبل كل شيء مسلم..... ولدي واجبات تجاه الرب الذي خلقني وأنا أحاول القيام بهذه الواجبات، ولكني أحاول اليوم إبقائها بعيدة عن الحياة السياسية و الاحتفاظ بها كخصوصية". و يضيف قائلاً:" لا يمكن للحزب السياسي أن يعتنق ديانة.... الأفراد وحدهم من يفعلون ذلك.... الدين أمر سامي للغاية، حيث لا يمكن تلويثه أو استغلاله سياسياً"[□]. لقد تبنى حزب العدالة والتنمية مصطلحا أطلق عليه (الديمقراطية المحافظة) بما يعني قيام نظام سياسي واجتماعي توفيقي تنسجم فيه الحداثة مع التراث والقيم الإنسانية والعقلانية مع الميراث الفكري الإسلامي فيتقبل الجديد ولا يتجاهل القديم ويطرح نفسه على انه حزب سياسي لا ديني[□]، إذ يرفض زعيم الحزب أردوغان أن يوسم حزبه بالإسلامي ويقول: "إن وسم حزبنا بالإسلامي هو إهانة للإسلام وللحزب"[□]، ويؤكد أن حزبه يؤمن بالديمقراطية والعلمانية ويقدر دور المؤسسة العسكرية حسب ماهو وارد في الدستور ولا يعد ذلك مجرد تكتيكا سياسيا[□]. وان شكل العلمانية التي يؤمن بها الحزب هي تلك التي تحقق التوفيق بين المبادئ التي أسسها (كمال أتاتورك)، وبين برامجه وأهدافه التي لا تدير ظهرها لتاريخ الإمبراطورية العثمانية ولا لثقافتها الإسلامية. وأن قادة الحزب يعتبرون أنفسهم مختلفين عن بقية الأحزاب العلمانية التركية، فعلمانيتهم لا تكتفي بكونها غير معادية للدين، ولكن أيضا هي "علمانية مؤمنة " تقر بأهمية القيم الدينية في تحقيق الرقي الاجتماعي. و لا تتنكر للهوية الإسلامية للمجتمع التركي، وهي تهدف إلى إعادة ترتيب العلاقة بين الديني والسياسي بعيداً عن كل أشكال التنازع أو التوظيف السلبي. فعند الحديث عن حق الإنسان المسلم في أن يعيش حراً فإنّ ذلك لا يعني أن حزب "العدالة والتنمية" حزب ديني، ففي أوروبا هناك أحزاب ديمقراطية مسيحية، فهل يعني هذا أنها أحزاب دينية،

---

(1) المصدر نفسه، ص227.

(1) Deborah Sontag، "The Erdogan Experiment،" The New York Times، 11 May 2003.

(3) يوسف إبراهيم الجهماني، حزب العدالة والتنمية..والعلمانية، صحيفة النور السورية، العدد (449)، 23 أب2010، ص12.

(4) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور مصدر سبق ذكره، ص69.

(5) التقرير الإستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 2002، ص ص 9-22.

حيث أعلن قادة الحزب التزامهم الكلي بقواعد التعددية السياسية(1)، ورفضهم الانضواء تحت أي معادلة إسلامية و قبولهم بعلمانية مشروطة باحترامها للديمقراطية والحرية، ويعرف (جراهام فوللر) العلمانية التي يؤمن بها قادة العدالة والتنمية "هي حياد الدولة تجاه مختلف العقائد الدينية والقناعات لفلسفية"(2)، ويبين (عبد الله غول) في السياق نفسه أن مطلب الناس"ليس دولة دينية بل الحريات الدينية"(3). إلا أنهم لم يكتفوا بمسألة الحريات بل أعلنوا عزمهم على حماية حقوق الإنسان، وعدم التدخل في الحياة الخاصة لمواطنيهم، أو التعسف بتغيير نمط حياتهم عن طريق سلطة الدولة، كما فعل غلاة العلمانية في تركيا والتأكيد على احترام حرية المواطن في اختيار المعتقد(4).

إن حزب العدالة والتنمية التركي، الذي يمثل الإسلام السياسي، قد خفف من الحمولة الدينية في خطابه وبرامجه، حيث ماانفك قادته من التأكيد على أن جل اهتمامهم هو تقديم ثلاثة احتياجات للشعب التركي هي "الحرية، والعدالة، ولقمة العيش" الأمر الذي جعلهم قريبين من الجميع(5)، إلا من شركاء الأمس "الأربكانيون" والمعارضون التقليديون ((الكماليون))، الذين طالما شككوا في حقيقة نيات حزب العدالة والتنمية وأطروحاته. فنجد أن زعيم الحركة الإسلامية "نجم الدين اربكان" يرى في زعيم حزب العدالة والتنمية أردوغان "تلميذ فاشل... درس في مدارس دينية إلا إن أعماله لا تدل على هذا، فهو يقول إن تمدن المسلمين لايمكن أن ينافس تمدن الغرب، بينما الرسول محمد صلى الله عليه وسلم يقول الدين يعلو ولا يعلى عليه ... إن أردوغان يتقرب من الاتحاد الأوربي ويلبي ما يطلب منه ويقول في الوقت نفسه إن الاتحاد الإسلامي غير ممكن. فهل هذا شيء معقول؟ هل نحن نخدم الإسلام أم الصهاينة". ويذهب اربكان إلى ابعد من ذلك عندما يتهم أردوغان بأنه من أهل الدنيا ولم يؤسس حزبه إلا بتوجيه من اليهود لإضعاف الإسلام والمسلمين في تركيا وإقصاء المشروع الإسلامي برمته بفعل

---

(1) عبد الله تركماني، هوية حزب العدالة والتنمية التركي، صحيفة الوقت البحرانية العدد (128) الأربعاء 28 حزيران 2006.

(2) جراهام أي. فوللر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا لاعب إقليمي متنامي، قراءةطارق عبد الجليل، معهد الولايات المتحدة للسلام، واشنطن، 2008، نقلا عن: http://chinaasia-rc.org/index.php?p=21&id=659

(3) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور مصدر سابق ذكره، ص36.

(4) صحيفة الدستور الأردنية العدد (14719)، السبت 9 أيار 2009.

(5) يوسف إبراهيم الجهماني ، حزب العدالة والتنمية..والعلمانية، مصدر سبق ذكره، ص12.

ضعفه" إزاء الموقع والمال والرئاسة والمنصب"[1]. والمفارقة هنا إن (صواش ورال) نائب الادعاء العام الأعلى في تركيا والمعروف بمواقفه المتصلبة من الحركة الإسلامية يذهب إلى ما ذهب إليه اربكان ويتساءل عن أسباب الدعم المتواصل من قبل الدول الامبريالية لقادة حزب العدالة والتنمية إن كانوا حقا يمثلون امتداداً للحركة الإسلامية الأربكانية[2]، التي تعرض أحزابها للحظر بقرار أمريكي كما مر بنا ذلك في المبحث السابق، والحق إن هذا الطرح يعد محاولة لتكريس الانقسام في الحركة الإسلامية واستهداف للتيار الأقوى بزعامة أردوغان من خلال اتهامه بالعمالة للولايات المتحدة الأمريكية وتشويه صورته النظيفة. وأما "الكماليون" فيرون أن حزب العدالة والتنمية يتخفى وراء خطابه الليبرالي المعتدل بأجندة إسلامية ليتسلل خطوة خطوة إلى المجتمع التركي بهدف أسلمة تركيا، وتستدل مسئولة العلاقات الخارجية بحزب الشعب الجمهوري ميروى بيتيك جوربوز على ذلك بما قاله أردوغان من أن الوقت مازال مبكراً لإجراء بعض التغييرات الإسلامية. وتستشهد أيضا بتجربة (آية الله الخميني) الذي عاد إلى إيران بعد انتصار ثورته وبدأ سياسة الخطوة خطوة ليغيّر كل شيء[3]. وقد نفت (أديبة سوزان) عضو البرلمان التركي عن حزب العدالة والتنمية تلك الاتهامات بقولها "نحن لا نصف أنفسنا على إننا حزب إسلامي، وحزب العدالة ليست لديه أصلا فكرة أسلمة المجتمع التركي"[4]. وعلى الرغم من تأكيد قادة الحزب الدائم على أن حزبهم غير إسلامي إلا أنهم يعدون من المسلمين المتدينين غير الأصوليين، وإذ يرفضون التجربة الأربكانية ويؤكدون بأنهم اصطلاحيون فهذا لا يعني عدم استخدامهم للدين مرجعية تاريخية وليس عقائدية، ليجدوا مكانا لهم في ظل المبادئ "الكمالية" التي يحرسها عتاة جنرالات الجيش رافضين القمع المتعصب الذي يمارسه الكماليون على مدى عقود عديدة ولاسيما في ما يتعلق بواحدة من أبرز رموز الدين الإسلامي وثوابته مؤكدين على

---

(1) نقلا عن: منال لطفي، تركيا من أتاتورك إلى أردوغان(الحلقة الثالثة)– أبو الإسلام الذي لا يتعب: حزب العدالة والتنمية خلع ردائه الإسلامي منذ أن وصل للسلطة. صحيفة الشرق الأوسط، العدد (10555)، في 22 تشرين الثاني 2007.

(2) صواش ورال، الوجه الحقيقي لحزب لعدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري، ترجمة حياتي كركوكلي، اسطنبول، ط3، 2007، ص9.

(3) منال لطفي، تركيا من أتاتورك إلى أردوغان(الحلقة الثانية): حرب الأشقاء.. وخلافات الإسلاميين، صحيفة الشرق الأوسط السعودية، العدد(10554)، في 21 تشرين الثاني 2007.

(4) المصدر نفسه .

وجوب حرية المرأة في ارتداء الحجاب الإسلامي داخل مؤسسات الدولة والجامعات، وكثيرا ما أشار أردوغان إلى هذا الأمر لافتا الانتباه إلى انه بعث ابنتيه إلى الولايات المتحدة ليتمكنا من ارتداء حجابهن بحرية معلنا عن إيمانه بالعلمانية على النمط الأمريكي[1]. وقد اجتهد الاصلاحيون الجدد في اتخاذ ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة لصياغة مبادئ قادرة على إدارة الدولة والمجتمع[2]. ويؤكد أردوغان على ضرورة فصل الدين عن الحياة بقوله" القرآن كتاب ديني، الديمقراطية شكل للحكومة، من الخطأ أن نضع الاثنين ضمن تقسيم واحد، القرآن يشكل اعتقادي، والديمقراطية تشكل اعتقادي بالحكومة كما يجب أن تكون"[3]، ويربط أردوغان بين الدين والسياسة على وفق فلسفة فكرية تقوم على أساس الدمج بين الإسلام والعلمانية، والقومية والبراغماتية السياسية، التي تهدف إلى التنمية الشاملة وتحقيق الرفاه والنمو الاجتماعي والديمقراطية[4]، بما ينسجم مع الواقع التركي، والإقليمي المعاصر، في ظل النظام الدولي الجديد[5]. وبناءً على ذلك فان اتهام حزب العدالة والتنمية بالعلاقة مع الغرب لا يعد علة في فكر الحزب طالما أنه يعمل من اجل مصلحة بلده وبدون انتقاص من سيادة الشعب التركي وكرامه، بما لا يمس الثوابت الدينية. وقد جاءت النتائج الكبيرة التي حققها حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية التركية عام 2002م رداً حاسماً على الحملة المنظمة التي قادها أنصار النظام العلماني، إذ قررت الهيئة العامة للانتخابات منع قادة التيار الإسلامي من خوض الانتخابات العامة التي جرت في 3 تشرين الثاني 2002م ومنهم أردوغان الذي خاطب الشعب التركي بقوله"يجب على الأمة أن تعرف أنهم يريدون منعها هي، وليس منعي أنا، حكاية رجب طيب أردوغان لم تعد حكاية شخصية لقد فوضتني الأمة ولن أدير ظهري لهذا التفويض. وفي 3 تشرين الثاني (موعد الانتخابات العامة) سوف تفكك الأمة العقد

---

(1) توماس باتريك كارول، حزب العدالة والتنمية هل هو نمط من أنماط الديمقراطية الإسلامية، مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية، نشرة استخبارات الشرق الأوسط، دمشق، 2002، ص6.

(2) جراهام أي. فولر، مصدر سبق ذكره، الانترنت .

(3) نقلا عن: د. عبد الله فرج الله، وآخرون، الجراحة التجميلية للعمل الإسلامي – قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية التركي، مركز الأمة للدراسات، عمان، 2004، ص 131.

(4) خورشيد دلي، الانتخابات التركية انقلاب سياسي، صحيفة البيان الإماراتية، 15 تشرين الثاني 2002.

(5) سيار الجميل، مسيرة حزب العدالة والتنمية، ملف تركيا، صحيفة البيان الإماراتية، في 15 تشرين الثاني 2002.

التي وضعوها لعرقلة عمل الشعب(□). وبالفعل فقد أحبطت الأمة كل المعوقات التي وضعتها المؤسسة العلمانية في طريق حزب العدالة والتنمية الذي حقق فوزا ساحقا في الانتخابات التشريعية منهياً بذلك خمسة عشر عاماً من الحكم الائتلافي للبلاد بحصوله على 2،34٪ من الأصوات الانتخابية التي أجريت قبل ثمانية عشر شهراً من موعدها الأصلي بسبب انهيار الحكومة الائتلافية برئاسة بولنت أجاويد(□).

ويمكن قراءة نتائج الأحزاب التي دخلت الانتخابات كما في الجدول رقم (2) أدناه(□):

جدول رقم (2)

نتائج الانتخابات التشريعية للعام 2002م

اسم الحزب	رمزه	رئيسه	النسبة التي حصل عليها	عدد مقاعده في البرلمان
العدالة والتنمية	AKP	رجب طيب أردوغان	٪2،34	363
الشعب الجمهوري	CHP	دينيز بايكال	٪2،19	178
الطريق المستقيم	DYP	تانسو شيللر	٪5،9	-
الحركة القومية	MHP	دولت بفجلي	٪3،8	-
حزب الشباب	GP	-	٪2،7	-
الشعب الديمقراطي	DHP	تجمع أحزاب	٪2،6	-
الوطن الأم	ANAP	مسعود يلماز	٪1،5	-
السعادة	SP	رجائي قوتان	٪4،2	-
اليسار الديمقراطي	DSP	بولنت أجاويد	٪2،1	-
المستقلون	-	-	٪5،6	9
مجموع أعضاء البرلمان				550

المصدر: صحيفة جمهورية التركية، الصادرة في 4 تشرين الثاني 2002 .

كما حصل حزب العدالة والتنمية على 42٪ من الأصوات في الانتخابات البلدية التي جرت في عام 2004م ليتولى إدارة (12) بلدية كبرى من مجموع (16) بلدية في

(1) محمد نور الدين، اسقط أردوغان فهل يثأر له حزبه؟، صحيفة المستقبل اللبنانية، في 24 أيلول 2002، ص 17.

(2) ينظر: التقرير الصادر عن : http://www. BBC Arabic News ، (فوز ساحق لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية)، في 4 تشرين الثاني 2002.

(3) صحيفة جمهوريت التركية، الصادرة في 4 تشرين الثاني 2002 .

البلاد[1]. وعلى خلفية الإشكال الذي حصل في مسألة انتخاب رئيس الجمهورية إذ يتطلب الحصول على ثلثي أعضاء البرلمان (367) للفوز بالرئاسة وبما أن حزب العدالة والتنمية لا يملك غير(363) مقعداً في ظل مقاطعة نواب حزب الشعب الجمهوري المعارض وبعض الأحزاب الأخرى لجلسات البرلمان، فقد أصدرت المحكمة الدستورية قراراً بالدعوة لانتخابات مبكرة في 2 تموز 2007، حيث يلزم الدستور التركي في حالة تعذر انتخاب رئيس الجمهورية بأغلبية الثلثين الدعوى إلى انتخابات برلمانية جديدة، وقد شهدت صناديق الاقتراع في هذه الانتخابات ثورة شعبية مضادة حقق فيها حزب العدالة والتنمية فوزاً كاسحاً، مما ترتب على ذلك تمكنه من تأليف حكومة جديدة بمفرده، واستحقاقه الشرعي بإجراء التعديلات الدستورية عن طريق الاستفتاء الشعبي حيث يتطلب إجرائه الحصول على (276) صوت من عدد أعضاء البرلمان التركي وهذا مايمتلكه الحزب، إن لم يحصل على أغلبية الثلثين في البرلمان. كما يظهر في الجدول رقم (3) في أدناه[2]:

جدول رقم (3)
نتائج الانتخابات التشريعية للعام 2007م

اسم الحزب	رمزه	رئيسه	النسبة التي حصل عليها	عدد مقاعده في البرلمان
العدالة والتنمية	AKP	رجب طيب أردوغان	٪7،46	341
الشعب الجمهوري	CHP	دينيز بايكال	٪79،20	112
الحركة القومية	MHP	دولت بفجلي	٪3،14	71
المجتمع الديمقراطي (الكردي) بصفة مستقلون	-	-	٪19،5	22
المستقلون	-	-	-	4
الديمقراطي	DP	-	٪40،5	-
حزب الشباب	GP	-	٪03،3	-
السعادة	SP	رجائي قوتان	٪33،2	-
الوطن الأم	ANAP	مسعود بلماز	-	-
الطريق المستقيم	DYP	تانسو شيللر	-	
اليسار الديمقراطي	DSP	بولنت أجاويد	-	-
الشعب الديمقراطي	DHP	تجمع أحزاب	-	-
مجموع أعضاء البرلمان				550

المصدر: http://eng.akparti.org.tr/english/elections.html

(1) صحيفة الوسط التونسية، الصادرة في 13 كانون الأول 2006 .

(2) ينظر: الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية التركي على الشبكة العنكبوتية الإنترنت:
http://eng.akparti.org.tr/english/elections.html
وكذلك محمد نور الدين، تركيا الصيغة ولدور، مصدر سبق ذكره، ص46 .

إلا أن ما حققه حزب العدالة والتنمية من نتائج في انتخابات 12 حزيران 2011م التشريعية كان لها مدلولات مختلفة، فبالرغم من حصوله على 326 مقعداً في المجلس الوطني الكبير، التي تؤهله لتشكيل الحكومة الثالثة له بمفرده، إلا انه لم يحقق طموح أنصاره الذين كانوا يأملون بالفوز بما لا يقل عن 367 مقعداً برلمانياً كي يتمكنوا من إعادة كتابة دستوراً جديداً لتركيا دون الحاجة إلى أصوات الآخرين وكما يتضح من الجدول رقم(4) في أدناه[1]:

جدول رقم (4)

نتائج الانتخابات التشريعية للعام 2011

اسم الحزب	رمزه	رئيسه	النسبة التي حصل عليها	عدد مقاعده في البرلمان
العدالة والتنمية	AKP	رجب طيب أردوغان	%9، 49	326
الشعب الجمهوري	CHP	كمال كيليتشدار أوغلوا	% 6،25	135
الحركة القومية	MHP	دولت باهتشلي	،13 2 %	54
السلام و الديمقراطية (الكردي) باسم المستقلين	BGMZ	-	% 5،6	35
مجموع أعضاء البرلمان				550

المصدر: قناة TRT الفضائية التركية الناطقة باللغة العربية في 12 حزيران 2011.

لقد نجح حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002م وحتى الآن في زيادة عدد أصواته بشكل دائم عبر وعود الاستقرار والمشروعات العملاقة، وحصل على أصوات 21.4 مليون ناخب من مجموع 43.5 مليون ناخب شاركوا في الانتخابات العامة، من بين قرابة 50 مليون مواطن لهم حق المشاركة، وعلى الرغم من أن الحزب الحاكم زاد من عدد أصواته، إلا أن عدد مقاعده في البرلمان قد قلّ عما حصل عليه في انتخابات 2007م،

(1) قناة TRT الفضائية التركية الناطقة باللغة العربية في 12 حزيران 2011.

وهو 341 مقعد، والسبب في ذلك يرجع إلى فوز المستقلين بعدد كبير من مقاعد جنوب شرق تركيا مع تغير عدد النواب في هذه المناطق(□).

إن الفوز المتميز لحزب العدالة والتنمية في جميع الانتخابات البرلمانية والبلدية التي جرت في تركيا منذ 2002م وحتى 12 حزيران 2011 يرجع بالأساس إلى جملة من الأسباب التي يمكن أن نوجزها بالآتي:

1. الخطاب السياسي المعتدل الذي تم توضيح ملامحه في ما ورد آنفا والمؤمن بالديمقراطية و العلمانية، الذي يقدر دور المؤسسة العسكرية على وفق ما هو وارد في الدستور من دون أن يظهر الأمر على انه مجرد تكتيك سياسي كالذي إتبعه حزبي الرفاه و الفضيلة، اللذين سبقا حزب العدالة والتنمية في تشكيلهما(□).
3. برنامج الحزب السياسي في الحملة الانتخابية الناجحة التي نفذها كوادر الحزب التي خاطبت جميع فئات الشعب مركزين على الجانب الخدمي والصحي والتعليمي وبتوجيه مباشر من زعيم الحزب(أردوغان) الذي يتمتع بشخصية كاريزمية كان لها الأثر البالغ في التأثير على الناخب التركي الذي كثيرا ما كان يركز على "أن تركيا لديها رغبة كبيرة في أحداث تغييرات واسعة في ظل الصعوبات التي تمر بها، خاصة على الصُعُد السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، والتي أثرت سلبا على حياة الناس ومستقبلهم"(□).
4. انهيار الأحزاب التقليدية في تركيا، كأحزاب اليمين، وتراجع مركز أحزاب اليسار في الانتخابات كان نتيجة لرغبة الناخب التركي في معاقبة تلك الأحزاب بسبب فشلها في التعاطي مع المشكلات التي يواجهها المجتمع التركي جراء الفساد السياسي والاقتصادي المستشري في البلاد (□)، علاوة على أن ربع المرشحين للانتخابات البرلمانية التي جرت في 2002م كانوا ذوي سجل إجرامي

---

(1) صحيفة حرييت التركية، الصادرة في 13 حزيران 2011.

(2) تركيا: التطورات الداخلية و التفاعلات الإقليمية، التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، الطبعة الأولى ، 2003، ص 229 .

(3) د. مراد مرجان، دور الأحزاب السياسية في العملية الديمقراطية (حزب العدالة والتنمية في تركيا)، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، على الموقع:
www.alqudscenter.org/arabic/pages.php?local_type=128&&detailes=2&id1-215.

(4) خالد حسنين وآخرون، الجراحة التجميلية للعمل الإسلامي، مركز دراسات الأمة، عمان، 2004، ص 44.

ويواجهون تهما جنائية، وقصدوا من دخول المجلس الوطني الكبير الحصول على الحصانة البرلمانية والتهرب من الملاحقات القضائية. وقد جاءت النتيجة في غير صالحهم بفعل وعي الناخب التركي الذي أدلى بصوته لأصحاب الأيادي النظيفة في قائمة حزب العدالة والتنمية(□).

5. إن النجاحات الانتخابية للحزب لايمكن عزوها لجذوره الإسلامية فحسب، وإلا لكان من الأولى أن يفوز حزب السعادة وريث الحركة الأربكانية الإسلامية، ولكن حزب العدالة والتنمية اختار مواجهة أولئك المحافظين القوميين في يمين الوسط ليس بوصفه حزباً أيديولوجياً وإنما باعتباره حركة جماهيرية تشكلت من ثلاثة تيارات رئيسة كان التيار المنشق عن حركة اربكان الأقوى، والتيار الثاني هو التيار القومي المنشق عن حزب الحركة القومية، والتيار الثالث هو التيار العلماني الليبرالي المنشق عن أحزاب علمانية مختلفة، وان ما يجمع هذه التيارات هو الرفض غير المعلن لهيمنة المؤسسة العسكرية والعمل على الإصلاح الجذري للمجتمع التركي بما يقربه من الانضمام إلى الاتحاد الأوربي(□).
6. التمثيل المتنوع لقائمة مرشحي حزب العدالة والتنمية التي شملت جميع فئات الشعب التركي من شباب ونساء ومثقفين، ومن الانتماءات الجغرافية والدينية والعرقية كافة ، قد أثمر عن تصويت 40٪ بالمائة من الشباب لصالح الحزب كما أن وجود ثلاث عشرة امرأة غير محجبة في قائمة المرشحين قد دفع بالنساء للتصويت لصالح الحزب. كما صوت أكثر من ربع طائفة العلويين (يقدر تعدادها بحوالي 8 مليون نسمة)، الذين لم يسبق لهم أن صوتوا لحزب ديني من قبل ، كما حصل الحزب على ثلث الأصوات في الغرب التركي الغني، وكذلك الأمر على صعيد الأقلية الكردية حيث صوت لصالح العدالة والتنمية ما نسبته 29٪ من أصوات الناخبين الأكراد على الرغم من وجود حزب كردي(□).

---

(1) مجلة نيوزويك الأمريكية (الطبعة العربية)، في 12 تشرين الثاني 2002، ص 26.

(3) Ihsan Dagi، Turkey Between Democracy and Militarism Post Kemalist Perspectives، Orion Kitabevi، Ankara، 2008، P.P100-128 .

(3) خالد حسنين، وآخرون، الجراحة التجميلية للعمل الإسلامي – قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية التركي، مصدر سبق ذكره، ص 42.

7. إصرار الحزب على إجراء إصلاحات دستورية تنقل الشعب التركي إلى ديمقراطية محافظة حقيقية عزز من ثقة الناخب التركي بمصداقية الحزب ومنحه الفرصة للقيام بذلك في منحه الثقة وخاصة في الانتخابات التي جرت في 12 حزيران 2011م لكون موضوع تعديل الدستور كان حجر الزاوية في برنامجه الانتخابي(1).

8. تعدّ الأزمة الاقتصادية التي واجهت تركيا منذ بداية القرن الجديد بمثابة الخطر الأبرز في تاريخ الجمهورية الجديدة منذ تأسيسها، لذلك فقد استأثرت بمجمل تركيز حزب العدالة والتنمية منذ انطلاقته بوصفها القضية التركية الأولى، وقد تمكن في وقت قياسي من تجاوزها وتحقيق نجاحات مذهله في معالجة مشكلات التضخم والمديونية والاستثمار، مما شكلت سبباً رئيساً في ما حققه الحزب من انتصارات لاحقه في الانتخابات التشريعية التي جرت في عامي 2007م و 2011م(2).

9. توظيف التنمية الاقتصادية من قبل حكومة العدالة والتنمية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي سواء عبر المساعدات أم الضمان الصحي، حيث بلغ حجم المساعدات المالية المقدمة للطبقات الفقيرة وكبار السن خلال السنوات الثمانية لحكم حزب العدالة والتنمية إلى 2.5 مليار ليرة تركية سنويا، وزادت المساعدات المقدمة لأصحاب البطاقة الخضراء (بطاقة المساعدة من الدولة) الذين يزيد عددهم على 9.4 ملايين مواطن على 4.9 مليارات ليرة تركية. الأمر الذي ترك أثر بالغ على الشارع التركي، مما خلق للحزب قاعدة شعبية كبيرة في مناطق واسعة من البلاد، بما فيها تلك غير المحسوبة تقليديا من أنصار أردوغان وحزبه(3).

وعلى الرغم من تعدد الأوعية المختلفة التي غرف منها الإصلاحيون الجدد في تأسيس حزب العدالة والتنمية واستقطابهم لقطاعات واسعة من اليمين العلماني المحافظ، ومن تياري اليسار والقومي، إلا أن القاعدة الأساس له كانت من داخل التيار الإسلامي. أن المتتبع لسيرة قادة الحزب المتدينين وتمسكهم بالدفاع عن الإسلام ورموزه

---

(1) سمير صالحة، قناة TRT الفضائية التركية الناطقة باللغة العربية، في 12 حزيران 2011 .

(2) خالد حسنين، وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 49. سيتم تناول الأزمة الاقتصادية التركية وسبل حزب العدالة والتنمية في معالجتها بالمبحث الثالث من الفصل الثاني في هذا البحث.

(3) ينظر: تقرير قناة الجزيرة الفضائية http://www.aljazeera.net/NR في 13 تموز 2011.

لايمكن أن يتصورهم سيتخلون بهذه السهولة عن جذورهم. وإذا كان الخطاب الذي تبناه الحزب يبدو في ظاهره التمسك بالدولة العلمانية ومبادئها (الكمالية) ونفيهم الدائم بأنهم (حزب إسلامي)، فلا نستبعد أنهم قد سلكوا إستراتيجية جديدة في أسلمة المجتمع التركي، قد تبدو للعيان أنها غير جذرية ولكنها تعمل على وفق مبدأ الأسلمة من الأدنى إلى الأعلى لاسيما إنَّ قادة الحزب من المقلدين والمريدين إلى الطرق الصوفية التي تسلك المنهج نفسه كالحركة السليمانية والمولوية والنقشبندية والنورسية، وربما يعتقدون بوجوب الوصول إلى أهدافهم بعيدا عن المنطق الثوري المتعجل ويفضلون النضال الطويل الصعب المثمر على القصير المتعثر، مستندين في ذلك إلى أن التغيير يبدأ كما ورد في القران الكريم وفي السنة النبوية فردا" فردا" وثلاثة ثلاثة وفوجا فوجا وان النظام لايمكن أن يتغير من دون تغير المجتمع وان المجتمع لا يتغير دونما تغير الأفراد حيث يقول سبحانه وتعالى ﴿ إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللّهُ بِقَوْمٍ سُوءاً فَلاَ مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ ﴾[1]، ونستند في ذلك إلى أن للحركة الإسلامية التركية مفهومين مختلفين في إستراتيجية التغيير للنظام السياسي يسعى الأول إلى الوصول للسلطة وتطعيمها بفلسفة الإسلام السياسي والاستيلاء على الحكم وأسلمة الدولة وقوانينها ومن ثم أسلمة المجتمع، وهذا ما تتبناه الحركة الأربكانية. أما المفهوم الثاني فيرجح عملية التفاعل السياسي في إطار المصلحة المتبادلة مع الأحزاب والكتل اليمينية واليسارية والعمل على تشكيل وحدات متدينة داخلها دونما طرح الإسلام باعتباره حزباً سياسياً قابلاً للنجاح أو الفشل وقد تبنى هذه الإستراتيجية حركة النور والحركة السليمانية وبعض الطرق الصوفية كالنقشبندية وهي تستهدف إعادة القيم الإسلامية التقليدية للحياة الثقافية والاجتماعية وبناء مجتمع مسلم يعتمد على الأخلاق، قادر بعد ذلك على تحقيق هدفهم الأول في تأسيس نظام سياسي جديد تحكمه قوانين الشريعة الإسلامية،[2] ونحن نرى على الأرجح هذا ما تبناه حزب العدالة والتنمية أيضا، بدليل احتواءه في تشكيلته على مجموعة من التيارات الليبرالية والنخب العلمانية والقومية من جهة، وتبنيه لمجموعة من الإصلاحات الدستورية التي سنتناولها بالتفصيل في المبحث القادم، واتخاذه لعديد من القرارات التي ترفع القيود عن

---

(1) سورة الرعد، الآية (11).

(2) طارق عبد الجليل السيد، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص ص284- 285.

الجماعات المتدينة من جهة أخرى[1]. وإذا كان قادة الحزب قد قبلوا التعايش مع العلمانيين المتعصبين ضد الدين في ظل مبادئ أتاتورك[2]، وابتعادهم عن إخوانهم في الحركة الأربكانية الإسلامية فان الأمر من وجهة نظرهم لا يتعارض مع العقيدة الإسلامية التي يؤمنون بها طالما كانت النية لتحقيق مصلحة عليا للإسلام والمسلمين ﴿لاَّ يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاء مِن دُوْنِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللّهِ فِي شَيْءٍ إِلاَّ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللّهِ الْمَصِيرُ﴾[3]. ولعل ما يعزز تحليلنا هذا أن غالبية المجتمع التركي الذي لا يزال متمسكا بجذوره الإسلامية قد تبنى هذه الإستراتيجية من خلال تصويته لصالح حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية والبلدية التي جرت منذ عام 2002 ولحد تاريخ إعداد هذا البحث.

وبعد كل ما تقدم يمكن أن نخلص إلى القول أن الانشقاق الذي حصل في الحركة الإسلامية تمخض عنه ظهور حزب العدالة والتنمية الذي تميز عن أسلافه من الأحزاب الإسلامية بالانفتاح على الفئات العلمانية، والإعلان المستمر بأنه غير عازم على إنشاء دولة دينية، شارك في الانتخابات التشريعية بوقت مبكر من تأسيسه وحقق صعودا سياسيا أحدث زلزالا في الشارع التركي لما حققه من فوز ساحق في الانتخابات، نتيجة لخطابه الذي اتسم بالمرونة والتغير النسبيين على وفق الحقبة الزمنية التي يعبر عنها ليكون منسجما مع المتغيرات السياسية الداخلية والدولية، وحرص على خلق

---

(1) لقد اصدر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان تعميما سريا برقم 2010/27 إلى مؤسسات الدولة كافة الغي بموجبه التعميمات السرية السابقة كافة التي تكلفها بمكافح التيارات (الرجعية) المتدينة بداخلها كما تم إلغاء مجلس المتابعة المرتبطة برئاسة الوزراء الذي كان قد تشكل ليكون استمرار لمجموعة العمل الغربية التي تأسست بغية تتبع أصحاب التوجه والنشاط الديني وبهذه الكيفية أصبح من غير الممكن جمع بيانات وملفات متابعة ضد أشخاص بسبب تدينهم، ويعد هذا الإجراء نقطة التحول في سياسة حزب العدالة والتنمية الرامية إلى أسلمة المجتمع خطوة خطوة وإلغاء جميع أثار انقلاب 1997م. ينظر موقع أخبار العالم على شبكة المعلومات العنكبوتية الانترنت: http://www.akhbaralaalam.net/news_detail.php?id=43156

(2) لقد ورد في قسم الحقوق والحريات الأساسية من وثيقة إعلان المبادئ لحزب العدالة والتنمية: أن الحزب يعد مبادئ مصطفى كمال أتاتورك عنصر السلامة الاجتماعية وأداة تحفظ لتركيا مكانتها بين الأمم المتحضرة، وان ينظر إلى الإسلام عقيدة للتدين لا تعلو عليها أي عقيدة على الإطلاق، والى العلمانية كونها ضرورة للديمقراطية ولضمان حرية الاعتقاد، ويجب أن تكون العلمانية مبدأ لصيانة الحريات، كي يؤدي المؤمنون واجباتهم الدينية من دون تعرضهم للقهر، وان تهيئ المناخ للمجاهرة بلعتقداتهم والسماح لغير المؤمنين بالعيش حسب أفكارهم. راجع وثيقة إعلان المبادئ لحزب العدالة والتنمية المادة (2) الفقرات (5،3،2،1).

(3) سورة آل عمران، الآية (28).

التوازن المناسب بين القيم الأخلاقية والدينية التي يؤمن بها قادة حزب العدالة والتنمية، وبين الضوابط الدستورية التي يدعيها النظام السياسي التركي على وفق الخطاب الإيديولوجي العلماني، وقد تفاعلت مجموعة عوامل سياسية و اقتصادية واجتماعية تعمل في إطار المجتمع التركي الساعي إلى تفعيل العلاقة بين القوميين العلمانيين والإسلاميين وتجاوز العلاقات المتوترة بين الفريقين، وقد دعا الحزب في وقت مبكر إلى إصلاح المشاكل وتصحيح العلاقات غير المتكافئة مع العالم الخارجي واستعادة هيبة تركيا، فكان لها وقعها في الحياة السياسية التركية ووجدت صداها لدى الفرقاء كافة، بما في ذلك المؤسسة العسكرية التي وجدت أن حزب العدالة والتنمية مؤسسة مدنية يمكن أن تتفهم مصالحها وتعبر عن رؤاها لمصلحة تركيا (1).

وإذا كان (ظاهر) الخطاب الإسلامي لحزب العدالة والتنمية دائما تحت "سقف النظام" ولم يدعُ إلى إلغاء العلمنة أو إقامة دولة دينية ويحمل كل ما يجعله مقبولا لدى الطرف الثاني، فمن المؤكد أن لديهم (باطن) ينطوي على معان ومضامين تستهدف إعادة القيم الإسلامية التقليدية للحياة الثقافية والاجتماعية وبناء مجتمع مسلم يعتمد على الأخلاق، قادر بعد ذلك على تحقيق هدفهم الأول في تأسيس نظام سياسي جديد تحكمه قوانين الشريعة الإسلامية. وهذا ما سنحاول إثباته أو نفيه في المباحث القادمة .

(1) د.نبيل محمد سليم، في ضوء الانتخابات التركية: الواقع و الأبعاد، الراصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (68)، أيلول 2002، ص11.

الفصل الثاني

حزب العدالة والتنمية والتحديات الداخلية

الفصل الثاني

حزب العدالة والتنمية والتحديات الداخلية

ينطوي المشهد السياسي التركي على لوحة فسيفسائية، تتداخل فيها المتناقضات حيناً والأضداد أحياناً أخرى، ففي اثناء المشهد تتناقض الديمقراطية مع الهيمنة العسكرية، والعلمانية مع الحركة الإسلامية، واتجاهات للتغريب وأخرى للتشريق، وبين هذا وذاك تتراكم المعضلات الاقتصادية ومشكلات المديونية والتضخم وتتراجع معدلات النمو والتنمية، وتتعالى أصوات الأقليات العرقية والدينية للمطالبة بحقوقها القومية والثقافية وتصل في كثير من الأحوال إلى حد رفع السلاح واستخدامه كما يفعل الأكراد أو أتراك الجبل كما يستسيغ الأتراك تسميتهم بذلك، لتأتي بعدها في التأثير السلبي على وحدة تركيا واستقرارها السياسي قضية الأرمن وجدلية الحقوق المغتصبة والاضطهاد التاريخي، ولا يغيب بالطبع عن المشهد مشكلة العلويين والمطالبة بحقوقهم في ممارسة طقوسهم والتعبير عن ثقافتهم. ويقف بعيدا عن الأضواء وليس الأنظار، اليهود الترك أو ما يعرفون بيهود الدونمة يخططون بالخفاء ويكيدون بالإسلام، ليس حبا بالعلمانية ولكن كرها بالمسلمين. كل هذه الإشكاليات ظهرت في ظل "الديمقراطية المعسكرة" وتراكمت على مدى عقود من الزمن في تركيا ما بعد العثمانية حيث احتدم الصراع على السلطة بين مؤسسات النظام السياسي الذي أرسى قواعده أتاتورك، فلم يكن هنالك توازن لكي تكبح كل سلطة جماح الأخرى، بل هيمن الجيش وقادته على الحكومة والبرلمان وأصبح يحظر ويقيل ليس الأشخاص الذين يتعارض سلوكهم مع محددات المبادئ الأتاتوركية فحسب بل حظر أحزاب وتعطيل حكومات من خلال مؤسستي " المحكمة الدستورية" و "مجلس الأمن القومي" الذي سادت سلطته على كل السلطات.

وفي خضم هذا الأتون المتسلط وغير المنضبط عند حدود ظهر حزب العدالة والتنمية على المشهد السياسي التركي وهو يكتسح صناديق الاقتراع بأصوات مؤيديه ليتسنم السلطة ويقف وجها لوجه أمام تحديات ومعضلات وضع مهمة تذليلها من أولويات برنامجه السياسي. ولكي نتبصر منهج الحزب في معالجته لتلك التحديات الداخلية بشكل علمي

ويمنهجية قائمة على التحليل والاستنتاج، نجد لزاما أن نقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث وعلى النحو الأتي:

المبحث الأول: منطلقات الحزب بين علمانية الدستور وقوة المؤسسة العسكرية.

المبحث الثاني: الحزب ومشكلات تركيا الإثنية.

المبحث الثالث: البرنامج الاقتصادي ومشكلة المديونية.

المبحث الأول

منطلقات الحزب بين علمانية الدستور وقوة المؤسسة العسكرية

تعد مسألة الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية إحدى أهم القضايا الإشكالية في علاقة الحزب مع المؤسسات الحكومية في النظام السياسي التركي وخاصة العلاقة مع الجيش الذي يعد حامي ميراث أتاتورك وحارس العلمانية، ثم إشكالية تعاطي الحزب مع قيود الدستور التركي والإستراتيجية التي اتبعها في النفاذ إلى مؤسسات المجتمع المدني من دون التصادم مع القوانين العلمانية والمؤسسة العسكرية التي أصبح دورها يتعدى موضوع الدفاع عن البلد، ويتمركز حول المحافظة على علمانية النظام السياسي ومبادئ أتاتورك التي يحميها الدستور. ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة يحاول العلمانيون المتطرفون أن يشددوا من ضغوطهم على الحزب، فتارة يلوحون باستخدام القوة العسكرية للإقصاء والحظر وتارة يستعينون بالمحكمة الدستورية والدستور على ذلك إلا أن حزب العدالة والتنمية مضى قدما في تفكيك القبضة الحديدية متخطيا كل الصعوبات التي تحول بينه وبين تحقيق أهدافه وذلك ما سندرسه في هذا الفصل من خلال مطلبين متداخلين في المعطيات والنتائج إلى درجة يصعب الفض بينهما، ولكن الضرورة العلمية والمنهجية حتمت علينا أن نتناول

في المطلب الأول تراجع الدور السياسي للجيش أمام سياسة الحزب، وفي المطلب الثاني التعديلات الدستورية ومدلولاتها السياسية.

المطلب الأول: تراجع الدور السياسي للجيش أمام سياسة الحزب.

المطلب الثاني: التعديلات الدستورية ومدلولاتها السياسية.

المطلب الأول

تراجع الدور السياسي للجيش أمام سياسة الحزب

قبل الشروع في تناول إجراءات حزب العدالة والتنمية لتحجيم المؤسسة العسكرية وتقليص دورها في الحياة السياسية وجدنا من المهم أن نبين وضع الجيش المعنوي و الدستوري والعناصر التي أكسبته قوة التدخل كيفما شاء وأنى شاء بالمشهد السياسي التركي ومنذ تأسيس دولة تركيا الحديثة عام 1923م، ودوره في تهميش الديمقراطية، حيث يتميز الجيش التركي بدور مختلف عن معظم جيوش بلدان العالم الثالث، إذ يرتبط تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية لتلك البلدان بعوامل قوة أو ضعف السلطة السياسية القائمة، وتتزايد إمكانيات التدخل هذه في حالة ضعف الحكومات المدنية وفسادها ويطرح هذا التدخل ضرورةً لمعالجة فشل السلطة وتحسين الأوضاع، وقد يحدث ذلك في مراحل مختلفة من حياة الدولة المستقلة سواء في مراحلها المبكرة أم المتأخرة تبعا للظروف وتطورها. ومن البديهي أن يبحث الجيش عن تبرير لاستلامه السلطة عن طريق دعم سياسي من القوى السياسية المناهضة للحكم أو للنظام القائم. وفي مثل هذه الحالات يشكل نوعا من التوافق الضمني والتنافسي لتدمير النظام السياسي القائم بين الجيش وقوى المعارضة السياسية، كما إنَّ فساد السلطة الحاكمة وثمَّ عدم قدرتها يعد هو الأخر شكلا من إشكال الضعف الذي يكتنف الحياة السياسية في عدد من البلدان النامية ويقدم تبريرا للعسكريين في التدخل في ظروف من عدم الاستقرار السياسي، وهكذا يصبح الاستيلاء على السلطة هدفا لتطهير المجتمع من المساوئ والسلبيات التي أفرزتها القيادة الفاسدة ونظامها السياسي. بيد أنَّ ما يحققه العسكريون في هذا المجال عادة ما يتسم بالتواضع بل وعادة ما يتورط

القادة العسكريون الجدد في الفساد أيضا[1]. إلا إن الجيش في تركيا لا يهدف إلى إن يحل محل السلطة المدنية واحتكار الحكم للعسكريين وإنما يسعى إلى تغيير التشكيلة الحكومية بأخرى موالية ثم ينسحب بعدها إلى ثكناته تاركاً الحكم للمدنيين. ويعد الجيش التركي الوحيد في أنظمة العالم وتقاليده الذي لا يخضع لسلطة رئيس الحكومة أو رئيس الدولة وإنما يستمد سلطته وصلاحياته من ذاته وذلك بحكم الدستور وهذه القاعدة الغريبة وضعها (مصطفى كمال أتاتورك) مؤسس الجيش وتركيا الحديثة منذ البداية وحافظ عليها خلفاؤه حتى وقت قريب ليس بإرادتهم الحرة ولكن بإرادة الجيش الذي رفض التنازل عن هذا الحق بالرغم من كل التطورات التي شهدتها تركيا [2]، حيث اكتسب السند القانوني في حماية وصون الوطن التركي والجمهورية التركية بموجب المادة (34) من قانون المهمات الداخلية للجيش الذي صدر عام 1935م[3]، لذا فقد أجاز الجيش لنفسه القيام بالانقلابات العسكرية بالتدخل المباشر كما حصل ثلاث مرات في الأعوام (1960 و 1971 و 1980)م[4]، وقد حرص قادة الجيش بعد كل انقلاب عسكري على ترك السلطة للمدنيين بعد أن يسنّ لهم دستور جديد، أو تعديل بعض مواد الدستور القائم على نحو يرسخ لنفوذ المؤسسة العسكرية داخل الحياة السياسية والمدنية، ولم ينسَ كذلك أن يحصن قادة الانقلاب العسكري بحماية دستورية تحول دون مساءلتهم بأثر رجعي حتى بعد تقاعدهم من الخدمة[5]. حيث كان المسوغ في كل انقلاب هو "المحافظة على المبادئ الأتاتوركية وحمايتها من عبث العابثين ومن اجل وضع حدٍّ للتطاحن الحزبي، الذي هوى بالبلاد إلى الدرك الأسفل من الشقاق والفوضى ومزق وحدة الشعب التركي وداس كرامة الشرفاء من أبنائه" وان شعار الانقلاب هو شعار أتاتورك نفسه " سلم في الداخل وسلم في

(1) د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ط 2، 1989، ص 317.

(2) د. عبد الزهرة شلش العتابي، توجهات تركيا نحو أقطار الخليج العربي (دراسة في الجغرافية السياسية)، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد، ط1 ، 2002 ، ص 187.

(3) طارق عبد الجليل، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا المعاصرة في ضوء المصادر التركية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس – القاهرة، 1988، ص77 وص99.

(4) محمد نور الدين، تأييد الإسلاميين وصمت العسكر، صحيفة المستقبل اللبنانية، في 14 أيار 2000، ص17.

(5) بشير عبد الفتاح، تراجع الدور السياسي للجيش التركي، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، موقع قناة الجزيرة الإخبارية: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/46190EDF في 27 كانون الأول 2009، ص1.

الخارج"(1)، أو من خلال تدخله في الحياة السياسية بشكل غير مباشر والتلويح بالانقلاب كما حصل في الإنذار الذي وجهه الجيش في 28 شباط 1997م إلى حكومة اربكان وإجباره على الاستقالة(2)، خوفا من الصعود السياسي المتنامي للحركة الإسلامية، حيث يرى قادة الجيش التركي أن الإسلام أصبح العدو الرئيس بعد إلقاء القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني (عبد الله أوجلان)، وهذا ما يعرفه الإسلاميون الذين بدأوا في التراجع الإيديولوجي والسياسي. ويستنتج عبد الله غول من خلال تجربة حزب الرفاه الحكومية السابقة " أن هنالك مراكز في السلطة في هذه البلاد تقف خارج النظام القانوني، ولا أتحدث فقط عن الجيش، حيث لا يكفي أن يكون الناس معك، تركيا ليست في الحقيقة ديمقراطية إذا ما قارناها ببقية أوربا "(3).

ولقد اكتسب الجيش مقومات السيطرة على آليات الدولة وحياة المجتمع التركي من خلال وضعه القانوني الذي تركز في النقاط الآتية(4):

1. تعيين المؤسسة العسكرية جنرالات داخل عدد كبير من مجالس إدارات ومؤسسات الدولة مثل المجلس الأعلى للتعليم واتحاد الإذاعة والتلفزيون ليكونوا رقباء على هذه المؤسسات.
2. توسيع مجال إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية بما يحقق للمؤسسة العسكرية هيمنة كاملة على الحياة السياسية وإيجاد المبرر الدائم لأي تدخل عسكري بدعوى تحقيق الأمن، والحيلولة دون قيام حركات العنف والإرهاب.
3. تعديل سلطات مجلس الأمن القومي الذي سبق أن تشكل بموجب دستور1961م المتكون من عسكريين ومدنيين، ليصبح بالشكل الذي نصت عليه المادة (118) من دستور1982م حيث اقر زيادة عدد الأعضاء العسكريين في المجلس بإضافة قادة صنوف القوات المسلحة التركية بغية

---

(1) نقلا عن: مصطفى الزين، ذئب الأناضول (مصطفى كمال)، دار رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1991، ص332.

(2) محمد نور الدين، تأييد الإسلاميين وصمت العسكر، المصدر السابق، ص17.

(3) Wendy kristianasen "La gauche turque entre militaries et islamistes" Le Monde Diplomatique، no. 539،Feverier 1999، p14.

(4) طارق عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية التركية، مجلة أطياف السورية العدد(48) تشرين الأول 2009، ص57.

زيادة الثقل العسكري على المدني داخل المجلس. كما تم تغيير صفة قرارات المجلس من كونها توصيات تعرض على مجلس الوزراء للإقرار عليها إلى صفة قرارات يعلم بها مجلس الوزراء وملزم بتنفيذها.

4. تولي رئاسة الأمانة العامة لمجلس الأمن الوطني بموجب القانون المنظم لدستور عام 1982م من احد قادة الجيش التركي بما لا تقل رتبته عن فريق أول، ترشحه رئاسة الأركان العامة، كما تم تحديد مهام الأمانة لتشمل شؤون تركيا جميعها العسكرية والسياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية فضلا عن مسؤوليتها عن حماية المبادئ الكمالية، مما دفع رجال القانون والسياسة الأتراك إلى وصف دستور 1982م (الدستور الحالي في البلاد) بأنه عسكرة الدولة والمجتمع. وبذلك أصبح مجلس الأمن القومي كأحد مسالك التأثير للمؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار، ومسئولة أيضا عن "حماية العلمانية ومكافحة الأصولية"(1).

لقد استمرت المؤسسة العلمانية والجيش في تركيا طوال العقود الماضية تحرص على المحافظة لهذه الميزة التي فصلت لصالحها بموجب الدساتير المتعاقبة، وعندما وافق الاتحاد الأوربي على قبول ترشيح تركيا للانضمام إليه أصدرت رئاسة أركان الجيش التركي كتيبا بعنوان "الموضوعات الراهنة" الذي يعد وثيقة رسمية تحدد موقف القوات المسلحة وطبيعة سلوكها الذي ستنتهجه حيال السلطة السياسية والتيارات الإسلامية والديمقراطية. وفي معرض رد العسكر على المطالبين بالابتعاد عن السياسة والتدخل في الحياة العامة بما فيها التصدي للتيار الإسلامي قالوا "إن عدم السماح في بلدنا لتشكيل سياسي يسعى لإلغاء العلمانية وتصفية الديمقراطية (والمقصود هنا الأحزاب الإسلامية) لا يعد مخالفاً للديمقراطية بل هو يقوي هذه الديمقراطية كما أن نظام الوصاية، (أي تدخل الجيش في الشؤون السياسية)، سيستمر والذين يريدون إلغاء هذا النظام هم ذوي

(1) د.جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص282 .

النوايا الخبيثة. وفي ظل ظروف بلدنا فان الديمقراطية هي بهذا المقدار فقط"(1). مما يعني أن العسكر يرفضون ضمنا الانصياع للشروط الأوروبية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والأقليات لأنها تهمش دورهم وتجعل الفرصة سانحة لصعود التيارات الإسلامية (العدو الأكبر للمؤسسة العسكرية) التي كانت من أوائل المرحبين بالقرار الأوربي حيث قال عبد الله غول " إن واحدا من أحجار الزاوية المهمة في تاريخنا وضع في 11 كانون الأول 1999 حيث قبل ترشيح تركيا في هلسنكي، من اجل العضوية الكاملة في الاتحاد الأوربي"(2). وبالرغم من القوة الرادعة التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية إلا إنها لم تتمكن دائما من لجم قوة الإسلاميين وتقضي كليا على إرادتهم في أن يكون لهم حزب علني فالقانون الذي اسقط اربكان هو ذاته من سمح بظهور حزب الفضيلة(3)، ومن بعده حزب السعادة، ثم حزب العدالة والتنمية الذي تعرض زعيمه في وقت مبكر من تاريخ تأسيس الحزب إلى الشجب والاتهام بالميول الرجعية كما جاء على لسان الجنرال (حلمي أوزكوك) في نيسان 2002م الذي توعد بالاستمرار في تطبيق ما حدث في 28 شباط 1997م لآلاف السنين القادمة، إشارة إلى الإطاحة بحكومة (نجم الدين اربكان) كما مر بنا في المبحث الثاني من الفصل الأول من هذا البحث.

إلا انه بمجرد ظهور نتائج الانتخابات البرلمانية في 3 تشرين الثاني 2002م التي حقق فيها حزب العدالة والتنمية فوزاً ساحقاً تراجع أوزكوك الذي أصبح قائداً لأركان الجيش في أب 2002م عن موقفه السابق وأعلن إن الجيش سيحترم نتائج الانتخاب باعتبارها تعبيرًا عن إرادة الشعب فيما امتدح أردوغان الجيش التركي معتبرا " أن تركيا دولة علمانية ديمقراطية، وهذا الجيش هو جيشنا، انه قرة أعيننا ولا يتعين إن يتدخل احد بيننا" (4).

ومن الممكن أن نفسر موقف الجيش هذا على انه موقف يعتمد أساساً على ما يعلنه حزب العدالة والتنمية من كونه ليس حزباً إسلامياً، وعليه فقد آثر الجيش

(1) محمد نور الدين، الديمقراطية وأمريكا في ميزان القوات المسلحة التركية، صحيفة المستقبل اللبنانية، في 8 شباط 2000، ص17.

(2) عبد الله غول، مقال منشور في صحيفة ميلليت التركية في 15 كانون الأول 1999.

(3) كريم محمد حمزة، ومحمود الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص 9 وص10.

(4) ينظر: http://www. BBC Arabic News في 6 تشرين الثاني 2002.

الانتظار لحين ترجمة الحزب لأفكاره على ارض الواقع ثم يتخذ الموقف المناسب إزاءه كما حصل في السابق مع حزب الفضيلة عندما سمح له بتشكيل حكومة ائتلافية قبيل الانقلاب عليه وحظره ولكن الأمر اختلف مع حزب العدالة والتنمية لوجود عامل الضغط الداخلي المؤيد له من خلال ما أثبتته صناديق الاقتراع، ولدور العامل الأوربي المطالب بتطبيق معايير كوبنهاجن والاعتراف بحقوق الإنسان وعدم تدخل الجيش في السياسات المدنية بوصفه شرطاً أساسياً لقبول تركيا في الاتحاد الأوربي(1).

لقد عمل الجيش والعلمانيون على مدى عقود من الزمن على منع أي نفوذ إسلامي حقيقي،لذا فقد عمد مؤسسو حزب العدالة والتنمية على اعتماد خطاب براغماتي ومتصالح مع المؤسسة العسكرية والجمهورية الأتاتوركية، حيث قرأوا المعادلة الداخلية والإقليمية والدولية جيدا وقدموا برنامجهم الانتخابي بعناية شديدة وبشكل يوازن بين كل هذه الاعتبارات ويضمن لهم البقاء والخروج من الحلقة المفرغة في الصراع مع الجيش وذلك بإعادة هيكلة الشعارات والأسماء وتأسيسها والانتقال بالحزب من دائرة الشعار الديني إلى دائرة اليمين المحافظ ومن البعد الإيديولوجي الإسلامي إلى البعد الإصلاحي الوطني،حيث أعلن (عبد الله غول) بإصرار" نحن لسنا حزباً دينياً ... نحن حزب أوربي محافظ"، وضمن هذه الاعتبارات نجد أن الحزب في الوقت الذي ينتقد فيه منع الحجاب في المؤسسات والجامعات الرسمية نجده لا يعطي الموضوع أولوية ولا يريد أن يكون الأمر سببا في صدام مع المؤسسة العسكرية(2).

لقد كان الحزب حريصاً على نزع صفة (الإسلامي) عنه، وعدم مواجهة الجيش والعلمانيين بالشعارات والأفكار الإسلامية وإنما بالمطالب الدولية في الإصلاحات السياسية والديمقراطية وساعد على ذلك إسلاميون أتراك من خارج الحزب عندما روجوا في وسائل الإعلام المحلية والدولية على أن حزب العدالة والتنمية مؤيد لأمريكا، مؤيد لأوروبا، وليبرالي في سياساته الاقتصادية،ولأن الكثير من مؤسسيه جاؤوا من جذور إسلامية فلهذا نجحوا بسهولة في التواصل مع الأتراك(3)، ومنحت

(1) خالد حسنين، وآخرون، الجراحة التجميلية للعمل الإسلامي – قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية التركي، مصدر سبق ذكره، ص 53.

(2) خالد حسنين، المصدر السابق، ص 65.

(3) منال لطفي، تركيا في مهب رياح داخلية وإقليمية، في صحيفة الشرق الأوسط، العدد 10553، في 20 تشرين الثاني2007، ص6.

الأغلبية ثقتها لحزب العدالة والتنمية على الرغم من الحملة التي قادها أنصار النظام العلماني وتحديدا المؤسسة العسكرية على التيار الإسلامي بشقيه والذي وصل ذروته عندما اعتبر الجنرال(كفريك أوغلوا) أن التيار الإسلامي الرجعي يشكل تهديدا كامنا لتركيا مهددا كل مواطن من مغبة الإدلاء بصوته لحزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان[1].

والجدير بالذكر أنه قبل الانتخابات البرلمانية بعشرة أيام أقام المدعي العام لمحاكم التمييز التركية (صبيح أوغلوا) دعوى لحل حزب العدالة والتنمية، ووصف زعيم الحزب (رجب طيب أردوغان) الدعوى بأنها ضربة موجهة إلى الديمقراطية التركية وأكد أن الدعوى القضائية لن تؤثر سلباً في حزب العدالة والتنمية في الانتخابات القادمة بل ستزيده قوة. واستقبلت دول الاتحاد الأوروبي نبأ الدعوى القضائية لحل الحزب بدهشة،ووصف العديد من أعضاء البرلمان الأوروبي هذا التطور بأنه جنون أصاب تركيا في وقت تحاول فيه أخذ موعد لبدء مباحثات العضوية. وعلى الصعيد ذاته صرح رئيس المحكمة الدستورية التركية (مصطفى بلومين) أن الدعوى التي أقامها المدعي العام في محاكم التمييز التركية لحل حزب العدالة والتنمية لا يمكن الانتهاء منها في غضون مدة زمنية قريبة[2]. إلا أن المجتمع التركي الذي عانى من فساد السياسيين العلمانيين المتطرفين وتسلط العسكريين بعث إلى الجميع برسالة تحد في انتخابات 3 تشرين الثاني 2002م وألقى بالأحزاب التقليدية وقادتها خارج الحكومة والبرلمان، وثبت في السلطة أولئك الذين حاربهم العسكر وحرصوا على إقصائه من الحياة السياسية[3]. وبدافع الالتحاق بالنادي الأوروبي،دارت عملية الإصلاحات التي تضمنت تعديلات دستورية وقانونية استهدفت تقليص دور الجيش في الحياة السياسية لمصلحة الحكم المدني الديمقراطي. وقد شكل العام 2002م نقطة فاصلة في مسيرة هذا التوجه بصعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة السلطة في البلاد وهيمنته على السلطتين التشريعية والتنفيذية وغالبية البلديات،ويعزو المحللون سبب فوز العدالة

---

(1) محمد نور الدين، القيادة العسكرية الجديدة: مواجهة وتعبئة مع الإسلاميين، صحيفة المستقبل اللبنانية، في 31 أيلـول 2002، ص 17.

(2) الانتخابات التركية... واقع يتشكل، ينظر: http://www.aljazeera.net في 3 تشرين الأول 2004 .

(3) د. فهمي هويدي، تركيا بعد الانقلاب الانتخابي، صحيفة الشرق الأوسط السعودية، في 19 كانون الأول 2002، ص4.

والتنمية بهذه النسبة المرتفعة إلى رد فعل الشعب ضد تدخل الجيش في السياسة والمؤسسات البيروقراطية غير الديمقراطية وقد عمد الحزب على تصحيح مسار التجربة الديمقراطية التركية مستغلاً حلم الأتراك في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من أجل تمرير حزمة من الإصلاحات المتمثلة في تقليص حدة العداء للدين والأقليات العرقية، وتقليص الدور السياسي للعسكر،وهي الإصلاحات التي ما كان من الممكن لحكومة العدالة والتنمية تحويلها إلى واقع لولا مساندة الأوروبيين والأمريكيين لها تحت مظلة تأهيل تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي[1].

ولقد أصدرت حكومة أردوغان بعد استقرارها في السلطة بدءاً من عام 2003م حزماً قانونية جديدة متوافقة مع معايير كوبنهاكن بهدف إعادة هيكلية المؤسسات التركية توطئة لتأهيل البلاد سياسياً لعضوية الاتحاد الأوروبي،حيث كان المجلس الأعلى العسكري يحرص بشكل دائم على إقالة كل العسكريين الذين يشتبه في ميولهم الإسلامية، وقد كانت قراراته غير قابلة للطعن والاستئناف، بيد أن قادة العدالة والتنمية وعدوا أكثر من مرة بتعديلات هذا القانون بغية السماح للمقالين من العسكر بالطعن في القرار بالمحاكم. وقد حرص قادة الحزب على التحفظ على كل القرارات التي يضطرون إلى المصادقة عليها على وفق القانون الراهن الذي يحيل الضباط على التقاعد الإجباري بمجرد الاشتباه بهم. وقد نجح الحزب في إدخال بعض الاصطلاحات القانونية لتحجيم دور العسكر في الحياة السياسية بموجب التعديلات الدستورية لعام 2004م من خلال إعادة بناء مجلس الأمن القومي المهيمن عليه من المؤسسة العسكرية،ومثلت سبع حزم قانونية صادق عليها البرلمان في 30 تموز 2003م نقطة التحول الأقوى في العلاقة بين العسكريين والمدنيين داخل مجلس الأمن القومي وأمانته العامة[2]،وهما الذراعان اللذان ظلا دوماً يؤثران تأثيراً مهماً لعسكرة الحياة السياسية في تركيا[3].

لقد فقدت لجنة مجلس الأمن القومي بتلك التعديلات هيمنتها السابقة،وأصبحت لجنة استشارية لا تختلف عن تلك الموجودة في بعض الدول الغربية،التي تعمل بمثابة

---

(1) بشير عبد الفتاح، تراجع الدور السياسي للجيش التركي، مصدر سبق ذكره، ص5.

(2) جلال ورغي، الحركة الإسلامية التركية، مصدر سبق ذكره، ص ص63- 65.

(3) فليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة : ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحـــاث، ط1، 1993، ص26.

مجالس استشارية تقدم المعلومات والاستشارات للحكومة في الشؤون الدفاعية والسياسية والخارجية،ولا تستطيع التدخل في الشؤون السياسية الخارجية أو الداخلية للبلاد،ولا تتمكن من التدخل في عمل الحكومة أو فرض رأيها عليها،وعاجزة عن تدبير الانقلابات العسكرية وإسقاط الحكومات. وقد أعلن أردوغان أن عهد الوصاية العسكرية قد انتهى واليوم يبدأ الشعب في حكم ذاته(1).

لذلك فقد انتكست العلاقات بين العسكر وحكومة العدالة والتنمية ووصلت ذروتها عندما استبدل العسكر قائد هيئة الأركان أزكوك بالجنرال ياسر بايو كانيت قائد القوات البرية حيث شنت الحكومة حملة واسعة لمنع تعيين بايوكانيت لكونه من أصول يهودية ولقيامه بالتأثير على سير التحقيق لصالح ضابطين متهمين في قضية تفجير محل بيع للكتب. ولكن تم تثبيته في منصبه بعد تبرئتهما الأمر الذي أثار استياء التيار العلماني واعتبر حزب الشعب الجمهوري أن هذه الحملة تعد انقلاباً على المؤسسة العسكرية متهمين الإسلاميين بالوقوف وراء حملة تشويه منظمة ضد هذا الجنرال، ثم وصل التصعيد بين العدالة والتنمية والعلمانيين مداه عندما حذر بايو كانيت وبعض الجنرالات الآخرين في أيلول 2006م من الخطر الأصولي الذي يهدد تركيا(2). ومع ذلك قد تم ترشيح عبد الله غول الرجل الثاني في حزب العدالة والتنمية لمنصب رئاسة الجمهورية التركية في أيار 2007م ولكن المؤسسة العلمانية والمتمثلة بذراعها الضاربة الجيش لم تتقبل أن يكون احد الرموز السياسية لهوية تركيا العلمانية رجلاً ذا عادات إسلامية وزوجة ترتدي الحجاب أن يدخلوا إلى القصر الرئاسي التركي. وقد أعلن رئيس الأركان العامة للجيش التركي(يا شار بايوكانيت) في 12 نيسان 2007م بان الرئيس الجديد" يجب أن يلتزم بالمبادئ الأساسية للجمهورية والمثل العليا للدولة العلمانية والديمقراطية قولا وفعلا " مشيرا إلى وجود أجندة إسلامية خفية لحزب العدالة والتنمية(3). وبعد يومين من تصريحات بايوكانيت خرجت مظاهرات عامة في المدن التركية الكبرى بمئات الآلاف من العلمانيين ليعربوا عن تخوفهم من ترشيح غول ويرددون عبارة " تركيا علمانية وستبقى كذلك "،وأصدرت القوات المسلحة التركية

---

(1) يوسف الشريف، الاستفتاء يؤكد كاريزما أردوغان، صحيفة الحياة اللندنية، في 23 ايلول2010، ص9.

(2) جلال ورغي، الحركة الإسلامية التركية، مصدر سبق ذكره، ص ص63- 65.

(3) أديب عساف بكر أوغلوا، المؤسسة العلمانية والإسلام في تركيا: ألاستمرارية أم القطيعة؟، مجلة أطياف السورية العدد(48) تشرين الأول 2009 ص 61 وص 62.

بياناً جاء فيه " سوف تقوم القوات المسلحة حين تقتضي الحاجة بإعلان موقفها وسلوكها بصورة واضحة وحازمة " وأعربت عن عدم ارتياحها لهذه الاضطرابات، وحذرت في 27 نيسان 2007م من أن بعض الأوساط تحاول تعكير صفو "القيم الأساسية للجمهورية التركية وخاصة العلمانية وتحولها إلى تحدي صريح ضد الدولة واستغلال المشاعر الدينية المقدسة لشعبنا محاولة إخفاء الأهداف الحقيقية تحت ستار الدين"(1). وعلى الرغم من ذلك فلم يأبه حزب العدالة والتنمية لتلك الضغوط ومضى قدما في إصراره على ترشيح عبد الله غول لرئاسة الجمهورية، وعندما لم يحصل على أغلبية الثلثين في البرلمان لمرتين كما بينا تفاصيل ذلك سابقاً*، دعا حزب العدالة والتنمية إلى انتخابات مبكرة أجريت في 22 تموز2007م ليحقق فيها فوزا حاسما مكن عبد الله غول إثره من رئاسة الجمهورية محققا الحزب بذلك نصرا جديدا على القوى العلمانية المتطرفة وبدعم من حزب الحركة القومية(2)، محدثاً بذلك تراجعاً جديداً للمؤسسة العسكرية في نهجها دائم التدخل في العملية السياسية التركية. بيد أن التعديلات القانونية والدستورية التي أدخلتها حكومة العدالة والتنمية قد أعطت زخماً كبيراً نحو تقليص الدور السياسي للجيش التركي، لاسيما إثر الضربات القوية التي تلقاها قادة الجيش التركي وأجبرتهم على السعي لمهادنة الحكومة والتودد لها، وذلك بعد الانتقادات التي انهالت عليهم بداية تشرين الأول 2008م بجريرة إخفاقهم في إنهاء تهديد مقاتلي حزب العمال الكردستاني في أعقاب هجوم دموي تعرض له مركز حدودي للجيش على أيدي حزب العمال راح ضحيته سبعة عشر قتيلاً من الجيش التركي، مروراً بفشلهم في تقويض الإصلاحات الدستورية التي تهدف إلى سحب البساط السياسي من تحت أقدام الحزب في إطار مساعيه الرامية إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي(3)، مما دفع بالإطراف المتضررة من ذلك بالتوجه نحو نسج خيوط مؤامرة تورط فيها كبار قيادات الجيش وعدد من المسئولين الأمنيين والضباط الذين كانوا في الخدمة أو من المتقاعدين

---

(1) أمين تشول أشان وآخرون، دخل العسكر على الخط فأراح الملايين من الناس، ترجمة بكر صدقي،دار بترا للنشر، دمشق، 2009، ص 120.

* ينظر المبحث الثالث من الفصل الأول، ص ص 63 – 86.

(2) أديب عساف بكر أوغلوا، المصدر السابق، ص62.

(3) ينظر أخبار العالم: http://www.akhbaralaalam.net/news_print.php?id=35555 في 30 تشرين الأول 2008، ص 6.

للقيام بأنشطة هدامة بغية الإطاحة بحكومة حزب العدالة والتنمية ومحاولة اغتيال رموزها وإشاعة أجواء من الفوضى في البلاد(1)، حيث وجهت محكمة في اسطنبول تهمة التآمر المعروفة باسم(أرجينيكون) أو"مطرقة الثلج" رسميا في إطار التحقيق إلى الجنرال (تشتين دوغان)، القائد السابق للجيش الأول والعقيد (انفين ألان) قائد القوات الخاصة السابق في الجيش التركي الذي اشرف على اعتقال زعيم حزب العمال الكردستاني (عبد الله أوجلان) في كينيا وإحضاره إلى تركيا(2). وقد أشارت صحيفة "يني شفق" التركية المقربة من الحكومة إلى أن التحقيقات الجارية مع أعضاء تنظيم أرجينيكون العلماني أثبتت وجود علاقة للموساد الإسرائيلي بهذا التنظيم، كما ذكرت صحيفة "أقشام" العلمانية أن الوثائق السرية لتنظيم أرجينيكون كشفت عن وجود دور كبير للموساد في العديد من القضايا الغامضة التي شهدتها تركيا خلال الأعوام الماضية (3)، كما ألقت السلطات التركية القبض يوم 18 أيلول 2008م على سبعة عشر عضوا من منظمة أرجينيكون ثمانية منهم ينتمون إلى حزب التحرير الإسلامي المحظور والمصنف على قائمة المنظمات الإرهابية(4). وفي سابقة كانت الأولى من نوعها في تاريخ التجربة السياسية التركية، شهد كانون الثاني 2009م حدثاً تمثل في قيام المدعي العام التركي (زكريا أوز) باستدعاء أكثر من خمسين شخصية بضمنتهم عدد من كبار ضباط الجيش المتقاعدين، الذين كانوا في الخدمة حتى عامي(2003 و 2004)م للاستماع إلى أقوالهم فيما يخص المؤامرات المذكورة (5).

وفي 25 شباط 2010م أفرج القضاء التركي إفراجا مشروطا عن ثلاثة من أكبر المعتقلين رتبة، وهم القائد السابق لسلاح البحرية الأميرال (أوزدن اورنك) والقائد السابق لسلاح الجو (خليل إبراهيم فورتنا) والنائب السابق لرئيس الأركان (ارجين سايجون)، عقب اللقاء الذي جمع بين رئيس الجمهورية (عبد الله غول) ورئيس الوزراء (رجب طيب أردوغان) ورئيس الأركان الجنرال (ألكر باشيوغ) حيث اتفق الجميع على

---

(1) سعيد عكاشة، بعد استفتاء تركيا... إسرائيل تتوقع مزيداً من التوتر، صحيفة الأهرام المصرية، العدد (45220)، في 27 أيلول2010، ص3.

(2) ينظر: http://www. BBC Arabic News في 26 شباط2010، ص1 .

(3) نقلا عن: صحيفة أقشام التركية الصادرة في 4 أب 2009.

(4) نقلا عن: صحيفة المستقبل اللبنانية العدد 3084 في 21 أيلول 2009 ص18.

(5) بشير عبد الفتاح، تراجع الدور السياسي للجيش التركي، مصدر سبق ذكره، ص7.

حل التوتر الحاصل بين الحكومة والجيش(□)، الأمر الذي أوحى للمحللين بان صفقة ما قد حصلت بين الجيش والحكومة يقوم الجيش بموجبها بالتوقف عن محاولات حظر حزب العدالة والتنمية، وغض الطرف عن حملة التعديلات الدستورية التي يقودها، مقابل أن تغلق الحكومة ملف مؤامرة أرجينيكون، وهذا ما نفاه أردوغان بشكل قاطع حيث قال" نحن نقوم بهذه العملية من أجل استقرار تركيا، نحن من أجل الاستقرار والأمن في تركيا نحارب المافيا بهذا الشكل الجدي، كل هذا من أجل الاستقرار والأمن في تركيا نقف ضد تلك العصابات وهذه الحرب ستستمر بنفس القوة وبنفس العزم، إذا كنا نريد الاستقرار وإذا كنا نقول بأن تركيا بلد آمن علينا أن نثبت هذا بالفعل وإثبات ذلك من خلال هذه العمليات ونحن كحكومة قادرون على فعل ذلك وسننجح"(□).

وبالرغم من أن قادة الجيش نفوا أي نية للتآمر على الحكومة المنتخبة، كما لم تظهر نتائج التحقيقات أي إثباتات كافية تسمح بإدانتهم، إلا أن الخطوة الكبيرة في ذلك تمثلت في براعة حكومة العدالة والتنمية في استثمار هذه القضية وحسن توظيف تلك الفضيحة من أجل دق المسمار الأخير في نعش تدخل العسكر في السياسة. ويرى المحلل السياسي التركي(محمد علي بيراند) في التحقيقات حول قضية أرجينيكون بأنها عملية فارغة ولست بصدد تقليل أهميتها ولكن إن لم توضع في مسارها الصحيح فإنها ستكون خدعة كبيرة، وهي إن بدت تبحث عن الحقيقة فقد أدت بالمحصلة إلى استغلالها من حزب العدالة والتنمية في تصفية معارضيه العلمانيين وبالنتيجة فقد اكتسبت التحقيقات في كل خطوة من خطواتها دوافع سياسية(□). بينما يرى "شاهين ألبي" أستاذ العلوم السياسية بجامعة باه سيسهر في إسطنبول، إن هذه قضية تاريخية، لكونها توفر فرصة ثمينة للمؤسسة السياسية التركية كي تضع حداً للتدخل العسكري، ولكي تطهر صفوفها من الارتباطات غير المشروعة بين الهيئات والمؤسسات الحكومية وتلك العناصر الشبيهة بالعصابات وأفراد المافيا (□).

(6) ينظر: http://www. BBC Arabic News مصدر سبق ذكره، ص1 .

(1) رجب طيب أردوغان، مقابلة تلفزيونية، برنامج لقاء اليوم، قناة الجزيرة الفضائية، في 30 نيسان 2010.

(2) يجال شيلفر، الحكومة التركية توتر متصاعد مع الخصوم، المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب، اسطنبول، 2011، ص8.

(3) د. حنا عزو بهنان، أزمة انتخاب رئيس الجمهورية التركي، صحيفة دنيا الرأي الكويتية، في 6 أيلول 2007، ص1.

وعلى الصعيد الخارجي حذّر(أولي رين) مفوض توسيع الإتحاد الأوربي الجيش التركي وطالبه بالبقاء بعيدا عن السياسة بعد أن قالت هيئة الأركان العامة أنها تراقب انتخاب البرلمان لرئيس جديد بقلق. ومما ذكره رين للصحفيين "من المهم أن يترك الجيش مسألة الديمقراطية للحكومة المنتخبة ديمقراطيا وهذا اختبار سيظهر إن كانت القوات المسلحة التركية تحترم العلمانية الديمقراطية للعلاقات المدنية العسكرية... ومن المهم أن يحترم الجيش أيضا قواعد اللعبة الديمقراطية ودوره الحقيقي في هذه اللعبة الديمقراطية، مشدداً على أن هذه المبادئ في صلب مشروع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي[1].

المطلب الثاني

التعديلات الدستورية ودلالاتها في عهد العدالة والتنمية

استمدت تركيا قوانينها بموجب دستور عام 1982م من القانون المدني السويسري وقانون العقوبات الايطالي والقانون التجاري الألماني. ويتكون الهيكل التنظيمي للسلطة القضائية من المحكمة الدستورية ومحكمة الاستئناف ومجلس الدولة والمحكمة العسكرية الإدارية العليا ومحكمة تنازع الاختصاصات القضائية ومحكمة المحاسبات، وتعد المحكمة الدستورية ابرز أجهزة السلطة القضائية[2]، وتختص بما يأتي[3]:

1. الفصل في دستورية القوانين والقرارات التي لها قوة القانون من حيث الشكل والمضمون بينما تبت المحكمة في دستورية التعديلات الدستورية من حيث الشكل فقط.
2. الإشراف والرقابة المالية على الأحزاب السياسية، وتقرير حلها بناء على دعوى مكتب المدعي العام.
3. النظر في التماس أي نائب في البرلمان بإلغاء قرار حصانته البرلمانية وقد تقرر المحكمة إلغاء هذا القرار في حالة تعارضه مع الدستور أو القواعد الإجرائية للبرلمان.

---

(1) المصدر نفسه، ص3.

(2) د. وصال العزاوي، بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العددان الخامس والسادس، بغداد، 2004، ص 13.

(3) د. جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص22.

4. النظر في القضايا المرتبطة بوظائف رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الوزراء وأعضاء الهيئات القضائية العليا.

وتعد أحكام المحكمة الدستورية نهائية، ولا يمكن نشر قراراتها المتعلقة بإلغاء قوانين معينة في الجريدة الرسمية، من دون إيراد تقرير مكتوب عن أسباب الإلغاء. وطبقا للنظام السياسي التركي فان المحاكم الكبرى الأخرى التي تختص بالقضايا الإدارية والجزائية والعسكرية تمتلك السلطة القضائية النهائية حول المسائل التي هي ضمن اختصاصاتها القانونية، وان قرارات هذه المحاكم سواء كانت مدنية أم عسكرية لا تخضع لسلطة المحكمة الدستورية [1].

إن المحكمة الدستورية وحسب المادتين 146 و148 من الدستور تعد المحكمة العليا التي تنظر في دستورية القوانين ومدى توافقها مع الأحكام العلمانية للجمهورية التركية، وتتألف من أحد عشر عضوا أصليين وأربعة أعضاء احتياط، يتم اختيارهم من رئيس الجمهورية من بين ثلاثة مرشحين لكل مقعد مقترح من قبل الهيئات القضائية الكبرى الأخرى، حيث يتم اختيار اثنان من محكمة التمييز العليا واثنان من مجلس شورى الدولة، وواحد من محكمة التمييز العسكرية العليا، وواحد من المحكمة الإدارية العسكرية العليا، وواحد من محكمة الحسابات، وواحد من مجلس التعليم العالي، وثلاثة من الضباط والمحامين الإداريين السابقين [2]. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن ثمانية من الأعضاء الحالين للمحكمة عينهم الرئيس التركي السابق أحمد نجدت سيزر الذي سبق أن كان رئيساً للمحكمة، ورئيس المحكمة (حازم كيليتش) وأحد الأعضاء الآخرين عينهما الرئيس الأسبق (تور كوت أوزال)، أما العضو الأخير فقد عينه (سليمان ديميريل). ويتضح من هذه التشكيلة أن رئيس وغالبية الأعضاء الحاليين هم من الشخصيات المعارضة للإسلاميين المعتدلين الحاكمين ألان في أنقرة ويكفي إن يوافق سبعة من الأعضاء على أي دعوى تقدم ضد حزب العدالة والتنمية لتبدأ الإجراءات بحقه [3]، الأمر الذي شكل معضلة حقيقية كبلت أيادي الحزب في الإقدام على أي خطوة لتعديل الدستور أو لسن قوانين جديدة تكبح من جماح وهيمنة المؤسسة العلمانية في تركيا، ولكن رغم ذلك فلم تتثنِ إرادة حزب العدالة

---

(1) كوثر طه ياسين، مصدر سبق ذكره، ص142 .

(2) ينظر: المادة (146) و (148) من دستور تركيا لعام 1982.

(3) ارنست خوري، صحيفة الأخبار اللبنانية في 15 حزيران 2009، ص2.

والتنمية في المضي قدما في مشروعه الإصلاحي للقوانين والدستور، وقد قال عبد الله غول "إننا نحترم دستور البلاد الذي ينص على الالتزام بالعلمانية،لكننا وجدنا أن المصطلح أصبح فضفاضاً بحيث يحتمل تأويلات كثيرة وبعضها متعارض، بوجه أخص فهناك علمانية مخاصمة للدين وللحريات، وأخرى متصالحة مع الدين ومدافعة عن الحريات، ونحن مع الأخيرة على طول الخط،ونرفض كل تطرف، إسلامي أو علماني"(1).

لقد بدأت حكومة حزب العدالة والتنمية بسلسلة إصلاحات سياسية ودستورية جاء أكثرها في سياق الاستجابة لمعايير كوبنهاكن الخاصة بالانضمام للاتحاد الأوربي وتركزت المطالب الأوربية على ضرورة تأكيد الضبط المدني للقوات المسلحة وتخفيف حضور المؤسسة العسكرية في صنع السياسة العامة،فضلا عن توسيع الخيارات الخاصة بحقوق الإنسان والحريات العامة، وإجراء تغييرات دستورية وتشريعية، ومنها مثلا تعديل المادة الرابعة عشر من الدستور المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات العامة وقد وافقت المؤسسة العسكرية على الخطوط العامة للإصلاحات حيث أعلن الجنرال كفريك أوغلوا رئيس هيئة الأركان العامة في الجيش التركي في 12 آب 2001 " إذا كانت المادة الرابعة عشرة تشكل عقبة في طريقنا إلى الاتحاد الأوربي فعندئذ سوف تتخذ تدابير مشابهة لأي دستور أوربي"(2).

ومن المواد التي شملها كذلك التعديل المادة الخامسة عشرة من قانون مجلس الأمن القومي وأمانته، فتم إلغاء البند الخاص بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومي من بين أعضاء القوات المسلحة (برتبة فريق أول، أو فريق أول بحري)، كما حجبت الصفة التنفيذية، وصلاحية المراقبة والمتابعة من مجلس الأمن القومي ومن سكرتاريتها،وأعطت لها صفة استشارية فقط،كما سحبت من رئيس الأركان العامة صلاحية تعيين السكرتير العام للمجلس،ونقلت هذه الصلاحية إلى رئيس الوزراء وإلى رئيس الجمهورية، كذلك صار عدد أعضاء مجلس الأمن القومي تسعة مدنيين مقابل خمسة من العسكر بعد أن كان عدد المدنيين أربعة فقط منذ تأسيس المجلس،الذي لم تعد قراراته ملزمة للحكومات المدنية المنتخبة مثلما كانت في السابق،وأصبح الأمين

---

(1) د. فهمي هويدي، تركيا بعد الانقلاب الانتخابي، مصدر سبق ذكره، ص4.

(2) ينظر تصريح الجنرال حسين كفريك أوغلوا رئيس الأركان العامة للجيش التركي :
Turkish Daily News (Turkey August 23،2001)

العام للمجلس مدنياً ويتبع رئيس الوزراء بعد أن شغل الجنرالات هذا المنصب لمدة سبعين سنة[1]. وقد تم تعيين محمد البوجان بانتهاء مدة ولاية الأمين العام السابق للمجلس في 17 أب 2004م ليكون أول شخصية مدنية تتولى منصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي[2]،ولم تعد لرئاسة الأركان أي صلاحيات في نشاط المجلس الذي أصبح يجتمع مرة كل شهرين بدلاً من مرة في الشهر. والأهم في ذلك سحب صلاحية تدخل هذا المجلس في الهيئات والمؤسسات المختلفة والوزارات،وحصر عمله ومهمته في إطار تقديم الاستشارة إلى الحكومة التي لها مطلق الحرية في الأخذ أو عدم الأخذ بها وإهمالها،كما لم يعد هناك شرط كون السكرتير العام للمجلس شخصاً عسكرياً[3]. وبتعديل المادة الخامسة أصبح انعقاد المجلس الدوري مرة كل شهرين بدلاً من مرة كل شهر. كما تم تعديل المادة الرابعة التي كانت تناط بالمجلس وأمانته العامة مهمة المتابعة والتقييم الدائم لعناصر القوى الوطنية،ومتابعة أوضاع الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقنية باعتباره الحامي للنظام الدستوري،والقائم على توجيه القيم الوطنية نحو المبادئ الأتاتوركية. فاقتصرت بعد تعديلها على تحديد مهمة المجلس في رسم وتطبيق سياسة الأمن الوطني،والقيام بإخبار مجلس الوزراء بآرائه ثم ينتظر ما يسند إليه من مهام ليقوم بتنفيذها ومتابعتها. وبهذه الكيفية يكون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة قد تحولا إلى جهاز استشاري وفقد إلى حد كبير من وضعيتهما التنفيذية. كما تم تعديل المادة الثالثة عشرة التي تحدد مهام الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي، على نحو جعلها تفقد دورها الرقابي ومبادرتها في إعداد قرارات مجلس الأمن القومي ووضع الخطط والمشروعات للوزارات والهيئات والمؤسسات، لتصبح مهمة الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي قاصرة فقط على "تنفيذ ما يكلفها به المجلس من مهام"[4]. أما إلغاء المواد (9، 19، 14) فقد سحب من الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي حقها في الحصول على المعلومات والوثائق السرية بكل درجاتها عند طلبها من الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات ورجال القانون. كما تم إجراء تعديل على المادة

(1) جوناثان هيد، لماذا الاستفتاء على الدستور التركي بهذه الأهمية، انظر: http://www. BBC Arabic Newsفي 12 أيلول2010، ص2 .

(2) صحيفة يني شفق التركية الصادرة في 18 أب 2004.

(3) جوناثان هيد، لماذا الاستفتاء على الدستور التركي بهذه الأهمية، المصدر السابق، ص3.

(4) طارق عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية التركية، مصدر سبق ذكره، ص58.

الثلاثين من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفي الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية، لتصبح المؤسسة العسكرية وكوادرها خاضعين لإشراف ومراقبة الجهاز المركزي للمحاسبات. وبتاريخ 7 أيار 2004م تم إجراء تعديل دستوري على المادة (131) الغي بموجبه عضوية الجنرال العسكري داخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم. وفي 15 آب 2004م تم أيضا إلغاء الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الإذاعة والتليفزيون. وبهذا أصبح، ولأول مرة المجلس الأعلى للتعليم، واتحاد الإذاعة والتليفزيون مؤسستين مدنيتين بالمعنى التام، دون وجود أي رقيب عسكري(1).

وشملت التعديلات الدستورية والقانونية، أيضًا، السماح برفع الدعاوى القضائية لاستجواب ومقاضاة الجنرالات القدامى بشأن قضايا الفساد، وإلزام العسكريين بالإدلاء بالتصريحات الإعلامية فقط في المجالات التي تتناول الشأن العسكري والأمني، وتحت إشراف السلطة المدنية أيضًا، وإخضاع موازنة الجيش للرقابة ومحاسبة القضاء والبرلمان بما يساهم في ضبط إنفاق الجيش الذي كان يقتطع قبل التعديل (9٪) من موازنة الدولة دون مناقشة البرلمان، كما كان يهيمن على مشتريات الأسلحة ويملك أسهما كبيرة في الصناعات الأساسية والكبيرة(2). وكذلك تم إلغاء المادة التاسعة عشرة التي كانت تجيز محاكمة المدنيين داخل المحاكم العسكرية. كما تم في 7 أيار 2004م إلغاء عقوبة الإعدام ومحاكم أمن الدولة، وبموجبه أصبحت الاتفاقيات الدولية هي صاحبة القول عند تنازعها مع التشريعات الوطنية. وفي 13 تشرين الأول 2006م تمَّ إجراء تعديل في الدستور بشأن تخفيض السن الذي يؤهل للترشيح للنيابة من ثلاثين عاماً إلى خمسة وعشرين عاماً. وفي 10 أيار 2007م تمَّ إضافة مادة مؤقتة للدستور نصت على أن تتضمن قسيمة الاقتراع المشتركة أسماء المرشحين المستقلين في أول انتخابات عامة(3).

وفي 31 أيار 2007م تمّت الموافقة على إجراء انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير كل أربع سنوات، وتقرر انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب مباشرة بعد إقرار التعديل بالاستفتاء الشعبي الذي جرى في 21 تشرين الأول 2007م فأصبح بذلك انتخاب

---

(1) طارق عبد الجليل، المصدر السابق، ص 59.

(2) عبد الله تركماني وآخرون، الإسلاميون والحكم في البلاد العربية وتركيا، مركز الدراسات الدستورية والسياسية، مراكش، 2006، ص 406.

(3) طارق عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية التركية، مصدر سبق ذكره، ص58.

الرئيس التركي المقبل عن طريق الاختيار الشعبي الحر والمباشر وليس عن طريق البرلمان على أن يكون من بين أعضاء المجلس الوطني التركي ممن أتمَّ الأربعين من العمر ويحمل شهادة دراسة عليا أو من بين المواطنين الأتراك الذين يحملون الصفات نفسها التي تؤهلهم للانتخابات نواباً، على أن تكون مدة ولايتهم خمس سنوات، ويمكن الانتخاب مرتين على الأكثر لرئاسة الجمهورية، وسيتم العمل بهذا التعديل عقب انتهاء مدة رئاسة (عبد الله غول) في عام 2014م[1].

لقد أعطى الشعب التركي الكلمة الفصل في هذا الاستفتاء مما يدل على تجديد الثقة الشعبية التي منحت لحكومة السيد أردوغان بعد الفوز في الانتخابات البرلمانية والبلدية التي جرت في البلاد منذ تأسيس حزب العدالة والتنمية، كما يعني أن هنالك رغبة شعبية صادقة في تحقيق الديمقراطية التي تريدها تركيا ويتفق عليها كل من الحكومة والشعب معا[2].

وعندما اقر البرلمان التركي بأغلبية كبيرة تعديلاً دستورياً يسمح للنساء التركيات المحجبات بالدخول إلى حرم الجامعات تم إحالته إلى المحكمة الدستورية من حزب الشعب الجمهوري التي قامت بنقضه وتجميد العمل به معتبرة أن الحجاب رمزاً سياسياً وليس حرية شخصية، وعليه فقد صرح أردوغان في 15 كانون الثاني 2008م قائلا " لنفترض أن الحجاب هو رمز سياسي فهل يمكن اعتباره رمزا للجريمة؟ كيف يمكن حظر الرموز؟" وبعد هذا التصريح أعلن حزب العمل القومي الذي يمثله (71) نائبا في البرلمان انه سوف يؤيد حزب العدالة والتنمية إذا ما تم التصويت على مشروع قانون آو اقتراح يقضي بتعديل الدستور لجعل الحجاب ضمن الحريات الشخصية[3]. وقد أعد رئيس الادعاء العام عبد الرحمن يالجين قايا من هذا الموضوع لائحة من(162) صفحة لاتهام حزب العدالة والتنمية بأنه " قد أصبح مركز النشاط المناهض للعلمانية " طالبا من المحكمة الدستورية بحل الحزب[4]، واتخاذ إجراءات عقابية ضد أردوغان

---

(1) علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم- مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2010، ص33.

(2) زياد عبد الوهاب ألنعيمي، الاستفتاء الدستوري في تركيا، صحيفة دنيا الرأي الكويتية في 9 شباط 2008.

(3) أديب عساف بكر أوغلوا، المصدر السابق، ص62.

(4) ينظر: http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news في 14 آذار 2008 .

و(70) شخصية أخرى من رموز الحزب وحرمانهم من العمل السياسي(1)، إلا أن المحكمة الدستورية أصدرت يوم 5 تموز 2008م قراراً ألغت بموجبه قرار البرلمان المتعلق بالحجاب، ورفضت فيه قضية إغلاق الحزب، لكونها تزامنت مع الكشف عن مخطط الإطاحة بالحكومة والمعروفة بمؤامرة أرجينيكون(2) ،لكنها بالوقت نفسه وجهت لحزب العدالة والتنمية تحذيراً جدياً تحثه على الالتزام بالقوانين العلمانية للبلاد(3). وبذلك نجا الحزب من المصير الذي واجهته العديد من الأحزاب السياسية الأخرى كحزب الرفاه وحزب الفضيلة.

وفي يوم 26 حزيران 2009م أقر البرلمان التركي سلسلة إضافية من التعديلات التي اقترحها حزب العدالة والتنمية الحاكم والتي تحدّ من صلاحيات المحاكم العسكرية وتفسح المجال لمحاكمة العسكريين أمام المحاكم المدنية في زمن السلم(4)، من الذين يرتكبون الجرائم بما فيها التخطيط أو المشاركة في انقلابات ضد الحكومة، وقال أردوغان في ذلك "إن القانون يستهدف الانقلابات العسكرية والمخططين لها"، كما يهدف لمحاكمة الأشخاص المتورطين في ذلك "دون عوائق". وأكد أن تركيا بتبنيها هذا القانون ترفع معايير ديمقراطيتها، وأشار إلى أن حزبه "يحارب العصابات والمنظمات غير القانونية". وانتقدت المعارضة العلمانية في تركيا القانون وعدّته محاولة للتأثير على التحقيقات بالقضية المعروفة باسم أرجينيكون بشأن مزاعم بوجود مؤامرة للإطاحة بحكومة أردوغان تورط فيها ضباط في الجيش كما بينا ذلك أنفا. ويعد موضوع إنهاء نفوذ الجيش في السياسة خطوة رئيسة يتوقع الاتحاد الأوروبي أن تتخذها تركيا لدفع جهودها للانضمام إلى عضوية الاتحاد(5).

لقد عرضت حكومة العدالة والتنمية تلك الحزمة من التعديلات الدستورية على البرلمان لغرض التصويت عليها ولم تنجح في تمريرها بأغلبية الثلثين كي تعد تلك التعديلات نافذة، ولكنها حصلت على أغلبية كافية لعرضها على الاستفتاء الشعبي ليكون الشعب صاحب الكلمة الفصل في قبوله بالتعديلات أو رفضها. فتدخل هنا

---

(5) جلال ورغي، الحركة الإسلامية التركية، مصدر سبق ذكره، ص65.

(1) المصدر نفسه، ص66.

(2) صحيفة يني شفق التركية في 6 تموز 2008.

(3) بشير عبد الفتاح، تراجع الدور السياسي للجيش التركي، مصدر سبق ذكره، ص8.

(4) نقلا عن أخبار العالم: http://translate.google.com/translate_s?hl=en&source.

حزب الشعب الجمهوري المعارض وتقدم إلى المحكمة الدستورية باعتراضه على التعديلات، ولكن المحكمة أقرت عرضها على الاستفتاء الشعبي بعد إجراء بعض التغييرات الطفيفة والشكلية في صيغة عدد محدد من المواد. وفي 12 أيلول 2010م استفتي الشعب التركي على حزمة التعديلات الدستورية، وطبقاً للأرقام الرسمية فقد شارك في الاستفتاء زهاء (78٪) ممن يحق لهم التصويت، وهي نسبة عالية بالفعل، إن وضع في الاعتبار أن الاستفتاء أجري أثناء إجازة عيد الفطر المبارك، وقد صوّت (58 ٪) لصالح التعديلات، بينما كانت نسبة المعترضين (42 ٪)(1).

لقد خاض حزب العدالة والتنمية في 2 تموز 2007م انتخابات برلمانية ببرنامج تضمن الوعد بإعداد دستور جديد. وعلى الرغم من فوزه، إلاّ أنه لم يستطع إقناع القوى السياسية المعارضة، الممثلة في البرلمان بالتعاون لإعداد الدستور الجديد. ولأن أي دستور ديمقراطي يتطلب قدراً من الإجماع السياسي حوله، فقد جمدت حكومة العدالة والتنمية مسار الدستور الجديد، مما اضطر للعمل على إجراء تلك التعديلات الجزئية فيه. وعلى الرغم من أن هذا التعديل الجديد هو الحادي عشر في سلسلة من التعديلات الدستورية التركية، فإنه يُعد التعديل (الأهم، وربما الأكثر تأثيراً) في سلسلة التعديلات الدستورية في تاريخ تركيا، لأنه يفتح الباب مشرعاً أمام حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية لاقتراح دستور جديد في المستقبل. وبهذه الخطوة فإن حزب العدالة والتنمية قد استطاع أن يقنع الأتراك أن أتاتورك ما زال موجوداً على الرغم من أن حلمه قد تبدد منذ زمن بعيد(2). وبذلك تكون حكومة العدالة والتنمية قد حققت أكبر تعديل للدستور الذي وضعته حكومة الانقلاب العسكري في عام 1982م، الذي كان يعد أكبر عقبات التطور الديمقراطي في البلاد، والأساس القانوني الصلب لسيطرة البيروقراطية العسكرية على المؤسسات المدنية والجهاز القضائي وإدارة دفة الحكم فيها(3).

ولقد أشار المحللون إلى أن هذه التعديلات تعد الأكثر شمولاً وجرأة، فهي الأكثر شمولاً، لأنها تناولت جوانب متعددة من بنية الدولة والعلاقة بينها وبين الشعب، بما في ذلك الأجهزة القضائية، والمحكمة الدستورية، وحقوق الأفراد والمرأة

(1) فهمي هويدي، الرابحون والخاسرون في المشهد التركي، صحيفة الشروق المصرية، في 28 أيلول 2010.
(2) محمود المناوي، الدرس التركي، صحيفة الأهرام المصرية، العدد 45218، في 25 أيلول 2010، ص1.
(3) محمود المناوي، المصدر السابق، ص2.

والمعاقين والنقابات العمالية، والأكثر جرأة لأنها توفر تعديلاً جوهرياً لبنية مجلس القضاء الأعلى المسئول عن تعيينات القضاة ووكلاء النيابة وترقياتهم ومهماتهم، والمحكمة الدستورية العليا التي تتمتع بسلطات هائلة في مجال إقرار القوانين وفض النزاعات السياسية وكل ما يَمُتّ إلى الدستور بصلة، إضافة إلى تحجيم دور المؤسسة العسكرية وتفكيك قبضتها الحديدية على السلطات المدنية لتقلل من تدخلاتها في الحياة السياسية للبلاد، ناهيك عن كون هذه الاصطلاحات الدستورية تعد خطوة نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوربي(1).

وقد حصلت تلك الإصلاحات، أيضاً ،على دعم العلمانيين الليبراليين وبعض أنصار اليسار الذين صوتوا لصالح التطور الديمقراطي،وليس للعدالة والتنمية بالضرورة(2). لكن معارضي الإصلاحات يشيرون إلى أن حزب العدالة والتنمية بدأ يؤثر على الكثير من قرارات السلطة القضائية ونظام تطبيق المستويات الأدنى،وذلك من أجل خدمة سياساته الحزبية(3).

أما عند الحديث عن الدلالات لنتائج الاستفتاء على التعديلات القانونية والدستورية فإنها تتعلق بوضع حزب العدالة والتنمية كقوة حاكمة منذ عام 2002م. فبعد انخفاض نسبة الأصوات المؤيدة لمرشحي الحزب في الانتخابات المحلية والبلدية الماضية، اعتقد البعض أن الحزب أخذ في التراجع، إلا أن هناك مؤشرات متزايدة على أن الوضع الاقتصادي التركي بدأ يشهد معدلات نمو كبيرة تؤكد على خروج تركيا من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية خاصة مع مؤيديه من الأصوات المناوئة لحزمة الإصلاحات،والتي شهدت جدلاً واسعاً حيث ظهر تيار يقول (نعم،ولكن الإصلاحات غير كافية) مما يعني حاجة البلاد الملحة لدستور جديد كليا(4). ولذلك كان من أولويات حزب العدالة والتنمية بعد فوزه في انتخابات 12 حزيران 2011م وبقائه في الحكم هو الدعوة إلى دستور جديد،وإن قوى المعارضة لم تعد تملك مسوغات وشرعية

(1) سعيد عكاشة، بعد استفتاء تركيا... إسرائيل تتوقع مزيداً من التوتر، صحيفة الأهرام المصرية، العدد 45220، في 27 أيلول2010، ص1.

(2) قناة العربية الإخبارية، ما يحد من نفوذ السلطة القضائية والجيش، تقرير إخباري، في 12 أيلول 2010.

(3) المصدر نفسه.

(4) الاستفتاء التركي على التعديلات الدستورية، موقع مركز الجزيرة للدراسات، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، http://www.aljazeera.net في 10 شباط 2011.

كافية تؤهلها للوقوف في مواجهة مثل هذه الخطوة الكبيرة، فضلاً من أن هذه التعديلات الدستورية تضعف من قبضة القوى العلمانية والجيش على مؤسسة القضاء وعلى المحكمة الدستورية، وترجيح كفة الجناح المدني عليها. وربما يمكننا القول أن تركيا خرجت أخيراً من مسلسل الانقلابات العسكرية،وسيكون الحكم فيها بشكل ديمقراطي أسوة بالدول المتقدمة. ومن بين دلالات الاستفتاء أهمية الجدل المطروح حول مسألة تغيير نظام الحكم التركي إلى نظام رئاسي، شبيه بالنظام الفرنسي وهذه الفكرة طرحها أردوغان قبل عامين،مثيراً في بادئ الأمر معارضة صاخبة في أوساط أحزاب المعارضة البرلمانية وغير البرلمانية،ولكن الفكرة أصبحت فيما بعد أكثر جدية لا سيما في ضوء توقع صياغة دستور جديد بعد انتخابات 2011م(1).

ولقد نجحت الحكومة التركية في الترويج لحزمة التعديلات باعتبار أن إقرارها سيدعم مساعي تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي،وإنها ستدفع بتركيا لخطوات أخرى على طريق الاقتراب من المعايير الديمقراطية الأوروبية. وقد رحب الاتحاد الأوروبي بالفعل بالإصلاحات الدستورية ودعا إلى إقرارها(2). ويقول المحلل السياسي التركي (روني مارغوليز) " سوف لن يقلقنا تعثر التحاق تركيا بالاتحاد الأوربي إذا ما رفض الشعب التعديلات الدستورية بقدر خيبة الأمل التي سنعيشها جراء ذهاب فرصة التخلص من أساليب القمع في ظل الدستور الموروث من انقلاب عام 1980م،و سيكون الأمر عسيراً جداً لو حاولنا مرة أخرى أي تعديل، فسيقول المعارضون سبق واستفتينا الشعب فكان الرفض جوابه"(3).

لقد وضعت التعديلات الدستورية الأخيرة تصرفات الجيش المختلفة تحت رقابة ومحاسبة البرلمان والأجهزة الدستورية بعد أن تخلت القوى التقليدية عن موقفها الداعم للجيش وفي مقدمتها كبار رجال الأعمال، ووسائل إعلامهم الرئيسة التي أضحت تتربص الآن بأية محاولة من الجنرالات لعرقلة المسار الديمقراطي. غير أن ذلك كله لا يدفع إلى القول بأن عهد تدخل الجيش في السياسة قد ولّى، وما يمكن الجزم به

(1) علي عبد القادر، تعديل الدستور التركي بين المؤيدين والمعارضين، صحيفة الأهرام، العدد 45210، في 17 أيلول2010، ص2.

(2) المصدر نفسه، ص3.

(3) روني مارغوليز، حوار أجرته معه المحطة التركية (CET) للإخبار في 10 أيلول 2010.

فقط، هو أن عهد الانقلابات العسكرية في تركيا بات في ذمة التاريخ، أما حق تدخل الجيش في الحياة السياسية فلا يزال مكفولاً له في دستور 1982م الحالي لحماية مبادئ الجمهورية. ولذلك فإن جهود حزب العدالة والتنمية الحالية لسن دستور مدني جديد سيكون من أولوياته وضع المؤسسة العسكرية في مكانها الدستوري الصحيح على وفق معايير النظم الديمقراطية الحقيقية وإنه سيعمل جاهدا من أجل الانتصار في هذه المعركة، لقناعته بأن الدستور الحالي لا يتناسب وأداء السياسة التركية وما حققه الحزب من انجازات داخلية بحاجة إلى تعزيزها، ولا يتناسب مع صعود النفوذ التركي إقليميا ودوليا، إذ يقول أردوغان "ليس خيالا أن يكون القرن الواحد والعشرون قرن تركيا، لكن هذا لا يتحقق إلا بتحديث تركيا من خلال التعديلات الدستورية التي تليق بها"(1). وفي سياق حملته الانتخابية التي جرت في 12 حزيران 2011 أكد أردوغان على إننا "سنبدأ العمل على دستور جديد فورا لدعم الديمقراطية والحريات"(2). إلا أن الأمر جاء على غير ذلك، فقد حصل حزب العدالة والتنمية على (326) مقعداً في البرلمان كي يتأهل إلى تشكيل حكومة جديدة بمفرده من دون الحاجة إلى الائتلاف مع أحزاب المعرضة. وفشل في ما سعى إليه أردوغان بقوة خلال الحملة الانتخابية للحصول على ثلثي المقاعد في البرلمان أي على (367) نائباً وهو العدد المطلوب وصوله في البرلمان بغية الشروع بكتابة دستور جديد، بل كان فشله اكبر عندما لم يستطع أن يصل بعدد نوابه إلى (330) نائباً ليحافظ على زمام المبادرة داخل البرلمان وهو العدد الضروري من النواب لكي يذهب أردوغان إلى استفتاء شعبي على أي تعديل دستوري جديد(3)، حيث أصبح حزب العدالة والتنمية بحاجة إلى تأييد الأحزاب المعارضة الأخرى في البرلمان أكثر من أي وقت مضى بعد أن كبلت يداه في كل القضايا الأساسية التي تحتاج إلى موافقة الثلثين أو الإحالة على استفتاء شعبي(4). ونحن نرى في نتائج الانتخابات التي جرت في 12 حزيران 2011م، بأنها جاءت برسالة شعبية واضحة تؤكد أن الشعب صوت لصالح من يريد صياغة دستور مدني جديد، ولكنه لا يرغب أن ينفرد بالأمر حزب واحد،

(1) ينظر: نص تصريح رجب طيب أردوغان على موقع الجزيرة في شبكة المعلومات الدولية الانترنت: http://aljazeera.net/NR/exeres/2D23DEB1-965B-4A20-ABFF-A5D2A3F7E003.htm في 17 أيار 2010.

(2) صحيفة الأخبار اللبنانية في 17 نيسان 2011 .

(3) سمير صالحة، قراءة في الانتخابات التركية، مقابلة تلفزيونية، قناة TRT التركية، في 13 حزيران 2011.

(4) صحيفة حرييت التركية، الصادرة في 13 حزيران 2011.

حيث يريد الشعب دستوراً تشارك كل الطوائف الممثلة في البرلمان الجديد في صياغته.

وبعد كل ما تقدم يمكن أن نخلص إلى القول أن حزب العدالة والتنمية تمكن من اتخاذ خطوات جادة نحو ديمقراطية حقيقية تحضى بقبول الشعب التركي وبمباركة الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بتنفيذه حزمة من الإصلاحات الدستورية والقانونية المهمة التي أعادت تشكيل وبناء الحياة السياسية في البلاد على أسس جديدة تمكنت من تحديد وتحجيم مجلس الأمن القومي الذي طالما استخدمته المؤسسة العسكرية كمخلب ضد كل من تتهمه النخبة العلمانية المتطرفة بالعمل على تقويض الدولة العلمانية والمبادئ الأتاتوركية، حتى إن كان مخلصاً وجاداً في سعيه من اجل تركيا ديمقراطية حرة طالما أن الأمر يقلص من نفوذ الجيش ويفكك من قبضته على جميع مكونات النظام السياسي التركي، ولكنه أصبح بعد الثاني عشر من حزيران 2011م اقل قوة في فرض إرادته على الأحزاب المعارضة والمؤسسة العلمانية والجيش، ما لم يكسب جزءاً يسيراً من المعارضة، والأمر سيتطلب بالتأكيد مرونة سياسية وتنازلات استراتيجيه من حزب العدالة والتنمية اكبر، وهذا ما نوه عنه أردوغان في خطابه أمام المركز العام لحزبه عشية إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية حيث قال" المنتصر في هذه الانتخابات ليس حزبنا فقط بل الشعب التركي قاطبة" وأن "الشعب أبلغنا رسالة ببناء الدستور الجديد من خلال التوافق والتفاوض". وأضاف: "سنناقش الدستور الجديد مع أحزاب المعارضة... وعلينا ألا نحاسب الأخر بل لنتسامح... وأعتذر من كافة المعارضين وأنا أسامحهم من كل قلبي"(1).

المبحث الثاني

الحزب ومشكلات تركيا الإثنية

العالم الإسلامي شأنه شأن العوالم الأخرى على امتداد المعمورة وتكورها، عالم يتسم بالتنوع (Diversity) والتعدد، ذلك لأن الحياة بأبعادها الاجتماعية والطبيعية إنما تقوم على الاختلاف في الطباع والسجايا، مثلما تقوم على التباين في الثقافات والألوان والأديان. فالتنوع سمة طبيعية من سمات البشر، بل انه أية من آيات الله سبحانه وتعالى، الذي يقول في محكم كتابه الكريم

---

(1) خطاب رئيس الحكومة التركي رجب طيب أردوغان، أمام المركز العام لحزب العدالة والتنمية، في 12 حزيران 2011.

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾(1). وبدلا من أن يكون هذا التنوع سمة ايجابية ينتج عنها حضارة متنورة جراء التفاعل بين الثقافات المتنوعة للأقليات المتباينة، إلا إننا وجدنا أن واقع الأقليات الإثنية من أكثر الوقائع الاجتماعية تعقيداً في المجتمعات الحديثة نتيجة للمشكلات الناجمة عن وجودها، والتي لا تقتصر على منطقة جغرافية محددة أو دولة واحدة، سواء كانت هذه الدولة متقدمة أم متخلفة(2).

ولعلَّ تركيا واحدة من الدول الإسلامية المتميزة بتنوعها العرقي والديني على الرغم من أن نسبة المسلمين في تركيا تشكل 99،5٪ من عدد السكان(3). ولا تتوفر في تركيا حاليا إحصاءات رسمية تحدد عدد الأقليات الدينية والعرقية المختلفة، فقد ألغيت الحقول التي تبين نوع العرق أو الدين أو اللغة الأم من نموذج التعداد السكاني بعد تعداد عام 1965م(4)، ولكن بموجب استكشافات محلية لمراكز دراسات وبحوث خمنت وجود أقليات في تركيا تتمثل ب (القوقازيين، الأكراد، اللاز، الغجر، العرب، البوشناق، البلغار، الألبان، الأرمن، السريان، اليهود، الروم الأرثوذكس، اليزيديون)، كما توجد طوائف في تركيا تصنف على أساس مذهبي كالطائفة العلوية ، وأتباع المذهب الجعفري(5).

وعلى الرغم من أن وضع الأقليات يبدو ثانوياً أو فرعياً، لأنه يتعلق بمصير جزء صغير من عناصر الجماعة الوطنية، إلا إن موضوع الأقليات يعد ذا أهمية بالغة، لما له من علاقة وثيقة بوحدة الدولة وتماسك مجتمعها ولدورها الفعال في استقرار المجتمع وعدم استقراره (6). وبما إن الأقليات هي جماعة تقل نسبتها أو تكثر مقارنة بسكان الدولة، فهي لابد ان تشترك في واحدة أو أكثر من المقومات أو الخصائص الإثنية من

---

(1) سورة الحجرات، آية 13.

(2) Moin Shaker ، politic of miniritities : some perspectius delhi agonte puplications، 1980 ، p.1.

(3) د. وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، مصدر سبق ذكره، ص 333 .

(4) محمد ثلجي وآخرون، أزمة الهوية في تركيا طريقة جديدة للمعالجة، مركز الجزيرة للدراسات – الدار العربية للعلوم، الدوحة، 2010، ص91.

(5) المصدر نفسه، ص 91 وص 92.

(6) د.عبد السلام إبراهيم البغدادي الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقا(سلسلة أطروحات الدكتوراه 23)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط2، 1993، ص 77 .

اللغة أو العرق أو الدين أو الثقافة التي تميزها عن باقي السكان، وقد تكون هذه الميزة سببا في حرمانها من المشاركة السياسية الفعالة في تلك الدولة، أو تجعل منها نخبة تتمتع بكافة سبل السيطرة والنفوذ بغض النظر عن عددها أو عمقها التاريخي طالما تتمسك بتضامنها وشعورها العميق بالتميز[1]. وهذا ما نجده في تركيبة المجتمع التركي في تركيا منذ القرن التاسع عشر، بسبب الاختلافات الذي غذته عوامل متعددة فأصبحت مسألة الأقليات وكأنها معقدة للغاية بحيث عدت من التحديات الداخلية التي واجهت وتواجه دول العالم في هذا القرن، مثلما واجهتها الإمبراطوريات والممالك والدول قديماً ولكن بمظاهر وصيغ وأساليب وربما بمقاصد أخرى. حيث أدت بالنتيجة إلى خلق كيانات ودويلات عديدة أصبحت تستخدم للدلالة إلى أية سياسة تفتيتية أو تجزيئية للدول وهي كل منها (دينية، وقومية، وعرقية، واثنيه)[2].

لقد شكل التنوع الإثني في تركيا عنصراً لعدم الاستقرار وتحدياً داخلياً طالما هدد البناء السياسي للدولة التركية وهويته نتيجة لطبيعة بنائه القائم على أساس العنصر القومي التركي فقط في تكوين الجمهورية التركية، وهذا ما شخصه حزب العدالة والتنمية منذ نشأته، لذلك اتخذ وصف (الديمقراطي المحافظ) بوصفه هوية سياسية له، وسعى منذ وصوله إلى الحكومة عام 2002م إلى إجراء عملية تغيير دستوري وقانوني وصولا إلى تحقيق الحريات التي مُنع منها المجتمع التركي خاصة ما يتعلق بهويته الثقافية المتنوعة، فواجه لانتزاعها تحديات داخلية، تمثلت بثلاث مشكلات رئيسة هي القضية الكردية، ومشكلتي الأرمن، والعلويين[3]، حيث سنتناولها في هذا المبحث مبينين سياسة حزب العدالة والتنمية إزاء كل من هذه التحديات بغية معالجتها، على وفق ثلاثة مطالب نسبر في الأول قضية الأكراد وسياسة الحزب تجاهها وفي الثاني العلويين في تركيا واقع وسياسات، أما في الثالث فسنستكشف بالتحليل مشكلة الأرمن واتجاهات معالجتها.

---

(1) د. سلمان داود سلوم العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص48.

(2) د. عبد السلام إبراهيم البغدادي، المصدر السابق، ص82.

(3) علي حسين باكير، تركيا الدولة والمجتمع، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، 2010، ص88.

المطلب الأول

قضية الأكراد وسياسة الحزب تجاهها

الفرع الأول: جذور القضية الكردية في تركيا

تؤكد اغلب الدراسات أن الكرد هم جماعة قومية وحدتها عوامل الجغرافيا والعرق والدين ومزقها التاريخ والمصالح الدولية والحروب[1]، واختلف المؤرخون في تقرير أصولهم، فمنهم من يرجعهم إلى أصول عربية ومنهم من يرجعها إلى أصول تركية وآرية وآخرون يرون أن الأكراد هم أحفاد الميديين الذي سكنوا بلاد فارس عام 836 قبل الميلاد[2]، ولكن يوجد اتفاق، بشكل عام، على أن الأكراد هم شعب آري يتكلم لغة ترجع في أصلها إلى المجموعة الهندو- أوربية[3]، كانوا يقطنون بين خطي طول 30 و40 درجة شرقا، وخطي عرض 37 و48 درجة شمالا أي في جبال زاجروس (كردستان حاليا)[4]، التي يقع الجزء الشرقي منها في شمال غرب إيران ويطلق عليها (كردستان إيران) والمنطقة الشمالية منها تقع في شرق وجنوب شرق تركيا (كردستان تركيا) وحدودها الجنوبية تمتد من شمال وشمال شرقي العراق (كردستان العراق) إلى شمال شرق سوريا، كما لها بعض الامتدادات في داخل الاتحاد السوفيتي سابقا[5]، ولم يسجل الباحثون حصراً حقيقياً لسكان الكرد فالأرقام تتباين ولا توجد إحصائيات

---

(1) David Mcdowall، Amodern history of the Kurds، London; I.B. Tauris، 1996. p.p5-9.

(2) د. دهام محمد دهام العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص204.

(3) د. وصال نجيب العزاوي، القضية الكردية في تركيا حتى عام 1993، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد (80)، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد، 2005، ص7 .

(4) كردستان اسم المنطقة التي يقطنها الأكراد بأغلبية عظمى نسبة إلى الأقوام الأخرى التي تستوطنها، وكلمة كردستان لا يعترف بها قانونا أو دوليا ولا تستعمل في الخرائط والأطالس الجغرافية، كما أنها لا تستعمل رسميا إلا في إيران حيث تطلق على إقليم سنة الإيراني. وعرف اسم كردستان لأول مرة في القرن الثالث عشر ميلادي، وكردستان كلمة فارسية تتألف من مقطعين (كرد) و (ستان) فتعني الأولى الشجعان والثانية بلاد، ينظر: د. وصال نجيب العزاوي، المصدر السابق، ص5. وكذلك: د. حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص ص 9 – 17.

(5) د. سعد ناجي جواد، الأقلية الكردية في سوريا، مركز دراسات العالم الثالث – جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية، 1988، ص 5.

دقيقة وموثقة عمليا وعلميا عن نفوسهم، وذلك لان معظم الدول التي يوجد فيها الكرد لا تعترف بوجودهم كقومية مختلفة، إلا إننا نجد بعض التقديرات التي تشير إلى أن الجزء الأكبر من الكرد يقطنون في كردستان تركيا(1)، حيث يمثل الأكراد في التاريخ المعاصر أغلبية السكان الساحقة في ثماني عشرة ولاية تركية من مجموع ثلاث وسبعين ولاية هي (اديمان، واكري، وبنكول، وبدليس، ودياربكر، وليازيك، وارزنجان، وحكاري، وماردين، وموش، وسيرت، ودرسيم، وأورفا، ووان، وشرناخ، وارد هان،وبات مان)، كما يشكل الأكراد نسبة كبرى في ست ولايات أخرى هي (غازي عين تاب، وملاطية، وقارس، وسيوان، وارض روم، وكونيا). وبفعل التهجير والهجرة فقد انتشر الأكراد بأعداد غير قليلة في اسطنبول وأنقرة وأزمير وأضنه(2).

يعتقد أغلبية الباحثين إن الكرد انتقلوا من الديانات القديمة (الماسوشتية والزرادشتية) التي كانت سائدة في مناطقهم إلى الدين الإسلامي من دون المرور بالديانة المسيحية، وحسب الطبري يعود أول اتصال للأكراد بالإسلام سنة سبع عشرة للهجرة بعد تحرير العراق وفتح بلاد فارس في معركة القادسية،عندما أرسل القائد المسلم (سعد بن أبي وقاص) ثلاثة جيوش بقيادة (عياض بن غنم)، فوجد الكرد في مبادئ الإسلام ما يتفق وما جبلوا عليه من الخصال والسجايا فاعتنقوه واخلصوا في إيمانهم على المذهب الشافعي(3). وهي المدة نفسها التي دخل فيها الترك إلى الإسلام، وهذا ما يدل على مدى التداخل بين الأتراك والأكراد، الأمر الذي وطد من وتيرة التعايش الكردي التركي وكان نتيجة هذا التلاحم هو النصر الذي حققه جيش ألب أرسلان في معركة ملاز كرد التاريخية عام 1071م التي جرت بين السلاجقة والبيزنطيين في تركيا(4). ولقد أثر الإسلام تأثيراً مهماً في توثيق العلاقة بين الأكراد والأتراك والعرب، حيث شكل الأكراد زخما حقيقيا في حروب الفتح الإسلامي وصد موجات الغزو المغولي ثم الصليبي والصهيوني(5). وهكذا كانت ارض كردستان مسرحا

(1) د. وصال نجيب العزاوي، القضية الكردية في تركيا حتى عام1993، مصدر سبق ذكره، ص 8.

(2) د. وصال نجيب العزاوي، المصدر السابق، ص 9.

(3) تاريخ الطبري: الجزء الرابع، ص 5603. وكذلك: محمد آمين زكي، تاريخ الكرد وكردستان، ترجمة: محمد علي عوني، ج1، القاهرة، 1945، ص 156 وص157.

(4) د. وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، مصدر سبق ذكره، ص 24.

(5) د. حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص 25.

لحروب دامية استعرت بين الإمبراطوريتين الفارسية والعثمانية التي كان للمساندة الكردية تأثيراً مهما في انتصار العثمانيين في معركة جالديران عام 1514[1]، حيث أمنت المدارس الدينية والطرق الصوفية الكردية تغطية إيديولوجية للحروب العثمانية بوصفها الخلافة الإسلامية، وطوال أربعة قرون من عمر الدولة العثمانية احتفظت بعض الإمارات الكردية باستقلالها الذاتي وبوفائها للراية الإسلامية التي حملها العثمانيون ولم يتجاوز شعار أي ثورة أو حركة أو تمرد حدود المطالبة بالحكم الذاتي ولم يفكروا بالانفصال إلا بعد انقلاب الاتحاد والترقي على السلطان عبد الحميد الثاني عام 1908م[2]. حيث ظهرت نوايا الاتحاديين لتتريك الأقليات ولاسيما الأكراد، وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى شرعت العشائر الكردية بمهاجمة القوات العثمانية بغية تحقيق الاستقلال إلا أنهم سرعان ما شعروا بحالة من التشتت والإحباط لفشل جميع حركاتهم في تحقيق هدفهم بالاستقلال[3]، لاسيما بعد أن خابت آمالهم في تنفيذ ما جاء بمعاهدة سيفر في 10 أب 1920م بشان منح الأكراد الاستقلال الذاتي في كردستان تركيا ثم يعقبه استفتاء لأهالي المناطق الكردية فيما يريدون الانفصال عن تركيا[4]، نتيجة إلى الرفض التركي للمعاهدة، إذ تم تعديل مسار بعض أجزاءها في معاهدة لوزان عام 1923م، إذ لم يرد فيها ذكر للاستقلال الكردي أو الحكم الذاتي، وتجاهلت حقوق الأقليات العرقية ولم تعترف بها، واعترفت فقط بحقوق الأقليات الدينية، أي غير المسلمة (الأرمن واليهود)[5]. ولقد عمدت الدول الاستعمارية وبخاصة بريطانيا وفرنسا من ترك موضوع الأقليات دون حل واضح كي تعمق من الانقسامات العرقية والدينية بين الجماعات الخاضعة لنفوذها أنذلك، وربطت بعض

---

(1) المصدر نفسه، ص 33.

(2) د. وليد رضوان، المصدر السابق، ص ص 25- 26.

(3) د. إبراهيم الداقوقي، أكراد تركيا، دار المدى للدراسة والنشر، دمشق، 2003 ص ص 148 - 150 .

(4) معاهدة سيفر هي معاهدة السلام بين الإمبراطورية العثمانية وقوات الحلفاء عقب الحرب العالمية الثانية، وقد رفضت من الحركة الوطنية التركية بزعامة (مصطفى كمال أتاتورك) الذي أسس الجمهورية التركية على أنقاض الإمبراطورية العثمانية وكان الرفض لتطبيق المعاهدة نابع من الخسارة لحجم المناطق التي كانت تابعة للدولة العثمانيـة ولحصول كردستان التركية على استقلالها بموجب المادتين 62 و63 والفقرة 3 من المادة 64 من بنود المعاهدة . ولمزيد من التفاصيل حول الموضوع ينظر: لازاريف، المسالة الكردية 1917 – 1923، دار الرازي، بيروت، 1991، ص 199.

(5) د. إبراهيم الداقوقي، المصدر السابق، ص 182 .

الجماعات بمصالحها بغية استخدامها في استنزاف طاقات الأمة الإسلامية وتحريكها بالأوقات التي تجدها مناسبة لزعزعة الاستقرار في الدول التي لا تخضع إلى إرادتها السياسية[1]. وبذلك بدأت مرحلة جديدة من تاريخ الكرد في ظل الجمهورية الأتاتوركية، حيث قامت عام 1925م أول ثورة بالمعنى المعاصر للكرد بقيادة الشيخ سعيد البيراني في 14 ولاية، مطالبة باستعادة الحقوق القومية والثقافية للشعب الكردي في تركيا وإقامة الحكم الذاتي[2]، بدعم من الحكومة البريطانية للضغط على الكماليين للتخلي عن مدينة الموصل العراقية[3]. وقد جوبهت الثورة بعنف شديد من القوات التركية تبعها نزع للسلاح وتهجير للأكراد وإعادة توطين في مناطق لا يشكلون فيها أكثرية وهكذا "فان الأتراك الذين ربحوا حريتهم سحقوا الأكراد الذين كانوا ينشدون حريتهم" كما عبر (المهاتما غاندي). وقد استمرت الحكومات التركية المتعاقبة في قمع حركات التحرر الكردية و إهمال القضية إلى درجة الإنكار لوجودهم أصلا اثر سياسة التتريك التي مورست لصهرهم مع القومية التركية وتسميتهم باتراك الجبل[4]. فظهرت اثر ذلك العديد من التنظيمات المسلحة التي تبنت النضال المسلح طريق لتحقيق الاستقلال الكردي،وكان من أهمها حزب عمال الكردستاني(PKK) بزعامة (عبد الله أوجلان)[5].

إن المشكلة الرئيسة التي ظل يواجهها أكراد تركيا هي عدم اعتراف الدولة الكمالية بهم كونهم مجموعة عرقية متمايزة عن العرق التركي، والرفض المستمر لمنحهم ما يجسد هويتهم المستقلة ثقافيا وسياسيا، كأحقية التعلم بالمدارس باللغة

---

(1) د. جلال عبد الله معوض، القوى الأجنبية ومشكلة الأقليات في الوطن العربي والخليج العربي، مجلة التعاون، الرياض، السنة الثانية، العدد(6)، نيسان 1987، ص ص 122 – 124 .

(2) نقلا عن: يوسف إبراهيم الجهماني، أوج الآن تركيا والأكراد، سلسلة ملفات تركية العدد (4)، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق، 1999، ص ص32 – 33.

(3) محمد نور الدين، حجاب وحراب، مصدر سبق ذكره، ص 324 .

(4) نقلا عن: يوسف إبراهيم الجهماني، المصدر السابق، ص ص35– 39.

(5) حزب العمال الكردستاني (PKK) أسسه عبد الله أوجلان في 27 تشرين الثاني 1978، يطالب بحقوق الأكـــراد ويدعو إلى إنشاء دولة كردية في جنوب شرق تركيا ، وقد تبنى الحزب الفكر القومي والماركسي اللينيني معاً، ومارس وما زال يمارس عمليات مسلحة منذ عام 1984 ضد الجيش التركي، حتى اقترنت كلمة (PKK) بالإرهاب لدى الحكومة التركية بسبب العمليات العسكرية وحرب العصابات التي يقوم بها. انظر: محمود السيد الدغيم، أوجـــلان: سيرته وإسراره ونضاله، مجلة المشاهد السياسي، العدد (157)، 14 – 20 آذار، 1999، ص21.

الكردية أو تأسيس جمعيات ومنظمات تعزز الثقافة الكردية وفتح محطات إذاعية وتلفزيونية باللغة الكردية[1]، وقد أمنت الدساتير التركية غطاءً شرعياً وقانونياً لمنع الأقليات من تأسيس أي جمعية أو منظمة أو حزب على أساس عرقي أو ديني، للحيلولة دون السماح للأكراد بتأسيس أحزاب تعكس تطلعاتهم السياسية في الاستقلال أو الحكم الذاتي، وحين أسس بعض الأكراد أحزاباً تعبر عن هويتهم الكردية كان نصيبها الحظر وسجن زعمائها ونفيهم وقد زادت عمليات الحظر في النصف الأول من التسعينات من القرن الماضي[2]. وقد كان الجنرالات الأتراك عازمون على حل القضية الكردية بالقوة اثر انقلاب عام 1980، ولذلك وضعت مناطق عديدة من الأقاليم الشرقية في حالة طوارئ، إلا أن المقاومة الكردية أصبحت أكثر تنظيما خلف زعيم حزب العمال الكردستاني[3]، ولم تجرؤ أي من الأحزاب السياسية والحركات الإسلامية على تقديم حل ناجع للمسالة الكردية طيلة العقود الماضية، حتى وبعد أن تم إلقاء القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني عبد لله أوجلان وتراجعه عن مشروع إقامة دولة كردية وإعلان الحزب عن قراره التاريخي في 9 شباط 2000م نبذه للعنف ووقف الحرب والعمل لخوض معركة ديمقراطية والسعي مع الشعب التركي لإقامة الجمهورية الديمقراطية[4].

---

(1) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1998، ص72.

(2) لقد تجاهل دستور 1982 طموحات الشعب الكردي و لم يعترف بحقوقه القومية، فالمادة (26) من الدستور تحضر استخدام أي لغة غير اللغة التركية، والمادة (66) تعتبر إن كل من يرتبط بروابط الجنسية التركية فهو تركي مما يعني أن جميع مواطني تركيا من الأقليات القومية غير التركية هم أتراك، أما المادة (76) فنصت على أحقية التركي في العمل بالوظائف العامة للدولة ولا يحق لغير الأتراك ذلك. ينظر: رضا هلال، السيف والهلال، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص ص 40 – 45. وكذلك: جليلي جليل وآخرون، الحركة الكردية، دار الرازي، بيروت، 1992، ص ص 288 – 289. وكذلك: محمد نور الدين، المصدر السابق، ص72.

(3) فيروز احمد، صنع تركيا الحديث، ترجمة سلمان داود الو اسطي، بيت الحكمة، بغداد، 2000، ص ص 486-489.

(4) د. وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، مصدر سبق ذكره، ص ص 366 - 368.

الفرع الثاني: سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه المسألة الكردية.

تعد القضية الكردية من القضايا الرئيسة التي تشغل صانعي القرار في تركيا على مستوى السياستين الداخلية والخارجية،لأنها تدخل في إطار مفهوم ما يسمى بـ (قومية السياسة الخارجية في تركيا)،وتعد من أكثر القضايا تهديداً للأمن والتوازن داخل المجتمع التركي ووحدة أراضيه[1]، والأكثر استنزافا لموارده الاقتصادية. ولقد كان بمنظور الحركة الإسلامية في تركيا المتمثلة بأحزاب الحركة الأربكانية، لا يوجد حل لها إلا في إطار توسيع وتحكيم الإخوة الإسلامية على أساس إن المسلمين امة واحدة وان الإسلام جاء ليوحد القوميات بالإيمان في مشروع الدولة الإسلامي، وقد كان هذا الحل مقبولا لدى شريحة كبيرة من الأكراد[2]. وعندما وصل حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية إلى الحكومة بفوز ساحق تمكن بموجبه تصفية طبقة سياسية بكاملها تنتمي إلى اليسار واليمين والى الحركة الإسلامية التقليدية، وخرجت أحزاب من الساحة السياسية لطالما تحكمت بالمشهد السياسي التركي بدعم من المؤسسة العسكرية التي كثيرا ما وقفت حجرة عثرة في طريق من يحاول تقويض المشكلات السياسية التركية، إن تعارضت مع المبادئ الكمالية. لذا فقد كان الحزب أمام جملة من التحديات بشأن حل المشكلة الكردية، كان أبرزها ما يتعلق بعقيدة الدولة الرسمية ودستورها القائمة على أساس "أن تركيا أمة واحدة ودولة واحدة غير قابلة للتجزئة" وإنكار لوجود شعب يخمن تعداده اثني عشر مليون نسمة تقريبا، ما انفك مطالبا بحقوقه الثقافية والقومية[3]، وثمة تحدي آخر بشأن مشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي للمناطق الكردية وعدم كفاية جهود الدولة لتحسينها أو عدم الجديه في ذلك، بسبب الهجمات المسلحة من حزب العمال الكردستاني[4]. التي كلفت خزينة الدولة كما بين رئيس الوزراء التركي أردوغان حوالي ثلاثمائة مليار دولار جاءت من أموال دافعي الضرائب،قائلا "لو تم توفيرها لأمكن بناء أكثر من مائة مدرسة وتحسين الخدمات الصحية والاجتماعية للمواطنين." وهاجم أردوغان المعارضة لرفضها

---

(1) د. أحمد نوري النعيمي، القضية الكردية في تركيا الواقع والمستقبل، مجلة الدراسات الدولية، مركز دراسات الدراسات الدولية، العدد (48)، بغداد، 1998، ص1.

(2) د. وصال نجيب العزاوي، القضية الكردية في تركيا حتى عام1993، مصدر سبق ذكره، ص 132.

(3) هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، مصدر سبق ذكره، ص 78.

(4) هاينتس كرامر، المصدر السابق ، ص 79.

الحلول السلمية مع حزب العمال الكردستاني، متهما إياها بالاستفادة من استمرار إراقة الدماء لتعظيم مصالحها وأعمالها التجارية(1). حيث اعترف حزب العدالة والتنمية منذ وصوله الحكم في تشرين الثاني 2002م بوجود مشكلة كردية عصية في تركيا بسبب أخطاء في السياسة القديمة وتعهد بفتح صفحة جديدة أكثر ديمقراطية مع الأكراد(2). ومما تقدم فقد أعلن الحزب قبل الشروع بخطوات عملية لحل المشكلة الكردية انه سيستند في إصلاحاته السياسية إلى مرجعيته الفكرية التي يستمدها من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الأوربية على وفق "معايير كوبنهاغن" المطلوبة لدخول تركيا للاتحاد الأوربي التي تتضمن سوقاً اقتصادية مدمجة، ومؤسسات ديمقراطية راسخة، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان المقررة عالمياً، وحماية الأقليات(3). وقامت حكومة العدالة والتنمية بأولى الخطوات السياسية على طريق الحل عندما رفعت في30 تشرين الثاني عام 2002م حالة الطوارئ المعلنة منذ 15 عام وبشكل رسمي عن ديار بكر المحافظة الكبرى في جنوب شرق الأناضول، وكذلك عن مدينة شيرناك على الحدود مع العراق، وهما المنطقتان الأخيرتان اللتان كانت لا تزالان تخضعان لحالة الطوارئ التي تسكنها أغلبية كردية(4).

وقد انطلقت مسيرة سلمية في اسطنبول شارك فيها الآلاف من الأشخاص طالبوا فيها الحكومة التركية بالتوصل إلى حل مرضٍ لمشكلة الأكراد وإعطائهم حقوقهم الثقافية وبإصدار العفو العام عن عناصر حزب (**PKK**)(5). من جهتها تركيا قامت بتسهيل القيود القديمة العهد التي تحد من تعبير الأكراد عن حضارتهم وإلغاء عقوبة الإعدام، كما تم إصدار قرار تشريعي يقضي بتقليص عمليات التعذيب(6). فأعلنت الحكومة استعدادها لإصدار عفو جزئي عن الأعضاء التائبين من حزب (PKK) ضمن قانون التوبة، الذي يوفر أحكاماً منخفضة لمن يستسلم للسلطات التركية ويلقي السلاح، أو يوفر المعلومات، وعلى خلفية هذا القانون الذي أقره البرلمان

---

(1) صحيفة التآخي العراقية، في 17 نوفمبر 2009.

(2) نوال عبد الجبار الطائي، المتغيرات السياسية التركية اتجاه المشكلة الكردية للأعوام من 1999 إلى 2006، مجلة دراسات إقليمية، العدد (7)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2007، ص128.

(3) توماس باتريك كارول، مصدر سبق ذكره، ص 8 .

(4) صحيفة المستقبل اللبنانية في 2 كانون الأول 2002، ص11.

(5) صحيفة الشرق الأوسط السعودية، في 2 أيلول 2003، ص3.

(6) توماس باتريك كارول، مصدر سبق ذكره، ص 8 .

التركي، خصصت الحكومة التركية ثلاثة مخيمات قرب الحدود مع بلغاريا والعراق وإيران للذين يستسلمون من عناصر حزب العمال الكردستاني وأنصاره، لكن رفض الجانب الكردي هذا القانون[1]، لأنه لا يشمل العفو عن اللجنة المركزية وعبد الله أوجلان زعيم الحزب، كما أن هذا القانون لا يحمل بنداً يخص اللاجئين الكرد والمهجرين حيث يشكل هؤلاء حزام البؤس لاسطنبول[2]. ولم يكتف حزب العمال الكردستاني (PKK) برفض قانون التوبة، بل أعلن إلغاء وقف إطلاق النار. وقد وصف عبد الله غول عندما كان وزير خارجية تركيا في حينها قرار الحزب (PKK) بإلغاء وقف إطلاق النار، " أنه محاولة يائسة لمنع عناصر الحزب من الاستسلام للسلطات الحكومية، وإن حزب (PKK) في حالة ذعر وفوضى ولا يعرف فعلاً ما يقوم به"[3].

وعلى الرغم من انهيار وقف إطلاق النار بين حزب (PKK) والدولة التركية، وفي ظل حكومة ذات خلفية إسلامية يرأسها رجب طيب أردوغان، فقد استمر في تخفيف القيود عن حرية التعبير والجمعيات ورفع الحظر عن الإذاعة والتعليم الكردي، فتم إعادة الأسماء الكردية إلى مناطق الأكراد، واعتمدت اللغة الكردية درساً اختيارياً في المقررات الدراسية وأنشئت أقسام اللغة والأدب الكردي في بعض الجامعات التركية، وفتحت قناة تلفزيونية رسمية باللغة الكردية وقد نظم المثقفون الأكراد مهرجاناً علنياً ولأول مرة في تاريخ تركيا وبرعاية حكومية[4]، وفي خطوة غير مسبوقة زار أردوغان ديار بكر في 29 أب 2005م، حيث أعلن بأن حكومته ستسعى لحل القضية الكردية بمزيد من الديمقراطية، وأضاف أن تركيا لن تعود إلى الوراء ولن تسمح بأي تراجع في العملية الديمقراطية، وسوف تحل جميع المشاكل بمزيد من الديمقراطية والحقوق المدنية والازدهار[5]. وقد احتضنت مدينة ديار بكر التي تقطنها أغلبية كردية مؤتمر (ديار بكر الثقافي)، حضره جمع غفير من سكان المدينة وضيوفهم من الأكراد من دول الجوار وأبناء الجاليات الكردية المنتشرة في العالم.

(1) صبيح بشير عذاب، الاتحاد الأوروبي وأثره في صنع القرار السياسي التركي تجاه الوطن العربي، مركز الدراسات الدولية، العدد (90)، بغداد، 2006، ص126.

(2) فاروق حجي مصطفى، رفض حزب (PKK) قانون التوبة، صحيفة المستقبل اللبنانية في 24 حزيران 2003، ص4.

(3) د. وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، مصدر سبق ذكره، ص388.

(4) صحيفة السفير اللبنانية في 27 تموز 2004، ص3.

(5) نوال عبد الجبار الطائي، المصدر السابق ، ص129.

حيث تدل موافقة الحكومة على إقامة هذا المهرجان على رغبة الإسلاميين الأتراك لإجراء الإصلاحات السياسية التي تجسد المعايير الأوروبية لحقوق الإنسان ومنها الحقوق الثقافية الكردية(1)، التي يرى فيها الكاتب الكردي (كريم يلدز) " إنها إصلاحات تجميلية ومقيدة بنخب تقليدية إلى حد كبير " تهدف إلى كسب داخلي لصالح الديمقراطية الليبرالية بغية الاقتراب من معايير الانضمام إلى الاتحاد الأوربي التي تعد بحد ذاتها تقدما للكرد، لان أي خرق بعد ذلك لحقوقهم أو استخدام للعنف ضدهم سيبعد المسافة بين تركيا وأوربا،مما سيزيد من حماس تركيا باتجاه الحل الديمقراطي لقضية الأكراد(2).

وبالرغم من أن القانون التركي يحظر تشكيل أحزاب على أسس مذهبية أو عرقية أو دينية إلا أنه كان للأكراد حركات سياسية أنشئت لتكون ذراعا سياسية لحزب العمال الكردستاني المسلح منها حزب الشعب الديمقراطي الذي تأسس عام 1994م وأغلق بقرار من المحكمة الدستورية عام 2003م ليخلفه حزب المجتمع الديمقراطي حيث تم التغاضي من الحكومة عنه بغية إفساح المجال للسلم والوئام بديلا عن الحرب والإرهاب ولكن أغلق أيضا بعد ثبوت علاقته بحزب العمال الكردستاني بطلب من الادعاء العام، ثم جاء حزب السلام والديمقراطية(3).

وقد كان حزب العدالة والتنمية حريصا على أن يكون الأكراد من بين أعضاء حزبه لإضفاء طابع ديمقراطي غير قومي، ورئيس الوزراء رئيس حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان لم يجانب الصواب عندما صرح بأن حزبه هو الذي يمثل الأكراد وليس غيره إذ يحوي حزبه 75 نائبا كرديا، بينما مجموع نواب حزب المجمع الديمقراطي عشرون والأصوات التي حصلوا عليها لا تزيد على نسبة عشرين بالمائة من أصوات الأكراد في انتخابات 2007م(4). ويعلن أردوغان أن حزبه ضد القومية العرقية،

---

(1) صحيفة الشرق الأوسط السعودية في 6 تشرين الثاني 2003، ص7.

(2) نقلا عن: هنري باركي وآخرون، القضية الكردية في تركيا، ترجمة هه فال، مؤسسة ناراس للطبعة والنشر، أربيل، 2007، ص ص 175 - 197.

(3) المصدر نفسه، ص 198.

(4) http://www.asharqalarabi.org.uk/mu-sa1/b-mushacat-3395.htm في 17 كانون الأول 2009

ويؤكد إنَّ جميع المواطنين في تركيا متساوون في الحقوق والواجبات "ولا نفرق بين أحد ما، كما انه ضد القومية الدينية. فبالرغم من أن 99,5٪ من الشعب التركي مسلم لكن علينا أن نوفر لغير المسلمين من مسيحيين ويهود حرية العبادة وعلينا أن نكون على مسافة واحدة من الجميع حتى مع الملحدين". ويؤكد أن حزبه لا يؤمن بشيء اسمه القومية الجغرافية، " فنحن مع تركيا بكل جغرافيتها لا نميز بين المحافظات على أي أساس كان، وسنحاول أن نقلص الفجوة العمرانية بين المحافظات وقد أنفقنا في جنوب شرق تركيا الذي يشكل الأكراد غالبية مواطنيها أكثر من ثمانية مليارات دولار خلال السنوات الخمس الماضية من أجل تنمية البنية التحتية "(1). ولكن السلطة القضائية المدعومة بالعسكر والمثقفين الكماليين تشكل بمثابة انقلاب عسكري دائم ضد حزب العدالة والتنمية خاصة في ما يتعلق بالمسالة الكردية لاسيما بعد إصدار القانون الجزائي الجديد عام 2004م الذي أحيل بموجبه عشرات السياسيين إلى القضاء بسبب الحديث أو الكتابة باللغة الكردية، أو بتهمة التعرض للمصالح القومية التركية(2). وقد كان أردوغان وعد بإجراء تعديلات دستورية جذرية تضمن قيام جمهورية ديمقراطية تحفظ لجميع الطوائف والأعراق حقوقها وحريتها، إذا ما حصل حزبه على التمثيل اللازم في البرلمان القادم، ولكن جاءت الانتخابات البرلمانية التركية في 12 حزيران 2011م على غير ما يتمنى أردوغان وأنصاره فعلى الرغم من احتفاظه بالحكومة للمرة الثالثة لكنه يعد الخاسر الأول في المناطق الكردية، حيث كان المنتصر الأول هو حزب السلام والديمقراطية الذي نجح معظم مرشحيه المستقلين في الجنوب الشرقي وفي اسطنبول وارتفع عدد نوابه من عشرين إلى ستة وثلاثين. وتراجعت أصوات العدالة والتنمية بنسبة تتراوح من خمس عشرة إلى عشرين في المائة عما كانت عليه في انتخابات 2007م بمحافظات ديار بكر، وماردين، وشيرناك، وفان وبات مان،

---

(1) رجب طيب أردوغان، مقابلة تلفزيونية، قناة الجزيرة الفضائية، في 30 نيسان 2008. لقد ورد في معظم البحوث والإحصاءات أن نسبة المسلمين في تركيا تشكل 99،5٪ من سكان تركيا. ينظر: د. وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، مصدر سبق ذكره، ص333.

(2) حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص147.

وحكاري، وموش[1]، التي نجح فيها معظم رموز الحركة الكردية حيث فازوا بالأغلبية. وقد جاءت هذه النتيجة لتصعّب على أردوغان تجاوز المطالب الكردية وتفرض عليه البحث عن سبل جديدة للحل من دون الاصطدام مع الأكراد[2]. وقد احتفل الأكراد بهذا الفوز تحت شعار «الحكم الذاتي» لإقليم كردستان التركي، على غرار إقليم كردستان العراق ورفعت صور أوجلان كما رفرفت أعلام دولة الأكراد وردد الجميع «كردستان وطننا... ديار بكر عاصمتنا»[3].

إنَّ حزب العدالة والتنمية كان قدم رؤيته لحل المشكلة الكردية على أساس قاعدتين هما العلاقة الأخوية التي تربط بين الأكراد والأتراك خلال أكثر من تسعة قرون من الزمان القائمة على الدين الواحد والتاريخ المشترك ووحدة المصير حيث جاء على لسان الرئيس التركي (عبد الله غول) في أثناء زيارته إلى مدينة بيتليس" حقا الدماء التركية اختلطت بالكردية في أكثر من مكان للدفاع عن الأرض" مذكراً بمعارك التحرير التي دارت دفاعا عن بيتليس ذات الأغلبية الكردية[4]. أما القاعدة الأخرى للحل فتستند على إقامة جمهورية ديمقراطية على وفق ميثاق كوبنهاجن الديمقراطي الذي يعد مرجعية الاتحاد الأوربي في الديمقراطية، ليكون قاعدة أساس ووسيلة رئيسة للولوج بتركيا إلى نادي الاتحاد الأوربي الذي يتجاوز القوميات الضيقة ويحترم الخصوصيات الثقافية لكل أقلية[5]. إلا أن الأمر قد لا يجد القبول المطلوب لدى الأكراد، حيث بين النائب الجديد (ألتان طان) في نشوة الانتصار في انتخابات 12 حزيران 2011م إن" حزبي الحركة القومية والشعب الجمهوري هما حزبا النظام

(1) محمد نور الدين، أردوغان من جديد، صحيفة السفير اللبنانية في 14 حزيران 2011، ص13.

(2) التقرير الصحفي للسفارة القطرية في أنقرة، 13 حزيران 2011، ص 9. لقد سبق أن رفض الأكراد من خلال حزب السلام الديمقراطي مشروع التعديل الدستوري الذي تقدم به حزب العدالة والتنمية ما لم يجري إدخال تعديلات تقدموا بها تتعلق بخفض النسبة المطلوبة لدخول الأحزاب إلى البرلمان من 10إلى 3٪ في الانتخابات، وتعديل المواد المتعلقة باللغة الأم وحق تعلمها، وإلغاء عقوبة منع ممارسة العمل السياسي عن أي فرد، واعتماد تركيا وليس العرق التركي هوية لمسألة الانتماء. ينظر:
http://aljazeera.net/NR/exeres/2D23DEB1-965B-4A20-ABFF-A5D2A3F7E003.htm في17 أيار 2010.

(3) محمد نور الدين، يقظة ألكرد تحبط أردوغان، صحيفة السفير اللبنانية، العدد (11912)، في 15 حزيران 2011، ص13.

(4) سمير صالحة، تركيا وحقل الألغام الكردي، مجلة أطياف السورية، العدد (48) تشرين الأول، 2009، ص67.

(5) د. وليد رضوان، ، المصدر السابق، ص395.

الكمالي الرسميان. أما حزب العدالة والتنمية فهو الحزب الذي طلوا وجهه بالصبغة لتجميل النظام المتعفن ". كما قال لأردوغان وجها لوجه" إن الأكراد لا يريدون الأخوة بل يريدون الشراكة،ومن بعدها تأتي الأخوّة "[1]. فإذا كان الحل الذي يطالب به الأكراد حاليا لا يتعدى حصولهم على حكم ذاتي في صيغة الفيدرالية العراقية،فان حكومة العدالة والتنمية التي طالما تعذرت بتدخل الجيش لعرقلة حل القضية سيكون بإمكانها ألان بعد تقليص دور المؤسسة العسكرية في السياسة وتنامي الطموح باتجاه الاتحاد الأوربي أن توافق على ذلك، ولكنها سوف تصطدم مع بقية الشعب التركي المصمم على بقاء تركيا دولة قومية موحدة [2]. ثم ماذا سيكون موقفها بعد أن كشفت صدرها للشعب عندما أسقطت شماعة تدخل الجيش فيما إذا ارتفع سقف الطموح الكردي إلى طلب الانفصال وإقامة دولة كردستان الكبرى لاسيما إنها تشكل رغبة حقيقية لدى عامة الشعب الكردي بدعم مسبق وتخطيط متقن من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها على ذلك، حيث كشفت مصادر أن مجلة عسكرية أمريكية كانت قد نشرت خريطة للشرق الأوسط تظهر سوريا ولبنان والأردن وتركيا بحدود مختلفة عمّا هي عليه الآن تحت اسم "الشرق الأوسط الكبير" وتظهر في الخريطة دولة كردية تحت اسم "دولة كردستان الكبرى"، (راجع الملحق1)، حيث تضمّ أراضي من تركيا وسوريا وإيران والعراق وأرمينيا وجورجيا، عرضها ضابط أمريكي خلال اجتماع لحلف شمال الأطلسي الناتو في العاصمة الايطالية روما، مما سببت بحدوث أزمة على المستوى العسكري بين الأتراك والأمريكان داخل الحلف يوم 28 أيلول 2006م[3]. إذ سبق أن أعلن رئيس الأركان التركي الجنرال حلمي أوزكوك " أن تركيا تشعر بقلق إزاء ما تراه انحيازاً أمريكيا لصالح الأكراد الذين يديرون شمال العراق منذ نهاية حرب الخليج عام 1991م، وكرر رفض بلاده لأي كيان

---

(1) محمد نور الدين، يقظة الكرد تحبط أردوغان، صحيفة السفير اللبنانية، العدد (11912)، في 15 حزيران 2011، ص13.

(2) صحيفة الحياة اللندنية، العدد (17338) في 23 أيلول 2010، ص 9.

(3) كمال محمد، خارطة كردستان تسبب أزمة داخل حلف الناتو، صحيفة الرياض السعودية، العدد (13978)، 1 تشرين الأول 2006 ، ص6.

كردي مستقل شمال العراق، معتبراً أن ذلك سيشكل خطراً على الأمن الوطني لكل من تركيا وسوريا وإيران(□).

لقد أثبتت التجارب أن تركيا لا تستطيع أن تعالج المشكلة الكردية لوحدها، بسبب توزيع الشعب الكردي على الأراضي المجاورة لتركيا في كل من إيران والعراق وسوريا، وإن أية محاولة من جانب تركيا لن تجدي نفعا من دون التعاون مع دول الجوار لان مشكلة الأكراد قاسم مشترك بينهم، خصوصاً في ظل تصاعد النفوذ الكردي بعد حرب الخليج الثانية وسيطرة أكراد العراق على منطقتهم خارج سلطة الحكومة المركزية(□)، فضلاً عن أن احتلال العراق دفع بقوة المطالب الكردية في الحصول على كيان مستقل لهم(□). ولكن تأكيد وزير الخارجية التركي (احمد داود أوغلو) على وجود كيان فيدرالي شرعي باسم (كردستان العراق) واستخدامه العلني لعبارة كردستان المحظورة في القاموس التركي الرسمي وفي عهد حكومة أردوغان يُعد دليلا على تراجع الموقف التركي المتجاهل لحقوق شعب كردستان لاسيما بعد زيارة رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البر زاني إلى تركيا ودعوته إلى الحل السلمي للقضية الكردية في تركيا عبر الحوار بمعزل عن الحلول العسكرية والعنف المضاد المطروح منذ أعوام(□).

لقد وصلت تركيا إلى قناعة بعد اجتياح القوات التركية للأراضي العراقية لضرب حزب العمال الكردستاني في العام 2008م بأن العنف لا يحل هذه المشكلة وستلجأ إلى أسلوب آخر قد يكون سياسياً سلمياً لأنها جربت القتال ولم يتم الردع نهائياً(□). ويبدو أن هذه العوامل دفعت النخب الكردية في تركيا على الاستشعار بالقوة فصدرت عنهم تصريحات لم يكن لهم قبل عهد العدالة والتنمية أن يدلوا بها، فقد قالت (أمينة أينا)، النائبة عن المجتمع الديمقراطي الكردي تعليقا على افتتاح تلفزيون باللغة الكردية تحت الشعار (لغة واحدة وأمة واحدة) أن "رئاسة الأركان تفكر مثل حزب

---

(4) صحيفة المستقبل اللبنانية، بيروت، في10 تشرين الأول 2003، ص7.

(1) حسني محلي، الأكراد يغامرون وهم من سيخسر، صحيفة المستقبل اللبنانية، 20 ك2 2004، ص3.

(2) جليل عمر علي، السياسة الخارجية التركية جبال الشرق الأوسط 1991ـ2006، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2008، ص177.

(3) جليل عمر علي، مصدر سبق ذكره، ص 177.

(4) صلاح بدر الدين، داود أوغلوا يهزم أتاتورك، صحيفة السياسة الكويتية في 6 أيار 2010، ص4.

العدالة والتنمية .... وتقول إنه يمكن للهويات الثقافية أن تكون حرة .ونحن نقول لها إننا عندما نريد التحدث بالكردية واستخدام ثقافتنا فلا نحتاج لإجازة لا من أردوغان ولا من رئاسة الأركان. ولينشغل رئيس الأركان بعمله في رئاسة الأركان وليكف عن التدخل في السياسة"(1). بينما دعا النائب الكردي (شرف الدين خالص) الحكومة إلى التفاوض مع عبد الله أوجلان لحل المشكلة الكردية،من دون أن "تكون مضطرة إلى أن تحبه"، لأنه بلا حل المشكلة الكردية فلن يكون في تركيا ديمقراطية،وبلا التفاوض مع أوجلان وحزب العمال الكردستاني، لا حل للمشكلة الكردية(2).

وبالمحصلة استجابت حكومة أردوغان، حيث يبدو أن ما يخطط له الأكراد ينفذ ولو بعد حين،فقد تم اللقاء بين ممثلين عن المخابرات التركية وعبد الله أوجلان داخل المعتقل لتمديد قرار وقف إطلاق النار الذي ينتهي في 15 حزيران 2011م وللشروع فورا في إنشاء دستور ديمقراطي. وفي تصريح لأوجلان نشر في مواقع مقربة من حزب العمال الكردستاني قال "إن المسئولين الأتراك يأخذون القضية على محمل الجد" وأنهم "مستعدون لتسوية القضية دستوريا"(3).

المطلب الثاني

العلويين في تركيا ... واقع وسياسات

يعد المجتمع التركي من أكثر المجتمعات في العالم تجانسا من الناحية الدينية إذ يشكل المسلمون ما نسبته 99,5٪ من السكان كما أثبتنا ذلك أنفا، وينقسمون من الناحية المذهبية إلى طائفتين رئيسيتين هما (السنية)، وتشكل الأكثرية من سكان تركيا، و(العلوية) التي يقدر تعدادها بين ربع أو خمس السكان أي ما يعادل عشرة ملايين إلى خمسة عشر مليون، حيث لا توجد إحصاءات دقيقة لعدد العلويين في تركيا

---

(1) محمد نور الدين، الأكراد لأردوغان: لا نحتاج إذنكم لنتحدث لغتنا، صحيفة السفير اللبنانية، العدد (11235) في 3 آذار 2009، ص17.

(2) المصدر نفسه.

(3) نقلا عن: أخبار تركيا اليوم http://turkeytoday.net/node/4748 ، في20 حزيران 2011.

وذلك لخلو برامج التعداد السكاني من حقل الدين والقومية(□). وتتكون الطائفة العلوية من ثلاثة أعراق هم العرب والأكراد والأتراك(□). وتشير عبارة "علوي" في تركيا، كما يذهب (آلتان غوكالب) إلى أتباع الإمام علي بن أبي طالب رضى الله عنه وتشمل مَن لا يعترفون بخلفاء النبي محمد صلى الله عليه(□). إلا أن العلوية تتقاطع بشكل كبير مع الفكر الشيعي الاثني عشري، كما إن عقيدتهم وعباداتهم تختلف عن عقيدة المذهب السني الذين يشكلون غالبية المسلمين في تركيا. ويتبع العلويون منهج التقية في ممارسة عباداتهم إلى درجة أنها أنتجت نمطاً من الطقوس الدينية لا تبت إلى الإسلام بصلة. ويحتل "بيت الجمع" لدى العلويين مكانة المساجد عند المسلمين سنة وشيعة (□). وعلى الرغم من أن الطائفة العلوية تشترك مع مواطني الدولة الآخرين في اللغة والعرق والتاريخ، والدين الإسلامي، الذي كان من المفترض إن يكون صفة الاشتراك العظمى، إلا انه ظهر في دراسة أجريت عام 2005م من أجل استطلاع آراء أبناء الطائفة

---

(4) آلتان غوكالب، العلويين في الأناضول والتلاقي بين الكمالية والعلوية، مجلة شؤون الأوسط العدد(64) أب 1997، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، ص 63. تشير بعض مصادر العلويين إلى أن عددهم في تركيا يصل إلى 25 مليون نسمة. نقلا عن: يوسف إبراهيم الجهماني، أتاتوركية القرن العشرين، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق، 2000، ص76.

(1) يطلق على العلويين العرب اسم النصيرين ويوجدون في لواء الاسكندروية ومنطقة أدنة ومرسين واسطنبول وأنقرة ولغتهم العربية ثم التركية، أما العلويون الأكراد فيوجدون في محافظات بين غول، تونجيلي، ارزن جان، سيواس، ملا طيا، كهرمان، ماراش، ولغتهم الأصلية الكردية ثم التركية، بينما العلويون الأتراك يوجدون بكثافة في سيواس، طوقان، يوزغات، كهرمان، ارزن جان، ماراش، كما توجد أعداد قليلة منهم في الأنضول الداخلي وعلى البحر الأسود. ينظر: د. مهدية صالح ألعبيدي، الحركة الإسلامية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص 235.

(2) يطلق على العلويين الأتراك "الكيزيلباش"، أي "الرؤوس الحمر" على الذين اعتمروا العمامات الحمر ذات الاثنتي عشرة لفة تيمناً بالأئمة ألاثني عشر، كما يطلق عليهم البكتاشية نسبة إلى المتصوف (الشيخ بكتاش ولي 1210م-1270 م) الذي جاء من خراسان إلى بلاد الأناضول . وقد التزم الشيخ بكتاش ولي في مدينة الشيخ العلوي بابا إسحاق الذي ثار مع أتباعه التركمان ضد السلاجقة عام 1240م، وعندما أعدموه تولى(بكتاش ولي) رئاسة الجماعة البابائية (نسبة إلى بابا إسحاق) إلى أن توفي في مدينة صولوجا هريوك. إن البكتاشية طريقة صوفية تكاملت بعد بكتاش ولي بقرن تقريبا، و يمكن لأي إنسان الانتماء إليها، بينما لا يكون المرء علويا إلا بالولادة، واقترنت البكتاشية بالعلوية فلا يمكن الفصل بين الاثنين. ولمزيد من التفاصيل حول الموضوع ينظر: آلتان غوكالب، المصدر السابق، ص65 . وكذلك ينظر: إبراهيم الداقوقي، العلويين: أصحاب دين جديد أم طريقة تصوف أو مذهب سياسي لعصر العولمة؟، على موقع المسلمين العلويين: http://alawi12.tripod.com/index.htm

(3) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مصدر سبق ذكره، ص 57. يقدر الكاتب(دور سون أوغلوا) عدد الشيعة الاثني عشرية في تركيا بنحو نصف مليون نسمة بينما يؤكد الشيخ (صلاح الدين آق غوندوز) زعيم الطائفة الشيعية إن عدد الشيعة (العاملين بالفقه) ثلاثة ملايين نسمة، أما (غير العاملين بالفقه) ويقصد (العلويين) فعددهم 15 مليون نسمة ويوجد الشيعة في قارص، و إيغدير، ودوغو، بايزيد ومنطقة خلقي في اسطنبول، وللشيعة خمسين جامع في عموم تركيا تتبع لإدارة وإشراف رئاسة الشؤون الدينية. انظر: محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره، ص ص167 – 169.

العلوية لبيان الهوية الدينية التي ينتمون إليها إن قسماً كبيراً من أبناء الطائفة يميلون إلى الابتعاد عن الهوية الإسلامية، كما يتضح ذلك من نتائج الاستطلاع المبينة في الجدول أدناه[□]:

هوية الانتماء الديني للعلويين	نسبة التصويت
مسلم	%12،1
مسلم علوي	%32
علوي فقط	%40،8
ملحد	%15،1

المصدر: محمد ثلجي، أزمة الهوية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص**101**.

ويظهر في التاريخ السياسي إنَّ العلويين الأتراك كانوا من المناصرين للدولة الصفوية المتشيعة في صراعها مع الدولة العثمانية السنية، الأمر الذي عرضهم للاضطهاد والإقصاء،لذا كان العلويون من أولى الطوائف التي شقت عصا الطاعة على الدولة العثمانية، وأصبحوا خير سند للجمهورية العلمانية الكمالية ونظروا إلى أتاتورك بوصفه منقذاً لهم من الاضطهاد العثماني والضمانة المثلى للحفاظ على هويتهم الدينية، لكن قوانين الدولة الجديدة لم تفعل ما يحد من ظاهرة التمييز الاجتماعي والسياسي التي يعانون منها[□]، وذلك لأن معاهدة لوزان لم تشر إلى وجود أقليات إسلامية مثل الطائفة العلوية،واكتفت بالإشارة إلى حقوق الأقليات غير المسلمة كالأرمن واليهود في تركيا، الذين كان لهم الحق في إنشاء مدارسهم الدينية والعلمية دونما قيد أو شرط، بينما لا يسمح لأتباع الطائفة العلوية بذلك[□]. ومع ذلك فقد استمر العلويون في دعم النظام السياسي العلماني وانحيازهم شبه المطلق إلى حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه أتاتورك، وحرصهم على التصويت لصالح الأحزاب اليسارية في الانتخابات المحلية

---

(4) محمد ثلجي، أزمة الهوية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص101.

(1) هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد،مصدر سبق ذكره، ص109.

(2) محمد نور الدين، الدين والسياسة في تركيا، مجلة شؤون الأوسط، العدد (118)، ربيع 2005، بـيروت، ص 99. ومن المفارقة أن هنالك قانون في تركيا لا يسمح للأطفال دون سن الثانية عشرة من العمر تعلم القران الكريم وحفظه، بينما لا تسري تلك الأحكام على أطفال اليهود والنصارى فلهم الحق في تعليم أبنائهم كتابهم المقدس لأنهم أقلية، بينما الأغلبية الساحقة من المسلمين الذين يشكلون 99,5% من سكان تركيا لا يجوز لهم ذلك بحجة أن الدولة علمانيـــة. ينظر حول القانون المذكور: هشام الحمامي، الحركة الإسلامية والعلمانيين، مجلة المجتمع الكويتية، العـــدد(1771)، الكويت، 2008، ص 32.

والبرلمانية مما دفع بالأحزاب اليمينية إلى مناصبتهم العداء وتحريض الطائفة السنية على الاعتداء عليهم فوقعت أحداث دامية راح ضحيتها عشرات القتلى والجرحى من أبناء

الطائفة في مدينتي كهرمان و ماراش عام 1978م، وسورم عام1980م، وسيواز عام 1993م. وقد وصلت الأحداث ذروتها عندما قُتل في 2 تموز 1993م، سبعة وثلاثون علوياً حرقاً خلال عقدهم خلوة فندق ماد يماك بمنطقة سيفاش في وسط الأناضول، وأعمال شغب في حي عثمان باشا عام 1995م. حيث تتدرج هذه المصادمات تحت أسباب مذهبية وقومية وسياسية(1).

ولقد ساهمت أعمال العنف هذه وغيرها، في إحداث نوع من الصحوة السياسية لدى العلويين في تركيا فعكفوا على إعادة تنظيم أنفسهم للحد من حالة الإقصاء التي تعتريهم على الصعيدين السياسي والاجتماعي، فتولدت لديهم حالة من الاستياء العام أنتجت مجموعة من المنظمات الداعية إلى العنف التي تستند في تشكيلها إلى الشبيبة العلوية مثل منظمتي اليسار الشوري (Dev Sol)، وجيش تحرير العمال والفلاحين (TIKKO)(2).

إلا أن الأمور استمرت من دون أي قدر من اهتمام الدولة أو تدخلها طالما بقيت الجماعة تتجنب المعارضة المكشوفة. وقد أصرت الدولة على عدم الاعتراف بوجود أقليات في تركيا غير التي ذكرت في معاهدة لوزان، لذا فقد عقدت مجموعة من المثقفين الأتراك والأكراد اجتماعا ضم مختلف الانتماءات الدينية والطائفية والعرقية والسياسية صدر عنه بيانا سميه (البيان العلوي) طرح فيه أن العلوية جناح من الإسلام في تركيا، وتضمن البيان طلبا من الدولة يتناقض مع كون العلوية جناحاً من الإسلام لمنع رئاسة الشؤون الدينية من إقامة الجوامع في مناطق العلويين أو إرسال أئمة مساجد

---

(1) يقول النائب العلوي(علي حيدر) إن أسباب تدبير مجزرة كهرمان وما راش كان لرفض العلويين التصويت إلى جانب حزبي العدالة والحركة القومية عام 1978. نقلا عن: مهدية صالح العبيدي، الحركة الإسلامية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص 236. بينما يقول (شوكت قازان)، نائب رئيس حزب الرفاه، الذي تزعمه نجم الدين أربكان، في محاضرة ألقاها في اسطنبول بعنوان "عشرة آلاف جاسوس في المنطقة" بتاريخ 1994/1/31 – إنّ ثمة عشرة آلاف جاسوس يعملون في تركيا والمنطقة ومعظمهم من الأمريكيين والإسرائيليين. فإذا لم ترحل قوة المطرقة من تركيا، فإن هؤلاء سيبقون سكيناً في ظهر تركيا والمسلمين. كما إنّ الإسرائيليين هم الذين أحرقوا الفندق، الذي عقد العلويون فيه اجتماعهم في سيواس لضرب المسلمين بعضهم ببعض ولإحداث التفرقة بين العلويين والآخرين. نقلا عن: د. إبراهيم الداقوقي. صورة العرب لدى الأتراك. مركز دراسات الوحدة العربية. ط.1996، ص32.

(2) هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، مصدر سبق ذكره، ص 110.

إليها(□). ولكن أجبرت تركيا وبشكل عملي على الاعتراف بحقوق الأقليات الأخرى على المستوى الداخلي والخارجي نتيجة للضغوط الداخلية والخارجية المتزامنة مع مطالب الاتحاد الأوربي بإحداث بعض التغيرات القانونية لفسح مجال أكبر من الحرية أمام الطائفة العلوية، والاعتراف بحقوق الأقليات وتلبية مطالبهم، واحترام حقوق الإنسان كشرط للتفاوض حول قبول تركيا في النادي الأوربي(□). لذا فقد ظهرت جملة من المطالبات العلوية النابعة من الشعور بالتمايز نتيجة للاختلافات المذهبية بين أبناء هذه الطائفة وغالبية المواطنين، التي لم تتعد حقوقهم الدينية وتتحصر في الاعتراف بهويتهم وأن تكون لهم مؤسسات تمثلهم، والسماح لهم ببناء أماكن عبادتهم الخاصة بحرية أكبر ودعمها من الدولة، كما تطالب بعض الجهات العلوية بإعفاء أبنائهم من دروس الدين الإجبارية في المدارس لأنهم يرون أن هذه الدروس موجبة أكثر للمسلمين وخاصة السنة منهم ولن تخص ديانتهم(□)، واحترام أماكن عبادتهم، ووقف سياسة بناء المساجد في القرى العلوية،و إلغاء حقل الديانة من بطاقة الهوية، والسماح بتقديم برامج إذاعية وتلفزيونية ثقافية في وسائل الإعلام الحكومية تعرف بطائفتهم وطقوسهم،وأن توجد آلة الساز وهي آلة موسيقية خاصة بهم في المدارس الثانوية، وأن يتم توفير وظائف لأبنائهم في دوائر الحكومة(□).

لقد كان النظام التركي العلماني يتعامل بازدواجية وانتقائية إزاء القضية العلوية ففي الوقت الذي يكون فيه علمانياً متشدداً حيال الحركات الإسلامية، تجده يتحرك بذهنية إسلامية حيال العلويين بما يشعرهم أنهم مواطنون من الدرجة الثانية، فمعظم قادة الحركات اليسارية يتعاطون بحذر شديد مع الصحوة العلوية(□)، بالرغم من كونهم يجدون في الأصوات العلوية مصدرا أساساً لدعم العلمانية. ولقد

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول اجتماع الطوائف والأعراق التي نتج عنها البيان العلوي، راجع: مجموعة مؤلفين، العلويين الماضي والحاضر، مجلة النور، العدد(50) تموز1995.

(2) محمد ثلجي، أزمة الهوية في تركيا، المصدر السابق، ص100.

(3) محمود المنير، العولمة وعالم بلا هوية، دار الكلمة للنشر والتوزيع، المنصورة، 2000، ص145.

(4) طالب كوجوكشان، خبرة تركيا مع العلمانية والقانون والدين، مجلة شرق نامة التركية العدد (7)، كانون الثاني، 2011، ص ص22- 30.

(5) عوني عبد الرحمن السبعاوي، قوى التأثير على الصراع الأقليات والطوائف في تركيا، ملفات خاصة، الجزيرة نت في3 تشرين الثاني 2006، ص2.

حرص العلويون بالمقابل على إعطاء أصواتهم إلى التيارات العلمانية على الدوام خوفا من الاضطهاد الديني الذي يستشعرونه فيما إذا وصل الإسلاميين إلى الحكم(1).

ولعل النخب التركية العلمانية ستدعم مستقبلاً العلويين لمواجهة تصاعد نفوذ التيارات الإسلامية من خلال تكريس الانقسامات الطائفية وبما يؤمن إضعاف الطرفين لصالح العلمانية(2). وقد شهدت مدة تسلم حزب العدالة والتنمية للحكومة انفتاحاً ديمقراطياً مهماً، تمثل بإزالة العوائق أمام حريات الأقليات بشكل نسبي، وفتح المجالات أمام مقاربات أخرى في سبيل حل أزمة الأقليات وإعطائهم حقوقهم المشروعة(3). ولم ينحدر حزب العدالة والتنمية في الفخ المذهبي لأنه يعرف أن الفتنة المذهبية حريق قابل للانتشار من المحيط المجاور، لان تركيا من المجتمعات المسلمة التي قد تنتقل لها تلك الفتن إذا ما نمت المشكلة العلوية، ولذلك حرصت حكومة حزب العدالة والتنمية على تغليب المصلحة الوطنية التركية وفقا لإستراتيجية تصفير المشكلات وإخماد الفتن المذهبية والعرقية المتنقلة والوقوف على مسافة واحدة من كل طوائف الشعب التركي(4)، وكان متجاوبا مع المخاوف العلوية من خلال إقراره بالعلمانية في مجال الحريات الدينية وحق الجميع بممارسة عقائدهم وشعائرهم الدينية مركزاً في برامجه السياسية على التجاوب مع فئات المجتمع المتنوعة والانتقال من القاعدة السنية إلى القاعدة الاجتماعية الوطنية، وقد ظهرت استجابة العلويين للحزب من خلال نسبة الأصوات التي أدلوا بها لصالحه في انتخابات 3تشرين الثاني2003م حيث وصلت إلى(25٪) من مجموع أصوات العلويين، وتعد هذه المرة الأولى التي يصوتون بها لصالح أحزاب ذات جذور إسلامية، فقد كانت النسبة التي صوتت لحزب

(1) Pulent Aliriza and Seda Ciftci، Turkey's post-Election، Political Landscape، Turkey program، Center for Strategic and International Studies. www.csis.org/turkey /TU021108. htm. November 08، 2002 .

(2) عوني عبد الرحمن السبعاوي، ، المصدر السابق، ص3.

(3) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، مصدر سابق، ص153.

(4) محمد نور الدين، تركيا إلى أين؟ دور وتحديات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (363) حزيران 2009، بيروت، ص49.

الرفاه لاتتجاوز(1٪)[1]. ولم ينجح حزب العدالة والتنمية أن يضم إلى قائمة نوابه أي مرشح علوي في انتخابات عام 2002م وهذا شكل ثغرة كبيرة في طبيعة التمثيل الشعبي لحزب العدالة والتنمية، ولكن في الانتخابات التشريعية لعام 2007م استطاع أردوغان أن يقنع المفكر العلوي (رها تشامور أوغلوا) من الترشح ليكون النائب العلوي الوحيد اليوم في صفوف حزب العدالة والتنمية، لكنه استقال من المهمة التي أوكلها إليه الحزب بشأن حل المشكلة العلوية بعدما أعلن أن السعي ليس جدياً بما فيه الكفاية[2]. وفي خطوة تعد جزءاً من إستراتيجية الانفتاح على العلويين قام رئيس الجمهورية عبد الله غول المسلم السني المتدين بزيارة مدينة تونجيلي التي تقطنها غالبية علوية وكردية ودخل((بيت الجمع)) الذي لا تزال الحكومات التركية ترفض الاعتراف بأنه مركز عبادة العلويين وتعتبر أن الجامع هو بيت العبادة. فيما لم يبادر إلى هذه الخطوة أكثر الرؤساء العلمانيين تشددا[3]. وفي خطوة أخرى تعد الأكثر جدية وعملية على طريق الحل، نظمت حكومة العدالة والتنمية مؤتمرا في حزيران العام 2009م، بمشاركة (304) شخصية من قادة العلويين وغير العلويين لإيجاد الحلول المناسبة لتسوية المشكلة العلوية، بإشراف وزير الدولة (فاروق تشيليك) المكلف بالملف العلوي، وتوصل المؤتمر في تقريره النهائي إلى جملة طلبات تدعو الحكومة للموافقة على ما سبق أن□ اشرنا إليه في (البيان العلوي) المذكور آنفا، إضافة إلى التركيز على بعض الطلبات الأخرى كإعطاء بيوت العبادة لدى العلويين، والمعروفة ببيوت الجمع، صفة قانونية، بحيث تستفيد من مساعدات الدولة، ويجب إعادة الصياغة القانونية لرئاسة الشؤون الدينية لتخدم جميع الطوائف. واقترح التقرير جعل يوم العاشر من محرم (ذكرى عاشوراء) المقدس عند العلويين يوم عطلة رسمية، ووضع درس الدين العلوي بمرتبة قانونية مساوية لدرس الدين السني، وإحياء الطقوس الدينية العلوية في محافظة حاجي بكتاش، التي تحمل رمزية كبيرة للعلويين، وتوفير وظائف لأبنائهم في دوائر الحكومة، واستملاك فندق ماد يماك بمنطقة سيفاش الذي قتل فيه 37 علوياً عام 1993م وتحويله إلى متحف خاص بالطائفة العلوية. ورأى الكاتب التركي من أصل

---

(1) ينظر: مجلة نيوزويك (النسخة العربية)، في 19 تشرين الثاني 2002، ص12.

(2) محمد نور الدين، غول أول رئيس تركي يدخل «بيت الجمع» العلوي ، صحيفة السفير اللبنانية، في 7 تشرين الثاني 2009، ص17.

(3) المصدر نفسه.

علوي (طه اقيول) إنَّ التقرير كان ايجابياً جداً، وهو خطوة مهمة على طريق الاعتراف بالعلوية(1).

وقد أقرت الحكومة جميع ما ورد بالتقرير، وأعلنت وزيرة التعليم التركي (نعمت تشوبوكتشو) أنه قد تقرر في العام 2012 تدريس مادة "العقيدة العلوية" مقررا اختياريا اعتبارا من الصف الرابع الابتدائي. كما أنه سيتم تعديل كتاب مادة "الأخلاق والتربية" ليشمل بداخله الفكر العلوي، وسيتم إدراجه تحت عنوان التيارات الصوفية في الإسلام وجاء هذا القرار تماشيا مع سياسة حكومة العدالة والتنمية في الانفتاح على العلويين التي بدأتها منذ حزيران 2009، وأن كتاب "العقيدة العلوية" سيستمد معلوماته ومصادره من تقارير المجلس العلوي(2). ولم تقر الحكومة مسألة بيوت الجمع (مساجد العلويين)، وسوَّغ (فاروق تشيليك) عدم الاعتراف بها لان "أي حل لهذه الأزمات يجب أن يتزامن مع حلول لمشكلة الدستور ولقوانين عامَي1925م و1935م"، المتعلقة بحظر الطرق الصوفية وإنشاء التكايا والزوايا الخاصة بالدراويش(3). وبعد أن أعلن جليك مضمون التقرير قامت المنظمات والجمعيات العلوية بحملة كبيرة ضدّ مضمونه، وانتقدته لأنه "مُعَدّ وفق وجهة سنية حنفية بعيدة عن السعي لإيجاد حلول حقيقية للمشاكل العلوية"، إضافة إلى أنّ "الحكومة تهدف من خلال التقرير إلى خلق دائرة من علويّي السلطة" ووصف (عز الدين دوغان) رئيس منظمة "جم" اكبر المجموعات العلوية في تركيا التقرير بأنه خطة ذات أهداف انتخابية، ليستفيد منها حزب العدالة والتنمية(4). وفي سابقة خطيرة في تركيا تقدم العلويون بطلب عام 2004م إلى محكمة في أزمير التركية لشطب كلمة (مسلم) من حقل الديانة المخصص في بطاقة الهوية الشخصية للمواطنين واستبدالها بكلمة(علوي)، وقد رفضت المحكمة الدعوى لأنها تتعارض مع معاهدة لوزان بشأن الأقليات، التي تفرز الناس على أساس ديني، إما مسلم أو مسيحي أو يهودي، ومن ثمَّ فإن العلوية هي احد المذاهب الإسلامية وليست دينا قائما بذاته. وفي عام 2006م وافقت الحكومة التركية على ترك حرية الاختيار للمواطن

---

(1) نقلا عن: محمد نور الدين، تركيا: تقدم كبير نحو حل المسألة العلوية، صحيفة السفير اللبنانية العدد (11853) في 2 نيسان 2011، ص 15 .

(2) صحيفة الزمان التركية في 14 كانون الثاني 2011.

(3) عائشة كربات، الخطّة العلويّة للحكومة التركيّة، صحيفة الأخبار اللبنانية، في 23 نيسان 2011.

(4) صحيفة الأخبار اللبنانية، في 6 نيسان 2011.

بتعبئة الحقل المخصص للديانة أو تركه فارغا، إلا أن العلويين تقدموا بشكوى إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فصدر القرار في شباط 2010م بإلغاء الحقل نهائيا من بطاقة الهوية لان عبارة الدين في الهوية تتعارض مع المادة التاسعة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان الضامنة لحرية الدين والفكر، واعتبرت أن إفشاء الانتماء الديني للشخص في الهوية انتهاك للحريات الفردية. وعلق رئيس الاتحاد البكتاشي العلوي علي بلقيز على قرار المحكمة الأوروبية انه "القرار الذي كنا ننتظره، وشكك برغبة حزب العدالة والتنمية في تطبيق القرار لأنه لم يلتزم بقرار سابق للمحكمة الأوروبية متصل بدرس الدين الإجباري وفقا للمذهب السني الحنفي" (□). وقد يكون أمر غياب الثقة هذه متولدة عن مخاوف العلويين من حقيقة حزب العدالة والتنمية ومن كونه يمثل (الإسلام المعتدل) كما جاء في خطابهم السياسي، إذ يقول (عز الدين دوغان) " لا تتخدعوا بالمظاهر .. عندما تلقي السياسة بقناعها يتغير البشر..إن أردوغان لم ينسلخ عن تقاليد أربكان، ولو كان صادقاً لكان تجاوبه أكثر مع الحقوق العلوية، ولولا الضغط الأوروبي لما كان حزب العدالة والتنمية التفت إلى العلويين"(□). ويذهب (كيليتشدار أوغلو) زعيم حزب الشعب الجمهوري وهو علوي كردي إلى ابعد من ذلك عندما يقول "أنا من سيرفع القناع عن وجه السيد أردوغان"، متهما إياه بالتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية لبناء نظام الشرق الأوسط الجديد الذي يخدم مصلحة (إسرائيل) (□). كما صرح رئيس الاتحاد البكتاشي (صلاح الدين أوزل) إنهم سيقاضون أردوغان بتهمة ارتكاب "جريمة الكراهية ضد العلويين"، وكان هذا التصعيد من العلويين في سياق الاستعداد والتعبئة العامة لانتخابات 12حزيران 2011م وحشد الأصوات التي سبق وأن□ انتزع حزب العدالة والتنمية نصيباً كبيراً منها في انتخابات عامي 2002م و 2007م البرلمانية(□)، ولكنه خسرها لصالح حزب الشعب الجمهوري الذي تمكن من الحصول على الأغلبية في محافظة تونجيلي وسط تركيا

---

(1) د. محمد نور الدين، العلويين يكسبون الجولة الأولى، أخبار العالم، في 5 شباط 2010، ص1. واللافت للنظر مـــا جاء في قرار المحكمة الأوربية حيث عرّفت العلوية "بأنها معتقد متأثر بالمعتقدات الصوفية ومعتقدات ما قبل الإسلام". ينظر: المصدر نفسه، ص2.

(2) عز الدين دوغان، مقابلة مع صحيفة ميلليت التركية، في 26 كانون الأول 2005.

(3) نقلا عن: صحيفة السفير اللبنانية العدد (11769) في 20 كانون الأول، ص 15.

(4) نقلا عن:http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=428687 في 6 حزيران 2011.

ذات الأغلبية العلوية التي ينتمي إليها كمال كيليتشدار أوغلو رئيس حزب الشعب الجمهوري[1]. إلا أن حزب العدالة والتنمية لم يتخلى عن وعوده تجاه العلويين رغم خسارته لأصواتهم، وأقرت الحكومة في أيلول عام 2011م تدريسَ المذهب العلوي في جميع المراحل المدرسية ابتداءً من الصف الرابع الابتدائي حتى نهاية المرحلة الثانوية. وشرعت وزارةُ التربية في إعداد الكتب المدرسية اللازمة لهذا الغرض التي تحتوي على أفكارِ شيخ الصوفية العلوي حجي بكتاش، بالإضافة إلى تدريس سيرة آلِ البيت وفضائل محبة الإمام علي بن أبي طالب رضى الله عنه، في المدارس كافة وبضمنتها مدارس الأئمة والخطباء التي تنتهج عقيدة السنة النبوية الشريفة [2].

بعد كل ما تقدم من دراسة لواقع العلويين وما تناولناه من سياسات لحزب العدالة والتنمية إزاءها وردود أفعال بعض قادة الطائفة العلوية عليها، يمكن أن نستنتج بأن رفض العلويين لخطط حزب العدالة والتنمية، لم ينجم عن عدم ثقتهم بزعيمه أردوغان لجذوره الإسلامية وبجديته في معالجة مشكلاتهم المتجذره فحسب،وإنما لطموحاتهم المتنامية في رفع سقف مطالبهم ليتأهل العلويون ويستعدوا لخوض أهم معاركهم "الاستقلالية" على حد قول الأستاذ (محمد نور الدين) منذ أن أبادهم السلطان سليم في القرن السادس عشر "مدعومين من الاتحاد الأوربي" بوصفها قوة دفع في إدراج مطالبهم والاعتراف بهم كأقلية وهو ما سوف يشكل أحد أكبر التحديات التي ستواجه حكومة أردوغان، التي ينبغي لها أن توفق بين قاعدتها الإسلامية السنية وبين مطالب الاتحاد الأوروبي حول الحريات الدينية والمذهبية. وسيكون ذلك امتحانا حقيقياً لقول أردوغان "كنتُ إسلامياً وأصبحت ديمقراطياً محافظاً" [3]. وإن ما يتعلق بحرية ممارسة الطقوس الدينية للعلويين يعد من المواضيع الرئيسة التي تثير قلق الاتحاد الأوروبي. وقد كسب العلويون الدعوى التي رفعت إلى محكمة حقوق الإنسان الأوروبي بشأن إلزام تدريس مادة الدين لأبنائهم في المدارس التركية وان المزيد من الضغوط توجه إلى حكومة حزب العدالة والتنمية من اجل زيادة حريات الأديان لاسيما بعد أن طرح مجموعة من العلويين بشكوى أخرى كان مفادها "أن الحكومة تسعى إلى عزل

(1) صحيفة زمان التركية في 13 حزيران 2011.

(2) صحيفة يني شفق التركية في 9 أيلول 2011.

(3) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره، ص 174.

مجموعة الرجال والنساء الذين يقومون بالرقص داخل دائرة تعبيرا عن تمسكهم بالدين عن المجتمع" مما يعد مصادرة لحقهم في ممارسة طقوسهم الدينية(1).

إنَّ رغبة الأتراك في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي قد ولدَّ حراكاً سياسياً فعالاً لصياغة دستور جديد بعد الانتخابات البرلمانية في 12 حزيران 2011م للارتقاء بتركيا نحو الديمقراطية الحقيقية بما يعزز الحريات الدينية واكتساب مزيد من الحقوق الثقافية للأقليات ولكن بدلا من أن تتجه الجماعات الوطنية التركية نحو التلاحم لتحقيق الغاية المتوخاة من ذلك الحراك، نجدها انحدرت نحو إصطفافات سياسية قائمة على أسس طائفية وعرقية ستؤدي إلى التصادم بدلا من التلاحم،والى التفتيت بدل التوحد،وقد يكون ذلك ما يخطط له أعداء الأمة الإسلامية الذين وجدوا من ذريعة الحريات الدينية وحقوق الأقليات خير وسيلة لتمزيق مجتمع إسلامي يشكل المسلمون فيه أكثر من 99,5٪. وقد انجرفت الحكومة التركية وراء ذلك المخطط من حيث تعلم أو لا تعلم، وهنا لابد من السؤال، هل من المعقول أن تقبل الحكومات الأوربية آن ينضم إليها أكثر من 74 مليون مسلم ؟ وهم من يضيق على مسلمي بلدانهم الأرض بما رحبت؟ هذا ما سنحاول استنتاجه في المباحث القادمة .

المطلب الثالث

قضية الأرمن في تركيا

تعد قضية الأرمن واحدة من قضايا الأقليات الدينية في تركيا التي أثيرت حولها العديد من المشكلات وتباينت بشأنها ردود الفعل داخلياً وخارجياً، وأخذت حيزاً شاسعاً من جهود الحكومات التركية المتعاقبة على حلها، لاسيما بعد تولي السلطة حزب العدالة والتنمية الذي ينحدر معظم قادته من جذور إسلامية يطمحون نحو إعادة بناء النظام السياسي في تركيا على أسس ديمقراطية ترعى حقوق الأقليات وتحترم إرادة الشعوب بما لا يتعارض مع القيم الإسلامية التي جبلوا عليها، وللحيلولة دون استغلال المسألة الأرمنية من أطراف دولية كالولايات المتحدة ومعها دول الاتحاد الأوربي والكيان الصهيوني، مستفيدين من وقائع حصلت في الماضي للتأثير في سياسة تركيا الخارجية في الوقت الحاضر باتجاه تغيير مسارها ليتناسب ومصالح هذه الدول في

(1) صحيفة صباح التركية، في 7 أيار 2008.

المنطقة ولاسيما في ظل الظروف البالغة التعقيد التي تشهدها مناطق العالم الإسلامي. ولغرض فهم حقيقة المشكلة الأرمنية في تركيا ومسالك الحل التي انتهجتها حكومة العدالة والتنمية، لابد أن نعرج على جذور الأرمن الذين يعدون من أقدم الشعوب التي استوطنت منطقة الشرق القديم، إذ تقع بلادهم أرمينيا إلى الشمال من منابع نهر الفرات عند بحيرة (وان) ويحدها من الشمال البحر الأسود وبلاد الكرج (جورجيا) حالياً، وشرقاً الكرج وإيران، وجنوباً بلاد العرب، وغرباً أسيا الصغرى[1]. ولا يوجد ما يدل على أصل الأرمن ولغتهم ولكن هناك رأياً يذهب إلى أنهم من البلقان وهم يتحدثون اللغة الأرمينية وهي من اللغات الهندواوربية القديمة[2].

اعتنق الأرمن الديانة المسيحية منذ نهاية القرن الميلادي الثالث[3]، وهاجر بعضهم من أرمينيا جراء ما تعرضت له من اجتياح على يد الإمبراطوريات الكبرى إلى شرق الأناضول في زمن الدولة العثمانية في خلال القرن السادس عشر بعد الميلاد ونتيجة للصراع بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية من جهة وبين الدولة العثمانية والدولة الصفوية من جهة أخرى، فأصبح الأرمن مقسمين بين هذه الدول، إلا أن الجزء الأكبر منهم وقع في الجانب العثماني[4]، وقد حصلوا على الاستقلال الديني عندما اقر السلطان العثماني عام 1863 " الدستور الوطني الأرمني" الذي منحهم الحرية الكاملة في القيام بشعائرهم الدينية، وحقهم في انتخاب مجلس وطني وكنائسي يكون مقره في القسطنطينية[5] مؤلف من أربعمائة عضو، ينتخب الأهالي مائة وعشرين منهم يقومون

---

(1) د.كمال مظهر احمد:كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى بغداد، دار أفاق عربية ، 1984، ص 23. بتصرف.

(2) Guruas Kamuran . The Armenian an File ، the Myth of Innorence Exposed ، londan ، 1985 ، pp.12-13.

(3) د.غسان لعزي،الجزرة الأرمنية (1915)وثائق من الأرشيف الدولي،مركز الدراسات الأرمنية،بيروت،1997، ص13.

(4) Salahi Ramsdam ، The Ottoman Armenians ، victims of Great power Diplomacy ، London ،1987. P. 10.

(5) د. غسان العزي، المصدر السابق، ص14.

باختيار البطريك الأرمني رئيساً شرعياً لجميع الأرمن في الدولة العثمانية سواء أكانوا كاثوليك أم غير ذلك(□).

في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي عرف أرمن روسيا يقضة قومية امتدت إلى أخوانهم الذين يقطنون في الإمبراطورية العثمانية تمخضت عن نشوء أحزاب قومية كحركة الهنتشاك وحزب الطاشناق(الاتحاد الثوري الأرمني) تطالب بالاستقلال عن الدولة العثمانية(□)، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقة بين الأرمن وبين السلطان عبد الحميد الثاني، لاسيما بعد أن وقفوا إلى جانب روسيا القيصرية في حربها ضد الدولة العثمانية والمطالبة بإقامة وطن لهم في ست ولايات في الأناضول الشرقية وهي (ارض روم، و وان، وبطليس، وديار بكر، وخربوط، وعيواض)(□).

ولقد ازداد الأمر سوءاً عندما شكل الروس كتائباً من المتطوعين الأرمن لمقاتلة الجيش العثماني، وفي الوقت ذاته هرب أعداد كبيرة من المجندين الأرمن الذين يعملون في خدمة الجيش العثماني، وقاموا بتشكيل مجاميع لتنفيذ عمليات مسلحة ضد الجيش العثماني "خلف خطوط العدو" لإرباك القوات العثمانية(□). وشكلت الأقلية الأرمنية حسب ما وصفه تقرير رسمي عثماني (عصابات ومنظمات إرهابية) تلقت الدعم من خصوم الدولة العثمانية ماديا ومعنويا وعملت على إثارة الأرمن ومطالبتهم بالتمرد والعصيان، وفعلاً قام بعضهم بعمليات تتسم بجانب من العنف ضد الدولة والمدنيين من المسلمين الأتراك وحتى ضد الجماعات الأرمنية التي وقفت مع الدولة العثمانية ضدهم(□)، وحينما وصلت الإعمال العدوانية للأرمن ذروتها اثر محاولة اغتيال السلطان عبد الحميد الثاني أمام جامع يلدز، قامت السلطات العثمانية بقمع واسع للأرمن في القسطنطينية(□). وعندما انطلقت حركة (جمعية الاتحاد والترقي) بمبادئ ظاهرها العدل والمساواة ووضعت الإصبع على جرح المسالة الأرمنية التي وجدت فيها ضالتها فانتعشت أمال الأرمن بالإصلاحات ونشأت علاقات وثيقة بين الأحزاب الأرمينية المناوئة للسلطنة العثمانية وتلك الجمعية تقوم على أساس التشاور والتفاوض والتعاون.

---

(1) دير نرسيس صائغيان البغدادي، تاريخ الأرمن لكاثوليك في العراق، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1944 ، ص26.

(2) د. جان شرف، القضية الأرمنية في السلطة العثمانية، مركز الدراسات الأرمنية، بيروت 1997، ص171.

(3) د. احمد نوري النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1990، ص129.

(4) د. غسان العزي، المصدر السابق، ص22و ص23.

(5) تقرير معهد السياسة الخارجية التركية، المزاعم الأرمنية والحقائق التركية، أنقرة، 1983، ص ص7-8.

(6) لمزيد من التفاصيل عن الوثائق العثمانية حول مسألة الأرمن ينظر: يوسف صلاح أوغلوا. تهجير الأرمن1914-1918 (الوثائق والحقيقة)، ترجمة أور خان محمد علي، دار قدموس للنشر، دمشق، 2010.

وعندما استطاعت حركة تركيا الفتاة السيطرة على الحكومة وإعلان دستور 1908م ألقى المسلحون الأرمن أسلحتهم وأدخلت الأحزاب الأرمينية التعديلات الأيديولوجية الضرورية والملائمة للوضع الجديد في الدولة العثمانية(□). وفي حقيقة الواقع لم تكن حركة الاتحاد والترقي غير حجاب دقيق يخفي خلفه أسوأ النوايا والمخططات الأكثر تعصبا وعنصرية باعتمادها سياسة التتريك لطمس هوية الأرمن وسائر الأقليات الإثنية الأخرى، بغية خلق الجامعة الطورانية(□). إن سيطرة الجماعة الطورانية المتطرفة قومياً على الحركة وعدم تنفيذها الإصلاحات الموعودة، فضلا عن دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا وايطاليا، مع قيام روسيا القيصرية بتحريض الأرمن على القيام بهجمات عسكرية على الكثير من القرى والمساكن ومصادرة ممتلكات بعض المسلمين وقتل عدد كبير منهم واغتصاب النساء(□).

كل هذه العوامل والمعطيات جعلت الحكومة العثمانية تنظر إلى الأرمن كأعداء داخل تركيا دفعتها إلى القيام بسلسلة من العمليات المضادة للأرمن منها القتل والتهجير، وتشير المعلومات على أن نسبة الأرمن الذين قتلوا في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي تقدر بمليون ونصف المليون على وفق المصادر الأرمنية (□). بينما ترى مصادر تركية إن ما يسمى بالمذبحة العنصرية من اختلاق الدعاية الأرمنية المتتالية مشيرة على أن الخطأ " يتبين عند تحقيق ودراسة الوثائق الرسمية الانكليزية والروسية والعثمانية أن مجموع نفوس الأرمن في الدولة العثمانية كان(1،3) مليون نسمة. فكيف يمكن أن يموت أكثر من مليون ارمني؟ (□). وهناك من الوثائق الدولية ما يشير إلى حصول هذه

---

(1) د. حنا سعيد الحاج، العلاقات الإسلامية الأرمنية منذ الفتح العربي حتى اليوم، مركز الدراسات الأرمنية، بيروت، 1997، ص 177وص178. ينظر وقارن مع: جيرال ح. ايبارهان : أرمينيا والأرمينيون وطن مقسم وأمة مشتتة، بحث ضمن كتاب . الحدود العرقية الأسيوية السوفيتية، الولايات المتحدة، منشورات بريغامون ،1979، ص56.

(2) يقول هراج داسنا بيديان " إن العقيدة الطورانية كان مصدرها التتار في روسيا و التركمان في أسيا الوسطى ثم تمكنت تدريجيا أن تحل في الإمبراطورية المعلنة محل الوحدة الإسلامية التي سادت إبان العهد الحميدي وبدعم من اليهود وتخطيطهم". ينظر: هراج داسنا بيديان، القضية الأرمنية، مركز الدراسات الأرمنية، بيروت، 1984، ص18.

(3) للمزيد من التفاصيل حول الأعمال الأرمنية ضد الأتراك العثمانيين، ينظر مجموعة الوثائق التركية، مج 3 الصادرة من مركز الأبحاث الإستراتيجية التاريخية العسكرية التركية أنقرة ،1986. ص20.

(4) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مصدر سبق ذكره، ص 69.

(5) تقرير معهد السياسة الخارجية التركية، مصدر سبق ذكره، ص14.

المذابح من دون أن تحدد عدد الذين قتلوا منهم(1). فبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى فرضت دول الحلفاء بموجب المواد (88- 93) من معاهدة سيفر في 19 نيسان 1920م على الدولة العثمانية وجوب الاعتراف بجهود القوى المتحالفة لتشكيل دولة أرمنية حرة مستقلة وان تقبل الدولة العثمانية تحكيم الرئيس الأمريكي حول مسألة تعيين حدود الدولة الجديدة في مقاطعات ارض روم، وترابزون، ووان، وتبليس، ومدخل أرمينيا للمياه(2). ولكن بعد الانتصارات التي حققها القوميون الأتراك بقيادة مصطفى كمال أتاتورك تراجعت دول الحلفاء عن قيام الدولة الأرمنية فعادت أراضي أرمينيا الغربية إلى الجمهورية التركية الجديدة،وأراضي أرمينيا الشرقية أصبحت تحت سيطرة الجمهورية السوفيتية بموجب معاهدة لوزان عام 1923م(3). ومن هنا نشأت المشكلة لدى تركيا الحديثة حيث أصبح قسما من الأرمن يعيشون فيها ويشكلون(0,2٪) من سكانها ويقترب عددهم من(131000) ألف نسمة عام 1996م(4)، حيث أصبحوا بموجب معاهدة لوزان يتمتعون بوضع صفة الأقلية وحقها في افتتاح مدارسها الخاصة بها وحماية أملاكها وحرية التعبير والنشر باللغة الأرمنية وحرية ممارسة شعائرها الدينية(5). وقد أصبح البطريك هو الزعيم الروحي في استانبول، وان جميع الكنائس والطوائف الأخرى الموجودة في الاسكندرونه وقيصري وديار بكر،التي يكون لها قساوسة وأبرشيات، سواء ينتمون إلى الكنيسة البابوية أم الغريغورية فهم جميعا يخضعون لإدارته، وتنحصر واجباته في تمثيل مصالح واحتياجات رعيته الأناضولية والقيام بالاشتراك مع الزعماء

---

(1) U.S.A. Senate Resolution 359-may II ، 1920 . International /Affirmation of the Armenian Genocide Armenian National institute 122 c street Nw. suite 360 washinghton Dc 2001 .

إن القرار الصادر عن مجلس الشيوخ الأمريكي في 11 أيار 1920 المرقم 359 أشار إلى ذلك بالقول: (لما كانت الشهادة المقدمة في الجلسات المدارة من قبل اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي أثبتت بما لا يقبل الشك حقيقة المذابح والأعمال الوحشية التي تم تقديم التقرير حولها والمثبت وجودها التي عانى منها الشعب الأرمني). ينظر: المصدر السابق.

(2) طور بكين شاو ارش، القضية الأرمنية والقانون الدولي ترجمة خالد الجبلي، اللاذقية، دار الحوار للنشر والتوزيع، ط2، 1992 ص30.

(3) د. بايبس، تكوين الاتحاد السوفيتي، نيويورك (د.ن) 1968، ص95.

(4) د. رواء زكي يونس، التركيب القومي والديني في تركيا، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، العدد (5) السنة الثانية، بغداد،2000 ص88.

(5) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مصدر سبق ذكره، ص 69.

المجتمعين الصغيرين الكاثوليكي والبروتستانتي بالمحافظة على مختلف المؤسسات الأرمينية في تركيا (1)، التي لم تتخل يوما عن مطالب الأرمن التاريخية بمسألتين جوهريتين هما المطالبة بأراضي تقع الآن في شرق تركيا ومحددة بستة ولايات، وبتقديم تعويضات عن الإضرار الناجمة عن الإبادة التي يتهم بها الأرمن الأتراك بأنهم نفذوها عام 1915م(2). وقد حشد الأرمن من أجل تحقيق تلك المطالب كل الجهود حيث قامت عدد من الأحزاب والمنظمات، وجماعات ضغط الأرمنية في خارج تركيا، للتأثير في صناعة القرار ألأوربي والأمريكي ودفعهم على اتخاذ موقف مساند لهم وضاغط على تركيا(3)، واستخدام الدعاية الإعلامية الغربية، التي ركزت على وجود تمييز قومي وديني في تركيا من خلال الجوانب الثقافية والاجتماعية وربما حتى الوظيفية تجاه الأقليات الدينية،مما أعطى القضية أبعادا دولية(4)، إذ تمكن هذا اللوبي من تفجير قضية إبادة الأرمن في أروقة أكثر من 12 برلمان لبعض الدول الأوربية مثل انكلترا وفرنسا واليونان وايطاليا وبلجيكا وسويسرا وحتى الفاتيكان،وغيرها من الدول، وأصدرت قانوناً يعترف (بالإبادة التركية للأرمن)(5). كما يتركز الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية في لحظه توتر العلاقات مع تركيا لإصدار قانون يعترف بالإبادة الأرمنية حيث صادقت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي على مشروع القرار ولكن توقف صدوره بفعل عوامل سياسية عديدة(6).

لقد اتخذت قضية المذابح لسكان الأرمن شكل جريمة إبادة الأجناس على وفق الاتفاقية الصادرة عن الجمعية العمومية في 9 كانون الأول 1948م، على الرغم من

---

(1) Dr. Abdullah Saydam ، the Armenian – Green Threat to Trabzon in the war of independeuce in yusuf sarway and Others ،the pontus Issue and the policy of Greece، Ankara ، 2000 ، p. 89.

(2) يوسف إبراهيم الجهماني، تركيا والأرمن، سلسلة ملفات تركيا، العدد (9)، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق، 2001، ص15.

(3) yauus ، Hakan ، Turkey's Relations with lstael p. 48.

(4) اللجنة المركزية لجمعية هامازكيان الثقافية ، نصب لفن العمارة الأرميني ، بيروت، 1972 ص12.

(5) بشير عبد الفتاح، الأرمن وأزمة السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد 143 كانون الثاني، القاهرة، 2001، ص187.

(6) لمزيد من التفاصيل عن الموقف الأمريكي من قضية الأرمن، ينظر: د. سلمان داود سلوم العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص ص 141 – 156.

حدوثها قبل ذلك التاريخ، حيث أقرت المادة (1) من تلك الاتفاقية " إن جريمة إبادة الأجناس هي جريمة يعاقبها القانون الدولي"، وقد وعدت كل الحكومات المتحالفة مراراً، بحلها، وتعهدت رسمياً بإعادة حقوق الشعب الأرمني[1]. إلا إنها أي "المسألة الأرمنية" ظلت في سبات عميق لمدة سبعين عاماً في ظل صراع القطبين ثم استيقظت مع انهيار الاتحاد السوفييتي، ومن بعد استقلال أرمينيا، لتحمل إلى الحاضر كل موروثات الماضي المزمنة، الجغرافية والدينية والعرقية والأثنية المتصلة جميعها بالعلاقات مع تركيا[2].

ومع تقدم المسار التركي على طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوربي وما يتطلبه الأمر من بناء ديمقراطي وإطلاق للحريات الدينية واحترام لحقوق الإنسان، استمدت المسالة الأرمنية زخماً جديداً، حيث انطلق الأرمن في حملة عالمية جديدة محاولة منع تركيا من دخول الاتحاد الأوربي إن لم تعترف بمسؤوليتها الإنسانية والحقوقية عن المجازر الأرمنية[3]. فتعالت أصوات الأقليات الدينية والأرمنية بوجه خاص للمطالبة بتسهيلات أكبر من أجل زيادة تمثيلها النيابي في مجلس الأمة التركي، حيث لم يدخله في الانتخابات الأخيرة أي نائب غير مسلم. وبرفع الحظر عن حرية استخدام اللغة في مؤسسات التعليم ووسائل الإعلام، وتدريس العقيدة الخاصة بهم في المدارس الرسمية وفتح مؤسسات تعليمية دينية لتأهيل رجال الدين عندهم حيث تعاني الطائفة من نقص في رجال الدين الذين يقومون بوظائف دينية في الكنائس، ويطالبون بعدم كتابة دين المواطن في الهوية الشخصية، كما تدعي الأقليات بأن هناك إقصاء ضمني وغير رسمي للأقليات غير المسلمة عن الخدمة في الجيش وقوات الأمن والمناصب الرفيعة في الدولة، كما يطالب الأرمن بوقف الاعتقالات التي تمت في حق الكتاب الذين عبروا عن آرائهم في المسألة الأرمنية، ويقولون إن المحاكم التركية تستخدم بشكل مزاجي المادة (301) من قانون العقوبات التي نصت على تحريم تحقير القومية التركية[4]، التي عززت بالقانون الجزائي الجديد الذي صدر عام 2004م بتجريم كل شخص يتعرض

---

(1) نخبة من الباحثين والعلماء، جريمة الصمت (جريمة إبادة الجنس الأرمني)، ترجمة المهندسة هوري عزازيان، سلسلة دراسات ووثائق المجازر الأرمنية، ، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، 1995، ص256.

(2) كريم محمد حمزة، دهام محمود علي الجبوري، القوى الفاعلة في المجتمع التركي، مصدر سابق، ص100.

(3) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره، ص 136.

(4) محمد ثلجي، أزمة الهوية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص99.

للمصالح القومية (من قبيل ذكر الاعتراف بإبادة الأرمن...أو النيل من القومية التركية يخضع لعقوبات جزائية جسيمة)، وقد نفذت أول عقوبة بهذا الشأن بحق الكاتب الأرمني (هرانت دينك) ورئيس تحرير صحيفة آغوس التركية بالسجن ستة أشهر وأحيل عشرات السياسيين إلى القضاء[1].

وعلى الرغم من الوقت الطويل الذي مضى على هذه القضية، إلا أن الحكومة التركية تعاملت مع الموضوع بعاطفية وحساسية شديدة. إذ لا تزال القضية محل تطور حتى في الأوساط التركية، وبفعل عدم قيام الحكومة التركية بوضع الأرشيف المتعلق بالقضية مطروحا أمام المؤرخين والباحثين عن الحقيقة بشكل يسير، وعدم تشكيل لجان تاريخية أو معاهد بحوث خاص بهذه القضية، دفع بعض الباحثين إلى التخلي عن مساندة تركيا بشأن الموضوع[2]. إضافة إلى عدم وجود سياسة تركية موحدة وثابتة حول القضية فتارة تعترف الحكومة بان الأمر حصل نتيجة ظرف خاص، وتارة أخرى تحمل العثمانيين جريرة ما حصل من مذابح وان أجيال الجمهورية التركية لا علاقة لها بالأمر. كما إن السياسة التركية تجاه الأرمن هي الأخرى تثير ردود فعل غاضبة تجاه الأتراك. فعندما تم اغتيال زعيم منظمة (أصلا أكوبيان) أعلنت تركيا أنها قامت بهذا العمل، مما أثار ردود فعل قوية ضد هذا الأسلوب من التعامل[3]. لكنَّ تطوراً نوعياً حصل في تركيا حول المسألة الأرمنية تجاوزت كل التحفظات التي تحيط بها في السابق، تصاعدت وتيرتها مع صعود حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية إلى السلطة وسعيه الحثيث في تحقيق كل متطلبات الانتماء إلى النادي الأوربي، منتهجاً خطاباً جديداً على المستوى العلمي والتاريخي، فعقدت الندوات وحصلت المناقشات ولم يبق قلم في الصحافة والتلفاز والبرلمان والأحزاب والنقابات وحتى البلديات لم يشارك فيها[4]. ففي الوقت الذي يستهجن فيه زعيم حزب العدالة والتنمية تلك المذابح ويعتبرها (أوساخ الماضي)، يرى ضرورة تجاوز المسألة وحلها على وفق ما يمليه منهجه الإيديولوجي المستمد من لوائح عالمية لحقوق الأقليات والإنسان، عندما رد على محاولة بعض النواب

---

(1) حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص147.

(2) Recep Gurelioglu، Bush Yonetimi Turkiyeye nasilbakiyor polibika ، yihi، SAY : 101 ، Sabo . 2001،pp22.36.

(3) lbid p.38.

(4) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره، ص 136.

الأتراك تبني مشروع قانون يجرم الفرنسيين على المذبحة التي ارتكبت بحق الجزائريين رداً على ما قاله الرئيس الفرنسي نيكولاس ساركوزي "أن على تركيا الاعتراف بالمذبحة الأرمنية قبل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي"،ولكن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان قال"لن نغسل الأوساخ بالأوساخ"،في إشارة إلى عدم دعمه لهذه المبادرة (□).

وقد شهدت تركيا حراكاً سياسياً وشعبياً باتجاه المسألة الأرمنية حيث دعا رئيس مجمع التاريخ التركي(يوسف حلاج أوغلو) لرفع القضية إلى الأمم المتحدة وتشكيل لجنة دولية لتقصي الحائق وبحث ملابساتها ، ووضع الوثائق المتيسرة كافة في أرشيف العالم تحت تصرفها لإثبات أن ما حصل للأرمن عام 1915م لا يرقى لوصف الإبادة(□). وعلى الصعيد الشعبي فقد سمحت الحكومة التركية لأول مرة بعقد مؤتمر ارمني في أيلول 2005م حضره عشرات الشخصيات البارزة من الهيئات العلمية والجامعية لدراسة موضوع الإبادة والحقوق النفسية والتاريخية للأرمن ودعا المؤتمر الأرمن إلى الاندماج في الساحة السياسية(□). وعلى الصعيد السياسي فقد اقترح رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان في 12 نيسان 2005 على الرئيس الأرمني تأليف لجنة مشتركة لدراسة التاريخ وإظهار الحقيقة وجوبهت بالرفض(□)، فبادرت الحكومة التركية بإرسال كتاب يتضمن مجموعة وثائق المتعلقة بالقضية الأرمنية إلى برلمانات الدول التي اعترفت بالإبادة وتشرح لهم أن ما ورد في(الكتاب الأزرق) الذي اعتمدتموه في إصدار قراركم لم يكن إلا "دعاية حرب" حيث كان هدف دول الحلفاء آنذاك توريط الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب ضد ألمانيا وتركيا. ويؤكد الأتراك أن لو كان أجدادنا انتهجوا سياسة إبادة الأعراق لكان اليوم لم تشاهدوا الكثير منها. والحق أن الأرمن يعملون على انتزاع قرار دولي في موضوع الإبادة على غرار ما حصل بحق اليهود على يد هتلر في ألمانيا على وفق المزاعم الصهيونية(□). لقد وضع حزب العدالة والتنمية المنشار في العقدة وتعلم الدرس فاقتحم الساحة الأرمنية لبدء الحل من داخلها فبادر

---

(1) عامر علي العلاق، الخيارات التركية تجاه الاتحاد الأوربي، مصدر سبق ذكره، ص123.

(2) صحيفة السفير اللبنانية، 13 نيسان 2005.

(3) تقرير البث التلفزيوني التركي لقناة TRT1 H، في 30 أيلول 2005 .

(4) تقرير البث التلفزيوني التركي لقناة TRT1 H، ليوم 13 نيسان 2005 .

(5) صحيفة الزمان التركية في 30 نيسان 2005 .

الرئيس التركي عبد الله غول بزيارة غير مسبوقة في تاريخ تركيا المعاصر إلى أرمينيا بحجة مشاهدة مباريات لكرة القدم بين البلدين فالتقى غول مع نظيره الأرميني (سيرج ساركسيان) في 7 أيلول 2008م فانطلقت بارقة الأمل لطي صفحة الخلافات بين البلدين على خلفية «مذابح الأرمن» بأسلوب يتسم بالهدوء عبر لجان علمية من البلدين. فكان للّقاء أبعاد قومية ودينية، كون تركيا تدعم أذربيجان في نزاعها مع أرمينيا على إقليم ناغورني كاراباخ، وتختلف دينياً مع أرمينيا وحليفاتها بعدما كانت نهاية الإمبراطورية البيزنطية على أيدي العثمانيين، وشكل ذلك صدمة تاريخية مازالت أصداؤها تتردد في أوروبا(1).

إن تركيا اليوم نجحت لأنها امتهنت لعبة المصالحة وعدم إزعاج الأصدقاء والتمايز عنهم، فسمحت الحكومة التركية للمرة الأولى منذ نحو قرن إحياء قداس في كنيسة اكدامار في جزيرة في بحيرة "وان" جنوب شرقي البلاد حضره مئات الأرمن من تركيا والمهجر وتعدّ هذه الخطوة سلسلة من الخطوات التصالحية نحوهم بعد عقود عديدة من العداء والتوتر، ودعا زعيم الطائفة الأرمنية في تركيا البطريرك(أرام اتاسيان) إلى السلام ونبذ البغضاء والكراهية لأنهما تؤديان بالإنسان إلى مجاهل الظلمة.(2). وقد جني حزب العدالة والتنمية ثمرة جهوده نحو المصالحة عندما صرح بطريرك الأرمن الأتراك (مسروب موتافيان) إن الأرمن سيصوتون لحزب العدالة والتنمية الحاكم لأنه كان على حوار ايجابي معهم واحترم حقوقهم الدينية(3). وقد رشح إلى الانتخابات البرلمانية عدد من الشخصيات المسيحية حيث يقول مرقوس يورك، لقد تحسنت الديمقراطية التركية ولهذا السبب لديّ الشجاعة ألان للترشيح عن العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية الذي يعود إليه الفضل للتقدم السياسي الكبير في البلاد. وعلى الرغم من وجود بعض الأمور التي ما زالت مُعلّقة، فإن الحملة الانتخابية تعكس التغيّر الجذري الذي حصلَ لهذا المجتمع في السنوات العشر الماضية من خلال توسيع الحقوق الفردية والدينية والعرقية ضمن المساعي التركية للانضمام للاتحاد الأوربي فقد رشح اثنان من الأرمن وواحد يوناني مع حزب العدالة والتنمية في حين رشحَ اثنان آخران من الأرمن أحدهما مع حزب الشعب الجمهوري والأخر مع حزب الحركة

(1) صحيفة الرأي الكويتية، العدد (10670) في 17 أيلول 2008.

(2) http://www.bbc.co.uk/arabic في19 أيلول 2010.

(3) صحيفة الرياض السعودية في 7 حزيران 2007.

القومية. وقال (إيهان أكتار) أستاذ علم الاجتماع المتخصص في الأقليات الدينية في جامعة اسطنبول، إن "عودة الأقليات الدينية للاندماج في الساحة السياسية هو نتيجة للثقة المتزايدة لديها. وأضاف، يوجد الآن نوع من التقارب بين الدولة التركية والأقليات الدينية"[1].

إن المسالة الأرمنية تنطلق من الوثائق التاريخية وتنتهي بالإبعاد السياسية، فالأمر مرهون الآن بطبيعة سياسة تركيا تجاه الولايات المتحدة وأوربا والكيان الصهيوني وأرمينيا. فطالما أكدت الولايات المتحدة إن أهم وسيلة لتفادي إثارة مسالة الإبادة في الكونكرس هو التعاون الثنائي وفتح الحدود مع أرمينيا وتطبيع العلاقات معها وفتح مدرسة الرهبان في اسطنبول ووقف الخطاب المعادي تجاه اليهود وأمريكا والانسجام مع سياستنا بما يتعلق بإيران وسوريا والبقاء على استخدامنا غير المشروط لقاعدة إينجرليك الجوية التركية[2]. وعليه فأن تنمية المصالح الأرمينية في علاقاتها مع تركيا يمكن إن يدفع أرمينيا إلى التخلي عن مطالبها الثأرية،ويمكن لتركيا أن تحسن علاقتها مع أرمينيا من خلال فتح المجال لمواطني أرمينيا بزيارة الأماكن المقدسة الخاصة بهم في تركيا، ومن ثمَّ سيؤدي هذا التقارب بين الطرفين إلى قطع الطريق أمام الولايات المتحدة وغيراها في إثارة القضية كلما دعت المصالح الأمريكية[3]. أما الكيان الصهيوني واللوبي اليهودي في أمريكا فكانا يقفان دائما إلى جانب تركيا لمنع المصادقة في الكونجرس الأمريكي على مشروع قانون يجرم إنكار وقوع هذه المذبحة، وتم تعليق مناقشة الادعاءات المطروحة في الكنيست الصهيوني مرات عدة في خلال المدة الماضية، إلا انه يعزم لآن على دراسة موضوع إدراج إدعاءات وقوع إبادة جماعية للأرمن على يد الأتراك، على جدول أعماله تمهيدا للاعتراف رسميا بهذه المجزرة لمحاصرة تركيا سياسيا في الأوساط الدولية جراء توتر العلاقات الثنائية وإصرار حكومة العدالة والتنمية على مطالبها من(إسرائيل) بشأن فك الحصار عن غزة[4]. وقد قال (إبراهيم قره غول) الكاتب في صحيفة يني شفق التركية في إطار الحراك حول المسألة الأرمنية " إن واحدا من أسباب حنق (إسرائيل) على تركيا أنها نجحت في معالجة نقاط ضعفها

---

(1) ينظر: http://www.a-olaf.com/cms/news-action-show-id-1874.htm .

(2) صحيفة ميلليت التركية في 18 آذار 2005.

(3) صحيفة الزمان التركية في 5 آذار 2010 .

(4) صحيفة ميلليت التركية في 19 حزيران 2011.

بما يقلل من اعتمادها على اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة في إعاقة مشروع الإدانة وأضاعوا الفرصة على الكيان الصهيوني في توظيف الخلاف التركي الأرمني لابتزاز أنقرة، لاسيما بعد خطوات التقارب التركية مع أرمينيا(1)، والتقارب التركي الأمريكي، اثر تصريحات رئيس جمعية التحالف الأمريكي-التركي ومقرها واشنطن (لينكولن ماكاردي) "لا يمكن فهم الحقائق التاريخية من خلال التعامل مع الأتراك بأحكام مسبقة وبتوجهات عنصرية بعيدة عن التسامح وبمنطق دعائي" (2).

وبعد كل ما تقدم يمكننا القول أن المسالة الأرمنية لم تعد اليوم مجرد قضية أخلاقية تستوجب إنصاف الإنسانية جمعاء عبر الاقتصاص من أحفاد أولئك الذين أبادوهم، على وفق زعم الأرمن، بل باتت عملية ابتزاز سياسي أساءت للأرمن أكثر مما خدمت قضيتهم، وأصبحت كالعصا تهز بوجه تركيا في أوقات التهرب عن أداء واجباتها تجاه الغرب وحلفاءهم،وعلى الأرمن والأتراك الشروع فورا بعمل جاد لطي صفحة الماضي عبر تشكيل لجان دولية محايدة لإحقاق الحق بروح من التسامح تنسجم وتعاليم الدين الإسلامي والمسيحي لاسيما وان قادة تركيا اليوم يدعون الالتزام بروح الإسلام ومبادئه، ومدّ جسور التعاون الاقتصادي وبناء شبكة من المصالح المشتركة بين الدولتين الأرمنية والتركية.

وخلاصة القول، أنه كلماً أصبح العلمانيون في سدة الحكم، كلما شهدت القضية الكردية والأقليات الأخرى، توتراً وتطرفاً، وازداد العنف، والعنف المضاد، وما إن وصل حزب العدالة والتنمية إلى الحكم حتى بدأت ملامح قيام الجمهورية التركية الديمقراطية أكثر وضوحاً، بعد اتخاذ الحزب برئاسة اردوغان لرزمة من القرارات التي تهدف إلى الإصلاح السياسي والديمقراطي، وهي إصلاحات تستجيب لرغبات الشعب التركي من جهة، وتعد شرطاً لا بد منه لدخول تركيا الاتحاد الأوروبي من جهة ثانية.

(1) لقد وقع وزيرا خارجية تركيا احمد داود أوغلو وأرمينيا ادوارد نالبنديان الاتفاقية التاريخية لتطبيع العلاقات بين بلديهما في 31 آب 2009 وذكرت صحيفة «زمان» التركية إنّ الطرفين اتفقا على انسحاب أرمينيا من خمس مناطق أذرية تحتلها القوات الأرمنية وهي: زنغيلان، غوباتلي، فضولي، جبرائيل واغدام. وبعد خمس سنوات ستسلم أرمينيا ممري لاتشين وكيلبيجير إلى أذربيجان. وعلى أذربيجان أن تنظر بإيجابية إلى طلب أرمينيا إقامة ممر امني يربطها بناغورني قره باخ .أما وضع إقليم قره باخ النهائي فسيكون موضع بحث في المرحلة الثالثة من هذه الخطة. ينظر: صحيفة السفير اللبنانية، العدد (11417) في 10 تشرين الأول 2009.

(2) وكالة إخلاص للأنباء، أنقرة، في 26 نيسان 2011.

المبحث الثالث

البرنامج الاقتصادي ومشكلة المديونية

لقد بنيَّ النظام العلماني في تركيا الذي أسّسه أتاتورك،وأوكل حمايته إلى الجيش،على اقتصاد ضعيف ومثقل بمشاكل جوهرية. ولم تستطع الطبقة السياسية،المنشغلة بأزماتها الخاصّة،أن تخرج البلاد من الاختناقات الاقتصادية التي تعاني منها. وبقيت هذه المشاكل تتفاعل حتى تحوّلت إلى أزمات بنيوية في التسعينيات من القرن الماضي. وقد وصلت مديونية الدولة بين عامي 1999م و2000م إلى مستويات تفوق قدرة الاقتصاد على احتمالها،ونجمت عن ذلك موجات من التضخم المفرط، وارتفاع غير مسبوق لمعدّل الفائدة، وانهيار سعر صرف الليرة التركية(1). وعلى الرغم من محاولات حكومة (بولند أجاويد) بإجراء سلسلة من الإصلاحات في اتجاه اقتصاد السوق على وفق رؤية صندوق النقد الدولي وبرعاية منه،لكن هذه الإصلاحات انتهت بتركيا إلى أزمة كبيرة أطاحت بالحكومة عام 2001م(2). مما أدى إلى تباعد المسافة بين تركيا والاتحاد الأوربي جراء ما حصل من فجوة اقتصادية هائلة بين الطرفين بسبب تخلف مستوى التصنيع التركي عن دول الاتحاد، وتدني درجة التحولات المالية في تركيا التي حالت دون رفعها إلى مستوى أفقر البلدان الأوربية، إضافة إلى البطالة المرتفعة نسبيا وانخفاض الأجور للعاملين في القطاعين الخاص والعام مما أثار مخاوف الاتحاد الأوربي من كون الأمر يرتبط بزيادة معدلات الإرهاب والعنف السياسي في تركيا للتناسب الطردي بينه وبين معدلات البطالة وانخفاض الأجور(3). لذا يمكن القول أن ما حل بتركيا من أزمات اقتصادية وتراجع في مسار الانضمام للاتحاد الأوربي ولدَّ أزمة سياسية حقيقية ساعدت على سقوط الطبقة السياسية التقليدية في الانتخابات البرلمانية عام 2002م، ووصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في مرحلة اقتصادية خطيرة جدا احتلت المرتبة الأولى بين المشكلات التركية الرئيسة وتراجعت مشكلات

---

(1) غسان العياش، العدالة والتنمية الإسلامي ينقذ الاقتصاد التركي العلماني، صحيفة السفير اللبنانية، 27 تشرين الأول 2009.

(2) إبراهيم أوزتورك، التحولات الاقتصادية بين عامي 2002ـــ2008، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مصدر سبق ذكره، ص47.

(3) ينظر التقرير الصادر عن مكتبة الكونكرس الأمريكي على الموقع:

http://www.photius.com/countries/turkey/economy/outlook.html .

الأقليات، والعلاقة بين العلمانية والإسلام،والعلاقة بين المدنيين والعسكر إلى المرتبة الثانية(1). فقد أشارت الإحصائيات أن مستوى الناتج القومي التركي انخفض منذ شباط 2001م إلى نسبة 7,4٪، بينما تراجع مستوى الدخل الفردي من 3 آلاف دولار أمريكي إلى 2600 دولار سنويا(2). لذلك فقد وضع حزب العدالة والتنمية الأزمة الاقتصادية في أولويات برنامجه الإصلاحي، معتبراً أن ما يحصل كان الأسوأ في تركيا منذ خمسين عام، فزيادة الضرائب والأسعار كانت يومية، والدين العام وصل إلى مراحل تستحق إعلان حالة الطوارئ، وان الدولة كانت غير جادة في خصخصة المشاريع، ومعدلات التضخم فاقت كل تصور، وغياب العدالة الاجتماعية حيث إن 5٪ من فقراء الناس لا يملكون أكثر من 1٪ من الموارد وأغنى الناس ويشكلون 5٪ يملكون 30٪ ، وفقدت الليرة التركية 113٪ من قيمتها أمام الدولار الأمريكي، وان أكثر من 827 ألف عامل فقدوا وظائفهم عام 2001م، وأكثر من مليوني إنسان عاطلين عن العمل، و420الف شركة صغيرة ومتوسطة أشهرت إفلاسها وخرجت عن العمل، وهربت الاستثمارات إلى خارج تركيا بفعل بيروقراطية الحكومة وفقدان ثقة المستثمرين بالاقتصاد التركي(3). ولقد كان للانتكاسة الاقتصادية الكبيرة في تركيا أثار سلبية على عموم الحياة في تركية فتسببت في أزمات حادة على مستوى التعليم بكل مراحله ،وتردي الأوضاع الاجتماعية والخدمات الصحية مما افقد ثقة المواطن بالدولة(4).

لقد شخص الحزب برؤيا متوافقة مع المؤسسات التنموية الغربية أن العلة في هذا التردي الاقتصادي يرتبط بالفساد المستشري في تركيا نتيجة عدم الاستقرار السياسي وضعف الثقة بين المواطن وبالحكومات المتعاقبة، وعليه فقد حدد الحزب جملة من المبادئ للعلاج تنحصر بضرورة أن يكون هنالك قوة للإرادة السياسية تعزز الثقة بين الحكومة والمواطنين، لاسترجاع الاستقرار السياسي، وضبط الإنفاق العام، واستنهاض

---

(1) توفيق بو عشرين، حزب العدالة والتنمية يتطلع للتكيف مع المناخ الداخلي والتضاريس الإقليمية، مجلة البيان الإماراتية، العدد (600) في 15 تشرين الأول 2002.

(2) سمير صبح، الاقتصاد التركي رهينة عدم الاستقرار السياسي والإقليمي، صحيفة الحياة اللندنية، في 4 كـانون الأول 2002.

(3) Jon Gorvett، Turkey New B rooms، The Middle East، December 2002، p.8

(4) ينظر: البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية التركي، المادة 5، لعام 2002.

الطاقات الاقتصادية بكوادر صادقة وعلى قدر كبير من النزاهة والأخلاق العالية(5). بناءً على ذلك فقد أعلن الحزب ابتعاده عن النظريات الاقتصادية الجاهزة كنظرية (النظام العادل) ذات المضامين الإسلامية التي دعا إليها نجم الدين اربكان،والنظرة الوطنية - القومية واعتمد السياسات الاقتصادية الواقعية والفعالة والمتلائمة مع الظروف الداخلية والمستجدات الدولية والترويج إلى مفاهيم المنافسة الحرة العقلانية وحس المسؤولية والشفافية التي تتبعها الدولة(1)،فتبنى الحزب نظرية اقتصاد السوق الحرة وجملة من الإصلاحات الاقتصادية الكفيلة بإخراج تركيا من أزمتها والقضاء على حالتي الركود والتضخم، فشكل العدالة والتنمية حكومة شابة تجنبت الخوض في قضايا جدلية وركزت على التنمية وفق المفهوم الليبرالي(2)، حيث يبين زعيم الحزب رجب طيب أردوغان في السياق ذاته، إن الإستراتيجية التي انتهجها الحزب لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية تعتمد على الإيمان بإرادة الإنسان وإدارته الصحيحة وبالأسلوب المتقدم في التعامل مع المعلومات،ثم إدارة الأموال بشكل شفاف(3)، وإعادة تعريف الدولة ومنعها من التدخل في النشاطات الاقتصادية واقتصار دورها على الجانب التنظيمي وتشجيع المنافسة الدولية وخاصة الغربية للمساهمة في التنمية والخبرة. وعليه فقد قامت حكومة العدالة والتنمية بهيكلة مؤسسات الدولة وخصخصتها للتوافق مع اقتصاد خاص،منفتح، ليبرالي لتسهيل إجراءات جلب الاستثمارات والقضاء على الروتين وإلغاء الضرائب عن الشركات الأجنبية(4). لقد عول الحزب على المؤسسات الدولية والتزام برامجها وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي ولكن بشروط وبتغييرات ضرورية تنسجم مع مصالح تركيا أولا للخروج من الأزمة وبما يتوافق مع متطلبات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي، فكان جل سعيه نحو تطبيق دولة الرفاه الاجتماعي والعمل على حماية ذوي الدخل المحدود(5). فبدأت حكومة حزب العدالة والتنمية بتغيير جملة الافتراضات والمبادئ التي اعتمدها صندوق النقد الدولي في وصفته لعلاج الاقتصاد

---

(5) ينظر: http://www.akparti.org.tr/cizgi.ipg press Conference ،op.cit.

(1) عبد الله تركماني، الإسلاميون و الحكم، مصدر سبق ذكره، ص400وص401.

(2) جلال ورغي، الحركة الإسلامية التركية، مصدر سبق ذكره، ص51.

(3) رجب طيب أردوغان، مقابلة تلفزيونية، برنامج بلا حدود، قناة الجزيرة الفضائية، في20 ت2 2005.

(4) Meeting with Mr. Recgep Tayyip Erdogan، the Chairman of Justice and Development party in Turkey، Turkey Program، Center for Strategic and International Studies، January 28، 2002.

(5) ينظر: البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية التركي، المصدر السابق.

التركي،كترك العمل بنظام الصرف الثابت والانتقال للأخذ بنظام الصرف المرن،وبدأت عملية التغيير نحو الأفضل واستمرت معدلات النمو بالصعود،وقفز الإنتاج المحلي الإجمالي،وبذلك شهدت هذه المدة استقراراً سياسياً وتطبيقاً لمعايير الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي،وقد سجل معدل النمو في المدة نفسها الارتفاع الأعلى على المستوى الأوروبي،والثالث على المستوى العالمي بعد الصين والهند[1]. ولقد مر الاقتصاد التركي بعملية تحول كبيرة طيلة سبع السنوات الواقعة في الفترة ما بين الأزمة الاقتصادية الداخلية عام 2001م والأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008م،وعليه فقد ركزنا في بحثنا على التحولات في الاقتصاد التركي بين الأزمتين وكان نتيجة هذا التحول زيادة الناتج القومي بين عامي (2002ـ2008)م من 350 مليار إلى750 مليار دولار، وبمعدل نمو بلغ في المتوسط 6.8٪ وارتفع معدل الدخل الفردي للمواطن التركي في نفس الفترة من(3300) دولار إلى (10000) دولار،فضلاً عن الانخفاض المستمر في معدلات التضخم والزيادة المضطردة في حجم الاستثمارات الأجنبية[2]. وهذا ما سنتناوله في المطلبين الآتي:

المطلب الأول: سياسة تشجيع الاستثمار والتجارة الخارجية.

المطلب الثاني: مشكلة المديونية ومعدلات البطالة والتضخم.

المطلب الأول

سياسة تشجيع الاستثمار والتجارة الخارجية

ثبت من خلال العقود الماضية تبعية الرأسمال في تركيا وارتباطه بالاستثمارات الأجنبية مما عرضه للمضاربات والاحتكارات من دوائر المال الأجنبية التي لا تبغي غير الربح السريع والوفير على حساب إفقار الشعوب،وتسبب في مردودات سيئة على شريحة كبيرة من فقراء تركيا، لاسيما وأن مجمل المشاريع لتلك الدوائر كانت ذات طابع استهلاكي لا يقوي القاعدة الصناعية في تركيا بقدر استنزاف مواردها[3]. كما كان رجال السياسة في الحكومات التركية المتعاقبة تتحالف مع أصحاب الاحتكارات والرساميل لنتهب الثروات بأقصى قدراتها[4]. ولذا فقد اعتمد حزب

---

(1) إبراهيم أوزتورك، التحولات الاقتصادية بين عامي 2002ـــ2008، مصدر سبق ذكره، ص47.

(2) إبراهيم أوزتورك، المصدر السابق، ص47.

(3) باسل حسين زغير، التنمية السياسية في تركيا، دراسة تحليلية للازمات السياسية 1980 – 1993، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، 1995، ص617.

(4) مصطفى محمد السبعان، حزب الرفاه، مجلة البيان، العدد 111، السنة 11، نيسان 1997، ص 71.

العدالة والتنمية ومنذ استلامه للسلطة سياسة اقتصادية تقوم على تشجيع الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية على وفق مبادئ أساسية يمكن إجمالها بما يأتي(□):

1- محاربة الفساد والعمل على محاكمة المتواطئين مع الشركات الاحتكارية بشكل عادل.

2- رفع القدرات التنافسية للاقتصاد التركي في جميع القطاعات مع إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي عبر ضخ القروض الداخلية واعتماد ميزانيات للتدريب والتأهيل.

3- استثمار العلاقات الدولية لتركيا مع العالم الخارجي لمصلحة الاقتصاد التركي، لاسيما دول الجوار بعد القضاء على التوترات الناجمة عن السياسة الخارجية السابقة.

4- توظيف أو استثمار التوجه نحو انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي لخدمة الأوضاع الداخلية للاقتصاد التركي، الأمر الذي وظفته حكومة العدالة والتنمية بكفاءة ملحوظة في إصلاح الاختلال الهيكلي الذي كان يعاني منها الاقتصاد التركي.

5- تخفيض ضريبة دخل الشركات من ٣٠٪ إلى ٢٠٪ . وسن عدة قوانين لزيادة الحوافز والمزايا الضريبية في مناطق التطوير التكنولوجي والمناطق الصناعية والمناطق الحرة يمكن أن تتضمن إعفاءً كليًا أو جزئيًا من ضريبة دخل الشركات، يصل إلى ٨٠٪، في شكل منحة على حصة صاحب العمل في التأمينات الاجتماعية، علاوة على تخصيص الأراضي(□).

وقد أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان عن اتخاذ حزمة حوافز اقتصادية واسعة تقدر قيمتها بحوالي أربعين مليار دولار للمساعدة على انتشال اقتصاد البلاد من وضع الركود الحالي ووضع نظام جديد بهدف استقطاب الاستثمارات سواء الوطنية أم الأجنبية وتركيزها في القطاعات الاقتصادية الأكثر ضعفا لاسيما قطاعا المنسوجات والزراعة، وإنَّ الحوافز تشتمل على خفض الضرائب على الشركات التي تستثمر في الأقاليم النائية خاصة في جنوبي البلاد وشرقها حيث تعاني غياب المشاريع التنموية، كما تشمل تقليص تكاليف العمالة وتقديم الضمانات الحكومية على القروض وتتوخى الخطة الحكومية دعم مشاريع الإعمال متوسطة الحجم والصغيرة عبر

---

(5) د. إبراهيم البيومي غانم، الأرقام الذهبية الخمسة للاقتصاد التركي ينظر:

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/FI2E7.HTM .

(1) نظر: موقع الحكومة التركية:

http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/Pages/10Reasons.aspx

تقليص الضرائب على الشركات من معدلها الحالي البالغ 20٪ إلى 2 ٪ وإعفائها من دفع رسوم الضمان الاجتماعي على عمالتها والمخصصة لصناديق التقاعد(2). وبالإضافة إلى تلك الحوافز المقدمة من حكومة العدالة والتنمية فهنالك عوامل أخرى مشجعة على الاستثمار الأجنبي في تركيا التي تعد سوقاً جذاباً لكل المستثمرين الدوليين لأسباب عديدة منها ما يتعلق بموقع تركيا الجغرافي الذي يربط أسيا بأوربا، وخبرتها الصناعية، ورخص الأجور العاملة ووفرة البنى الارتكازية والتقنية، ومنها ما يتعلق بالاستقرار السياسي الذي طرأ على الساحة التركية وتوازن العلاقة بين الحكومة وبقية مؤسسات الدولة العلمانية كالجيش الذي كان لتدخلاته في السياسة الأثر السلبي على الاقتصاد التركي بشكل عام، حيث يبين رئيس الحكومة في هذا السياق إن دعاوى حظر الأحزاب وإسقاط الحكومات يؤثر سلبا "على الاستقرار في تركيا، وعلى ثقة المستثمرين الأجانب في تركيا. لأننا نحاول جذب الاستثمارات الأجنبية إلى تركيا، في السابق كانت الحكومات تجذب مليار دولار فقط في العام من الاستثمارات الأجنبية أما نحن فقد جذبنا اثنان وعشرون مليار دولار في عام واحد"(1). إن الاستقرار السياسي قد تحقق من خلال الموازنة بين تعزيز الحريات في الداخل ومواجهة الأخطار الأمنية، ومن هذه الزاوية، تركيا بلد مركز في المنطقة تاريخياً وجغرافياً، حيث أدركت قيمتها ومكانتها الإقليمية والدولية على وفق المستجدات على صعيد السياسة العالمية، وشرعت تبحث عن التفعيل الأفضل لوضعها الجيوستراتيجي مما اكسبها الدور المؤثر في السياسة العالمية بشكل عام، وفي السياسات الإقليمية المحيطة بها بشكل خاص(2). الأمر الذي انعكس ايجابيا على حجم التعامل الاقتصادي مع العالم. وقد حقق الاستثمار الأجنبي تطوراً كبيراً تجاوز تراخيصه المتراكمة، وقد كان الاتحاد الأوروبي المصدر الرئيس للاستثمارات الخارجية المباشرة في تركيا(3). ويشير أردوغان إلى أن الاستثمارات في تركيا بلغت 35,5 مليار دولار عام 2002م عندما تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة منها 27,3 مليار دولار لاستثمارات القطاع الخاص والبقية 10,1

(2) نقلا عن: صحيفة زمان التركية في 5 حزيران 2009.

(1) رجب طيب أردوغان، مقابلة تلفزيونية، برنامج لقاء اليوم، قناة الجزيرة الفضائية، في 30 أب 2008.

(2) أحمد داود أوغلو، الإستراتيجية التركية الجديدة،حوار: محمد نور الدين، شئون الأوسط (116) خريف 2004، بيروت، ص 142 .

(3) خليل إبراهيم الناصري، السياسة الخارجية التركية، مصدر سابق، ص140.

مليارات دولار للاستثمارات العامة. وأوضح أن الاستثمارات الكلية في تركيا ارتفعت ثلاثة أضعاف في نهاية 2009 وبلغت 102,5 مليار دولار بالرغم من الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالعالم. وأضاف أن الدخل القومي كان 230 مليار دولار عام 2002م، وارتفع إلى 742 مليار دولار عام 2008م(1).

إن زيادة معدلات النمو في تركيا بعد عام 2002م تعود في جزء كبير منها إلى الاعتماد على استثمارات القطاع الخاص الذي اهتمت به حكومة العدالة والتنمية وعملت على حل الكثير من مشاكله والتي من أبرزها ارتفاع حجم الاستثمار بحوالي أربعة أضعاف ونصف، وارتفاع حجم الإنتاج بضعفين، وارتفاع معدل استخدام رؤوس الأموال وكذلك ارتفاع معدلات استثمار القطاع الخاص. ويلاحظ في المدة ما بين (2002- 2008)م أن المؤشرات تدل على أن القطاع العام ترك السوق التركي إلى القطاع الخاص إذ بلغ حجم استثمارات القطاع الخاص عام 2002م حوالي 31 مليار ليرة تركي،وارتفعت عام 2006م لتصل إلى حوالي 100 مليار ليرة تركي. أما بالنسبة للاستثمار فقد بلغت مجموع قيمة الاستثمارات من الناتج القومي الإجمالي في تركيا ما نسبته 25٪ محققة بذلك أعلى مرتبة على مستوى أوروبا(2).

كما أن لمساهمة قطاع الخدمات الدور الكبير في تحسن الاقتصاد التركي خاصة في مجالات الإنشاءات والاتصالات والمواصلات. أما الزراعة فقد شهدت تحسناً نسبياً في عام 2003م ثم انتكست جراء الجفاف الذي تعرضت له البلاد عام 2007، وعليه أصبح القطاع الصناعي فيها يستأثر بنسبة 28٪ من الناتج المحلي، وأكثر من60٪ لقطاع الخدمات، مقابل تراجع حصة الزراعة على أقل من 9٪. وقد حققت تركيا نجاحاً في صناعة السيارات والتجهيزات الكهربائية والآلات الصناعية وفي صناعة الكيمياويات، ولكنها أقل نجاحاً على صعيد الإنتاجية والصادرات الربحية. فالعلامات التركية تسيطر على الأسواق في بعض دول أوروبا، مستفيدة من الاتفاق الجمركي بين تركيا وأوروبا الذي عقد في العام 1995م والذي كان له الأثر الكبير

(1) صحيفة الإخبار اللبنانية في 21 شباط 2011 .

(2) ينظر: http://aljazeera.net/Portal/Templates/Postings/PocketPcDetailedPage في 25 تشرين الثاني 2009.

في تنمية الصناعة والصادرات التركية(□). وقد صرح رئيس صندوق النقد الدولي(رودريغو دي راتو) "إن أداء تركيا في مجال النمو الاقتصادي جيد جداً، وان السياسة الحرة لأسعار الصرف والهدف المنشود لمعدل التضخم يساهم في خفض معدل التضخم في البلاد ويؤمن تعزيز قدرتها على مقاومة الصدمات الخارجية"، وأكد على أن مواصلة سياسة النقد المشددة والسياسات المالية والإصلاحات الهيكلية سيعزز الثقة لدى المستثمرين، وسيؤمن جذب المزيد من الاستثمارات إلى تركيا، وأن تركيا تستحق تلقي الدعم من صندوق النقد الدولي بسبب السياسات الصحيحة التي تقوم تركيا بتطبيقها(□).

أما على مستوى التجارة الخارجية* فهي تُعدُّ مؤشراً جوهرياً على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية، ويبين قدرة الدولة على التصدير والاستيراد وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وميزانها التجاري(□). إن للتجارة الخارجية مكانة مهمة في الاقتصاد التركي فهي النافذة التي تطل منها على العالم الخارجي، فيتم التفاعل بينها وبين الدول المقابلة لها،وقد اتخذت التجارة في تركيا اتجاهات ومسارات عديدة وخضعت عملية رسم السياسة التجارية بغية إزالة كل العوائق المالية والإدارية والبيروقراطية المعيقة للصادرات وإطلاق حركة التصدير، إذ شكل الموقع الجغرافي والاستراتيجي لتركيا عاملاً رئيساً في تحديد مسارات التجارة كونها تعد من البلدان التي تسهم في عمليات التجارة الدولية مع دول العالم لكونها تمتلك موارد أولية معدة للتصدير فضلاً عن منتجاتها الصناعية التي تشارك بها أيضاً في هذا الاتجاه(□). وللدلالة على التقدم الحاصل في السنوات الأخيرة، تظهر الأبحاث المنشورة أن المعدل السنوي لنمو الصادرات التركية كان بحدود (8٪) بين عامي(1987- 2001)م، وارتفع إلى نسبة 24٪ بين عامي(2002- 2006)م، وعلى الرغم من أن

---

(3) إبراهيم النعيمي،العدالة والتنمية الإسلامي ينقذ الاقتصاد التركي،صحيفة السفير اللبنانية في 28 أيلول 2009، ص2.

(1) صحيفة الوطن التركية، في 20 أيلول 2006.

* لمزيد من التفاصيل عن واردات وصادرات تركيا بين عام 2002م وعام 2009م ومؤشرات الاقتصاد التركي، راجع الملاحق (2، 3، 4).

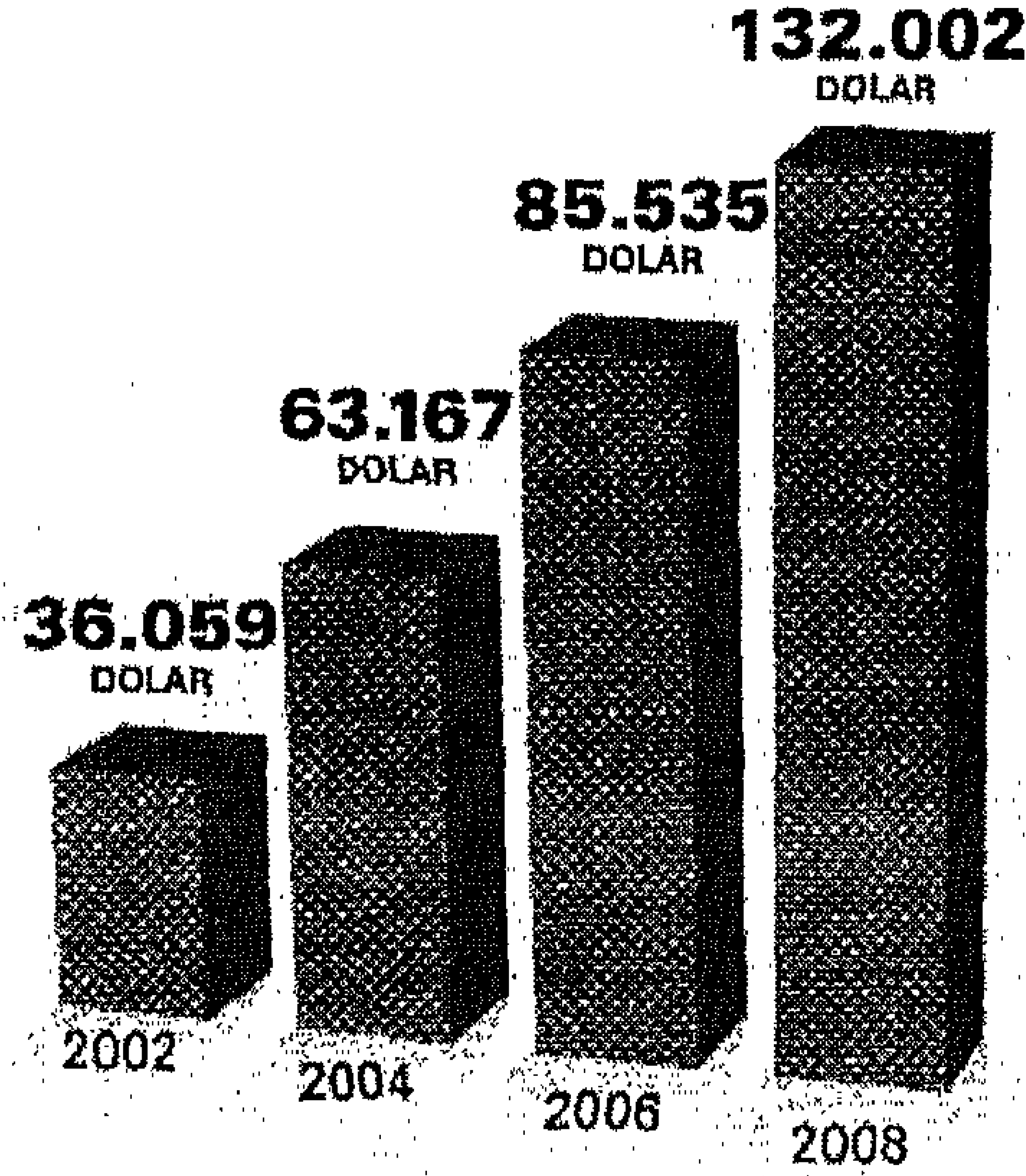
(2) د. وصال نجيب العزاوي ود. رواء زكي الطويل، تركيا دراسات في السياسة والاقتصاد، دار الجامعة للطباعة والنشر، بغداد، 2002، ص80.

(3) ينظر: الفقرة (6) من المادة (3) من البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية للعام 2002.

حجم الصادرات كان 36 مليار دولار تقريبا في عام 2002م قد وصل في عام 2008م إلى 132 مليار دولار كما مبين بالمخطط البياني في أدناه(4):

(4) Alnimizin Akiyla، 2002-2009،Tanitim ve Medya Baskanligi. S.5 .

مخطط الصادرات التركية



المصدر: Alnimizin Akiyla، 2002-2009،Tanitim ve Medya Baskanligi. S.5 .

إلا أن تطور الصادرات لم يصل إلى حد ردم العجز الكبير في الميزان التجاري، وهو أحد مشاكل الاقتصاد التركي، لأن البلد يدفع من خلال فاتورة الاستيراد الكبيرة ضريبة التطور، سواء عبر استيراد النفط أم الآلات ذات التقنية العالية للصناعات المحلية(1). ولم تكن زيادة قيمة الصادرات كمية فحسب، وإنما تشير الإحصاءات إلى أنها زيادة نوعية أيضاً. كما زاد حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول الاتحاد الأوربي بنسبة 8٪ متخطية بذلك دولاً مثل كوريا الجنوبية وكندا في قائمة الشركاء الرئيسين للاتحاد، وبذلك أضحت تركيا على مقربة من اليابان كأكبر شريك يصدر للاتحاد الأوروبي(2). وفي أخر التقارير الاقتصادية ظهر أن الاقتصاد التركي سجل رقما قياسيا في سرعة النمو. فقد وصلت نسبة نمو الاقتصاد التركي إلى

(1) إبراهيم النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص3.

(2) د. إبراهيم البيومى غانم، الأرقام الذهبية الخمسة للاقتصاد التركي انظر:
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/FI2E7.HTM

11٪ في الربع الأول من العام الحالي 2011م. وتفوق بذلك نمو الاقتصاد التركي على نمو الاقتصاد الصيني والأرجنتيني واحتل صدارة الاقتصاد الأكثر نموا في العالم. وحسب معطيات مؤسسة الإحصاء التركية فإن الناتج المحلي الصافي الجاري في تركيا بلغ خلال نفس الفترة 284 مليار و 868 مليون ليرة تركية. وقد علق رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان على هذا التطور قائلاً: "إن هذا لا يجعلنا نطير فرحا بل نعتبره إشارة إلى ضرورة تحلينا بمزيد من الجد و الدقة والعزم بهذا الصدد من أجل إعداد المستقبل الأكثر إشراقاً"[1].

وبشكل متوازن مع الإصلاحات التي أعقبت الأزمة الاقتصادية تم تغطية جزء كبير من عجز الموازنة العامة للدولة، لكن عجز القطاع الخاص استمر لأسباب تنظيمية، ومن أجل حل هذه المشكلة لا بد من إحداث تحول صناعي فاعل، وتعميق دور الإصلاحات التي تزيد من حجم الادخار، وهذا ما سارت عليه حكومة العدالة والتنمية[2].

وفي مقابلة للرئيس التركي عبد الله غول مع محطة (CNN) الإخبارية قال: "سيصل حجم الناتج المحلي الإجمالي في تركيا إلى ترليون دولار سنويا بحلول عام 2023م ولهذا فإن لدينا اقتصاداً قوياً ونعتقد أن الاتحاد الأوروبي بحاجة إليه"[3].

أما في مجال الطاقة فقد قال الرئيس التركي أيضاً: "إن تركيا تلعب دوراً مهماً في قضية نقل الطاقة بين أرجاء القارة الأوروبية، وقد أصبح لهذا الدور أهمية كبرى بعد النزاع بين روسيا وأوكرانيا". وأضاف "إن قضية نقل الطاقة بين دول أوروبا هي أمر في غاية الأهمية الآن، فإذا ما توفر مصدر الطاقة فكل ما عليك فعله هو تأمين وسيلة نقله، وهنا يمكن أن تلعب تركيا دوراً كبيراً خصوصاً وأنها تملك موقعاً استراتيجياً. فمن الشمال هناك بحر قزوين في آسيا الوسطى، وإلى الجنوب هناك العراق، الذي يمتلك واحدة من أكبر حقول النفط والغاز في العالم، وإذا ما تم استغلال النفط العراقي بالشكل الصحيح، فإنه يمكن لتركيا أن تكون ممراً لهذا النفط باتجاه أوروبا"[4].

---

(1) التقرير الاقتصادي الصادر عن القناة الفضائية التركية الناطقة بالعربية TRT في 1 تموز 2011.

(2) إبراهيم أوزتورك، الاقتصاد التركي وعقد التحولات الكبرى، شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت)، موقع الجزيرة : http://www.aljazeera.net في 29 أيلول 2010.

(3) المصدر نفسه.

(4) عبد الله غول، أوروبا في حاجة إلى الاقتصاد التركي، مقابلة تلفزيونية، قناة العربية للإخبار، في 4 أيار 2009.

وقد أعلن البنك الدولي، أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تركيا قد يبلغ 6٪ في العام 2010م ليتجاوز بصورة كبيرة التوقعات الرسمية للبلاد وبمعدل نمو عند 3.5٪. وقيّمَ رجب طيب أردوغان التطورات التي شهدها الاقتصاد التركي في اسطنبول بقوله "إن الاقتصاد التركي سجل نمواً بنسبة 6٪ في الربع الأخير من العام 2009م مفيداً أنه سيحقق هدف النمو بنسبة 3،5٪ المقرر للعام 2010م، وأنه سيستمر التقدم من دون التهاون في موضوع الانضباط المالي والسياسة النقدية "، كما أعلن أردوغان عزم الحكومة إلى إجراء تعديلات جديدة حول استقطاب الاستثمارات، تم بموجبها تخفيض مستوى استقطاع الإمدادات إلى الصفر عبر إلغاء الفصل بين المحلي والأجنبي في ما يتعلق بسندات الدين داخل الدولة، مؤكداً على إنها ستؤثر بشكل إيجابي في الاستثمار، مشدداً على أن البورصة وحدها تكفي لإظهار الأساس المتين الذي يتقدم وفقه الاقتصاد التركي(1).

ويرى المستثمرون الأجانب أن تركيا أصبحت اليوم مركز مهما لجذب رؤوس الأموال في ظل الركود المستمر في أوروبا، كما إنَّ النمو المبهر الذي تحقق في الربع الأول من العام 2011م يمثل أيضاً عاملاً رئيساً في اختيار تركيا للاستثمار. ويتوقع بعضهم أن معظم الاستثمارات التي ستدخل إلى تركيا ستكون من الصناديق والبنوك الخليجية، بحلول العام 2012م(2).

المطلب الثاني

مشكلة المديونية ومعدلات البطالة والتضخم

أولا. مشكلة المديونية

إن المشاكل الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد التركي جعلتها تغرق بالديون حيث أدى العجز المستمر في الميزان التجاري وانخفاض معدل الادخار وهبوط إنتاجية رأس المال إلى تزايد اعتماد الاقتصاد التركي على القروض مما أدى إلى زيادة المديونية الخارجية(3)، وقد تضخمت هذه الديون مع فوائدها حتى أصبحت تستنزف الجزء

(1) نقلاً عن: الجريدة الالكترونية، الرؤية، الاقتصاد التركي ينمو 6٪ خلال 2010، في 5 نيسان 2010، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) الموقع: http://alrroya.com/node/67468

(2) نقلا عن: صحيفة زمان التركية في 1 تموز 2011.

(3) حيدر عبد الجبار حسوني، المحددات السياسية والاقتصادية تجاه علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي، مصدر سبق ذكره، ص144.

الأكبر من واردات الدولة حيث بلغت الديون الخارجية لتركيا عام 1980م (15.7) مليار دولار بفائدة سنوية تقارب المليار دولار. أما في عام 1999م فقد تجاوزت هذه الديون 160 مليار دولار وبفائدة سنوية تزيد على خمسة مليارات دولار، علاوة على عدم استعمال معظم هذه القروض (خاصة بعد عام 1992م) في أماكنها الصحيحة وفي بناء مشاريع تنموية، بل أهدر معظمها(1). كما بلغت الديون الداخلية لتركيا عام 1980م (7.9) مليارات دولار، لتصل عام 1999م إلى (63.6) مليار دولار. وقد أحصى بعض الاقتصاديين الأتراك مجموع المبالغ التي دفعتها تركيا مع فوائدها في ظرف العشرين سنة الأخيرة فبلغ (426.7) مليار دولار وهو مبلغ كبير كان من الممكن دفع عجلة الاقتصاد التركي بها، مع أن تركيا تبذل كل جهودها حاليا لاستقراض مبلغ (12-15) مليار دولار فقط من البنك الدولي ومن صندوق النقد الدولي(2).

فبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم شرع بسلسلة من الإصلاحات والإنجازات لاسيما في المجال الاقتصادي، إذ حقق الناتج المحلي الإجمالي التركي نمواً جديداً بلغ نحو 6.9٪ سنوياً في المتوسط خلال الفترة من عام 2002م إلى العام 2007م كما نمت الصادرات بنسبة 137٪ بين عامي 2002م و2006م لكن الواردات نمت بمعدلات أكبر بلغ 170٪ الفترة نفسها مما أدى إلى رفع العجز التجاري 15,5 مليار دولار عام 2002م إلى 54 مليار دولار عام 2006م كما حدثت طفرة في التدفقات السنوية للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتوجه إلى تركيا من 2.9 مليار دولار عام 2004م إلى نحو 20,1 مليار دولار عام 2006م وقد وظفت تركيا انخفاض أجور العمالة فيها مقارنة مع الاتحاد الأوروبي والدول الصناعية المتقدمة(3). كما انخفضت ديون تركيا لصندوق النقد الدولي من 23,5 مليارا إلى 5,5 مليارات دولار في عام 2010م(4). أما الدين العام التركي فقد انخفض بين عامي 2002م و 2008م إلى أدنا المستويات، فقد كان صافي رصيد الدين العام سنة 2002م هو 61،4٪ ومنذ أن استلم

---

(1) أورخان محمد علي، الأزمة الاقتصادية التركية.. الأسباب والتوقعات، مجلة المعرفة الالكترونية، في 3 تشرين الأول 2004 http://www.aljazeera.net/NR/exeres .

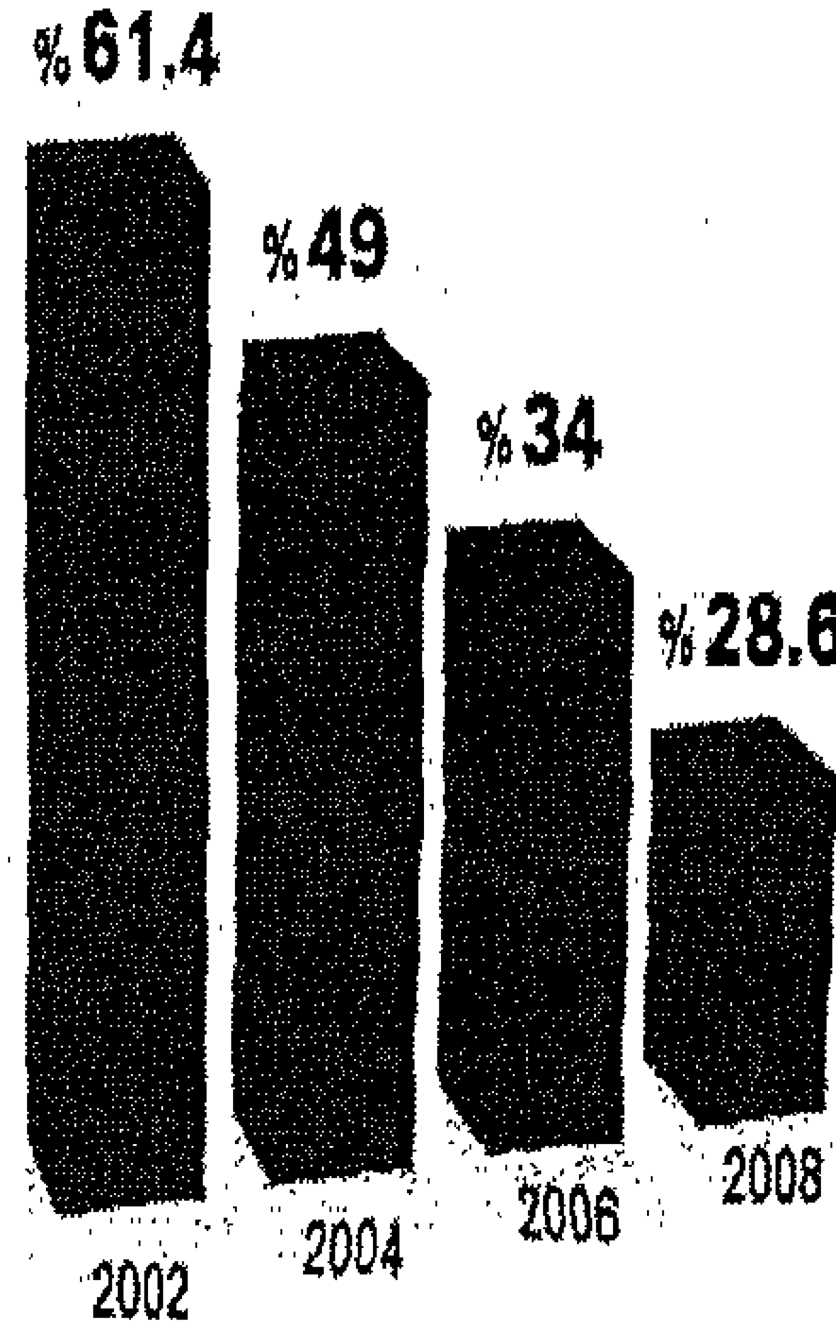
(2) المصدر نفسه.

(3) أحمد السيد النجار، حراك اقتصادي تركي، صحيفة الأهرام، العدد (44257) في 7 شباط 2008.

(4) صحيفة الإخبار اللبنانية في 21 شباط 2011 .

حزب العدالة والتنمية السلطة بدء الدين العام في الانخفاض حتى وصل عام 2008م إلى 28،6٪[1]. كما يتضح في المخطط البياني المبين في الصفحة الآتية.

مخطط انخفاض الديون العام



المصدر: Alnimizin Akiyla، 2002-2009،Tanitim ve Medya Baskanligi. S.18 .

إن نجاح السياسة الاقتصادية التي طبقتها حكومة العدالة والتنمية منذ مجيئها إلى السلطة هو مفتاح فهم كثير من التطورات التي تشهدها تركيا على الصعيدين الداخلي والخارجي. وقد يكون من الخطأ البدء في قراءة تلك التطورات أو محاولة فهمها انطلاقاً من اعتبارات خارجية وإنما تنبغي الإشارة إلى نمط السياسات الاقتصادية التي تبناها حزب العدالة والتنمية منذ فوزه في انتخابات عام 2002م التي قامت على مبادئ أساسية أهمها محاربة الفساد، ورفع القدرات التنافسية،واستثمار العلاقات الدولية لتركيا مع العالم الخارجي لمصلحة الاقتصاد التركي، وإصلاح السياسة النقدية التي شهدت قبل استلام الحكم من العدالة والتنمية تدهوراً فعملت حكومة العدالة والتنمية على تثبيت قيمة العملة في البداية ثم السيطرة بعد ذلك على عملية التدفقات النقدية داخل الاقتصاد التركي وإصلاح أداء المصارف[2].

---

(1) Alnimizin Akiyla ، 2002-2008،Tanitim ve Medya Baskanligi. S.18 .

(2) د. إبراهيم البيومي غانم، الأرقام الذهبية الخمسة للاقتصاد التركي، مصدر سبق ذكره، ص7.

ثانياً. التضخم والبطالة

إن التضخم هو الارتفاع المتزايد في أسعار السلع والخدمات،سواء كان هذا الارتفاع ناتجا عن زيادة كمية النقد بشكل يجعله أكبر من حجم السلع المتاحة، أم العكس أي أنه ناجم عن زيادة في الإنتاج فائضة عن الطلب الكلي، أو بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، فضلاً عن الدور المغذي للتوقعات التضخمية. لكن ليس من السهل تحديد متى يصبح ارتفاع الأسعار تضخميا. ويمكن القول إن هناك تضخما عندما ترتفع الأسعار المحلية بشكل أسرع من ارتفاع الأسعار العالمية. ففي هذه الحالة تكبح الصادرات وتسهل الواردات ويخشى في نهاية الأمر أن تنضب احتياطيات الدولة وقد تتحول إلى دولة مدينة(1). إن جذور مشكلة البطالة والتضخم في تركيا ترجع إلى عقد السبعينات ولا تزال مستمرة وتعرض الأسباب الرئيسة لتعليق الاتحاد الأوروبي لحرية تنقل العمال الأتراك فيه على الرغم من اتفاقية الاتحاد الكمركي(2). فمن أهم هموم تركيا الاقتصادية هي مشكلة التضخم الهائل التي تزايدت بصورة متسرعة، والديون وعجز الموازنة من تسديدها، فضلاً عن النمو الاقتصادي البطيء التي تعيشه فمنذ بدايات الدول التركية الحديثة وهي تعاني أزمات اقتصادية خانقة(3). لقد كانت مشكلة التضخم تتفاقم منذ، السبعينات حيث بقى الاقتصاد التركي يعاني من ارتفاع في معدلات التضخم وقد تفاقمت بشكل كبير بين عامي 2000م - 2002م(4).

يُعد التضخم وما يحمله من عدم استقرار في الأسعار من أهم العراقيل التي تواجهها اقتصاديات الدول. فهناك ثلاث مهمات أساسية للأوراق النقدية في أي دولة هي، وسيلة مبادلة للفعاليات الاقتصادية، ووسيلة للادخار، ووحدة قياس. فالدولة تتعرض لنوع من التضخم المزمن الذي يمتد لفترة طويلة وبمستويات عالية إذا تعرضت هذه العوامل للضعف. لذلك وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا اجتهد على إحداث تغيرات اقتصادية عامة في تركيا. لقد وضعت حكومة العدالة والتنمية

---

(1) http://www.aljazeera.net في 31 كانون الثاني 2008.

(2) فيصل غازي العبيدي، علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي، مصدر سابق، ص179.

(3) صحيفة الحياة اللبنانية في 28 حزيران 1996، ص4.

(4) فيصل غازي العبيدي، المصدر السابق، ص181.

نصب عينيها هدفاً يتمثل في أن تتجاوز معدلات الاستثمار نسبة 30٪ من الناتج القومي الإجمالي، وحتى يتم ذلك قامت بالخطوات الآتية(1):

1. زيادة التقشف وخفض النفقات.
2. جذب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر.
3. دعم الجهود المبذولة في المرحلة الثانية من الإصلاحات وزيادة نسبة الاستثمار وخفض كلفته.
4. تأمين الطاقة وضمانها بأسعار اقتصادية على المستوى البعيد.
5. إصلاح التعليم المهني وحل مشكلة نقص الأيدي الماهرة.
6. إصلاح الجهاز الإداري للدولة وضمان الشفافية والمراقبة والمحاسبة.

وعلى أثر ذلك فقد زادت إنتاجية العامل التركي في المدة 2002م - 2008م نتيجة تحسين بيئة العمل محققاً إنتاجية تجاوز فيها نظيره في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية(2).

فعلى صعيد التضخم تمكنت من تخفيض معدلاته بصورة تدريجية. فبعد أن وصلت نسبة التضخم فيها سنة 2001م إلى 70٪ انخفضت في نهاية 2007م إلى 8.4٪ ارتفعت قليلاً حتى وصلت سنة 2008م إلى 10٪ بسبب زيادة الأسعار العالمية وما لحق بالعالم من تداعيات تسببت بحدوث الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالعالم(3). إلا انه سرعان ما شهد الاقتصاد التركي تقدما ملحوظاً فقد كانت المهمة الأكثر صعوبة على عاتق حزب العدالة والتنمية طيلة مدة تسنمه الحكومة هو تقليص حجم التضخم الاقتصادي الذي أرهق كاهل الدولة التركية. وقد نجح إلى حد كبير عندما انخفضت نسبة التضخم بسبب انخفاض الأسعار و زيادة الطلب على الأسعار الاستهلاكية في نهاية آذار من عام 2009م إلى 7.8٪ والسبب في ذلك يعود إلى أن نسبة الأوراق النقدية الأجنبية من مجموع نسبة ادخار البنوك في تركيا سنة 2001 كانت 75٪ والقسم

---

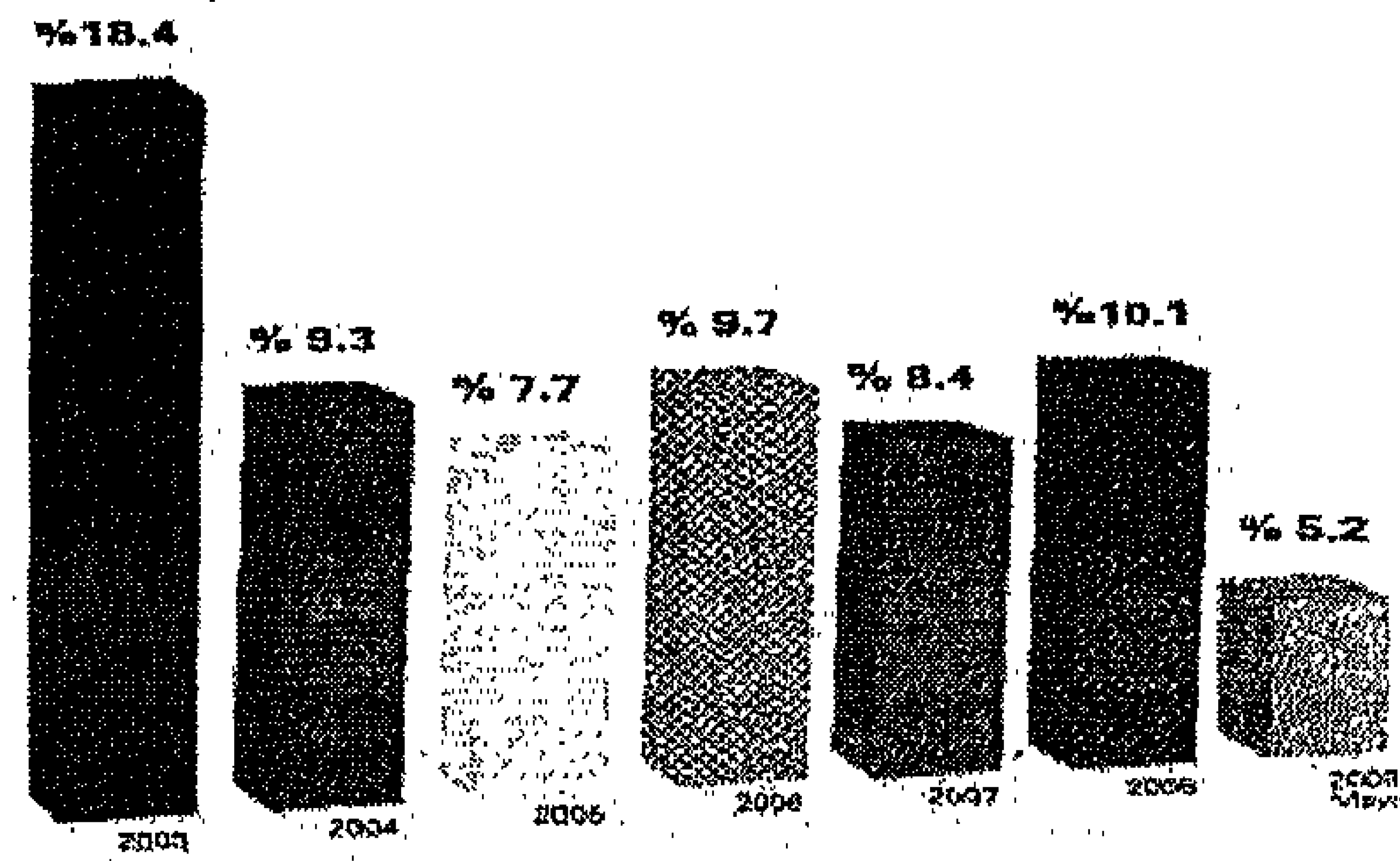
(1) إبراهيم أوزتورك، التحولات الاقتصادية التركية، مصدر سبق ذكره، ص52.

(2) إبراهيم أوزتورك المصدر السابق، ص 52 وص 53.

(3) حيدر عبد الجبار حسوني، المحددات السياسية الاقتصادية تجاه علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2009، ص144.

الباقي الذي كان يشكل 25٪ كان يمثل النقود المحلية، حتى وصلت نسبة التضخم في شهر أيار 2009م إلى 2،5٪ (1). وكما يتضح في الرسم البياني المبين أدناه:

مخطط انخفاض التضخم



المصدر: Alnimizin Akiyla ، 2002-2009،Tanitim ve Medya Baskanligi. S.4.

وقد انعكس الأداء الجيد للاقتصاد التركي على معدلات الفائدة،ووفقا للبنك المركزي التركي فقد كان مستوى الفوائد في عام 2002م يصل إلى 44٪ وبحلول عام 2008م انخفض مستوى الفائدة إلى 15٪ لتصبح في نهاية شهر أيار 2009م اقل من 25,9٪ (2). وقد بلغ مجموع الدخل القومي 742 مليار دولار عام 2008م بينما كان لايتجاوز230 مليار في عام 2002م شهد الاقتصاد التركي في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية مرحلة من الاستقرار والنمو غير المسبوق فقد انخفضت معدلات التضخم إلي ادني مستوياتها منذ 25 عاما كما تحسن الأداء الاقتصادي حيث وصل معدل النمو إلي5.9٪ عام2003م و ارتفع مستوي دخل الفرد من 3500 دولار في عام 2002م إلى 10436 دولار في عام 2008م(3). ووعد الحزب في برنامجه الانتخابي للعام 2011م برفع هذا المعدل إلى 25 ألف دولار حين تحل الذكرى المئوية لقيام الجمهورية التركية عام 2023م. وتعهد ببناء قناة ملاحية بحرية ومدن جديدة في محيط مدينة اسطنبول

---

(1) Alnimizin Akiyla ، 2002-2009،Tanitim ve Medya Baskanligi. S.4 .

(2) إبراهيم أوزتورك، الاقتصاد التركي وعقد التحولات الكبرى، المصدر السابق.

(3) Alnimizin Akiyla ، 2002-2008،Tanitim ve Medya Baskanligi. SS:1،2 .

أكبر، ويظل الانجاز الأبرز الذي حققه أردوغان هو استقرار الاقتصاد التركي الذي عاني لسنوات عديدة من دوامة الأزمات الاقتصادية التي تعاقبت عليه مع ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة وضعف العملة(□).

وبالرغم من معارضة صندوق النقد الدولي فقد رفعت الحكومة دخول أكثر الفئات تهميشاً وتضرراً في المجتمع التركي. ونجحت حكومة حزب العدالة والتنمية في تحقيق هذه الأهداف في الوقت الذي قامت فيه بالاستجابة لمطالب صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي بتبني سلسلة من السياسات التقشفية التي أدت إلي خفض الإنفاق العام بمعدل 2.4٪ عام2003م وقد وقعت الحكومة التركية مع صندوق النقد الدولي في حزيران 2001م،الاتفاقية الثامنة عشرة للمساندة والتي تشمل المدة الممتدة ما بين العامين 2002م و2004م. ونتيجة لذلك،تم تنفيذ إصلاحات هيكلية هامة تهدف إلى وضع أساس سياسة اقتصادية قوية(□).

ومن مؤشرات النمو القوي للاقتصاد التركي ارتفاع الناتج الصناعي في نيسان 2009م بنسبة 17٪،غير أن البطالة تظل واحدة من منغصات هذا النمو في تركيا، إذ كانت 13.7٪ ،وقد بلغت 10.3٪ في نهاية عام 2004م إلا أنها لا تزال مرتفعة على الرغم من النمو الاقتصادي القوي في الأعوام القليلة الماضية(□). ويفترض أن تشكل بيانات النمو الاقتصادي التي أشرنا إليها داعماً رئيساً لحزب العدالة والتنمية قبل الانتخابات المقبلة في تركيا(□). إن معدل البطالة في تركيا استقر من دون تغيير على 8,8٪ في المدة من تموز إلى أب 2010م،لكن البطالة بين الشبان ارتفعت بنسبة 1.5٪ عما كانت عليه عام 2009م. وكان المتوسط المتحرك لثلاثة أشهر لمستوى البطالة 8,8٪ في الفترة من شهر حزيران إلى تموز 2010م(□).

---

(1) ينظرتقريرجوناثــان هيــد، الاقتــصاد ورقــة أردوغــان الرابحــة في الانتخابــات التركيــة، علــى موقــع: BBC.Arabic.com في 12 حزيران 2011.

(2) دينا شحاتة، الانتخابات المحلية في تركيا: مرحلة جــديــدة مــن التطـــور الديمقـــراطي، مركــز الأهــرام للدراسات السياسية والإستراتيجية. نظر: http://www.ahram.org.eg/acpss

(3) التقرير الاستراتيجي العربي 2004ـــ2005، تركيا تحديات الانــضمام إلى الاتحــاد الأوروبي، مركــز الأهــرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2005، ص50.

(4) المجموعة اللبنانية للإعلام، قناة المنار، مقال بعنوان الاقتصاد التركي في نمو متصاعد في1تموز2010.

(5) نقلا عن: أخبار العالم http://www.akhbaralaalam.net/news_detail.php?id=46323 في 8 تموز 2011.

لقد قامت حكومة العدالة والتنمية بإصدار قوانين مختلفة من أجل تنشيط حركة الثروات والأموال في نهاية 2008م وحقق ذلك دعماً مالياً بقيمة 15 مليار دولار انعكس بشكل إيجابي على أسعار الفائدة،كما عملت حكومة العدالة والتنمية بشكل فاعل على تطوير أدواتها الاقتصادية من أجل الإفادة من مصادر أموال المؤسسات التي تعمل على وفق هذا النظام(1).

إن النجاح الاقتصادي الذي حققته تركيا كان ملحوظاً في المقام الأول بسبب السرعة التي أجرت بها التغيرات الهيكلية والمؤسسية، والاستمرار في الانضباط بتشديد السياسة المالية، حيث شكلا الدعامات الرئيسة للبرنامج الاقتصادي التركي،وقد ساهمت بقدر كبير في علاج التضخم، مما أدى إلى تحقيق خطوات كبيرة في إعادة هيكلة القطاع المالي وكذلك تحسين القطاع العام وبيئة قطاع الأعمال، وبلغ معدل البطالة في القطاعات غير الزراعية 13.4٪،بينما وصل معدلها بين الشباب إلى 19.3٪ ،وعلى وفق الإحصاء الذي تجريه مؤسسة الإحصاء التركية تبين إن نسبة العاطلين عن العمل في الشارع التركي وصلت إلى 10.8٪ في أيار 2011م(2). وتقلص عدد العاطلين عن العمل عما كان عليه في السنوات السابقة بمعدل 622 ألف شخص ليصبح العدد ما يقارب 2 مليون و816 ألف شخص وتدل هذه النتائج على نجاح الحكومة التركية في تحسين أوضاع الشعب التركي الاقتصادية والاجتماعية،الأمر الذي كان يردده دوما رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في المدة الأخيرة قبيل الانتخابات(3). أما اليوم فأن تركيا أصبحت تتمتع بمعدلات نمو اقتصادية تقترب من مثيلاتها في الصين كما تتنافس الشركات التركية بنجاح في الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا الوسطى. وخاض أردوغان حملته الانتخابية الأخيرة تحت شعار "أنت لم تجد أفضل من ذلك" واعداً بتحقيق المزيد في المستقبل وبخاصة أن برنامجه يتضمن بناء مدن جديدة وجسور ومستشفيات ومناطق سكنية جديدة وهو ما يعد بالنسبة للملايين من الأتراك الذين يعيشون قريبا من خط الفقر رسالة لا تقاوم(4). وبهذا الخصوص فقد

---

(1) المجموعة اللبنانية للإعلام، قناة المنار المصدر السابق.

(2) جريدة الزمان التركية، 20 حزيران 2011.

(3) ينظر موقع الحكومة التركية في 15 حزيران 2011:

http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/Pages/10Reasons.aspx

(4) ينظرتقريرجوناثان هيد، الاقتصاد ورقة أردوغان الرابحة في الانتخابات التركية ، على موقع: BBC.Arabic.com في 12 حزيران 2011.

أوضح لوند دوروسري، الخبير الاقتصادي التركي "إن البنك المركزي التركي سيحاول مقاومة الضغوط لرفع أسعار الفائدة،لكن البيانات سترفع بالتأكيد التوقعات الخاصة بالتضخم". ومن ناحية أخرى فقد أوضح محمد شيمشك وزير المالية التركي أن "ارتفاع التضخم لن يستمر طويلاً " مستبعداً وجود أي تدهور كبير في مؤشرات التضخم الرئيسية،عقب الإعلان عن بيانات التضخم، في شباط 2009م مضيفاً "إن عودة التضخم إلى مرتبة العشرات في البلاد ليست مفاجئة". ويشار إلى أن المحكمة الدستورية كانت قد حكمت عام 2009م في صالح توحيد الضرائب على السندات والأسهم وصناديق الاستثمار على المستثمرين الأجانب والأتراك[1].

وبالرغم من الإيجابيات التي ظهرت نتيجة انخفاض التضخم، كما يتضح مما تقدم، إلا أن قضايا الرفاه الاجتماعي ما زالت تشكل مطلباً ملحاً. وعلى الرغم من التحسينات التي جرت للأجور الفعلية إلا أن العمال لم يستفيدوا بشكل عادل من هذه التطورات الاقتصادية[2].

وبناءً على المعلومات الواردة عن مجلس الوزراء التركي فأن حجم الدخل القومي في تركيا طبقا لتعادل القوى الشرائية قد بلغ 1 تريليون و118 مليارا و967.6 مليون دولار بعد التصحيح الذي أجراه المجلس على بعض الأرقام الخاصة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وأوضحت البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي أن تركيا وفقا لتعادل القوى الشرائية قد خلفت وراءها إندونيسيا لتحتل المركز 15 بين دول العالم الإسلامي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي وفقا لتعادل القوى الشرائية في عام 2011 إلى 1 تريليون و185.2 مليار دولار. وتجدر الإشارة إلى أن الدخل القومي للفرد في تركيا قد بلغ بعد التصحيح الذي أجراه مجلس الوزراء 15 ألف و392 دولار بزيادة قدرها ألفان و354 دولار عن العام 2010م. وبذلك تبوأت تركيا المرتبة 54 بين دول العالم بعد جمهورية بوتسوانا الأفريقية في الدخل القومي للفرد فيها، استنادا إلى تعادل القوى الشرائية،ومن المرجح أن تحافظ على تلك المكانة في عام 2011م[3].

(1) مجلة الرؤية الاقتصادية، الاقتصاد التركي ينمو بمعدل 6٪ خلال عام2010، في 29 أيلول 2010.

(2) إبراهيم أوزتورك، التحولات الاقتصادية التركية، مصدر سابق، ص55.

(3) جريدة الزمان التركية، 29 تشرين الثاني 2010.

ونتيجة لما تقدم فقد احتلت تركيا المرتبة السادسة عشر في ترتيب أكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي، وأصبح ترتيبها السادس على المستوى الأوروبي، وبذلك ضاقت الفجوة ولأول مرة بين معدلات التنمية التركية ومعدلات التنمية الأوروبية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التغيرات بعيدة المدى التي يتوقع أن تطرأ على الخريطة الاقتصادية العالمية، والدور التركي المتنامي على المستوى الدولي، فإنه من المتوقع لأنقرة أن تكون واحدة من أبرز القوى الصاعدة في عالم متعدد القطبية(1).

وبذلك ستكون فرصة تركيا للاندماج مع الاتحاد الأوربي أكبر، بغية تحقيق حلمها الذي طال انتظاره لعقود خلت، والتمكن من الارتقاء إلى مستوى من القبول الأوربي الذي ينسجم ومعايير كوبنهاجن الخاصة بالانضمام إلى الاتحاد الأوربي، لا سيما بعد أن تمكنت وبشكل ملحوظ، كما بينا ذلك في هذا الفصل، من تجاوز العديد من مشاكلها الأخرى والمتعلقة بتفعيل مسألة الديمقراطية، وتحجيم نفوذ المؤسسة العسكرية، والسير بخطوات محسوبة ومتوازنة على طريق حل المشكلات العرقية والدينية العالقة، بغية الوصول إلى تحقيق أهداف حزب العدالة والتنمية في تصفير مشاكل تركيا الداخلية، والاضطلاع بأثر محوري في الساحة الإقليمية والدولية، بصفتها لاعب أساسي، أثر غياب التأثير الفاعل للقوى التقليدية في المنطقة، نتيجة جملة من التطورات السياسية المحلية ولدولية، والتي سنحاول دراستها في الفصول القادمة.

---

(1) إبراهيم أوزتورك، المصدر السابق، ص48.

الفصل الثالث

رؤية الحزب لعلاقات تركيا الإقليمية

الفصل الثالث
رؤية الحزب لعلاقات تركيا الإقليمية

لقد سعت تركيا جاهدة ولعقود خلت إلى توطيد علاقاتها مع الغرب (أوروبا والولايات المتحدة) سياسياً واقتصادياً وامنياً وثقافياً، في حين لم تهتم بمسألة إقامة علاقات مماثلة مع دول الجوار الجغرافي في آسيا الوسطى والشرق الأوسط ولا سيما العربية منها. إلا انه منذ انتهاء الحرب الباردة وحربي الخليج الأولى والثانية ومع تصاعد وتيرة عملية التسوية السلمية العربية- الإسرائيلية واحتلال العراق وأفغانستان، توجه النشاط الإقليمي للسياسة التركية نحو الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في إطار الترتيبات الإقليمية الجديدة والبحث عن الدور. حيث يمكن تقسيم الأسباب الدافعة لدور تركيا الإقليمي إلى أسباب موضوعية وذاتية، أما الموضوعية فهي الفراغ الكبير في المنطقة نتيجة انهيار النظام الإقليمي العربي عقب احتلال العراق عام 2003م، ومحاولة تركيا القيام بدور إقليمي مرسوم بغطاء وتأييد أمريكي لأنها تشكل ثقلا موازيا للدور الإقليمي الإيراني غير المرغوب به أمريكيا، فضلا عن أن التمدد التركي يتم بتكاليف اقل من عائدات تركيا السياسية مما يحقق لها أثراً إستراتيجياً في المنطقة على عكس الدور الإيراني الذي يكلفه مالاً وفكراً لبناء شبكة من التحالفات مع الدول والحركات السياسية والأصولية في المنطقة مع الأخذ بعين الاعتبار أن الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي الوحيد الذي يمكن أن تؤدي فيه تركيا دورا مهما دون التصادم مع أطراف دولية أخرى جراء بسط النفوذ. وتتمثل الأسباب الذاتية للتمدد الإقليمي التركي في المصالح الوطنية التركية لما تشكله لها الساحة الإقليمية عموما والعربية خصوصا من سوق ممتاز لصادراتها وساحة جذب للطاقة القريبة جغرافيا منها مما يسهل عملية تطويرها لصناعاتها الثقيلة، فضلا عن المصلحة الأمنية التركية التي تتطلب إقامة شبكة من العلاقات في المنطقة لدرء الخطر عنها، وتحسين صورتها لدى أوربا ورفع رصيدها لدى الاتحاد الأوربي، وتعزيز قناعته بان تركيا تشكل صمام الأمان للقارة الأوربية تجاه الشرق[1]. وقد تزامن هذا التوجه مع التغيرات التي شهدتها الساحة الداخلية التركية لاسيما بعد تراجع دور الأحزاب العلمانية في المشهد السياسة التركي الفاعل، وبروز الأحزاب ذات الجذور الإسلامية والمتمثلة بحزب العدالة والتنمية. الذي وضع من أولويات سياسته الخارجية القضاء على المشكلات العالقة مع دول الجوار، حيث يقول احمد داود أوغلو منظر الحزب ووزير خارجية تركيا الحالي "ان المبدأ الأول لسياستنا هو خفض المشكلات مع دول الجوار إلى نقطة الصفر... وإذا ما نظرتم إلى وضع تركيا قبل عشر سنوات ستجدونها كانت متصارعة مع سوريا،

---

(1) د. مصطفى اللباد، أوربا وسياسة تركيا الشرق أوسطية، مجلة السياسة الدولية، العدد 182، تشرين الأول 2010، ص 97 وص 98.

واليونان، ولديها علاقات سيئة مع إيران، وكان من الصعب وقتئذ بناء علاقات مع العراق،.. ولكننا اليوم قد وصلنا بعلاقتنا مع دول المنطقة إلى درجة ممتازة "[1]. لذا ولإثبات ذلك أو نفيه، فقد تناولت في هذا الفصل اتجاهات السياسة التركية، وخياراتها، وعلاقة ذلك بالجغرافية السياسية، إذ تتوزع تركيا جغرافياً بين أوروبا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقفقاس والبلقان، منطلقين من فرضية بحث مفادها أن تركيا بلد مسلم مهم، له امتدادات عرقية وتاريخية في معظم الدول الإقليمية، وينبغي له إقامة علاقة جيدة معها، بإيجاد حل للمشاكل الخلافية وبناء مصالح متوافقة والتوجه نحو التنمية والتطور خدمة للأمن والاستقرار، بدلاً من القطيعة والسلبية، وأجواء التوتر والشك والتناقض في المصالح، وعلاقة كل ذلك بالمتغيرات الداخلية التي تجري في تركيا. وعليه فقد حرصنا على تناول موضوع سياسة تركيا في ضل حكومة حزب العدالة والتنمية الإقليمية من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: السياسة التركية تجاه المنطقة العربية

المبحث الثاني: مفهوم العثمانية الجديدة والعلاقة مع العالم الإسلامي

المبحث الثالث: الأزمة القبرصية والعلاقة التركية اليونانية

المبحث الأول
السياسة التركية تجاه المنطقة العربية

إن من الطبيعي النظر إلى العلاقات العربية التركية ضمن إطار الموروث التاريخي، والثقافي، وبعدي المصالح المشتركة وطبيعة المتغيرات الإقليمية والدولية المستجدة في الساحة. وتتحكم في التحرك التركي تجاه الشرق الأوسط معادلات النظام الدولي الجديد ومؤثرات عملية توزيع الأدوار في ظل هذا النظام، علاوة على مشكلة المياه وحجم التأثيرات الأثينية والعرقية من داخل الساحة التركية وامتداداتها على دول الجوار الجغرافي[2]. وقد طرحت تركيا ضمن هذا السيناريو على العلن توجهاتها الجديدة بالانفتاح على دول الشرق الأوسط، ومنها الدول العربية، بالإفادة من العمق التاريخي الذي يربط بينها ومن حجم أسواقها الاقتصادية الضخمة، من دون إحداث تغيير يذكر في تحالفها الاستراتيجي مع الغرب وصولاً إلى اندماجها الكامل معه بعد دخولها نادي الاتحاد الأوروبي.

---

(1) احمد داوود أوغلو، مكانة تركيا في العالم، مركز الدراسات الإستراتيجية، مجلة شؤون الأوسط، العدد 116، بيروت، خريف 2004، ص 144.

(2) خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، دار الكتاب العرب، القاهرة، 1999، ص9.

إن تركيا تسعى جاهدة للحصول على العضوية التامة في المجموعة الأوروبية وبناء مصالح إقليمية واسعة في الشرق الأوسط بما يجعلها سلة اقتصاديات من خلال استخدام المياه والزراعات المتقدمة والإنتاجيات الصناعية والترانزيت والتجارة الدولية(1). ومن هنا فإن إقامة علاقات اقتصادية جيدة مع تركيا وتطويرها يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الثقة بين الجانبين العربي والتركي وترسيخ المشتركات السياسية والتاريخية بينهما، وهذا ما أكده الاقتصاديون العرب من خلال البحث عن شراكة اقتصادية جديدة ومنصفة للعرب والأتراك(2)، ولاسيما بعد صعود حزب العدالة والتنمية إلى رأس السلطة والاستحواذ عليها منذ عام 2002م، بوساطة صناديق الاقتراع، وعليه فقد تناولنا في المطلب الأول من هذا المبحث التطور التاريخي للسياسة التركية تجاه محيطها العربي، ثم عالجنا في المطلب الثاني سياسات حزب العدالة والتنمية تجاه القضايا العربية وكما يأتي:

المطلب الأول: التطور التاريخي للسياسة التركية تجاه محيطها العربي

المطلب الثاني: سياسات حزب العدالة والتنمية تجاه القضايا العربية

المطلب الأول

التطور التاريخي للسياسة التركية تجاه محيطها العربي

عندما انتقلت الخلافة العباسية إلى الدولة العثمانية، سيطرت الأخيرة على أجزاء كبيرة من الوطن العربي بما فيها العراق وسوريا ولبنان الأردن والحجاز ومصر وشمال إفريقيا، ونظرا لما ارتكبه العثمانيون من أخطاء بحق العرب نتيجة الإدارة السيئة وما قادت إليه من إهمال وحرمان عانت منه الولايات العربية(3)، فقد رأى بعض الباحثين إنَّ العثمانيين هم سبب تخلف العرب لأنهم يمثلون الاحتلال والإقطاع والاستبداد، خلافا لما رآه غيرهم من أنهم دولة الخلافة الإسلامية والقوة المقارعة للكفار، وحاميتهم من الاستعمار والأطماع الأوروبية(4). وقد حكمت العلاقات العربية التركية ولمدة طويلة من

(1) صحيفة جمهوريت التركية، في 3 شباط 1990.

(2) حمد سعيد الموعد، حرب المياه في الشرق الأوسط، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، 1990، ص 14.

(3) سمير صالحة، القومية في العلاقات العربية- التركية، مجلة أبعاد، المركز اللبناني للدراسات، العدد الثالث، أيار 1995، ص75.

(4) د. عمر الحضرمي، العلاقات العربية التركية تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها، دار جرير للنشر، عمـــان، 2010، ص202.

الزمن حقيقتان، الأولى أن العثمانيين اكتفوا بعد إخضاع الولايات الجديدة العربية بفرض سيطرتهم العسكرية والسياسية عليها وتركوا لشعوبها مؤسساتهم القديمة، متحاشين أن يختل تنظيمها الاقتصادي، كما تركوا للمسلمين في هذه الولايات الاحتفاظ بلغاتهم وتقاليدهم وعاداتهم وإرثهم الثقافي، أما المسيحيون فقد فرضوا عليهم الجزية مقابل الإعفاء من الخدمة العسكرية[1]. والحقيقة الثانية إنَّ المسلمين كانوا يعدون الحرب التي خاضها العثمانيون في الغرب جهادا في سبيل الله لتوسيع رقعة الإسلام، حتى إن كلمة العرب لم ترد في الوثائق والكتب والمعاملات بل كانت كلمة المسلمين هي الشائعة[2]. لقد تقاسم العرب والأتراك منذ قرون حركة بناء تاريخ المنطقة واشتركوا في الصراع ضد الصليبيين ثم الأوروبيين المستعمرين، وأسهموا في تطوير المجتمعات، وإذا كان للوطن العربي دور خاص في العالم الإسلامي حضارياً وثقافياً وفكرياً، فإن تركيا قامت بدور فاعل في صناعة تاريخ الوطن العربي حضارياً وسياسياً كونها كانت - ولو شكلياً - جزءاً مهماً من العالم الإسلامي، فالتأثير متبادل بينهما سواء من خلال الحقائق التاريخية التي مثلتها الأمة العربية أم من خلال النظرة الواقعية للتضامن الإسلامي، فضلاً عن إنَّ العثمانيين لم ينسوا أنهم تتلمذوا على يد العرب في العلوم الدقيقة الفقهية والشرعية والقانونية[3].

ولم يكن العثمانيون يوما سبباً في تمهيد حضاري أو تقني أو سياسي للاستعمار الأوروبي للدول العربية، بل أنهم دافعوا عن الوطن العربي لقرون طويلة، الأمر الذي حال دون التوسع الصفوي والروسي والغربي في المنطقة ماعدا الاختراق الفرنسي لمصر عام 1798م[4]. لقد عمل الطرفان على أن يخرجا بإطار يكون مقبولاً لكليهما في توازن

---

(1) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1957، ص21. افتقد تاريخ العرب في المرحلة العثمانية التدوين، وما وصل إلينا لم يكن إلا مقتطفات مما تناقله الناس من كتب المذكرات فضلاً عن اعتماد أغلب الكتاب والمفكرين على تقارير قناصل الدول الأوروبية، وما كتبه بعض المؤرخين والساسة الأوربيين، وهكذا نرى أن التاريخ التركي العربي المشترك في ظل الدولة الإسلامية، لم يقيض له أشخاص من أهل هذا التاريخ يكتبونه. ينظر: طارق البشري، العلاقة بين العرب والأتراك، نظرة إجمالية، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، العدد الثاني، 1991، ص130.

(2) توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني (1908- 1914)، معهد الدراسات العربية العالمية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1960، ص3.

(3) عبد العظيم رمضان، التأثير الحضاري للفتح العثماني في المشرق العربي في الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، تونس، منشورات مجلة التاريخية المغربية، 1984، ص209.

(4) عبد الجليل التميمي، أهمية المورث التاريخي العربي التركي، حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، كانون الثاني 1995، ص44.

العلاقات البينية، إلا أن الخروج على التقارب كان إرادة هشة بدأت تكبر في الفكر والثقافة وأدت إلى جملة من الشكوك في الممارسات غير المقبولة ومنها ما قام به الولاة العثمانيون من مذابح واستبداد في البلاد العربية (1845- 1860)م ومنها مذابح لبنان مما أدى إلى إثارة الإحساس القومي العربي وازدياد الشعور العربي بالكيان الذاتي[1]، حتى تطورت المعارضة العربية التركية ورسخت مع مجيء السلطان عبد الحميد وازدادت الدعوة الانفصالية قوة عندما جاءت ثورة 1908م (تركيا الفتاة)، وما إن أعلنت الجمهورية في تركيا حتى بدأت بالعمل على قطع صلاتها الثقافية والسياسية بالتراث العربي الإسلامي وسعت إلى الاندماج في المجموعة الأوروبية فوضعت دستوراً صبغته بالعلمانية والقومية، على وفق المبادئ الكمالية، وعلى أثر ذلك تولد تمايز قومي وعلاقات عدائية متبادلة[2]. ومع إعلان الجمهورية التركية على أنقاض الخلافة العثمانية عام 1923م افترقت السبل بين العرب وتركيا، خاصة بعد أن توجهت تركيا نحو الغرب بخطوات مسارعة وأدارت ظهرها للشرق[3]. فألغيت الخلافة العثمانية في العام 1924م وأصبحت العلمانية علامة فارقة لتركيا الحديثة بقصد التقرب إلى الغرب ومحاولة الانضمام إلى حلف الأطلسي والعضوية الكاملة في المجموعة الأوروبية. ولم تكتف تركيا بالتحول الداخلي بل تجاوزت ذلك إلى المستوى الإقليمي حيث أدت دوراً رادعاً ضد الاندفاعات القومية العربية الصاعدة، وعارضت تأميم قناة السويس، ثم شكلت حجر الزاوية في حلف بغداد[4]، واعترفت بالكيان الصهيوني على انه (دولة إسرائيل) عام 1948م، فأصبح الموقف التركي من القضية الفلسطينية و (إسرائيل)، ولا يزال، مثار جدل ومصدر خلاف أساسٍ بين العرب وتركيا لأنها كانت أول دولة

---

(1) جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، ج4، القاهرة، 1914، ص55.

(2) د. عبد الله نقرش، إستراتيجية التعامل العربي مع دول الجوار الجغرافي، تركيا – إيران نحو تأسيس نظام عربي جديد، تحرير السيد يس، منتدى الفكر العربي، عمان، ط1، تشرين الثاني 1992، ص78.

(3) مصطفى اللباد وآخرون، ملف تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، مكتبة مدبولي، بيروت، 2010، ص213.

(4) د. عمر الحضرمي، العلاقات العربية التركية، المصدر السابق، ص202 . يتكون حلف بغداد من خمس دول وهي: العراق، وتركيا، وبريطانيا، و باكستان، وإيران و يعد إنشاءه أهم أحداث هذه المرحلة في العلاقات العربية-التركية. إذ يهدف بتخطيط من الولايات المتحدة وبمساعدة بريطانيا، إلى التصدي للدول العربية التقدمية، ولاسيما مصر و سوريا، و الالتفاف على منابع النفط، و إحكام الطوق حول الإتحاد السوفيتي و دول المنظومة الاشتراكية. ينظر: Majid khaddorice، The Problem of Regional Security in the Middle East، The Middle East Journal، Vol-II،No.4، 1957، P.12.

إسلامية تعترف بـ(إسرائيل)[□]، في مناخ لم يكن العرب والمسلمون يقبلون فيه حتى مجرَّد التفكير بوجود هذا الكيان. ثم انحازت تركيا بكل ثقلها مع المعسكر الغربي، وأصبحت عضوا في حلف الشمال الأطلسي عام 1952م، لتكون جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الغربية وامتداداتها الصهيونية في منطقة الشرق الأوسط، وناوأت حركات التحرر العربي من الاستعمار الغربي ومنها جبهة التحرير الوطني الجزائري في أثناء حرب التحرير من الاستعمار الفرنسي، وصوتت في الأمم المتحدة ضد قرار حصول الجزائر على استقلاله[□]. وإثر تخلي حلفاؤها الغربيون عن مساندتها بشان القضية القبرصية وعرضها على الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1975م، أعادت تركيا النظر في سياستها الخارجية، وبخاصة مع الدول العربية، وسعت إلى توثيق العلاقات معها، فوقفت إلى جانب العرب في حرب1967م في الأمم المتحدة. وأيدت انسحاب (إسرائيل) من الأراضي العربية المحتلة جميعها، فقابل العرب موقف تركيا بالرضا والامتنان[□]. وفي هذا الإطار صرح وزير خارجية تركيا بعد يوم من وقوع الحرب "أن تركيا سوف لن تسمح باستعمال القواعد العسكرية الأجنبية الموجودة على أراضيها ضد العرب، لتحقيق سياسة الأمر الواقع في المنطقة"[□]. ثم سارعت نحو إقامة علاقات إقليمية متوازنة مع الدول العربية على غرار علاقاتها مع (إسرائيل) وإيران تقوم على أساس عدم التدخل في النزاعات العربية، والصراعات الإقليمية كما حدث لاحقاً في الثمانينيات من القرن الماضي في الحرب العراقية الإيرانية، وكانت سوريا الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة إذ أنها لا تعترف بالسيادة التركية على لواء الإسكندرونة الذي سلبته تركيا بالاتفاق مع فرنسا عام 1939م[□]. وبدأت مرحلة جديدة من مراحل العلاقات العربية – التركية في عهد الرئيس التركي الأسبق تورغوت أوزال(1983-1993)م الذي عبر عن توجه مستقبلي جديد لبلاده بتصريحه إبان حرب الخليج الثانية قائلاً: "بعد انتهاء هذه الحرب لن يعود الشرق الأوسط إلى ما كان عليه إذا ما أخذنا

---

(1) George E. Gruen، Turkey's Relation with Isreal Arab Neighbor's، Middle East Review، Vol.XVII، No.3، USA 1985، P.35.

(2) محمد نور الدين، السياسة الخارجية .. أسس ومرتكزات، مصدر سبق ذكره، ص134.

(3) هيثم الكيلاني، تركيا و العرب: دراسة في العلاقات العربية التركية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة الدراسات الإستراتيجية (13)، أبو ظبي، 1998، ص ص27-28.

(4) نقلاً عن: وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، شركة المطبوعات للنشر، بيروت، 2006، ص138.

(5) خورشيد حسين دلي، تركيا و قضايا السياسة الخارجية (دراسة)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص40.

بعين الاعتبار كل الحقائق التاريخية في المنطقة، فقد يكون بإمكاننا جلب السلام إلى المنطقة وأرى أن على القوى الأخرى من خارج المنطقة أن تسهل لنا هذه المهمة.. نحن مستعدون لتنفيذ كل المشاريع التي تعيد بناء المنطقة اقتصادياً، مثل مشاريع تنمية الموارد المائية، بما فيها طريق إيصال مياه الأنهار التركية إلى شبه الجزيرة العربية في خطوط أنابيب تسير جنباً إلى جنب مع أنابيب النفط والغاز"(1). وعند انتهاء الحرب الباردة عام 1990م واثر تفكك الاتحاد السوفيتي نشأت متغيرات جديدة عربية وإقليمية ودولية دفعت تركيا إلى وضع سياستها الخارجية في إطار المعسكر الغربي. بضغط من المؤسسة العسكرية التركية على الأحزاب لتعزيز علاقة تركيا بحلف الأطلسي والولايات المتحدة وأدت هذه المتغيرات، لاسيما بعد تراجع أسعار النفط، إلى ضعف الاهتمام التركي بقضية الصراع العربي- الصهيوني، وخاصة بعد التوجه الغربي للربط بين حركة التحرير الفلسطينية وظاهرة الإرهاب الدولي(2). وتميز الموقف التركي في حرب الخليج الثانية بتطابقه مع الأهداف الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وطالب بإدخال تعديلات بنيوية على الكيان العراقي، الجغرافي والسياسي والبشري، ولمح إلى حقوق تاريخية سابقة في بعض مناطق العراق الشمالية و الشرقية وإلى أقلية تركمانية في العراق(3). وقد كشف مسعود يلماز رئيس الحكومة التركية الأسبق وزعيم حزب الوطن الأم عن اتفاق الرئيس التركي الأسبق توركت أوزال مع الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب على قيام القوات التركية باحتلال مدينتي الموصل وكركوك العراقيتين بعيد شروع قوات التحالف بضرب القوات العراقية في الكويت، في 15 كانون الثاني 1991م، وعندما طرح أوزال الأمر على رئيس الحكومة التركية يلديرم اقبولت ورئيس أركان الجيش الجنرال نجيب طورومتاي، رفضا الأمر معللين ذلك بعدم قدرة الجيش على إدامة الدعم اللوجستي أكثر من أسبوعين مما اغضب أوزال وسحب الدعم عنهما، وعزل الجنرال نجيب عن منصبه(4). وفي ظل ذلك استمرت تركيا لصيقة بالمشروع الغربي لأنها بحاجة للولايات المتحدة بعد تعاظم النشاط المسلح لحزب العمال الكردستاني انطلاقا من سوريا، ولتنامي المد

(1) المصدر نفسه، ص40.

(2) هيثم الكيلاني، مصدر سبق ذكره، ص29.

(3) جليل عمر علي، السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط 1991-2006، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية، بغداد، 2008، ص77 .

(4) لقد نشر الكاتب(توفان توريتش) في صحيفة حرييت التركية تفاصيل الموضوع، ينظر: صحيفة الشراع اللبنانية، السنة الثالثة عشر، العدد 653، في 7 تشرين الثاني 1991، ص 25.

الإسلامي في تركيا لاسيما اثر وصول الزعيم الإسلامي(نجم الدين اربكان) إلى رئاسة الحكومة في حزيران 1996[1]. وانقسم المجتمع التركي بشان"الصراع العربي-الصهيوني"، والموقف من السياسة الغربية تجاه العرب بين مؤيد ومعارض. ففي الوقت الذي وقفت فيه الأحزاب التركية التقليدية وبعض العلمانيين مع قيادة المؤسسة العسكرية، في التصاقها بالسياسة الغربية، كان الرأي العام الإسلامي التركي يقف وبحزم ضد التوجهات التي تمهد لإقامة تحالف استراتيجي مع الكيان الصهيوني. حيث يرى الكثير ومنهم الكاتب (محمد علي بولوط) أن اليهود استطاعوا بالأمس "تقويض أركان الدولة العثمانية من خلال انكلترا وفرنسا، وتعمل الصهيونية اليوم للغرض نفسه وبالأدوات ذاتها لتقويض أركان الدولة التركية[2]". وفي هذه المرحلة، أخذت أنقرة تصعد من لهجتها واتهاماتها ضد سوريا لدعمها حزب العمال الكردستاني معلنة ارتباط مسألة تقاسم مياه الفرات بالوضع الأمني على الحدود. وقد عقدت تركيا عام 1996م اتفاقاً للتعاون العسكري عالي المستوى، مع إسرائيل وأمريكا، وقامت بمناورات عسكرية مشتركة ثلاثية (أمريكية – إسرائيلية – تركية) [3]، وقام الصهاينة بتحريض تركيا على قطع مياه الفرات ملمحين بإمكانية شرائه منهم[4]. وقد وصلت الأزمة بين الدول العربية وتركيا إلى ذروتها عندما قامت تركيا بحشد قواتها العسكرية على الحدود مع سوريا، وقد طالب الشارع العربي باتخاذ خطوات رادعة ضد تركيا تصدياً لموقفها العدواني ضد سوريا. ولخص القائد العسكري المصري المشير أبو غزالة الإجراءات الواجب اتخاذها من العرب بضرورة امتناع رجال الأعمال العرب من التعامل مع تركيا، وزيادة تعاملهم مع اليونان، وتوقيف السياحة العربية إلى تركيا، ومقاطعة نقابات العمال العرب للسفن التركية في الموانئ العربية ولأي سفينة متجهة إلى تركيا، وتوقيف الرحلات الجوية لشركات الطيران العربية إلى تركيا، وإثارة الأزمة التركية – السورية في هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن[5]. وقامت الحكومة العراقية في حينها بتحريك وحدات من الحرس الجمهوري باتجاه الحدود التركية ضمن القاطع

(1) محمد نور الدين، السياسة الخارجية .. أسس ومرتكزات، مصدر سبق ذكره، ص134.

(2) محمد علي بولوط، كلاب الحراسة، صحيفة أورتا دوغو التركية، في 15 كانون الثاني 1994

(3) د. جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط1 1998، ص221

(4) صحيفة تشرين السورية، في 8 أيلول 1998.

(5) المشير أبو غزالة، مجلة العربي القاهرية، 17 تشرين الأول 1998.

الشمالي[□]، تحسباً لقيام القوات التركية بأي عمل عسكري ضد سوريا ولتخفيف الضغط التركي على سوريا، وهو مازاد من حدة التوتر بين الدول العربية وتركيا، ولم تنته الأزمة إلا بوساطة الجامعة العربية والرئيس المصري السابق حسني مبارك[□]. والحق أن المواقف التركية إزاء سوريا والعراق كانت بدفع من الولايات المتحدة والدليل أن التنسيق بين العراق وتركيا في ما يتعلق بمتابعة عناصر حزب العمال الكردستاني في شمال العراق كان مستمرا حتى بعد حرب الخليج الثانية، ولكن بسبب الضغط الأمريكي لمنع أي تقارب تركي عراقي، أو تنسيق عسكري بينهما، فقد صرحت تانسو شيللر وزيرة الخارجية التركية آنذاك في 22 أيلول "إننا نفضل أن تقوم قوات مسعود البرزاني بإبعاد الإرهابيين عن شمال العراق، وتركيا مستعدة لمعاونته" مستفيدة من النزاع القائم بين البرزانيين وحزب العمال الكردستاني على منطقة المثلث الحدودي العراقي التركي السوري، ووجود أكثر من 35 ألف من مقاتليه على الحدود مع روسيا وأرمينيا وإيران والعراق وسوريا[□].

ونستنتج مما تقدم أن هنالك العديد من عوامل التجاذب والتنافر التي أثرت بشكل خطير في تأرجح العلاقة بين تركيا والدول العربية لعقود طويلة، فقد كانت عوامل التاريخ والجغرافية والدين والاقتصاد والأمن المشترك من دوافع التقارب والتفاعل الايجابي، إلا إن السياسة الدولية الغربية والصهيونية كانت كثيرا ما تدفع بتركيا إلى تأجيج النزاعات على خلفية المشكلات العرقية والنزاعات المصلحيه على المياه والحدود، مما دفع بالعلاقة إلى التنافر بظل نظام تركي علماني ناصب الإسلام العداء ولهث وراء الغرب. إذ يكمن ثقل مكانة تركيا الإقليمية في موقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يعد البوابة الشمالية للوطن العربي[□]، فهي تقع على المساس في حدودها مع روسيا وإيران، وتقع في مواجهة العراق والنفط العربي، وتمتد في حدودها إلى سوريا وإلى أوربا براً وبحراً، وقائمة على منابع المياه، وقد فرضت كل هذه الحقائق حدود من التعاون بين الطرفين لايمكن تجاوزها، ودفعت إلى عدم الإيغال في الاختلاف، فالمصالح العربية

---

(1) نقلا عن: إذاعة مونتي كارلو الدولية، في 20 تشرين الأول 1998.

(2) المشير أبو غزالة، المصدر السابق.

(3) د. وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، المصدر السابق، ص 297.

(3) إبراهيم الداقوقي، نحو خطة جديدة للتحرك على المستوى الإعلامي والتربوي لتغير صورة العرب في الكتب المدرسية ووسائل الإعلام التركي، حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص540.

الدفاعية مرتبطة بالجغرافية التركية التي تمثل جداراً دفاعياً في شمال الوطن العربي، فضلاً عن أن المصالح التركية تفرض عليها عدم خلق جوار جغرافي معادٍ لها، وأن إثارة أية قلاقل على حدودها أو نزاعات تشترك فيها أطراف دولية يمكن أن يهدد مصالحها الاقتصادية وخط تجارتها كونها فاصلاً جغرافياً وممراً لخطوط النفط العربي، ولذلك فإن مصالحها الإقليمية تفرض عليها استغلال موقعها في المنطقة[1]، لقيادة الفعل السياسي من خلال بناء شبكة من المصالح الإقليمية وتحقيق وجود دولي بفضل ثقلها الاقتصادي في المنطقة المتمثل بالسيطرة على مصادر المياه المهمة والقدرة الزراعة المتقدمة والصناعة المتطورة والترانزيت والتجارة الدولية، وبالرغم مما تواجهه من مشاكل عرقية وقومية ودينية، فقد توجهت تركيا إلى انتهاج سياسة متعددة الجوانب ترمي إلى تحقيق مصالحها أينما وجدت آخذة بنظر الاعتبار مشاكلها الداخلية والاقتصادية وأزمة العلاقات الخارجية[2]. إذ تستورد تركيا حوالي 60٪ من احتياجاتها النفطية من العالم العربي، ولذلك فهي تضطر أحيانا إلى الاقتراب من الفعل السياسي العربي للإفادة من القدرة الاقتصادية العربية[3]، لولا الضمانات الأمريكية والغربية التي تقدم إليها بغية دفعها بالاتجاه المضاد، ومما زاد من المفارقة الاقتصادية العربية – التركية، كان بسبب التوجه التركي نحو (إسرائيل) بعد توقيعها لاتفاقيات السلام مع بعض الدول العربية، فضلاً عن أن تركيا عضو في الاتحاد الكمركي الأوروبي ولديها اتفاقية تجارة حرة مع (إسرائيل)، وبالرغم من كل ذلك فمازال الجانب العربي غير مطمئن للتوجه السياسي التركي كونه يشعر أن تركيا تنطلق في كل فعلها الاقتصادي من مصلحة قومية منعزلة عن فكرة التكافل والتعاون[4]، لاسيما في ما يتعلق بمشكلة المياه حيث تجد كل من سوريا والعراق أن التحكم التركي بمياه نهري دجلة والفرات قد أضر بأمنهما الغذائي والاقتصادي والزراعي، فان أنقرة تستعمل القضية ورقة ضغط

---

(1) د. عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص23.

(2) سيار الجميل، الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك، حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص266.

(3) عزمي الخواجا، الدور الإقليمي الجديد لتركيا في المنطقة، صحيفة الدستور الأردنية في 20 آذار 1996، ص3 .

(4) د. عمر الحضرمي، العلاقات العربية التركية، مصدر سبق ذكره، ص299.

على البلدين من أجل التوصل لحلول ترضيها في الأزمة الكردية المشتعلة على حدودها الجنوبية[□]. في الوقت الذي تحتم فيه العلاقة الاقتصادية والتاريخية بين الجانبين أن يلجأ الجميع إلى المحافل الدولية لحل النزاع بشأنها، بدل من أسلوب الضغط والتهديد، وانه على وفق القانون الدولي لا تعد سيادة الدولة مطلقة أو متناهية، على الأقل في ما يتعلق بشان توزيع المياه الذي يجب أن يكون عادلاً ويراعى فيه حاجة الأراضي التي يمر بها النهر الدولي وأن يؤخذ بعين الاعتبار الأضرار والمنافع بميزان المصلحة العامة، وهذا ما أخذت به معظم المحاكم الدولية عند النظر بمشكلات المياه[□]. بدلا من التلويح باستخدام المياه سلاحاً في مواجهة العرب (العراق وسوريا) ومبادلته بالنفط، تلك الفكرة التي ابتدعها الرئيس التركي الأسبق توركت أوزال، عندما كان وزيراً للتخطيط. وبهذا خلقت قضية خلافية جديدة بين العرب وتركيا[6].

إن تركيا لم تكن لترضى بعد انتهاء الحرب الباردة، في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، بدور محدود، إنما تسعى لدور فاعل ومؤثر في الوسط المحيط بها، بخاصة وإنَّ موقعها الاستراتيجي أخذ منحنى النزول، بعد تفكيك "حلف وارشو" وانهيار الإتحاد السوفيتي، أي اختفاء العدو التقليدي، للولايات المتحدة وأوربا، وبعد حرب الخليج الثانية تبين للأتراك أنهم لم يحصدوا شيئاً من جراء وقوفهم مع الغرب في حرب الخليج الثانية، وكذب الوعود الأمريكية. فظهر منهج جديد في السياسة التركية مع دول الجوار، تلخص بالحل المتدرج للمشاكل العالقة بينها وبين تلك البلدان ومنها العربية، إلا إنها كانت تصطدم بالتوجهات السياسية نحو الغرب للمؤسسة العسكرية المهيمنة على القرار السياسي في تركيا[□]. إن أزمة الثقة التي نمت بين تركيا والغرب، واقتناع تركيا بأن المصلحة القومية هي التي تحكم التصرف الدولي الغربي والأمريكي إزاءها، كان الدافع أمام أنقرة للعودة إلى الجنوب وإبداء الرغبة والنية نحو

---

(1) المصدر نفسه، ص308.

(2) المحكمة العليا الأمريكية في حكمها في شكوى ولاية كانساس على ولاية كولورادو، 1920، المحكمة الفيدرالية السويسرية، عام 1878، محكمة العدل الدولية 1929. نقلاً عن جمشيد ممتاز، النظام القانوني للموارد المائية لمجاري المياه الدولية في الشرق الأوسط، مجلة شؤون الأوسط، العدد 48 كانون الثاني 1996، ص 32.

(3) يوسف الجهماني، ثرثرة فوق المياه"تركيا وسوريا والعراق، ملفات تركية (2)، دار حوران، دمشق، 1999، ص23.

(4) فهمي هويدي "ما لا ينبغي السكوت عليه" صحيفة الأهرام المصرية، 2 تموز 1996، ص11.

إعادة تمتين علاقاتها ليس مع العالم العربي فحسب بل والإسلامي أيضاً. "لقد فشل الكماليون في تشكيل حزب سياسي مدني قادر على حماية تركيا من الانقسامات والحروب الداخلية وتحسين العلاقات مع دول الجوار والأنظمة العربية وحسم انتماء تركيا"(1). واستمر ذلك حتى جاء حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية لتبدأ صفحة جديدة من السياسة التركية تجاه المنطقة العربية.

المطلب الثاني

سياسات حزب العدالة والتنمية تجاه القضايا العربية

لقد حصل تغيير جذري في أصول السياسات التركية المتبعة والتوجهات التكتيكية نحو العالم منذ تولي حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية للسلطة السياسية في تركيا عام 2002م، إذ جاء الحزب برؤيا مختلفة عن الأحزاب التركية التي سبقته إلى السلطة، يعززه حضوراً سياسياً وقانونياً داخل المجتمع التركي. ومنذ احتلال العراق عام 2003م بدأ يظهر الاهتمام التركي بالشرق الأوسط وقضاياه وأخذ يتصاعد حتى بلغ ذروته خلال العدوان الصهيوني على غزة عام 2006م(2). ولقد عبر الشخص الثاني في حزب العدالة والتنمية عبد الله غول عن رغبة الحزب في أن تتميز العلاقات العربية التركية بقوله "إننا نشاطر العرب القيم نفسها والتاريخ نفسه رغم حصول بعض الفجوات لكننا الآن نبدأ عصرا جديدا. وتطوير العلاقات مع العرب مسؤولية مشتركة للقادة كما للشعوب ولا سيما وسائل الإعلام" (3).

ومن أجل تسليط الضوء على مواقف تركيا من القضايا العربية وأثرها على العلاقات الاقتصادية والأمنية والسياسية، سنتناول في هذا المطلب العلاقات العربية التركية في ضوء المتغيرات الإقليمية في المنطقة، وما نتج اثر الاحتلال الأمريكي للعراق، وبعيد الانتفاضات الشعبية التي حصلت في عدد من الأقطار العربية وعلى النحو الآتي:

---

(1) مسعود ظاهر، فشل الكماليون في تشكيل حزب سياسي، مجلة شؤون الأوسط، العدد 116، بيروت، خريف 2004. ص113.

(2) مصطفى اللباد، تركيا بين تحديات الداخل رهانات الخارج، مرجع سابق، ص214.

(3) محمد نور الدين، صحيفة السفير اللبنانية في 18 نيسان 2011.

أولاً. العلاقات التركية العراقية

اتخذ حزب العدالة والتنمية منذ توليه السلطة في تركيا عام 2002م موقفاً واضحاً في مواجهة التهديدات الأمريكية للعراق، يقوم على أساس محاولة منع الحرب عليه من خلال إيجاد حل سلمي للازمة القائمة بين العراق والولايات المتحدة عن طريق حث العراق على التعاون التام مع المفتشين الدوليين للتخلص من أسلحة الدمار الشامل التي تزعم الولايات المتحدة أن العراق يمتلكها(1). وقد قام عبد الله غول رئيس الحكومة التركية في مطلع عام 2003م بزيارات مكوكية إلى دمشق والقاهرة وعمان والرياض، بهدف منع توجيه ضربة عسكرية للعراق، معلنا على الرغم من الضغوط الأمريكية "نحن نرفض أية مساهمة أو مشاركة تركية في العمل العسكري الأمريكي ضد بغداد، وقلنا للأمريكيين هذا الموقف مراراً وهو ليس للمناورة أو التبرير لأن مثل هذا العمل العسكري، سيخلف المزيد من المشاكل الخطيرة لتركيا وجميع دول المنطقة، ولن يخدم سوى مصالح إسرائيل"(2). وقد دعت تركيا رسمياً إلى عقد قمة إقليمية في العاصمة التركية أنقرة تضم كل من (مصر، وإيران، والسعودية، وسوريا، والأردن) في 23 كانون الثاني 2003م، لبحث سبل إيجاد حل سلمي للأزمة بين بغداد وواشنطن، ورفضها لغزو العراق رفضاً تاما وأعدت تركيا مشروعاً يدعو لحل سلمي للأزمة وكان من المقرر أن يتوجه الزعماء المشاركون في القمة إلى بغداد أو يوفدون رئيس الوزراء عبد الله غول إلى الرئيس العراقي السابق صدام حسين، فضلاً عن تسيلم نسخة من البيان إلى الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش(3). وعندما أيقنت تركيا إن الحرب على العراق لا يمكن تلافيها أعلن وزير الخارجية التركي عن استعداد بلاده للتعاون مع الولايات المتحدة بما يحقق لتركيا مصالحها التي حددتها بجملة مطالب اقتصادية وسياسية وعسكرية، ومنحها قروض بقيمة 30 مليار دولار، وشطب ديونها العسكرية، وقد تم الاتفاق على نشر70 ألف مقاتل تركي في شمال العراق من دون المشاركة الفعلية في العمليات العسكرية وطلبت أيضا بعدم تسليح أكراد العراق بأسلحة ثقيلة ومنعهم من دخول الموصل وكركوك فضلا عن إلغاء الفيدرالية التي يطالب بها الأكراد وتفعيل دور التركمان في العملية السياسية ضمن إطار الدستور العراقي المقترح(4).

---

(1) د. باسم كريم سويدان، مجلس الأمن والحرب على العراق 2003، دار زهران للنشر، عمان، 2008، ص 104.

(2) مجلة المشاهد السياسي، لندن ، في 12- 2003/1/18، ص5 .

(3) د. أحمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية- التركية الواقع والمستقبل، دار زهران للنشر والتوزيع، عمـــان، 2009، ص430.

(4) د. دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفدرالية الكردية، الدار العربية للعلوم ومركـــز الجزيـــرة للدراسات، بيروت، الدوحة، 2009، ص 148.

وفي الواقع أن موقف تركيا من قضية الحرب على العراق تحدده أربعة اعتبارات رئيسة يصعب عليها تجاوز أي منها، وهي(1):-

1. انتماؤها الأطلسي، وما يرتب على ذلك من التزامات.
2. التطلع نحو عضوية الإتحاد الأوربي، والطمع في دعم الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق هدفها.
3. المسألة الكردية، وما يشكله الثقل السكاني والفعل المسلح من تأثير سلبي على تركيا إذ يزيد عدد أكراد تركيا على (15) مليون نسمة.
4. مصالح تركيا الإستراتيجية في العراق.

ولكن على الرغم من التفاؤل الأمريكي بحكومة حزب العدالة والتنمية الجديدة والترحيب الكبير بها من الإدارة الأمريكية، والتوقع بان تكون تركيا أحد اللاعبين العسكريين الأساسيين في الحرب الأمريكية على العراق، لاسيما بعد أن قدم مساعد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق(بول وولفويتز) الضمانات اللازمة إلى أنقرة فيما يتعلق بنتائج الحرب على العراق، إذ قال" إن أمريكا ستحافظ على وحدة العراق، وستعارض إقامة دولة كردية مستقلة، وستساعد تركيا اقتصاديا للتعويض عن أية خسائر محتملة من جراء الحرب، وستلحظ أمريكا وضع التركمان الخاص في العراق، وعلى الصعيد الدولي ستضمن أمريكا استمرار مساعدات صندوق النقد الدولي"(2). إلا إنّ البرلمان التركي الذي يسيطر عليه نواب حزب العدالة و التنمية رفض في ا آذار 2003م أية مشاركة عسكرية تركية في الحرب، كما رفض أيضاً أن تنطلق القوات الأمريكية من الأراضي التركية لفتح جبهة شمالية عراقية. وجاء هذا الرفض لعد أسباب نوجزها بالاتي(3):-

1- سعي حكومة حزب العدالة و التنمية برئاسة عبد الله غول آنذاك لتشكيل موقف عربي و إقليمي يمنع خيار الحرب.

(1) د.ضاري رشيد الياسين، الولايات المتحدة الأمريكية و تهيئة البيئة الإقليمية للعدوان على العراق، أوراق قارية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (118)، شباط 2003، ص3.

(2) احمد يوسف احمد و آخرون، احتلال العراق و تداعياته عربيا و إقليميا و دوليا، مركز دراسات الوحـدة العربيـة، بيروت، 2004، ص409.

(3) تركيا: التطورات الداخلية والتفاعلات الإقليمية، التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، مركـز الدراسـات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2003، ص231.

2- تصاعد المعارضة الشعبية التركية ضد خيار الحرب الأمريكية على العراق، فقد كان90٪ من الشعب التركي رافضاً لها، وفقاً لاستطلاعات الرأي العام التركي، في حين وصلت هذه النسبة بين أواسط حزب العدالة والتنمية وناخبيه إلى 100٪ (1).

3- تضرر المصالح الاقتصادية التركية.

4- التخوف من إقامة دولة كردية شمال العراق في نهاية الحرب.

5- رغبة حزب العدالة والتنمية بان يكون موقف تركيا قريبا في جوهره من الموقف الأوربي (الرافض للحرب)، الذي قادته فرنسا وألمانيا، لتقليص المسافة نحو الاتحاد الأوربي.

وقد وصف بول وولفيتز، نائب وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، رفض أنقرة لفتح أراضيها للقوات الأمريكية بأنه خطأ، يجب عليهم الاعتراف به، وطالب أنقرة بتغيير مواقفها، ومحاولة التوصل إلى أفضل الطرائق للتعاون مع الأمريكيين، ورد عليه رجب طيب أردوغان، رئيس الوزراء التركي، في 7 ايار2003م "أن بلاده لم تخطيء منذ البداية، واتخذت الخطوات الضرورية كافة"(2). مؤكدا أن الحرب على العراق لم تكتسب الشرعية اللازمة دونما صدور قرار عن مجلس الأمن الدولي على وفق ما تنص عليه المادة 92 من الدستور التركي(3). إلا أن أردوغان عبر لاحقا عن ندمه لعدم مشاركة تركيا في غزو العراق مع الولايات المتحدة، في حوار مع محطة(CNN) التركية نهاية شباط 2007م حيث قال " لقد بقينا خارج المعادلة. ويجب أن نأخذ العبرة من هذا وألا نقع في الخطأ نفسه"(4).

وعندما طلبت الولايات المتحدة من تركيا إرسال 12 ألف جندي لحفظ السلام في المناطق التي تصاعدت فيها عمليات المقاومة العراقية ضد قوات الاحتلال الأمريكي، نظرت تركيا إلى أن الأمر قد يحقق لها مكاسب تتمثل بتحسين العلاقة مع الولايات المتحدة، والقيام بدور فاعل في العراق يتيح لها دعم التركمان والإفادة من إعادة إعمار

---

(1) حسني محلي، كيف ستخرج الحكومة التركية من المأزق، صحيفة المستقل اللبنانية، في 4 شباط 2003.

(2) أكرام عبد الرحيم، العلاقات التركية–الإسرائيلية–الأمريكية و تأثيرها على الوطن العربي، شبكة المعلومات الدولية، على الموقع: www.sis.gov.ps/arabic/roya/27/page3.html

(3) محمد نور الدين، ندوة احتلال العراق و تداعياته عربيا و إقليميا و دوليا، مصدر سبق ذكره، ص411.

(4) صحيفة الشرق الأوسط اللندنية في 25 تموز 2003.

العراق. إلا أن وزير الخارجية التركي في حينها عبد الله غول قد صرح بالقول " إن قواتنا ليست قوات احتلال .. ولن نؤدي دور الجندرمة في العراق.. إننا سنكون مثالا للجيرة ونتمنى انسحاب بريطانيا والولايات المتحدة من العراق"(1). وقد وضعت القيادة التركية عدة شروط للموافقة على إرسال قواتها إلى العراق أهمها(2):

1. إعطاء حقوق التركمان.
2. منع ظهور نظام فيدرالي.
3. نزع سلاح الميليشيات والبيشمركة العراقية.
4. وضع ميزانية موحدة للعراق.
5. الحفاظ على وحدة وسيادة العراق.

ولكنها سرعان ما تراجعت عن فكرة إرسال قواتها، عندما لمست معارضة ذلك من مجلس الحكم الانتقالي في العراق الذي أسسته قوات الاحتلال الأمريكي في تموز2003م والذي كان بمثابة حكومة تصريف أعمال بإشراف الحاكم المدني الأمريكي (برايمر)(3)، كما وجدت تركيا أن موضوع إرسال قوات إلى المناطق السنية قد يضر بعلاقتها الإستراتيجية مع العرب لعدم وجود غطاء دولي، وكذلك لرفض الرأي العام التركي تعريض الجنود الأتراك إلى مخاطر القتل من اجل سمعة الولايات المتحدة(4).

إن هذا الموقف المبدئي في ظاهره والداعم للشرعية الدولية الذي تبنته حكومة العدالة والتنمية رغم إحراجه إلى حكام الخليج العربي الذي انطلقت من على أراضيه قوات الغزو الأمريكي للعراق، إلا انه عزز من فرص التقارب بين الحكومة التركية وبعض الدول العربية كسوريا، وطي صفحات من الخلافات القديمة، في ظل الحكومات العلمانية السابقة، والعودة بتركيا إلى العالمين العربي والإسلامي، لاسيما

(1) عبد العظيم محمود حنفي، إرسال قوات تركية وترميم الشراكة الإستراتيجية الأمريكية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد 154، القاهرة، أكتوبر 2003، ص 139.

(2) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره، ص257.

(3) إبراهيم خليل العلاف، ملاحظات حول فكرة إرسال قوات إلى العراق، صحيفة البلاد العراقية، 9 تشرين الثاني2003.

(4)عبد العظيم محمود حنفي، المصدر السابق، ص 140.

بعد الطلب الذي تقدمت به تركيا للانضمام إلى الجامعة العربية بصفة مراقب وقد رحبت الجامعة بذلك[1].

لقد تلخص موقف حزب العدالة والتنمية السياسي تجاه العراق بما جاء على لسان عبد الله غول الرئيس التركي والشخص الثاني في زعامة الحزب حيث قال "نريد أن نرى ظهور بلد ديمقراطي جديد إلى جانب تركيا في منطقة الشرق الأوسط"، وأعرب عن أمله في انتهاء المحن التي يشهدها الشعب العراقي في اقصر وقت ممكن، وقال "ما حصل في العراق يجسد درساً لنا جميعاً"، وتمنى غول أن يصبح العراق في غضون السنوات القليلة المقبلة بلداً موحداً بداخله، مسالماً مع جيرانه[2]. وقد عبر أحمد داود أوغلو وزير الخارجية التركي عن وجهة نظر حكومة العدالة والتنمية حول وحدة العراق ومستقبله بقوله "النظامان السياسي والديموغرافي في العراق معقدان جداً، هناك السنة العرب في وسط البلاد، والسنة الأكراد في الشمال، والعرب الشيعة في الجنوب، وان عنصر التوازن في العراق هم العرب السنة، وبما أنهم سنة، فلديهم قاسم مشترك مع الأكراد، وبما أنهم عرب فلديهم قاسم مشترك مع الشيعة العرب، وعليه يجب أن يكون السنة العرب بيضة القبان في النظام السياسي في العراق"[3]. كما قال أوغلو أيضاً في الجلسة الافتتاحية للاجتماع الأول للمجلس الوزاري للتعاون الاستراتيجي التركي العراقي في اسطنبول "أنه حالما تنتشر تجربة عملية التعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا في المنطقة، فإنها ستصبح نموذجاً جديداً للشراكة في الشرق الأوسط، الذي لن يكون بعدها مكاناً للأزمات والمشاكل والصدامات، بل مركزاً لحضارة عظيمة"، وأضاف أيضاً "أن التعاون مع العراق سوف يشكل مجالاً اقتصادياً مشتركاً للمصالح المشتركة والحوار المشترك وللآلية الأمنية المتبادلة"[4].

إن العلاقة بين تركيا والعراق لم تصل إلى مستوى الطموح الذي خطط له حزب العدالة والتنمية اثر رفضه المشاركة في غزو العراق، وذلك جراء تصاعد الهجمات

---

(1) عبد العزيز محمد سرحان، جريمة القرن الحادي والعشرين، الغزو الأمريكي الصهيوني الامبريالي للعراق، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 94.

(2) صحيفة يني شفق التركية في 8 تشرين الثاني 2005.

(3) نقلاً عن د. وليد رضوان العلاقات العربية التركية، مصدر سبق ذكره، ص387.

(4) احمد داود أوغلو، التعاون التركي العراقي سيكون نموذجاً للشراكة في المنطقة، صحيفة الشرق الأوسط السعودية، في 17 أيلول 2009.

المسلحة التي يشنها مقاتلي حزب العمال الكردستاني(PKK) على تركيا انطلاقاً من الأراضي العراقية، والتي كانت من بين الأسباب التي جعلت تركيا تهدد دائما بالتدخل العسكري في شمال العراق، ما لم تقوم قوات الاحتلال الأمريكي بالإيفاء بالتزاماتها واتخاذ الخطوات اللازمة في التصدي لعناصر ذلك الحزب المدرج ضمن قائمة الإرهاب الأمريكية، إلا أن الولايات المتحدة رفضت أي تدخل تركي في شمال العراق كما جاء في وقت مبكر على لسان رئيس الأركان الأمريكي الجنرال ريتشارد مايرز حيث قال "نحن سنعالج الأمر، ولا داعي لتدخل القوات التركية"(1).

ولكن بعد أن اتضح للعيان التعاون الأمريكي مع أكراد العراق، وتخليهم عن التزاماتهم السابقة في التصدي لعناصر حزب PKK في شمال العراق، اعتبرت تركيا أن قواعد اللعبة في العراق تغيرت وهو ما عبر عنه بيان وزارة الخارجية التركية الذي أعلن "أن ليس لتركيا أعمال خاصة في العراق، وأن نواياها طيبة تجاه جميع الفئات العراقية"(2).

لذا فقد أخذت تركيا تراقب تطور المشهد السياسي في العراق، وأبدت مواقف رافضة لعدد من القضايا ابتداءً من مجلس الحكم الانتقالي، بسبب قلة التمثيل التركماني فيه، وتهميش التركمان، إلى رفضها لبعض ما جاء من مواد في الدستور العراقي وخاصة المادة 140 المتعلقة بكركوك، ومسألة الفيدرالية، فضلاً عن عقدها لمؤتمر ما عرف بنصرة (أهل السنة)، الأمر الذي يعد تدخلاً في الشأن الداخلي العراقي ودعوة لتكريس الطائفية التي لا تخدم وحدة العراق الوطنية، وإنما تسبب في تصديع التلاحم الوطني الذي يعد من أهم أهداف الاحتلال الأمريكي(3). كما قامت حكومة العدالة والتنمية باستقطاب العديد من زعامات فصائل المقاومة العراقية وأجرت معها عدة حوارات ونسقت للاتصال بينها وبين القوات الأمريكية، توجت بعقد اجتماع مشترك بين ممثلين عن القوات الأمريكية وبعض قادة فصائل المقاومة في اسطنبول بتاريخ 6 آذار 2009م، برعاية وزارة الخارجية التركية، كما يتضح من محضر

---

(1) يقدر عدد مقاتلي حزب العمال الكردستاني المتواجدين في شمال العراق بخمسة آلاف عنصر. نقلا عن: صحيفة السفير اللبنانية، في 11 أيار 2003، ص13.

(2) صحيفة المستقبل اللبنانية، في 4 شباط 2004، ص2.

(3) هيثم كريم، العلاقات العراقية التركية رؤية في إمكانات التعاون واحتمالات الصراع، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، العدد (60)، ص336.

الاجتماع المشترك المبين في (الملحق 5)، مما تسبب في حدوث أزمة سياسية بين الحكومة العراقية والحكومة التركية قام على إثرها وفد من الحكومة العراقية بزيارة أنقرة وتسوية الخلاف، ومن المفيد هنا التوضيح بان مثل هذه الاجتماعات قد قربت بين الحكومتين العراقية والتركية وأضرت بالمقاومة العراقية لتعرض بعض فصائلها إلى الكشف عن هويتهم أمام قوات الاحتلال الأمريكي وملاحقتهم، بالإضافة إلى إن الاجتماع المذكور قد أحدث شرخاً كبيراً في لحمة فصائل المقاومة، حيث تسببت تركيا في إضعافها حتى إن لم تكن تقصد ذلك(1). وسرعان ما اعتمد حزب العدالة والتنمية سياسة التقارب والتعاون مع بغداد لأنها أكثر جدوى ونفعاً لتركيا من سياسة المواجهة والتصعيد، فقد أعلن المتحدث باسم الجيش التركي الجنرال متين جوراك عن توقيع أول مذكرة للتعاون العسكري والتدريب بين البلدين وتبادل الخبرات، والتعاون الأمني لمواجهة أخطار حزب العمال الكردستاني، إضافة إلى تطلعات الحكومة التركية في الحصول على بعض مشاريع إعادة الإعمار في العراق التي طالما كانت الشركات التركية تتوق إليها، بعد سنوات من التوتر بسبب عدد من المسائل الخلافية التي عرجنا عليها أنفاً(2). وبناءً على ذلك بدأ النفوذ التركي يتمدد بشكل مضطرد في العراق من شماله إلى أقصى جنوبه، الأمر الذي منح الأتراك فرصة أكبر للتواصل مع شركاء غير محتملين كتنامي العلاقة مع التيار الصدري، والذي انعكس في توجه عدد كبير من السياسيين الصدريين إلى العاصمة التركية لتلقي التدريب على البروتوكولات البرلمانية(3). مما يدل على أن تركيا تعاملت مع جميع الأطراف والقوى العراقية وسلكت سياسة براغماتية هدفها الرئيس تنمية مصالحها في العراق وهو ما حصلت عليه في الغالب، حيث شرعت في شمال العراق لتأسيس علاقات جديدة مع حكومة الإقليم الذي كانت تعتبره لمدة طويلة مصدر تهديد لبلادها، حينما كانت تتعامل معها على أنها خطر على وحدة العراق، ومحفز لأكراد تركيا على الانفصال، وعاد تدخل القطعات العسكرية التركية بين الحين والآخر لعشرات

(1) ينظر: نص محضر الاجتماع بين ممثلين عن المقاومة العراقية والخارجية التركية وجيش الاحتلال الأمريكية، موقع أخبار العالم: http://www.akhbaralaalam.net/news_detail.php?id=27402 في 24 تموز 2009.

(2) نقلا عن: تايم تورك http://ar.timeturk.com/news_detail.php?id=16918

(3) صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، النسخة العربية في 15 كانون الثاني 2011.

الكيلومترات داخل عمق الأراضي العراقية وشن عشرات الهجمات الجوية التي تنفذها الطائرات الحربية التركية في عمق كردستان العراق لمعالجات أهداف محددة لحزب العمال الكردستاني، فضلاً عن تقليل نسب المياه المقررة، من دون أي مطالبات جدية من الحكومات المحلية والمركزية بالكف عن ذلك، وبتغاضي وتنسيق واضح مع قوات الاحتلال الأمريكي. وفي ما يتعلق بسياسة الحزب تجاه أكراد العراق فقد قررت تركيا في إطار سياستها الجديدة اتخاذ جانب المرونة والانفتاح عبر أعلى المستويات السياسية، وجاء ذلك من خلال زيارة الرئيس التركي إلى إقليم كردستان العراق في 23 آذار 2009م، ولقائه رئيس الإقليم مسعود البرزاني. وقد جاءت نتائج الزيارة لتؤكد أن تركيا أصبحت مستعدة لتقديم مقدار من التنازلات الإستراتيجية لأكراد العراق، مقابل الحصول على دعمهم في نزع أسلحة نحو ٣٠٠٠ مقاتل تابع لحزب العمال الكردستاني ينتشرون في بعض المناطق الجبلية المتاخمة للحدود التركية، وتقديم المساعدة الممكنة لأنقرة في إقناع حزب العمال بوضع حد لنشاطاته المسلحة داخل الأراضي التركية(1). وفي المقابل وافقت تركيا على المطلب الكردي العراقي في إصدار عفو سياسي عن مقاتلي PKK، وضمان موافقة دول غربية على منح حق اللجوء السياسي للمقاتلين الذين لن يشملهم منطوق العفو التركي، إضافة إلى إقدام الحكومة التركية على خطوات إضافية في ميدان التطبيع الاقتصادي والتجاري والدبلوماسي، مع حكومة إقليم كردستان العراق(2).

لقد تفاعل حزب العدالة والتنمية مع الحكومة المحلية في كردستان لكسب ثقة أكراد العراق وتعاونهم في عدد من المسائل التي تتراوح بين القضايا الأمنية والتبادل التجاري الاقتصادي، وفي هذا الإطار كان موقف تركيا من قيام شركة شمران النفطية بعد اتفاقية مشاركة في الإنتاج مع الحكومة المركزية في العراق، فضلاً عن الاستثمار المباشر لبعض حقول النفط المكتشفة بالرغم من عدم قانونيتها(3). فإن تركيا تحظى بما قد يكون إرثا دائما يسمى القوة الناعمة، وهو تعزيز النفوذ عبر الثقافة والتعليم وقطاع الأعمال والاقتصاد حيث تعد تركيا بوابة النفط العراقي لأوروبا.

---

(1) سركيس أبو زيد، تركيا وطموح القوة العظمى، صحيفة أوان الكويتية، في 20 حزيران 2009.

(2) المصدر نفسه.

(3) خير الدين حسيب، التعاون العربي التركي إلى أين، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل، العدد 371، كانون الثاني 2010، ص109.

وقد وقعت تركيا عقودا ببناء خط أنابيب نفط بقيمة 11 بليون دولار، لتجاوز الأراضي الروسية وتمرير الغاز العراقي إلى أوروبا لأن وجود الطرق والسكك الحديدية والمطارات وأنابيب النفط والغاز بين البلدين من شأنه أن يسهم في تدفق الناس والسلع بين الجانبين، ويشار إلى أن حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا ارتفع إلى نحو ستة بلايين دولار في العام 2010م، أي نحو ضعف المعدل لعام 2008م، ويتوقع المسئولون الأتراك أن يصبح العراق خلال العامين المقبلين أكبر سوق تصدير لتركيا(1). وفيما يتعلق بكركوك فان تركيا تعتبرها صورة مصغرة من العراق لأنها تحتوي كل مكونات العراق والمنطقة لذا نجد حزب العدالة والتنمية يطالب بالمساواة بين المكونات الرئيسة للمدينة (العرب، التركمان، الأكراد) وأن يعيشوا بسلام والتأكيد على عدم دخولها تحت تأثير مباشر لأي من تلك المجموعات الإثنية(2)، وقد أدى التفكك العرقي والسياسي في العراق إلى مطالبة تركيا بمنح تركمان كركوك حقوقهم الثقافية وان لا يكونوا تحت نفوذ الحكم الذاتي الكردي(3). ودعت تركيا دول جوار العراق لقول كلمتها بشان مدينة كركوك معتبرة إنها تشكل تهديدا لأمن المنطقة وهددت بتدويلها، وقال عثمان كورتوك ممثل تركيا في العراق" إن كركوك هي المكان الأكثر احتمالاً لوقوع مواجهات عرقية في العراق ولذا فان كركوك ليس شانا داخليا عراقيا"(4)، وكانت هذه بمثابة رسالة إلى أكراد العراق لثنيهم عن محاولات ضم كركوك إلى إقليم كردستان العراق(5). وما عزز ذلك ما جاء على لسان عبد الله غول وزير خارجية تركيا في حينه حيث صرح لصحيفة حرييت التركية" إن مسالة كركوك لدى تركيا تأتي في الدرجة الأولى" وهدد بان "أي تغيير ديموغرافي يحدث في المدينة فان استقرار المنطقة سيكون في خطر" كما قال "إن مسالة كركوك مهمة وما قلناه ليس كلاما وإنما نعرف ماذا نفعل وقال ليس هنالك شيء بالعالم اسمه داخليا، ومثلما وفر المجتمع الدولي حماية للكرد عندما تعرضوا للاضطهاد فإننا سنوفر الحماية للتركمان إذا ما تعرضوا للاضطهاد ويجب أن لا يفسر هذا على انه تدخل تركي

(1) صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، النسخة العربية في 15 كانون الثاني 2011.

(2) صحيفة السفير اللبنانية في 18 نيسان 2011 .

(3) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره، ص239 .

(4) صحيفة الزمان العراقية في 14 تشرين الأول 2004.

(5) صحيفة الحياة اللندنية، في 21 آذار 2005.

بالشأن العراقي"[1]. لقد حاولت حكومة العدالة والتنمية أن تجسد سياستها الخارجية تجاه العراق من دون التقاطع الكامل مع ثوابت العلاقة مع الولايات المتحدة، لان التحدي الأكبر أمامها يقع تحديداً في حماية مصالحها مع العراق، حيث تواجه أصعب المشكلات التي تتمثل بالمسالة الكردية وامتدادها داخل تركيا، وقد سعت جاهدة أن تستعيد المبادرة والحضور في العراق لكنها لم تنجح، لأن أمر القيام بدور جديد يتطلب امتلاك أوراق للتأثير وهذا ما ليس بين يديها على الأقل في المرحلة الحالية.

ثانياً. العلاقات السورية التركية

مرت العلاقات التركية السورية تاريخيا بمراحل وتحولات عديدة، دخلت في نهاية التسعينات من القرن الماضي في حالة من التوترات المتفاوتة الحدة، تركزت نقاط الخلاف والتوتر الشديد بين الطرفين حول مسائل متعددة تمثلت بمشكلة المياه، والأكراد، والعلاقة مع الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، والسياسات الإقليمية. والواقع شكل اتفاق أضنه الأمني عام 1998 نقطة تحول رئيسية في مسار العلاقة بين الجانبين إذ تحولت العلاقة من ذروة التوتر إلى نقطة التقارب المسارع، ثم الدخول في حوار استراتيجي اثر صعود حزب العدالة والتنمية إلى رأس السلطة السياسية في تركيا[2]. حيث شهدت العلاقات التركية السورية نقلة نوعية خلال المدة المحصورة بين عام 2002م وعام 2010م، بعد عقود من الصراع والتوتر حول قضايا المياه والحدود[3]. في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية افتتح عبد الله غول رئيس الحكومة التركية زياراته الخارجية إلى دمشق، بعد طول قطيعة، ثم زار بعدها غول القاهرة والأردن والسعودية تركزت نقاشاته مع المسئولين العرب على التشاور في إمكانية التوصل إلى حل سلمي للقضية العراقية ومنع التدخل الأمريكي[4].

وبعد احتلال العراق ازداد التنسيق السوري التركي وجرى الاتفاق على تعميق أواصر التعاون بين البلدين نتج عنه استعداد تركيا وعلى لسان رئيس الأركان التركية لنزع الألغام المزروعة على طول الحدود مع سوريا منذ العام 1952م، والتي تقدر مساحة

(1) نقلا عن: صحيفة التآخي العراقية، في 20 تموز 2004.

(2) د. عقيل سعيد محفوض، سوريا وتركيا الواقع والراهن واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص13.

(3) خليل العناني وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مصدر سبق ذكره، ص 162.

(4) حسني محلي، فاروق الشرع سنعمل لمنع الحرب، صحيفة المستقبل اللبنانية، في 14 كانون الثاني 2003، ص1

الأراضي المزروعة بالألغام بـ 3.5 مليون دونم،[1] وكان أهم حدث اقتصادي في العلاقات الثنائية التركية – السورية هو توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة، والتي تتضمن إلغاء الرسوم الجمركية على الصادرات السورية لتركيا وتفكيك الرسوم المفروضة على المنتجات التركية. كما تم التوقيع على اتفاقية النقل البري والجوي والبحري بين البلدين.. كما أكد أردوغان على ضرورة رفع حجم التبادل التجاري الاقتصادي بين البلدين ليصل إلى ملياري دولار، بعد أن كان في عام 2003م لا يتجاوز821 مليون دولار[2]. وكان مقياس نجاح العلاقات التركية السورية ونموها يظهر في حجم التبادل التجاري الذي حصل بين البلدين والذي بلغ مليارين دولار أمريكي في عام 2008م[3]. وكان حجم الصادرات التركية إلى سوريا عام 2003م يقدر بحوالي 300 مليون دولار، في حين أن حجم الصادرات السورية إلى تركيا يراوح ما بين 600-700 مليون دولار، وترجح صادرات النفط السورية إلى تركيا كفة الميزان التجاري لصالح سوريا ، و أن عدد رجال الأعمال السوريين الذين زاروا تركيا تجاوز 1700[3].

أما عام 2004م فقد كان عاماً تاريخياً بالنسبة لملف العلاقات التركية السورية[4]، إذ التقى الرئيس السوري بشار الأسد في 6 كانون الثاني 2004م بالرئيس التركي السابق أحمد نجدت سيزر ورجب طيب أردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية ووزير الخارجية التركي آنذاك عبد الله غول ورئيس البرلمان بولنت ارينج وكذلك زعيم المعارضة التركية دنيز بايكال ورئيس الأركان التركي وتوجت الزيارة بالتوقيع على ثلاث اتفاقيات هي :

1. اتفاقية منع الازدواج الضريبي
2. اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار
3. اتفاقية البروتوكول السياحي

---

(1) صحيفة تشرين السورية في 16 تموز 2003، ص3

مجلة الاقتصادية الأسبوعية، دمشق، العدد (176) 26 كانون الأول، 2005، ص10وص11.

(2) خليل العناني وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 162.

(3) جريدة البعث السورية، في 28 كانون الأول 2003، ص20.

(4) محمد نور الدين، حزب العدالة والتنمية في مواجهة خصومه، صحيفة السفير اللبنانية، 9 ك2 2004، ص18.

وقد وضع المسئولون الأتراك والسوريون كل الحسابات القديمة جانباً وبدأوا بمرحلة جديدة من التعاون والتنسيق لخدمة بلديهما، وقد قال فاروق الشرع نائب الرئيس السوري في خلال زيارته لتركيا "إن الحدود بين تركيا وسوريا، ستتحول من نقطة إشكالية إلى نقطة تعاون مشتركة"(1).

لقد تخطت العلاقات التركية السورية كل المحظورات وتجاوزت حدود الثقافة والعقيدة السياسية الرسمية والشعبية وضغط الذاكرة التاريخية الحافلة بالمآخذ على أنقرة، وبالأحكام المسبقة على الأتراك فأقاموا معاً اتفاقيات تعاون سياسي سرعان ما انتقل على ميدان اقتصادي وتجاري وعقدت اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين وإلغاء التأشيرة فيما بينهم كما أعلنا عن تكوين مجلس للتعاون الاستراتيجي يجتمع دورياً ويضم كبار مسئولي الدولتين بصرف النظر عن استمرار تعاون أنقرة مع إسرائيل وعضويتها في الناتو وتكوين مجلس التعاون للمفاوضات غير المباشرة السورية الإسرائيلية والمدافع الأكثر حماس لسوريا في وجه العداء الغربي ضدها(2). ومع أن مشكلة المياه لم تحلّ بين البلدين على الرغم من التضرر السوري المستمر من المشاريع التركية على نهر الفرات، إلا إن السوريين لم يجعلوها مادة خلافية، وحتى مسألة الإسكندرونة، خرجت نهائياً من التداول في الأدبيات السورية، وكان هناك اعتراف ضمني بتركية اللواء السليب من خلال التوقيع على اتفاقيات تجارية تتضمن الإشارة إلى الحدود الدولية لتركيا المعترف به دولياً من جانب الأمم المتحدة، والتي تضع اللواء ضمن حدود الجمهورية التركية(3).لكن مع بدء الحركة الشعبية للثورات العربية، ووصول حركات الاحتجاج إلى سوريا، تعرضت العلاقات التركية السورية لنكسة قوية يمكن إن تعيدها إلى المربع الأول الذي كان قائماً، قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002م، حيث استشعرت تركيا مخاطر التأثير السلبي لهذه الحركة على مسيرة التحسن الأمني، والسياسي والاقتصادي بين البلدين وحتى وضعها الداخلي(4).

---

(1) صحيفة السفير اللبنانية، في 18 كانون الثاني 2004 .

(2) د. برهان غليون، العلاقات السورية التركية، ودرس الديمقراطية. مجلة أطياف السورية، العدد (48)، دمشق، تشرين الأول 2009، ص36.

(3) محمد نور الدين، تركيا وسوريا نهاية العمق الاستراتيجي، صحيفة السفير اللبنانية، العـدد 11888 في 17 أيـار 2011.

(4) إذاعة مونتي كارلو الدولية، في 28 نيسان 2011.

لذا فقد كان الموقف التركي مع التغيير والإصلاح، وإقرار التعددية السياسية لتحقيق التحول الديمقراطي، بقيادة الرئيس بشار الأسد، حيث أكد أردوغان انه "عندما صمت الجميع كنا نقول ذلك للأخوة السوريين. واليوم نقول وبكل قوة بوجوب الإصلاح وبعدم استخدام العنف". وتساءل" هل تريدون التغيير في سوريا كما حصل في ليبيا؟ ألا ترون ما الذي حصل في العراق؟ لماذا لا نتصرف بمنطق وعقل سليم بحيث نفضي إلى نتائج بشكل صحيح؟"(1). ومن الواضح أن تركيا تخشى من تفاقم الوضع في سوريا وتحوله إلى حرب أهلية ومذهبية وتسعى إلى نزع فتيلها منعا لتأثير ذلك على الوضع في تركيا. ولذلك نصحت الحكومة التركية القيادة الكردية في إقليم كردستان العراق بإقناع الأكراد في سوريا بعدم الاحتجاج ضد الحكومة السورية، لان الأمر سيؤدي إلى صراعا عربيا - كرديا في سوريا، وبالتالي سيؤجج الصراع الكردي المسلح داخل تركيا نفسها. وعليه فقد التزم أكراد سوريا بالهدوء ليكونوا في الجانب الآمن، لا مع الخاسر ولا مع الرابح في ما يجري في سوريا وتداعياته الإقليمية المحتملة(2). وهذا ما لمسناه فعلاً، حيث لم يقوم الأكراد في سوريا بأي حركات احتجاجية منذ 20 أيار 2011م (جمعة أزادي) والتي تعني باللغة الكردية جمعة الحرية حيث دعت فيه أواسط شعبية عربية وكردية إلى جعله يوم تتجلى فيه وحدة الشعب السوري، يوم هتفت مدينة حوران العربية "أزادي"، وعفرين الكردية "حرية"(3). ولكن مع تصاعد الاحتجاجات في سوريا وتزايد عدد الضحايا، تصاعدت المواقف التركية الضاغطة، ولا سيما مواقف الإعلام الرسمي فيها، واحتضانها للمعارضة السورية وحركة الإخوان المسلمين(4)، الأمر الذي دعا إلى الاعتقاد باستعداد تركيا لقبول نظام بديل يكون الإخوان المسلمون فيه الركيزة الأساس، والتأسيس لحكومة سورية على غرار حكومة حزب العدالة والتنمية لاسيما بعد ورود تقارير تشير إلى وصول أسلحة تركية إلى مسلحين سوريين

---

(1) صحيفة السفير اللبنانية، في 18 نيسان 2011 .

(2) خليل حرب، أردوغان ودمشق: هل العب بالأوراق الملعونة أم لا؟، صحيفة السفير اللبنانية،العدد 1916، في 20-حزيران 2011.

(3) صحيفة القبس الكويتية، العدد 13640، في 20 أيار 2011 .

(4) محمد نور الدين، تركيا وسوريا نهاية العمق الاستراتيجي،المصدر السابق، ص 17.

في منطقة جسر الشغور الحدودية(1). وقد جاء الرد السوري على احتمالات قيام تركيا بالمشاركة في أي عمل عسكري ضد سوريا في ما أبلغه الرئيس الأسد إلى وزير خارجية تركيا احمد داود أوغلو بقوله "إذا كانت لديكم الرغبة في عدوان عسكري بدعم من حلف الناتو، فإني أريد أن أؤكد لك بأن حربا إقليمية ستنشب في المنطقة، ولن تكون بلادكم بمعزل عن تداعياتها "(2). وهذا ما قد يدفع بالحكومة السورية إلى تبني فكرة أن حزب العدالة والتنمية يمثل من وجهة النظر الأمريكية النموذج لما يسمى (الإسلام المعتدل) في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يهدف إلى تهميش الثقافة الإسلامية وتعزيز النزاعات العرقية والدينية والمذهبية واستخدامه كذريعة لتغيير الأنظمة المعارضة لسياسة واشنطن(3). وذلك ما قد يغير من مكانة حزب العدالة والتنمية في الشارع السياسي العربي عموماً والسوري خصوصاً. لان أخطر ما يمكن أن تسفر عنه هذه الانتكاسة في العلاقة بين أنقرة ودمشق (وحلفائها) في حالة استمرار النظام السياسي الحالي في سوريا هو العودة إلى مرحلة الشكوك وانعدام الثقة والتوترات التي كانت سائدة قبل عشر سنوات، والتي استغرقت جهوداً استثنائية لبنائها. حيث نرى إن الموقف التركي مما يجري في سوريا ينطلق من عاملين، الأول يستند إلى بحثها عن دور متميز بفعل مؤثر، يرجح من وزنها السياسي الإقليمي على الدور الإيراني(وهذا ما سنتناوله في المبحث التالي). والعامل الآخر يستند إلى مخاوف تركيا من زعزعة الاستقرار في سوريا الذي قد يؤثر سلبا على أوضاعهم الداخلية، إذ إن البلدين يتماسان بحدود طويلة وتركيبة طائفية وعرقية متشابهة، وعليه فقد استندت القيادة التركية إلى علاقاتها المتميزة مع الرئيس السوري في الضغط بوجوب الإصلاح السريع قبل تفاقم الأوضاع، ولتفادي المواجهة مع المجتمع الدولي، الأمر الذي قد يعرض سوريا إلى ما حدث في ليبيا والعراق، وهذا ما لم يتقبله النظام في سوريا واعتبر أن

---

(1) يرى بعض المعارضين السياسيين أن الموقف التركي مما يجري في سوريا جاء لكسب أصوات الإسلاميين الأتـراك في الانتخابات التي جرت في2011/6/12، إلا أن جوست ليجينديك، مستشار مركز اسطنبول للسياسات، وعـضو سابق في البرلمان الأوروبي، ومتخصص في الشؤون التركية، يرى أن السياسة السورية لأردوغان، لم تـستند علـى "انتهازية انتخابية"، مذكرا بأن رئيس الوزراء التركي حث الرئيس الأسد مرارا على وقف استخدام العنـف وبـدء الإصلاحات، مشيرا إلى أن "الاستياء الكبير في أنقرة، سببه عدم استماع الأسد إلى النصيحة التركية". نقلاً عن: خليل حرب، أردوغان ودمشق: هل العب بالأوراق الملعونة أم لا؟، مصدر سبق ذكره.

(2) نقلا عن: وكالة فارس الإيرانية للإنباء في 11 أب 2011.

(3) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مرجع سابق، ص299.

الأتراك تجاوزوا حدود العلاقة المتميزة التي قال عنها الرئيس السوري في مناسبة سابقة إن "العلاقة السورية - التركية تتجاوز البروتوكولات" (1). وأصبح الأمر تدخلاً في شؤونهم الداخلية، وإن وراء ذلك أجندة غربية أمريكية وما تركيا إلا منفذ لهذه الأجندة وهذا ما تحاول تركيا نفيه باستمرار. وعليه فقد قام وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بعدة زيارات إلى سوريا كان أخرها في 9 أب 2011م لطمأنة دمشق وحثها على اتخاذ خطوات مهمة نحو الإصلاح السياسي، مؤكداً أنَّ تركيا ستواصل متابعةَ آخرِ مستجداتِ الأوضاعِ في سورية عن كثب(2). وذلك لان سوريا تعد هي مفتاح الأبواب الموصدة أمام الدور التركي في المنطقة، وعليه فلا مناص من نجاحها في تقويض النظام السوري بالشكل الذي يحقق أهدافها، لذا فقد رفعت أنقرة من سقف خطابها إلى الحد الأقصى مع دمشق عندما طالبت بإسقاط النظام السوري، وقامت بالتنسيق والتعاون غير المسبوقين مع كل القوى والدول الغربية والأطلسية من اجل ذلك، حتى أصبحت تركيا هي التي تدعو الغرب والعالم العربي ليتحرك بغية إسقاط نظام بشار الأسد، بعد أن كانوا هم من يدعون تركيا إلى التحرك تجاه سوريا. وقد قالت صحيفة (هافنتغون بوست) إن رجب طيب أردوغان، رئيس وزراء تركيا، يقوم باتصالات مكثفة وراء الكواليس لفرض حظر للطيران على سوريا، وإن الولايات المتحدة الأمريكية، وعواصم أوروبية أخرى، فوضته للاتصال بالدول العربية، ليكون حظر الطيران أكثر فاعلية وإن السلاح الجوي التركي، وليس بالضرورة سلاح حلف الناتو، سيؤدي دوراً رئيساً في فرض الحظر، ولتفعيل المقاطعة الاقتصادية على سوريا(3).

ثالثاً. العلاقات التركية الفلسطينية

شهدت العلاقات التركية الفلسطينية تحسناً واضحا بعد صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002. حيث يؤكد رجب طيب أردوغان أن لتركيا مسؤولية تاريخية وإنسانية ودينية للتضامن مع الأشقاء الفلسطينيين(4)، بينما يشدد عبد الله غول على ضرورة التزام (إسرائيل) بجميع قرارات الأمم المتحدة والانسحاب من الأراضي

(1) صحيفة الرأي الكويتية، العدد 10912 في 17 حزيران 2009.

(2) صحيفة حرييت التركية في 10 أب 2011.

(3) نقلا عن: صحيفة الشرق الأوسط السعودية، في 5 كانون الأول 2011.

(4) حسن محلي، أردوغان– إسرائيل تسيء للسامية، صحيفة المستقبل اللبنانية، في 4 أيلول 2004، ص7.

المحتلة كافة، وقيام دولة فلسطين[1]. وتجلت صورة الموقف التركي من القضية الفلسطينية عندما بين أعضاء الوفد البرلماني التركي انطباعاتهم عن زيارة المناطق الفلسطينية وخاصة لمخيم رفح، في اجتماع مغلق للكتلة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية في 25 أيار 2004م، وحملهم رسالة الرئيس ياسر عرفات ودعوته إلى أردوغان لتحمل مسؤوليته التاريخية للدفاع عن الشعب الفلسطيني كما دافع السلطان عبد الحميد عن فلسطين، حيث كان لهذه الرسالة الأثر الكبير في نفس أردوغان مما دفعه إلى استدعاء وزير الطاقة الإسرائيلي الذي كان موجوداً في حينها بأنقرة وقال له "لا فرق بينكم وبين النازيين لأنكم تفعلون بالشعب الفلسطيني ما فعله النازيون بكم"[2]، وقد واصل أردوغان هجومه على السياسة الإسرائيلية في فلسطين إذ أن سياسات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني تستفز المشاعر السامية، ونفى أن تقع تركيا اليوم تحت أي ضغوط أمريكية على حكومته لتطوير العلاقات مع إسرائيل، وقال "إن أحداً لا يستطيع أن يفرض على حكومة العدالة والتنمية والبرلمان التركي أية سياسات معنية، وبين أردوغان إن في الوقت الذي يسعى فيه للوساطة بين العرب و(إسرائيل) كانت ترد الأخيرة بالصواريخ والطائرات على الحجارة التي يلقيها أطفال فلسطين وأضاف، أن لتركيا مسؤولية تاريخية وإنسانية ودينية للتضامن مع الأشقاء الفلسطينيين، ومع الحرص على استمرار العلاقات مع إسرائيل في جميع المجالات[3].

ولقد أعاد الموقف القوي لحكومة أردوغان حيال مذبحة غزة عام 2009م تركيا إلى بؤرة المشهد الإقليمي كلاعب مؤثر في وجه الاحتلال الصهيوني، وأثبتت إنها وحدها التي تتمكن من الوقوف بوجه الصلف الصهيوني لاسيما بعد واقعة "منتدى دافوس" في 2009م اثر المعركة الكلامية مع رئيس الكيان الصهيوني شمعون بيريز، وانسحب من المنصة التي كان يجلس عليها الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى[4]. ولقد لعبت تركيا دورا دراميا في قضية فك الحصار عن غزة عندما قاد أعضاء البرلمان التركي باخرة السلام (مرمره) وهم يحملون الغذاء والدواء إلى أطفال ونساء وشيوخ غزة

---

(1) د. جابر إبراهيم سلمان، قراءات في المشهد التركي، الإدارة السياسية، دمشق، 2007، ص54.

(2) صحيفة الزمان التركية، 30 أيار 2004.

(3) حسن محلي، أردوغان- إسرائيل تسيء للسامية، صحيفة المستقبل اللبنانية، في 2004/9/4، ص7 .

(4) مصطفى اللباد، تركيا والعرب، مصدر سبق ذكره، ص 211.

عام 2010م[1]. وقد وصلت العلاقة بين تركيا وإسرائيل إلى مفترق طرق جراء الاعتداء على سفينة السلام جعلت من تركيا أن تصر على عدم عودة العلاقات بين الطرفين إلى عهدها السابق ما لم تعتذر(إسرائيل) عن الهجوم على أسطول السفن التركية المتوجهة إلى غزة ودفع تعويضاً لعائلات القتلى والجرحى، كما جاء في تصريح أردوغان في افتتاح مؤتمر السفراء الفلسطينيين بمدينة اسطنبول يوم 22 تموز 2011م إذ قال "لا يمكن اعتبار قتل الأبرياء أبداً عملاً مشروعاً"، وحيا الشعب الفلسطيني وكل الذين يدافعون عن القضية الفلسطينية[2].

ومما تقدم نرى أن تركيا أردوغان هي التي رممت الجدار الذي يمنع حركة التطبيع العربي والإسلامي مع (إسرائيل)، من دون ثمن ملموس لمصلحة الحقوق الفلسطينية وتسعى إلى ممارسة دور الوسيط، المقبول من كل الأطراف، ليس لتحقيق السلام في المنطقة فحسب، وإنما لتحقيق أهدافها ومصالحها في المنطقة، حيث وجدت أنقرة بقيادة حزب العدالة والتنمية الفرصة المناسبة في غياب الدور العربي، للقيام بدور مركزي قد يضاعف من تأثيرها في المنطقة، ويعزز من مكانتها بين الدول العربية.

رابعا. الموقف التركي من العدوان الصهيوني على لبنان

لقد ساند حزب العدالة والتنمية الشعب اللبناني اثر العدوان الصهيوني عليه في 12 تموز 2006م أثر أسر جنديين من جيشها من المقاومة الإسلامية المتمثلة بحزب الله، وقد قاد زعماء حزب العدالة والتنمية الاحتجاجات الشعبية في تركيا ضد (إسرائيل) بصورة لم يشهد العالم العربي مثيلاً لها، كما قام الحزب بالتصعيد من لهجته والتنديد بالمواقف الأمريكية والبريطانية لعدم اتخاذها السبل الكفيلة بإيقاف نزيف الشعب اللبناني[3]، وعلى سبيل المثال فقد تحدث أردوغان في اجتماع طارئ بمنظمة المؤتمر الإسلامي في ماليزيا محذراً "من أن حرب لبنان يمكن أن تقود إلى صدام الحضارات"، وفي غضون ذلك كان نواب العدالة والتنمية يصدرون إداناتهم الخاصة بالسلوك العدواني الإسرائيلي[4]. وعندما صدر قرار الأمم المتحدة (1701) بوقف إطلاق النار وإرسال قوات لحفظ السلام في لبنان، جاء قرار البرلمان التركي في 5 أيلول 2006م

---

(1) داود الشريان، أضعف الإيمان – التطبيع بالمناكفة، صحيفة الحياة السعودية، في 10 تموز 2011.

(2) صحيفة الحياة السعودية، في 23 تموز 2011.

(3) ميشال نوفل، شبكة المعلومات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص3.

(4) نزار رمضان، قواعد لعبة جديدة بين إسرائيل وحزب الله، شبكة المعلومات الدولية على الموقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D95A3848-0322-4301-ACF6 58E1C9965671.htm

بالموافقة على إرسال جنودهم إلى جنوب لبنان في إطار قوات الأمم المتحدة (اليونيفيل) لتشكل سابقة وتحولاً استراتيجياً في سياسة تركيا الإقليمية والدولية[1]، وعلى الرغم من الاعتراضات اللبنانية والعربية على مشاركة تركيا، إلا أنها فعلت ذلك تحت سقف الشرعية الدولية التي يوفرها قرار الأمم المتحدة، كما أنها كانت استجابة لدول الغرب التي أصرت على مشاركة تركيا في القوة الدولية، ولأن تركيا ترى إمكانية القيام بدور إقليمي حيوي، لولادة سلام عربي- إسرائيلي قد لا تتهيأ له الفرصة مرة أخرى، وقد ينعكس سلبا عليها في حال بقائها محايدة ومتفرجة، وظهر ذلك جليا عندما أعلن أردوغان "أجرينا اتصالات مع إسرائيل والولايات المتحدة والأمم المتحدة ... أما بخصوص مزارع شبعا فنحن نؤيد أن تكون تحت وصاية الأمم المتحدة"، ولقد جاء تحرك رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان هذا لاستعادة بعض الوهج في الدور التركي واستلحاقا لما قد يرسم للعراق، خصوصا أنّ تركيا تكاد تفقد كل أوراق النفوذ الفعلية فيه. كما أنّ التحرك التركي في لبنان كان أشبه برسالة إلى الأوروبيين من أنّ تركيا ضرورة لهم في الشرق الأوسط وأنّ أي استقرار في المنطقة، تنشده أوروبا، غير ممكن من دون مساعدة تركيا، القادرة على التواصل بسهولة مع إيران وسوريا [2].

خامسا. العلاقات التركية المصرية

لقد حافظت العلاقات المصرية التركية حتى نهاية عهد الرئيس حسني مبارك على مستوى معين من القبول، فكلا البلدين ينضوي تحت تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة فضلاً عن أن النخبة المصرية لم تعانِ تاريخياً من عقدة تركيا كما هو الحال في بلاد الشام حتى سنوات مضت[3].

وتأسيساً على ما تقدم فإن القاهرة تعتقد أن تركيا تتوخى من حوارها الاستراتيجي حشد التأييد لسياستها في المنطقة مع احتفاظها أي تركيا بموقعها المتقدم في العلاقات مع واشنطن، ومن ثم حشد كل ذلك في مواجهة إيران وصولاً إلى تعزيز الحضور الإقليمي لها في المنطقة. ولما كانت القاهرة تنضوي كذلك في التحالفات الدولية مع تركيا والرياض نفسها فقد أعلنتا في أكثر من مرة أن النفوذ الإيراني يهدد

---

(1) د. أمين محمد مطيط، حرب 2006 على لبنان، خلفية وآراء ونتائج، شبكة المعلومات الدولية على الموقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B74B1C8A-143C-490F-94E0-06257D192236.htm

(2) عبد الله تركماني، الدور التركي في لبنان، صحيفة الوقت البحرانية، العدد 324 في 10 كانون الثاني 2007.

(3) د. عمر الحضرمي، العلاقات العربية التركية، مصدر سبق ذكره، ص531 .

الاستقرار في المنطقة، ولذلك فإن القاهرة تنظر إلى الدور الإقليمي لتركيا عامل توازن في مواجهة إيران، لكن المتفحص لهذه القراءة يجد أنها لا تستند إلى معايير القوة الذاتية بقدر ما تستند إلى اعتبارات الموازنة بين طرفين آخرين ومن ثمَّ فإن أي تغيير في طبيعة العلاقات الحالية بين تركيا وإيران هو احتمال وارد الحديث سيجعل هذا الرهان غير دقيق(1).

أعاد حزب العدالة والتنمية منذ توليه مقاليد الحكم في تركيا عام 2002م مبادئ وأسس السياسة الخارجية ورفعها على مستوى جديد، ولم تبق هذه المبادئ حبيسة الإطار النظري فحسب، بل وجدت فرصة للتطبيق وقد حققت نجاحات مشهودة، وأبرزها تحقق على مسار العلاقات التركية المصرية التي ظلت قبل ثماني سنوات تتقدم ببطء وسط أجواء من النزاعات المتبادلة فقد تحولت العلاقات التركية المصرية في خلال مدة قصيرة إلى علاقات تضامن وذات محور تعاوني، وترغب تركيا تحويل هذا التعاون إلى عنصر فعال وذو مدى طويل(2).

أن مصالح تركيا ومصر تلتقي في محور الاستقرار والأمن والسلام في هذه المناطق. وعليه، فان التعاون التركي – المصري لا يكتسب أهميته من اجل الشرق الأوسط فحسب، بل يعد ذا أهمية واضحة أيضا من اجل المناطق المحيطة في أوراسيا، وأفريقيا، وأوروبا، وآسيا، التي تمثل بالنسبة للقوى الجديدة ساحة سباق وتنافس(3).

لقد أفضت العلاقات السياسية بين تركيا ومصر إلى زيادة في حجم التبادل التجاري بين البلدين، فبعد أن كان حجمها يمثل 2٪ من مجموع التجارة الخارجية المصرية، و1٪ من مجموع التجارة الخارجية التركية عام 2001 ارتفع عام 2005 إلى727 مليون دولار، ثم وصل عام 2009م إلى ثلاثة مليارات دولار، وزيادة الاستثمارات التركية في مصر حيث وصل عدد الشركات العاملة فيها إلى 290 شركة، وقد خصصت مصر منطقة صناعية خاصة للمستثمرين الأتراك، ثم توصل صانعوا السياسة

---

(1) د. عمر الحضرمي المصدر السابق، ص532 .

(2) أحمد داود أوغلوا، سياسة تركيا في الشرق الأوسط والعلاقات التركية المصرية ، صحيفة النهار، بيروت، في 2 تموز2010، ص2.

(3) المصدر نفسه، ص3.

لإلغاء التأشيرات للمرور بين البلدين فضلاً عن إنشاء مركز متخصص للثقافة التركية في مصر(□).

وفي ظل المتغيرات السياسة التي حدثت في مصر وما نتج من توترات في منظومة العلاقات الدولية عموما وعلاقات الشرق الوسط خصوصا نجد إن تركيا تعاملت بحذر شديد مع أحداث مصر لحين استطلاع مواقف حلفاءها، ثم بدأت تصعد من مواقفها تدريجيا وذلك لضمان عدم تورطها بشكل مباشر في الأحداث واتهامها بالتدخل بشؤون مصر الداخلية وللمحافظة على مصالحها الاقتصادية على المدى القريب والمتوسط، لإجراء مزيد من الاتصالات مع حلفائها في الداخل والخارج وبلورة موقف عقلاني، تحوطاً من تأثر علاقاتها الإستراتيجية مع بعض دول العالم لان نظام حسني مبارك يحضى بدعم أمريكي و(إسرائيلي) اللذين يخشيان من صعود إسلاميين متطرفين إلى السلطة في مصر وإقامة نظام سياسي فيها على غرار النظام في إيران(□). مما دفع المعارضين لحزب العدالة والتنمية إلى نقد أردوغان الذي يحظى بإعجاب الشارع العربي لعدم الرد السريع والدفاع عن تطلعاته. وقد صدر أول رد فعل رسمي عن وزير الخارجية التركي احمد داود أوغلو في تصريح لشبكة NTV الفضائية بتاريخ 30 كانون الثاني 2011م عندما وصف ما يجري من أحداث في مصر وتونس بأنها "محقة ومشروعة"(□). ولم يصدر أي تعليق من رجب طيب أردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية ورئيس الحكومة إلا بعد اتصاله بالرئيس الأمريكي أوباما ليلة 30 كانون الثاني 2011 حيث أعرب الأخير عن ضرورة الاستجابة لمطالب شعوب المنطقة الخاصة بحقوق الديمقراطية، وعدم استخدام العنف ضدهم وتمنيا أن لا تؤدي الأحداث إلى عدم الاستقرار في المنطقة(□). عندها أعلن أردوغان في خطابه أمام كتلة حزبه في البرلمان التركي في 1 شباط 2011 عن وقوفه إلى جانب الشعبين المصري والتونسي مشدداً على ضرورة تلبية رغبات الشعب في التغيير من دون تردد من اجل سلام واستقرار مصر ناصحاً الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك وحثته على التخلي عن السلطة والاستجابة لصوت الإرادة الشعبية ، وفي الوقت عينه حذر رئيس الوزراء التركي رجب طيب

---

(4) د. عمر الحضرمي، العلاقات العربية التركية، مصدر سبق ذكره، ص535 .

(1) تقرير وزارة الخارجية العراقية في 30 كانون الثاني 2011.

(2) احمد داود أوغلو، تصريح سياسي لشبكة NTV الفضائية في 30 كانون الثاني 2011 .

(3) نقلا عن: صحيفة الزمان التركية في 31 كانون الثاني 2011.

أردوغان الكيان الصهيوني من التدخل في شؤون مصر تحت أي ظرف أو ذريعة ، وذلك بعد ظهور مخاوف(إسرائيل) من الأوضاع الجارية في مصر والقلق من مرحلة ما بعد مبارك الحليف الأقوى في المنطقة[4].

وأشار أردوغان إلى إن تركيا لم تكن تقصد التدخل بشكل مباشر بالشأن المصري، إلا من خلال تقديم بعض النصائح بعد تحول جماعة الأخوان المسلمين إلى فزاعة للغرب. وأنه شدد على هذه النقطة في محادثاته مع الرئيس الأميركي باراك أوباما ورئيس الوزراء اليوناني السابق جورج باباندريو، ولقد عولت واشنطن على أردوغان وحزب العدالة والتنمية الذي يترأسه كي يؤديا دوراً ايجابياً في الضغط على جماعة الأخوان المسلمين في مصر لجعلها أكثر اعتدالاً[1]. وفي سياق الموضوع نفسه وفي ضوء التداعيات السياسية في الساحة العربية وما تشهده من ثورات جماهيرية تهدف إلى الانقضاض على أنظمة الحكم الدكتاتورية وما يتعرض له الثوار من ردود فعل عنيفة من أجهزه النظم القمعية وخاصة ماحدث في ليبيا فقد صرح أردوغان بان تركيا وبقيادة حزب لعدالة والتنمية لايمكن أن تقف مكتوفة الأيدي تجاه ما يحصل في ليبيا وعلى القذافي الرحيل[2]، وقد اعترفت تركيا بالمجلس الانتقالي الليبي ممثلاً شرعياً عن الشعب الليبي وأعلنت عن تقديم الدعم المادي والمعنوي له[3]. وهذا ما يدل على أن تركيا قد حسمت أمرها في اتخاذ القرار بالوقوف مع الثوار ومساندة دول حلف شمال الأطلسي، ونستنتج من خلال هذه التصريحات لرئيس الحكومة التركية أن تركيا تبحث لها عن دور لملء الفراغ السياسي الذي سيتركه غياب الدبلوماسية المصرية التي كانت تشكل ثقلا كبيرا في المنطقة، وفي ظل غياب ملحوظ لأي فعل عربي وإسلامي وهذا ما ستدعمه الولايات المتحدة الأمريكية لتجعل من تركيا رأس الجسر في إطلالتها على العالمين العربي والإسلامي .

وخلاصة القول أن العرب والأتراك يشتركون في مواجهة الكثير من المشاكل إلا أنها لا ترقى إلى الافتراق أو الابتعاد، ولا تصل إلى درجة التوتر، ولذلك فهناك إجماع حول ضرورة وجود صياغة جديدة للعلاقة بينهما خاصة في هذه المرحلة التي تعاني

(4) صحيفة حريت التركية، الصادرة في 7 شباط 2011 .

(1) صحيفة تشرين السورية، الصادرة في 8 شباط 2011 .

(2) القناة الفضائية التركية TRT الناطقة باللغة العربية، في 3 أيار 2011 .

(3) صحيفة نيويورك تايمز، الصادرة في 18 تموز 2011 .

تركيا فيها من اختلال في علاقتها مع العالم الغربي والولايات المتحدة فعلى الجانب العربي أن يدرك أن الأتراك لم يكونوا مسؤولين عن تفاقم العلاقات بين العرب ولا على حالة التردي التي يعيشوها ولم تساهم بدخول العرب إلى مرحلة التسوية مع إسرائيل، وعلى تركيا أن لا تتخوف من التحرك العربي نحو حماية مصالحهم القومية مع المحافظة على حسن الجوار بين الطرفين، فالأمن للطرفين والقضايا الاقتصادية مهمة للطرفين، وعلى ذلك فإن الطرفين أدركا أن العالم بدأ يتجه نحو تكوين التجمعات الإقليمية ولو على مستوى الحد الأدنى من التلاقي، كما أن هناك قيمة تفرض على تركيا والعالم العربي تتمثل في انتمائهما إلى دائرة حضارية وإرث تاريخي مشترك لذلك لابد من بناء آلية تتفق مع الطموح المطلوب على المستوى الثقافي والإعلامي وأن مستقبل الشرق الأوسط لا يبنى من طرف واحد، وان الشرعية والعلاقات الدولية فرضت على الشعوب نبذ خلافاتها والمشاركة في بناء السلم والأمن الدوليين، وإن تطوير وتوسيع العلاقات العربية - التركية على مختلف المستويات، هي من المؤكد مصلحة لشعوب الطرفين، ولكن ذلك لا يمنع من المصارحة حول آي أخطاء في المواقف من كلا الجانبين، وعموماً فإننا نتطلع إلى تركيا منفتحة على العرب، وليس تركيا العثمانية.

المبحث الثاني

مفهوم العثمانية الجديدة والعلاقة مع العالَم الإسلامي

على الرغم من أن تركيا الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى قامت على أنقاض السلطة العثمانية، وتعاملت بازدراء مع التاريخ العثماني[1]. فقد بذلت النُّخْبَةُ الحاكمةُ من الأتراك المعاصرين الذين تبنوا العَلْمَنَةَ جهودًا للتخلص من ماضيهم، فعملوا على إلغاء الخلافة لِقَطْعِ الصِّلَةِ بالإسلام المؤسساتي، وإلغاء السلطنة لقطع الصلة بتاريخ سياسي طويل الأمد، وكذلك إلغاء استخدام الحرف العربي، لقطع الصلة بتاريخ وتراث ثقافيين، واندفعت تركيا في عهد مُؤَسِّسِيهَا بين الحربين في عملية تحديث هائل،

(1) خالد زيادة، العرب والأتراك في عالَم مُتَغَيِّر، جـ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1، بيروت، 1993، ص42.

وتطوير للعادات والسلوك مُدَّعِيَةً بالانتماء إلى أوروبا[1]. وفي غَمْرَةِ الجدل الحماسي الذي شهدتها بدايات القرن العشرين الميلادي، كانت الدولة العثمانية تتلاشى كإطار سياسي، ولم تَعُدْ العثمانيةُ قادرةً على أن تُكَوِّنَ هُوِيَّةً أو جنسيةً إضافةً إلى الجامعة الإسلامية التي لم تصمد إزاء صعود المشاعر القومية[2]. ومع طَيِّ المرحلة العثمانية، وظهور المرحلة الجمهورية، لم يتغير الكثير في ذهنية التعامل التركي مع التحديث، على الرغم من تزايد الأصوات ذات الهوى الأوربي في عهد أتاتورك، لكنها بَقِيَتْ أسيرةَ خصوصياتٍ ومصالحَ ومشكلاتٍ إقليمية موروثة ومستمرة، وانطبعت كُلُّ خطوةٍ تحديثٍ بطابَعٍ تركي هجين، بحيث لم تنسجم الديمقراطية والعلمانية وحقوق الإنسان والحريات مع ما هو مُتَّفَقٌ عليه من تعريفات في أوروبا والغرب[3]. ومع تصاعد التيارات الإسلامية في تركيا في السبعينيات من القرن الماضي بدأت حركة استنهاض الماضي والحنين إليه تتصاعد حتى في سياسات من كان محسوبا على التيارات الليبرالية كالرئيس الأسبق لتركيا توركت أوزال الذي كان يدعم بشكل ملحوظ الحركة الإسلامية، كما مر بنا في المبحث الثاني من الفصل الأول في هذا البحث، وقد كان الهدف جلياً بأنه يطمح في إعادة مكانة تركيا الدولي من خلال ارثها الإسلامي، وهذا ما يجده الباحثون في السياق عينه الذي ينتهجه المجددون بزعامة أردوغان وما ساد تسميته " العثمانيون الجدد".

ولكي نسلط الضوء على ذلك فقد تناولنا في هذا المبحث مفهوم العثمانيين الجدد وسياسة حزب العدالة والتنمية تجاه العالم الإسلامي، على المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: مفهوم العثمانيون الجُدد

المطلب الثاني: علاقة الحزب مع العالم الإسلامي

المطلب الأول
مفهوم (العثمانيون الجُدد)

---

(1) عبد المنعم سعيد، العرب ودُوَل الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص4.

(2) سيار الجميل، العثمانيون وتكوين العرب الحديث، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1989، ص16.

(3) محمد نور الدين، تركيا والاتحاد الأوروبي، مسألة الهوية والرهانات والشرق الأوسط، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 116، خريف 2004، ص66.

لقد احتضنت تركيا مواريثَ وتراكماتٍ حضاريةً مختلفةً، وكانت مركزًا لتجربة آخر أعظم الحضارات المغايرة للغرب، وتُعَدُّ مَعْبَرًا بين الأقاليم الحضارية الناهضة، وإذا ما استطاعت تركيا إحياء تراثها وخصائص تجربتها الخاصة، القادرة على التأثير المتبادل بين الحضارات، فستحظى عندئذٍ بقيمة وشرف لا يُضاهيه شرف في كل ساحات ومجالات الأزمات التي أفرزتها عملية العولمة أيضًا. وفي المقابل، فإن تركيا عند كل تطور إيجابي في عملية التكامل مع الاتحاد الأوروبي تَبَنَّتْ موقفًا رافضًا للتاريخ الجامع وخطابًا حضاريًا راديكاليًا[1]. ولا يخفى على كل مطّلع أن التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية التي فُرضت على المجتمع التركي في خلال مرحلة تأسيس الجمهورية التركية لم تتمكن من إقصاءه عن مكوناته التاريخية والثقافية العثمانية، على الرغم من كل وسائل القوة وأدوات الاستئصال الفكري والعقائدي التي مارسها النظام الكمالي العلماني على المجتمع التركي. بل ويمكننا القول أن النظام العثماني بمكوناته الحضارية والثقافية ظل يمثل طوال العقود الماضية المشروع النهضوي الأمثل لدى النخب التركية الإسلامية على اختلاف تخصصاتها العلمية والفكرية[2].

ووقف العثمانيون القدامى على أبواب فينا قبل عدة قرون كما يقفون اليوم على أعتاب العالم بمدد سياسي وحضور اقتصادي، بالرغم من مرور قرابة المائة سنة على زوال الدولة العثمانية، إلا أن كثير من المحللين بدأوا يعيدوا إلى الأذهان أن ما يحصل في تركيا اليوم هو عودة للعثمانية بثوب جديد، وأطلق على النخبة التي تقود تركيا اليوم "العثمانيون الجدد". والحقيقة إن هذا المصطلح يعود أساسا إلى زمن الرئيس التركي الأسبق توركوت أوزال في الثمانينات من القرن الماضي إذ يعتبر هو المهندس الذي وضعه، وكان الهدف منه اقتصادي بحت[3]، حيث كان أوزال يرغب بإقامة علاقات اقتصادية قوية مع كل دول الجوار والدول التي لها روابط وعلاقات تاريخية مع تركيا سواء في الشرق الأوسط أم البلقان أم القوقاز ودول وسط أسيا مستغلا التأثير السياسي والثقافي لهذه الروابط لتحقيق مصالح اقتصادية، وحقق أوزال بعضا من طموحاته بعمل قفزات كبيرة في الاقتصاد التركي، لبناء تركيا الجديدة ذات التأثير الاقتصادي والثقافي والسياسي مع محاورها المحلية والإقليمية كافة. وبشكل يتلاءم مع الوضع

(1) د. أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص578.

(2) أديب عساف أوغلو وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مصدر سبق ذكره، ص127.

(3) حسين الحياري، العثمانيون الجدد، صحيفة الدستور الأردنية، العدد 14791، في 20 تموز 2009.

الدولي في ظل مرحلة ما بعد الحرب الباردة بظروف تتشابه مع ما شهده العالم إبان الدولة العثمانية في عهد الإصلاحات[1]. وعمل أوزال على إعادة تشكيل الهوية وتقليص دور العامل القومي الذي اخذ يهدد الدولة. ولكن المشروع لم يستمر بعد وفاته في بداية التسعينات، ولم تقم الحكومات التي جاءت بعده بإكمال مسيرته، ولاسيما في مدة الاضطراب السياسي التي عُرفت بعهد "الحكومات الائتلافية" أي المدة ما بين عامي 1994م – 2002م[2]. ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002م، بدأت تتبلور حركة "الإصلاحيون الجدد" بوصفها مشروعًا سياسيًّا جديدًا فرض نفسه داخل وسط سياسي معقد، ومراجعات فكرية عصيبة. فاستساغ بعض الباحثين أن ينعتوا هذه الحركة ب "العثمانيين الجدد". وأخذت الأوساط الثقافية والإسلامية تتناقل المصطلح سواء في تركيا أم في البلاد العربية؛ باعتباره وعاءً "أيديولوجيا" يمكن من خلاله تفسير جهود وتوجهات "الحركة الأردوغانية" ممثلة في حكومات حزب العدالة والتنمية الذي أكمل مسيرة أوزال وبلوّر هذا المصطلح بشكل أكثر ووضحا، واعتبره مشروعا سياسيا ثقافيا[3].

وإن أردنا إمعان النظر والفكر في توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة، ومنطلقاتها صوب محاورها الإقليمية المختلفة في الشرق الأوسط، والاتحاد الأوربي، وآسيا الوسطى، ستبدو أمامنا رؤية تركية منطلقة من مفهوم "عثماني" على وفق أسس العلاقات الدولية المعاصرة. وهو ما يعبر عن تبلور مصالحة تركيا مع ذاتها تاريخيًّا وثقافيًّا واقتصاديًّا، وهذه التركيبة الفكرية والإستراتيجية نتاج منظّر السياسة الخارجية التركية الجديدة أحمد داود أغلو، الذي يعد من مفكري تيار "العثمانيين الجدد" والمدافع عنه إذ يقول" إن لدينا ميراثا آل إلينا من الدولة العثمانية. إنهم يقولون هم العثمانيون الجدد. نعم نحن العثمانيون الجدد. ونجد أنفسنا ملزمين بالاهتمام بالدول الواقعة في منطقتنا. نحن ننفتح على العالم كله، حتى في شمال أفريقيا. والدول العظمى تتابعنا بدهشة وتعجب. وخاصة فرنسا التي تفتش وراءنا لتعلم لماذا ننفتح على شمال

---

(1) محمد ثلجي، أزمة الهوية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص87.

(2) Ahmet Davytoglu، Strategik Derinlik Turkiye'nin Ulusalarasi Konumu،(kurre yayinlari، Istanbul، 2007). SS،59-62.

(3) طارق عبد الجليل، فوبيا (العثمانيون الجدد)، صحيفة أخبار العالّم،على الموقع:

http://www.akhbaralaalam.net/author_article_detail.php?id=1117 ص2.

أفريقيا. لقد أعطيت أوامري إلى الخارجية التركية بأن يجد ساركوزي كلما رفع رأسه في أفريقيا سفارة تركية وعليها العلم التركي، وأكدت على أن تكون سفاراتنا في أحسن المواقع داخل الدول الأفريقية"(1). ومن هنا أخذت الدول الغربية تستشعر خطر ذلك التيار، بل وأضحى يمثل بالنسبة لها "فوبيا" تعجز عن التخلص منها. فقد فوجئت بدولة مثل تركيا قد بدأت تدرك ذاتها حضاريًّا، ومن ثم أدركت مكانتها وعمقها الإستراتيجي، واستطاعت صوغ استراتيجيات خاصة بها؛ وظفت فيها إمكاناتها وقدراتها التاريخية والسياسية والثقافية والاقتصادية على نحو يتفق إلى حد كبير مع نظم العلاقات الدولية المعاصرة(2). إلا أننا نجد في المقابل أن مصطلح "العثمانيون الجدد"، لا يلقى قبولاً لدى زعيم حزب العدالة والتنمية حيث يصفه بالمغلوط ولا يحبذ استخدامه، ويرى انه تعبير خاطئ يبتسر الماضي وينتقص من قدره. ويستدعي إلى الذاكرة مرحلة اندثرت ولا سبيل إلى إحيائها، وإن المطلوب هو تعلم دروس الماضي والاستفادة منها، ويقول أردوغان "نحن لا نسعى إلى إقامة مستقبل رومانسي يدغدغ مشاعر الناس لكننا نسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون الاقتصادي والتجاري المشترك لأن تبادل المصالح على نحو متكافئ يفتح الباب لاستقرار التعايش والسلام بين الشعوب"(3)، والحقيقة أن هذه السياسة هي التي مكنت تركيا من تجاوز الأزمة الاقتصادية العالمية، لأنها لم تكن تعتمد على جهة واحدة في تعاملاتها، ووزعت أنشطتها على دائرة واسعة من الدول، ونوعت أسواقها، ومن ثم تزايدت مواردها الاقتصادية، وان رفض أردوغان لنعت حركته بالعثمانيين الجدد ينطلق من ذات الأسباب التي رفض بموجبها تسميتهم بالحزب الإسلامي، لان الحزب ومنذ وصوله إلى السلطة يتفاعل في قلب السياسة التركية صِرَاعٌ بين محاولاته في توسيع رقعة الحدود المرسومة له من نُخَبِ الدولة المجددة، وبين المقاومة البيروقراطية العسكرية والمدنية العلمانية ضد أهداف الحزب(4). وبعد انتخابات حزيران 2011م يمكن القولُ بأن البيروقراطية المدنية- العسكرية، قد خسرت المعركة، إلا أن إلقاء نظرة خاطفة على

---

(1) احمد داوود اوغلو، نحن العثمانيون الجدد، صحيفة خبر ترك التركية، في 24 تشرين الثاني 2009.

(2) طارق عبد الجليل، فوبيا (العثمانيون الجدد)، المصدر السابق، ص3.

(3) رجب طيب أردوغان، مقابلة صحفية مع المفكر الإسلامي فهمي هويدي، صحيفة الشروق المصرية، في 8 تشرين الأول 2009، ص 3.

(4) أديب عسّاف أوغلو وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص128.

المشهد التركي تُظْهِرُ لنا أن الدولة وميولَها العلمانية لا تزال العامل الرئيس في تحديد دور الجمهور في الاستخدام السياسي للإسلام. فما يكاد حزب العدالة والتنمية يتجاوز الحدود، ويطلق الحريات وينطلق نحو الشرق، إلا ومُوْرِسَتْ عليه الوصاية العلمانية بعنف وأُعيد إلى العمل وفق الخطوط الحمراء. وفي واقع الأمر، فإن حزب العدالة والتنمية لم يكن حريصًا بشدة على عبور هذه الخطوط المُحَرَّمَة، وكان ذلك هو الدرس الذي تعلمته قيادة الحزب مستفيدةً من تجربة حزب الرفاه والتي مُلَخَّصُها كُنْ لطيفاً مع المؤسسة العلمانية في حال عدم تعاونها وتَجَنَّب الاصطدامَ معها ما أمكن. ويتضح أن أردوغان حريص على عدم تكرار أخطاء معلمه اربكان ويتحاشى التصادم مع المؤسسة العسكرية والنخب العلمانية التقليدية، ويسعى إلى طمأنة الغرب عن حقيقة أهدافه بغية دخول الاتحاد الأوربي.

إن حقائق التطور السياسي في تركيا تتجه لصالح دولة ديمقراطية تحترم الإسلام والمتدينين ولا تتصادم مع العلمانية، وإنما تُهَذِّبُهَا وتُرَوِّضُها لتكون أكثر إنسانية وتجاوبًا مع حقائق العصر وموازين القوى على الأرض(1). وتسعى حكومة العدالة والتنمية منذ وصولها إلى السلطة لتحقيق المواءمة بين النتاجات الثقافية والاجتماعية للفكر الكمالي، والمسار القَسْرِي لتركيا نحو التغرُّب من ناحية، وبين العناصر التقليدية والإسلامية للثقافة التركية من ناحية أخرى، وهو ما بدا في استعداد تركيا لأداء دور دولي مُوَسَّع بين الشرق والغرب، وكذلك سعيها لخلق تقارب محلي بين القيم التقليدية والقيم المعاصرة. وتنتظم التحولات التي تشهدها تركيا داخليًّا وخارجيًّا في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية وبشكل مُتَسَارِعٍ لتراكم خبرات الحركة الإسلامية في تركيا(2). وبهذا الشأن يُعَلِّلُ وزير الخارجية التركي الحالي أحمد داود أوغلو افتقار السياسة الخارجية التركية إلى التوازن بتركيزها على العلاقات مع أوروبا الغربية والولايات المتحدة إلى حَدٍّ إهمال مصالح تركيا مع الدول الأخرى لاسيما دول الشرق الأوسط. ويتبين مما تقدم من مقاربة العثمانية الجديدة لحزب العدالة والتنمية إنها تقوم على مجموعة من الاستعدادات والتوجهات يتقدمها الاستعداد للتصالح مع ارث تركيا الإسلامي واعتماد القوة الناعمة في السياسة الداخلية والخارجية، بينما تقوم

---

(1) كمال السعيد حبيب، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الإسلاميون في المركز حالة العدالة والتنمية، مصدر سبق ذكره،ص121.

(2) جراهام إي. فولر، الجمهورية التركية الجديدة، مصدر سابق، ص7.

المقاربة الثانية على أهمية قيام تركيا بصفتها دولة محورية بدور رائد إقليمياً يعكس ثقافتها الموروثة من الإمبراطورية العثمانية، وان تضطلع بدور واسع في المنطقة، ويتركز المحور

الثالث للعثمانية الجديدة على التمسك بهدف الانفتاح على الغرب كما كانت تفعل اسطنبول في العهد العثماني وان يكون انفتاحهم على الغرب كصلتهم الوثيقة بالإرث الإسلامي والشرقي[1].

والحقيقة أن قادة حزب العدالة والتنمية يحاولون التواصل مع الشرق لاستكمال علاقتهم مع الغرب وليس استبدالها، وأن العثمانية الجديدة تَتَّسِمُ بازدواجية الوجه، هدفها الانفتاح على الغرب كما على العالَم الإسلامي، وبالمقدار نفسه لأن للإرث الأوروبي أهميةً كبيرةً للعثمانيين الجدد. وقد أستطاع (غول – أردوغان) ومن خلال قيادتهم لحزب العدالة والتنمية تغيير وجهة السياسة التركية والمعروفة بالطورانية والكمالية بلا غلو أو تشدد قومي كما هو معروف عن الجمهورية التركية الأولى ومبادئ أتاتورك، وهذا ما يتضح من خلال تصريح لأردوغان وهو يتوجه بالحديث إلى حزب المجتمع الديمقراطي ومن خلاله للشعب الكردي حيث قال "إمَّا أنْ تحبوا وإمَّا أنْ ترحلوا"، حيث يحاول أن يرسم ملامح جديدة لتركيا والتي يمكن تسميتها بـ(العثمانية الجديدة) أو الأردوغانية. ومن ثمَّ فإن تركيا ومن خلال ما سبق قد حضّرت وأعدت نفسها جيداً أثناء المدة السابقة لأن تكون فاعلاً رئيساً في المنطقة[2]. لاسيما بعد أن تمكن حزب العدالة والتنمية من الحصول على الأغلبية في البرلمان التركي لثلاث دورات انتخابية، واستحوذ على السلطة التنفيذية من دون الحاجة إلى ائتلاف مع أحزاب المعارضة، وأصبح رئيس الدولة التركية من أعضائه، ويطمح إلى تحقيق أهدافاً كثيرة كان من أبرزها استكمال مشروعه في إنشاء دستور جديد والتأسيس لجمهورية ثالثة[3]. ومن تلك الحقائق يبدو أن تركيا تتجه لصالح قيام دولة ديمقراطية لا تتصادم

---

(1) ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق- الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2010، ص ص 83 - 85.

(2) بير روسته، من الكمالية إلى "العثمانية الجديدة، مجلة بنا(pna) التركية، في 8 شباط 2009.

(3) يقسم بعض الباحثين النظام السياسي في تركيا إلى ثلاث جمهوريات، أقام كمال مصطفى أتاتورك جمهوريته الأولى عام 1923م اثر انهيار الدولة العثمانية والتي عرفت بجمهورية تركية الحديثة، وأسس إلى الجمهورية الثانية الرئيس التركي الأسبق توركوت أوزال عام 1983م، حيث أرسى تقاليدها من خلال برنامجه الاقتصادي الذي حرر به الاقتصاد التركي من هيمنة الدولة والقطاع العام، أما الجمهورية الثالثة فقد شرع في التأسيس إليها حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان وعبد الله غول منذ فوزه في انتخابات حزيران 2011م. ينظر: إبراهيم الداقوقي، الإسلام التركي إحياء للمشروع النهضوي المؤجل في الشرق، صحيفة النهار اللبنانية، في 29 تشرين الثاني 2002، ص5. وكذلك: محمد عبد القادر، حزب العدالة والتنمية والجمهورية التركية الثالثة؟، صحيفة الأهرام المصرية، العدد

مع العلمانية، إلا أنها تحترم الإسلام والمتدينين وتطمح إلى دولة إنسانية متجاوبة مع متطلبات العولمة والمتغيرات التي شهدها العالَم وتطوراته التقنية وتستمد إرادتها السياسية من جذورها العثمانية لكي تكون بمثابة رأس الجسر بين الشرق الإسلامي والغرب العلماني.

المطلب الثاني
علاقة الحزب مع العالم الإسلامي

لقد كان الإسلامَ ثورة اجتماعية ودينية وسياسية وتاريخية انتشرَ وتطوَّرَ في بعض جوانبه من خلال نظام اقتصادي معين(1)، ولم يكن سببًا للصراع بين البشر في أيِّ زمانٍ ومكان، بَيْدَ أنه كان مسوغاً وغطاءاً لأطماع الاقتصاد وطموحات السياسة ووحشية الحروب، والدين الإسلامي يتوجه لعموم الناس من دون التوقف عند ألوانهم أو أصولهم جاعلاً من العالَم كله مجالاً وساحةً لعمله(2). وقد ترسخت وتجذرت العقيدة الإسلامية في مناطق انتشاره على الرغم من محاولات الاستئصال التي انتهجها بعض المناهضين لدين الإسلام، كما حصل في تركيا اثر تأسيس الجمهورية التركية الأولى بغية سلخها عن محيطها التاريخي والثقافي الإسلامي. ولم يكن عودة الظاهرة الإسلامية في تركيا ووصولها إلى دفة الحكم أمرًا سهلاً، فقد مَرَّ الإسلامُ السياسيُّ بمحطات كثيرة في تركيا إلى أن نجح في التحول من الهامش إلى المركز. وإن جيل الشباب الجديد من الحركة الإسلامية أمثال الحاكمين الآن، يُمَثِّلُ الجيل الثالث في الحركة الإسلامية التركية، ويعبرون عما يُطْلَقُ عليه اليوم (الإسلام المدني)، بمعنى أنهم لا يودون فرض قواعد الإسلام من الأعلى، ويعلنون وقوفهم في النقطة نفسها التي يجاورهم فيها الآخرون، وأن الآخرين متساوون معهم(3). وبهذا الشأن يقول الكاتب الإسلامي فهمي هويدي "ربما كان مبكرًا جدًّا الحديثُ عن استعادة تركيا للصف

45511 في 15 تموز 2011.

(1) د. غسان محمود إبراهيم ود. منذر القحف، الاقتصاد الإسلامي عِلْمٌ أم وَهْم، دار الفكر، دمشق، 2002، ص17.

(2) فائز صالح محمود اللهيبي، إشكالية الخوف من الإسلام، دار النهج للدراسات والنشر، حلب، 2009، ص21.

(3) أحمد المرسي لصفصافي، التطور الديمقراطي في تركيا الحديثة والمعاصرة، ج1، مركز الدراسات الشرقية، القاهرة، 2004، ص46.

الإسلامي، وهو بالمناسبة لا يعني بالضرورة خصومتها للغرب أو عِدَاءَها له، ولكن من المهم للغاية أن نُشَجِّعَ تركيا على توسيع نطاق علاقاتها بالعالَم الإسلامي من خلال صيغة كتلك الصيغة المطروحَةِ الآن"(1).

لقد تَبَنَّى مؤسسو حزب العدالة والتنمية ما أُطْلِقَ عليه (الديمقراطية المحافظة)، وهي نظام سياسي واجتماعي توفيقي تنسجم فيه الحداثة والتراث من جانب، والقِيَمُ الإنسانيةُ والعقلانية من جانب آخر، فهي تقبل الجديد ولا ترفض القديم والمحلي، وتحترم الآخر وتؤمن بخصوصية التراث، وترفض الخطاب السياسي القائم على فرض رؤية سياسية أو عِرْقِيَّة أو دينية واحدة تلغي ما سواها(2).

إن أهم ما تميز به حزب العدالة والتنمية من سمات هو ابتعاده منذ تأسيسه عن الانضواء تحت أي معادلة إسلامية، فضلاً عن قبوله للعلمانية شرطًا أساسًا للديمقراطية والحرية، إضافةً إلى تعريف الحزب للعلمانية التي ينتهجها تعريفًا واعيًا بأنها: (حياد الدولة تجاه مختلف العقائد الدينية والقناعات الفلسفية)، ومن ثم فهو يرفض تعريف الإيديولوجية الكمالية للعلمانية بأنها سلطة الدولة على الدين، لأن حزب العدالة والتنمية قد عَرَّفَ نفسه منذ البداية بأنه: (حزب ديمقراطي محافظ) خالعًا عنه مصطلحات (الإسلامي) و(الإسلاموي)(3). والسمة الثانية التي تميز بها هذا الحزب هي التوجه نحو سياسة خارجية مزدوجة، تستهدف من ناحية الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، وإقامة روابط أكثر قوة مع سياسة العالَم الإسلامي من ناحية أخرى.وعلى ذلك فإن الإسلاميين في تركيا يمثلون القوى المثقفة الأكثر إبداعًا داخل تركيا الآن، وإن كانت تركيا ستظل دولة علمانية إلا أنهم قد استطاعوا تطوير مفهوم العلمانية التركية فنسجوا علاقة جديدة بين ماضيهم العثماني وتقاليدهم الثقافية والدينية(4).

ولقد اجتهدت تركيا في الآونة الأخيرة لتفعيل دورها في منظمة التعاون الإسلامي (المؤتمر الإسلامي سابقا)، التي تعد من المؤسسين لها منذ عام 1969م والسعي إلى الترشيح للأمانة العامة للمنظمة، مما يعكس أن أنقرة تعتمد إستراتيجية جديدة في

---

(1) نقلاً عن: د. وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، مصدر سبق ذكره، ص13.

(2) كامل السعيد حبيب، الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص353.

(3) جراهام إي فوللر، الجمهورية التركية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص6.

(4) جراهام إي فوللر، المصدر السابق، ص7.

التعامل مع الدول الإسلامية، ويرى بعضهم إن الحرص التركي على نيل الأمانة العامة في منظمة التعاون الإسلامي قد جاء بتوصية أمريكية لأنقرة، لتسهيل عملية النفوذ إلى العالم الإسلامي الذي سيكسب أنقرة أيضا نفوذاً سياسياً في المنطقة الإسلامية عموما[1]، ومهما كانت دوافع تركيا لنيل الأمانة العامة أو رئاسة المنظمة فإن ذلك يعكس توجهاً جديداً لسياسة تركيا الخارجية. وتتمحور أهداف تركيا لتفعيل دورها في منظمة التعاون الإسلامي إلى ثلاثة محاور رئيسة [2] :

أولا. الدوافع السياسية: تسعى تركيا إلى تحقيق المزيد من النفوذ السياسي في المنطقة الإسلامية عامة والشرق الأوسط خاصة بما يسمح لأنقرة القيام بدور في رسم مستقبل المنطقة(كعملية السلام في الشرق الأوسط). ويبدو أن تركيا قد أغراها هذا الموقع بعد النجاح الذي حققته إيران منذ توليها منصب رئاسة منظمة التعاون الإسلامي الذي أهل طهران لفتح صفحة جديدة في علاقاتها مع عدد من الدول العربية. كما يبدو أيضا أن النجاح النسبي لإيران في رئاسة المنظمة قد أزعج كلا من الإدارة الأمريكية و إسرائيل و هو ما دفعهما لإقناع أنقرة بالتحرك في هذا الاتجاه لخلق معادلة جديدة تحد من النفوذ السياسي الإيراني في المنطقة. وإن الإهمال الذي تلقاه تركيا من الدول الأوروبية على رغم من سعيها الحثيث لنيل العضوية في الاتحاد الأوروبي دفع القادة الأتراك إلى مراجعة سياساتهم الخارجية خاصة في تعاملهم مع دول الجوار ومحيطهم الإسلامي .

ثانيا. الدوافع الاقتصادية: و يعتبر العامل الاقتصادي أحد العوامل الرئيسة أيضا التي تحرك أنقرة تجاه منظمة التعاون الإسلامي، فتركيا تسعى أولا إلى الافادة من مؤسسات المنظمة كالبنك الإسلامي للتنمية وغيرها من المؤسسات الاقتصادية للحصول على المزيد من القروض والمساعدات، كما إن تولي أنقرة لمنصب الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي سيتيح لها بناء جسور الثقة والتعاون مع عدد من الدول العربية والإسلامية، ويزيد من فرص استقطابها للمستثمرين، وفوز الشركات التركية بكبرى المناقصات في الساحتين العربية والإسلامية.

ثالثا. الدوافع الدينية أو تسويق النموذج العلماني: لا يخفي القادة الأتراك رغبتهم في تسويق النموذج العلماني في دول العالم الإسلامي، حيث يعتبرونه النموذج الأنجع الذي

---

(1) التقرير السنوي لمنظمة المؤتمر الإسلامي لعام 2010.

(2) محمد عاد، تركيا تسعى لدور أكبر في منظمة المؤتمر الإسلامي، صحيفة الاتحاد، في 22 أيلول 2009.

فصل بين الدين و الدولة وحقق بناء الدولة الديمقراطية، بل ويصرح بعض القادة الأتراك بأحقية تركيا في زعامة العالم الإسلامي، انطلاقا من كون النخبة التي تحكم تركيا اليوم هم العثمانيون الجدد، نموذج الإسلام التركي الذي تهدف أنقرة لتسويقه في أنحاء العالم الإسلامي، وقد تكون منظمة التعاون الإسلامي إحدى وسائلها لتحقيق ذلك، لاسيما بعد أن أصبح أميناً عاماً للمنظمة السياسي التركي إكمال الدين إحسان أوغلو الذي يحمل أفكاراً وتطلعات تتقارب جداً من توجهات حزب العدالة والتنمية في التأكيد على ضرورة تفعيل دور المنظمة بما يتوافق ودور تركيا تجاه العالم الإسلامي[1]. وقد شهدت المنظمة منذ أن تولّى أوغلو أمانتها قبل ستٌ سنواتٍ الكثيرَ من التغيُّراتِ والإصلاحات التي عززت من فاعليتها على المستوى العالمي[2].

ولكي نفهم رؤية حزب العدالة والتنمية تجاه دول العالم الإسلامي وطبيعة العلاقة التي تريدها تركيا، انطلاقا من تطلعاتها الإقليمية، فقد تناولنا الموضوع من خلال محورين مهمين يتمثلان بشكل العلاقة مع إيران وأفغانستان باعتبارها نموذجاً دراسياً لتلك السياسة، وذلك لان البلدين يقعان على رقعة جغرافية لها أبعاد جيوسياسية أكثر من أي رقعة غيرها على سطح الكرة الأرضية، ولتأثير العامل أو المتغير الأميركي الذي ينزع نحو تعزيز العلاقات التحالفية مع تركيا ومحاولة احتواء النظام الإيراني من جانب وحث الجانب التركي إلى القيام بدور اكبر في أفغانستان من جانب أخر، وتأثير كل ذلك على مسار تلك العلاقات ومستقبلها كما يأتي:

أولا. علاقة تركيا مع إيران

ومن أجل تسليط الضوء على سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه الدول الإسلامية المجاورة لتركيا، فيمكن النظر إلى ثنائية العلاقة بينها وبين إيران، من خلال التنافس التاريخي الذي ميز علاقاتهما من زاوية المشتركات بين البلدين، حيث تنطلق سياسة حكومة العدالة والتنمية إزاء إيران من رؤيا لا تختلف كثيرا عن سابقاتها من الحكومات التركية التي تنظر إلى إيران على إنها دولة قومية كبيرة ومهمة ويجب إدارة العلاقة معها على أساس التدبر باستخدام القوة الناعمة وليس المواجهة[3]. لذا فقد

---

(1) محمد نور الدين، تركيا إلى أين؟ ، مصدر سبق ذكره، ص46.

(2) محمد فاتح ساجد، منظمة التعاون الإسلامي إلى أين؟ صحيفة زمان التركية في 7 أيلول 2011.

(3) سردار بويراز، مقاربة العلاقات التركية – الإيرانية من منظار أوسع، مركز الدراسات الإستراتيجية، مجلة شؤون الأوسط، العدد(135) ربيع 2010 ، بيروت.ص58.

اعتمدت تركيا في سياستها تجاه إيران على ثلاثة ركائز بظل حكومة حزب العدالة والتنمية تتجسد بتأمين الطاقة والتعاون الاقتصادي، والتنسيق في المسائل الأمنية، والتنافس على النفوذ الإقليمي[1]. فعلى صعيد تامين الطاقة الذي يشكل حافزاً مهماً في إضفاء الدفء على العلاقات الإيرانية – التركية، فقد سبق أن وقعت أنقرة أبان حكومة نجم الدين اربكان عام 1998م اتفاقية بقيمة 23 مليار دولار أمريكي لنقل الغاز الطبيعي من إيران، التي تأتي في المرتبة الثانية بعد روسيا في إمداد تركيا بالغاز الطبيعي. وفي شباط 2007م، صادق الطرفان على اتفاقيتين بشان الطاقة، يسمح بموجب إحداهما لشركة " بتروليوم كوربوريشن" التركية بالتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في إيران، وفي الثانية تامين نقل الغاز من تركمانستان إلى تركيا وأوروبا عبر أنابيب نفط تمر بإيران، كما سجل الخبراء تصاعداً مضطرداً في حجم التبادل التجاري بين البلدين فبعد أن كان 1.2 مليار دولار في عام 2002م، ارتفع إلى 6.7 مليار دولار في عام 2006م أي بزيادة نسبة 52.5٪ عن عام 2005م حسب الخبراء بهذا الشأن[2]. وتنامى معدل التبادل التجاري حتى أصبح 7.2 مليار دولار خلال الأشهر الثمانية من العام 2008م مسجل زيادة بنسبة 42٪ مقارنة بالمدة نفسها من العام 2007م. فضلا عن ذلك، فإن الطرفين يسعيان إلى زيادة هذه النسبة بينهما في المرحلة المقبلة من خلال العقود التي وقعها الطرفان في 20 تشرين الثاني 2007م التي تقضي بإنشاء خمس محطات لتوليد الكهرباء، وتقوية خطوط شبكات مشتركة بين البلدين. ويبدو أن تحسين العلاقات التجارية والاقتصادية بين تركيا وإيران هو جزء من إستراتيجية حزب العدالة والتنمية لمحاولة تعزيز العلاقات مع العالم الإسلامي. وتعد السياحة الإيرانية، والمنتجات التركية المصدَّرة إلى إيران من المصادر المهمة لإيرادات الحكومة التركية[3]. وقد وصف الرئيس الإيراني احمدي نجاد العلاقات مع تركيا بأنها وطيدة، مؤكدا على إمكانية رفع مستوى التبادل اتجاري بين البلدين إلى 20 مليار دولار سنويا[4]. ولم يكن ذلك التعاون بين أكبر قوتين إقليميتين في منطقة الشرق الأوسط بالمستوى المطلوب، بسبب المشكلات الأمنية التي كانت ولا تزال تعد المعوق الرئيس لتنميته،

(1) حقي أوغور، تركيا وإيران.. البعد عن حافة الصدام، مجلة أطياف السورية، مصدر سبق ذكره، ص96 .

(2) د. عبد القادر محمد، نحو فهم للدور التركي الجديد في المنطقة، مصدر سابق، ص2.

(3) عياد البطنيجي، إيران وتركيا: صراع أم تعاون؟، موقع تايم تورك الإخباري، في 24 نيسان 2009، ص2.

(4) نقلا عن: وكالة سانا للإنباء في 12 آذار 2009.

وللعلاقات الوشيجة بين تركيا و(إسرائيل) قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة. على الرغم من محاولات الطرفين لمرات عديدة تجاوز هذه الأسباب(1). ويعد التحدي الكردي، محدداً رئيساً في السياسة الخارجية التركية، لما يشكله من خطر أمني وسياسي استراتيجي على تركيا. وإن إيران تستغل هذا المتغير بهدف استدراج تركيا بعيداً عن توجهها التقليدي إلى الغرب، وكثيرا ما تلوح إلى تركيا بخطر المسألة الكردية لمنعها في المشاركة بأي حظر اقتصادي ضدها وإلى عدم التحالف مع الغرب في حال حدوث مواجهة عسكرية بين واشنطن وإيران. وغالبا ما شدد المسئولون الإيرانيون من خلال زيارتهم إلى أنقرة على المتاعب التي يتسبب بها حزب العمال الكردستاني في كلا البلدين، وهذا ما يفسر التحول التركي، وتمدده نحو المنطقة وفي المجالات كافة، منذ الغزو الأمريكي للعراق، بهدف تشكيل تحالف مشترك مناهض للأكراد مع إيران وسورية، لاحتواء الحركة القومية الكردية والحيلولة دون قيام دولة كردية مستقلة على حدودها(2).

وما يتعلق بالنفوذ الإقليمي لكلا الطرفين فقد شعرت إيران بان التحركات التركية بدأت تتداخل في مناطق نفوذها، فتركيا التي حجمت اليوم من علاقاتها مع (إسرائيل)، تحتاج إلى عدم معارضة إيران عند مباشرتها لبعض القضايا ذات الامتداد الإيراني خاصة في لبنان وفلسطين وسوريا وأخيرا في العراق، لتؤكد وجودها كقوة إقليمية تمتلك مزيدا من الأوراق عند تعاملها مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، فبدت تركيا خلال الأزمة اللبنانية في موضع المتصارَع عليه بين القوى الإقليمية لاسيما بين إيران والسعودية، وقد تجسد ذلك في محاولة السعوديةُ لجذبِ تركيا إلى جبهة القوى المعارضة لإيران وسوريا، من خلال الزيارة التي قام بها العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى أنقرة أثر العدوان الصهيوني على لبنان، في تموز2006م(3). الأمر الذي دعى وزير خارجية إيران منوشهر متقي القيام بزيارة عاجلة مضادة إلى أنقرة، مُذَكِّرًا باستمرار التعاون والتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب، ويقصد الحرب ضد حزب العمال الكردستاني. ولا شك أن تركيا في ظِلِّ سلطة حزب العدالة والتنمية أكثرُ حَرَجًا في

(1) صحيفة الحياة اللندنية، في 4 أيار 2009.

(2) عياد البطنيجي، المصدر السابق، ص3.

(3) محمد نور الدين، تركيا والمسالة اللبنانية. ، مركز الدراسات الإستراتيجية، مجلة شؤون الأوسط، العدد(123) صيف 2006 ، بيروت. ص46.

علاقاتها مع السعودية من الحكومات العلمانية، لكن ذلك لا يعني أنها تميل إلى إتباع سياسات أقل ودية مع إيران، بل أثبتت سياسة العدالة والتنمية أنها حريصة جداً على قيام أفضل العلاقات مع طهران(1). لذا فقد جاء تصريح أردوغان "إن تركيا وإيران هما عماد الاستقرار في الشرق الأوسط، وأن تركيا لا يقلقها البرنامج النووي الإيراني"، لطمأنة إيران، الأمر الذي اسعد الرئيس الإيراني فصرح بأنه لا تستطيع أي قوة غير إيران وتركيا ملء الفراغ في الشرق الأوسط وأن إيران وتركيا يمكنهما صياغة نظام إقليمي جديد(2). وقد تتحقق توقعاتُ من يقول (إن القرن الحادي والعشرين في الشرق الأوسط هو قرن الأتراك والإيرانيين وليس قرنَ العرب)(3).

وقد قامت تركيا في مناسبات عديدة بدور الناصح إلى إيران، تجسد بوضوح في خلال لقاء الرئيس التركي عبد الله غول، بمرشد الجمهورية الإيرانية (آية الله علي خامنئي)، على هامش اجتماع القمة لدول منظمة التعاون الاقتصادي (إيكو) في طهران، داعياً طهران إلى التجاوب في عملية الحوار مع واشنطن. وقد أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية كلينتون أن الأزمة مع إيران على رأس الموضوعات التي تريد من تركيا المساعدة فيها، مشيرة إلى إنها تدرك أهمية زيارة غول إلى طهران وستتابعها بدقة(4). فتركيا البلد الوحيد العضو في حلف شمال الأطلسي الذي يستطيع قادتها الالتقاء مع أعلى المسؤولين الإيرانيين، مثل السيد خامنئي والرئيس أحمدي نجاد. ويقول هؤلاء المسؤولون إن غول، ومنذ انتخاب باراك اوباما رئيسا للولايات المتحدة، لا ينفك يوجه رسائل حول وجود مرحلة جديدة في واشنطن، مشددا على جهود اوباما للسير في اتجاه الحوار. ويريد غول من العالم الإسلامي ألا يفوّت هذه الفرصة. ويذكّر المسؤولون بأن غول ابلغ سعيد جليلي موفد الرئيس الإيراني في أثناء زيارته إلى أنقرة في كانون الثاني 2009م، ضرورة الاعتراف بوجود هذه الفرصة والمشاركة في إيجاد حل

---

(1) محمد نور الدين، التداعيات الإقليمية – تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، العدد 332، في تشرين الأول 2006، ص73.

(2) صحيفة أخبار العالم الالكترونية، في 17 تشرين الثاني 2009.

(3) رهمان قهرمان بور، تركيا والاتحاد الأوروبي – مشكلة ثنائية، نقلها عن الفارسية موسى قصير، مركز الدراسات الإستراتيجية، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد 116 في خريف 2004، ص110.

(4) محمد نور الدين، غول في طهران ينصح بمحاورة واشنطن، صحيفة السفير اللبنانية، العدد 11241 في 11 آذار 2009، ص 17.

للمشكلات العالقة مع الغرب(1). لاسيما في قضية الملف النووي الإيراني حيث بين الرئيس الأمريكي أوباما أن تركيا تعد شريكا مهما لحل الأزمة الناشئة عن طموحات إيران النووية، وقد أبدى رئيس الوزراء التركي استعداده الشخصي للقيام بكل ما في وسعه للتوصل إلى حل سياسي للمسألة الإيرانية لما لها من تأثيرات على المنطقة في غاية الخطورة(2)..إذ يبقى طموح إيران النووي مصدر قلقٍ كبير لتركيا حتى وان لم يهددها بشكل مباشر، لأنها تُدرِكُ أنَّ حيازة إيران السلاح النووي قد يُشَكِّلُ عاملَ زعزعةٍ لمنطقة الخليج العربي والشرق الأوسط مما قد يُجْبِرُ تركيا على اتخاذ تدابيرَ مضادةٍ لضمان أَمْنِها. ولذلك فإن ملفَّ إيران النووي قد يُضِرُّ بالتقارب بين البلدين، ومع ذلك قامت تركيا بالتصويت ضد قرار في مجلس الأمن يفرض عقوبات دولية على إيران الذي عملت واشنطن على تمريره، كما تقوم الشركات التركية على وفق التقارير الأمريكية بخرق فاضح للعقوبات الأمريكية المفروضة على طهران(3)، كما قامت بالتنسيق مع بعض الدول التي لها علاقات طيبة مع إيران بمبادرات ومقترحات ومساعٍ لحلِّ هذه الأزمة مع العالَم وآخرها ما اتَّفَقَتْ عليه البرازيل وتركيا وإيران من مسعًى لنزع فتيل الأزمة النووية الإيرانية مع العالَم الغربي، حيث تكللت جهود تركيا بإقناع إيران على نقل 1200 كيلوغرام من اليورانيوم المنخفض التخصيب إلى تركيا والحصول بالمقابل على 120 كيلوغرام من اليورانيوم المخصب بنسبة 20٪ أو ما يعرف بالوقود النووي للأبحاث الطبية والعلمية في ضوء مقترحات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلا أن هذا المسعى لم يحظَ بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية(4). ومن المهم الإشارة إلى أن السلوك التركي إزاء مساعي إيران لامتلاك قدرات نووية يحكمه عاملان هما (5):

أولا: ثمة توازن عسكري إقليمي بين الدولتين لن تسمح تركيا باختلاله.

ثانيا: ليس هنالك مصلحة لتركيا قد تترتب على امتلاك إيران لقدرات نووية، في ظل إجماع دولي وإقليمي رافض لذلك.

---

(1) محمد نور الدين، المصدر السابق، ص 18.

(2) نقلا عن:
http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2009/12/091207_aq_usaturky_tc2.shtml

(3) صحيفة الوطن الكويتية، في 23 تموز 2011.

(4) صحيفة النهار اللبنانية، العدد 24047 في 18 أيار 2010، ص11.

(5) محمد عبد القادر، موقف تركيا من الأزمة النووية الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص7.

ولعل ما يؤكد ذلك بشكل واضح تصريحات الرئيس التركي في 3 تشرين الثاني 2009م والتي جاء فيها أن بلاده لا ترغب في امتلاك دول مجاورة لها سلاحاً نووياً، ووجه تحذيراً لإيران فيما يتعلق ببرنامجها النووي قائلا " إن هذه لعبة خطيرة ". كما أكد رئيس الحكومة التركية أردوغان أمام البرلمان التركي في اليوم نفسه أن تقارب بلاده مع إيران لا تعنى تبديلا في سياسة تركيا الخارجية[1].

وعلى الرغم مما طرأ من تقدم في مساحات التلاقي مع طهران، فإن ثمة ملفات عدة تشهد الافتراق بين الطرفين من أهمها مسألتي السياسات والأولويات إزاء العراق وسوريا، حيث تخشى تركيا من تنامي النفوذ الإيراني في العراق، وترى فيه عامل توازن بينها وبين إيران، فبينما تعمل إيران على إخضاع العراق لنفوذها المتنامي نتيجة الفراغ الأمني اثر الاحتلال الأمريكي، كانت السياسة الإقليمية لتركيا في العراق تمر في مأزق، وبهذا فقد حققت طهران التوازن في نتيجة السباق الإقليمي بينها وبين أنقره، بعد أن كانت الكفّة تميل لمصلحة تركيا عندما حسمت الصراع على طرق نقل أنابيب النفط من بحر قزوين وآسيا الوسطى لمصلحتها[2]. بيد أنّ هذا التجاذب الغامض نسبياً بين الدولتين بشأن العراق، تحول إلى صراعٍ مكشوفٍ في المسألة السورية عندما بدأت الاحتجاجات الشعبية على نظام الرئيس الأسد، حيث قام الأتراك في أسابيع الاحتجاجات الأولى بتقديم النصح لإجراء التغيير المطلوبَ والضروريَّ للتصالُح مع شعبه كي لا يتكرر معهم ما حصل في حالة ليبيا، وما يوشك أن يحصُل مع العراق، واعتبروا أن الاستقرار في سوريا جزءًا من أمنهم القومي. وعندما لم تستجب الحكومة السورية لنداءاتهم تصاعدت لهجة المسؤولين الأتراك ضدهم. واقبلوا على التشاور مع إيران في ذلك الشأن. إلا أن إيران حذرت تركيا صراحةً من مغبة التدخُّل في شؤون سوريا الداخلية. وقال الإيرانيون إنهم يعتبرون الاضطرابات في سوريا مؤامرةً على نظام الممانعة، وعلى المقاومة ضد الكيان الصهيوني، وأكّدوا أنهم لن يتخلّوا عن تحالُفهم "الاستراتيجي" مع الرئيس بشار الأسد[3]. وقد قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية

---

(1) صحيفة الزمان التركية في 4 تشرين الثاني 2009.

(2) د. مصطفى اللباد. تطور العلاقات الإيرانية التركية وانعكاساها على المنطقة، جريدة الجريدة، العدد 347 في 3 تموز 2008.

(3) ينظر موقع أخبار العالم: http://www.akhbaralaalam.net/news_detail.php?id=43451 في 17 تموز 2011.

رامين مهمانبرست " لو خيرت إيران بين سورية وتركيا، فستختار سورية بلا شك" و"إن إيران لن تكون متفرجة حيال أية تطورات قد تشهدها الحدود التركية مشدداً على "إن المصالح الإيرانية مع سورية تفوق المصالح مع تركيا بسبب إستراتيجية العلاقات التي تربط بين طهران ودمشق" وهو ما يعكس مدى انزعاج طهران من الموقف التركي حيال ما يجري من أحداث دراماتيكية في سوريا(1). ومما تقدم نرى انه إذا كانت إيران قد تمكّنت فعلا من وضع العراق سياسيًا ومعنويًا تحت نفوذها وحتى إشعار آخر، وبتفاهم غير معلن مع الولايات المتحدة الأمريكية. وبناءً على ذلك فقد أصبح جلّ ما يشغل تركيا القوية النافذة هذه الأيام، هو طموح وسعى حزب العدالة والتنميّة إلى مدّ النفوذ التركي باتجاه سوريا، لتكون حصتها في الشرق الأوسط الجديد، بعد فشلها في انتزاع مكانة تميزها في العراق، وعضوية تليق بها، وبموقعها الإستراتيجي، في الإتحاد الأوروبي.

ثانيا. علاقة تركيا مع أفغانستان

منح المجهولون الذين دمروا مركز التجارة العالمي بمدينة نيويورك الأمريكية في 11 أيلول 2001م مسوغاً للولايات المتحدة الأمريكية لشن حرب شرسة على نظام طالبان في أفغانستان واحتلاله في تشرين الأول 2001م، تحت قيادة ما سمي بالقوات المتعددة الجنسية، ثم سرعان ما انتقلت القيادة إلى حلف الشمال الأطلسي للاضطلاع بدور " تامين السلم والاستقرار" لهذا البلد الذي دمرته الحرب(2). وبناءً على ذلك فلم تتخلف تركيا عن المشاركة في هذا الدور باعتبارها عضوًا في الحلف الأطلسي، على الرغم من تخوفها في بادئ الأمر من إثارة غضب التيار الأصولي داخل تركيا، وبعض دول المنطقة، إلا إنها اتجهت بعد ذلك إلى التعاون مع الولايات المتحدة في غزوها لأفغانستان، وقدمت معلومات استخبارية للإدارة الأمريكية، كما وضعت ثلاث قواعد جوية (ديار بكر وأنجيرليك ومالاطيا) تحت خدمة القوات الأمريكية المشاركة في الحرب ضد أفغانستان، كما أعلنت الحكومة التركية عن استعدادها لإرسال قوات خاصة تركية للمساعدة في عملية تعقب قادة وعناصر طالبان والقاعدة(3)، إلا أن إدارة

---

(1) عادل نايف المزعل، العلاقات التركية – الإيرانية إلى أين تتجه، صحيفة الوطن الكويتية، في 23 تموز 2011.

(2) سارتاج عزيز، العالم الإسلامي والنظام العالمي الجديد، مركز الدراسات الإستراتيجية، مجلة شؤون الأوسط، العدد (114)، بيروت، ربيع 2004، ص142.

(3) أحمد إبراهيم محمود، المأزق التركي بين التهميش والاستتراف، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، تحليلات عربية و دولية، دورية فصلية، في 25 شباط 2002، ص4.

بوش لم تتجاوب مع هذه العروض التركية، ولم تطلب مشاركة أي قوات تركية في العمليات العسكرية، واكتفت بالدعوة لإرسال قوة محدودة تساهم في عمليات حفظ السلام بعد سقوط طالبان(1). وقد أرسلت تركيا مجموعة من قواتها العسكرية إلى أفغانستان والتي لا تزيد عن 1700 جندي، من أجل عدم الابتعاد عن المظلة الأوروبية الساعية لها، أو التقاطع مع الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن بعد أن توغلت القوات الأمريكية في المستنقع الأفغاني وبدأت تتكبد خسائر كبيرة، أعلن مستشار الأمن القومي جيمس جونز أن الولايات المتحدة سترحب بأي مساهمة تقدمها تركيا لانجاز مهمتها في العاصمة الأفغانية. إلا أن وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكومة في تركيا الذي اغلب قادته ذوي جذور إسلامية جعله يتخذ موقفاً رافضاً لإرسال أي تعزيزات عسكرية إلى أفغانستان وزجها في مهمات قتالية، واقتصار دور الجنود الأتراك على تدريب القوات الأفغانية فحسب، على الرغم من أن تركيا تملك ثاني اكبر جيش في الحلف الأطلسي، وذلك خشية من إثارة استياء المسلمين. وقد ابلغ رئيس الحكومة التركية أردوغان، الرئيس الأمريكي أن الجيش التركي منشغل في محاربة المتمردين الأكراد من حزب العمال الكردستاني في جنوب شرق الأناضول ويتعذر إرسال قوات قتالية إلى أفغانستان(2). ولقد وصف رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان وضع الجنود الأتراك في أفغانستان بأنه يتميز "بعلاقة ممتازة جدا مع الشعب الأفغاني"، وقال" إن الشعب الأفغاني مؤمن بنا ويثق بجيشنا الذي يثق بدوره بالشعب الأفغاني أيضا، وسنستمر في الوثوق بهم وجل ما نريد هو أن ندعم أفغانستان". وأشار إلى ما قدمته تركيا من مساعدات إنسانية للشعب الأفغاني، وإنشاء الكثير من المستشفيات في منطقة فواردك وغيرها. منطلقين من مبدأ الإخوة في الدين التي تربط بين الشعبين ولذلك فلم يسجل أن يقتل جندي تركي واحد على يد المسلحون الأفغان(3) ، وهذا ما يفسر إصرار الأتراك على الاستمرار بمهمتهم في تركيا التي حددها حزب العدالة والتنمية لمساعدة الأفغان حتى إن قرر حلف الناتو الانسحاب ضمن إطار زمني محدد لإعادة أفغانستان إلى حظيرة المجتمع الدولي مرة أخرى . وعندها بدأت تركيا تبحث لها عن دورًا دَوْليًا ينبغي أن تؤديه باعتبارها لاعبًا أساسيًا في الشرق الأوسط لا يمكن الاستغناء

(1) أحمد إبراهيم محمود، المصدر السابق، ص7.

(2) صحيفة الزمان العراقية، العدد 3462، في 8 كانون الأول 2009.

(3) مقابلة خاصة مع رجب طيب أردوغان، حوار حسن جمول، قناة الجزيرة الفضائية، في 27 شباط 2010.

عنه، في إطار سياسة حزب العدالة والتنمية الجديدة، من خلال قيام قادته بدور الوسيط في طرح المبادرات والأفكار لإجراء مصالحة أو لقاء يُثْمِر عن تقارب ما بين قيادة أفغانستان الحالية وحركة طالبان، إلا أنها لم تحظَ بالنجاح، وما زالت تركيا تسعى لتأدية هذا الدور بين الحين والآخر(1). وفي الواقع إن هذا الدور لا يقتصر على محاولات إجراء المصالحة في أفغانستان فحسب وإنما امتد إلى مساحات واسعة من المعمورة تجسيداً لسياسة تركيا الجديدة التي تقتضي أن تكون دولة مركز بين كل العوالم المحيطة بها، بفعل امتلاكها المؤهلات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية كما يرى وزير خارجية تركيا احمد داود أوغلو إضافة إلى القوة العسكرية التي لم تلوح تركيا في استخدامها إلا لمطاردة الإرهاب(2). بينما يرى الرئيس التركي عبد الله غول انه لايمكن لتركيا أن تبقى محصورة في الأنضول أو متفرجة على ما يحصل من حولها في ظل التطورات الإقليمية والدولية الخطيرة التي بدأت بانهيار الاتحاد السوفيتي ثم احتلال أفغانستان والعراق وما سيلحق بالمنظومة الإقليمية من تطورات لاحقة نتيجة ذلك، ولذا فقد عملت تركيا على تجسيد نهج القوة الناعمة منذ استلام حزب العدالة والتنمية للسلطة في 3 تشرين الثاني 2002م، وانتقلت إلى الطرف المبادر في حل النزاعات بين الإطراف الإقليمية المتناقضة(3). باستخدام كل الوسائل الدبلوماسية المستندة إلى ثقلها السياسي المدعوم أمريكياً❖، والفاعلة عبر الحوارات والتعاون بين الأطراف والتي كان من أهمها نجاح تركيا في الوساطة بين باكستان وأفغانستان، وتهدئة الأوضاع بين الجانبين بعد أن تدهورت العلاقات بينهما بسبب التصدي المتمردي طالبان، وقد استضاف رئيس الجمهورية التركي عبد الله غول القمة الثلاثية الخامسة في نهاية كانون الأول 2010م بمدينة اسطنبول بحضور الرئيس الأفغاني حامد كرزاي ونظيره الباكستاني آصف علي زرداري، تم خلالها تسوية جميع الخلافات بين البلدين ومناقشة عدد من القضايا الإقليمية وسبل تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري

(1) ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، مصدر سبق ذكره ص 99.

(2) احمد داود أوغلو، حوار أجراه الباحث محمد نور الدين، مركز الدراسات الإستراتيجية، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد 116، خريف 2004، ص44.

(3) محمد نور الدين، تركيا إلى أين؟، مصدر سبق ذكره، ص44.

بين الأطراف الثلاثة(□). كما نجحت تركيا في رأب الصدع بين الأطراف الباكستانية المتنازعة لاسيما بعد اغتيال بناظير بوتو رئيسة وزراء باكستان السابقة اثر عودتها إلى البلاد والتي كادت أن تؤدي إلى حدوث حرب أهلية. وكذلك بين باكستان و(إسرائيل). وفي تحقيق قدرا من المصالحة بين باكستان وإيران اثر الخلاف الذي حصل عقب إعلان قائد الحرس الثوري الإيراني الجنرال محمد باكبور عن استعداد الحرس الثوري بمهاجمة "قواعد الإرهاب في باكستان" والتي كادت أن تؤدي إلى حدوث نزاعات (سنية- شيعية) في باكستان، لولا تدخل رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ومحاولته في التخفيف من حدة النزاع، مما يعكس مدى جهد تركيا الدبلوماسي واستخدامها للقوة الناعمة في هذا الإطار(□).

لقد سجلت تركيا منذ أن تسلم أردوغان السلطة في عام 2003م إصرارها على أن تتصرف بوصفها دولة كبرى في المنطقة، تهتم بمشكلات الدول الإسلامية وتحرص على رعاية الفقيرة منها وقد تجسد ذلك من خلال قيام أردوغان في 19 أب 2011م بزيارة الصومال، مصطحبا معه أسرته، للفت أنظار العالم بمن فيهم العرب والمسلمون إلى كارثة المجاعة التي ضربت البلد وأشاعت فيه الخراب والموت(□). وحثه منظمة التعاون الإسلامي كي لا تألو جهدا في تقديم الدعم والمساعدة إلى الصومال، وقد قام إكمال الدين إحسان أوغلو الأمين العام للمنظمة بتعميم طلبات المساعدة العاجلة على جميع الدول الأعضاء، والدعوة لعقد عدد من المؤتمرات الدولية لجمع التبرعات لصالح المنكوبين في الصومال كما قررت حكومة أردوغان أن تستضيف مؤتمر لوزراء خارجية الدول الإسلامية لإغاثة المنكوبين في الصومال(□). وتعبر مبادرته تلك عن حرصه على تقديم تركيا باعتبارها دولة كبيرة لها دورها الإقليمي والدولي. ويسعى بذلك إلى تغيير الانطباع الذي ساد في بعض دول المنطقة من كون تركيا مجرد جسر

---

* سنتناول أسباب دعم الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة حزب العدالة والتنمية التركي الإقليمية في المبحث الأول من الفصل الرابع الآتي في هذا البحث.

(1) ينظر موقع أخبار العالم: http://www.akhbaralaalam.net/news_detail.php?id=43451 في 22 كانون الأول 2010.

(2) صحيفة زمان التركية، في 27 تشرين الأول 2009.

(3) نقلا عن: قناة TRT الفضائية التركية، في 20 أب 2011.

(4) محمد فاتح ساجد، منظمة التعاون الإسلامي إلى أين؟، صحيفة زمان التركية، في 7 أيلول 2011.

بين الشرق والغرب(1)، وهو الانطباع الذي أصبح المسؤولون الأتراك يلحون في كل مناسبة على نفيه واعتباره يقلل من شأن الدور التركي ويبخس حقه.

ومما تقدم نستشف أن القبول الإسلامي والعربي للدور التركي بوصفه فاعلاً متميزاً في محيطه الإقليمي جاء نتيجة عوامل عديدة أتاحت لتركيا فرصة ذلك، ومن هذه العوامل انهيار احد السدود السميكة أمام ثقة المسلمين بنوايا تركيا بعد استلام حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية للسلطة، الأمر الذي أتاح له القبول إسلاميا وعربياً لدوره الوسطي والحيادي من كل أطراف النزاعات العربية والإسلامية سواء كانت هذه النزاعات بينية أم مع دول غربية. فضلا عن ضعف الدور العربي، وتعاظم النفوذ الإيراني في العراق ولبنان وفلسطين من خلال العلاقة بين إيران وحماس. كما إن قبول التوسط التركي بين بعض الإطراف المتنازعة يأتي من عامل رئيس يتمثل بوقوف تركيا على مسافة واحدة من معظم الأطراف الإقليمية. ومن الملاحظ أن تركيا لم تفرض نفسها على الآخرين بالقوة بل كانت تستجيب إلى رغبات الأطراف المتنازعة بحكم العلاقات المتميزة التي تربطها بجميع اللاعبين في المنطقة. إن الانفتاح التركي على العالم الإسلامي لا يعني بالضرورة الابتعاد عن محيطها الغربي أو يتعارض مع خيارها في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي والتفاعل معه.

المبحث الثالث

الأزمة القبرصية والعلاقات التركية اليونانية

تعد قضية العلاقات التركية اليونانية من أهم المعضلات السياسية التي واجهت صناع السياسة الخارجية في تركيا بعد انتهاء النظام الدولي القائم على القطبين، وتحديدا ما يتعلق بالموقف من المسألة القبرصية، التي حولت العلاقة بينهما، إلى نزاع مزمن ينطوي على احتمالات نسف الوضع الاستراتيجي في شرق البحر الأبيض المتوسط إذا لم تتم معالجته وإدارته بشكل صحيح(2). وفي الواقع لم تبد تركيا ولا اليونان، أي استعداد لطرح حلول توفيقية قائمة على المساومة، قادرة بالنتيجة أن تفضي إلى تسوية دائمة، بل ما حصل هو العكس تماماً، إذ يرى المراقبون، أن الموقف التركي فيما يخص قبرص أكثر تشدداً، مما لا يشير إلى أي تقارب على صعيد العلاقات السياسية

(1) فهمي هويدي، يكبرون ومصر تصغر، صحيفة الشرق القطرية، في 14 آب 2011.

(2) هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، مصدر سابق، ص280.

والاقتصادية مع اليونان، إلا أنه يجب الاعتراف بعدم وجود ثمة نوايا تركية بالتصعيد غير المحدود. ولا توجد أية سياسة يونانية هادفة إلى إحداث خلل في التوازن الهش القائمة في حوض بحر إيجة، على الرغم من استمرار الطرفين في اعتماد مواقف حازمة وصارمة في علاقات كل منهما بالآخر(1). ولكن تبقى المتغيرات الإقليمية والدولية تؤثر تأثيراً كبيراً على هاتين الدولتين، فتركيا تقع في بيئة تتسم بالتوتر والقلق، وذات علاقات متصارعة مع أغلب دول المحيط الإقليمي لها، مما سيؤثر على إستراتيجيتها حيال قضية انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي باعتباره مطلباً وهدفاً كبيراً تصبو إليه تركيا وتضعه في أولوياتها الإستراتيجية.

ومهما كانت الأسباب التي يقدمها كل من الطرفين فإن العداء التاريخي هو الذي يسيطر ويتحكم في السلوك والعلاقات بينهما، فالتاريخ مليء بالصراعات والحروب بين شعبين مختلفين في القيم والمعتقدات الحضارية بينهما(2).

لذا يتعذر فهم علاقات تركيا مع اليونان بعمق ما لم يتم أخذ التراث التاريخي بعين الاعتبار. ويجري في اليونان كما في تركيا، تصوير العلاقة بين البلدين على أنها مثقلة بركام من التجارب التاريخية المؤلمة بينهما، التي تمس طابع هويتهما القوميتين بصورة مباشرة وبالغة العمق(3).

وبإيجاز شديد فإن تاريخ النزاع التركي اليوناني يعود إلى منتصف القرن الخامس عشر الميلادي عندما فرضت الإمبراطورية العثمانية سيطرتها على اليونان عام 1480م (4). وما تبعها من صراع دامي في سبيل الاستقلال، الذي أفضى إلى نزاع مزمن بين الطرفين لم ينتهِ على الرغم من حصول اليونان على استقلالها في عام 1829م، والذي تفاقم اثر حركات التوسع اليوناني على حساب الدولة العثمانية لاسيما بعد الحرب العالمية الأولى حيث قامت الحملة اليونانية ضد تركيا بين عامي (1919–1922)م وكانت قوات الاحتلال اليونانية في الأناضول الغربي والأوسط تمثل العدو الرئيس لها، بتشجيع من حلفائها الغربيين، وخاصة رئيس الوزراء البريطاني ديفيد لويد جورج الذين

(1) المصدر نفسه، ص280.

(2) زياد عزيز الجلبي، النزاع التركي اليوناني في بحر إيجة، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل،(ب.ت)، ص1.

(3) هاينتس كرامر، المصدر السابق، ص281.

(4) محمد فريد بك المحامي، تحقيق إحسان حقي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، ط 10، 2006، ص175 .

وعدوا اليونان بمكاسب إقليمية على حساب الدولة العثمانية، إلا أن الحملة اليونانية قد انتهت بتخليها عن كل الأراضي التي اكتسبتها، والعودة إلى حدود ما قبل الحرب، والانخراط في عملية تبادل السكان مع الدولة التركية الحديثة في إطار الأحكام الواردة في معاهدة لوزان1923م، التي خلفت ورائها ذاكرة مليئة بصور من الدمار والتطهير العرقي(1). الأمر الذي أدى إلى حدوث انقسامات عميقة سياسياً واجتماعياً، ولدت حالة من الكراهية التي ألقت بظلالها على العلاقات بين الدولتين إلى يومنا هذا، ونمت من الحاجز النفسي بين المجتمعين التركي واليوناني وكرست النزاع القومي وزادت من حدة التوترات في غياب تام للثقة المتبادلة ومحاولات التعاون، مما كرس الانطباع السائد لدى الساسة الأتراك والباحثين بان الممارسات اليونانية المعادية لتركيا ناجمة عن الدعوة إلى نظرية "الفكرة العظيمة" التي تعني بعث الحضارة الهيلينية من جديد في إعادة السيطرة الإغريقية على الجغرافية التي كانت تنتشر فيها في عصور خلت(2). وتسعى الأمة اليونانية إلى تجسيدها من خلال السيطرة على جزر بحر ايجة والأناضول الغربي والجزر الاثني عشرة واسطنبول، ويذكر بأن اليونان توسعت على حساب الدولة العثمانية وتركيا الحديثة في ما بعد، أكثر من سبع مرات حتى عام 1947م. لذا فقد تمحورت النزاعات اليونانية التركية في قضايا المياه الإقليمية والمجال الجوي وتسليح الجزر وتحديد الجرف البحري القاري بسبب بحر إيجة الذي يقع بين الدولتين، فضلاً عن مشكلة قبرص ومسألة عدم اعتراف تركيا بدولة القبارصة اليونانيين التي أصبحت عضواً في الاتحاد الأوروبي، وكذلك مشكلة مسلمي تراقيا الغربية في اليونان(3). وبالرغم من أن الدولتين عضوان في حلف شمال الأطلسي إلا أن تعارض مصالحهما القومية والإستراتيجية تتغلب على كل محاولات الحلف للتوفيق

---

(1) Byron Theodoropoulos, "Perception and Reality: How Greeks and Turks See Each Other," in Thanos M. Veremis and Dimitrios Triantaphyllou, eds, The Southeast European Yearbook, 1997- 1998 (Athens: Hellenic Foundation for European and Foreign policy [ELIAMEP], 1998), pp. 46 – 47.

(2) الهيلينية أو الحقبة الهلينيستية (وهي مستمدة من كلمة هيلين وهي الاسم العرقي الذي يطلقه اليونانيون على أنفسهم) في حقبة متأخرة من الحضارة الإغريقية، وتعني محبة الإغريق وظهرت كحركة في بعض المدن الأوروبية في القرن التاسع عشر بين مثقفين وأدباء وشعراء آمنوا بحق الشعب اليوناني بالحرية والتحرر من قبضة الاحتلال العثماني. ينظر: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة http://ar.wikipedia.org . وكذلك: محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مصدر سبق ذكره، ص291.

(3) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مصدر سبق ذكره، ص292.

بينهما، مما يعرض جبهة الحلف الجنوبية الشرقية للانهيار[1]، فضلاً على أن اليونان ترفض دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وذلك لأن من حق أي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي أن ترفض أي عضو ولا ترغب فيه من خلال استخدام حق الفيتو[2].

وبناءً على ذلك يمكن القول إن المشكلات الرئيسة في الصراع التركي اليوناني تداخل في نسجها عوامل تاريخية ودينية وحضارية وجغرافية، وتتركز في ثلاث قضايا هي القضية القبرصية والمشكلات بشأن بحر إيجة، ومشكلة الأقلية التركية المسلمة في تراقيا الغربية اليونانية، والتي سنحاول في هذا المبحث تناولها بإيجاز شديد والتركيز على سياسة حزب العدالة والتنمية تجاهها في ضوء إستراتيجيته القائمة على مبدأ "تصفير المشاكل" وبيان ما قام به من إجراءات لتجاوز انعدام الثقة والصور المشوهة بين البلدين، عبر إعادة رسم ملامح الرؤى الجديدة بين الطرفين، وعدم المبالغة بحجم الخلافات بينهما، لا سيما إذا تم النظر إلى سلسلة طويلة من المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية الخاصة بالعلاقة بموقعهما الجغرافي للبلدين الجارين لشواطئ بحر إيجة، فضلاً عن الموقع الاستراتيجي والتركيب السكاني اللذين يميزان قبرص، وذلك من خلال المطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول: القضية القبرصية

المطلب الثاني: المشكلات بشأن بحر إيجة

المطلب الثالث: مشكلة الأقليات

المطلب الأول

القضية القبرصية

تعد قبرص ثالث جزر البحر الأبيض المتوسط حجما بعد جزيرتي صقليا وسردينيا، إذ تبلغ مساحتها 9251 كم2، تبعد جزيرة قبرص عن الشاطئ التركي مسافة 70 كم، بينما تبعد عن الشواطئ اليونانية مسافة 800 كم. تكمن أهمية قبرص الجغرافية من كونها تمثل منطقة التقاء بين القارات الثلاثة أسيا وأفريقيا وأوربا، مما عرضها بشكل دائم للغزو الخارجي. حيث خضعت قبرص لحكم

---

(1) خورشيد حسين ولي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره ، ص2.

(2) أحمد سليمان المعماري، دور تركيا في الإستراتيجية الأمريكية، مصدر سبق ذكره ، ص104.

الإمبراطورية العثماني في عهد السلطان سليم الثاني عام 1571م وتخلت عنها إلى السلطات البريطانية عام 1878م لقاء مبلغ سنوي من المال، حتى أصبحت مستعمرة بريطانية بعد الحرب العالمية الأولى عام 1914م(□).

وقد عمدت السلطات البريطانية إلى تشكيل مجلس تشريعي لإدارة الجزيرة من سكانها الأصليين قائم على أساس عرقي يضم تسعة ممثلين من القبارصة اليونانيين الذين يقطنون في القسم الجنوبي من الجزيرة على مساحة 5896 كم2 منها، ويشكلون نسبة 78٪ من عدد سكانها، وثلاثة ممثلين من القبارصة الأتراك الذين يقطنون في القسم الشمالي من الجزيرة على مساحة 3355 كم2 منها، ويشكلون نسبة 22٪ من عدد سكانها(□). ولقد كانت لهذه التركيبة العرقية في جزيرة قبرص، فضلا عن موقعها الاستراتيجي الأثر البالغ في جعلها منطقة تنازع دائم بين تركيا واليونان، حيث شهدت قبرص منذ استقلالها عن بريطانيا وقيام الجمهورية القبرصية في عام1960م، صراعاً داخلياً بين القبارصة اليونانيين الأرثوذكس والقبارصة الأتراك المسلمين، بفعل تكريسهم للتقسيم العرقي في ضوء الدستور الذي وضعوه بشكل يستند على الفصل العرقي في البرلمان عام 1963م، ومما زاد المشكلة تعقيداً أنها ترتبط بمصالح وتدخلات قوى كبرى دولية وإقليمية مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وروسيا، فضلاً عن كل من تركيا واليونان اللتين كانتا تقومان بالدور الضامن للجمهورية الوليدة، إضافة إلى بريطانيا (□).

إلا أن النزعة القومية لنظام الحكم اليوناني العسكري في ضم قبرص إلى اليونان، دفع مجموعة من الضباط اليونانيين إلى القيام بانقلاب عسكري ضد رئيس الجمهورية القبرصية المطران مكاريوس عام 1974م، الذي كان يعمل على تفعيل استقلال الجزيرة والحد من تبعيتها إلى أي من القوى الخارجية، الأمر الذي أدى إلى تعرض السكان القبارصة الأتراك إلى مجازر مروعة على يد العسكر اليونانيين(□).

---

(1) الصراع التركي اليوناني ومشكلة قبرص، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، موقع موسوعة مقاتل من الصحراء:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/SeraTurkGr/sec06.doc_cvt.htm

(2) خالد عبد المنعم، قبرص بين دواعي الإستراتيجية وضرورات الاقتصاد، مجلة السياسة الدولية، العدد 148، نيسان 2002، ص 138.

(3) صحيفة الأهرام المصرية، العدد 42462 في 10 آذار 2003.

(4) لقد أدان المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن الدولي المجازر الوحشية التي ارتكبها النظام العسكري في اليونان بحق السكان القبارصة على يد الضباط اليونانيين اثر الانقلاب العسكري الذي قاموا به على رئيس الجمهورية القبرصي المطران مكاريوس في 15 تموز 1974م. ينظر: خطاب مكاريوس في مجلس الأمن الدولي بتاريخ 17 تموز 1974. الوثيقة رقم: S / PV. 1780

مما دفع بتركيا إلى التدخل العسكري المباشر في قبرص، بغية حماية القبارصة الأتراك، واحتلال القسم الشمالي من الجزيرة، ثم الإعلان عن قيام دولة قبرص التركية الفيدرالية في 7 كانون الأول 1974م لتصبح الجزيرة القبرصية تحت واقع التقسيم الفعلي، بشطريها الشمالي التركي، والجنوبي اليوناني، كما يتضح من الخارطة المبينة في (الملحق 6)(1).

وقد قامت تركيا في عام 1983م بدفع القبارصة الأتراك للإعلان عن قيام جمهورية شمالي قبرص التركية وتقدموا بطلب إلى مجلس الأمن الدولي للاعتراف بدولتهم على غرار ما حصل مع جمهورية قبرص الجنوبية اليونانية، إلا إن مجلس الأمن الدولي أصدر القرار رقم 541 للعام 1983م والذي أعتبر فيه إن الجمهورية القبرصية الشمالية غير شرعية، التي لم يعترف بها سوى تركيا، وبقيت جمهورية قبرص الجنوبية المعترف بها دوليا فقط، كما اعتبر مجلس الأمن الدولي أن القوات التركية في قبرص الشمالية هي قوات احتلال(2). ولم تكن حكومة التركية متجاهلة أو غافلة عما ستؤول إليه الأحداث، ومن احتمالات عزل لتركيا، إزاء ما قامت به، ولكنها تعمدت في تعقيد المشهد الإقليمي وخلق العقبات في ما يتعلق بالمسألة القبرصية التي تحولت إلى قضية قومية ويطلق عليها " الوطن الابن" وقد أصبحت منذ ذلك الحين إحدى أهم معوقات التطبيع بين تركيا واليونان وحتى بين تركيا والاتحاد الأوروبي(3). بالرغم من المبادرات الدولية العديدة التي طرحت بهدف إيجاد حل سلمي للمشكلة القبرصية التي اصطدمت جميعها بالمواقف الصارمة لسياسات الأتراك واليونانيين إزاء بعضهم، التي لا تخلو أحيانا من أصداء طبول الحرب التي كادت تندلع اثر بعض الأزمات، كما حصل في نهاية عام 1996م عقب الإعلان عن صفقة نشر الصواريخ (أس 300) الروسية في قبرص اليونانية لتحدث بذلك أزمة كبيرة بين تركيا واليونان، هددت على إثرها وزيرة الخارجية التركية آنذاك تانسو تشيلر بأن تركيا "ستفعل ماهو ضروري حتى لو كان ذلك يعني توجيه ضربات" لتحول دون نشر تلك الصواريخ، وقد جاء تأكيد ذلك في تصريح لوزير الخارجية البريطاني في 10 شباط 1997م بقوله "إن الحرب بين تركيا

---

(1) ينظر: الصراع التركي اليوناني ومشكلة قبرص، موسوعة مقاتل من الصحراء، مصدر سبق ذكره.

(2) مها عبد اللطيف الحديثي، مستقبل العلاقات التركية اليونانية، مركز الدراسات الدولية في جامعة بغداد، نشره دورية، العدد (15)، 1997، ص81.

(3) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مصدر سبق ذكره، ص41.

واليونان قد أضحت احتمالاً خطيرا"(1). بل إن الأمر ذهب إلى أبعد من ذلك عندما كادت أن تؤدي إلى مواجهة عسكرية بين تركيا وروسيا أيضا، كما جاء بتصرح لوزير خارجية تركيا الأسبق إسماعيل جم بذلك في 25 كانون الأول 1997م(2). لأنها ترى في نشر هذه الصواريخ تهديداً لأمنها، بسبب سرعة الطيران العالية لهذه الصواريخ، ومداها الذي يصل إلى 150كم، حيث لا تبعد بعض المنشآت التركية عن موقع تلك الصواريخ في قبرص الجنوبية اليونانية أكثر من100كم، فضلاً من أن هذه الصواريخ متحركة ولا تحتاج إلى قواعد ثابتة للإطلاق مما يسهل تحركها من مكان لآخر ويصعب كشفها وتدميرها من قبل تركيا(3)، وفي المقابل فأن المناورات العسكرية التي قامت بها تركيا في شمال الجزيرة بمشاركة 30 ألف جندي عام 1997 أدت إلى تصاعد التوتر العلاقة بين الدولتين، ووصولها إلى حافة الحرب عندما حشد كل منهما قواته على حدود الطرف الآخر(4). إلا أن التفوق العسكري التركي الذي اتضح منذ احتلال القسم الشمالي لقبرص، قابله تأثير سياسي يوناني فاعل على الساحة الأوربية أدى إلى قبول طلب قبرص اليونانية بالانضمام إلى الاتحاد الأوربي عام 1997م(5). وبناءً على ذلك فقد هدد رئيس الحكومة التركية انذاك نجم الدين اربكان عام 1997م في كلمة له أمام البرلمان التركي، بعزم الأتراك على إلحاق القسم الشمالي من قبرص بتركيا في حالة قبول جمهورية قبرص اليونانية بالاتحاد الأوروبي قبل قبول تركيا فيه، وذلك للمخاوف التركية من أن وصول قبرص اليونانية إلى الاتحاد الأوربي قد يشكل معوقا لانضمامها، اذا استخدمت حق النقض الفيتو لذلك، وعليه فقد أعلن وزير الخارجية التركي "إذا لم تحل قضية قبرص قبل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي فإن تركيا

---

(1) مالك مفتي، الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية، سلسلة دراسات علمية العدد 27، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1998، ص13.

(2) صحيفة الدستور الأردنية، في 26 كانون الأول 1997.

(3) خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص21.

(4) مها عبد اللطيف الحديثي، مستقبل العلاقات التركية اليونانية مصدر سبق ذكره، ص71.

(5) خالد عبد المنعم، قبرص بين دواعي الإستراتيجية وضرورات الاقتصاد، مصدر سبق ذكره، ص139.

ستضم قبرص الشمالية إليها"(1). وقد أصبحت عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوربي هي المحرك الرئيس لجميع أطراف الأزمة، سواء من القبارصة اليونانيين والأتراك، أم تركيا واليونان للدخول في مفاوضات جدية بغية حل المشكلة القبرصية بشكل نهائي(2).

وعند وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة اثر انتخابات 3 تشرين الثاني 2002م، أبدى مرونة كبيرة في التعاطي مع القضية القبرصية(3). انطلاقا من الرؤيا الجديدة للسياسة الخارجية التركية التي عبر عنها منظر الحزب احمد داود أوغلو والقائمة على أساس تصفير المشاكل، حيث يرى أن حالة الضعف في سياسة تركيا المؤثرة بمحيطها، نتجت عن سياسة التنافر بين تركيا واليونان، وتربص كل منهما بالأخر في الأمم المتحدة وفي حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوربي، واستغلال الغرب ذلك التنافر لصالح اليونان مما كبل تركيا بقيود أضعفت من قدرتها على المناورة السياسية، وحالت دون تقدمها على صعيد التحديات الإقليمية الأخرى التي تقلقها بشكل دائم، كقضية شمال العراق والعلاقة مع أرمينيا وروسيا، ولذلك فلابد من النظر بشكل متأن لموضوع تصاعد وتيرة الأزمة القبرصية(4). ولقد أبدى رجب طيب أردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية رغبة حزبه في حل المشكلة القبرصية وتسويتها علي أساس النموذج البلجيكي في الحكم بالجزيرة أي باتحاد دولتين لكل منهما سيادته في دولة واحدة، حيث استوعب أردوغان منذ البداية وقبل إجراء الانتخابات مدى ارتباط المشكلة القبرصية بمساعي بلاده للانضمام للاتحاد الأوروبي علي الرغم من نفي الاتحاد الدائم لذلك، وهذا بالفعل كان جوهر الحل الذي عرضه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في 11 تشرين الثاني 2002م على الأطراف القبرصية والأطراف الضامنة، في خطة تفضي إلى توحيد شطري قبرص وحل المسألة جذرياً(5). وقد شارك الطرفان تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة وبحضور الدول الضامنة تركيا واليونان وبريطانيا، في جولات تفاوضية استمرت حتى شباط 2003م، وعندما وجد

(1) فيصل غازي، علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي، مصدر سبق ذكره، ص200.

(2) مها عبد اللطيف الحديثي، المصدر السابق، ص81.

(3) خالد حسنين وآخرون، الجراحة التجميلية للعمل الإسلامي، مصدر سبق ذكره، ص92.

(4) احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص174.

(5) صحيفة الأهرام المصرية، العدد 42355 في 23 تشرين الثاني 2002.

قادة العدالة والتنمية إنَّ موقف زعيم القبارصة الأتراك رؤوف دنكتاش يقترب من الرفض لخطة عنان، قام عند ذلك أردوغان بإجراء سلسلة من المحادثات معه محاولا إثناءه عن مواقفه المتشددة(1)، حيث يأتي رفض دنكتاش لخطة عنان للأسباب الآتية(2):

1. أن الخطة لا تعامل الطرفين على قدم المساواة، ويجب أن يتم التعامل مع جمهورية قبرص التركية التي لا تعترف بها سوي تركيا علي أنها دولة ذات سيادة مثل قبرص اليونانية، وإلا فإنَّ القبارصة الأتراك سيتحولون إلى لاجئين أو عشرات الآلاف منهم سيصبحون كذلك.
2. أن الدول الأوروبية ليست محلاً للثقة، وأنها متحيزة ضد القبارصة الأتراك بشكل عام وهي التي تقود الحصار الاقتصادي الدولي المفروض عليهم.
3. إن محاولة الضغط من جانب الدول الأوروبية على تركيا باستخدام ورقة المشكلة القبرصية أمر يدعو للأسف وخلط للأوراق غير مقبول، وينم عن سوء نية من هذه الدول.
4. إن الترويج لفكرة أن القبارصة الأتراك ستفوتهم فرصة الانضمام الى الاتحاد الأوروبي، تنطوي علي خداع كبير، لأن المقعد قد تم حسمه للقبارصة اليونانيين وحدهم وليس للقبارصة الأتراك .

وقد أعلن أردوغان" أننا لا نتفق مع دنكتاش على كل شيء، لكن هدفنا الأساس هو تحقيق مصلحة سكان الشطر الشمالي من الجزيرة "، بينما وجد رئيس الوزراء اليوناني سيميتيس آنذاك في موقف دنكتاش المتشدد بأنه لا يؤدي فقط لعزلة القطاع القبرصي التركي وحرمانه من التمتع بعضوية قبرص بالاتحاد الأوروبي في حالة رفض خطة أنان، وإنما سيعرض مسعى تركيا نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي للصعوبات، ذلك أن الاتحاد يرغب في تسوية جميع القضايا المعلقة ولا يريد خطوطا تفصل شطري قبرص(3).

ونرى إن ما صدر عن قمة كوبنهاكن للاتحاد الأوربي في 12 كانون الأول 2002م من قرارات بشأن قبول قبرص اليونانية في عضويته، والنظر في إمكانية قبول

---

(1) ينظر: الصراع التركي اليوناني ومشكلة قبرص، موسوعة مقاتل من الصحراء، مصدر سبق ذكره.
(2) صحيفة الأهرام المصرية، العدد 42733 في 6 كانون الأول 2003.
(3) نقلا عن: صحيفة الأهرام المصرية، العدد 42462 في 10 آذار 2003.

تركيا إذا ما نفذت شروط الانضمام اللازمة عام 2004م، والاستعداد لإجراء أي تعديلات ضرورية في شروط القبول حالما يتوحد شطري قبرص، كان حافزا إلى تركيا، وقبرص التركية، لاتخاذ عدد من القرارات تمهيدا لاستئناف المفاوضات مع الأمم المتحدة بغية توحيد قبرص، وفتح الحدود بين الشطرين الشمالي والجنوبي للجزيرة (الخط الأخضر) في21 نيسان 2003م والسماح للقبارصة الأتراك واليونانيين للقيام بزيارات متبادلة بعد قطيعة استمرت ثلاثة عقود(1). إلا إن مسار التفاوض ضل متعثرا ليس بسبب رفض دنكداش لخطة عنان فحسب، بل لعدم جدية قبرص اليونانية في قبول الخطة وقد قلل وزير الخارجية القبرصي جورج إياكوفو من فرص إحراز التقدم المطلوب في لاهاي، بحجة ضيق الوقت المتاح لاستيعاب الخطة حيث، التي تقوم على أساس توحيد دولتين لكل منهما سيادته في دولة واحدة وهو يعطي معني الحل الكونفيدرالي الذي طالما أصر عليه القبارصة الأتراك ومن دولتهم تركيا، مقابل تبني القبارصة اليونانيين واليونان للحل الفيدرالي(2). لذا فقد ارتأت الأمم المتحدة إجراء استفتاء شعبي يوم 24 نيسان 2004م في جزيرة قبرص بشطريها ليكون الفيصل بالقرار على قبول الخطة من عدمه، وقد جاءت النتيجة برفض 75.83٪ من القبارصة اليونانيين لخطة إعادة توحيد الجزيرة، في حين أيدها 64.9٪ من القبارصة الأتراك(3).

وقد أعلن الأتراك إنَّ القبارصة اليونانيين " اثبتوا، برفضهم للحل بأغلبية كبيرة، تقسيم الجزيرة الذي يعارضونه منذ عقود، وإنهم أضفوا طابعاً رسمياً على التقسيم " ورأت الحكومة التركية أن تركيا التي تدعو إلى تسوية لهذا النزاع حققت نصرا دبلوماسيا، مما حدي بوزير خارجية تركيا عبد الله غول آنذاك المطالبة برفع العقوبات الدولية المفروضة على "جمهورية شمال قبرص التركية" التي لا تعترف بها سوى تركيا، معتبرا أنها " أثبتت رغبتها بالتوصل إلى تسوية" للمسألة القبرصية عندما صوت سكانها لصالح خطة أنان احتراما للشرعية الدولية " (4).

---

(1) د. جابر إبراهيم سلمان، قراءات في المشهد التركي(2002-2004)، مطابع وزارة الإعلام السورية، دمشق، 2007، ص ص16-17.

(2) ينظر: أسف أوروبي وأميركي لفشل خطة توحيد قبرص، موقع: www.aljazeera.net ، في 24 نيسان 2004 .

(3) صحيفة الوسط التونسية، في 26 نيسان 2004.

(4) صحيفة مليت التركية، في 25 نيسان 2004 .

وبناءً على ذلك فإن ما كان ينتظره القبارصة الأتراك من الاتحاد الأوروبي هو أن يلتزم بوعوده في تقديم المساعدات المباشرة لهم من أجل تشجيع الاستثمار الاقتصادي والاجتماعي والبدء بعملية التبادل التجاري الهادف لنمو التجارة الحرة والتي يتمناها الأتراك من أجل إنهاء العزلة للشعب القبرصي التركي، إلا أن الاتحاد الأوربي لم يفِ بأي من وعوده التي قطعها على نفسه سواء تلك المتعلقة بقبرص التركية أم بشان انضمام تركيا إلى الاتحاد، بل على العكس فان القبول بعضوية قبرص اليونانية كاملة في 1 أيار 2004م منحها الموقع التفضيلي وحق النقض (الفيتو) على أي دولة لا ترتأي انضمامها إلى الاتحاد، الأمر الذي سيشكل عائقا أمام ترشيح تركيا لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي[1]. وبذلك وجدت حكومة العدالة والتنمية نفسها أمام أزمة جديدة، حيث شكل انتصار القبارصة اليونانيين باعتبارهم الممثل الشرعي الوحيد للجزيرة إهانه لتركيا لأنها لا تمتلك أي هامش من المناورة كي تنفذ تهديداتها باللجوء إلى العمل العسكري[2]. لذا فما كان أمام تركيا من خيار إلا المضي باتجاه تحقيق معايير الانضمام إلى الاتحاد الأوربي التي من ضمنها الاعتراف بجمهورية قبرص اليونانية، ولكن بالرغم من تأكيد الحكومة التركية على التزامها بالبروتوكول الذي يطالبها بالاعتراف ولو اقتصاديا بقبرص، إلا أنها رفضت الاستجابة لما طلبته مستشارة ألمانيا ميركل في 4 تشرين الثاني 2006م بان "على تركيا أن تعترف بقبرص" بعد أن أجرت استطلاعا للرأي العام التركي في7 تشرين الثاني 2006م بشان الموافقة على الاعتراف بقبرص من عدمه، لذلك فقد أعلن رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان في 8 تشرين الثاني 2006م عن مساندته للرأي العام الشعبي وعدم التنازل في مسألة قبرص، كما استبعد أن يكون للأمر أي انعكاسات سلبية على مسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوربي[3].

كما رفضت تركيا إقامة إتحاد جمركي مع الشطر القبرصي اليوناني، والاستمرار في منع السفن التي تحمل علم الشطر القبرصي الرومي من الدخول إلى الموانئ التركية، وإثر هذا الموقف التركي صدرت قرارات سلبية من الإتحاد الأوروبي حيال تركيا. وأهم تلك القرارات هو تعليق بعض فصول مفاوضات العضوية واستمرار

---

(1) حيدر عبد الرزاق خلف، الإستراتيجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي، مصدر سبق ذكره، ص132.

(2) حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص143.

(3) فيليب غوردون وعمر تاسبينا، تركيا على الحافة، الثقافة العالمية، العدد 147، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، آذار – نيسان 2008، ص21.

الحظر المفروض على قبرص التركية (1). مما دفع بتركيا إلى الإلحاح في مسألة إنهاء المشكلة القبرصية، فمنذ عام 2006م لم تجري أي محاولات جادة لحل القضية بالرغم من تأكيد أردوغان المستمر على استعداد بلاده لتحمل مسؤولياتها بشكل بناء ودعم أي اتفاق يتوصل إليه الطرفان بمحض إرادتهما من أجل توحيد الجزيرة مشيرا إلى رفض بلاده لكل قرارات الحصار والعزلة في الجزيرة وإلى استعداد بلاده لكل أنواع التعاون مع الاتحاد الأوروبي من أجل إيجاد حل للقضية القبرصية (2). لكن الشطر القبرصي اليوناني لم يأبه إلى الحل طالما سيبقى أصلا داخل الإتحاد، ولهذا فإنه يواصل انتهاج سياسة الإبطاء والإهمال واللامبالاة. واستخدام الحل وسيلة ضغط على تركيا، والقبارصة الأتراك، سعيا لجني المنافع. كما أن الكثير من دول الإتحاد الأوروبي ومن ضمنها اليونان تسعى إلى استخدام القضية القبرصية حجّة لإضفاء الشرعية على عرقلة عضوية تركيا في الإتحاد. فجميع الأطراف تنتهج سياسات انتهازية من خلال استغلال عدم حل القضية القبرصية. ومع اقتراب تولي الشطر القبرصي اليوناني للرئاسة الدورية للإتحاد الأوربي في تموز 2012م قبل أن تحل القضية القبرصية، أدلى أردوغان في 20 تموز 2011م في أثناء زيارته للجمهورية التركية القبرصية الشمالية للمشاركة في احتفالات السلام و الحرية بتصريحات توعد فيها عزم تركيا على تجميد علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي لمدة ستة أشهر في حال ترؤس قبرص اليونانية للاتحاد حيث قال "لا يوجد بالنسبة إلينا بلد اسمه قبرص" مؤكدا على أن من يريد الحل السلمي ينبغي عليه السعي لتأسيس نظام فيدرالي ذي شطرين و دولتين في الجزيرة، وأن تركيا قدمت إسهاماتها حول قبرص ولا يمكننا بعد الآن القيام بالمزيد بهذا الشأن(3).

إن الرسائل التي أراد أردوغان توجيهها من خلال تصريحاته الشديدة والمقصودة، وبخطاب منفعل كانت لتحذير الإتحاد الأوروبي من تسليم القبارصة اليونانيين رئاسته. ودفعه إلى ممارسة الضغوط على اليونان وقبرص اليونانية في سبيل إيجاد حل سريع وعادل ودائم للقضية القبرصية، ضمن إطار القواعد الدولية. كما يسعى إلى إظهار موقف أكثر صراحة ووضوحا يبين فيه حجم الاستياء الذي وصلت إليه تركيا جراء المماطلة الأوربية، وان تركيا لا ترجو المغانم الاقتصادية والتجارية والسياسية

(1) المصدر نفسه، ص25.

(2) صحيفة تشرين السورية، في 20 كانون الأول 2010.

(3) صحيفة ميلليت التركية، في 20 تموز 2011 .

والاجتماعية فحسب وإنما ترمي أيضا إلى تحقيق أهداف في السياسة الخارجية التركية من قبيل حل القضية القبرصية. إضافة إلى انه أراد أن يقول للجميع إنه لن يغفر الإهانات الأوروبية المتكررة إزاء أنقرة، وأبرزها واحدة من أغرب الوقائع في تاريخ العلاقات الدولية، أي تلك التي تتمثل بقبول قبرص اليونانية عضواً في الاتحاد الأوروبي بعد أسبوع واحد من رفض مواطنيها اقتراح كوفي أنان توحيد الجزيرة في 2004م، وهو الشرط الذي كان موضوعاً من بروكسل لقبول عضوية قبرص الموحدة، ورفض عضوية قبرص التركية، على الرغم من إنَّ مواطنيها وافقوا على «خطة أنان» بغالبية ساحقة في حينها.

المطلب الثاني

المشكلات بشأن بحر إيجة

إن السياسة التركية تجاه اليونان محكومة بالحفاظ على التوازن الأساس في عدد من القضايا ذات العلاقة ببحر ايجة، من أهمها مسألة المياه الإقليمية والمجال الجوي، وتسليح الجزر، وتحديد الجرف القاري، وقضية التنقيب عن النفط والغاز، في ظل الواقع الذي فرضته المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تنظر إليها تركيا بريبة، إذ منحت بموجبها مناطق وحقوق بحرية محدودة، لا تتعدى بضعة جزر في بحر إيجة بينما أصبحت اليونان تحكم سيادتها على حوالي ألفي جزيرة، لا تبعد مسافة عدد كبير منها عن السواحل التركية أكثر من ستة أميال(1). وسيتم تناول تلك المشكلات وسياسة حزب العدالة والتنمية إزاء كل منها على وفق الأتي:

أولا. مشكلة المياه الإقليمية وتحديد الجرف القاري.

تعد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية العامل الرئيس في تحديد معالم النزاع الثنائي بين تركيا واليونان والمرجع الأساسي في رسم الإطار العام لطبيعة المشكلة المتعلقة بموضوع المياه الإقليمية، التي يمكن إيجاز أهمها بالاتي(2):

1- معاهدة لوزان التي وقعت في 24 تموز 1932م بين تركيا ودول الحلفاء، وقد تم بموجبها رسم الحدود البرية والبحرية بين تركيا واليونان، وأجبرت الجانب

(1) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مصدر سبق ذكره ، ص292.

(2) خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، مصدر سابق، ص20.

التركي على التنازل عن العديد من الجزر في بحر إيجه، لصالح الجانب اليوناني، ونصت هذه الاتفاقية، كذلك، على النقاط التالية:

أ- الهجرة الإجبارية للأقليات والسكان الأتراك في الجزر، المتنازل عنها لمصلحة اليونان، وللأقليات اليونانية، التي كانت تقيم بتركيا، فيما عدا مدينة إستانبول.

ب- نزع سلاح الجزر، المتنازل عنها لمصلحة اليونان.

ج- وضع بحر إيجه خارج نطاق السيادة الكاملة لأي دولة.

2- اتفاق 4 كانون الثاني 1947م الموقع بين إيطاليا وتركيا الذي تم بموجبه تحديد أوضاع 12 جزيرة من جزر الدوديكانيز.

3- معاهدة باريس الموقعة في 10 شباط 1947م بين إيطاليا واليونان بشأن أرخبيل الدوديكانيز.

4- اتفاق القانون البحري عام 1982م والذي يحدد عرض المياه الإقليمية لكل دولة 12 ميلاً.

ويتضح مما تقدم أن قانون البحار الدولي يعطي الحق لكل دولة في احتساب مسافة 12 ميل حدوداً لمياهها الإقليمية، لذا فان تركيا ستحرم بذلك من أي حقوق بحرية في مناطق كبيرة من بحر ايجة وسيجعله يونانياً خالصاً، وستمتد السيادة اليونانية إلى شواطئ تركيا، إذا ما اعتمدت اليونان هذا الإجراء، وهو ما أفصحت عنه عام 1997م(1). الأمر الذي أدى إلى حدوث نزاعات ثنائية مع اليونان تتركز على الجرف القاري واقتسامه بين البلدين، وعلى رسم حدود المياه الإقليمية اليونانية، وما يتعلق بموضوعي تسليح الجزر والتنقيب عن النفط، إذ ترفض تركيا أيَّ ادعاء يوناني بالسيادة على بحر إيجة كله، مهما كان الشكل الذي يمكن لهذه السيادة أن تتخذه، كما لا تريد تركيا أن تبقى خطوط اتصالاتها البحرية بين الأجزاء الشمالية (مرمرة) والغربية (إيجة) وبين الأجزاء الجنوبية (البحر الأبيض المتوسط) من البلاد مفصولة بأراضي يونانية(2). وتركز تركيا مطالبها بوصفها دول مشاطئه لليونان بحصة متكافئة من بحر إيجة وجعل المياه الإقليمية فيه ستة أميال فقط بدلا من اثني عشر ميلاً، وهذا ما سيؤمن لليونان السيطرة على 44٪ من بحر ايجة، مقابل 8٪ لتركيا،

(1) إبراهيم داقوقي، تركيا واليونان ونزاع الجزر الصخرية، مجلة قضايا دولية، العدد319، باكستان، 1997، ص21.

(2) هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، مصدر سابق، ص284.

وبقاء 48٪ مياه البحر مفتوحة للملاحة الدولية، أما إذا قامت اليونان بمد مياهها الإقليمية في بحر ايجة إلى اثني عشر ميلا فهذا يعني أنها ستكون صاحبة السيادة على 72٪ من البحر مقابل 9٪ لتركيا، وبقاء 19٪ بحراً مفتوحاً للجميع، وبهذه الحالة ستكون حركة تركيا البحرية مقيدة إلى أقصى درجة وسيكون البحر المذكور تحت الإشراف شبه الكامل لليونان(1). الأمر الذي سيصيب مصالح تركيا بأذى شديد ويؤدي إلى خلق توتر دائم بين الدولتين نتيجة حدود التشاطئ المتداخلة بينهما، كما يتضح من الخارطة الجغرافية لبحر ايجة المبينة في (الملحق 7)(2)، لذا فإنها ترى استحالة تطبيق المعاهدات والمواثيق الدولية المتعلقة برسم حدود الجرف القاري، والتي لم تكن طرفاً من الأطراف الموقعة على هذه المواثيق وتطالب باقتسام تفاوضي لجرف بحر إيجة بين البلدين وذلك من أجل الحصول على جزء كبير من هذا الجرف، وتسعى إلى إيجاد حل سياسي لجملة هذه الخلافات عبر المفاوضات مع اليونان(3).

أما السلطات اليونانية فإنها ترى أن تركيا تسعى إلى إنكار حق اليونان الجغرافي في بحر إيجة وذلك لأن البلاد مؤلفة من مئات الجزر المبعثرة التي يقع الكثير منها على مقربة من تركيا، وإن أي نقاش بصدد الموضوع يعد مساس بوحدة اليونان الإقليمية وغير وارد بالنسبة إلى أي من السياسيين في أثينا. الذين يرون أن الإشكال مع تركيا هو بسبب مشاكل حقوقية ذات علاقة بالتفسير الصحيح للنصوص القانونية الدولية، التي تنظم الحقوق البحرية في بحر إيجة، وعلى الرغم من أنها قبلت بمبدأ التفاوض حول المسألة في السبعينات لكنها ما لبثت أن غيرت موقفها وباتت الآن تفضل حلاً يصدر عن محكمة العدل الدولية لتسوية القضية(4). وذلك لأنها تجد أن ما تطالب به تركيا في جعل المياه الإقليمية ستة أميال بحرية بدلا من 12 ميل يتعارض مع اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار لسنة 1982م وأنها صاحبة الحق في توسيع مياهها الإقليمية إلى 12 ميلاً بحرياً إلا أنها ستعزف مؤقتاً عن ممارستها لهذا الحق(5). وبعد

(1) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مصدر سبق ذكره ، ص292. وكذلك ينظر: ريمون ماهر، الأزمة القبرصية كيفية إعادة الثقة بين طرفي الأزمة، مجلة السياسة الدولية، العدد 134، القاهرة، 1998، ص248.

(2) ينظر: الصراع التركي اليوناني ومشكلة قبرص، موسوعة مقاتل من الصحراء، مصدر سبق ذكره.

(3) هاينتس كرامر، تركيا المغيرة تبحث عن ثوب جديد، مصدر سابق، ص284.

(4) المصدر نفسه، ص285.

(5) عماد محمد صالح، العلاقات التركية اليونانية (1974-2004)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005، ص159.

مصادقة البرلمان اليوناني على ذلك القانون في 31 أيار 1995م اتخذ المجلس الوطني التركي (البرلمان التركي) قراراً عبر فيه عن الأمل في امتناع الحكومة اليونانية عن توسيع المياه الإقليمية، معلنا أن الحكومة التركية ستتخذ جميع الإجراءات الضرورية، بما فيها التدابير العسكرية، لحماية مصالح تركيا الحيوية، والدفاع عنها في حال حصول مثل هذا التوسيع. وتستند تركيا في موقفها هذا إلى الجوانب التاريخية والقانونية وتشكك في ملكية اليونان لجزر بحر إيجة إذ يرى أن الأتراك إبان الاحتلال العثماني لجزر بحر إيجة في القرن الخامس عشر والسادس عشر الميلادي لم يكن هنالك أي كيان يوناني بالمفهوم الحالي ولذلك فإن هذه الجزر لم تكن تخضع للسيادة دولة اليونان الحالية(1).

أما اليونان فيرى أن الثوابت التاريخية تشير إلى عكس ما يراه الجانب التركي، إذ كانت أجزاء من هذه الجزر تقع تحت سيادة أثينا في عصر ما قبل الميلاد وكذلك إلى محاولة الإسكندر الأكبر في توحيد الشعوب اليونانية كلها تحت إمرته وهو ما شمل معظم الجزر الواقعة في بحر إيجة حالياً، ومن ثم فإن خضوع هذه الجزر للاحتلال الروماني والبيزنطي والعثماني لم يغير من الوضع شيئاً ولم يلغي الهوية اليونانية جغرافيا أو ثقافياً أو لغوياً أو دينياً(2).

ثانيا. مسألة المجال الجوي وتسليح الجزر.

إن قضية المجال الجوي لا تنفصل عن مسألة الجرف القاري اليوناني، حيث يتحدد المجال الجوي استناداً لمساحة المياه الإقليمية للدولة، إن أثينا سبق أن اتخذت عام 1931م قرار يحدد مجالها الجوي إلى 10 أميال، ومما جعل الطائرات التركية لا تحلق أكثر من ستة أميال فوق المياه الإيجية حتى تعد منتهكة للأجواء اليونانية، لذا فان أي توسيع لمياه اليونان الإقليمية سيتبعه توسيع للمجال الجوي، الأمر الذي سيشكل خطورة كبيرة على أمن ومصالح تركيا، وهذا ما لا تقبله(3). ولقد تسبب الحظر الجوي على الطيران التركي في نشوب خلافات أخرى بين الحين والآخر جراء عدم التزام اليونان بالمعاهدات الدولية التي تحظر تسليح تلك الجزر، فقد منحت اتفاقية باريس عام

---

(1) عماد محمد صالح، المصدر السابق، ص161.

(2) إبراهيم داقوقي، تركيا واليونان ونزاع الجزر الصخرية، مصدر سبق ذكره، ص21.

(3) ريمون ماهر، الأزمة القبرصية كيفية إعادة الثقة بين طرفي الأزمة، مجلة السياسة الدولية، العدد 134، القاهرة، 1998، ص248.

1974م اليونان مجموعة من الجزر التي تعرف بالجزر الاثنتي عشرة بالقرب من السواحل التركية، ونصت الاتفاقية على حضر استخدام تلك الجزر لإغراض عسكرية وتحريم تسليحها، إلا أن اليونان لم تلتزم بالأمر وشرعت بإنشاء بعض المطارات العسكرية بدعم من الاتحاد الأوربي مما اعتبرته تركيا تهديداً لأمنها القومي(□).
وكان آخرها ماحدث في أب 2009م عندما اكتشف الأتراك عن طريق بعض الإعلاميين قيام الجيش اليوناني بالتواجد في عدد من الجزر المتناثرة في بحر ايجة، وخاصة في جزيرة صخرية تسمى فارا آدا، كادت أن تؤدي إلى توتر عسكري بين البلدين، إلا أن قيام الجانب اليوناني بإقالة رئيس أركان الجيش ديمتريس غرابساس المتشدد إزاء القضايا التركية قد خفف من ذلك الوتر، وقد أعلن أردوغان بان انسحاب الجنود اليونانيين من الجزر كفيل بتجاوز المشكلة وان تركيا لا تنوي تأجيج الموقف مع اليونان على غرار ماحدث عام 1997م، والذي وصل في وقتها إلى حد الاستنفار لجيوشهما على الحدود(□). وقد قام أردوغان في خلال خمسة شهور بزيارتين إلى اليونان، تم فيها مناقشة سبل تحسن العلاقات بين البلدين بشأن الجزر غير المأهولة في بحر ايجة والتي تتسبب في حدوث المشاحنات بينهما بخصوص المجال الجوي والبحري، وقد قال رئيس الوزراء اليوناني آنذاك جورج باباندريو إن البلدين يحققان تقدما في محادثاتهما لتحديد الرصيف القاري لكل منها، وإلى تقليص الطلعات الجوية لسلاح الجو التركي فوق الجزر المأهولة بالسكان، وقد عبر أردوغان عن ارتياحه العميق لتقارب وجهات النظر بشان حل القضايا العالقة بين البلدين(□). وقرر البلدان وقف الطلعات الجوية الاستفزازية بين البلدين ومد جسور الثقة اثر زيارة رئيس أركان الجيش التركي الجنرال ياسر بويوكانيت إلى اليونان(□). إلا أن ما يجري على الأرض يعكس غير ذلك، حيث لم تتوقف الطلعات الجوية التركية فوق الجزر لعدم اطمئنانها للجانب اليوناني وقد كان أخرها في 19 أب 2011م عندما أجرى الطيران التركي مناورة

---

(1) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مصدر سبق ذكره ، ص293.

(2) نقلا عن صحيفة أخبار العالم الالكترونيــة: http://www.akhbaralaalam.net/news .. في 9 أب 2009.

(3) صحيفة ملليت التركية، في 23 تشرين الأول 2010 .

(4) http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=367948 في 10 تشرين الثي 2006 .

قصف وهمي على ارتفاع لا يزيد عن 500 م في سماء جزيرة فارماكونيسي التي تعود لليونان في شرق بحر ايجة بعد ورود معلومات عن قيام الجانب اليوناني بالتنقيب عن النفط في بحر ايجة(1).

ثالثا. بحر ايجة ومشكلة التنقيب عن النفط والغاز.

إنَّ باكورة التصعيد السياسي والعسكري بين اليونان وتركيا فيما يتعلق بمشكلة التنقيب عن النفط والغاز في بحر ايجة كانت في مطلع الستينات من القرن الماضي عندما تقدمت اليونان بشكوى إلى الأمم المتحدة تتهم تركيا فيها بانتهاك مياهه الإقليمية بحثا عن النفط، وقد تفجر الخلاف بين تركيا واليونان في عام 1974 عندما علمت تركيا بأن اليونان تخطط لتأميم شركة نفط ايجة ونيتها في الشروع بعملية التنقيب عن النفط شرق جزيرة تاسوس، عندها أطلقت العنان لشركة النفط التركية بالتحرك في ثلاث جزر يونانية هي (ليسبوس وليفنوس وساموتراكي)، تحت حماية سفنها البحرية، مما دفع باليونان إلى الإعلان عن عزمها في التصدي لأية قوة تحاول اعتراض السفن لتي تحمل العلم اليوناني، وقد وصل الأمر إلى حافة نشوب الحرب(2)، ولم يلجم جموحها إلا اتفاقية برن في سويسرا عام 1976م، حيث تم بموجبها توقيف كل أعمال التنقيب في بحر ايجة، إلا أن اليونان انتهكت عام 1987 اتفاقية برن واستأنفت التنقيب عن النفط مما استدعى تركيا إلى إرسال سفنها الحربية إلى البحر واستنفار الجيش مرة أخرى(3). وهكذا استمر الحال بين الطرفين بين شد وجذب حول مسالة التنقيب عن النفط في الجزر المتنازع عليها حتى وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة الذي قام فورا بعدة جولات تفاوضية مع الحكومة اليونانية لتسوية جميع المشكلات، توجت في تشرين الثاني 2006م بإجراء أول مناورات عسكرية بتاريخ العلاقات التركية واليونانية في بحر ايجة اثر زيارة أردوغان إلى اليونان(4).

---

(1) صحيفة يني شفق التركية، في 20 أب 2011 .

(2) النزاع حول بحر ايجة والمياه الإقليمية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الموقع:
http://www.dbayan.co.ae/albayan/2005 .

(3) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مصدر سبق ذكره ، ص293.

(4) ينظر: الصراع التركي اليوناني ومشكلة قبرص، موسوعة مقاتل من الصحراء، مصدر سبق ذكره.

لقد سعى أردوغان بزيارته إلى اليونان في منتصف حزيران 2010م لحل جميع مشكلات تركيا العالقة معها وقد عرض تقديم كل المساعدات الممكنة اثر الأزمة الاقتصادية الحادة التي عصفت بالبلاد ، ساعياً لتحويل اليونان من دوله معادية إلي دولة صديقة. وحل التناقضات القائمة بينهما بشكل سياسي وسلمي وهادئ ، وانتهاج سياسة التعاون والسلام والمصالح الاقتصادية المشتركة ، ونجح أردوغان نوعاً ما في التوصل إلي فجر جديد مضيء للعلاقة التركية اليونانية. في الوقت الذي تقاعس فيه الإتحاد الأوروبي عن المساعدة الواجبة لليونان ، انطلاقا من إستراتيجية تركيا الجديدة في ظل حكومة العثمانيين الجدد الذين يحاولون العودة إلى أمجاد الإمبراطورية العثمانية بمنظور حضاري حديث(1). إلا أن الأمر لم يدم طويلا ، فسرعان ما عاد التوتر السياسي والتصعيد العسكري ، إلى ما كان عليه اثر قيام قبرص الجنوبية واليونان باستئناف التنقيب عن النفط بالتعاون مع شركات أمريكية و(إسرائيلية) ، في بحر إيجة ، مما دعا أردوغان إلى وصف قرار نيقوسيا بدء أعمال التنقيب بأنه "ضرب من الجنون" ، معتبراً أن هذه الخطوة تهدف إلى نسف المفاوضات الجارية بين طرفي النزاع في الجزيرة لإعادة توحيدها ، ورداً على ذلك وقعت تركيا وقبرص الشمالية في 21 أيلول 2011م اتفاقا للتنقيب عن النفط ، بما يتماشى مع معايير القانون الدولي التي تأخذ في الحسبان الحقوق الطبيعية للقبارصة الأتراك(2). وقد أعلن أردوغان أن السفن الحربية سترافق سفن الاستكشاف التركية أثناء عملية التنقيب عن حقول النفط والغاز ، إلى جانب القوات الجوية عند اللزوم والضرورة وفرض رقابة دائمة على مناطق من البحر المتوسط(3). مما يعني أن تركيا عازمة على القيام بكل الخيارات بما فيها الخيار العسكري في سبيل منع قبرص اليونانية واليونان من الانفراد بموضوع التنقيب عن النفط قبل توحيد شطري قبرص.

---

(1) http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=297857&eid=2281 في 25 حزيران 2010.

(2) نقلا عن: صحيفة أخبار العالم الالكترونية: http://www.akhbaralaalam.net/news .. في 22 أيلول 2011.

(3) صحيفة السفير اللبنانية، العدد 11991 في 20 أيلول 2011.

المطلب الثالث

مشكلة الأقليات

تعد قضية الأقليات اليونانية الأرثوذكسية في تركيا، والمسلمة التركية في اليونان من أكثر القضايا حساسية بين البلدين، وطالما أظهرت حكومتا تركيا واليونان حرصهما على جاليتهما التي تقطن في البلد الآخر، وتدافع عنهما استنادا إلى معاهدة لوزان التي أقرت حقوق الأقليات في كلا البلدين، ويقدر عدد الأقليات اليونانية في تركيا بحوالي 2000 شخص من أصل 74 مليون تركي، أما الأقلية المسلمة في اليونان فيتراوح عددها مابين 150 ألف و200 ألف من أصل 10 ملايين يوناني (1). حيث أصبحت مشكلة تلك الأقليتين من سمات النزاع التركي اليوناني إضافة إلى مشكلات بحر ايجة وقضية قبرص، جراء ما تتعرض له من تجاوزت على حقوقها الدينية والثقافية، وخاصة ما يحدث للجالية المسلمة في تراقيا الغربية اليونانية لثقلها الأكبر والمتنامي مقارنة بالجالية الأرثوذكسية في اسطنبول(2). والتي أصبحت طبقاً لمعاهدة لوزان عام 1923م تخضع تماماً لحكم اليونان، وهي تقع شمال شرق تركيا، حيث تبلغ مساحتها **8.578** كيلومتر مربع، ويبلغ تعداد سكانها 350 ألف نسمة يمثل الأتراك المسلمون نصفهم تقريبا، ولم تعترف اليونان بالأتراك أقلية عرقية وإنما أقلية دينية، وبالرغم من أن جميع الاتفاقات والمواثيق الدولية، ومنها اتفاقيّة أثينا عام 1913م، ولوزان عام 1923م، تقر حقوق المسلمين الأتراك في اليونان وتوجب تقديم العناية والاحترام الكامل للدين، والمذهب، والعادات، والتمتع بكامل الحُقُوق المدنية والسياسية التي يَحصل عليها صاحب الجنسيَّة اليونانية، بما فيها حقهم في حرية انتخاب مجموعة من المفتين ورئيس لهم، لضمان الاستمرار في ممارسة شعائرهم الدينية، إلا أن اليونان لم تحقق تلك الضرورات واتبعت سياسة الدمج التام للأقلية التركية المسلمة التي تعيش في تراقيا الغربية، وتقوم بخرق تلك الاتفاقية من وقت لآخر، لاسيما بما يتعلق بحقهم في التعليم، وإنكار الهوية العرقية، وفرض القيود الاقتصادية، وحرمانهم من ممارسة الحياة الدينية وفرض التطبيقات غير الشرعية للقوانين عليهم، كاعتماد نظام

---

(1) نقلا عن: شادي الأيوبي، أقليات اليونان وتركيا..لعبة التاريخ والسياسة، التقرير الإخباري لقناة الجزيرة الفضائية، في 12 نيسان 2007.

(2) هانيتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، مصدر سبق ذكره، ص284.

اختيار المفتي وليس انتخابه كما نصت الاتفاقيات[1]. ولطالما اتهمت تركيا اليونان بممارسة سياسة التهجير ضد المسلمين الأتراك، ومحاولاتها في طمس هويتهم الثقافية وحرمانهم من حقوق المواطنة والديانة والانتخاب، وتنطلق تركيا في دفاعها عن مسلمي تراقيا من إحساسها بالمسؤولية الأخلاقية والدينية والإنسانية تجاههم، وتستند قانونياً إلى المواثيق الدولية التي منحت حقوق الأقليات والى الضمانات التي أقرتها لوائح الاتحاد الأوروبي، وميثاق هلسنكي، وميثاق باريس لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي[2]. لاسيما بعد أن قام مئات من مسلمي اليونان بتظاهرات احتجاجية يومي 22 و21 أيار 2009م بسبب انتهاك حقوقهم الدينية وعدم تامين لهم أماكن خاصة بالعبادة وإجبارهم على إقامة مساجد في مستودعات مهملة أو شقق مهجورة، وتهاون الحكومة اليونانية مع أولئك الذين ينتهكون مقدسات المسلمين كحرق المساجد واهانة المصاحف الشريفة، والاعتداء على المصلين في أثناء صلاة عيد الأضحى في احد شوارع أثينا لعدم وجود مسجد خاص بهم، مما دعا رئيس اتحاد مسلمي اليونان نعيم القدور إلى القول " إن تهميش الجالية المسلمة في اليونان يمثل "قنبلة موقوتة" حقيقية، لن تنفجر فورا بالضرورة لكنها ستصبح مشكلة هائلة في السنوات العشر المقبلة "[3].

ولقد أيدت التقارير الصادرة من المؤسسات التابعة للاتحاد الأوروبي، والتقرير السنوي الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية، والمناقشات التي دارت في أروقة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي صحة الادعاءات التركية عن ما تكلمت فيه من انتهاك لحقوق الإنسان في إقليم تراقيا الغربية[4]. كما أعلنت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في التقرير الذي نشرته عام 2005م أن حكومة اليونان قد منعت أي جمعية أو جماعة تحمل كلمة "تركي" أو "مقدوني" من مزاولة نشاطها، وقد جاء تقرير توماس هاماربرج مفوض المجلس الأوروبي لحقوق الإنسان في 19 فبراير 2009م، ليؤكد عدم احترام اليونان لحقوق الأقليات، وطالبها ببذل جهد مكثف من أجل حماية حقوق الأقلية

---

(1) جريدة برليك "الاتحاد" التركية، شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، على موقع: .www.birlikgazetesi.info

(2) حميد فارس حسن، السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره ، ص216.

(3)http://www.akhbaralaalam.net/news_detail.php?id=24614 في 26 أيار 2009.

(4) فيصل غازي، علاقة تركيا مع اليونان، مصدر سبق ذكره ، ص206.

واحترامها بطريقة أكثر فاعلية[1]. إلا أن الحكومة اليونانية ترفض تلك الاتهامات وتعدها تدخلاً تركيا في شؤونها الداخلية، وتؤكد على حرية المسلمين في اليونان باعتبارهم أقلية دينية وليست عرقية وبصفتهم مواطنين يونانيين. وعمدت في مواجهة تلك الاتهامات بمطالبة تركيا لمنح بطرياركية الروم الأرثوذوكسي في اسطنبول وضعاً خاصاً والاعتراف بها دولة مستقلة على غرار دولة الفاتيكان الكاثوليكية[2]. وتستند اليونان في طلبها هذا إلى أنه عندما فتح السلطان محمد الثاني استانبول أقر استمرار الوضع الديني القائم في المدينة ومنها حرية العبادة واستقلال المؤسسات الدينية لكن تركيا بدورها ترفض الطلب اليوناني وتعده مخالفاً لمعاهدة لوزان التي أقرت بتبعيتها للسيادة التركية[3]. ومن هنا يظهر لماذا اكتسب موضوع الأقليات مكانته في الخلافات التركية اليونانية، وبات من العناصر المهمة في صنع السياسة التركية المتعلقة بدول البلقان ومنها اليونان، حيث تهدف السياسة التركية ولاسيما في عهد حزب العدالة والتنمية على المدى القريب والمتوسط في تحقيق أمرين مهمين الأول يتمثل بدعم الاستقرار في البوسنة وألبانيا، والآخر في تشكيل أرضية قانونية توفر مظلة أمنية للأقليات الإثنية في المنطقة من خلال سعيها في الحصول على ضمانات تكسبها حق التدخل في قضايا الأقليات المسلمة، ومن الأمثلة على ذلك تدخلها في قبرص، ويرى احمد داوود أوغلو انه لايمكن لتركيا القيام بهذا الدور إلا إذا اتبعت سياسة أكثر فاعلية في المنطقة وإلا فإنها ستكون عاجزة ليس فقط في التأثير الإقليمي بل قد يصل الأمر إلى حد العجز أمام مطالب اليونان في المضايق البحرية[4]. ولذا فقد عمد زعيم حزب العدالة والتنمية على القيام بزيارتين إلى اليونان خلال العام 2010م للبحث عن دور فاعل والسعي لحل جميع المشكلات العالقة مع اليونان، ومنها قضية المسلمين الأتراك في تراقيا الغربية، وقد أبدى في أثناء لقاءه مع ممثلي المجتمع التركي فيها تفهمه لمعاناتهم، واستعداده للضغط على الحكومة اليونانية لحل مشكلاتهم المتعلقة بالتعليم وحق

---

(1) موقع الإنترنت لدار إفتاء (كوموتويني) المنتخبة www.gumulcinemuftulugu.info

(2) خورشيد حسن ولي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره ، ص23.

(3) المصدر نفسه، ص23.

(4) احمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص149.

الانتخاب وحرية العبادة وبناء المساجد[1]. كما أكد في وقت لاحق نائب رئيس الوزراء بولند أرنج أن الحكومة التركية ستكافح في جميع المجالات المشروعة من أجل حل مشاكل الأقلية التركية في تراقيا الغربية، وستواصل الوقوف إلى جانبها في كفاحها لنيل حقوقها المشروعة[2]. وقد أبدت الحكومة اليونانية مرونة عالية في الاستجابة لتلك المطالب، منطلقة من حرصها على إضاعة الفرصة على تركيا في استخدام ورقة الأقلية التركية المسلمة في الضغط عليها، وإجبارها على تقديم تنازلات أكثر فيما يتعلق بمشكلتي قبرص وبحر ايجة، وهذا ما أكده فيكتور دافيز هانسون، احد الخبراء في معهد "هوفر" التابع لجامعة "ستان فورد" الأمريكية، حيث بين "إن حركة الأسلمة المستمرة في تركيا الآن تهدد بتحويل الخلافات في منطقة بحر "إيجا" إلى أزمة إقليمية، ففي حين يدخل التعداد السكاني في "اليونان" مرحلة الشيخوخة، تنمو الديموغرافيا السكانية لجيرانها من الشرق والجنوب (أي تركيا) وتزداد شباباً، وكذلك قبرص المقسمة التي تخلد في ثباتٍ مؤقت" [3]. وعليه فلابد أن تتعامل اليونان بحذر شديد ليس مع الأقلية التركية المسلمة فحسب، بل مع بقية المسلمين كذلك، وتعمل على احترام حقوقهم الدينية والثقافية لنزع فتيل تلك القنبلة الموقوتة التي قد تنفجر في أي وقت، ويجب على تركيا أن تدرك حجم التأثير الذي يمكن أن تؤديه مسألة المسلمين في تركيا، فإذا تمكنت من توظيفها بما يخدم مصالحها في محاور النزاع الأخرى مع اليونان وخاصة ما يتعلق بقضية قبرص، فمن المؤكد ستحقق ما ترجوه من نتائج. وأخيراً فمن الضروري التذكير هنا بأن الأزمة القبرصية ليست مجرد مشكلة أثنية عادية بين تركيا واليونان، أو توتر طويل الأمد بين البلدين فحسب، لذا ينبغي لتركيا الموجودة في موقع يتأثر بشكل مباشر بالتوازنات الدولية المختلفة أن تخرج سياستها القبرصية من المعادلة التركية اليونانية الضيقة وأن تعيد تقييمها من جديد وفي إطار أوسع، إذ يلاحظ أنها بدأت تتحول في شكل سريع إلى مسألة أوراسية وبلقانية وشرق أوسطية، ولذلك يجب أن ترتكز السياسة المتعلقة بقبرص إلى إطار استراتيجي ينسجم مع الإطار

---

(1) صحيفة أخبار العالم الالكترونية: http://www.dunyatimes.com/ar/?p=3968 في 21 تشرين الأول 2010.

(2) قناة TRT العربية، في 26 تموز 2010.

(3) فيكتور دافيز هانسون، مآسي اليونان، صحيفة "وول ستريت" الأمريكية، في 22 أيار 2010.

الإستراتيجي الشمولي، لان تركيا تعي أن أهمية المسألة القبرصية بالنسبة إليها تنطلق من محورين مهمين هما(1):

المحور الأول: المحور البشري الذي يتعلق بتحقيق أمن المجموعة التركية المسلمة، الذي يرتبط بالمسؤولية التاريخية التي تحملها تركيا على عاتقها.

المحور الثاني: يتعلق بالأهمية الجيوستراتيجية لموقع الجزيرة الجغرافي، ومن المسائل التي ما زالت تتابعها تركيا بشكل جدي وتعدها إحدى المقاييس المهمة للسياسة الخارجية، قضية أمن واستمرارية بقاء العناصر المسلمة التي بقيت في الأراضي التي خرجت منها الدولة العثمانية.

ومن الضروري أن تبقى تركيا في حالة تيقظ دائم حتى لا تظهر أي تهاون في المسألة القبرصية، لأن من الممكن لأي ضعف يظهر في الدفاع عن المجتمع التركي في قبرص ينسحب على شكل موجات إلى تراقيا الغربية وبلغاريا وحتى إلى أذربيجان والبوسنة.

ولذلك تظهر أهمية تحقيق الحماية للمجتمع التركي في قبرص ليس من أجل بناء هذا المجتمع فحسب، بل من أجل المجموعات المسلمة المتبقية من العهد العثماني في الدول المختلفة كلها أيضاً.

ويجب على تركيا أن تستغل الميزة الإستراتيجية التي حققتها في عقد السبعينات في قبرص من خلال إستراتيجية مبنية على دبلوماسية بحرية هجومية، وليس من خلال سياسة قبرصية دفاعية للحفاظ على الوضع القائم. ولذلك فإن قبرص تشكل أهمية خاصة بالنسبة لتركيا، كونها تشكل عنصراً أساسياً لإستراتيجيتها البحرية العامة المتعلقة بالحزام البحري القريب والذي يشكل كل من بحر قزوين والبحر الأسود والمضيقين وبحر إيجة وشرق البحر الأبيض المتوسط وقناة السويس والخليج العربي(2). وعلى الرغم من قيام الطرفين بشكل هادئ في وضع بعض الاتفاقيات، وإطلاق سلسلة من المباحثات الثنائية بين وزراء خارجية البلدين، لتحسين أجواء العلاقات بينهما، فضلاً عن الحرص الشديد للولايات المتحدة الأمريكية وعدد من دول الاتحاد الأوربي لتجنب أي استعداء من الخصمين ومحاولة حل نزاعاتهما لأن الأمر ينعكس سلبا على التحالف

---

(1) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص204.

(2) المصدر نفسه، ص205.

الجيوستراتيجي مع كل من اليونان وتركيا، ضمن إطار حلف الناتو. إلا أن أي حل جوهري لم يبلغ تمامه، لأن أياً منهما ـلم يكن مستعداً أو قادراً على اجتراح الزخم السياسي الضروري لإيجاد صيغ تسوية فعالة وقابلة للتطبيق، وأنه من المبكر التكهن بحصول اتفاق معين للقضايا العالقة بينهم.

الفصل الرابع

تركيا والمتغيرات الدولية

الفصل الرابع

تركيا والمتغيرات الدولية

منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923م بدأت مرحلة جديدة من العلاقات السياسية التي رسم معالمها مؤسس الدولة الحديثة مصطفى كمال أتاتورك، ودعمها دعاة التغريب والحداثة والعلمانية، فقطع أواصر التواصل مع الشعوب العربية والإسلامية، وخط لتركيا سياسة التوجه نحو الغرب ومد جسور العبور إليها، وإنشاء التحالفات معها من اجل تعزيز عناصر القوة والنمو والاستقرار لتركيا، إلا أن ذلك التوجه لم يلقَ قبولا وترحيبا من الدول الأوربية بما يلبي طموحاتها كافة، ولكن اثر قيام الولايات المتحدة الأمريكية بعقد التحالفات للإحاطة بالاتحاد السوفييتي السابق أيام الحرب الباردة، ومحاصرته لدرء خطره والاستعداد لأية مواجهة عسكرية، والذي تزامن مع مطالبة الاتحاد السوفييتي السابق لتركيا بمقاطعتي قارس وأردهان، والتهديد باحتلالهما، على الرغم من وجود اتفاقية أنقرة التي نصت على أنهما مقاطعتان تركيتان(1). لذا وبسبب هذه العوامل ولرغبة الحكومات التركية المتعاقبة في أن يصبحوا جزءاً من المنظومة الغربية وطموحها في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، فقد انحازت تركيا إلى المعسكر الغربي، بكل عناصره، الأمر الذي كان ثمنه استجابتها لكل ما تطلبه الولايات المتحدة منها من خطوات سياسية وعسكرية بغض النظر عما يسببه ذلك من تداعيات سلبية على جيرانها من العالم الإسلامي الذي تنتمي إليه، ومن ذلك اعترافها بالكيان الصهيوني بوصفه دولة عام 1949م، وانضمامها إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952م، ومشاركتها في المؤسسات الأوروبية(2). ولقد استمر هذا المنهج السياسي في علاقات تركيا الخارجية بتصاعد مستمر وانحياز كامل تجاه الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) والاتحاد الأوربي، حتى مطلع الألفية الثانية عندما تراجع التيار العلماني وانحسر دور القوى السياسية التقليدية في تركيا، وتنامي صعود قيادات سياسة جديدة ذو جذور إسلامية تمكنت من طرح نموذج ليبرالي إصلاحي، كان من ضمن برنامجه السياسي الانطلاق بتركيا للقيام بدوراً محورياً يتناسب

---

(1) د. محمد طه الجاسر، تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب، دار الفكر للنشر، دمشق، 2002، ص305.

(2) محمد نور الدين، السياسة الخارجية .. أسس ومرتكزات، مصدر سبق ذكره، ص133.

ومكانتها التاريخية والجغرافية، وبما يعزز من ثقتها بإمكانياتها، وعلية فقد سعت الحكومة الجديدة منذ علم 2002م بزعامة حزب العدالة والتنمية إلى إعادة النظر بسياسة تركيا الخارجية التي طالما اتسمت بالتبعية إلى المنظومة الغربية، محاولة أن يكون لها منهجها الخاص بما يتلاءم وطموحاتها الإقليمية والدولية، ويعزز من استقلال قراراتها السياسية، وهذا ما سنحاول أن نتلمسه في هذا الفصل من خلال دراسة أسس العلاقة مع المنظومة الغربية بعناصرها الأمريكية والأوربية وتلك المتمثلة في (إسرائيل)، وسياسة حزب العدالة والتنمية تجاهها، ومدى تأثرها بالمحددات التي تحول دون تنفيذ إرادتها، وذلك من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: العلاقات التركية الأمريكية.

المبحث الثاني: العلاقات التركية (الإسرائيلية).

المبحث الثلث: تركيا والاتحاد الأوربي.

المبحث الأول
العلاقات التركية الأمريكية

تراجعت الأهمية الاستراتيجية لتركيا، خاصة من المنظور الغربي بعيد نهاية الحرب الباردة وانتهاء الخطر الشيوعي، ولكن بدا لاحقاً أن ثمة حاجة غربية وأمريكية ملحة للدور التركي في ظل تعقد الأوضاع في الشرق الأوسط، ودخول الولايات المتحدة الأمريكية للمنطقة بكل ثقلها تحت ذريعة (الحرب على الإرهاب)، التي افقدتها وأثقلت كاهلها بالعديد من المشاكل التي لا تزال آثارها باقية حتى الآن. ولا يخفى أن العلاقات التركية الأمريكية قد شهدت توتراً ملحوظاً في مرحلة ما بعد الحادي عشر من أيلول 2001م، بسبب جملة من العوامل كان الرئيس فيها صعود حزب العدالة والتنمية الذي يمثل الإسلام المعتدل إلى السلطة في تركيا منذ عام 2002م، وما أحدثه من تغيير استراتيجي في سياسة البلاد الخارجية، بما ينسجم وتطلعات قادة الحزب، لاسيما بعد التغيرات الجيوسياسية التي استحدثتها سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في محيط تركيا الإقليمي اثر احتلالها أفغانستان والعراق. إلا أن الخيط الناظم لهذه العلاقة يؤكد حرص الطرفين على ألا تؤثر خلافاتها على

الشراكة الاستراتيجية بينهما, مما دفعهما إلى إعادة تقييم العلاقة بينهما وتضييق فجوة الخلافات[1]. إذ يدرك كلاهما أن تكون ممارسة اللعبة السياسية بعيدة عن ثنائية الأبيض والأسود، ففي الوقت الذي ترى فيه واشنطن أهمية التعامل مع فكرة النموذج الإسلامي التركي المعتدل، تجد أنقرة في الولايات المتحدة أنها حليف وخصم في آنٍ واحد[2]. ولكي نتمكن من فهم هذه الثنائية التي تحكم العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، في ضوء سياسة حزب العدالة والتنمية الجديدة سنتناول الموضوع على وفق المطالب الآتية:

المطلب الأول: أبعاد العلاقة التركية الأمريكية.

المطلب الثاني: إدراك المتغيرات وتعزيز المشتركات.

المطلب الأول

أبعاد العلاقة التركية الأمريكية

وجدت تركيا نفسها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أمام خيارين لا ثالث لهما، إما الانضمام إلى المعسكر الشيوعي، أو المعسكر الغربي، فوجدناها قد انحازت بكل ثقلها إلى المنظومة الغربية بامتدادها الإسرائيلي، حتى أصبحت تمثل أحد المفاتيح المهمة لفهم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ليس بسبب البعد الجيواستراتيجي لها فحسب، بل لقدرتها على تقديم نفسها للولايات المتحدة شريكاً يمكن الاعتماد عليه بالشكل الذي جعل منها حجر الزاوية في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وحليفاً استراتيجياً مهماً ومؤثراً في العالم, وذلك نتيجة لجملة من العوامل ذات الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية، ولعل أهمها الآتي:

أولاً. البعد الاستراتيجي:

لقد أثّر البعد الاستراتيجي تأثيراً مهماً في حرص كل من الولايات المتحدة وتركيا على توطيد علاقاتهما منذ الحرب العالمية الثانية وفي خلال الحرب الباردة، وقد تجسد ذلك بدعم الولايات المتحدة لتركيا اقتصادياً وعسكرياً في ضوء المصالح المشتركة والمتداخلة لمواجهة تهديدات الاتحاد السوفيتي السابق، انطلاقا من انتمائها

(1) خليل العناني وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص149 .

(2) عبد الحليم غزالي، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص83.

إلى حلف شمال الأطلسي. وبالرغم مما تمتاز به تركيا من موقع استراتيجي في المنطقة الممتدة من أوروبا وحتى القوقاز مروراً بالبلقان والشرق الأوسط[□]، إلا انه ساد شعور عند الأتراك بانخفاض القيمة الإستراتيجية لتركيا لدى الولايات المتحدة بعيد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي حيث أصبحت البيئة الإقليمية لتركيا أكثر أمناً[□]. ولكن المصالح الأمريكية الكبيرة والممتدة من بحر قزوين إلى أسيا الوسطى وحتى الخليج العربي، تتطلب وجوداً عسكرياً وحليفاً إستراتيجياً مباشراً في السيطرة على منابع النفط[□]. ثم جاءت حرب الخليج الثانية عام 1990م لتعزز من حاجة الولايات المتحدة لدور تركيا في ظل إستراتيجيتها الجديدة المتمثلة بتكثيف وجودها العسكري في منطقة الشرق الأوسط، من خلال احتفاظها بأكثر من 1500 جندي أمريكي في قاعدة انجرليك التركية لاستخدامها في تقويض النظام السياسي العراقي ضمن إستراتيجية ما يعرف بالاحتواء المزدوج للعراق وإيران، وفي دعم الناتو بحرب احتلال أفغانستان[□]. حيث تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى تركيا على أنها جزء أساس من منظومة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط وينبغي حمايتها في مواجهة أي تهديدات من دول الجوار لها، فضلاً عن التنسيق الأمني والإستخباري بين البلدين الذي أفصح عنه تشكيل هيئة مشتركة بين البلدين للتنسيق اللوجستي والأمني، حيث يرى احد القادة العسكريين في حلف الناتو أن تركيا قد اكتسبت تلك الأهمية القصوى في الإستراتيجية الأمريكية من كونها العضو الوحيد في حلف الناتو من دول الشرق الأوسط، مما سيؤهلها إلى استيعاب التهديدات التي سيواجهها الغرب خارج مجال نفوذه كي يتمكن من اتخاذ إستراتيجية ملائمة في مواجهة التطورات السياسة التي ستجعل من الشرق الأوسط مسرحاً للنزاعات والصراعات الإقليمية والإثنية على وفق المخططات الأمريكية في الهيمنة الكاملة على منابع الطاقة ليس في الخليج العربي فحسب بل في منطقة الشرق الأوسط عموما. إضافة إلى تحقيق امن الكيان الصهيوني[□]. وهذا ما

(1) خليل العناني وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص150 .

(1) Yasemin Celik، Contemporary Turkish Foreign Policy، praeger، London، 1999، p.153.

(3) زبغينو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقي، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص159.

(4) خليل العناني وآخرون، المصدر السابق، ص151 .

(5) هانتيس كرامر، مصدر سبق ذكره ص204 .

أكده توم بيري في قوله "إن تركيا هي القلعة الشرقية للإستراتيجية الأوروبية, والقلعة الشمالية للشرق الأوسط، والأهم من ذلك أنها في موقع يكسب المصالح الأمريكية أهمية كبيرة(1). وبما أن تركيا تعد إحدى الدول المستوردة للنفط والغاز فقد جاء الأمر متوافقا مع طموحاتها في تلبية حاجاتها من الطاقة فيما إذا سيطر حلفاؤها على مصادره الرئيسة. ومما زاد من تعميق البعد الاستراتيجي في العلاقة بين الجانبين التركي والأمريكي هو مشروع تطوير خط الأنابيب الواصل بين باكو وجيحان لنقل الغاز الطبيعي، مما دفع البلدين إلى التكثيف من علاقاتهما مع دول حوض بحر قزوين(اذربيجان، جورجيا، تركمانستان، قازاخستان). ولقد قامت الإدارة الأمريكية مع تركيا بتشكيل فريق من الخبراء للعمل في البلدان المذكورة لمعاينة جملة من التفاصيل التقنية والمالية لدفع عملية تنفيذ المشروع بصورة أسرع(2). وإذا أرادت تركيا جني ثمار مشروعات خطوط الأنابيب لنقل الطاقة، فإن عليها أن تحافظ على التأييد الأمريكي لمشروع باكو- جيحان وعدم المبالغة في استثارة عداء كل من روسيا وإيران, الأمر الذي يتطلب منها اعتماد دبلوماسية تتصف بالمهارة في سياستها الخارجية بالغة الدقة على صعيد الدفاع عن مصالحها القومية عند الضرورة، وتطوير إمكاناتها لتكون محوراً أساساً لنقل الغاز الطبيعي بين الشرق والغرب، حيث تدرك تركيا أن النهج الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط مبني على الاهتمام بدورها كونها تتمتع بموقع استراتيجي مهم بالنسبة للمصالح الأمريكية والأوربية، وقد أبدت تركيا استعدادها الهائل للتعاون معهم في تنفيذ الإستراتيجية الغربية الرامية إلى تقليص الاعتماد الغربي على إمدادات الغاز الروسية الذي يجهز أوربا بما يعادل 40٪ من احتياجاتها، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى توظيف موقع تركيا الجيوبوليتيكي وعلاقاتها الوثيقة مع دول أسيا الوسطى والقوقاز من اجل إحكام السيطرة على روسيا في القارة الأسيوية عبر تهميش دورها اقتصادياً ولوجستياً. وقد وافقت تركيا في عام 2008م على إنشاء مشروع انبوب نابكو لتوصيل الغاز من تركمانستان ودول القوقاز

(1) نقلا عن: فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة د. سلمان داود الواسطي ود.حمدي حميد الدوري، بيت الحكمة، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2000، ص268 .

(2) هشام منور، الشرق الأوسط بوابة تركيا الإقليمية للتحول إلى قوة عالمية، صحيفة القدس العربي، في 24 شباط 2009، ص6.

إلى أوربا من دون المرور بالأراضي الروسية(1). إن الهدف الأساس لواشنطن من كل ذلك هو إيجاد قاعدة متقدمة وقريبة من منابع النفط بحيث تكون تركيا القاعدة والشرطي الذي يقوم بحراسة المصالح الأمريكية وحمايتها في المنطقة، ولذلك فقد أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية قواعد برية فوق الأراضي التركية منذ العام 1980م، وطورت اتفاقاتها العسكرية مع تركيا، الأمر الذي وفر للولايات المتحدة منفذاً حيوياً يتكون من اثنتي عشرة قاعدة عسكرية جوية وتسهيلات للمواصلات والاستخبارات والتجسس، وربطت بها الأبحاث الإستراتيجية العسكرية الحديثة، وهي تضم مركزين الكترونيين للإنصات يرصدان العمليات المتعلقة بالصواريخ النووية. وقد أنشأت قيادة حلف شمال الأطلسي (الناتو) مطاراً عسكرياً في مدينة (قونية) التي تبعد مسافة 150 كم عن أنقرة، وهو خاص باستقبال طائرات (تورنادو) المصنعة من قبل بريطانيا والمانيا وإيطاليا، فضلاً عن القواعد العسكرية الأخرى التابعة لأمريكا وخاصة قاعدة (أنجرليك) والتي تعد المطار العسكري المركزي لأمريكا وحلف شمال الأطلسي(2).

وإذا كانت العلاقات الأمريكية التركية متميزة في السابق وطوال عقود من الزمن، فإنها كانت تستند إلى الدور العسكري الذي تضطلع به تركيا، حيث كان مرسوماً لها أن تكون قوة ضاربة في مواجهة الأصولية الإسلامية والشيوعية، وأن تسمح للولايات المتحدة بإقامة قواعد عسكرية في جميع أرجاء البلاد، وأن تقيم مناورات دورية أمريكية تركية إسرائيلية. ويأتي كل ذلك ضمن طموح الولايات المتحدة في إقامة إمبراطوريتها التي تستند إلى البعد الديني في التقرب إلى الله بمساعدة (إسرائيل)، وإلحاق الهزيمة الكاملة بالعرب والمسلمين، مما انعكس على سلوك أعضاء النخبة السياسية ومن ضمنهم بعض الرؤساء الأمريكان السابقين، فقد أعلن كارتر على سبيل المثال إن إيمانه بالعقيدة المسيحية الأصولية يعد الولادة الثانية له، في حين اعتبر رونالد ريغان أن للدين دوراً أساساً في حياة السياسة الأمريكية وان الكثير من القرارات السياسية التي اتخذت لم تملها المصالح الأمريكية بقدر ما يمليه الإيمان بالمعتقدات الدينية الأصولية البروتستانتية وخاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الصهيوني انطلاقا من الإيمان بان عودة السيد المسيح مشروطة بقيام دولة صهيون، وتجمع اليهود على (ارض

---

(1) بشير عبد الفتاح، السياسة الخارجية التركية .. منطلقات وآفاق جديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 177، تموز 2009، ص 279.

(2) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره، ص252.

الميعاد) فلسطين إعداداً لمعركة هرمجدون التي ستقضي على الملحدين الشيوعيين والمسلمين(1)، وهذا ما يفسر لنا عد (إسرائيل) ليس مجرد اصطلاح سياسي بل رمزاً للخطاب الديني الأمريكي المستنبط من تراث المسيحية البروتستانتية واليهودية (2).

وبناءً على ذلك نجد أنَّ استخدام جانب كبير من قوة الولايات المتحدة العسكرية في المنطقة كان يصبوا إلى تحقيق تلك الأهداف الدينية، إلا أن الأمر قد أدى إلى تقليص نفوذها على المستوي العالمي وإلى عرقلة عملية السلام في المنطقة، وما رافق ذلك من فشل الأنظمة العربية التقليدية في مواجهة التيار الراديكالي الإسلامي، ودفعت تلك العوامل بحكومات دول الشرق الأوسط إلى مواجهة صعوبات في التعامل مع الولايات المتحدة، ثم بدأ النفوذ الأمريكي في المنطقة بالتراجع، لذا فقد وجدت الإدارة الأمريكية أن الاعتماد المبالغ فيه على القوة العسكرية كما حدث في أفغانستان والعراق ليس بالعلاج القادر على تحقيق أهدافها وإنها ستؤدي إلى زيادة انتشار التيار الراديكالي في العالمين العربي والإسلامي. ومن ثمَّ فقد ركنت إلى أهمية تحقيق قدر اكبر من التدخل في شؤون الشرق الأوسط ولكن عبر استخدام الأدوات غير العسكرية، وعزل نفسها بقدر الإمكان عن حالة عدم الاستقرار السائدة في المنطقة مع اتخاذها المزيد من التدابير الكفيلة بحماية نفسها من الاستهداف المسلح، ومن هنا برزت الحاجة مرة أخرى إلى البعد الإستراتيجي في العلاقة مع تركيا ضمن منظور البحث عن نماذج إسلامية تؤمن بالعلمانية على وفق النمط الغربي لتساعدها في تحقيق أهدافها(3). وقد اعتبرت الإدارة الأمريكية أن العلاقة مع حزب العدالة والتنمية يمكن أن تنطوي على مركبات مشتركة عدة، لاسيما وإنها ترى في زعيم الحزب أردوغان انه شخصية معاصرة ويمكنه قيادة تركيا نحو ما تصبو إليه، ويقول الكاتب السياسي التركي ناصوحي جوجتور أن أردوغان كانت له اتصالات بالسفير الأمريكي الأسبق مورتن ايرام اوينز منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي والذي ابلغه" أنت مهم لمستقبل تركيا في الأعوام القادمة"، وعندما حقق حزبه الفوز في انتخابات عام 2002م سارع

---

(1) جرجيس هانسل : النبؤة والسياسية، ترجمة محمد السماك، مطبعة الشروق، القاهرة، 1998، ص11.

(2) د.يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، 2000، ص67.

(3) نقلاً عن: مصطفى محمد الطحان، دور تركيا في الشرق الأوسط الكبير، مجلة الفسطاط، في 14 حزيران 2010، ص4.

الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن بعد شهر من تسنم الحزب للحكومة التركية إلى الاتصال بالزعماء الأوربيين خلال قمة بروكسل وحثهم على منح تركيا موعداً لبدء انضمامها إلى الاتحاد الأوربي، وترى الكاتبة التركية عائشة كرايات في هذا السياق أن واشنطن تريد تسييس الإسلام لمصالحها وتعاملت مع حزب العدالة والتنمية لتعده لدور استراتيجي كون قادته من الإسلاميين الأقل راديكالية ويمكن أن يكون انموذجاً للعالم الإسلامي والعربي[1]. وقد أكد أردوغان في أكثر من مناسبة على أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الشريك الطبيعي لتركيا في سعيها إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية، ووقوف تركيا إلى جانبها في مكافحة الإرهاب بمعناه الحقيقي[2].

وخلاصة القول أن تركيا حليفة قديمة للولايات المتحدة وأوروبا، وقد أسهمت منذ اندلاع الحرب الباردة في عملية الاحتواء الفعال للاتحاد السوفييتي عبر قيامها بحراسة الخاصرة الجنوبية الشرقية للتحالف الأطلسي. فضلاً عن أنها تؤدي دوراً مهماً في تطوير موارد الطاقة في حوض بحر قزوين وعلاقاتها المتطورة مع مختلف دول شبه جزيرة البلقان جعلت نفسها مفتاحاً لإقامة التعاون في هذه المنطقة وتأييدها لتوسيع حلف الناتو وإعادة بنائه.

ثانياً. قضية الأكراد:

تعد القضية الكردية في تركيا ودول الجوار واحدة من أهم الأبعاد المحددة لشكل العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة وما سببته من تقارب وتباعد بين الطرفين وفقا لتطوراتها وتأثيراتها الأمنية في عموم المنطقة، فلقد كانت العلاقات في أوجها عندما كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها يقدمون كل أنواع الدعم الاستخباري واللوجستي لتركيا في تصديها لحزب العمال الكردستاني (PKK) الذي اعتبرته منظمة إرهابية[3]، حيث يعد من أكثر الحركات السياسية الكردية إصراراً على مطلب تحقيق الانفصال بالعنف المسلح، وهذا ما شهدته الساحة الكردية- التركية

(1) نقلا عن: عبد الحليم غزالي، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص ص83- 88.

(2) خالد حسنين وآخرون، الجراحة التجميلية للعمل الإسلامي، مصدر سبق ذكره، ص55 .

(3) شريف تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي، دار الكتاب العربي، دمشق، 2011، ص ص253 - 254.

منذ العام 1984م، بزعامة (عبد الله أوجلان) الذي تم اعتقاله عام 1998م بمساعدة الولايات الأمريكية وحليفتها (إسرائيل)(□).

ولكن بعد قرار تركيا بعدم مشاركة الولايات المتحدة في غزوها للعراق عام 2003م وإغلاق حدودها في وجه القوات الأمريكية، دفع بأمريكا إلى إدارة ظهرها لتركيا في مسألة التصدي لحزب العمال الكردستاني، مما أثار مخاوف الأتراك من احتمالات التغيير في الإستراتيجية الأمريكية، وقد عبر أردوغان عن ندمه من عدم المشاركة في احتلال العراق لبقاء تركيا خارج المعادلة(□). وقد وافقه على ذلك حلمي أوزكوك، رئيس أركان الجيش التركي إبان الغزو بقوله " لو شاركت تركيا في الغزو، فإن الحدود الدولية لم تكن لتتغيّر ولم يكن الجيش التركي سيشارك في المعارك، لكنه سيعمل على تشكيل حزام أمني جنوب الحدود داخل العراق، بغية التصدّي لحزب العمال الكردستاني، لكن هذه الفرصة قد ضاعت". الأمر الذي أخرج تركيا من المعادلة العراقية وهي لا تزال حتى الآن تعمل على معالجة التداعيات التي حصلت في الوضع العراقي، ولا سيما بعد ظهور الفدرالية الكردية في شمال العراق وبمباركة أمريكية، الأمر الذي أدى إلى تحريك النزعة الانفصالية لدى الأكراد في تركيا. وقد عبر زعيم حزب العدالة والتنمية عن توجسه من المواقف الأمريكية تجاه الأكراد وبين للرئيس الأمريكي السابق بوش في أكثر من مناسبة على أن هذا الموقف قد يؤثر سلباً على التحالف الإستراتيجي التركي الأمريكي في المستقبل لأن "موضوع الانفصاليين الأكراد في غاية الحساسية"، وان "مقاتلي حزب العمال الكردستاني يتخفون وراء أمريكا والحكومة العراقية، وإنهم يقتلون الأتراك بأسلحة أمريكية"(□). وبالتزامن مع ذلك فقد تصاعدت هجمات المتمردين الأكراد من شمال العراق ضد الجيش التركي تحت أعين ومسامع الولايات المتحدة مما اعتبره الأتراك تهديدا لأمنهم القومي، وبداية لفك التحالف مع واشنطن، وتولد شعور ليس لدى قادة حزب العدالة والتنمية فحسب، بل حتى لدى القوميين الكماليين، بان الولايات المتحدة تسعى لتقوية مركزها في المنطقة بإتباعها سياسة "فرق تسد" التي تدعم حقوق الأقليات لتضعف

---

(4) محي الدين شيخ آلي وآخرون، ندوة: رؤى كردية حول تركيا، مركز الدراسات الإستراتيجية، مجلة شؤون الأوسط، العدد 116 خريف 2004، ص 9 .

(1) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره، ص257.

(2) نقلا عن: صحيفة التايمز البريطانية، في 22 تشرين الأول 2007.

الطبيعة المركزية للنظم السياسية في الدول الإسلامية، كما جاءت حادثة اعتقال فريق من القوات الخاصة التركية بشكل مشين من قبل القوات الأمريكية في كردستان العراق عام 2004م بتهمة تورطهم في التخطيط لاغتيال شخصيات كردية، لتعبر عن مدى التصدع الحاصل في التحالف بين تركيا وأمريكا، وقد اعتبر الأتراك هذه الحادثة إهانة للكرامة التركية(1)، مما زاد من نقمة الشارع التركي تجاه الولايات المتحدة جراء تلك السياسة، إلا أنه على الرغم من كل ذلك سعت حكومة العدالة والتنمية جاهدة لرأب الصدع الحاصل في العلاقة مع واشنطن من خلال جهد دبلوماسي استثنائي تم ضمنه تمرير موافقة البرلمان التركي بسرعة لإرسال قوات تركية لمساعدة قوات الاحتلال الأمريكي في العراق لتحقيق الأمن والاستقرار، ثم تراجعت عن قرارها بعد رفض أكراد العراق تحديداً لذلك الأمر(2). ولكن الحكومة التركية لم تتوانَ في انتهاج كل السبل لتأسيس مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين تطوي صفحة التوترات الناجمة عن امتناع تركيا في المساندة باحتلال العراق، ولم تتردد بعد ذلك عن تقديم كل ما تطلبه الولايات المتحدة من مساعدات، ومنها الموافقة على استبدال 60 ألف جندي أمريكي في العراق عبر قاعدة انجيرلك(3). ومما تقدم نستنتج كيف نشأت الحاجة الإستراتيجية مرة أخرى لتحالف تركيا مع الولايات المتحدة في عهد حزب العدالة والتنمية، بغية تحقيق أمنها القومي في التصدي لواحدة من اخطر الملفات الأمنية والمتمثلة بحاجة الدعم الأمريكي في مواجهة حزب العمال الكردستاني الذي يهدد وحدة التراب التركي من عمق الأراضي العراقية التي أصبحت قاعدة آمنه لانطلاق الهجمات المسلحة ضد الجيش التركي.

ثالثاً. عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي:

تعد مسالة انضمام تركيا إلى لاتحاد الأوربي واحدة من ابرز القضايا التي تحدد ملامح الشراكة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وتركيا، فطيلة العقود التي مرت على مسيرة العلاقات بين الطرفين، أولت واشنطن اهتماما فائقا باستمرارية علمانية

---

(1) جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة دراسات مترجمة 36، أبو ظبي، 2009، ص213.

(2) ياسر احمد حسن، تركيا البحث عن مستقبل، مصدر سبق ذكره، ص308.

(3) عبد العظيم محمود حنفي، اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد (156) نيسان 2004، ص134.

النظام السياسي التركي وغربية سلوكه السياسي، وقد وجدت أن واحدة من أهم الضمانات لنجاح منهجها هو التحاق تركيا بالاتحاد الأوربي. وقد عبر الرئيس الأمريكي الأسبق بل كلينتون عن دعم الولايات المتحدة لذلك بقوله " إن نظرتنا لأوربا موحدة، وديمقراطية تعيش بسلام، لن تكون مكتملة إلا بعد أن تقبل بتركيا عضواً فيها"(1). ولم يكن هدف الولايات المتحدة من التحاق تركيا بأوروبا مباركاً بسبب المزايا التي قد تعود على حليف مهم وإستراتيجي لها، وإنما بهدف بناء جسر قوي بين الشرق والغرب عبر البوابة التركية فضلاً عن إحداث توازن إستراتيجي داخل الاتحاد الأوروبي بين القوى التقليدية مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا والقوى الجديدة الأقرب للحليف الأمريكي مثل تركيا وبعض دول أوروبا الشرقية مثل بولندا(2). وترى الولايات المتحدة أنه لا مسوغ لعدم ضم تركيا للاتحاد الأوروبي خاصة في ظل التزامها بشروط الانضمام واتخاذها خطوات جادة في سبيل تطبيع علاقاتها الدبلوماسية والسياسية مع عدد من الدول التي تحتفظ بإرث عدائي تجاهها مثل اليونان وقبرص، والقضية الأرمينية، مع وجود رغبة حقيقية لتركيا في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية في معالجة تلك التبعات وتجاوزها، وقد أشادت الولايات المتحدة مراراً بهذه الخطوات وطالبت الاتحاد الأوروبي بإعادة النظر في مسألة انضمام تركيا لعضويته، وقد عبر الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن عن ذلك بقوله " انه إذا لم تقبل تركيا في الاتحاد الأوربي فانه سيصبح نادياً مسيحياً. وإذا ما أريد تجنب صراع الحضارات فعلى الاتحاد قبول تركيا في عضويته "(3). والى مثل ذلك ذهب الرئيس الأمريكي باراك أوباما عندما دعا الاتحاد الأوربي لقبول تركيا في عضويته على هامش اجتماعات قمة العشرين عام 2009م، وهذا يكشف عن أن تركيا لم تعد جسراً بين الشرق والغرب فحسب، بل أصبحت دولة محورية بفعل سياسات حزب العدالة التنمية التي أكسبتها تلك الأهمية الإستراتيجية في السياسة الأمريكية(4). ومن هذا نستنتج أن الدعم الأمريكي لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي جاء بوتيرة واحدة من الأحزاب التي توالت على السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية وبغض النظر عن طبيعة نظامه السياسي وشكل الحزب الذي

---

(1) كلمة الرئيس الأمريكي الأسبق بل كلينتون أمام المجلس الوطني الكبير التركي، في 16 تشرين الأول 1999.

(2) شريف تغيان، مصدر سبق ذكره، ص255.

(3) نقلا عن: ياسر احمد حسن، تركيا البحث عن مستقبل، مصدر سبق ذكره، ص312.

(4) شريف تغيان، المصدر السابق، ص255.

يحكم تركيا إن كان علمانياً أو إسلامياً، مما يعني أن ذلك الدعم تمليه المصالح العليا للولايات المتحدة التي تجد في التحالف مع تركيا مصلحة إستراتيجية متبادلة تتطلب من تركيا القيام بدور مهم في المنطقة الإقليمية والعربية.

رابعاً. البعد الاقتصادي:

إن البعد الاقتصادي لا يقل أهمية عن البعد الاستراتيجي في رسم ملامح العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة، إذا لم يكن من أهم العوامل الإستراتيجية، ولذلك سعت تركيا لتوطيد علاقاتها الاقتصادية مع واشنطن، خاصة في النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي حيث وصلت فيه الأوضاع الاقتصادية في تركيا إلى مستويات متردية للغاية، حتى دخلت في العام 2001م إلى مرحلة من ركود لم تعرفها طوال نصف قرن، بعد أن هبط الناتج المحلي الإجمالي بنحو 7.4 ٪ ووصل مستوى التضخم إلى نحو 68.5٪، وفقدت الليرة التركية نحو 70٪ من قيمتها، ونظراً لارتفاع مستوى الفساد الحكومي آنذاك فقد أوشكت تركيا على الإفلاس لولا تدخل صندوق النقد الدولي بدعم من الولايات المتحدة لإنقاذ الوضع بإقراضها حوالي 7.5 مليار دولار(1). ولم تتحسن الأوضاع الاقتصادية في تركيا إلا بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002م حيث تم وضع برنامج للخصخصة وزيادة الاستثمارات الأجنبية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي انتعشت بعده السياحة بشكل ملحوظ, وارتفعت قيمة العملة التركية, وزادت قيمة الاستثمارات الأجنبية, وشهد عام 2002م تشكيل منطقة صناعية مشتركة (Q12) بين واشنطن وأنقرة مما أعطى المنتجات التركية مزايا تنافسية داخل السوق الأمريكية وإعفاءات ضريبية ساهمت في زيادة العلاقات التجارية بين البلدين حيث أصبحت الولايات المتحدة تعد ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا بعد المانيا بحجم الصادرات التي بلغت 5.7 مليار دولار, وواردات بلغت 5.4 مليار دولار عام 2008م(2). وقد أعلن وزير الدولة التركي ظفر جاغليان أن تركيا لم تعرض نفسها بشكل كاف من الناحية الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية*، مؤكدا على أنهم سيكثفون اهتمامهم بـ6 ولايات أمريكية لرفع حجم التجارة مع هذا البلد. " وان هدفنا في مجال الصادرات هو الوصول إلى 500 مليار دولار عام 2023". وأفاد أن هدف الأمريكان هو جعل الاقتصاد التركي واحدا من بين اكبر 10 اقتصاديات في العالم في

---

(1) خليل العناني وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص152.

(2) ينظر: التقرير الاقتصادي الصادر عن وكالة شينخوا للإنباء، في 5 نيسان 2009.

* لمزيد من التفاصيل عن الميزان التجاري بين تركيا و الولايات المتحدة واستثمارات الأخيرة في تركيا ينظر: الجداول المبينة في الملاحق (ح ، ط).

الذكرى المائة لتأسيس الجمهورية[1]. وهذا ما يعكس الأهمية الإستراتيجية لتركيا بالنسبة لسياسات الولايات المتحدة، وإنها تعمل من اجل النهوض بالمستوى الاقتصادي لتركيا كي تجعل منه قوة مؤثرة في المنطقة وأحد الأقطاب التي تدور في فلكها بغية الاستناد إليها في قيادة العالم باعتبار أن القرن الحالي سيكون قرناً أمريكيا على وفق مزاعمهم، وما يخططون له، وإسناد لها مهام قد لا تقوى حليفتهم التقليدية (إسرائيل) على القيام بها، لاعتبارات وأسباب صراعها مع العالمين العربي والإسلامي، والتي سيتم تناولها في الصفحات القادمة من هذا المبحث.

وخلاصة القول إن تقديرات الجدوى الاقتصادية تبقى متأثرة بالسياسة خصوصاً في هذه المنطقة المضطربة والمتعرضة لاحتمالات الصراعات القوية داخل الدول وبينها، وقد زاد ثقل هذه العوامل جراء تسيس عملية التنمية الإقليمية للطاقة من جانب الحكومتين الأمريكية والتركية, وعلى ذلك يتعين على أنقرة في سعيها لتأمين مصالحها، على صعيد خطوط أنابيب النفط المارة عبر أراضيها، أن تأخذ في حساباتها العداء الأمريكي لطهران وأن تتجنب إعطاء انطباع بأن مخططاتها تتضارب مع أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة بالرغم من أن على تركيا الاحتفاظ بعلاقات جوار نشطة مع جيرانها وبالتالي فإن عليها إذا ما أرادت جني ثمار مشروعاتها من خطوط الأنابيب أن تصمم سياسة تحافظ فيها على التأييد الأمريكي لها دون استثارة عداء كل من روسيا وإيران[2]، وهذا مما يتطلب بالتأكيد اعتماد دبلوماسية تتصف بالمهارة والموازنة بالغة الدقة في سياستها الخارجية تتجاوز سياستها الإقليمية في الشرق الأوسط مما يسهم في خلق شعور بوجود قدر كبير من الخطر لدى النخب السياسية الحاكمة في أنقرة، يتزامن ذلك مع تكثيف متواز للجهود التركية على صعيد الدفاع للحفاظ على مصالحها القومية.

(1) ظفر جاغليان، قناة TRT التركية الفضائية، في 19 أيار 2010.

(2) فيروز أحمد، مصدر سبق ذكره، ص272.

المطلب الثاني

إدراك المتغيرات وتعزيز المشتركات

كانت تركيا وعلى امتداد عضويتها في حلف شمال الأطلسي منذ العام 1952م، حليفاً وثيقاً وقوياً للولايات المتحدة في الشرق الأوسط والعالم، إلا أن مرحلة ما بعد الحادي عشر من أيلول عام 2001م شهدت العلاقة بينهما تغيراً باتت معه على مفترق طرق, وأنه بدون إعادة النظر في طبيعة هذه العلاقة فقد يخسر الطرفان التركي والأمريكي شراكتهما التي امتدت لأكثر من نصف قرن[1]. ولقد لعب متغيران أساسان تأثيراً مهماً في إعادة صياغة وتشكيل العلاقة بين واشنطن وأنقرة في مرحلة ما بعد 11 أيلول 2001 هما[2]:

المتغير الأول: وصول أول حزب إسلامي إلى السلطة في تركيا عام 2002م.

المتغير الثاني: قرار الولايات المتحدة بغزو العراق في آذار عام 2003م الذي دفع البرلمان التركي إلى رفض تقديم تسهيلات لتنفيذه مما وضع علامات استفهام كثيرة حول مستقبل العلاقة بين البلدين.

فبعد ظهور حزب العدالة والتنمية بخطابه المعتدل الذي يريد من خلاله البرهنة على أن الديمقراطية والإسلام لا يتناقضان ولا يتعارضان، جاء الترحيب الأمريكي بالحزب نتيجة للحاجة الملحة لإيجاد إسلام سياسي يوائم ولا يتناقض مع العلمانية بالمفهوم الأمريكي في ظل تزايد فعل الحركات الإسلامية (الأصولية المتطرفة) على وفق زعمهم[3]. إذ تتطلع واشنطن إلى الأنموذج السياسي التركي الفريد في المنطقة أن يؤثر تأثيراً مهماً في نزع حالة التوترات التي تهدد مصالحها، وتعد وجود حزب سياسي بجذور أسلامية اختباراً لتركيا لبناء انموذج يمكن تعميميه في الشرق الأوسط قائم على إلغاء التأويل المتطرف لسياسات الغرب تجاه العالم الإسلامي من خلال الترويج وإشاعة التعددية على أساس من التعايش بين العلمانية والإسلام[4]. وقد اعتمد حزب العدالة والتنمية خطاباً ايدولوجياً يخلو من معاداة الغرب على غرار ما كان يتبعه سلفه

---

(1) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره، ص250 .

(2) خليل العناني، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مصدر سبق ذكره، ص154 .

(3) د. عبد الله فرج الله، مصدر سبق ذكره، ص 132.

(4) جلال ورغي، الحركة الإسلامية التركية، مصدر سبق ذكره، ص74.

حزب الفضيلة، وهذا ما تبين من تأكيدات رجب طيب أردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية، حيث بين منذ تأسيس حزبه على أن الولايات المتحدة هي الشريك الطبيعي لتركيا في سعيها إلى تحقيق أهدافها، وان تركيا ستقف دائماً إلى جانب الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب بمعناه الحقيقي(1). وكذلك ما أكده عبد الله غول القيادي الثاني في الحزب على أن العلاقة بين الطرفين" تبنى على قيم مشتركة هي الديمقراطية، والحرية، والاقتصاد الحر"(2)، و" إن تركيا والولايات المتحدة حليفان قويان منذ عشرات السنين الماضية, وبطبيعة الحال على مدار ما يقارب من 60 عاما، ازدهرت العلاقات بينهما في العديد من المجالات والتي تتضمن دائماً عناصر الدفاع وإنها ستستمر في جمع قوة جديدة في السنوات المقبلة "(3).

إلا إن السياسة التركية تجاه الشرق الأوسط تظل هي النقطة الحساسة في رسم العلاقات التركية الأمريكية واستقرارها، فمن خلال إدارة حكومة العدالة والتنمية للسياسة التركية التي تمكنت من الاحتفاظ بالسلطة منذ العام 2002م عبر الانتخابات التشريعية قد منحها الاستقرار السياسي ومكنها من الأداء الاقتصادي المتميز، مما انعكس على سياسة الحزب تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، والتي اتضحت ملامحها من خلال امتناع تركيا عن الانقياد خلف السياسات الأمريكية وتوظيفها لخدمة مصالحها وسياساتها في منطقة الشرق الأوسط على غرار ما كان سائداً في السابق. ثم انعطاف تركيا إلى إعادة التفكير في الدائرة الإقليمية بعيداً عن المنظور الأمريكي ونحت باتجاه تحسين العلاقة مع العالم الإسلامي والعربي، دونما الابتعاد عن هدفها الحيوي في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي(4).

وقد سعى حزب العدالة والتنمية برئاسة اردوغان إلى تأطير علاقته مع الولايات المتحدة من خلال ترسيخ معادلة جديدة هي (المقايضة المحسوبة) مما آثار حفيظة إدارة الرئيس الأمريكي السابق بوش التي كانت في حاجة إلى دعم تركي غير مشروط

---

(1) Meeting with Mr. Recgep Tayyip Erdogan، the Chairman of Justice and Development Party in Turkey Program Center for Strategic and International Studies، January 28،2002 .

(2) كلمة عبد الله غول في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، في 5 حزيران 2003، نشرة الساعة السياسية رقم 776 في 30 تموز 2003.

(3) كلمة عبد الله غول في معهد بروكينغز بواشنطن، عن مستقبل العلاقات التركية الأمريكية. في 6 تموز 2006.

(4) جلال ورغي، الحركة الإسلامية التركية، مصدر سبق ذكره، ص75.

سواء في الحرب على الإرهاب أم في إعادة ترتيب الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط[1]. وكان لرفض البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية في عملية غزو العراق وإسقاط نظامه الأثر الكبير غير المتوقع للولايات المتحدة، وقد ترك هذا القرار آثارا سلبيا في العلاقة بين الطرفين، يمكن إجمالها بالآتي[2]:

1. زيادة في مساحة التوتر وعدم الثقة بين الطرفين الأمريكي والتركي بدأت بوادرها منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم قبل شهور من غزو العراق.
2. زيادة الشكوك الأمريكية تجاه تركيا باعتبارها الحليف الاستراتيجي الذي يمكن الاعتماد عليه وقت الأزمات .
3. ظهور نتائج عملية تثبت ذلك من خلال تأجيل الولايات المتحدة إعطاء تركيا قرضاً مالياً وصلت قيمته إلى 8.5 مليار دولار, فضلاً عن رفض واشنطن نشر قوات تركية في العراق للمساعدة في جهود الإعمار فقط.

لقد حاولت حكومة العدالة والتنمية أن تجسد سياستها من دون التقاطع مع سياسات الولايات المتحدة، إلا أن ذلك لم يكن ممكناً بالشكل الذي يرضي واشنطن، فان أي تقرب تركي ايجابي مع بعض الأطراف الإسلامية والعربية كان يزيد من تقاطعها مع الولايات المتحدة، وقد حدثت فجوة في الرؤى بين أنقرة وواشنطن, فنجد مثلاً الاختلاف بشأن تحديد مصادر التهديد لكل منهما في المنطقة, ففي الوقت الذي ترى فيه واشنطن أن تنظيم القاعدة هو المصدر الأساس لتهديد أمنها وامن حلفائها القومي، تذهب تركيا إلى أن حزب العمال الكردستاني هو الخطر المباشر على أمنها القومي. كما أن واشنطن تعد التحدي الأخطر لسياستها في الشرق الأوسط، يتمثل في إيران وسوريا وحليفتيهما حزب الله وحركة حماس الإسلامية، ومن ثمَّ يجب العمل على عزل هذه الأطراف ومعاداتها، بينما لا ترى أنقرة أي مصلحة لها في معاداة هذه الأطراف، بل على العكس تسعى للتواصل معها واحترام مصالحها وقدراتها في حل قضايا المنطقة، وقد أبدت تركيا انفتاحاً سياسياً واقتصادياً مع تلك الأطراف[3]. ومن اجل الضغط على تركيا لكي تعيد توجيه سياستها نحو النسق الأمريكي، وافقت

---

(1) صحيفة زمان التركية، في 7 شباط 2010 .

(2) خليل العناني، مصدر سبق ذكره ، ص155 .

(3) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره، ص278 .

لجنة من مجلس النواب الأمريكي على طرح مشروع قرار غير ملزم قدمه الحزب الديمقراطي لتوصيف قتل الأرمن في العهد العثماني للمدة ما بين عامي 1915م و1917م بالإبادة الجماعية (1). وقد عزمت رئيسة مجلس النواب وزعيمة الديمقراطيين في المجلس نانسي بيلوسي آنذاك على المضي قدما في طرح القرار للتصويت في المجلس، مما دفع بالجنرال بويوكانيت رئيس الأركان التركي بالتصريح " إذا مرر مجلس النواب الأمريكي ذلك القرار فإن علاقاتنا العسكرية مع الولايات المتحدة لن تعود كما كانت مرة أخرى على الإطلاق". كما أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان "بأن العلاقات بين أنقرة وواشنطن أصبحت في خطر"(2). إذ يرى القادة الأتراك أن التصدع الحاصل في العلاقة مع أمريكا له مخاطر كبيرة على قدراتهم العسكرية لأن تسليحهم الرئيس يعتمد على الولايات المتحدة، ومن ثمَّ على أمن تركيا القومي، لاسيما بعد أن أظهرت تداعيات احتلال العراق قيام الكيان الصهيوني بدور مركزي في شمال العراق بمباركة أمريكية يتمثل في دعم الأكراد وتدريبهم مما يشكل خطراً حقيقياً على سلامة ووحدة الأراضي التركية لان ذلك سيدفع باتجاه ترسيخ الانقسام العرقي والمطالبة بالفيدرالية ثم الاستقلال(3). ويرى الأتراك انه في الوقت الذي يتعاونون فيه إلى أقصى حد لاجتثاث التنظيمات الإرهابية الدولية المتمثلة بالقاعدة والحركات الأصولية الأخرى، على الرغم من كونها لا تشكل مشكله حقيقية بالنسبة إليهم، بينما الإرهاب الحقيقي الذي يواجهونه يتمثل بالعصيان المسلح لحزب العمال الكردستاني الذي لا يثير إلا استجابة محدودة فقط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية(4). وقد أصبح المنظور التركي على المستوى الشعبي والحكومي يرى أن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وتجاه تركية تؤدي إلى ردود أفعال سلبية في كل مكان من العالم، وان الأجندة المفروضة أمريكيا لنشر العملية الديمقراطية في العالم الإسلامي لن تؤدي إلا إلى مزيد من الاضطرابات، ويبدو أن كلا الحكومتين قد شعرتا بأهمية وقف النزيف في علاقاتهما الثنائية والتأكيد على ضرورة

---

(1) نقلاً عن موقع BBCArabic.com في 13 تشرين الأول 2007.

(2) محمد نور الدين، حملة تركيا شاملة على واشنطن بسبب قرار (الإبادة) .. احمد داود أوغلو: كل الخيارات مطروحة، صحيفة السفير اللبنانية، العدد 11535 في 8 آذار 2010، ص1.

(3) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره، ص296.

(4) جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، مصدر سبق ذكره، 219.

مراعاة ما يدعى ب" المصالح المشتركة "، فصدر عن اجتماع بين وزيرا خارجية البلدين عبد الله غول وكونداليزا رايس في تموز 2006م وثيقة أكدت على وجود "رؤية مشتركة" ومبادئ سامية يؤمن بها الطرفان يجب العمل على تعزيزها (1). وقد نجحت إدارة الرئيس السابق جورج بوش في إقناع الكونكرس الأمريكي عام 2007م بعدم طرح مشروع القرار (HR-106) المتعلق بإبادة الأرمن، وتبنى الجمهوريون الدعوة إلى وقف جميع الإجراءات التي ستضر بالعلاقات العسكرية بين واشنطن وأنقرة، وان هذه الأزمة قد تؤثر على خطوط الإمدادات الحيوية للقوات الأمريكية في العراق وأفغانستان والتي تمر عبر قاعد إنجيرليك التركية(2). إيذاناً بانطلاق مرحلة جديدة من التفاهم بين الدولتين وتامين الحد المعقول من الاستقرار في العلاقة التي تضمن لواشنطن حماية مصالحها الإستراتيجية في الشرق الأوسط والاستفادة من المنوال التركي في الحكم والسياسة، كما يرى جراهام فولر، لتنفيذ منهجها في بناء مشروع الشرق الأوسط الكبير، والذي تلقى الدعم من صناع القرار في الولايات المتحدة لإدراكهم أن السياسة التركية ليست عدائية للولايات المتحدة وان حزب العدالة والتنمية قد حول تركيا إلى قوة إقليمية لا يستهان بها، ويمكن لها أن تلعب دوراً مهماً ينطلق من تحقيق مصالحها الذاتية أيضا، وليس من منطلق التابع لواشنطن(3). وفي السياق نفسه يرى الباحث الإسلامي فهمي هويدي أن الولايات المتحدة قد وجدت ضالتها في تحالفها الاستراتيجي مع قادة حزب العدالة والتنمية بغية تنفيذ مشروعها الجديد " الشرق الأوسط الكبير"، الذي سبق أن عرضه الرئيس الأميركي السابق بوش الابن على رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في 28 كانون الثاني 2004م والذي يمتد من المغرب حتى اندونيسيا، مرورا بجنوب آسيا وآسيا الوسطى والقوقاز(4). وقد سبق للولايات المتحدة أن أعلنت على لسان وزير خارجيتها كونداليزا رايس في غمرة نشوتها باستكمال احتلالها للعراق، عن قرب الشروع بتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد، إلا انه تم إرجائه بسبب اشتداد المقاومة الوطنية والإسلامية ضد وجودها، حيث نشرت صحيفة

---

(1) جراهام فولر، المصدر السابق، ص ص 219 - 222.

(2) نقلاً عن موقع BBCArabic.com في 14 تشرين الأول 2007.

(3) Graham Fuller، Article Puplished on the Los Angeles Times، Tuesday، 12 April 2005.

(4) فهمي هويدي، تسريب أمريكي لمشروع الشرق الأوسط الكبير، صحيفة الشرق الأوسط السعودية، العدد 9199 في 4 شباط 2004.

واشنطن بوست في 7 آب 2003م ورقتين تتضمنان تسعة بنود للاتفاق الذي تم بين بوش وأردوغان بخصوص ذلك المشروع الذي سيعيد تفتيت الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى اربع وعشرين دولة جديدة، تكون كل دولة بلون طائفي واحد، تتمثل بعدة دول للسنة، ودول للشيعة، وأخر للمسيحيين ودولة للأكراد (1). وانطلاقاً من رؤية واشنطن لتعزيز المشتركات مع تركيا فقد رسمت لها دوراً محورياً تكون عموده الفقري، من خلال الترويج لنموذجها الديمقراطي و"اعتدالها الديني"، وقد اقترح بوش أن تبادر تركيا إلى إرسال وعاظ وأئمة إلى مختلف أنحاء العالم الإسلامي لكي يتولوا التبشير بنموذج الاعتدال المطبق في بلادهم وقد أسندت واشنطن لتركا هذا الدور لأسباب عديدة منها أن حزب العدالة والتنمية ملتزم بالعلمانية التي تهمش دور الدين إلى حد كبير*، بل وتعارض أي دور للدين في الحياة العامة، وهو مطلب تلح عليه واشنطن خصوصا بعد أحداث 11 أيلول، ولان تركيا تعدُّ نفسها جزءاً من الغرب، وموالاتها للولايات المتحدة ثابتة ولا شبهة فيها، وبالتالي فهي تعدُّ جزءا من العائلة الغربية، وتحتفظ مع العالم الإسلامي بعلاقات مقبولة، كما أن تركيا لها علاقاتها الوثيقة مع (إسرائيل)، على الرغم مما أصابها من تصدع اثر الغارة الصهيونية على سفينة الحرية مرمرة. الأمر الذي يلقى ترحيبا وتشجيعا كبيرين من جانب واشنطن ودول الاتحاد الأوروبي(2). وقد سارع قادة العدالة والتنمية إلى التبشير بالمشروع الجديد في اجتماع الكويت لوزراء خارجية دول الجوار الجغرافي للعراق في 14 شباط 2004م، إذ دعا وزير خارجية تركيا عبد الله غول (آنذاك) المجتمعين إلى أن يكونوا أصحاب منطقتهم ويؤلفوا منظمة أمنية واقتصادية وسياسية على غرار الاتحاد الأوربي تضم معظم دول منطقة الشرق الأوسط

---

(1) صحيفة واشنطن بوست، في 7 آب 2003.

(2) فهمي هويدي، المصدر السابق.

*يرى زعيم الحركة الإسلامية في تركيا نجم الدين اربكان " أن حزب العدالة والتنمية خلع رداءه الديني منذ وصل للسلطة قبل خمسة سنوات، وقادة الحزب قالوا ذلك علانية و لم ينفوه، فبعد منع الدروس القرآنية وإغلاق مدارس الأئمة والخطباء، للوفاء بشروط الانضمام للاتحاد الأوروبي، ألغوا قانونا كان يجرم الزنا. كما غيرت حكومة حزب العدالة والتنمية الآيات القرآنية في المدارس الرسمية، وألغوا «غير المغضوب عليهم ولا الضالين» من سورة الفاتحة في الترجمة التركية للقرآن، أي لم يترجموها أصلا، و لم يترجموا معانيها لكي لا يغضب اليهود (غير المغضوب عليهم)، والمسيحيون (الضالين) ". ينظر: منال لطفي، تركيا من أتاتورك إلى أردوغان (الحلقة الثالثة) ــ أبو الإسلام السياسي التركي.. الذي لا يتعب، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (10555) في 22 تشرين الأول 2007.

في إطار (الاتحاد الشرق أوسطي) محذراً في الوقت نفسه من أنه إذا لم تقم هذه الدول بعملية التغيير بنفسها وعن قناعة فإنها قد تتعرض لعملية تغيير (إملائية) من الخارج[1].

ومن الجدير بالذكر أن مفهوم (الشرق الأوسط الكبير) قد تم تداوله مع الإشارة إلى الدور التركي المحتمل فيه عام 1995م، عندما بين الباحث هانس بيندنيك أن تعريف الشرق الأوسط أصبح قديماً ويجب توسيعه ليمتد من تركيا إلى القرن الإفريقي، ومن المغرب إلى باكستان, وحدد الكاتب حينها ثلاثة أهداف للولايات المتحدة من وراء ذلك هي "السيطرة على مصادر النفط والغاز الطبيعي, وضمان أمن (إسرائيل), وضبط حركة المنظمات الإسلامية الأصولية"[2]. كما أشار الرئيس الأمريكي الأسبق بل كلينتون منذ عام 1999م إلى دور تركيا العالمي والحيوي الذي ستؤديه في المستقبل بقوله " كان إنشاء الجمهورية التركية من العلامات الفاصلة في مطلع القرن العشرين ... فمن تركيا تشكل تاريخ المنطقة المحيط بكم ... ومن تركيا كذلك سيتشكل العالم في القرن الواحد والعشرين"[3]. وتكررت بعد ذلك على لسان المسؤولين الأمريكان الإشارات إلى هذا المشروع، حيث شرح نائب الرئيس الأمريكي آنذاك ديك تشيني نهاية كانون الثاني 2004م مشروع (الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير), فيما أشار وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كولن باول بعد ذلك إلى أن هذه العملية تهدف إلى تحديد شكل العالم الإسلامي في القرن الواحد والعشرين[4].

وفي عهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما حرصت الإدارة الأمريكية على تدعيم العلاقات التركية الأمريكية، وأطلقت وزيرة الخارجية الأمريكية كلينتون العديد من المواقف للحوار مع تركيا لأنه بلد يشترك مع أميركا في الكثير من الملفات، وأن تركيا بلد موثوق وحليف، وقد كان اختيار أوباما لأنقرة باعتبارها أول عاصمة إسلامية يزورها إنما يعكس رؤية واشنطن لأنقرة بأنها جزء□ من القارة الأوروبية ورسالة إلى الأوروبيين لتجاوز عقبات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي[5]. وقد بين

---

(1) نقلا عن: محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره ، ص263

(2) يوسف ابراهيم الجهماني، تركيا وأمريكا، مرجع سابق، ص40

(3) نقلا عن: ياسر احمد حسن، تركيا البحث عن مستقبل، مصدر سبق ذكره، ص271.

(4) نقلا عن: محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره ، ص264

(5) محمد نور الدين، أوباما في أنقرة قريباً: مرحلة جديدة في العلاقات، صحيفة السفير اللبنانية، العدد، 11240 في 3 آذار 2009.

أوباما في خطابه أمام المجلس الوطني الكبير التركي انه يمكن لتركيا أن تؤدي دور الجسر الذي يصل الغرب بالشرق، وتعهد بدعم الجهود التركيـة المتعثرة إلى حد الآن بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وحث الأتراك في الوقت نفسه على سن تشريعـات جديـدة تحمي الأقليات تحت حكم ديمقراطي كي يتمكنوا من القيام بدور ريادي في المنطقة(1).

ويرى الباحث التركي طه أقيول أن أردوغان وغول كانا سباقين إلى الدعوة إلى تغيير المجتمعات الإسلامية، في مؤتمرات ماليزيا وطهران والكويت وغيرها من خلال إقامة مجتمعات مفتوحة وتطوير العلاقات التجارية وإيجاد حلول بعيدة عن الحروب، وأن تركيا هي الطليعة في ذلك ونجاحها وعضويتها في الاتحاد الأوروبي سيسهلان الحلول في الشرق الأوسط الكبير، ويمكن لتركيا أن تشكل مصدر الهام وانموذجاً على هذا الطريق الذي أقلق الحكام العرب(2).

بينما يرى ياشار أوغلو الأكاديمي في جامعة اسطنبول أن مشروع الشرق الأوسط الكبير سيكون أرضية للتصادم بين مشروعين الأول يؤيد وحدة الأرض، والآخر يرغب بإقامة البنى الفيدرالية أو الدويلات الصغيرة، وان الإسلام المعتدل في تركيا والذي يعتبر نتاجاً للمختبر السياسي الأمريكي، سيكون من بين أدوات التحول السياسي في استخدام الإسلام وسيلة لتفكيك البنى الموحدة، ووضعها تحت سيطرة واشنطن من خلال الاختيار الدقيق للمسالك التي ستؤول إلى تحقيق ذلك المشروع، وسيتم جعل الجماهير مضطرة للاختيار بين وحدة الأراضي في ظل الأنظمة القمعية، أو الحرية في بنى سياسية مفككة، وسيتم خلق أجواء للإقناع تحت مسميات الإصلاح والرفاهية وسعادة الشعب(3). وبذلك سيتم توجيه الديناميات الداخلية لتتوافق مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بغية تأمين هيمنتها على العالم، من خلال تفتيت العالم العربي والإسلامي، لتحقق واحد من أهم أهدافها التي طالما سخرت له مئات المنظومات الدراسية والمراكز الإستراتيجية، وجندت له عشرات المفكرين والباحثين أمثال

---

(1) مايكل شير وكفين سوليفتن، زيارة تركيا وسياسة أوباما تجاه العالم الإسلامي، المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب، واشنطن، تشرين الثاني 2011.

(2) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره، ص266.

(3) ياشار حجي صالح أوغلوا، تركيا ومشروع الشرق الأوسط الكبير، مركز الدراسات الإستراتيجية، مجلة شؤون الأوسط، العدد 116، خريف 2004، بيروت، ص ص 133 - 137.

(بريجنسكي، وألفين توفلر، وبرنارد لويس، ومايكل هورو فتير) الذين قدموا اطروحات ومشاريع إستراتيجية تخدم المصالح الأمريكية والصهيونية في تشطير وتفتيت واقع الشرق الأوسط والتي تنطلق من تحليلات انثريولوجية تقوم على أساس تفكيك الترابط القائم بين الأقليات الدينية والطوائف والمذاهب في منطقة الشرق الأوسط وتحويلها إلى دويلات أو كانتونات قائمة على أساس العرق أو الدين أو المذهب. ونظراً لضعف إمكانات هذه الدويلات فإنها ستضطر إلى الارتباط مع غيرها في ظل اتحاد كونفيدرالي، مما يعزز من احتمالات دخول (إسرائيل) إلى هذا الاتحاد بل وقيادته بفعل الدعم الأمريكي الهائل، ومن ثمَّ تجاوز عقدة العزلة التي تعاني منها بسبب الرفض العربي الشعبي لوجودها داخل المنطقة العربية، الأمر الذي يسهل من عملية الهيمنة الأمريكية على هذه الدويلات التي ليست فقط بحاجة إلى " شرعية " وإنما إلى الإمكانات المادية والمساعدة الخارجية لإثبات وجودها الدولي[1].

إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الهادفة إلى تشكيل هوية إستراتيجية جديدة لمنطقة الشرق الأوسط تعد من أهم المشتركات التي تطمح تركيا إلى تعزيزها في ظل زعامة حزب العدالة والتنمية الباحث له عن دور عالمي متميز، وتغيير الهوية الدولية لتركيا بغية تجنب التهديدات والمشكلات المحيطة، والوعي بارتباط كل من التنمية الداخلية والخارجية، وتأكيد أهمية موقعها انطلاقا من الشرق الأوسط نحو أهدافها الإستراتيجية ومعالجة مشكلاتها الإقليمية في إطار إحياء الدور العثماني لتكون تركيا بلدا مركزيا في الشرق الأوسط، وهذا ما يتوافق مع طروحات (العثمانية الجديدة) وشعار (من الادرياتيك إلى سور الصين) التي ظهرت إبان حكم الرئيس الأسبق تورگت أوزال[2]. وفي سياق الدفاع عن السياسة التركية إزاء مشروع الشرق الأوسط الكبير يبين احمد داود أوغلو أن على العرب تحديدا " أن لا يشككوا في صُناع السياسة في تركيا، ويجب أن لا نتخوف أذا ما طرحتنا أمريكا كنموذج، فنحن مهتمون بتطوير علاقتنا بمحيطنا وبادرنا بجمع كل الدول للنظر بما ستؤول له الأحداث حتى قبل احتلال العراق بغية التدارس في سبل الحفاظ على وحدة الأراضي

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن المشاريع التفتيتية للعالم الإسلامي ينظر:

د.سلمان داود سلوم العزاوي، السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه الأقليات الدينية في العالم الإسلامي، مصدر سبق ذكره، ص ص 57 - 72.

(2) ريم عوني، رؤية أوربية للدور التركي، مجلة السياسة الدولية، العدد 177، تموز 2009، ص 282.

العراقية، فنحن من لا يريد تقسيم العراق، وعقدنا ستة اجتماعات مع دول الجوار في سنة واحدة ووجهنا في مؤتمر التعاون الإسلامي في طهران نداء إلى الزعماء العرب والمسلمين لبناء أنظمة ديمقراطية وإعادة بناء المنطقة لتحقيق الرفاهية وخدمة شعوبنا، وكان ذلك قبل أن تطرح الإدارة الأمريكية لمشروع الشرق الأوسط" [1]. وفي الحقيقة أن تركيا تعمل جاهدة على أن لا تؤول تداعيات احتلال العراق إلى تقسيمه، ويكون هنالك دولة للأكراد، ثم ينسحب الحال على أكراد تركيا، الأمر الذي سيشكل خطراً عظيماً على وحدة الأراضي التركية وأمنها القومي.

ومما تقدم يمكن القول أنه بالرغم من كل ما شاب العلاقات الأمريكية التركية من توتر في عهد الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن، إلا أن ذلك لم يمنع الإدارة الأمريكية من الاستمرار في النظر إلى تركيا بوصفها حليفاً استراتيجياً مهماً لا يمكن التفريط فيه مهما وصلت درجة الخلافات معه، وقد زاد في ذلك التحول الذي مارسته حكومة العدالة والتنمية في سياستها الخارجية من خلال إعطاء مزيد من الاهتمام للشرق الأوسط ليس باعتباره (حديقة خلفية)، وإنما كونه أحد المنافذ المهمة لتركيا في حال رفض الاتحاد الأوروبي لعضويتها فيه، وقد بدا واضحاً أنه كلما زاد انخراط تركيا في ملفات الشرق الأوسط ارتفعت أسهمها لدى الولايات المتحدة باعتبارها حليفاً يجب استرضاؤه والاعتماد عليه، رغم أن واشنطن كانت تريد أن يكون الدور التركي وظيفياً بمعنى أن يخدم استراتيجياتها مقابل مراعاة القضايا التركية الحساسة، والمتمثلة بقضية الأكراد، وقبرص، والأرمن، والانضمام إلى الاتحاد الأوربي[2]. حيث تنظر واشنطن إلى الدبلوماسية التركية في المنطقة باعتبارها رصيداً مهماً لمعالجة الملفات العالقة في هذه الرقعة الجغرافية من العالم ولاسيما في ما يتعلق بشأن الملف النووي الإيراني، وتستند إلى ضرورة الاستفادة من الدور التركي في الشرق الأوسط من أجل تحسين الوضع الأمريكي في المنطقة لما رافقه من إخفاقات وتشوهات أثر غزو أفغانستان والعراق[3]. وقد مثلت زيارة الرئيس الأمريكي باراك

---

(1) أحمد داود أوغلو، حوار مع الباحث محمد نور الدين، مصدر سبق ذكره، ص149.

(2) خورشيد دلي، أبعاد الجدل التركي الأمريكي بشأن النووي الإيراني، صحيفة النور السورية، العدد 437 في 26 أيار 2010، ص3.

(3) نقلاً عن الموقع :

http://www.akhbaralalaam.net/sitesinden09.07.2009tarhinde yazdirilmistir

أوباما إلى تركيا في نيسان 2009م مؤشراً على احتمال بداية مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين بعد مرحلة عاصفة من التوترات وتأكيده على توثيقها أكثر، معبرا عن عزمه على صياغة مشروع شراكة إستراتيجية دائمة مع تركيا تتناسب مع مكانتها الإقليمية، وما حققه حزب العدالة والتنمية من إصلاحات داخلية على مستوى الديمقراطية ولاقتصاد، وقد طالبه أردوغان بأهمية تفهم حساسية تركيا وضرورة أن تنتهج واشنطن سياسة نزيهة وغير منحازة في ما يتعلق بالموقف من الإرهاب الناشئ عن تمرد حزب العمال الكردستاني، والتعاطي مع القضية الأرمنية بحيادية ومهنية(1).

ولقد أكد كثير من الساسة الأمريكان أن تركيا ستظل أحد المفاتيح المهمة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز انطلاقاً من عدة اعتبارات أهمها(2):

أولاً: الدور المهم لتركيا، لأنها تمثل نافذة على محاور البلدان ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لواشنطن، قبل (إسرائيل) والعراق وإيران وسوريا وجورجيا وغيرها، ودورها المحوري أيضاً في حفظ الاستقرار في الحزام الممتد من أوروبا حتى الهند وروسيا.

ثانياً: الموقع الاستراتيجي لتركيا، كونه يعد ممراً بحرياً وملاحياً يخترق البحر الأسود وبحور القوقاز والبحر المتوسط

ثالثاً: تعد تركيا ممراً احتياطياً لصادرات النفط والغاز من دول آسيا الوسطى لأوروبا عبر أوكرانيا .

رابعاً: النظر إلى تركيا باعتبارها انموذجاً لدولة ديمقراطية مسلمة ولديها تحالف وثيق مع الولايات المتحدة مما قد يحسن صورة أمريكا في منطقة الشرق الأوسط.

ولقد تجلى حجم التحالف الاستراتيجي بين تركيا والولايات المتحدة في عهد باراك أوباما من خلال سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه بعض الدول العربية التي بدأت فيها بوادر الانتفاضة الشعبية على حكوماتها، حيث كتب أحد الباحثين الأتراك (سيدات ارجن)، إنه بمجرد أن هبت رياح "الربيع العربي"، اتخذت أنقرة موقفاً داعماً يطالب تلك الدول بالتغيير وبالديمقراطية أيضا(3). وقد تدخلت تركيا بقوة وزخم مع

---

(1) شريف تغيان، الشيخ الرئيس، مصدر سبق ذكره، ص 255.

(2) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره ، ص376.

(3) هدى الحسيني، عودة المواجهة مع الأكراد تعرقل دور تركيا في الربيع العربي، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 12021 في 27 تشرين الأول 2011.

انطلاق أول شرارة للانتفاضة السورية، فبدأت بالنصح لحث النظام السوري على الإصلاح، حتى أعلنت نفاذ صبرها، ثم لجأت إلى التهديد بعدم الوقوف مكتوفة الأيدي جراء ما يحصل من قتل يومي في صفوف المتظاهرين السوريين، وقد تصور بعض المراقبين أن تركيا مرشحة لأن تكون رأس حربة التدخل الخارجي الآتي (حتما) في سوريا، حيث قرأ المحللون في الموقف التركي أبعاداً إستراتيجية تكشف بوضوح دورها المرسوم من الولايات المتحدة في نشر إسلامها المعتدل ضد مدارس الإسلام المتطرف، وهي في إطار عقد صفقة شاملة مع جماعة الإخوان المسلمين لتعطيهم دوراً رئيساً في مستقبل الربيع العربي، يعفي الغرب من تحمل العبء الرئيس في مواجهة التطرف الديني والمذهبي، ويضعهم في موقف قريب من موقفهم في مصر وليبيا واليمن، ويخرج إيران من سوريا(1). وقد رفضوا منذ البداية التسليم بالحل العربي أو الدعوة إليه في سوريا، وحاولوا التصدي للمشكلة مع النظام مباشرة، وعندما لم ينفع التفاوض مع النظام، تقبلوا اللاجئين، واستقبلوا المعارضة وسمحوا لها بإقامة المؤتمرات على أرضهم، وانصرفوا إلى رفض مسالك النظام علَنا، واستمر التواصل مع الأميركيين من أجل وضع المخارج، إلا انه ومنذ انسحاب السفير الأميركي من سوريا بدأت مرحلة جديدة في التعامل الأمريكي تجاه التغيير العربي، وخاصة في سوريا، اتضحت معالمها من التصريحات لوزيرة الخارجية كلينتون، ومن الاجتماع بين أوباما وأردوغان، وصولا إلى تعيين مبعوث لأوباما لشؤون انتقال السلطة في الشرق الأوسط، وتجسد ذلك في خطوات تكتيكية ابتعدت بموجبها الولايات المتحدة وتركيا عن الدخول المباشر في الأزمة، وترك الخيارات أمام الجامعة العربية للتعامل معها، الأمر الذي يؤدي إلى ضمان عدم معارضة روسيا والصين لأي مشروع إدانة في المستقبل، أما تركيا فلديها اعتبارات الجوار والعلاقات الوثيقة السابقة بالنظام، والملف الكردي ومشتركاته مع إيران والعراق(2). ويرى بعض المراقبين الأتراك أن هنالك أيادي إيرانية وسورية في هجمات حزب العمال الكردستاني التي قتلت 24 جندياً تركي في مدينة حكاري نهاية تشرين

---

(1) ميشيل كيلو، سياسات تركيا الحائرة، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 12034 في 9 تشرين الثاني 2011.

(2) رضوان السيد، الوضع السوري والانسياق وراء الأوهام، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 12036 في 11 تشرين الثاني 2011.

الأول 2011م، وذلك من اجل إشغالها بمشاكلها الداخلية وثنيها عن التدخل بالشؤون السورية(1).

ومن كل ما تقدم نخلص إلى القول أن سياسة حكومة حزب العدالة والتنمية التركي تجاه الولايات المتحدة تميزت عن مثيلاتها من الحكومات السابقة التي وصمت بالتبعية والتنفيذ الفوري لكل ما تمليه عليها الإدارة الأمريكية، إذ انطلقت حكومة العدالة والتنمية من رؤية مخالفة هدفها السعي لدور أكثر استقلالية لخلق مكانة إقليمية أكبر لتركيا، يرسي دعائم النظام في منطقة الشرق الأوسط والبلقان بغية أن تتحول إلى قوة إقليمية عظمى. لا سيما بعد أن تمكنت من التخلص من معظم مشكلاتها الاقتصادية وتحقيق درجة عالية من الاعتماد الاقتصادي المتبادل مع دول الجوار. وقد اعتمدت تركيا في علاقتها مع واشنطن على جملة من الأبعاد السياسية والأمنية التي بموجبها تمكنت جذب انتباه شركائها في الشمال إلى أهمية الدور التركي وإمكانية الإفادة من نفوذها المتنامي في العالم الإسلامي لتعزيز المشتركات مع الولايات المتحدة وتجاوز المتغيرات بما يحقق مصالح الطرفين وضمان أمن تركيا القومي واستقرارها عبر تطوير دور أكثر فاعلية وبناء لتوفير النظام والأمن والاستقرار للولايات المتحدة وحليفاتها. لهذه الاعتبارات فإن تركيا تعد من وجهة النظر الأميركية الحليف النموذجي الذي ترشحه لكي يؤدي الدور الرائد في مشروعها الشرق أوسطي، ليس فقط لترويض المنطقة، ولكن أيضا لتقديم انموذج الإسلام الذي تتوافر فيه شروط الاعتدال كما تراها واشنطن. ونرى أن تركيا ستبقى تبحث لها عن دور محوري وغير منعوت بالتبعية للسياسة الأمريكية، وينطوي على تحدٍ صريح للأسلوب الذي تدير به الولايات المتحدة أكثر قضيتين إلحاحاً في المنطقة وهما برنامج إيران النووي وعملية السلام (الإسرائيلية) الفلسطينية، حيث تستمد تركيا قدرتها على مواصلة سياستها تلك من شرعيتها الدستورية والشعبية المؤيدة عبر صناديق الاقتراع، ومن كونها متحررة من الاعتماد على المعونات الأمريكية على عكس دول أخرى في المنطقة مثل مصر والأردن.

---

(1) هدى الحسيني، عودة المواجهة مع الأكراد، مصدر سبق ذكره، ص3.

المبحث الثاني

الحزب والعلاقات التركية الإسرائيلية

تعود جذور العلاقات التركية مع (إسرائيل) إلى الإمبراطورية العثمانية حيث كان العثمانيون متسامحين مع اليهود والمسيحيين وحفظوا لهم حرية العيش بسلام، (مقتدين بالمنهج الإسلامي في حماية الذميين ومنذ عهد الرسول محمد صلى الله عليه واله وسلم) ولم يعانِ اليهود أو غيرهم يوماً من الاضطهاد الديني على الرغم من معارضة العثمانيين للطموحات الصهيونية في إنشاء دولتهم القومية على ارض فلسطين، واستمرت السياسة نفسها في عهد الدولة التركية الحديثة، ولم يواجهوا من السلطات التركية إبان حكم مصطفى كمال أتاتورك أي مضايقة أو تهديد، بل كان ليهود الدونمة أثرهم الفاعل في المجتمع التركي اقتصادياً وسياسيا(1). مما انعكس على أداء النخب التركية الحاكمة وخاصة العسكرية منها، في تعزيز العلاقات التركية مع إسرائيل والغرب في مرحلة أواخر الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي، ومما يدلل على ذلك أن تركيا كانت أول دولة إسلامية تعترف بان (إسرائيل) دولة قومية لليهود في آذار عام 1949م، وفي العام 1950م عينت ممثلاً لها في تل أبيب، وفي عام 1952م تم تبادل السفراء بينهما، إلا أن العلاقات كانت مشوبة بالحذر طيلة عقدي الخمسينات والستينات، بسبب الضغط العربي والإسلامي على تركيا لقطع العلاقة بينهما(2). ولقد استمرت العلاقات بين الطرفين بالتأرجح على وفق الظروف الدولية، وتأثيرات العوامل الداخلية، لاسيما في الجانب التركي جراء تنامي التيار الإسلامي ووصول حزب العدالة والتنمية بزعامة عدد من الشخصيات الذين يحملون جذور الفكر الإسلامي إلى الحكومة منذ عام 2002م، وإتباعه لإستراتيجية جديدة في سياساته الإقليمية والدولية ومنها (إسرائيل)، وهذا ما سنحاول مناقشته في المطالب الآتية:

---

(1) جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص 161. بتصرف.

(2) Ihsan Gurkan، " Turkish – Israeli Relations and the Middle East Peace Process" Turkish Review of Middle east stadies، 7، 1993، p.191.

المطلب الأول: دوافع التقارب وتنامي المصالح بين تركيا و(إسرائيل).

المطلب الثاني: حزب العدالة والتنمية وسياسات التقاطع مع (اسرائيل).

المطلب الأول

دوافع التقارب وتنامي المصالح بين تركيا و(إسرائيل)

لقد أدت جملة من العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية ذات الأبعاد الداخلية والإقليمية والدولية إلى دفع تركيا للتقارب مع (إسرائيل)، والابتعاد عن محيطها العربي والإسلامي، والتي نتناولها في مطلبنا هذا على النحو الآتي:

1. البعد الداخلي

لقد كان هنالك جملة من العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية تسببت في إحداث بعض المشكلات التي عصفت بالنظام السياسي التركي، وعجزت المؤسسة العلمانية وخاصة الجيش عن تجاوزها، الأمر الذي أتاح الفرصة لبعض أنصار التقارب مع (إسرائيل) في تلك المؤسسة لطرح فكرة تدعيم الدوافع وتنمية المصالح معها من خلال تبني مشروع التقارب على وفق العوامل الآتية:

أ. **العامل السياسي**: إن موقف الاتحاد السوفيتي المؤيد للأحزاب اليسارية وخاصة (المابام) في (إسرائيل) وسياساتها المتطرفة أثار مخاوف الأتراك من امتداد الخطر الشيوعي إلى الشرق الأوسط في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، فكان لذلك دور فاعل في رسم السياسة التركية تجاه (إسرائيل)، من خلال التعاون مع الأحزاب اليمينية وتنسيق المواقف مع الغرب[1]. كما تزايدت مخاوف المؤسسة العلمانية من الخطر الإسلامي المتنامي الذي تمكن من الوصول إلى السلطة التنفيذية في عام 1995م اثر نجاح حزب الرفاه في الانتخابات البرلمانية بزعامة نجم الدين اربكان الذي سعى إلى إقامة الجامعة الإسلامية وعمل على توطيد العلاقات مع الدول العربية والإسلامية وخاصة ليبيا وإيران، الأمر الذي دعا المؤسسة العلمانية وحارسها الجيش إلى اللجوء نحو الغرب وتعزيز المصالح وتنميتها مع (إسرائيل) من خلال عقد الاتفاقيات

---

(1) د. مرغريت حلو، العلاقات التركية الإسرائيلية، مركز الدراسات الأرمنية، بيروت، 1994، ص ص 12 – 13. بتصرف.

والمعاهدات العسكرية للتعاون الأمني ولاستخباري معها لكبح المد الإسلامي المتصاعد وتهديده لنظام تركيا العلماني(1).

ب. **العامل الاقتصادي:** كان الاقتصاد التركي يعتمد بشكل أساس على التبادل التجاري مع البلدان العربية إذ بلغ معدل الصادرات التركية إليها إلى 36٪ من مجموع صادرات تركيا في مطلع الثمانينات من القرن الماضي، مقابل تزويد تركيا بالبترول العربي، إلا انه تراجعت تلك المعدلات إلى اقل من 15٪ اثر انخفاض سعر البترول وتقليص أسواق الشرق الأوسط عقب حرب الخليج الثانية عام 1990 وما نتج من تداعيات اثر فرض الحصار الاقتصادي على العراق(2)، فقد ارتفعت معدلات البطالة ووصلت الديون الخارجية إلى 6،80 بليون دولار أمريكي، وحدث نقص كبير في العملة الصعبة وتناقص سعر الليرة عشرات المرات، وعليه فقد لجأ الأتراك إلى أسواق تعويضية وبحثت عن رؤوس أموال خارجية لزيادة الاستثمار والخروج من الأزمة الاقتصادية المتفاقمة فوجدوا في العروض التي قدمتها(إسرائيل) ضالتهم، لاسيما في مجال الزراعة وتطوير التقنيات، وتعول تركيا على بيع كثير من منتجاتها إلى (إسرائيل)، بدون كمرك لأنها من الدول المشاركة في اتفاقية التجارة الحرة، وزيادة الاستثمار لرؤوس الأموال اليهودية إضافة إلى ألأمريكية والدول الأوربية التي أصبحت تشكل 90٪ من إجمالي رأس المال الأجنبي، والعمل بشكل مشترك من اجل تكوين كتلة اقتصادية إقليمية تتمتع برعاية الولايات المتحدة الأمريكية(3).

ت. **العامل العسكري:** يشكل الطموح التركي لتطوير قواته العسكرية هدفاً إستراتيجياً للتصدي للمشكلات الداخلية والخارجية وللاضطلاع بدورها الإقليمي ومن هنا كان من بين أولويات الدولة التركية تقوية القدرات الحربية من خلال استيراد الأسلحة المتطورة وتحديث جيشها ليصبح قادراً على مواجهة تلك المشاكل بفاعلية، فقد كان تعداد الجيش التركي أوائل التسعينيات نحو

---

(1) د. هشام عبد العزيز، دور التحالف التركي ــ الإسرائيلي خلال مرحلة التسعينات، مجلة البصائر الأردنية، العدد (4) أيلول 2000، ص ص 22 - 25.

(2) George E Gruen،"Dynamic Palestinian Question in Turkish – Israeli Relations"، Israel Affairs، Vol. No.4، 1995، p52.

(3) I bid ، p56 .

نصف مليون جندي نظامي ونحو 400 ألف احتياطي، ويضم 4300 دبابة، و450 طائرة (1)، حيث تشكل الولايات المتحدة الأمريكية أحد الموردين المهمين للسلاح التركي، وبالنظر للضغط الذي يقوم به اللوبي الأرمني واليوناني على واشنطن لمنع تسليم بعض الأسلحة لتركيا أو توقفها نهائياً أو تؤجل تسليمها، لذا وجدت تركيا في (إسرائيل) مورداً مهماً وبديلاً عن السلاح الأمريكي، وقطع الغيار التي ترفض واشنطن مد تركيا بها، لما تمتلكه من تكنولوجيا عسكرية متطورة وخبرات تدريبية وقتالية قادرة على تلبية متطلبات تطوير القدرات الحربية للجيش التركي(2)، لذا عقدت تركيا ثلاث اتفاقيات دفاعية وأمنية مع (إسرائيل) في الأعوام (1992 و1993 و1994)م، وفي 23 شباط 1996م وقع الطرفان على اتفاقية دفاعية وصناعية وعسكرية واسعة النطاق، كما تضمنت تعاوناً في التدريب العسكري وإجراء مناورات مشتركة والسماح لطياري وطائرات كل طرف باستخدام المجال الجوي للآخر، وترى أنقرة إن توثيق العلاقات مع (إسرائيل) سيمكنها من الحصول على دعم اللوبي الصهيوني في الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الموازنة مع اللوبي اليوناني والارمني العامل على عرقلة المصالح التركية في تلك البلدان(3).

ث. **العامل الامني:** تعد القضية الكردية من اخطر المشاكل التي تهدد الأمن القومي التركي، التي لم تتمكن من إيجاد الحلول الناجعة لها وخاصة في ما يتعلق بالنزاع المسلح مع حزب العمال الكردستاني، بعد حرب الخليج الثانية 1990م وانحسار دور الجيش العراقي، حيث أصبحت كردستان العراق منطقة أمنة لتجمع عناصر حزب العمال الكردستاني الذي يدعمه ويؤيد عملياته العسكرية أكثر من 10٪ من أكراد تركيا على وفق تصريحات الجنرال دوغان كورش رئيس هيئة الأركان الأسبق للجيش التركي، وقد قام الحزب

---

(1) Amikam Nachmani، "The Remarkable Turkish – Israeli Tie " ، Middle East ، vol . v ،No. 2 ، 1998 ، P . 25 .

(2) محمد نور الدين تركيا الجمهورية الحائرة ، مصدر سبق ذكره ، ص 207 وص 208 .

(3) ميشال نوفل، مدخل مفهومي للازمة التركية: البنية السياسية للحركة الإسلامية، مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث والتوثيق، مجلة شؤون الأوسط، العدد64، ، آب 1997، ص25. وكذلك: بشير نافع، السياسة الخارجية التركية وأسئلة ما بعد الحرب على غزة، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات في 9 نيسان 2009. http://www.aljazeera.net.htm

بتأسيس جيش التحرير الشعبي الكردستاني، متخذاً من شمال العراق قاعدة لانطلاق عملياته ضد الجيش التركي، والمنشأة الحكومية والمراكز السياحية و القيام بخطف المدنيين واغتيال الحرس والمعلمين وإلحاق الضرر المادي والبشري بتركيا ، فتسبب في مقتل آلاف الأشخاص وهدر ما يقارب من 12 مليار مارك ألماني سنوي(1). وهنا جاء دور أنصار التقارب مع الكيان الصهيوني في المؤسسة العسكرية التركية لطرح عملية التعاون مع الجيش الإسرائيلي الذي يمتلك القدرات الفنية والتقنية والإمكانيات العالية في المراقبة والإنذار والاتصالات، وعليه فقد تم عقد اتفاقية مع (إسرائيل) يسمح بموجبها القيام بطلعات مراقبة الكترونية على طول الحدود التركية مع إيران والعراق وسوريا ، والتركيز على مكافحة الإرهاب، وتامين الحدود التركية من تسلل المقاتلين الأكراد (2).

2. البعد الإقليمي

لعب العامل العربي والإسلامي في البعد الإقليمي دوراً مهماً في ردم الهوة بين الدولة التركية الحديثة والكيان الصهيوني من خلال المواقف السياسية التي اتبعتها بعض الجماعات العربية والإسلامية التي كان لها الانعكاس السلبي على علاقاتها مع تركيا الحديثة وقد أعطت المسوغ لمفكريها وقادتها العسكريين والسياسيين لإطلاق دعوة القطيعة مع العرب باعتبارهم أول من وجه سهام (الغدر) إلى الإخوة العربية التركية في تعاونهم مع الاستعمار المسيحي ضد الدولة العثمانية المسلمة إشارة في ذلك إلى الثورة العربية الكبرى التي قادها الشريف حسين بن على ضد الأتراك عام 1916م، بينما يعزو العرب أسباب ثورتهم إلى سياسة التتريك وتعاون مصطفى كمال أتاتورك مع الحركة الصهيونية في هدم الدولة العثمانية(3). وانسحب الحال على مواقف الأقطار التي ولدت من رحم الدولة العثمانية في تعاملها مع القضايا التركية، لاسيما بعد اعترافها ب(إسرائيل)، اعترافاً قانونياً، ودعمها للمواقف الفرنسية في احتلالها للجزائر وسوريا ، وخاصة في ما يتعلق بقضية الأزمة القبرصية والنزاع مع اليونان، وقضية

---

(1) كولستان كورياي وآخرون، القضية الكردية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص ص 62 – 66.

(2) م. هاكان يافوز، العلاقات التركية – الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، سلسلة دراسات عالمية العدد 29، أبو ظبي، 2000، ص 18.

(3) فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل خوري، دار قرطبة للنشر، قبرص الشمالية، 1993، ص24-28.

تهجير300 ألف لاجئ تركي من بلغاريا، فقد وقف العرب والمسلمين في الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى إلى جانب القبارصة اليونانيين، ولم يصوتوا إلى جانب قرار إدانة بلغاريا في منظمة المؤتمر الإسلامي، في حين قام الكيان الصهيوني بمساندة تركيا وتقديم الدعم العسكري لها اثر احتلاها الجزء الشمالي من قبرص(1). الأمر الذي دعا تركيا إلى الانحياز (لإسرائيل) وخاصة عقب اندلاع حرب الخليج الثانية عام 1990م وتداعياتها التي غيرت من خارطة الاصطفاف السياسي التي قسمت العالم، فوقفت تركيا ومعظم الدول العربية مع الولايات المتحدة وحلفائها، ودفعت بالفلسطينيين إلى الوقوف مع العراق في حربه، مما اكسب العلاقات التركية الإسرائيلية زخماً جديداً، كما أن عملية السلام العربية الإسرائيلية وتوقيع اتفاقية وادي عربه عام 1995م ساعدت على التقارب التركي الإسرائيلي، وعفت تركيا من إحراجها أمام الرأي العام المحلي والإسلامي، وإيجاد نوع من التوازن في العلاقة بين العلم العربي والإسلامي من جهة و(إسرائيل) من جهة أخرى، ناهيك من كون تركيا قد استثمرت الخلافات العربية والإسلامية، البينية، لمنع قيام محور أقوى منها، قادر على اتخاذ مواقف متشددة إزاء علاقتها مع الكيان الصهيوني، مما دفعها أكثر باتجاه عقد العديد من الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية مع (إسرائيل) والتي تشكل تهديداً خطيراً للأمن القومي العربي(2).

3 . البعد الدولي

بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وانتهاء النظام الثنائي القطبية، ظهرت تطورات مهمة في المنطقة والعالم، إذ حدث فراغ أيديولوجي وغياب للقوى الفاعلة وتغيير في المنطقة واستقلال دول آسيا الوسطى والقوقاز، وكان بعض من هذه التطورات له تأثير في التقارب التركي الإسرائيلي، واللتان كانتا تعملان في عهد الحرب الباردة بمثابة (قوة الحجاب للغرب)، للجم الشيوعية، وتحجيم الأصولية الإسلامية التي تمثلت في تنامي الحركة الإسلامية في تركيا، وانتصارات المقاومة الإسلامية في أفغانستان، وجنوب لبنان(3). ومع انتهاء الحرب الباردة، فقد اكتسبت الولايات المتحدة الأمريكية

---

(1) نجدت فتحي صفوت، موقف تركيا من قضية فلسطين، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 45، بيروت، 1982، ص ص 93 ـــ 97. بتصرف.

(2) تقديرات إستراتيجية، (العدد 43 – 44، في 5 كانون الثاني 1997)،ص ص 80 – 83..

(3) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص454. بتصرف.

صفة القوة العظمى الوحيدة، وأفصحت عن هذه الصفة في الشرق الأوسط من خلال حرب الخليج الثانية، وطرح مفهوم (النظام العالمي الجديد)، وبهذا عملت على ترسيخ تصور بأن ثمة بناء جديد سيجري إنشاؤه في الشرق الأوسط من أجل هذا النظام العالمي الجديد[1]. وأضحت متمسكة أكثر بالحضور في المنطقة ووجدت أن واحده من أهم متطلبات تنفيذ إستراتيجيتها في الشرق الأوسط يقوم على تدعيم العلاقات بين تركيا و(إسرائيل)، وقد وفرت كل مستلزمات توثيقها لكي يشكلان ذراعها في المنطقة، لاسيما بعد الإعلان عن سياسة الاحتواء المزدوج لكل من إيران والعراق ومراقبة إمكانياتهم التسليحية وبرامج أسلحة الدمار الشامل، والاستفادة من قوتهما في ردع تلك الدول عند الحاجة كما حصل مع العراق عقب حرب الخليج الثانية، لذا فقد ساهمت الإدارة الأمريكية في بلورة العلاقات بين الطرفين وإدامة التقارب وتنمية المصالح بينهما، وتعد الاتفاقية الإستراتيجية بين تركيا و(إسرائيل) التي تدعمها امتداداً لسياستها الإقليمية[2]. وعلى ما تقدم فقد عقدت تركيا اتفاقيات تعاون سياسية وعسكرية واقتصادية مع (إسرائيل) ساعية بذلك إلى جذب دعم نواب الكونكرس الأمريكي واللوبي اليهودي، كما أن (إسرائيل) من جانبها تعد الأصولية الإسلامية تهديداً لأمنها القومي لهذا ترحب بسياسة تركيا وإستراتيجيتها، التي كانت تضع دائماً في اعتبارها ارتباطات (إسرائيل) في البنية السياسية الإقليمية، وتأثيرها داخل النظام الأمريكي على وجه الخصوص، وفي ظل هذا التوازي في المحور الدولي، فقد أدت قوى اللوبي اليهودي العالمي أثراً مهماً في أن تصبح إسرائيل عنصر ضغط على القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة، أكثر من كونها دولية قومية ذات صبغة إقليمية، وعند النظر من هذه الزاوية، نجد أن العلاقات التركية الإسرائيلية قد اتسمت بخصوصية تبادلية مع العلاقات التركية الأمريكية، فقد أدت فعاليات اللوبي اليوناني والأرميني ضد تركيا إلى سعي تركيا إلى الحصول على دعم اللوبي اليهودي باعتباره عنصراً

---

(1) سيف علي حسيني، العلاقات التركية الإسرائيلية والأمن القومي الإيراني، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Printable&id=1609&lang

(2) جنكيز تشاندرا، صورة تركيا من الداخل، أزمة النظام السياسي دور الجيش، مجلة شؤون الأوسط، العدد 64، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، آب 1997، ص114.

موازناً، وأبدى اللوبي اليهودي بدوره اهتماماً بتوظيف هذا الدور التوازني على نحو يفتح الطريق أمام العلاقات التركية الإسرائيلية(3).

لقد كانت تركيا تعد علاقاتها مع (إسرائيل) هدفاً مهماً في استراتيجياتها من اجل قيامها بالضغط مع الإدارة الأمريكية واللوبي اليهودي على أوربا لقبول عضويتها في الاتحاد الأوربي ومساندة مواقفها بشان خلافاتها العديدة مع اليونان التي تقف حجر عثرة في طريقها نحو الاتحاد الأوربي والتي تملي على تركيا حلول فردية لصالحها(1). وقد شكلت حكومة الكيان الصهيوني عامل ضغط على الاتحاد الأوربي لصالح تركيا عندما بعث (شمعون بيريز) رئيس وزراء(إسرائيل) الأسبق عام 1995م برسائل إلى أعضاء البرلمان الأوربي الذي يزيد عددهم عن (500) عضو يطالبهم بمساندة تركيا للانضمام إلى الاتحاد الكمركي الأوربي وقد ساهمت هذه الخطوة في ترسيخ العلاقات التركية الأمريكية وتخفيف التوترات الحاصلة في العلاقات التركية الأوربية(2).

ولما تقدم نستنتج أن العلاقات التركية – (الإسرائيلية) كانت تنطلق من مصالح إستراتيجية مشتركة من اجل بلورة دور متميز على الصعيدين الإقليمي والدولي، فتركيا ترسم لنفسها دور فاعل من خلال تقوية علاقاتها (بإسرائيل) وتطوير قدراتها العسكرية والاقتصادية بمساعدة الأخيرة، لتنمية مصالحها وتحقيق أهدافها، ومن ورائها الولايات المتحدة بعيداً عن كل الضغوط الداخلية والإقليمية والدولية.

المطلب الثاني

حزب العدالة والتنمية وسياسات التقاطع مع (إسرائيل)

إن التقارب التركي (الإسرائيلي) الذي بينا ملامحه وأهم أسبابه في المطلب السابق، أدى إلى بروز عدة تحفظات عليه سواء في مستوى الداخل التركي من قوى وأحزاب وحركات أم على علاقات تركيا مع قوى دولية أخرى، وفي مقدمتها دول

---

(3) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مصدر سابق، ص455.

(1) د. جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص 250 وص 251 .

(2)جنكيز تشاندرا، المصدر السابق، ص 114.

الاتحاد الأوروبي ثم الصين وروسيا، ومن ناحية أخرى أخذ ذلك الترابط الدبلوماسي الذي يتصف بالسكون يشكل عبئاً على علاقات تركيا مع دول آسيا وإفريقيا ومنظمة التعاون الإسلامي على وجه الخصوص(1).

وبعد تشكيل الحكومة التركية من حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية عام 2002م، برزت أسئلة متعددة حول اتجاهات العلاقة بين تركيا و(إسرائيل)، التي شهدت بعض التوترات، وتقاطعت مع السياسات الإسرائيلية في مواطن كثيرة، نتيجة المنهج العدواني الذي تتبعه (إسرائيل) في الساحة الإقليمية عموماً وفي الأراضي الفلسطينية خصوصاً. ومما تقدم سنتناول ملامح سياسة الحزب تجاه تلك العلاقة ونحدد أسبابها ودوافعها وتقاطعاتها والعوامل المؤثرة عليها على وفق الأتي:

أولاً. العامل الإيديولوجي

من البديهي أن يكون للفكر السياسي أو العقيدة الدينية التي يحملها الأفراد والجماعات انعكاس مباشر على سلوكهم السياسي اليومي، وأدائهم الوظيفي، مهما حاولوا الاتقاء بخطاب غير الذي يؤمنون به. وقد كان من الطبيعي منذ اللحظة الأولى لصعود حزب العدالة والتنمية ذو الخلفية الإسلامية لغالبية قادته وكوادره إلى السلطة أن يثير مشاعر مختلفة وردود أفعال متباينة بين الأقليات الدينية في تركيا التي عبرت عن مخاوفها من إقامة "دولة إسلامية"، ولاسيما الأقلية اليهودية بسبب الكراهية المتصاعدة لما يعرف بالسامية جراء الاحتلال الصهيوني لفلسطين(2). إلا أن حزب العدالة والتنمية قد خفف من الحمولة الدينية في خطابه وبرامجه وركز في سياسته الداخلية على السعي لتامين لقمة العيش وتحقيق العدالة والحرية(3). وبفعل الدروس المستنبطة من تجربة الإسلاميين بزعامة نجم الدين اربكان في الحكومة، تمكن قادة حزب العدالة والتنمية من تحديد ملامح السياسة الخارجية الجديدة لتركيا بمقاربة تضمن لها دوراً محورياً في العالم الإسلامي دون التقاطع الكامل مع ثوابت العلاقة تجاه الولايات المتحدة و(إسرائيل)(4). وعلى ضوء هذه المعطيات جاء وصول حزب العدالة والتنمية ليضفي

---

(1) د. محسن خليل، المتغيرات الدولية الجديدة ومخاطرها على الأمن القومي العربي، مجلة دراسات سياسية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (1)، 1999، ص3.

(2) جلال ورغي، الحركة الإسلامية التركية، مصدر سبق ذكره، ص61.

(3) يوسف إبراهيم الجهماني، حزب العدالة والتنمية .. والعلمانية، مصدر سبق ذكره، ص12.

(4) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره، ص278.

مزيداً من القلق الإسرائيلي على علاقاته مع تركيا، إذ وصف أحد قادة الجيش الإسرائيلي فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات بأنه "كارثة على العلاقات الإسرائيلية التركية"(1).

ثانياً. العامل العربي والفلسطيني

ركز حزب العدالة والتنمية منذ وصله إلى السلطة عام 2002م في سياساته الخارجية على البحث عن دور محوري، وبدأت حكومة رجب طيب أردوغان تلتفت نحو العالم العربي والتقرب من همومه ومتابعة قضياه، ولما كانت القضية الفلسطينية هي محور وأساس القضية العربية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، وعليه فإن تناول السياسات التركية تجاه القضية الفلسطينية لا ينفصل بأي صيغة عملية عن جوهر السياسة التركية اتجاه العرب عموماً، كما لا ينفصل عن منظورها العام بطبيعة التفاعلات الإقليمية والدولية المرتبطة بهذه القضية(2).

وعلى الرغم من التسويات والاتفاقيات الحاصلة بهذا الشأن إلا أن التفاعلات في النصف الثاني من العام 2001م وطوال عام 2002م أدت إلى عودة الصراع إلى نمطه التقليدي الذي كان سائداً قبل بداية التسوية السلمية عام 1991م، وفي ظل التوترات الحادة بين بعض الدول العربية والفلسطينيين، من جهة و(إسرائيل) من جهة أخرى(3)، ومع عدم وجود إمكانية لاستعادة المسار السلمي للصراع في وقت قريب، مما أثر ذلك على العلاقة التركية الإسرائيلية، وانتقاد الحكومة التركية برئاسة أجاويد لجيش الاحتلال على استخدامه القوة المفرطة ضد الشعب الفلسطيني، إلى جانب ذلك كانت هناك حركات مقاطعة شعبية للمنتجات الإسرائيلية قامت بها التيارات الإسلامية في تركيا(4).

---

(1) محمد فارس حسن، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006، ص290.

(2) د. عبد الجبار عبد مصطفى، السياسات الإقليمية التركية اتجاه القضية الفلسطينية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 5، كانون الثاني 2002، ص37.

(3) د. جلال عبد الله معوض، دور تركيا في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج، مجلة شؤون عربية، العدد 69، القاهرة، 1992، ص238.

(4) محمد عبد القادر، الثابت والمتغير في العلاقات التركية الإسرائيلية، شبكة المعلومات الدولية على الموقع: http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/CI2R83.HTM

ولعل أولى المخاوف الإسرائيلية من صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة قد تحققت فيما يتعلق بالحرب الانكلو - أمريكية على العراق، إذ برز التباين الواضح بين موقف تركيا و(إسرائيل) حول الحرب قبلها وفي أثناء اندلاعها، متجلياً في تصريحات مسؤولي الجانبين حول ضرورة العمل العسكري من عدمه، فضلاً عن سياسة كل منهما إزاء تصاعد احتمالات شن العمل العسكري، إذ كانت إسرائيل الأكثر حماساً لقرع طبول الحرب، بينما كان الموقف التركي أكثر حرصاً على تفادي العمل العسكري انطلاقاً من خبرة رسختها تجربة حرب الخليج الثانية بتداعياتها السلبية على تركيا سواء على الصعيد الاقتصادي أو الصعيد الأمني، وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م شهدت العلاقة التركية الإسرائيلية تراجعاً واضحاً لها، بسبب محاولات إسرائيل عقد صفقات تعاون أمني بين جهازها ألاستخباري المسمى بالموساد، وبعض الشخصيات السياسية في شمال العراق، حيث استطاعت أجهزة المخابرات التركية رصد عدد من المجموعات الإسرائيلية، الأمنية والاقتصادية في مناطق الموصل والسليمانية وأربيل وكركوك، والتي تعمل باسم شركات أمريكية أو بولندية وتحت غطاء التنقيب عن النفط، ذلك مما دفع الخارجية التركية إلى استدعاء أحد موظفي السفارة الإسرائيلية في أنقرة لإبلاغه بعدم ارتياح تركيا لتزايد النشاط الإسرائيلي في شمال العراق(1). حيث تخشى تركيا من تزايد النفوذ اليهودي في شمال العراق وتقديم الدعم للقوات الكردية، الأمر الذي يشكل خطر على مصالحها التاريخية، وعلى حقوق الأقلية التركمانية في كركوك، ومما قد يؤدي إلى تعرضهم للاضطهاد العرقي(2).

لقد تصاعدت نبرة النقد في خطاب حزب العدالة والتنمية السياسي تجاه (إسرائيل)، وبدء انتهاج سياسة التقاطع معها منذ عدوانها على لبنان في 12 تموز 2006، فركزت الحكومة التركية والرأي العام الشعبي على العنف الوحشي الذي

(1) د. جابر إبراهيم سلمان، قراءات في المشهد التركي، العلاقات التركية ـــ الإسرائيلية في ظل التحولات الجديدة على الساحة العراقية، صحيفة المشرق العراقية، العدد (22) في 15 تشرين الثاني 2003، ص1. إن ما يعزز المعلومات التي أوردها تقرير المخابرات التركي حول التغلغل الإسرائيلي في العراق هو ما جاء في دراسة للكاتبة العراقية بثينة الناصري تفيد بان فرق المستشارين الأمريكيين التي تعمل لدى الوزارات العراقية تضم بين كل منها على شخصية يهودية واحدة في الأقل. ينظر: بثينة الناصري، صحيفة الوحدة الأردنية، في 23 تشرين الأول 2003.

(2) بثينة الناصري ، المصدر السابق.

يرتكبه العدو الصهيوني ضد المقاومة الإسلامية المتمثلة بحزب الله جنوب لبنان، أكثر من تركيزها على أسباب النزاع وقد حذر أردوغان من إنَّ الحرب تقود إلى "صدام حضارات"، كما عبر قادة الحزب عن استيائهم من مماطلة حلفاء (إسرائيل) الرئيسيين، الولايات المتحدة وبريطانيا في أروقة الأمم المتحدة بشأن القرار على وقف أطلق النار بغية منح الصهاينة مزيد من الوقت لإلحاق الأذى بالشعب اللبناني(□).

ومن ناحية أخرى كان موقف (إسرائيل) مخيباً لآمال الأتراك بشأن المسعى التركي للتوسط على المسارين الفلسطيني والسوري مع (إسرائيل)، وهذا ما دفع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى القول " إن رئيس الحكومة الإسرائيلية دفن محاولات الوساطة كلها التي تبذلها تركيا بهدف حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني"(□). وقد اعتبر أردوغان أن الهجوم على قطاع غزة بمثابة ازدراء بتركيا، لأنه جاء بعد أربعة أيام من زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت إلى أنقرة، لبحث الوساطة التركية في المحادثات غير المباشرة بين إسرائيل وسوريا، لهذا جاء الرد التركي في هذا السياق بتعليق الوساطة بين الطرفين(4).

إن موقف تركيا كان واضحا في معارضته1 لشن الحرب على غزة عام 2008م، وقد كشفت من محاولتها في الضغط على إسرائيل لوقف العمليات العسكرية ضد المدنيين والتي استشهد فيها أكثر من 1300 شخص وأكثر من خمسة آلاف آخرين(□). كما رفض أردوغان بشدة تحويل قطاع غزة، إلى سجن كبير مفتوح، وقال إن ذلك " أمر لا ينبغي السكوت عليه، ليس فقط من جانب دول المنطقة، بل أيضا من جانب العالم. فقد كان العدوان على غزة جريمة ضد الإنسانية بكل المقاييس، حيث استخدمت فيها القوات الإسرائيلية الفسفور الأبيض ضد المدنيين العزل"(□). ومنذ المواجهة العلنية بين رئيس الوزراء التركي ورئيس الكيان الصهيوني في قمة دافوس

---

(1) ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، مصدر سبق ذكره، ص 81.

(2) محمد عبد القادر، الثابت والمتغير في العلاقات التركية الإسرائيلية، مصدر سبق ذكره.

(3) بولنت اراس، السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الجزيرة للدراسات، في 19 كانون الثاني 2009، ينظر الموقع: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/527D6177-3049-4E4C-B32F-489485629A78.htm

(4) جليل عمر علي، السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص155.

(5) حوار فهمي هويدي وأردوغان: لو انتهكت إسرائيل أجواء تركيا ستتلقى ردا مزلزلا، صحيفة الشروق الجديد المصرية، 8 تشرين الثاني 2009.

بتاريخ 29 كانون الثاني 2009م والعلاقات بين تركيا و(إسرائيل) تمر بمرحلة من الجمود الكبير، ولم تنجح كل المحاولات في تبديد ما حصل، حين وصف أردوغان العمليات العسكرية ضد الفلسطينيين بأنها "جريمة ضد الإنسانية" و"وصمة في صفحة التاريخ" (□)، ودعا إلى ضرورة النظر للصراع الفلسطيني الإسرائيلي بخلفياته وأبعاده، مشيرا إلى عدم قيام إسرائيل بالتزاماتها وأنها ضيقت الحصار على الفلسطينيين بشكل خانق، وما أثار بيريز أكثر هو تأكيد أردوغان على أن حماس قد تم انتخابها ديمقراطيا، وأنه على المجتمع الدولي احترام هذا الخيار بل يجب أن تضم طاولة المفاوضات الرئيس الفلسطيني محمود عباس وأعضاء حماس جنبا إلى جنب لأن حماس من نسيج المجتمع الفلسطيني، وبذلك لمس رئيس الوزراء التركي عصبا حساسا يؤلم الغرب، وهو تذكيرهم بما أسماه "احترام الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وازدواجية المعايير"، ويرى الباحث التركي إنال باتو إن تركيا خسرت الحيادية التي كنا تتمتع بها بين حماس وفتح وكذلك سوريا من جهة، وبين (إسرائيل) من جهة أخرى، وان العلاقات قد تضررت بشكل كبير اثر ما حدث في دافوس (□).

لقد كانت تصريحات زعيم العدالة والتنمية القوية في دافوس، كافية لتفجر حقيقة مشاعر الشعب التركي من قضايا العرب والمسلمين والتي ظهرت في أنحاء تركيا، مما أثار مخاوف قادة مجموعات الضغط اليهودية في الولايات المتحدة وأعلنوا أن اليهود في تركيا يشعرون بالحصار والتهديد. وأن العلاقة واضحة بين الإدانة الشديدة لإسرائيل من المسؤولين الأتراك وظهور معاداة السامية(□). وقد جاء الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية (سفينة مرمرة) المحملة بالغذاء والدواء لفك الحصار عن أطفال ونساء وشيوخ غزة، ومقتل 9 أتراك ممن كانوا على متنها في أيار 2010م ليعقد المشهد السياسي بين الطرفين ويؤدي إلى تراجع العلاقات بينهما(□). وقد جاء في خطاب رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أمام نواب كتلة حزبه البرلمانية في 2 حزيران

(1) رنده حيدر، الموقف الإسرائيلي والتعاون الاستراتيجي التركي السوري، صحيفة النهار اللبنانية، في 19 أيلول 2009.

(2) صحيفة حريت التركية، في 30 كانون الثاني 2009.

(3) صحيفة الرياض السعودية، العدد 14832 في 1 شباط 2009.

(4) مينا العربي، قلق أميركي من تفاقم أزمة العلاقات التركية – الإسرائيلية صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11971 في 7 أيلول 2011.

2010م ما نصه " إن هذه المجزرة الدامية التي نفّذتها إسرائيل على سفن تنقل مساعدات إنسانية إلى غزة، إنما هو هجوم على الفلسفة الأساسية للأمم المتحدة. ... إنّ تركيا ليست دولة حديثة، ولا ننصح أحداً بأن يختبر صبر تركيا، ولا ينبغي لأحد أن يستهتر بتركيا، فكما صداقتها قيّمة، فإنّ عداوتها أقوى. إنّ خسارة صداقة تركيا بحد ذاتها، هي ثمن باهظ تدفعه إسرائيل. لن تبقى علاقتنا مع إسرائيل أبداً كما كانت لأن المجزرة هي نقطة تحول في هذه العلاقات، ... وأرى أنّ كل من يدافع عن إسرائيل على ما فعلت، سيكون شريكاً لها في ما ارتكبت. ولا بدّ من أنّ شيئاً ما يطمئن إسرائيل لمواصلة سياساتها التي تمثّل دمّلاً مفتوحاً يعوق تحقق السلام الإقليمي... وإن أدار كل العالم ظهره، ولو أغمض العالم نظره عن فلسطين، فلن ندير ظهرنا، ولن نغضّ النظر عن فلسطين والشعب الفلسطيني وغزة. "[1]. لقد جاءت كلمات أردوغان واضحة، قوية، حاسمة، ليس تجاه (إسرائيل) فحسب، وإنما كانت رسالة إلى حلفائها الذين ماانفكوا عن دعمها في كل الظروف وفي ذلك إشارة إلى الولايات المتحدة. وبذلك تراجعت جميع الآمال في إمكانية إعادة العلاقات إلى ما كانت عليه في عهدها السابق ما لم تعتذر (إسرائيل) عن الهجوم ودفع تعويضاً لعائلات القتلى والجرحى، كما جاء في تصريح أردوغان يوم 22 تموز 2011م حيث قال "لا يمكن اعتبار قتل الأبرياء أبداً عملاً مشروعاً"، وحيا الشعب الفلسطيني وكل الذين يدافعون عن القضية الفلسطينية[3]. إلا أن (إسرائيل) المعروفة بصلفها لم تعتذر، الأمر الذي دفع بحكومة العدالة والتنمية إلى الإعلان عن سحب سفيرها وطرد السفير الإسرائيلي وتجميد العلاقات التجارية والعسكرية مع (إسرائيل).

وقد أعربت جهات عسكرية إسرائيلية عن غضبها إزاء الموقف التركي. ودعت على المستوى السياسي إعادة النظر في العلاقات مع أنقرة. ونقلت صحيفة يديعوت أحرونوت الصهيونية عن مسؤول عسكري إنه " يجب الكف عن قبول الإملاءات والإهانات من جانب تركيا، فليس وحدهم من لديهم كرامة وهناك حدود لما يمكن لإسرائيل أن تدفعه من ثمن للمحافظة على العلاقات معها" [2].

---

(1) ينظر: نص خطاب زعيم حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان أمام نواب كتلة حزبه البرلمانية في 2 حزيران 2010.

(2) صحيفة الحياة السعودية، في 23 تموز 2011.

(3) حلمي موسى، أنقرة تلغي التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل، صحيفة السفير اللبنانية، العدد 11418 في 12 تشرين الأول 2009.

لقد جاءت هذه التصريحات المتشددة للحكومة التركية بسبب السياسة الإسرائيلية المتغطرسة في منطقة الشرق الأوسط وخاصة تجاه فلسطين التي لم تنسجم مع توجهات حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية، وبرنامجه السياسي الذي يقوم على أساس الاضطلاع بدور محوري واستراتيجي يتميز عما سبقه من أحزاب، ويؤهله للقيام بدور ايجابي ليس في حل مشكلات تركيا الداخلية والخارجية فحسب، بل في المساهمة الجادة لإرساء السلم الإقليمي، ويتمكن من مد يد المساعدة إلى النظم السياسية في المنطقة لإعادة بناء مؤسساتها الوظيفية وتفعيل مسألة الديمقراطية فيها على ذات الأسس التي استندت إليها تجربته في تركيا. وستبقى نقطة ارتكاز إستراتيجية مهمة جداً في الشرق الأوسط.

ثالثا. العامل الاقتصادي والعسكري

إن جميع التقاطعات التي حصلت بين سياسات تركيا و(إسرائيل) جراء مواقف الأخيرة التي لا تنسجم مع التوجهات الإقليمية لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا منذ عام 2002م، كانت غير مؤثرة في بادئ الأمر على العلاقات الاقتصادية بين الطرفين ولم تشهد تراجعاً ملحوظاً، فقد تم أثناء زيارة وزير الطاقة (الإسرائيلي) يوسف بارنيسكي إلى تركيا عام 2003 توقيع اتفاقية بين الطرفين بقيمة (800) مليون دولار، لبناء ثلاث محطات كهربائية في الأراضي المحتلة، وقد وصل حجم الصادرات التركية إلى (إسرائيل) خلال عام 2006م إلى مليار دولار في حين بلغ حجم الواردات التركية منها بحدود (800) مليون دولار، ويذكر أن الصادرات الإسرائيلية الرئيسة إلى تركيا كانت في مجال الكيمياويات، أما الواردات الرئيسة من تركيا فهي في مجال الأنسجة والمعادن المختلفة (1).

وقد بادر رئيس الحكومة التركية أردوغان لمساعدة الفلسطينيين في المجال الاقتصادي من خلال حث اتحاد الغرف والتبادل التجاري في تركيا (TOBB) على إنشاء منطقة صناعية على الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة، "الصناعة لمبادرة السلام في فلسطين" لتكون أساسا للتعاون بين فلسطين و(إسرائيل) وتركيا ولتسهم في تحقيق السلام في المنطقة، وعلى الرغم من تدمير الموقع الذي اعتزم اتحاد الغرف التجارية

(1) ميشال نوفل، مدخل مفهومي للأزمة التركية، البنية السياسية للحركة الإسلامية، مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث والتوثيق، مجلة شؤون الأوسط، العدد 64، آب 2006، ص25.

TOBBبناء المنطقة الصناعية فيه، اثر العدوان الإسرائيلي على غزة في آب 2006م، إلا أن رئيس المنظمة، رفعت هيسارجيكلى أوغلو، أعلن عزمه على استثمار 100 مليون دولار أمريكي لإنشاء المشروع وتوظيف ستة آلاف فلسطيني بعد إعادة الاستقرار في المنطقة، وقد أعلن نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز تأييده للمشروع[1]. ولقد وصل حجم التجارة الخارجية مع (إسرائيل) إلى 2,3 مليار دولار أمريكي في عام 2007م في حين كان 100 مليون دولار عام 1994م. وقد أصبحت تركيا اكبر شريك تجاري (لإسرائيل) في منطقة الشرق الأوسط، عندما احتلت تركيا المرتبة الخامسة في قائمة الدول الأوروبية لعام 2007م في حجم التجارة القائمة معها. وارتفعت نسبة استيراد المواد من (إسرائيل) بقيمة 24.7٪ من قيمة 410.7 الى 512.3 مليون دولار أمريكي) في خلال ستة الأشهر الأولى من عام 2007م. أما الصادرات التركية إلى (إسرائيل) فقد ارتفعت بنسبة 29.6٪ حيث ارتفعت من مستوى 603.1 مليون دولار إلى مستوى 781.9 مليون دولار أمريكي ، أما الزيادة الحاصلة في الحجم التجاري الخارجي فكانت بنسبة 27.6٪ لتصل إلى 1.294.2 مليار دولار أمريكي. مع العلم أن هذه الأرقام لم تشمل التجارة العسكرية والعقود وقطاع الخدمات. أما التجارة العسكرية فلم تكن من صالح تركيا. لان ما كسبته (إسرائيل) من أرباح وحجم تجاري خارجي تميل كفة الميزان لصالحها، وقد كسبت تركيا موارد مهمة من قطاع السياحة، إذ بلغ عدد السياح الإسرائيليين الذين زاروا تركيا في عام 2005 ثلاثمئة ألف سائح[2].

حجم التجارة الخارجية بين إسرائيل وتركيا

التجارة الخارجية بين إسرائيل وتركيا للمدة **2000م - 2006م** (**000** دولار أمريكي)				
السنة	الصادرات	الاستيرادات	الحجم	الموازنة
2006	1.528.884	773.071	2.301.955	755.813
2005	1.466.913	804.691	2.271.604	662.222
2004	1.315.292	714.143	2.029.435	601.149
2003	1.082.998	459.488	1.542.486	623.510
2002	861.434	544.467	405.901	316.967
2001	805.218	529.489	1.334.707	275.729
2000	650.142	505.482	1.155.624	144.660

المصدر:مؤسسة الإحصاء التركية

(1) بولنت اراس، السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الجزيرة للدراسات، ينظر الموقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/527D617730494E4C-B32F-489485629A78.htm
(2) التقرير التجاري الصادر عن السفارة القطرية في تركيا للعام 2008. وكذلك : مؤسسة الإحصاء التركية.

وفي المجال العسكري كانت العلاقات مع (إسرائيل) ذات قيمة خاصة بالنسبة لتركيا، فقد باشرت بمشروع جديد لتحديث قواتها العسكرية بقيمة 150 مليار دولار على مدى 25 عاماً، وأدت التقنية الإسرائيلية تأثيراً حيوياً في ذلك التحديث الذي قرب بين القدرات الدفاعية لكلا الطرفين، وقد بلغ إجمالي مبيعات الأسلحة الإسرائيلية إلى تركيا حتى عام 2004م مليار دولار وقد حققت المشورة العسكرية الإسرائيلية إلى الجيش التركي مستوى غير مسبوق من التنسيق وتبادل الخبرات[1]. كما أن حكومة العدالة والتنمية، لم تقدم على إلغاء أي من عقود التسليح التي تمت مع (إسرائيل) قبل وصول الحزب إلى السلطة عام 2002م، وعقدت اتفاقا واحدا معها، خاص بشراء(12) طائرة للتجسس بدون طيار، ولم تف بها حكومة تل أبيب، لذا فقد اضطرت الحكومة التركية إلى استئجار تلك الطائرات لحاجتها إليها وألغت ذلك العقد[2].

كما أعدت حكومة حزب العدالة والتنمية تشريع يسمح لشركة إسرائيلية بمهمة تطهير الحدود التركية - السورية (510 كم) من الألغام وتحويل المساحات المطهرة إلى أراض زراعية في مقابل استئجار الشركة لها مدة 44 عاما. وقد حذر النائب عن حزب الشعب الجمهوري حقي أوكاي الحكومة من الأمر خلال نقاشات البرلمان بقوله "ستخلقون غزة ثانية" إذا ما أدت التوترات بين سوريا وإسرائيل إلى اشتباكات". وقد رفض أردوغان انتقادات المعارضة، معتبرا أن الاتفاق سيكون "مكسبا" للاقتصاد التركي، وللشباب العاطلين عن العمل، مشددا على أن استثمار رأس المال "لا دين له، ولا جنسية، ولا انتماء عرقيا". وأضاف "هذه الاستثمارات ستساعد تركيا على تجاوز أزمتها الاقتصادية، ومواجهة ازدياد معدل البطالة، التي ستقل إلى16٪ [3].

ومما تقدم يتبين أن العلاقة بين تركيا و(إسرائيل) ذات قيمة إستراتيجية ترتبط بعقود تجارية وعسكرية طويلة الأمد يصل بعضها إلى أكثر من خمسة وعشرين سنة ولا يمكن تجاوزها بسهولة، وهذا ما سيدفع إلى تجاوز الأزمات التي تمر بها العلاقات بين الجانبين، لا سما وأنها تأخذ طابعاً براغماتياً مبنياً على المصالح المشتركة.

---

(1) جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص164.

(2) رجب طيب أردوغان حوار مع فهمي هويدي: لو انتهكت إسرائيل أجواء تركيا ستتلقى ردا مزلزلا، مصدر سبق ذكره.

(3) إفتكار البنداري، صحيفة تايم تورك الالكترونية، في 27 أيار 2009 على الموقع: http://www.arabturkdialog.com .

رابعاً. العامل الأمريكي واللوبي اليهودي

لقد أصبحت تركيا بحاجة إلى إعادة تقييم علاقاتها مع (إسرائيل) في إطار السياسة العامة للشرق الأوسط ونتائجها المتعلقة بساحات التأثير الإقليمي المتبادل[1]. كما أنها أصبحت تدرك جيداً لدورها وأهميتها بالنسبة للمنظومة الغربية، والدليل على إدراكها لأهميتها يتضح من موقفها المتصلب إزاء (إسرائيل) على الرغم من تصاعد أصوات التهديد الأمريكية لتركيا بسبب موقفها من العلاقة معها، كما يتبين من مقال كتبته ألصحفيه اليمينية جينفر روبين في صحيفة واشنطن بوست قالت فيه "إن على تركيا موازنة علاقاتها مع إسرائيل مع تغذيتها لشعبها"، إلا أن إدارة أوباما لم تعر اهتمامها لذلك، لأنها تعتمد على تركيا في التعامل مع الثورات في كل من ليبيا ومصر وسوريا، فلن تسمح حاليا بأن تجعل من قضية العلاقة مع (إسرائيل) موضوعاً لتوتير علاقاتها مع أنقرة. على الرغم من كونها بحاجة إلى عودة العلاقات بين الطرفين إلى عهدها لكي تضمن التحرك التركي في الضغوط على النظام المصري المرتقب بعد ثورة يناير 2011م لتحديد طبيعة علاقاته مع (إسرائيل)[2].

لقد تعرضت الشراكة الإستراتيجية بين تركيا و(إسرائيل) إلى تراجع ملموس بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، إلا أنها لم تصل حد القطيعة كي لا يثير مخاوف المؤسسة العسكرية والعلمانيين المتشددين واتهامه بالأصولية ومعاداة العلمانية والتأسيس لإقامة دولة إسلامية، وتحاول تركيا المحافظة على هذه الشراكة من أجل تحقيق أهدفها التي تعي جيداً استحالة انجازها من دون مساندة ودعم قوى ومنظمات دولية فاعلة[3]. وهذا ما يعلل اللقاءات المستمرة لأردوغان مع اللوبي اليهودي في واشنطن وتشديده على أن العلاقة مع (إسرائيل) سوف تستمر على الأصعدة السياسية والاقتصادية والتجارية كافة، موضحاً لهم أن انتقاداته الأخيرة إلى (إسرائيل) كانت موجهة إلى سلوك الحكومة الإسرائيلية، وليس إلى (إسرائيل) بوصفها دولة، وهذا ما يشير إلى أن ثوابت العلاقات التركية الإسرائيلية حافظت على استمرارها على الرغم من اهتزازها الشديد جراء فاعلية المتغيرات المحيطة بها[4].

---

(1) ميشال نوفل، مدخل مفهومي للأزمة التركية، مصدر سبق ذكره ، ص26.

(2) نقلا عن: مينا العريبي، صحيفة الشرق أوسط، مصدر سبق ذكره .

(3) حيدر عبد الرزاق، الإستراتيجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي، مصدر سابق، ص150.

(4) محمد عبد القادر، الثابت والمتغير في العلاقات التركية الإسرائيلية، مصدر سبق ذكره.

إن تركيا تدرك جيدا أن العلاقة مع (إسرائيل) تعد من أهم محددات علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تستغني عن الحاجة إليها في تلبية طموحها الاستراتيجي في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، وفي تخطيها للمشكلات القائمة بصدد قضية قبرص والمسألة الكردية والعلاقة مع الأرمن، وفي تجاوزها للازمات الاقتصادية والسياسية التي تعصف بالبلاد بين الفينة والأخرى، وبناءً على ذلك فلابد أن تحافظ تركيا على نمط من العلاقة مع (إسرائيل) لأنها ستكون الخيط الناظم لبقية علاقاتها مع المنظومة الغربية.

وعلى الرغم مما تقدم يبقى واحد من أهم أسباب تغيير سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه (إسرائيل) يمكن استنتاجه من المقاربة التي تستند إلى فرضية تقوم على أساس الإستراتيجية التي اتبعها قادة الحركة الصهيونية منذ تأسيسها في البحث عن أصدقاء ضمن المحيط العربي من الذين لا يضعون تحرير فلسطين ضمن أهدافهم وأولوياتهم الإستراتيجية، فوجدوا في الأتراك الكماليون والإيرانيون إبان عهد الشاه ضالتهم، وكذلك في بعض الأقليات القومية والدينية الذين تتقاطع ولا تتفق أهدافهم مع تطلعات العرب أو المسلمين[1]. وبعد قيام الجمهورية الإسلامية خسرت الصهيونية حليفها الرئيسي في إيران، كما أنها لم تتمكن من استغلال الأقليات التي تدعمها في تنفيذ سياساتها بالشكل الذي يحقق أهدافها، بفعل قوة النظم السياسية التي تعيش في كنفها، فركزت على كسب الدعم والتأييد التركي لها حيث باتت تعيش في بيئة إقليمية رافضة لوجودها بمجملها، فنجم عن ذلك عقد عشرات الاتفاقات الإستراتيجية، العسكرية والسياسية والتجارية مع تركيا بما يعزز المصالح بين الطرفين، ولكن بعد احتلال العراق تمكنت (إسرائيل) من التغلغل المباشر ليس في كردستان العراق فحسب بل في عموم الساحة العراقية، إذ أينما وجدت القوات الأمريكية المحتلة دخل العدو الإسرائيلي بكل ثقله، مما أتاح له تحقيق هدف رئيس يتمثل في عزل إيران عن سوريا من الناحية اللوجستيه والعمل على الضغط عليهما، فهي أصبحت موجودة على الحدود السورية والإيرانية من جانب العراق وتخطط لإثارة الفتن فيهما بشكل مباشر مما اضعف الحاجة الإستراتيجية للتحالف مع تركيا وتقلصت أهمية الموقع التركي[2]، ولم

---

(1) جوناثان راندل، امة في شقاق: دروب كردستان كما سلكتها، ترجمة فادي حمود، دار النهار للنشر، بيروت، 1997، ص246.

(2) سيد حسين موسوي، مثلث القوة: تركيا وإيران والعرب، مصدر سبق ذكره، ص ص6 – 7.

تعر أهمية إلى دورها، الأمر الذي دفع بتركيا إلى إعادة النظر في إستراتيجيتها تجاه (إسرائيل) وتبحث لها عن بيئة تنسجم مع طبيعة نظامها الاجتماعي في ظل حكومة العدالة والتنمية فلجأت إلى المنظومة الإسلامية والعربية محاولة في الوقت نفسه أن تلفت انتباه الاتحاد الأوربي إلى دورها الإقليمي والمحوري الذي يمكن لها أن تقوم فيه كرأس جسر بينهم وبين العالم الإسلامي، ولتعوض خسارتها من التباعد الذي حصل مع (إسرائيل)، لذا فقد وجدنا أن قادة حزب العدالة والتنمية كانوا لا يتركون فرصة سياسية أو إعلامية ليؤكدوا فيها تقاطعهم مع السياسات (الإسرائيلية) وقد تمكن قادة الحزب في ذلك من استدراج الرأي العام العربي والإسلامي باتجاه التعاطف مع سياساتهم وتمهيد الأرضية الملائمة لكسب قطاعات شعبية واسعة تدعم حضورهم بغية تحقيق مكاسب اقتصادية وممارسة دور أكثر فاعلية في تحديد ملامح النظام السياسي العربي في ظل تصاعد الحركات الشعبية المطالبة بالتغيير والحرية ليعزز من مكانتهم الإقليمية، حيث تستند نظرية الحزب في رؤيته لكسب محيطها العربي والإسلامي إلى معادلة اجتماعية بسيطة تقول(ابعد عن عدوي تقترب مني). والواقع أن الأتراك حكومة وشعباً باتوا يدركون جيداً أبعاد الفكر الصهيوني العنصري وما يحمله من أهداف إستراتيجية تتعدى الحدود الجغرافية المغتصبة التي يقيم الصهاينة كيانهم عليها.

المبحث الثالث

تركيا والاتحاد الأوروبي

تعد العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي امتداداً وانعكاساً للعلاقات التاريخية التي سادت بين تركيا العثمانية والقارة الأوربية والتي أنتجت مخرجات تختلف عن علاقات تركيا بالمناطق الأخرى، وتفرض وضعاً معقداً بين تركيا المتدة إلى القارة الأوروبية وبين الاتحاد الأوروبي[1]. مما أدى إلى تحكم جدلية الاستيعاب والاستبعاد في توجيه وفهم مسارات العلاقات التركية الأوروبية وانعكاسها على القوى والتيارات المتنافسة في كلا الجانبين التركي والأوروبي، فمن الجانب التركي، هناك رغبة قوية في استيعاب المكتسبات العلمية والتقنية للحضارة الغربية، واندماجها داخل المنظومة الأوروبية، وهو الهدف المعلن لسياسي العدالة والتنمية منذ وصولهم إلى السلطة في تشرين

(1) د. أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص537.

الثاني 2002م. كما أن هناك رغبة علمانية قديمة تسعى إلى الذوبان في أوروبا بكل المعاني التي يحملها مفهوم الاندماج ومن نواحي سياسية واقتصادية واجتماعية. بينما يرفض فريق ثالث من القوميين الأتراك فكرة الاندماج الحضاري مع الغرب، ويناهض عملية التغريب، ويتبنى مشروع الاستقلال الحضاري[1].

أما على الجانب الأوروبي، فبالرغم من وجود أصوات لبعض الأحزاب والحكومات الأوروبية التي تنادي بالانفتاح على تركيا لأهميتها الإستراتيجية، إلا أن نزعة إقصاءها كانت ولا تزال هي الأقوى والأكثر فاعلية لدى عدد من أعضاء الاتحاد الأوربي الرافضين لفكرة الالتحاق التركي باتحادهم، لأسباب منها ما هو تاريخي ونفسي يرجع إلى زمن الهيمنة العثمانية وبلوغها أبواب فيينا، ومنها ما يتعلق بمخاوف بعض الدول الأوربية من الثقل السكاني لتركيا البالغ حوالي (75) مليون نسمة، ولكن يبقى العامل الديني والثقافي الذي يرتبط بهوية تركيا الإسلامية من أهم دوافع الرفض الأوربي المسيحي لقبول تركيا المسلمة في عضوية الاتحاد الأوربي. وإلى جانب مواقف الرفض والقبول هذه، يقدم فريق ثالث كألمانيا حلاً وسطاً لا يعطي تركيا عضوية كاملة وإنما يمنحها (شراكة متميزة) مع الاتحاد الأوروبي، بدعاوى مختلفة يرتكز جلها على عدم تجانس تركيا دينياً وثقافياً مع باقي دول الاتحاد[2].

وهكذا نجد أن أوروبا لا تزال تقيّم جدلية الانتماء التركي والفرص التي تنجم عن استيعابها أو استبعادها بالاستناد إلى دورها الإقليمي في المشرق العربي خاصة، وفي العالم الإسلامي بشكل عام. لاسيما بعد استحواذ حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية على السلطة في تشرين الثاني 2002م. لذا ومن اجل استقراء واقع العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوربي، واستشراف مستقبلها على وفق المنطلقات السياسة التي تبناها حزب العدالة والتنمية، حرصنا على تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول: التأثيرات المتبادلة بين تركيا والاتحاد الأوربي.

المطلب الثاني: مستويات العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوربي.

المطلب الثالث: معوقات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

---

(1) إبراهيم البيومي غانم، جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مصدر سبق ذكره، ص169.

(2) المصدر نفسه، ص170.

المطلب الأول

التأثيرات المتبادلة بين تركيا والاتحاد الأوربي

تعد مسألة الانضمام التركي إلى الاتحاد الأوروبي واحدة من أهم الأهداف الإستراتيجية التي تسعى تركيا إلى تحقيقها، وقد اكتسبت خصوصية فريدة وقابلة للتأثير والتحول لارتباطها بجملة من التحديات المهمة ذات التأثيرات الجانبية على منطقة الشرق الأوسط تحديداً نتيجة لعوامل دولية وإقليمية وداخلية متعددة [1]. إن التحديات التي تواجه الخيار التركي نحو لاتحاد الأوربي لا تنحسر في التحدي الاقتصادي فحسب، كما يشيع الأتراك، بل هناك عدة مستويات ومعايير للقبول الأوروبي في مقدمتها ضعف الديمقراطية، وانتهاكات حقوق الإنسان، وقمع الأكراد، ومشاكل الأقليات، والتضخم السكاني، فضلاً عن العامل الحضاري الديني الذي يعد حجر الزاوية في تحفظ بعض الزعماء الأوروبيين على انضمام تركيا، هذا على مستوى الداخل [2]، أما على المستوى الخارجي فنجد أن اليونان تضع جملة من المحددات على دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي والمتعلقة بالقضية القبرصية وحدود مياهها الإقليمية في بحر إيجة والجرف القاري والمجال الجوي، والتي يصر الاتحاد الأوروبي على ضرورة تسويتها قبل البت في عضوية تركيا، فضلاً عن المواقف المتناقضة لفرنسا وألمانيا بشان العضوية الكاملة، ومعارضة الرأي العام الأوروبي لها [3].

إن تركيا الحديثة كانت الوريث الشرعي لمسيرة الإصلاح والتحديث التي بدأت منذ عهد الإمبراطورية العثمانية في عام 1839م مع صدور فرمان الإصلاح المعروف بـ(التنظيمات)، والتي جاءت في إطار الرغبة لمواجهة حال العجز والتراجع والتخلف التي كانت تعانيها الدولة العثمانية، واستجابة للمطالب الخارجية والضغوط المفروضة عليها من أوروبا تحديداً. ومع طي المرحلة العثمانية وظهور الجمهورية الجديدة، لم يتغير الكثير في ذهنية التعامل التركي مع التحديث بحيث تنسجم الديمقراطية والعلمانية وحقوق الإنسان والحريات مع ما هو متفق عليه من تعريفات في أوروبا والغرب. وفي العام

(1) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره، ص192.

(2) ريمون ماهر، العلاقات اليونانية ــ التركية، مساع نحو التسوية، مصدر سبق ذكره ، ص138.

(3) إبراهيم خليل العلاف، الاتحاد الأوروبي هل هو ناد مسيحي، مصدر سبق ذكره ، ص3.

1963م كانت هناك محاولة جزئية لتنظيم التطلع التركي نحو أوروبا مع توقيعهما على (بروتوكول أنقرة)، الذي تعهدت تركيا بموجبه بالإصلاح الديمقراطي(1).

ولقد وضعت أوربا تركيا على سكة الاتحاد الأوروبي عندما وافقت على قبوله(عضواً مرشحاً) للانضمام إليه في قمة هلسنكي عام 1993م على الرغم من رفض الرئيس الفرنسي الأسبق فاليري جيسكار ديستان وذلك لأنه يرى " أن تركيا ليست دولة أوروبية وعاصمتها تقع خارج أوروبا" (2). إلا إن قمة كوبنهاجن السياسية والاقتصادية عام 2002م أقرت توسيع الاتحاد الأوربي، وتحديد موعد جديد لبدء المفاوضات مع تركيا في عام 2004م، بعد أن كان من المفترض أن تبدأ في عام 2002م مع تحديد سقفا زمنيا لانتهائها يمتد من (10_15) سنة حسب توقعات الأوربيين، دون أي ضمانة تكفل قبولها(3)، ما لم تستطيع تركيا الوفاء بتنفيذ 28 بندا من مجموع 35 بنداً يشترط تنفيذها للانضمام للاتحاد الأوروبي(4)، التي يجب أن تتوافق مع معايير قمة كوبنهاجن عام 1993م، والتي يمكن إيجازها بالاتي(5):

1. المعايير السياسية:

أ . إرساء أسس الديمقراطية النيابية.

ب. بناء دولة القانون، وتفكيك قواعد الاستبداد.

ج. احترام حقوق الإنسان وإلغاء التشريعات المنافية لها.

د. احترام حقوق الأقليات ومنحها حرية الممارسة الثقافية على وفق التعبير عن هويتها داخل إطار الدولة.

2. المعايير الاقتصادية:

أ . وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على نظام السوق.

---

(1) محمد نور الدين، تركيا والاتحاد الأوروبي، مصدر سبق ذكره ، ص193.

(2) مصطفى النيفر، تركيا أولى تجارب العلمنة أول مظاهر الصحوة، مجلة تونسية، العدد (18) شباط 1999، ص40.

(3) محمد نور الدين،، تركيا والاتحاد الأوروبي، مصدر سبق ذكره ، ص194.

(4) العالم وتركيا، ينظر الموقع:-http://trtarabic.tv/ar/turkey-information/arabia/182 183.htm، ص183. وكذلك ينظر: .http://www.bbc.co.uk/arabic في 29 آذار 2010.

(5) سعد عبد المجيد في حوار مع المفكر والشاعر التركي سيزائي فرافوش، على موقع: http://almoslim.net/node/96044 في 29 شباط 2004.

ب . إصلاح النظام المصرفي والمالي ليتكيف مع النظم المعمول بها في دول الاتحاد.

ج . إصلاح المؤسسات والمرافق العامة، بما يتفق مع المقاييس الموجودة في الاتحاد.

د . بناء سوق محلية قادرة على تحمل تبعات الانفتاح على السوق الداخلية الأوروبية.

هـ . مكافحة الفساد والرشوة في جهاز الدولة.

إضافة لما تقدم فإن هناك مجموعة من الإجراءات المطلوب توفرها في البلد المتقدم للعضوية تبدأ بالإفصاح عن الراغبة في الانتماء بإرادة واضحة، ثم التعهد بالخضوع للشروط والإجراءات التي نصت عليها المادة (49) من معاهدة الاتحاد الأوروبي، التي أيدها إعلان كوبنهاجن وجاء فيها أن تبدأ المرحلة التمهيدية للتفاوض مع الدولة المرشحة من تاريخ التقرير الذي تقدمه المفوضية الأوروبية وتبين فيه مدى استجابتها لمعايير كوبنهاجن، ثم تعرض القضية على المجلس الذي يمثل حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد، بعدها يحال القرار إلى البرلمان الأوروبي للتصويت عليه بأغلبية عدد نوابه، ولا يكون قرار قبول العضوية نافذاً إلا إذا صادقت عليه كل الدول ذات العضوية وفقاً لآليات التصديق على المعاهدات الدولية(1).

ومن الواضح أن الطلب التركي لا يزال من الناحية الإجرائية في بداية الطريق، وإن شروط ومعايير كوبنهاجن سالفة الذكر تكشف عن أن كل طرف يحاول اختبار نفسه، إلى جانب أنه يختبر الطرف الآخر أيضاً، فعلى المستوى التركي ترى التيارات السياسية والفكرية فيه أن الاقتراب من العضوية في الاتحاد الأوروبي يبعد التيارات العلمانية عن مواقعها السلطوية التي انفردت بها لعقود طويلة بالرغم من أن هذه التيارات هي التي حملت حلم الالتحاق بالغرب والسير على خطاه قبل تأسيس جمهوريتهم(2).

---

(1) فؤاد نمرا، الاتجاهات السياسية في أوروبا وقضية انضمام تركيا، مجلة شؤون الشرق الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (116)، خريف 2004، ص77.

(2) هشام منور، الشرق الأوسط بوابة تركيا الإقليمية للتحول إلى قوة عالمية، صحيفة القدس العربي، في 27 آذار 2009، ص6.

أمـا التيـارات الإسـلامية فـترى أنـه كلمـا اقتربـت العـضوية، زادت فرصـتها في المشاركة بالسلطة، وتعززت ضمانات حمايتها من الانقلابات العسكرية، بالرغم من الاتهامات الموجهة لذوي المرجعية الإسلامية بتهمة معاداة الغرب(1).

بمعنـى واضـح أن كـل نجـاح علـى طريـق العـضوية هـو مكـسب للإسـلاميين، وخسارة للعلمانيين وهذه تعد مفارقة كبيرة في العلاقات التركية الأوروبية.

أما من ناحية أوروبا فهي أمام اختبار لمنظومة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تؤمن بها، ولا بد أن تحدد إن كانت (نادي ديمقراطي)، أم أنها (نادي مسيحي) كما أكد ذلك الرئيس الفرنسي الأسبق فاليري جيسكار ديسكان واضع مشروع أوروبا الموحدة، وأنها لا تزال تقف على صخرة الثقافة المسيحية المحملة بأوزار العصور القديمة(2). ولذا فإن دخول دولة مثل تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يجب أن لا يشكل عامل خوف للاتحاد، لأنها ستكسبه دوراً أكثر عالمية وستسوق لأوروبا في العالم الإسلامي ليفتح أسواقه أمامها، كما سيساعد انضمام تركيا على رفد أوروبا بدماء جديدة قوامها أكثر من (75) مليون نسمة، وإنها ستخرج الاتحاد من البعد الديني في العلاقة بين الطرفين، وإبعاد تركيا من دائرة الاتهام بالتهديد الديني والديموغرافي في نظر الأوروبيين، مما سينعكس ايجابيا على قضية الهوية وإقصاء من يجعلها عقبة أمام الاندماج المتبادل، فضلاً عن أن قبول تركيا بعضوية كاملة في الاتحاد الأوروبي سيحرر أوروبا من إحدى مشكلاتها الحدودية الداخلية والمتفجرة بين الحين والآخر من جهة قبرص واليونان، كما أن دخول تركيا موحدة ونازعة لفتيل مشكلاتها العرقية مع أكرادها ستكون نموذج لدول الجوار التركي في البحث عن حلول لمشكلاتها العرقية بصورة حضارية(3). إن هذا التأثير المتبادل بين تركيا والاتحاد الأوربي يدفعنا للبحث ولو بشكل مختصر في طبيعة العلاقة بينهما ضمن أطرها السياسي والاقتصادي والقانوني والاستراتيجي من أجل معالجة الأبعاد الزمنية التي تتطلبها هذه العلاقة لوجدنا بأن أخطر المشكلات التي ستواجه تركيا في علاقاتها السياسية مع الاتحاد الأوروبي هي كيفية التوفيق بين الخيارات الإقليمية للسياسية الخارجية المشتركة للاتحاد

---

(1) علي فؤاد باشكيل، موقف الدين من العلم، ترجمة أورخان محمد علي، دار الوثائق، الكويت، (د.ت)، ص93.

(2) إبراهيم البيومي غانم، جدلية الاستيعاب، مصدر سبق ذكره، ص179.

(3) محمد نور الدين، تركيا والاتحاد الأوروبي، مصدر سبق ذكره، ص196.

الأوروبي والسياسات الإقليمية التي تنتهجها تركيا، كذلك التدهور المحتمل أو المفترض الذي تشهده هذه العلاقات بين الحين والآخر ومدى قدرة تركيا على تجاوزه لاسيما في الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز[1]، فضلاً عن مواقف تركيا إزاء خياراتها العالمية والقارية والإقليمية الذي تبدو فيها تركيا مضطرة إلى إبداء تنازلات كما حصلت بموجب اتفاقية الاتحاد الكمركي، أما الاتحاد الأوروبي الذي أبدى وما زال يبدي براعة في التحكم بإيقاع علاقاته مع تركيا عبر إطالة مدى المباحثات بشأن العضوية الكاملة إلى أقصى حد ممكن، مما سيدفع بتركيا لتوسع مناوراتها السياسية لتتمكن من مقاربة التطورات المختلفة بسياسات بديلة بين الحين والآخر[2].

أما على الصعيد الداخلي فقد كان النهج الكمالي الذي أمضى 80 عاماً من سيطرة الجيش على النظام السياسي والبيروقراطية المدنية، والسلطة القضائية، ووسائل الإعلام، في الوقت الذي ينادي فيه بضرورة دمج تركيا بطابع الحداثة والغرب، حتى أصبح اليوم نهجاً رجعياً في تركيا، بينما ترأس الإسلاميون عملية الارتقاء نحو القيام بالإصلاحات على النمط الغربي وعلى وفق ما قدمه حزب العدالة والتنمية من إصلاحات سياسية واقتصادية ملحوظة وموجهة بالشكل الذي يلبي "معايير كوبنهاغن" المطلوبة لدخول تركيا للاتحاد الأوربي من خلال إنشاء سوقاً اقتصادية مدمجة، وبناء مؤسسات ديمقراطية راسخة، وتعزيز سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان المقررة عالمياً، وحماية الأقليات ومنحها حق ممارسة شعائرها وثقافاتها، وإلغاء عقوبة الإعدام، وإصدار قرار تشريعي يقضي بتقليص عمليات التعذيب. وإلغاء محاكم أمن الدولة، وسحب التمثيل العسكري من الهيئات التثقيفية العليا، وإطلاق حرية الصحافة، وتقليص دور الجيش في السيطرة على مؤسسات الدولة المدنية والقضائية[3].

ولقد وقفت النخب العلمانية والكمالية ومن ورائها المؤسسة العسكرية والتي تدعم ما يسمى" الدولة المتأصلة " في تركيا بوجه إحداث الكثير من التغيرات التي

---

(1) نازك سابا يارد، الرحالون العرب وحضارة الغرب في النهضة العربية الحديثة، مؤسسة نوفل، بيروت، 1979، ص37.

(2) فؤاد نمرا، الاتجاهات السياسية في أوروبا وقضية انضمام تركية، مصدر سبق ذكره ، ص78.

(3)"I disapprove of the concept of an Islamic common market،" Erdogan flatly declared in January 2004 at the fifth Jeddah Economic Forum in Saudi Arabia. "We will not base [economic] relations on ethnic or religious roots or geography." See "Turkish Premier Rejects Idea of Islamic Common Market،" Anatolia news agency (Ankara)، 18 January 2004،p34.

قدمها حزب العدالة والتنمية. إلا أن الدعم الذي يتمتع به أردوغان من الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا قد لعب دوراً كبيراً في نجاحه لتحقيق تلك الانجازات المؤثرة ضد تلك المصالح المحصنة، حيث يقول إحسان داجي الأستاذ في العلاقات الدولية في جامعة تقنيات الشرق الأوسط بأنقرة بهذا الصدد "إن ما نراه اليوم هو تداخل وتوافق مطالب الاتحاد الأوربي مع جماعات الدعم الإسلامي لأول مرة في تاريخ تركيا، فهذه الجماعات الإسلامية ترى في الغرب حليفاً يؤمن لها الحماية ضد تضخم دولة الكماليين"(1). بينما يرى ديفيد فيليبس العضو في مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي أن أردوغان لم يكن قادراً على إحداث تغييرات مهمة في السياسة التركية ما لم يكن هناك دعم واضح وصامد من قبل واشنطن"(2).

وعلى المستوى الاقتصادي فأنه يتطلب تحليلاً أبعد مدى مما يتطلبه المستوى السياسي الذي يعالج المتغيرات اليومية، فتحدي النهضة الاقتصادية التي تختارها الدولة، ومنظور العلاقات الاقتصادية الخارجية، وخيارات المجال الاقتصادي وأولياته تشكل كلها المعايير الأساسية لتحليل عملية التكامل مع الاتحاد الأوروبي(3). فإن العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وتركيا مرت بثلاث مراحل أساسية، امتدت المرحلة الأولى منذ التوقيع على اتفاق أنقرة في عام 1964م، وحتى الثمانينات وقد تبنت تركيا في هذه المرحلة سياسة الاستيراد باعتبارها أسلوب للنهضة الاقتصادية، ثم شهدت هذه المرحلة حالة من التناقض بين جهود تركيا الرامية إلى حماية صناعاتها الداخلية وتطويرها، من خلال السياسات الكمركية وبين بقيه جهودها للتكامل مع الاتحاد الأوروبي، من خلال فرض قيود على انتقال البضائع الأوروبية إلى داخل تركيا وبالعكس، وقد أدت تلك الجهود بمجملها إلى التوفيق بين المصالح من خلال اعتماد نظام إعادة جدولة الديون في عام 1978م ولمدة خمس سنوات(4).

كما بدأت المرحلة الثانية مع عقد الثمانينات وأسفرت هذه الاستراتيجية للتنمية التي نص عليها النموذج الاقتصادي الجديد والتي فتحت الطريق لإحياء البعد

(1) . Helena Smith، "New Breed of Islamic Politicians Start to Find Their Feet،" *The Guardian* (London)، 10 March 2003.

(2) David L. Phillips، "Turkey's Generals in Retreat،" *Radikal*، 10 April 2004.

(3) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص546.

(4) المصدر نفسه، ص546.

الاقتصادي للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، وقد كان من أبرز سمات هذه المرحلة تعاظم القدرات التصديرية لتركيا(1).

أما المرحلة الثالثة فقد بدأت بانضمام تركيا إلى الاتحاد الكمركي من دون أن تحصل على العضوية الكاملة، وهي مرحلة اتسمت بفعاليتها الإيجابية من حيث عمليات التكامل مع الاتحاد الأوروبي، فتمثل ذلك بقبول تركيا بفك الارتباط بين حرية نقل البضائع وحرية تنقل البشر، ومن ناحية أخرى فلم تستفيد تركيا من انضمامها للاتحاد الكمركي بسبب موقف اليونان الذي كان عائقاً أمام حصول تركيا على المساعدات المالية والقروض الاقتصادية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للبلدان المنضوية تحت لوائه(2)، مما شكل أحد الدوافع الاقتصادية لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فكما هو معروف أن بنك الاستثمار الأوروبي، وبعض الصناديق الأوروبية، وحتى بلدانه الأعضاء تقوم بتقديم مساعدات للدول المشمولة بخطط توسيع الاتحاد للنهوض باقتصادها من أجل تحقيق المعايير الاقتصادية الواجب توافرها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، كما أن امتلاك الاتحاد الأوروبي المواد المتنوعة رفع تراكم أثار توظيفها لمدة طويلة من الزمن إلى تبني الركائز التي تؤهله إلى أن يكون قوة اقتصادية عظمى(3).

لقد حققت دول الاتحاد الأوروبي طفرة نوعية في الجانب العلمي والتقني، وأن امتلاك الاتحاد الأوروبي على القدرات الاقتصادية والتقنية العلمية ... للنمو تجعل تأثيره الدولي الراهن والمستقبلي مرتبط بها(4).

فالخطوات المتسارعة الذي يشهدها التطور العلمي والتقني وأثرها في تطوير الاقتصاد في العالم تعد عنصرين أساسين لأنهما أداة للتغيير والهيمنة، ويشكلان مصدر الخلق الإبداعي في الإنتاج وتطوير البيئة، وإنها بذلك يعدان آلية تعظيم القدرات الاقتصادية تحقيقاً للتقدم والتطور(5). لذا فقد أدركت النخب السياسية التركية أهمية الجانب الاقتصادي والوسائل التقنية الحديثة في إحداث التطورات المطلوبة في بلادهم،

---

(1) مصطفى النيقر، تركيا أولى تجارب العلمنة أول مظاهر الصحوة، مصدر سبق ذكره، ص41.

(2) فيصل غازي العبيدي، علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي، مصدر سبق ذكره، ص115.

(3) حميد جاسم الجميلي، التطورات الاقتصادية الدولية وحسابات نهاية القرن العشرين، آفاق عربية، العدد 12، بغداد، 1993، ص8.

(4) عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة، مصدر سبق ذكره، ص262.

(5) نعيم إبراهيم الظاهر، السياسة المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص184.

وظهرت قناعة لدى النخب السياسية التركية بأهمية الاتحاد الأوروبي من أجل تطوير اقتصادها وإقامة الركائز التقنية في بلادهم،

كما أن سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تنتهجها حكومة حزب العدالة والتنمية الحالية تجاه الجوار العربي والإسلامي شكل عامل تأثير ايجابي على الاتحاد الأوروبي لتوظيف إمكانية تركيا في التجسير الاقتصادي بينه وبين العالمين العربي والإسلامي(1).

وبناءً على ذلك فإن سياسة تركيا في هذا المجال تستند إلى مفهوم العمق الجغرافي الذي يضع باعتباره سياسات الأقاليم القريبة البرية والبحرية والقارية. وخوف تركيا من عزلها اقتصادياً عند انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي إلا أن ثقل تركيا الاقتصادي لدى الاتحاد الأوروبي سيعزز مع اتساع مساحات التأثير الاقتصادي التي تسعى تركيا في تشكيله، وهذا مما يزيد من حساسية الاتحاد الأوروبي اتجاهها(2).

ولا يفوتنا أن نذكر أن احد أسباب الاندفاع التركي للدخول في الاتحاد الأوروبي كان جراء تداعيات العلاقة مع اليونان وانعكاساتها على المسألة القبرصية والتي تثيرها بشكل مستمر، وخاصة بعد انضمام الأخيرة إلى الاتحاد الأوروبي، ولذا فإن تركيا ترى بأنها ستكون أكثر قدرة على التعامل مع هذه المسائل وستكتسب أدوات أكثر قوة في التفاوض والمساومة، وبهذا ستكون في مكانة دولية أكثر تأثيراً على الصعيد العالمي(3).

وما يتعلق بالتحليل القانوني لبنية تركيا السياسية والاقتصادية والاجتماعية فإن مشكلة التوفيق بين الإطار القانوني وبين المبادئ الأساسية لعملية التكامل مع الاتحاد الأوروبي فإنها تحمل آثاراً للخلفية السايكولوجية المتعلقة بالمبادئ الأساسية، لارتباطه بمفهوم السيادة ارتباطاً مباشراً، أذ أن جهود الاتحاد الأوروبي تستهدف قبل أي شيء تغيير مفاهيم السيادة الوطنية لدى الدول القومية التي تشكل الاتحاد، بينما لا تجد تركيا أن طرح معايير كوبنهاجن التي تسري على كل دول الأعضاء والمتعلقة

(1) أسد أرسلان، حلف شمال الأطلسي وموقع تركيا المستقبلي، مجلة شؤون الأوسط، العدد 116، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، خريف 2004، ص118.

(2) هشام منور، الشرق الأوسط بوابة تركيا الإقليمية للتحول إلى قوة عالمية، مصدر سبق ذكره ، ص7.

(3) نجلاء ثامر محمود، الاتحاد الأوروبي ومستقبل النظام الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2006، ص137.

بالديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات، أنها أقل تأثيراً عليها من خطر السيادة الوطنية المستقرة في تركيا مع السايكولوجية السياسية القائمة على الوعي التاريخي لها[1]. فإن صانعو السياسة التركية اليوم يدركون أن الجمهورية التركية تأسست على أنقاض الدولة العثمانية، وأنها توصلت في معاهدة لوزان عام 1932م إلى ضمانات السيادة والأمن كنهج بالغ الحساسية إزاء المخاطر التي قد تنجم عن تغير توازنات تلك المعاهدة بين تركيا واليونان والتي حددت بموجبها الحدود بين البلدين، كما يشكل التعارض بين تعريف مفهوم الأقليات الذي حددته معاهدة لوزان والمبني على أساس ديني مع التعريف الذي تقره معايير التكامل مع الاتحاد الأوروبي الذي يقوم على أساس عرقي[2].

إذ نرى أن هناك معايير قد يراها المسؤولون الأوروبيون موضوعية، بينما يعدها الأتراك سلبية، لأنها ستعطي الأقليات العرقية في تركيا والمقصود بها الأكراد تحديداً حقوقاً إضافية لا تجد تركيا فيها ما يخدم سيادتها الوطنية، ولهذا ينبغي على الأتراك التعامل مع هذه المعايير بمرونة، فإن التشريعات القانونية يمكنها أن تشكل إطاراً يتجاوز التناقضات والمخاوف الأساسية بين الطرفين، على قدر ما يتطلبه التكامل من تقارب، وقدرته على تقديم إجابات مناسبة للمتغيرات الاجتماعية، فالثقافة السياسية التركية بحاجة إلى إعادة إنشاء مؤسساتي وبدونه فإن التشريعات القانونية ستفتقر إلى الشرعية والحراك الاجتماعي الكافي.

أما في المجال الاستراتيجي فإن القدرة على التوفيق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا بشأن السياسات الإقليمية التي تؤثر في المستوى الاستراتيجي، تشكل واحدة من أصعب المجالات في عملية التكامل، وتحمل الاختلافات القائمة في السياسات تجاه البلقان والقوقاز والشرق الأوسط في مدة ما بعد الحرب الباردة كعناصر يمكن أن تهيئ المجال لوضع مخطط استراتيجي مشترك في المرحلة التالية، ويحتم على تركيا تطوير وجهة النظر الاستراتيجية الجديدة لها، وتتخذ من وضعها الجغرافي مركز لها يمكنها من التوفيق بين هذه العناصر داخل إطار دقيق وإلا فقد تتحول عملية التكامل مع الاتحاد الأوروبي الى ساحة صدام، تتصارع عليها المصالح الإقليمية[3].

---

(1) إبراهيم البيومي غانم، جدلية الاستيعاب والأستبعاد مصدر سبق ذكره، ص179.

(2) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص549.

(3) المصدر نفسه، ص552.

وخلاصة القول إن مسيرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سيؤسس إلى مرحلة جديدة تاريخية، ستكون تركيا فيها مستعدة إذا ما تم لها ذلك حتى بالاعتراف بجريمة إبادة الأرمن، والاعتذار لهم وتعويضهم إن تطلب الأمر ذلك[1]. لاسيما بعد أن أقدم حزب العدالة والتنمية على تقليص مدارس الأئمة والخطباء، وإلغاء قانوناً كان يجرم الزنا، و"منع تدريس بعض الآيات القرآنية في المدارس الرسمية مثل الآية الكريمة (غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ)[2]، وحذفها من القرآن الكريم المترجم إلى اللغة التركية، كما لم تترجم معانيها لكي لا يغضب اليهود المقصودين ب (غير المغضوب عليهم)، ولا المسيحيون المقصودين ب(الضالين) " وقد قام حزب العدالة والتنمية بتلك الإجراءات على الرغم من الجذور الإسلامية لمعظم قادته، بغية إزالة جميع المعوقات التي تحول دون انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي[3].

المطلب الثاني

مستويات العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوربي

إن تركيا تقع في بيئة تتسم بالقلق والتوتر، وذات علاقات متصارعة مع أغلب دول المحيط الإقليمي مما يؤثر في إستراتيجيتها تجاه الاتحاد الأوروبي، وقد حاول حزب العدالة والتنمية انتهاج سياسة أكثر بارغماتية لخدمة مسيرة الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، سواءً من خلال تقليل تلك المخاطر وتأثيراتها السلبية، أم في تعظيم الفرص وتوظيف إيجابياتها، وهذا ما سنناقشه على وفق المستويات الآتية:

أولاً: على مستوى الصراع العربي الصهيوني:

لقد كانت تركيا أول دولة مسلمة تعترف بالكيان الصهيوني بوصفه دولة في 28 آذار 1949م[4]، لتصبح تركيا بمثابة رأس الحربة التي اخترق بها الغرب منطقة العالم الإسلامي والعربي[5]. واستمرت العلاقات الوثيقة بين تركيا و(إسرائيل) حتى

(1) محمد نور الدين، تركيا والاتحاد الأوروبي، مسألة الهوية والرهانات، مصدر سبق ذكره ، ص197.

(2) سورة الفاتحة، الآية (7).

(3) نقلاً عن: منال لطفي، تركيا من أتاتورك إلى أردوغان (الحلقة الثالثة) ـــ أبو الإسلام السياسي التركي.. الذي لا يتعب، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (10555) في 22 تشرين الأول 2007.

(4) حيدر عبد الرزاق خلف، الإستراتيجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي، مصدر سبق ذكره، ص145.

(5) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مصدر سبق ذكره، ص263.

توجت بإبرام اتفاقاً للتعاون العسكري بينهما في شباط 1996م، لتبلور تركيا بموجبه أثراً بارزاً لها يضمن تأثيرها الفاعل إقليمياً ودولياً(□). نظراً لما تمتلكه حليفتها (إسرائيل) من تقنية عسكرية متطورة وخبرات تدريبية وقتالية تخدم الجيش التركي، يتيح لها هامشاً من المناورة والضغط على الدول الإقليمية، كما يوفر للولايات المتحدة آلية فاعلة لخدمة مصالحها وأهدافها باعتبارها الطرف غير المباشر في الاتفاق من خلال علاقات التحالف التي تربطها بطرفيه كونها راعية الاتفاق والدافع الرئيس وراء قيامه بالرغم من الانتقادات العربية للموقف التركي(□).

إن تركيا تقف على مقربة من محور الولايات المتحدة - إسرائيل الذي قد يؤدي إلى توتر العلاقات في المنطقة فيما يتعلق بأغلب القضايا، منها محاولات تواصل سوريا وبشكل مكثف لعلاقاتها بالاتحاد الأوروبي، والعراق بما يعانيه من جوار إيران, ومن المتوقع أن تصبح مسألة الأكراد ذات العلاقة المباشرة بالعراق والوضع في شماله، القضية الأكثر بروزاً في المرحلة القادمة(□).

وبناءً على ما تقدم فإن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سيمنحه قوة نوعية من التأثير في عملية السلام العربية الإسرائيلية كما في مختلف قضايا الشرق الأوسط، وبإمكان تركيا في ظل سياسات الانفتاح التي تنتهجها حكومة العدالة والتنمية أن تكون (صوت أوروبا) في إطار المبادرات الدولية المشتركة، كما يقول الدكتور غسان العزي، وإن ازدياد النفوذ والتأثير الأوروبي بفعل انضمام تركيا إليه سيخرج (إسرائيل) من وضع المهمش لدور الاتحاد الأوروبي والمبتز له، وسيعيد إلى المعادلات في الشرق الأوسط توازنها الذي اختل بفعل غياب الاتحاد السوفييتي، ويقرب أكثر من سلام نهائي شامل وأكثر عدالة, مع العلم أن الجميع يدرك أن أوروبا لا يمكنها أن تحقق استقراراً حقيقياً إلا من خلال الاستقرار في الشرق الأوسط(□).

لقد حاولت تركيا أن ترسم لنفسها دوراً فاعلاً من خلال تقوية علاقاتها (بإسرائيل) وتطوير قدراتها العسكرية والاقتصادية بمساعدتها، ومن ورائها الولايات

---

(1) المصدر نفسه ، ص216.

(2) نبيل محمد سليم، دور تركيا في الترتيبات الأمنية الأمريكية في الشرق الأوسط، قضايا سياسية، العدد 2، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2000، ص64.

(3) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي مصدر سبق ذكره ، ص563.

(4) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره ، ص197.

المتحدة بعيداً عن ضغط اللوبي الأرمني اليوناني، وكذلك الاستفادة من علاقات (إسرائيل) القوية مع الغرب والضغط عليهم من أجل انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي[1]، كذلك فإن شراكة تركيا مع إسرائيل وإن انخفضت نوعاً ما في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي المعتدل إلا أنه لا يمكن لهذا الحزب أن يبتعد كثيراً عن (إسرائيل) كي لا يثير مخاوف المؤسسة العسكرية والعلمانيين المتشددين من توجهات الحزب الإسلامية[2]، وستحاول تركيا المحافظة على هذه الشراكة الاستراتيجية على الرغم من فتورها وتأزمها بين الحين والآخر، وخاصة اثر هجوم القوات العسكرية الإسرائيلية على باخرة الحرية في المياه الإقليمية، والاعتداء على طاقمها، وارتكابها جريمة قتل تسعة مدنيين أتراك بسبب نقلهم لمعونات إنسانية إلى غزة لكسر الحصار عنها، مما سبب في تأزم العلاقة التركية الإسرائيلية، إلا أنه سرعان ما تم احتوائها[3].

ثانياً: على مستوى النزاعات العرقية والمذهبية

تفرض معايير كوبنهاجن المذكورة آنفاً على الدولة المرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي شروط تتعلق بالحقوق الثقافية والعرقية والمذهبية، وتتحسر في تركيا بقضية (الأكراد والعلويين) حيث كانت على الدوام متهمة بقمع هذه الأقليات وانتهاك حقوق الإنسان، لكن خروجها وإن كان ببطء من هذه الصورة السلبية ومحاولة التخفيف منها، يساعد على انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، ويعني أنها تجاوزت هذه العقبات، فضلاً عن المتغيرات الدولية التي طرأت على علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي فيما يخص دول البلقان والشرق الأوسط، والقوقاز في ظل نظام يحقق العدالة ويضمن الحقوق للأقليات ويعزز السلم والاستقرار في تركيا، على الرغم من أن النزاعات المذهبية والعرقية انتشرت بعد انتهاء الحرب الباردة، وامتدت إلى داخل أوروبا نفسها، ولذلك فإن أوروبا تدرك خطورة انعكاس هذه النزعات والنزاعات على استقرارها الداخلي، وإن تقديم تركيا انموذج لبلد ينجح في حل مشكلاته العرقية والمذهبية سيكون من أهم

(1) جنكيز تشاندرا، صورة تركيا من الداخل، أزمة النظام السياسي دور الجيش، مجلة شؤون الأوسط، العدد 64، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، آب 1997، ص114.

(2) المصدر نفسه، ص115.

(3) صحيفة صباح التركية، في 30 تموز 2011 .

النجاحات للاتحاد الأوروبي، للحيلولة من دون تفشي هذه النزاعات وانتقالها إلى الداخل الأوروبي من خلال انضمام تركيا له(1).

كما يرى قادة حزب العدالة والتنمية أن مصلحة تركيا في السعي للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، تبدأ بمجرد الشروع في طريق الإصلاحات، لأنها ستسهم في تدعيم النظام الديمقراطي وتوسيع نطاق الحريات العامة من خلال إلغاء الكثير من القيود القانونية التي كانت تلجم الحريات الدينية والثقافية للمواطنين، من خلال اتخاذ سلسلة من الإجراءات لاحترام حقوق الإنسان(2)، وقد حاول رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، طمأنة الأقلية العلوية في تركيا، التي غالبا ما تشكو من التمييز ضدها على المستوى الرسمي، بأن حقوقها ستحترم بالكامل وان أفرادها جزء من الأمة ولهم مكانتهم واحترامهم، ويسعي أردوغان إلى عدم معارضة المؤسسة العسكرية في منح الأقليات مزيد من حقوقهم الثقافية والدينية في إطار المسيرة نحو عضوية الاتحاد الأوروبي(3). إذ يرى حزب العدالة والتنمية إن الفرصة التاريخية لا تزال سانحة لتحقيق مزيد من الإصلاحات وتقليص دور الجيش تحت مضلة معايير كوبنهاجن، وفي السياق ذاته يعلق علي بابا جان مساعد رئيس الوزراء التركي بهذا الصدد بقوله " إن الإصلاحات التي قامت بها تركيا بهدف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هي أهم بكثير من الانضمام إلى الاتحاد نفسه"(4).

ثالثاً: على مستوى الديمقراطيات والحريات

تندرج تحت مستوى الحريات وشيوع الديمقراطية العديد من القضايا، كموقف الأحزاب السياسية، وحرية التعبير والمعتقد، والرأي العام التركي وجماعات الضغط المتمثلة بدور المؤسسة العسكرية في صنع القرار السياسي والحياة السياسية(5).

---

(1) سيار الجميل، العرب والأتراك، مصدر سبق ذكره، ص 200.

(2) إبراهيم البيومي غانم، مصدر سبق ذكره ، ص183.

(3) صحيفة الرأي الكويتية، العدد 10422 في 13 كانون الثاني 2008.

(4) صحيفة ميلليت التركية، في 22 نيسان 2011 .

(5) وصال نجيب العزاوي، رواء زكي الطويل، العلاقات الإقليمية لتركيا، دراسات إستراتيجية، العدد 34، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص31.

ولقد مثلت تركيا على امتداد معظم تاريخها الجمهوري نموذجاً لدولة السلطة الاستبدادية، سواء في الحقبة الأتاتوركية أم خلال مراحل هيمنة العسكر على النظام السياسي من بعد ذلك، لذا فإن قضية الديمقراطية كانت غائبة في آليات اتخاذ القرار السياسي، لان مراكز القوى المتمثلة بمجلس الأمن القومي، ورئاسة أركان الجيش، ومجلس القضاء الأعلى، كانت تتحكم بالقرار السياسي في تركيا، على الرغم من وجود برلمان منتخب وحكومة تنبثق عنه، فلم تخرج حكومة واحدة حتى وقت قريب عن توصيات مجلس الأمن القومي، والذي تعد السلطة الفعلية في البلاد[1]. ولقد شهد عهد حكومة حزب العدالة والتنمية تقلص هذه القيود الدستورية والقانونية التي كانت تعيق العملية الديمقراطية[2]. وتمكن أن يبعد خطر التدخل العسكري عن الحياة السياسية باستخدام طريق الاتحاد الأوروبي ليبدأ فعلياً بالخطوة الأولى من مسيرة مليئة بالصعوبات، ونجح في تقليص نفوذ العسكر من المؤسسات التي كان القرار السياسي فيها لمندوبيه، وقد لجأ الحزب لتحقيق تلك النجاحات إلى قاعدته الشعبية وإنجازاته الاقتصادية وإجراءاته التحسينية لهامش الحريات[3].

إنَّ جهود حزب العدالة والتنمية من اجل تحقيق مزيد من الحريات وترسيخ الديمقراطية في النظام السياسي التركي لم تكن هدفاً إستراتيجياً فحسب، بل جاءت تحت ضغوط خارجية ونعني بها ضغوط السعي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ولذلك كانت على هذا المستوى من الإصرار والقبول الشعبي والنخبوي المتمثل بالقوى العلمانية التقليدية، وقد أكد رجب طيب أردوغان رئيس الحكومة التركية في زيارته إلى ديار بكر بتاريخ 29 أب 2005م، بأنه سيسعى لتسوية المشكلات العرقية وخاصة الكردية بمزيد من الديمقراطية، وبخطوات عملية[4]. لذا فقد وضع الحزب في أولويات برنامجه الديمقراطي معالجة انتهاكات حقوق الإنسان ومنها منع ارتداء الحجاب بما يعنيه هذا الشق من خطر مزدوج، والدفاع عن حرية الاعتقاد وبالشكل الذي لا يرهب

---

(1) دهام محمود الجبوري، المؤسسة العسكرية التركية البنية والوظيفة، مجلة بيت الحكمة، دراسات اجتماعية، العدد (5)، بغداد، 2000، ص7.

(2) محمد نور الدين، تركيا والاتحاد الأوروبي، مصدر سبق ذكره ، ص199.

(3) محمد نور الدين، تركيا: المادة 35 جوهر التعديل الدستوري، صحيفة السفير اللبنانية، العدد 11653 في 29 تموز 2010.

(4) نوار عبد الجبار الطائي، المتغيرات السياسية التركية اتجاه المشكلة الكردية 1999-2006، مجلة دراسات إقليمية، العدد 7، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2007، ص129.

الغرب من ميول الحزب الإسلامية أو إثارة العسكر. ووقف الملاحقات الأمنية للمفكرين والكتاب وقبول انتقادات منظمات حقوق الإنسان العالمية لواقع الحال في البلاد(1). ولكن الاتحاد الأوروبي يرى أن تلك الحقوق قد أُهمِلت ويطلب بتسريع وتيرة الإصلاحات وتحسين حرية التعبير ومنح المزيد منها للأقليات والحد من سلطات الجيش(2).

رابعاً: على المستوى الاقتصادي

منذ قيام الجمهورية التركية فإن خيارها السياسي والاقتصادي كان يتمثل في رغبتها بالاندماج مع الغرب تحقيقاً لمصالحها الوطنية والذاتية(3)، وفي ضوء ذلك سعت وراء الحصول على الدعم والمساعدات الاقتصادية وأصبح دخولها ضمن التحالفات الغربية هو هدفها الرئيس(4).

لقد ارتكزت السياسة الاقتصادية التركية الحديثة على أساس النظام الرأسمالي واقتصاديات السوق الحر، ولكن بسبب المشكلات والتعقيدات التي عانى منها الاقتصاد التركي في العقود السابقة فقد تبنت تركيا برنامج التكييف والاستقرار الاقتصادي في العام 1980م، فضلاً عن أن تجارة تركيا مع الاتحاد الأوروبي تحتل مكانة مرموقة حيث تزايد التبادل التجاري بينهما بصورة خاصة بعد عقد تركيا اتفاق الاتحاد الكمركي مع الاتحاد الأوروبي عام 1995م، حيث ساهم هذا الأمر وبشكل كبير في زيادة نسبة التعاون التجاري بين الطرفين(5).

وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا استطاعت حكومة اردوغان إحداث تغيرات اقتصادية هامة في تركيا، فعلى صعيد التضخم تمكنت من تخفيض معدلاته بصورة تدريجية وصولاً إلى أقل نسبة في تاريخ تركيا في العام 2007م، والتي بلغت (8٪)(6). كما حقق الناتج المحلي الإجمالي التركي نمواً جيداً أيضاً فضلاً عن انتعاش الصادرات بنسبة 137٪ بين عامي 2002م و 2006م، وقد

(1) صحيفة دنيا الرأي الأردنية، في 5 تشرين الأول 2007 .

(2) صحيفة الدستور الأردنية، العدد 14793 في 22 تموز 2009.

(3) خليل إبراهيم الناصري، مصدر سبق ذكره، ص180.

(4) المصدر نفسه، ص132.

(5) وصال نجيب ألعزاوي، رواء زكي الطويل، العلاقات الإقليمية لتركيا، مصدر سبق ذكره ، ص86.

(6) حيدر عبد الجبار حسوني، ، مصدر سبق ذكره، ص144.

وظفت تركيا انخفاض أجور العمالة فيها بالمقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي والدول الصناعية المتقدمة عموما، وكذلك تحرير التجارة بينها وبين دول الاتحاد الأوروبي، في جذب الاستثمارات المباشرة سواء تلك التي استهدفت التسويق في تركيا بصورة أساسية، أم تلك التي استهدفت التسويق في دول الاتحاد الأوروبي والأسواق الخارجية عموما. وقد أدى كبح التضخم مع إنعاش الاقتصاد إلى رفع مستوي التشغيل وتحسين الدخول الحقيقية للمواطنين(1).

ومما تقدم يتضح أن العلاقات الاقتصادية وحسب ما يراه الاتحاد الأوروبي كانت عائقاً أمام تركيا من الانضمام الكامل للاتحاد الأوروبي والذي تسعى تركيا إلى تجاوزه حيث تخشى دول الاتحاد من أن تصبح تركيا عضواً كامل العضوية من شأنه أن يؤدي إلى امتصاص الاعتمادات المالية المتوفرة في الاتحاد الأوروبي لصالح تركيا هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن حرية التنقل للسكان التي توفرها العضوية الكاملة سوف تسبب هجرة جماعية من تركيا للاتحاد الأوروبي وخصوصاً العمالة التركية التي تمتاز بأنها شابة وذات مهارات وخبرة فضلاً عن انخفاض أجورها مما يسبب مشاكل اقتصادية لدى دول الاتحاد الأوروبي(2).

ومن ناحية أخرى فإنّ السياسة التي تنتهجها حكومة حزب العدالة والتنمية ساهمت في تقريب أوروبا من السوق الإسلامية وفتح الأبواب أمامها وهي فرصة نادرة لتمدد الاقتصاد الأوروبي إلى مليار نسمة من العالم الإسلامي في ظل الكراهية المطلقة للسياسات الأمريكية مما يفتح أمام تحول أوروبا إلى قوة قادرة على إعادة التوازن إلى النظام العالمي وربما التفوق فيه(3). إن وجود تركيا المسلمة ونخبها الثقافية سينقل الحضارات من الحوار إلى التفاعل المباشر، وهذه تعد تجربة فريدة في التاريخ البشري وستكون له آثار على مستقبل المجتمعات المسيحية والمسلمة(4).

---

(1) أحمد السيد النجار، حراك اقتصادي تركي رغم مخاطر العجز، صحيفة الأهرام المصرية، العدد 44257 في 7 شباط 2008.

(2) عامر علي العلاق، الخيارات التركية تجاه الاتحاد الأوروبي، مصدر سبق ذكره ، ص34.

(3) تركيا ستتأخر عن اللحاق بركب الاتحاد الأوروبي، ينظر: موقع تايم تورك على شبكة المعلومات الدولية الانترنت: http://www.taimturkish.com/kaima/sahafa/timeturk2.htm في 13 آذار 2009.

(4) نبيل شبيب، أوروبا اتجاه تركيا، المطرقة لتغير القيم، ينظر: موقع إسلام أون لاين على شبكة المعلومات الدولية الانترنت http://mdarik.islamonline.net بتاريخ 18 تشرين الثاني 2006.

كما أن انضمام تركيا بوصفها دولة مسلمة الى الاتحاد الاوربي ستكون له تأثيرات إيجابية للغاية في العلاقات بين أوروبا والعالم الإسلامي، وسيكون أمام أوروبا عبر تركيا، فرصة مضاعفة النفوذ داخل هذا العالم، وخصوصاً إذا كان الصراع العربي الصهيوني لم يجد حلاً له حينها، كما أن انضمام تركيا سيترك تأثيرات مهمة جداً على الهوية الأوروبية، إذ ستكون هذه الهوية مفتوحة على الديانتين الإسلامية واليهودية، وبما أن الإسلام هو الدين الثاني بعد المسيحية في أوروبا فستكون الهوية لأوروبا مسيحية إسلامية، وهذا وحده يمثل حدثاً كبيراً على صعيد الحضارة الأوروبية(1).

وأخيراً فإن وجود تركيا داخل الاتحاد الأوروبي يعطي دافعاً لإعادة النقاش حول بعض القضايا الحساسة في العلاقات الاوربية – الإسلامية ومنها مثلاً قضية الحجاب التي تعني العديد من المهاجرين المسلمين في أوربا أخذت أبعاداً أخرى، وإمكانية التراجع عن قرار منعه في بعض الدول ومنها تركيا نفسها، وبذلك فإن إعطاء العلمنة مفهوماً جديداً أكثر تسامحاً تجاه العديد من القضايا المطروحة حاليا على الساحة السياسية(2).

وعلى ذلك فإن حزب العدالة والتنمية يقود التيار الذي يمثل الموقف المؤيد لعضوية الاتحاد الأوروبي, ويسعى بكل طاقاته للحصول على ذلك, كونه يرى في الانضمام إلى الاتحاد زيادة الفرص في الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي في تركيا، وإنه سيزيد أيضاً من أهمية الموقع الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي ذاته سيما وأن تركيا تقع بجوار أغنى منطقتين نفطيتين في العالم هما الخليج العربي وبحر قزوين، كما سيعزز انضمامها دور الاتحاد الاوربي السياسي والثقافي في العالم الإسلامي على أساس أن تركيا بإمكانها أن تكون بمثابة الجسر الذي يربط بينها وبين أوربا(3).

لكن أوروبا أيضا ترغب بتأسيس اتحاد منسجم مع بنيتها دينياً وفكرياً واقتصادياً، ويعرف المسؤولون الأتراك بأن أوروبا التي تقول الآن (لا) نهائية لجهة الانضمام التركي وتقرنها بجملة شروط لن تقول (نعم كاملة) في الأقل بصدد العقود

---

(1) محمد نور الدين، تركيا والصيغة والدور، مصدر سبق ذكره، ص201.

(2) المصدر نفسه ، ص202.

(3) إبراهيم البيومي غانم، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مصدر سبق ذكره ، ص182.

القليلة المقبلة(□)، فتركيا تواجه قضية البحث عن هوية وحتى تحل هذه المعضلة ستظل سياساتها تعاني من الإرباك الحاد خصوصاً على المستوى الخارجي، لأن تركيا تتطلع إلى الاندماج بالغرب وتأمل في الوقت نفسه تطويع الشرق لعلها بهذه الوسيلة تستطيع ملء فراغات الهوية المفقودة من دون أن تفقد مصالحها مع الشرق لهذا فهي تحاول تعظيم مكانتها الاستراتيجية في نظر العالم وأوروبا بحيث يكون لها دور فاعل يهيئها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي(□).

إن مجيء حزب العدالة والتنمية للسلطة تزامن مع التوقيت المشروط للبدء بمفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وقد مارس دوراً محورياً بالغ الأهمية في تسريع زمن الإصلاحات في تركيا شملت الإصلاح السياسي وتغيير بعض القوانين السياسية الممارسة سابقاً، وأبدى تعاملاً ينسجم وتطلعات الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي في التعامل مع القوى الفاعلة في المجتمع التركي والتي تملك السلطة أو التأثير عليها.

لقد مارست التأثيرات الخارجية الإقليمية أدواراً مختلفة سلبية منها وإيجابية تجاه انضمام تركيا للاتحاد الأوربي فعلى الصعيد الإقليمي فقد مارست كل من اليونان وأرمينيا وروسيا تأثيراً سلبياً حيال تركيا في سعيها للانضمام التام إلى الاتحاد الأوروبي، في حين إنَّ (إسرائيل) والولايات المتحدة الأمريكية قد مارست تأثيراً إيجابياً وحاولت تركيا الإفادة من هذين الحليفين في جعل تأثيرهما يصب في مصلحة تركيا من أجل الضغط على الدول الأوروبية بغية الانضمام النهائي لتركيا مع الاتحاد الأوروبي، وقد كان ذلك واضحاً أثناء عرضنا لهذا الموضوع آنفاً.

المطلب الثالث

معوقات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي

لقد جاء التوجه التركي نحو أوروبا بعد قيام الجمهورية التركية، حيث دخلت تركيا حلف شمال الأطلسي عام 1952م، وصادقت على اتفاقية الوحدة الكمركية

(4) فيصل غازي العبيدي، علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي، مصدر سبق ذكره ، ص193.

(1) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مصدر سبق ذكره، ص26.

مع الاتحاد الأوروبي عام 1995م، وكان ذلك بمثابة خطوة عملية من وجهة نظر تركيا نحو العضوية الكاملة في أوروبا الموحدة[□].

ومنذ أن استلم حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا أعلن أنه يعد عضوية تركيا الكاملة إلى الاتحاد الأوروبي نتيجة طبيعية لعملية التحديث التي سيقوم بها، ويرى أن تلبية معاييرها خطوة مهمة بل وأساس للمجتمع التركي، بصرف النظر عن ارتباطها بنيل العضوية في نهاية المطاف من عدمه[□].

أما الاتحاد الأوروبي فقد اجتهد في مناقشاته العامة حول توسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً، وتجاوز تركيا جنوبياً، بدلاً من اعتبارها جزءاً من الصرح السياسي والأمني الجديد، وبذلك أصبحت تركيا مركز إزعاج له[□]، حيث تحكم عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي جملة من المعوقات والأسباب التي نوجزها بالاتي:

أولاً: المعوقات الداخلية.

لقد ظلت الديموقراطية التركية على الرغم من استمرارها أسيرة سيطرة الجيش وتدخلاته الذي أسس الدولة التركية الحديثة وظل وحده القادر على حمايتها في مواجهة الأزمات ولكنه غير قادر على حكم تركيا وإدارتها في ظل التعقيد السياسي والاجتماعي والتعددية العرقية والمذهبية في تركيا وظل محتاجاً إلى الديموقراطية والتعددية السياسية والحزبية[□]. وكانت الانتهاكات الحكومية التركية لحقوق الإنسان عرضة للانتقادات الأوروبية بشكل مستمر بسبب سجل تركيا السيئ في هذا الشأن، على الرغم من أن المؤسسات حامية العلمانية في تركيا تعد هذه الانتقادات تدخلاً في شؤونها الداخلية. وبالمقابل فإن الاتحاد الأوروبي يضع شروطاً صارمة على السياسات العسكرية التي كان ينتهجها النظام التركي، ولذلك نجد أن الجيش التركي وحلفاؤه مستائين من الاتحاد الأوروبي ويتذرعون بأن ما يفعله الاتحاد الأوروبي

---

(2) حسن بكر أحمد، العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2000، ص60.

(1) ياسر محمد حسن، تركيا البحث عن مستقبل، مصدر سبق ذكره ، ص206.

(2) هانيتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، مصدر سبق ذكره ، ص329.

(3) شيرين فهمي، تركيا الأوروبية ... هل تجعل الإسلام حقيقة أوروبية،

في ١ كانون الثاني 2000. http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis

حيال تركيا يعد خطراً على سيادة الجمهورية التركية واستقلالها ويؤثر في استقرار البلاد(□).

أما ملف حقوق الإنسان ولا سيما ما يتعلق بالقضية الكردية، وآلية التعامل التركي مع هذه القضية كونها لم تحل, وقد امتازت بالتطور والتأزم حيث عملت الجماعات الكردية في مختلف مناطق أوروبا بالضغط على بعض الجهات الأوروبية من أجل حمل تركيا على حل هذا الموضوع, وقد شهد تدهوراً كبيراً بين الحين والآخر من خلال قيام القوات العسكرية التركية بمطاردة حزب العمال الكردستاني في جنوب تركيا وشمال العراق وما شكله هذا الموضوع من زيادة الأصوات الأوروبية الرافضة لانضمام تركيا بسبب تجاوزها حقوق الإنسان بتجاوزها على الأقليات العرقية(□).

كما أن مشكلة العلويين التي برزت مع حكومة أردوغان اصبحت من التحديات التي تواجهها والتي عليها أن توفق بين قاعدتها المذهبية وبين مطالب الاتحاد الأوروبي بشأن الحريات الدينية والمذهبية(□).

ولكن التحدي الأكبر والمعوق الأساس يكمن في أن تركيا دولة إسلامية والدول المشكلة للاتحاد الأوروبي هي دول مسيحية، وأن الدول الأوروبية ترى أن تركيا لا تنسجم معها حضارياً وثقافياً ودينياً، فالعامل الديني يمثل عاملاً أساسياً في الموقف الأوروبي وقد ورد ذلك علانية على لسان بعض القادة الأوروبيين ومنهم الألمان والفرنسيون تحديداً. وبهذا فإن مكانة تركيا في أوروبا ودورها التي تبحث عنه يبدو أنه طريق مليء بالتحديات تبتدئ بالهوية التركية الشرقية الإسلامية والرفض الاوربي غير المعلن لاندماج دولة إسلامية في مجموعة ثقافية مختلفة تماماً، مهما أجريت من تحولات على كينونة الثقافة الإسلامية في تركيا فضلاً عن التصريحات الأوروبية المستمرة بأن تركيا لا تزال لم تستكمل معايير العضوية السياسية المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية، وحقوق الأقليات(□). لقد أدركت تركيا صعوبة الأمر في دخولها الاتحاد، وإن المفوضية الأوروبية سوف تظل تطلب من تركيا إدخال شروط إضافية وإصلاحات متتالية ليس لها

---

(4) شيرين فهمي، المصدر السابق.

(1) مسعود ظاهر، مسيرة تركيا الحديثة للدخول إلى الاتحاد الأوروبي، مجلة شؤون الأوسط، العدد 116، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، خريف 2004، ص115.

(2) فيصل غازي العبيدي، علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي، مصدر سبق ذكره، ص164.

(3) ياسر أحمد حسن، تركيا البحث عن المستقبل، مصدر سبق ذكره ، ص256.

نهاية ويكون الهدف منها تعجيز تركيا حتى تصل إلى قناعة مفادها أنه ليس لتركيا مكان في هذا الاتحاد، ومن ثم التخلي عن فكرة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي(□).

ثانياً: المعوقات الخارجية.

مما لا شك فيه أن المصالح التركية التي تستوجب استكمال السعي نحو الاتحاد الأوروبي تملي على القوى السياسية في تركيا ومنها حزب العدالة والتنمية اعتماد توازن معين، لا تتجاهل فيه الديمقراطية، والتعددية وحقوق الإنسان والقضايا العالمية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي وفي الوقت نفسه على تركيا أن لا تتجاهل التطورات الدولية وإملاءات العامل الخارجي في التأثير على قرار دول الاتحاد الأوروبي في قبول تركيا أو رفضها(□).

فاليونان لا توافق على دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي إلا إذا قامت بحل جميع المشاكل العالقة معها لا سيما في ما يتعلق بالقضية القبرصية والاعتراف بقبرص اليونانية، ومعالجة مشكلة حدود المياه الإقليمية في بحر إيجه، وعلى الرغم من أن اليونان رفعت الفيتو في العام 1999م عن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي إلا أن التوترات التي لا تزال قائمة بين الطرفين وتشكل معوقاً رئيساً أمام التعاون اليوناني مع تركيا في مسألة انضمامها(□).

أما الموقف الألماني فإنه يتميز بالتناقض والاختلاف الواضح في الرؤية من خلال تصريحات النخبة السياسية الحاكمة، وآخرها ما كتبته المستشارة الألمانية انجيلا ميركل إلى كل رؤساء الحكومات الأوروبية في أوروبا تدعوهم إلى العمل على إقامة شراكة متميزة مع تركيا بدلاً من انضمامها الكامل إلى الاتحاد الأوروبي، ويأتي هذا الموقف نتيجة المعارضة الشديدة من قبل الأحزاب المسيحية المحافظة في ألمانيا والتي تطالب بنظام شراكة فقط مع الاتحاد الأوروبي لأنها تعتقد أن أوروبا هي نادي مسيحي ومن ثم لا مكان فيه لتركيا المسلمة(□). كما ترى ألمانيا إن معدل النمو السكاني في تركيا يفوق ما هو عليه في بقية بلدان الاتحاد الأوروبي، وسوف يؤدي ذلك إلى زيادة وزن

---

(4) ياسر أحمد حسن، تركيا البحث عن المستقبل، المصدر السابق، ص 257.

(1) المصدر نفسه، ص342.

(2) حيدر عبد الجبار حسوني، مصدر سبق ذكره، ص165.

(3) عامر علي العلاف، الخيارات التركية اتجاه الاتحاد الأوروبي، مصدر سبق ذكره ، ص152.

تركيا ومن ثمَّ من حجم تمثيلها داخل البرلمان الأوربي وانعكاسه على عملية التصويت فيه، مما سيؤثر على قرارات الاتحاد بما يخدم المصالح التركية تحديداً[□].

ويأتي الموقف الفرنسي معوقاً أخر في طريق تركيا فنجد أن استطلاعات الرأي العام في فرنسا التي بلغت نسبتها 62٪ قد كشفت تصدعاً متفاقماً إزاء مسألة انضمام تركيا، لاسيما بعد أن أظهر الرئيس الفرنسي ساركوزي علناً عدم موافقته على انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، ويرى ان على مجموعة الدول المتوسطية إقناع تركيا بالتخلي عن مشروع الانضمام للاتحاد الأوروبي[□].

ويبدو أن الموقف النمساوي لا يختلف عن الموقف الفرنسي ولكن بأغلبية شعبة ساحقة ويعد في إعطاء تركيا شراكة وليست عضوية في الاتحاد الأوروبي ويذهب معظم الأوروبيون وخاصة من التيار المحافظ إلى رفض انضمام تركيا لأنهم غير مستعدون لضم ما يقارب (75) مليون مسلم تركي إلى اتحادهم الذين يصرون على أنه تراث مسيحي[□].

لقد قدم الأوروبيون توصيات لتركيا قبل قمة ماستريخت عام 1992م وبعدها للقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية لفتح باب المفاوضات للانضمام النهائي أمامها، وقد اتجه اهتمامهم بدرجة أولى لتناول طلبات العضوية، التي تقدمت بها دول الكتلة الشرقية السابقة في شرق أوروبا ووسطها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، باعتبار هذه الدول أكثر أوروبية من تركية[□]. لذا أدركت تركيا بأن الشروط التي يضعها الاتحاد الأوروبي أمام انضمامها تعجيزية بل أكثر من ذلك، وإنها شروط مفتوحة ولا نهاية لها، في كل مرحلة يضيف الاتحاد شروطاً جديدة الأمر الذي كان من المتعذر معرفة ما يريده منها بدقة، وأصبح بين تركيا والانضمام إلى المجموعة الأوروبية شوطاً يجب عليها أن تقطعه[□].

---

(4) نظر: موقع مقاتل من الصحراء على شبكة المعلومات العنكبوتية الانترنت:.
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TurkeyEU/sec10.doc_cvt.htm

(1) حيدر عبد الرزاق، المصدر السابق، ص200.

(2) ستار جابر الجابري، أوروبا تتجه نحو اليمين، أوراق أوروبية، مركز الدراسات الدولية، العدد 105، جامعة بغداد، 2002، ص2.

(3) ياسر محمد حسن، تركيا البحث عن مستقبل، مصدر سبق ذكره، ص238.

(4) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مصدر سبق ذكره ، ص42.

إنَّ الأوربيين يدركون الأهمية الكبرى التي تتمتع بها تركيا من الناحية الجغرافية كونها محاطة بأربعة بحار وتربط قارتي آسيا وأوروبا ، وموقعها الممتاز من الشرق الأوسط والجزء الشرقي من ساحل البحر المتوسط التي تشرف على طول ساحله الشرقي وتتحكم بمضيق البسفور والدردنيل اللذين يربطان أوروبا بجنوب غرب آسيا ، فضلاً عن ما يشكله الاقتصاد التركي من سوق مفتوحة لتصريف السلع الأوروبية وعمالة رخيصة ومصدر تمويل للموارد الأولية لهم، وبناءً على ذلك يسعى الأوروبيون إلى عدم فقدان الجانب التركي، والعمل على تقوية العلاقات فيما بينهم ولكن على أن لا تفضي هذه العلاقات ما بين الطرفين إلى انتماء تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وإنما إلى شراكة متميزة(1).

ومما تقدم يتضح أن تركيا ستظل تطرق أبواب الاتحاد المغلقة وتستمر بإعادة بناء الدولة ومؤسساتها باتجاه الديموقراطية ومشاركة حزبية أوسع والاعتراف بحقوق الأقليات، وبالمقابل سيظل الموقف الأوروبي على حالة أتجاه تركيا.

إن تركيا تحاول إيجاد أكثر من خيار في إستراتيجيتها الخارجية، ولكن بقي خيار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هو الموجه الأساس لسياستها، وفي هذا السياق أكد الخبير السياسي التركي إبراهيم اقباب أنه فيما يتعلق بمستقبل المفاوضات لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي في تحقيق الهدف منه للبلدان الأوروبية التي أنشأته، الذي تمثل في تقوية الاقتصاد لهذه البلدان، فتركيا التي بدأت تتعافى اقتصادياً على يد حكومة العدالة والتنمية ربما بعد مرور سنوات قد تمتنع عن الدخول إلى الاتحاد الأوروبي لأن مزاياه الاقتصادية ستكون قليلة إضافة إلى أن تركيا المختلفة مع أوروبا حضارياً قد يجعلها ذات وزن متوسط داخل الاتحاد وربما غير فاعل، بعكس تركيا الشرق أوسطية التي هي دولة محورية كبيرة ومؤثرة(2).

إن عدم انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي سيعزز بقوة الاتجاهات الداعية إلى تأسيس عالم تركي مع القوقاز وآسيا الوسطى وقبرص الشمالية وأثر ذلك أيضاً في واقع الأقليات التركية في البلقان وستؤسس لمحاولات جديدة في الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا.

---

(1) حيدر عبد الجبار حسوني، مصدر سبق ذكره ، ص175.

(2) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره، ص204.

كما إن تركيا تمثل المحور الرئيس في مشروع الشرق الأوسط والنموذج القياسي الذي تقدمه الولايات المتحدة إلى العالم الإسلامي بصيغة الإسلام المعتدل الذي تمثله سلطة حزب العدالة والتنمية الذي يتعايش فيه الإسلام والديموقراطية والعلمانية، ولا يبدو حزب العدالة والتنمية زاهداً بهذا الدور الموكل إليه. ويتضح ذلك من قول الرئيس التركي عبد الله غول "إن تركيا لا يمكن أن تنحصر داخل الأناضول فهو يدعو الدول الإسلامية في اجتماع منظمة التعاون الإسلامي في استانبول إلى الإصلاح من الداخل حتى لا يأتيهم من الخارج"(1).

ومن ناحية أخرى فإنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تتقدم بمشروع الشرق الأوسط الكبير وتوسيع مهام الأطلسي، وترى تركيا أنموذجاً لمشروعها لكن نجاح تركيا في القيام بهذا الدور يتطلب أن تكون متقدمة على العالم الإسلامي في مختلف الأصعدة(2).

لقد اثبت الواقع أن كلاً من تركيا والاتحاد الأوروبي يمران في مأزق عميق، فالاتحاد الأوروبي بعد كل سنوات التسويف الطويل والمماطلة لا يجد ما يسوغ رفضه لطلب الانضمام التركي(3)، أما تركيا فلا يمكنها التراجع بعد مسيرة السعي المضنية تجاه الاتحاد، بالرغم من رفضها اشتراطاته التي تجد في تطبيقها تمزيقاً تمزيق لوحدتها الوطنية، ولذلك فإن تركيا الراغبة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عليها أن تختار بين قيمها التقليدية ومجموعة القيم والأفكار الأوروبية(4).

ولذلك نجد أن الاتحاد الأوربي لن يعطي تركيا العضوية الكاملة في الاتحاد لأسباب عديدة أهمها وأكثرها حساسية هو خلفية تركيا الإسلامية ولذا فأن من المتوقع هو أن يبقى الوضع على ما هو عليه ألان. ألا إن تركيا ستبقى تسعى في مفاوضاتها إلى العضوية الكاملة للضغط على الاتحاد الأوروبي للحصول على أكبر الفوائد إذا ما تحققت الشراكة الإستراتيجية المميزة، كما ستحقق إصلاحات أكبر في الشأن السياسي والاقتصادي للوصول إلى مستوى الدول الأوروبية للتقدم في الديمقراطية وحقوق الإنسان والقانون، هذا على الصعيد الداخلي، أما على الصعيد الخارجي فإنها تتطلع لأداء دور أكبر في محيطها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط

---

(1) المصدر السابق، ص269.

(2) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره ، ص587.

(3) ياسر أحمد حسن، تركيا تبحث عن مستقبل، مصدر سبق ذكره ، ص259.

(4) ستار الجابري، تركيا والاتحاد الأوروبي، مصدر سبق ذكره ، ص12.

وآسيا الوسطى والقوقاز، فضلاً عن أنها ستتمكن من التخلص من الضغوطات الأوروبية في مسألة قبرص والعلاقات التركية اليونانية، والاستفادة من العلاقة الإستراتيجية التركية (الأمريكية)، وبذلك تتخلص من القيود الأوروبية وتسعى إلى أن تكون لها سياسة خاصة فيها أكثر فاعلية وبدون الخضوع إلى السياسة الأوروبية وشروطها المستمرة(أ).

والخلاصة في ذلك إنَّ تركيا ستستمر بالضغط على الاتحاد الأوروبي للحصول على أكبر المكاسب الممكنة، أما فيما يخص احتمالية إعادة تركيا تفكيرها بالشراكة الأوروبية أو بعدم الانضمام للاتحاد ولجوؤها لخيارات أخرى فإنه وارد إلا أنه غير مفضل من القيادات التركية. وعلى ذلك فإن بناء شراكة إستراتيجية متميزة مع الاتحاد الأوروبي هو الأقرب والأنجع للمصالح التركية الأوروبية من حيث الواقع والتفكير والمنطق. وكذلك فإن شعور تركيا بأنها ستبقى إلى الأبد خارج الاتحاد الأوروبي سيدخلها في خيارات إقليمية ودولية جديدة، وروسيا من بين الدول المرشحة لمثل هذا التقارب التركي، هذا مما يعني احتمال اختلال المعادلة لمصلحة تحالف تركي - روسي، على حساب دول الاتحاد الأوروبي. لا سيما ان تركيا وروسيا يمسكان مع إيران بمفاتيح أوراسيا جغرافياً واقتصادياً والتي ستمثل بالمستقبل مع نفط الخليج موقعاً متحكماً في الاقتصاد العالمي وطرق إمداد الطاقة إلى أوروبا وأمريكا، وإن رفضاً أوروبياً لتركيا سيقارب المصالح بين تركيا وروسيا وربما إيران وقد يشكل تكتلاً جغرافياً واقتصادياً في مواجهة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل، وبناءً على ذلك فالمسؤولية الأخطر والأهم التي تنتظر النخب وصانعي القرار في تركيا تتمثل في القدرة على تطوير النهج العقلاني الذي تتطلبه العملية الدبلوماسية، والعمق والمرونة اللتين تتطلبها عملية التأثير المتبادل بين الحضارات، كما تتمثل في التحلي بمنظور بعيد المدى، وبالقدرة على بناء حالة من الثقة بالنفس، وتعكس كل ذلك في ممارسات سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية.

(أ) دانييلا شرودر، كبرياء أنقرة في مواجهة بيروقراطية، تقرير الاتحاد الأوربي، في 9 تشرين الثاني2007.

الخاتمـــة

و

الإستنتاجات

الخاتمة والاستنتاجات

بعد انهيار الدولة العثمانية ظهر من يروج لفكرة مفادها أن الإسلام دين تخلف وتراجع، والعلمانية حركة نهضة وتقدم، لذا فقد تبنت العديد من الأنظمة السياسية في العالمين العربي والإسلامي مفهوم العلمانية القائم على أساس الفصل بين الدين والدولة في بناء نظم دولها السياسية، وكان من أكثر الزعماء ترويجاً لهذا المفهوم حد التطرف هو (كمال أتاتورك) مؤسس الدولة التركية الحديثة. وعندما اتجهت تركيا منذ منتصف القرن الماضي نحو نظام ديمقراطي تعددي، ظهرت العديد من الجماعات والحركات السياسية الإسلامية التي أطلق عليها (المتنورون الإسلاميون)، لتأخذ بزمام المبادرة في مواجهة التردي الاجتماعي والاقتصادي الحاصل في المجتمع التركي ولتطرح نفسها بديلاً أفضل عن الأحزاب والنظم العلمانية التي ظهرت على مدى تسعين عاماً، وقد تجسد نجاح الحركة الإسلامية التركية بظهور حزب العدالة والتنمية الذي تميز عن أسلافه من الأحزاب الإسلامية بنظرته إلى الإسلام بوصفه عقيدةً للتدين لا تعلو عليها أي عقيدة على الإطلاق، والى العلمانية باعتبارها ضرورةً للديمقراطية ولضمان الحريات، ويؤمن بالانفتاح على الفئات العلمانية واعتبار مبادئها عنصر السلامة الاجتماعية، وأداة تحفظ لتركيا مكانتها بين الأمم المتحضرة. وقد وجدنا في أثناء المشهد التركي تناقض الديمقراطية مع الهيمنة العسكرية، والعلمانية مع الحركة الإسلامية، واتجاهات للتغريب وأخرى للتشريق، وبين هذا وذاك تتراكم المعضلات الاقتصادية ومشكلات المديونية والتضخم وتراجع معدلات النمو والتنمية، وتتعالى أصوات الأقليات العرقية والدينية المطالبة بحقوقها القومية والثقافية وتصل في كثير من الأحوال إلى حد رفع السلاح واستخدامه كما يفعل الأكراد، لتأتي بعدها في التأثير السلبي على وحدة تركيا واستقرارها السياسي قضية الأرمن وجدلية الحقوق المغتصبة والاضطهاد التاريخي، ولا يغيب بالطبع عن المشهد مشكلة العلويين والمطالبة بحقوقهم في ممارسة طقوسهم والتعبير عن ثقافتهم. ويقف بعيدا عن الأضواء وليس الأنظار، اليهود الترك أو ما يعرفون ب(يهود الدونمة) يخططون بالخفاء ويكيدون بالإسلام، ليس حبا بالعلمانية ولكن كرهاً بالإسلام.

لقد ناقشنا في متون هذه الدراسة أسباب وظروف صعود حزب العدالة والتنمية وأبعاده على السياسة التركية الداخلية والآليات التي اتبعها في معالجة تلك المعضلات الإثنية والسياسية والاقتصادية، وما نجم عنه من تغير في قواعد اللعبة السياسية داخل.

تركيا مما سمح للأحزاب ذات الميول الإسلامية من الوصول إلى السلطة في بلد ظل يتهم من قبل دول المنطقة بأنه حامي العلمانية المتطرفة ومروجها، فضلا عن تغير توجهات السياسة الخارجية التركية حيال منظومتها الإقليمية والدولية وعلى نحو أعاد التوازن في علاقات تركيا بين منظومتها الشرقية وتفاعلاتها ومنظومتها الغربية. والأمر الراجح في ذلك لا يعود إلى سياسات حزب العدالة والتنمية ورؤيته الجديدة لدور تركيا وعلاقاتها الخارجية فحسب، وإنما يعود كذلك إلى تراجع وتغير مكانة تركيا تغيرا لا يستهان به في منظومة الأمن الغربية منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي في مطلع تسعينيات القرن الماضي.

لقد شكلت تركيا طوال مرحلة الحرب الباردة عنصرا محوريا في جناح حلف شمال الأطلسي، وساهمت في سياسة الردع المقنع على الساحة الأوروبية وظلت أوربا عصية على الاختراق السوفيتي بفضل الاندفاع التركي، وتم ضمان أمنها القومي بانضوائها تحت لواء الحلف الأطلسي، إلا أن الرؤية الإستراتيجية لطبيعة الأخطار قد تبدلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، إذ لم تعد ثَمَّةَ ساحة أوروبية مهددة سوفيتياً، إذ أن روسيا التي انخرطت سياسيا واقتصاديا في المنظومة الأوربية، وقد تراجعت منظومتها الأمنية وقدراتها العسكرية عن تشكيل خطر مباشر على الأمن الأوربي أو الأمن القومي التركي فصارت تركيا وحلفاؤها تواجه بيئة سياسة أمنية جديدة جرى توصيفها على أنها مرحلة انتقال وتحوُّل تستدعي جُمْلَةً من أشكال إعادة التوجُّه والهندسات الجديدة، وهو ما أدركه بالفعل قادة حزب العدالة والتنمية الذين بدأوا بنجاح في التخطيط الاستراتيجي للتحكم بالأبعاد المستقبلية لمجمل علاقات تركيا الخارجية ومنظومة علاقاتها الداخلية.

وفي إطار هذا الواقع الجديد انتصب في وجه تركيا تحدي العثور على مكان أو دور، يُحدد ما إذا كانت ستستمر مصدر قوة بالنسبة إلى سياسة الأمن الغربية، أم أن هناك احتمالاً لأن تصبح مَكْمَنَ ضَعفٍ، في نظر حلفائها وشركائها.

لقد ظلت تركيا تبذل جهوداً كبيرةً في سبيل أن تصبح جزءاً من منظومة البنى الأمنية الأوروبية. ومن الواضح أن اندفاع تركيا باتجاه عضوية الاتحاد الأوروبي ناتجٌ في الأصل عن مصالح سياستها الأمنية، التي تمثلت في كثير من المبادرات مع أوربا على صعيد التنسيق في السياسات الأمنية، والتي تسعى من وراءه إلى توفر المناخ الملائم لوصول تركيا إلى عضوية الاتحاد الكاملة. لقد تسبب اندفاع تركيا نحو أوربا وتبنيها

لسياسات التغريب والعلمنة للمجتمع التركي منذ نشوء تركيا الحديثة عام 1923م، إلى حدوث انقسام كبير بين القوى الراغبة في علمنة المجتمع التركي والانسلاخ عن ماضيه الشرقي الإسلامي وبين القوى والمؤسسات التي تصر على أن تركيا بلد إسلامي وذات ميراث شرقي يجب المحافظة عليه بعلاقات متميزة وتفاعل مع محيطها الإقليمي. لقد ظلت السياسة التركية محكومة طوال ثمانين عاماً بازدواجية أو ثنائية المسار السياسي وهو ما سبب في إرباك المشهد الداخلي التركي، نجم عنه تقلبات في مساراتها السياسية، أدى إلى هدر للطاقات وتفتيت للتماسك الاجتماعي، وانعدام الجدية في معالجة الكثير من الإشكاليات التي تواجه الوحدة الوطنية التركية لاسيما في ما يتعلق بالمسالة الكردية ، فضلاً عن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتفاقم مشكلة المديونية والبطالة وهجرة الكفاءات وارتفاع نسبة الفقر والمحسوبية. أما على صعيد العلاقات الإقليمية فقد سادها عدم الاستقرار وابتعدت تركيا عن إقامة علاقات متميزة عن محيطها العربي والإسلامي طوال مدة حكم الأحزاب القومية والعلمانية. إلا أنه ومع فوز حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية في انتخابات خريف عام 2002م، تغيرت الكثير من معادلات السياسة التركية سواء على الصعيدين الداخلي أم الخارجي ، فقد أصبح من أولويات السياسة التركية إعادة إحياء علاقات تركيا بدول الجوار العربي والإسلامي وشرعت تلعب بأوراق السياسة الخارجية على نَحْوٍ أكثرَ عقلانيةً ، حتى أصبحت إحدى الدول المُؤَسِّسَة لميزان القوى في الشرق الأوسط مع الحرص على الإبقاء على علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي ومع دول العالَم الأخرى ومحاولة تطويرها إلى أفاق جديدة ترفع من مكانة تركيا على الصعيد العالمي . ولم تَعُد تركيا الدولة العلمانية التي تحارب الحريات الدينية الراديكالية وتقمع الحقوق القومية للأقليات ، وتحارب الميراث الشرقي للمجتمع التركي ، فبعدَ تولّي حزب العدالة والتنمية الحُكْمَ في تركيا، بَدَأْنا نَشْهَدُ تغيُّرًا وتطوُّرًا في الداخل اقتصادًا وسياسةً وثقافة ، حتى امتد التغيير إلى الخارج مما سجل حضوراً تركياً فاعلاً في المحيطين الإقليمي والدولي . وهو ما طرح أسئلة مهمة لدى الكثير من الباحثين المهتمين في الشأن التركي عن أبعاد وأهداف التحولات الجديدة للسياسة التركية على الصعيدين الداخلي والخارجي ولاسيما مع وجود حزب العدالة والتنمية وفوزه المتواصل بالسلطة ، وعن انعكاس هذه التحولات وأثرها على علاقات تركيا بمحيطها العربي والإسلامي .

إنَّ تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا باتت تجربة سياسية تستحق الاهتمام والبحث، ليس بسبب صعود الإسلام السياسي المعتدل وتراجع التيار العلماني فحسب، بل بسبب التغيرات التي رافقت نجاح نهج التعامل السياسي المسئول مع قضايا وإشكاليات كانت في السابق تُعَدُّ من قبيل المحرَّمات ، وباتت الأحزاب ذات الميول والاتجاهات الإسلامية الآن تتحكم في عموم المشهد السياسي التركي بعد ثمانين عامًا من التغريب والتعتيم على نشاطاتها السياسية.

ففي الوقت الذي نشهد فيه صعودًا للإسلام السياسي نرى تراجعًا لكثير من مرتكزات العلمانية في تركيا كمجلس الأمن القومي التركي والمؤسسة العسكرية الحامية للدولة العلمانية وميراثها الكمالي وصاحبة القول الفصل في صنع القرارات السياسية المهمة.

وبعد نجاح حزب العدالة والتنمية في الوصول إلى الحكم عبر صناديق الاقتراع بدأت تركيا تستعيدُ استقرارها الاقتصادي والسياسي وتتوج نجاحها من خلال دورها الفاعل والنشيط في إنقاذ تركيا من واقع الركود والبطالة والمديونية عبر تَبَنِّيْها سياسة الإنماء الاقتصادي، ومحاولة انتهاج الحلول الديمقراطية للاعتراف بكل أطياف الدولة التركية وتعددها الاثني وتبنيها حلولاً عقلانيةً لإشكاليات الهُوِيَّةِ التركية والاعتراف بالهُوِيَّاتِ الأخرى ،كالكردية، والعلوية والأرمن. ومحاولة التخفيف من أثر هذه المشكلات على واقعها السياسي واستقرارها الداخلي .

أما على الصعيد الخارجي، وفي ظل زعامة حزب العدالة والتنمية، فنرى عودة تركيا إلى الفضاء العربي والإسلامي، كما أسلفنا، بوصفها دولة مركزية تساهم وتبادر في حل أغلب مشاكل المنطقة وتسعى لبناء علاقات مبنية على الاحترام المتبادَل. إنها بحقّ العثمانية الجديدة كما يَصِفُها بعضُ المحللين التي تسعى إلى إعادة الدور المحوري الذي كانت تؤديه الدولة العثمانية قبل قرون خلت، ولكن بصيغة جديدة عرفت ب(الجمهورية الثالثة) كما يراها بعضهم ولكن بمنظور جديد .

إن هذا الدور المسؤولَ والعمل السياسي الحثيث الذي قام به قادة العدالة والتنمية على صعيد تثبيت دعائم الديمقراطية وتحييد دور المؤسسة العسكرية وبناء دولة القانون والمؤسسات ورفع مستوى التنمية الاقتصادية والاهتمام بحل مشكلات التنمية السياسية ولاسيما أزمة الهوية بات يؤهل تركيا للدخولَ بقوة في الاتحاد الأوروبي بوصفها عضواً فاعلاً فيه، أما في حالة استمرار الممانعة الحالية من بعض

أعضاء الاتحاد مثل فرنسا وألمانيا فانه قد يدفع بتركيا إلى التخلي عن مَطْلَبِها هذا ، والتوجه نحو منطقة الشرق الأوسط لاسيما بعد صعود نفوذها السياسي والاقتصادي فيها فضلا عن موقعها الجغرافي المتميز الرابط بين ثقافة الشرق الإسلامي والغرب العلماني . إضافة إلى ما يمكن أن يلقاه التوجه التركي نحو الشرق من دعم مميز للولايات المتحدة الأمريكية ، نظرا للدور الذي تضطلع به تركيا في تحديد ملامح الشرق الأوسط الكبير في ظل المتغيرات التي تشهدها المنطقة العربية وتصاعد عوامل التغيير في النظم الاستبدادية العربية ضمن ما بدأ يعرف بالربيع العربي الذي بدأت تمثل تركيا فيه احد العوامل الفاعلة لمجريات الأحداث في اغلب البلدان العربية الثائرة، ولا سيما في سوريا وليبيا.

لذلك كله نجد أن تجربة حزب العدالة والتنمية أفرزت دروساً تستحق مزيدا من الاهتمام والبحث السياسي المستقبلي نظرا لتمكن الحزب من الفوز بدورة انتخابية ثالثة في انتخابات تموز يوليو 2011، بعد انتخابات تعددية حرة، وهو ما لم يحققه أي حزب سياسي تركي منذ قيام الدولة التركية الحديثة في مطلع العشرينات من القرن الماضي، ولهذا فان المتتبع لتجربة الحزب الناجحة طوال عقد من الزمن ، لابد وان يخرج بجملة من الاستنتاجات والأفكار والمبادئ السياسية التي يمكن أن تعين السياسيين والمفكرين وقادة الأحزاب السياسية في دول المنطقة على تلمس تجربة هذا الحزب وأبعادها لتحقيق النجاح المنشود في بلدانهم، لاسيما وان تلك التجربة باتت محط اهتمام ودراسة لكثير من ساسة الأحزاب في دول الجوار التركي:

1. أثبتت تجربة حزب العدالة والتنمية أن النظام الديمقراطي هو وحده القادر على إحداث التغيير المجتمعي سواء كان جذرياً أم إصلاحياً. وان نجاح تركيا في الإصلاحات التي حصلت في عهد حزب العدالة والتنمية يدحض ويسفه الاتجاه الذي يعتمد العنف والإرهاب والانقلابات والتدخلات الخارجية باعتبارها وسائل للتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي المنشود.
2. ستظل قضية غلق الأحزاب الإسلامية واحدة من أهم المشكلات الماثلة في السياسة الداخلية التركية في إطار النظام العلماني بموجب بعض المواد في الدستور التركي التي تنص على إعطاء الحق للمحكمة الدستورية باتخاذ قرارات غلق أي حزب تقام ضده دعوى من الادعاء العام بتهمة نشاطاته وممارساته المناهضة لمبادئ العلمانية التي وضعها أتاتورك ، أو تلك التي تعد مجلس الأمن القومي التركي

والمؤسسة العسكرية هما المسئولان عن رسم سياسة الأمن القومي للدولة وحماية وحدة البلاد واستقلالها وأمنها ورفاهية المجتمع. وهذا ما يعده حزب العدالة والتنمية احد معوقات النظام الديمقراطي في تركيا، وهو ما سيجعله يسعى في مدة ترؤسه للحكومة التركية بعد انتخابات 2011م، للعمل ليس لإزالة تلك المعوقات فحسب، وإنما إلى إجراء تغييرات جوهرية في الدستور التركي التي سيكون من أهمها جعل قضية حظر الأحزاب مرهوناً بموافقة البرلمان التركي وليس بالقضاء الذي تحكمه مبادئ العلمانية الأتاتوركية.

3. استطاع حزب العدالة والتنمية، أن يفند ادعاءات التناقض بين الإسلام والعلمانية والديمقراطية، ضارباً بذلك مثلاً يحتذي به في تفاعل الحركة الإسلامية مع الزمان والمكان بما يكفل ترسيخ قيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، حيث تمكن الحزب بذلك من تجديد نفسه بشكل يتوافق مع متطلبات العصر ليصبح حزباً إصلاحياً معبراً عن تيار الوسط التركي الجديد.

4. إن من أهم الدروس المستنبطة من تجربة حزب العدالة والتنمية هو الحصول على نتائج ايجابية من خلال الضغط الخارجي لإحداث إصلاح سياسي. فتركيا، خلافاً لغيرها من الدول الإسلامية في المنطقة ، استعمل الغرب معها سياسة العصا والجزرة وذلك في أثناء مسيرتها السياسية لتحقيق ديمقراطية ناضجة . كما إن الظروف الاقتصادية والسياسية المتعلقة بمسألة عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي أدت إلى القيام بضغط محلي كبير باتجاه تحقيق الإصلاح، بينما أدى الدعم الغربي إلى تدعيم استعداد الحزب للتغلب على البيروقراطية المحصنة وعلى المصالح العسكرية المتمترسة بالقوانين واللوائح الدستورية. من جهة أخرى، فأن التجربة التركية تدل على أن دعم الغرب لتعديل توجهات الأحزاب الإسلامية السياسية يمكن أن يقوي من التزامها للتحرر الاقتصادي والسياسي. وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية جادة بشأن الارتقاء بحقوق الإنسان وتحقيق القيم الديمقراطية في الشرق الأوسط ، فلا بد لها من أن تتنبه إلى كل ما أنجزه حزب العدالة والتنمية ، وتعمل على دعمه بشكل جدي وبقوة لتعزيز وصول الإسلام المعتدل إلى السلطة في بعض الأقطار العربية والإسلامية وهو ما بدأت ملامحه، عبر القبول الغربي والأمريكي لوصول حزب النهضة للسلطة في تونس في انتخابات

تشرين الثاني م2011. وحصول حزب العدالة والتنمية الإسلامي في المغرب على اكبر عدد من المقاعد في انتخابات تشرين الثاني 2011م أيضا.

5. إن النظام التركي مازال من الناحية الدستورية نظاماً علمانياً ، وعلى الرغم من أن غالبية سكان تركيا هم من المسلمين. فهناك فصل واضح بين الدين والدولة ، أسس له أتاتورك منذ نشوء تركيا الحديثة ، ولهذا السبب فإن الدين ومؤسساته ليس لها تأثير على التشريع الذي تعتمده الدولة في دستورها وقوانينها ، ولا يعد مصدراً للقانون. ولتحقيق هدف حزب العدالة والتنمية في إدخال بعض التشريعات الدينية أو لتأمين المواءمة بين الدين والعلمانية فقد استثمر فرصة محاولات الانضمام إلى الاتحاد الأوربي لا جراء رزمة من التعديلات التي تؤهل نظامها القضائي لكي يصبح متوافقا مع معايير الإتحاد الأوروبي. وقد أسهمت هذه الإصلاحات، إيجابياً ، في توسيع مجالات الحرية الدينية لكل من الأغلبية المسلمة ، و للأقليات غير المسلمة. ويمهد الاتجاه السياسي للحكومة الحالية الطريق لظهور آراء تقدمية وليبرالية تدفع لدرء الخطر عن العقيدة وعودة الحريات وكل الحقوق للجماعات الدينية. وبالرغم من التطورات الواعدة بخصوص العديد من المسائل مثل حرية ممارسة الشعائر الدينية للعلويين، وإعادة الحقوق للمتدينين من كل الأطياف، فما زالت هناك مشكلات تحتاج إلى أن تناقش بشكل عاجل مثل رفع الحظر على ارتداء الحجاب في الجامعات ، والسماح لجميع الطوائف بأن يحصلوا على التعليم الديني الرسمي الذي يريدونه لأبنائهم وفي أي سن، بدلا من الانتظار حتى بلوغ سن ثماني السنوات.

6. أن الطريق الديمقراطي السلمي لتطبيق المناهج السياسية هو النموذج الوحيد القابل للبقاء، وأن الطرق الأخرى، كالانقلابات العسكرية، والتمرد المسلح، وحروب العصابات، لإنهاك النظم المستبدة واستدعاء القوات الأجنبية لطرد الطغاة، أصبحت أكثر إيذاءً للشعوب وإنهاكاً لقدراتها الاقتصادية والبشرية. وأن المسار الديمقراطي هو الطريق الأفضل والأقدر على تصحيح نفسه بنفسه، دونما أي تداعيات قد تنعكس سلبا على حال الشعوب وأمنها ، وعلى الرغم من أنه قد يكون طويلا وقد يتعثر ولكنه سيبقى طريق آمن ومن الممكن أن ينهض من جديد ليواصل المسيرة ويحقق الأهداف.

7. إن تامين حاجات الناس الاقتصادية هي أولوية ملحة، وأن تمثيل أبناء الشعب كافة من دون تمييز ضرورة قصوى، وأن الانتقال من البعد الإيديولوجي إلى البعد التطبيقي هو أمر مهم، وأن الحزب المنفتح على الجميع ، المتنافس مع الأخر في ظل ديمقراطية تعددية على وفق قواعد الدستور والقانون، والذي يقيم علاقات خارجية متوازنة، يمكن أن يقود دولة، في حجم تركيا، وسط عالم مليء بالعواصف والأنواء بالرغم من الميراث الثقيل لها والعوائق والعقبات التي تواجهها.

8. أن السياسة الداخلية مقدمة على السياسات الخارجية، وأن دولة قوية متماسكة في داخلها، ديمقراطية في سلوكها، يمكن أن تلعب دوراً خارجياً وإقليمياً مؤثراً، وأن القفز إلى الطموحات الخارجية من دون سند شعبي داخلي قد يكون مدمرا لكل الآمال والأحلام ولا يكفى تصفير المشاكل مع دول الجوار والسعي الجاد لدور يليق بمكانة الدولة وينطلق من قوتها الداخلية، ما لم تمتلك أوراق ووسائل ضغط يمكن استخدامها في التأثير على الأطراف الأخرى، لتعزيز دورها المحوري، وهذا ما تحاول تركيا امتلاكه بالحجم الذي يؤهلها من إحداث الفعل بالقدر الذي تمتلكه أطراف أخرى مثل إيران والكيان الصهيوني والولايات المتحدة في تأثيرها على أطراف إقليمية تبحث تركيا لها عن دور بينها.

9. أن الشعب لا يمكن أن يعطى لحزب ما ، مهما كانت نجاحاته وشعبيته، تفويضا على بياض لكتابة دستور جديد، وهذا ما عكسته انتخابات عام 2011م البرلمانية حيث كانت النتائج تحمل في طياتها رسالة واضحة من الشعب التركي لا تبيح إلى حزب العدالة والتنمية كتابة الدستور بمفرده وإنما بمشاركة المعارضة والقوى السياسية الأخرى، وممثلين عن الأقليات العرقية والدينية. لذلك فإن على الحركات الإسلامية أن تحقق توافقاً بين نشاطها الحزبي السياسي، ونشاطها الدعوى المجتمعي في منظومة متكاملة لتضمن تأييدا شعبياً واسعاً.

10 . إنَّ الفراغ السياسي الذي تركته الأقطار العربية والعجز والخواء والتشتت في دورها القومي والإقليمي لاسيما بعد تراجع دور مصر وسوريا بسبب الربيع العربي فتح الأفاق أمام الدور التركي ليتقدم ويملأ الفراغ على حساب الدور العربي الذي منح الفرصة للدور التركي كي يبدو اكبر من حجمه وقدراته على الإتيان بالمعجزات، وفي الواقع أن تركيا استمدت قوة فعلها وتأثيرها من ضعف محيطها العربي وأنظمته السياسية.

11. إن المشاكل العالقة بين تركيا والدول العربية سواء في ما يخص موضوع المياه أم الحدود أو بسبب التباين في السياسات المتعلقة بقضايا مصيرية كالموقف من القضية الفلسطينية والنزاعات الأهلية ذات الاهتمام المشترك، قد تجد طريقها إلى الحل من خلال تعميق المصالح المشتركة والمتبادلة، مع الأخذ بعين الاعتبار الإرث الديني والحضاري بين العرب والأتراك.

12. إن العلاقات بين تركيا وإيران هي حقيقة قائمة على الجوار الجغرافي والتطور المتصاعد في العلاقات التجارية، وتستند إلى المصالح المتبادلة في ما يتعلق بالتنسيق الأمني في مواجهة مخاطر حزب العمال الكردستاني، والى حاجة تركيا للطاقة الإيرانية، أو حاجة إيران لإنجاح المشاريع المشتركة بين البلدين كمشروع نابوكو، ولدور تركيا السياسي في ما يتعلق بالملف النووي وموقف الغرب منه.

13. اتسمت سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه الولايات المتحدة بعيد استلامه للسلطة في تشرين الأول 2002م بالاستقلالية عن القرارات الأمريكية وعدم الإذعان السريع للأهداف الأمريكية في الشرق الأوسط، على الرغم من إنَّ تركيا مازالت عضوا في حلف الشمال الأطلسي، وذلك ما تجسد في قرار تركيا بعدم مشاركتها للولايات المتحدة في غزو العراق عام 2003م، مما اضعف من مكانتها العسكرية بالنسبة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط لاسيما بعد أن حققت أمريكا أهدافها العسكرية من دون حاجتها لتركيا، حيث كانت تعدها الظهير القوي في أي عمليات عسكرية لها في المنطقة، الأمر الذي جعل تركيا تعيد النظر بسياستها تجاه أمريكا. وعلى الرغم من الصدع الذي تركه احتلال العراق على العلاقة بين الطرفين إلا أن استمرار العلاقة كان في إطار المصالح المشتركة التي برزت في أكثر من محطة كان من أهمها التوافق في عمليات ما أطلق عليه مكافحة الإرهاب بجنوب تركيا والمتمثل بنشاط حزب العمال الكردستاني التركي، وفي تسويق النموذج التركي للإسلام المعتدل في العالم الإسلامي والعربي، والدور المتبادل في دعم الانتفاضات أو الثورات العربية التي سميت بالربيع العربي. والحاجة التركية للدعم الأمريكي في سعيه إلى الاتحاد الأوربي.

14. أن الغرب لا يسعى من خلال تبنيه النموذج التركي لما يسمى بالإسلام المعتدل الذي يحقق الموائمة بين الإسلام والعلمانية بغية استبدال الظلم بالعدل في العالم الإسلامي كما لا يهدف الغرب من دمقرطة العالم الإسلامي إلى استبدال

الاستبداد بالديمقراطية إنما المقصود منها هو تغيير ثقافة الشعوب الإسلامية وقيمها وتصورها للحياة، ومن ثمَّ إتمام عملية ضم الأمة الإسلامية إلى حظيرة العالم الرأسمالي الغربي حضارياً بعد أن تمّ ضمها إليه سياسياً.

15. إن الخيار الاستراتيجي لغالبية الفئات التركية هو الالتحاق بالاتحاد الأوربي، وان هذا الخيار سيكون له تأثيرات مهمة في الهوية الأوربية إذا ما تحقق، إذ سيكون الدين الإسلامي ثاني اكبر ديانة بعد المسيحية في أوربا مما سيشكل عنصر جديدا يساهم في مستقبل الحضارة الأوربية، إضافة إلى أن تركيا ستكون خير رسول لشرح الإسلام للمجتمعات الأوربية وستخفف من حجم التوتر بين الجاليات الإسلامية و المجتمعات الأوربية، ولذا فيجب على دول العالم الإسلامي عموماً والعربي خصوصاً أن تدعم تركيا في طموحاتها بالوصول إلى الاتحاد الأوربي بكل ما تجده مناسبا لتعزيز اقتصادها وأمنها واستقرارها بما يتوافق مع المعايير الأوربية، ولا يتعارض مع مصالح العرب والمسلمين كافة.

16. إن مستقبل حزب العدالة والتنمية مرهون بعاملين أساسين لا نكاد نستطيع فصلهما عن بعض، فالأول يتعلق بالجانب الاقتصادي ومدى قدرة الحزب على الاستمرار في تحقيق النجاحات التي توصل إليها لحد الآن في تقليل حجم البطالة وتقليص معدلات التضخم ورفع معدلات النمو إلى أخره من قائمة المفردات الاقتصادية التي أرهقت كاهل المواطن التركي لعقود خلت، وأما العامل الأخر فانه الاستقرار السياسي والأمني التركي، فكلما تمكنت حكومة الحزب من رفع معدلات الاستقرار في تركيا ولاسيما في الجنوب ذي الأغلبية الكردية، زادت حظوظه في الاستمرار بالنجاح والقبول الشعبي. وبالتأكيد إن كلا العاملين المذكورين آنفا يرتبطان بخيط ناظم لهما مع سياسة التوازن في علاقات الحزب الخارجية وبخاصة مع المنظومة الغربية من جهة ومع العالم العربي والإسلامي من جهة أخرى.

مصادر البحث

المصادر العربية

القرآن الكريم

اولاً:- الوثائق

1. البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية التركي، المادة(3 الفقرة 6)، والمادة(5) للعام 2002.
2. تقرير اللجنة المركزية لجمعية هامازكيان الثقافية ، نصب لفن العمارة الأرميني ، بيروت، 1972.
3. تقرير معهد السياسة الخارجية التركية، المزاعم الأرمنية والحقائق التركية، أنقرة، 1983.
4. تقرير وزارة الخارجية العراقية في 30 كانون الثاني 2011.
5. خطاب الرئيس الأمريكي الأسبق بل كلينتون أمام المجلس الوطني الكبير التركي، في 16 تشرين الأول 1999.
6. خطاب زعيم حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان أمام نواب كتلة حزبه البرلمانية في 2 حزيران 2010.
7. خطاب رئيس الحكومة التركي رجب طيب أردوغان، أمام المركز العام لحزب العدالة والتنمية، في 12 حزيران 2011.
8. كلمة عبد الله غول رئيس الجمهورية التركي في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، في 5 حزيران 2003.
9. خطاب عبد الله غول رئيس الجمهورية التركي في معهد بروكينغز بواشنطن, حول مستقبل العلاقات التركية الأمريكية. في 6 تموز 2006 نشرت في مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط في 8 مايو 2009.
10. قرار المحكمة العليا الأمريكية في حكمها في شكوى ولاية كانساس على ولاية كولورادو، 1920، المحكمة الفيدرالية السويسرية، عام 1878، محكمة العدل الدولية 1929.
11. مجموعة الوثائق التركية الصادرة من مركز الأبحاث الإستراتيجية التاريخية العسكرية التركية، أنقرة، 1986.

ثانيا:- الكتب العربية

1. إبراهيم الداقوقي، نحو خطة جديدة للتحرك على المستوى الإعلامي والتربوي لتغير صورة العرب في الكتب المدرسية ووسائل الإعلام التركي، حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.
2. إبراهيم الداقوقي. صورة العرب لدى الأتراك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
3. - - - - - - - - - - - ، أكراد تركيا، دار المدى للدراسة والنشر، دمشق، 2003 .
4. إبراهيم الدسوقي شتا، الحركة الإسلامية في تركيا، 1920- 1980، الزهراء للإعلام العربي، ط2، القاهرة، 1990.
5. إبراهيم خليل أحمد، الأحزاب السياسية في تركيا، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1987.
6. ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، 190 ، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1981.
7. أحمد الموصللي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط2، 2005.
8. آزاد سعيد سمو، سعيد النورسي، حركته ومشروعه الإصلاحي في تركيا، دار الزمان، دمشق، 2008.
9. إسماعيل أحمد ياغي ، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995.
10. أحمد عبد الرحيم مصطفى، أصول التاريخ العثماني، دار الشروق ، القاهرة، 1982.
11. أحمد نوري النعيمي، الحياة السياسية في تركيا الحديثة 1919- 1938 ، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1990.
12. - - - - - - - - - - - - - ، اليهود والدولة العثمانية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1990.
13. - - - - - - - - - - - - - - ، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا: حاضرها ومستقبلها، دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا، دار البشير، عمان، 1995.
14. - - - - - - - - - - - - ، التيار الديني في تركيا، مركز البحوث والدراسات، بغداد ، 1995.

15. - - - - - - - - - - - ، تركيا بين الموروث الإسلامي والاتجاه العلماني، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2005.
16. - - - - - - - - - - - ، العلاقات العراقية- التركية الواقع والمستقبل، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
17. أمين شاكر وآخرون، تركيا والسياسات الغربية، مطبعة دار المعارف، القاهرة، 1968.
18. أنور الجندي، اليقظة الإسلامية في مواجهة الاستعمار منذ ظهورها في إلى أوائل الحرب العالمية الأولى، در الاعتصام، القاهرة، 1979.
19. باسم كريم سويدان الجنابي، مجلس الأمن والحرب على العراق عام 2003 (دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب)، دار زهران للنشر، عمان، 2008.
20. توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني (1908- 1914)، معهد الدراسات العربية العالمية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1960.
21. جابر إبراهيم سلمان، قراءات في المشهد التركي(2002- 2004)، مطابع وزارة الاعلام السورية، دمشق، 2007.
22. جان شرف، القضية الأرمنية في السلطة العثمانية، مركز الدراسات الأرمنية، بيروت، 1997.
23. جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
24. جلال ورغي، الحركة الإسلامية التركية، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2010.
25. جلال الدين السيوطي(الحافظ)، تاريخ الخلفاء، مطبعة المنبر، بغداد، 1987.
26. حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.
27. حسن أبو طالب، الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، في العرب والأتراك الاقتصاد والأمن الإقليمي، تحرير د. علي أومليل، منتدى الفكر العربي، عمان، 2006.
28. حسن محسن رمضان، السلفية والعلمانية إشكالات الرؤى والممارسة ، دار الحصاد للطباعة والنشر، دمشق، 2008.
29. حمد سعيد الموعد، حرب المياه في الشرق الأوسط، دار كنعان للدراسات والنشر ، دمشق، 1990.
30. خالد حسنين وآخرون، الجراحة التجميلية للعمل الإسلامي، مركز دراسات الأمة، عمان، 2004.

31. خالد زيادة، العرب والأتراك في عالَم مُتَغَيِّر، ج، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1، بيروت، 1993.
32. خليل إبراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات التركية العربية، مطبعة الراية، بغداد، 1990.
33. خليل العناني وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تحرير محمد عبد العاطي، مركز الجزيرة للدراسات، مكتبة مبدولي، الدار العربية للعلوم الناشرون، 2010.
34. خورشيد حسين دلي ، تركيا وقضايا السياسة الخارجية ، دار الكتاب العرب ، القاهرة، 1999.
35. دهام محمد دهام ألعزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي، دار وائل للنشر، عمان، 2003.
36. دهام محمد دهام ألعزاوي، الاحتلال الامريكي للعراق وابعاد الفدرالية الكردية، الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة للدراسات، بيروت، الدوحة، 2009.
37. دير نرسيس صائغيان البغدادي، تاريخ الأرمن لكاثوليك في العراق، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1944.
38. رشيد خيون، طروس من تراث الإسلام، (د.ن)، بيروت، 2007 .
39. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ط 2، 1989.
40. رفعت السيد أحمد. د. عمر الشويكي، مستقبل الحركات الإسلامية بعد 11 أيلول، دار الفكر، دمشق، ط1، 2005.
41. زياد عزير الحلبي، النزاع التركي اليوناني في بحر إيجه، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، (د.ت).
42. سعد ناجي جواد، الأقلية الكردية في سوريا، مركز دراسات العالم الثالث - جامعة بغداد - كلية العلوم السياسية، 1988.
43. سامي عطا حسن، فصل المقال بين العلمانية و الماسونية من الاتصال، الدار السلفية الكويت، ط2، 1990.
44. سعيد أحمد برجواري، الإمبراطورية العثمانية: تاريخها السياسي والعسكري، الأهلية للنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ت).
45. سفر بن عبد الرحمن الحوالي، العلمانية نشأتها وآثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة، الدار السلفية للنشر، الكويت، 1987.

46. د. سلمان داود سلوم العزاوي، السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه الأقليات الدينية في العالم الإسلامي، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
47. سليم الصوص، أتاتورك منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة، مطبعة شتلا، عمان ، 1970.
48. سليمان البستاني، ذكرى وعبرة أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، دار الطليعة، بيروت، 1978.
49. سيار الجميل، العرب والأتراك من العثمنة إلى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1977.
50. - - - - - - - ، الدولة العثمانية وتكوين العرب الحديث، مؤسسة الإيمان العربية، بيروت، 1989.
51. - - - - - - - ، الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك، حوار مستقبلي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، كانون الثاني 1995.
52. شبلي العيسمي ، العلمانية والدولة الدينية، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، 1986.
53. شريف تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب اردوغان مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الاتاتوركي، دار الكتاب العربي، دمشق، 2011.
54. فائز صالح محمود الليبي، إشكالية الخوف من الإسلام، دار النهج للدراسات والنشر والتوزيع، حلب، 2009.
55. طارق عبد الجليل السيد، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة.. دراسة في الفكر والممارسة، جواد الشرق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.
56. فاضل حسين ، مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية، دار الثقافة، بغداد، 1967.
57. عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي الحديث، مطابع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1987.
58. عبد الزهرة شلش العتابي، توجهات تركيا نحو أقطار الخليج العربي (دراسة في الجغرافية السياسية)، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد، ط1، 2002.
59. عبد الله نقرش، إستراتيجية التعامل العربي مع دول الجوار الجغرافي، تركيا – إيران نحو تأسيس نظام عربي جديد، تحرير السيد يس، منتدى الفكر العربي، عمان، ط1، تشرين الثاني 1992.
60. عبد السلام إبراهيم البغدادي الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا(سلسلة أطروحات الدكتوراه 23)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.
61. عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، تموز 1987.

62. عبد الجليل التميمي، أهمية المورث التاريخي العربي التركي، حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، كانون الثاني 1995.
63. عبد الحليم غزالي، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ظلال الثورة الصامتة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2007.
64. عبد الرزاق عيد، الإسلام والحداثة (تجربة محمد عبده)، جعفر العصامي للطباعة والنشر، بغداد، 2006 .
65. عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية، دولة مفترى عليها، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ج، 1989.
66. عبد العزيز محمد سرحان، جريمة القرن الحادي والعشرين، الغزو الأمريكي الصهيوني الامبريالي للعراق، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.
67. عبد اللطيف عبد الرحمن الراوي، المجتمع العراقي في القرن الرابع الهجري، مكتبة النهضة، بغداد، 1987.
68. عبد الله عبد الدايم ، مؤتمر الحوار القومي الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1995.
69. عبد المنعم سعيد، العرب ودُوَل الجوار الجغرافي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
70. عبد الوهاب المسيري، العلمانية تحت المجهر، دار الفكر، دمشق، 2000.
71. عقيل سعيد محفوض، جدل المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسة العامة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009.
72. - - - - - - - - - - - - ، سوريا وتركيا الواقع والراهن واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
73. علي حسون، الدولة العثمانية، وعلاقاتها الخارجية، المكتب الإسلامي، ط3، بيروت، 1983.
74. علي حسين باكير واخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.
75. على محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهضة والسقوط، دار المعرفة، بنغازي، 1999.
76. علي محمد جريشه ومحمد شريف الزيبق ، أساليب الغزو الفكري للعالم الإسلامي، دار النصر، القاهرة، 1978م،

77. عمر الحضرمي، العلاقات العربية التركية تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها، دار جرير للنشر، عمان، 2010.

78. علي حسني الخرموطلي، غروب الخلافة الإسلامية، المطبعة الحديثة، القاهرة، (د.ت).

79. غسان العزي، المجزرة الأرمنية (1915) وثائق من الأرشيف الدولي، مركز الدراسات الأرمنية، بيروت، 1997.

80. غسان محمود إبراهيم ود. منذر القحف، الاقتصاد الإسلامي عِلْمٌ أم وَهْم، دار الفكر، دمشق، 2002.

81. غيي هارشير، العلمانية، ترجمة رشا الصباغ، (د.ن) بغداد، 2005.

82. كمال مظهر احمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، بغداد، دار آفاق عربية، 1984.

83. لازاريف، المسالة الكردية 1917 – 1923، دار الرازي، بيروت، 1991.

84. محمد البهي، تهافت الفكر المادي بين النظرية والتطبيق، مكتبة وهبة للطباعة، القاهرة، ط4، 1981.

85. - - - - - - - ، الإسلام في حل مشاكل المجتمعات الإسلامية المعاصرة، دار غريب للطباعة ، القاهرة ، ط2، 1984.

86. محمد الحسن، المذاهب والأفكار المعاصرة في التطور الإسلامي، دار الثقافة، الدوحة، 1986.

87. محمد طه الجاسر، تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب، دار الفكر، ط1، دمشق، 2002.

88. محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، د.ط، القاهرة، 1976.

89. موسى محمد، العلمانية المؤمنة، مؤسسة مصر للنشر، القاهرة، ط2، 2009.

90. محمد الحسن، المذاهب والأفكار المعاصرة في التصور الإسلامي، دار الثقافة، الدوحة، 1986.

91. محمد العادل وآخرون، الإسلاميون والحكم في البلاد العربية وتركيا، مركز الدراسات الدستورية والسياسة، مراكش، 2006.

92. محمد فريد بك المحامي، ترجمة وتحقيق احسان حقي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، ط 10، 2006.

93. محمد حداد ومجموعة باحثين، الجدل العربي حول العلمانية، دار الفكر للنشر، دمشق، 2009.

94. محمد حرب عبد الحميد، المعالم الرئيسية للأسس التاريخية والفكرية لحركة حزب السلامة في تركيا، ندوة اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر، مكتب التربية العربي لدول الخليج، البحرين، 1985.

95. محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة ، مطبعة الكشاف، بيروت، 1946.

96. محمد علي برنية، عمر بن الخطاب الرجل الذي حقق العالمية بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، دار كيوان للطباعة، دمشق، 2009.

97. محمد عمارة، العلمانية ونهضتنا الحديثة ، دار الشروق ، القاهرة ، 1986.

98. - - - - - - - ، نظرة جديدة للتراث، (د.ن)، بيروت، 1974.

99. محمد قطب، رؤيا إسلامية لأحوال العالم المعاصر، دار الوطن للنشر، الرياض ، 1991.

100. محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 1997.

101. - - - - - - - - - - - ، الحركة الإسلامية في تركيا، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1998.

102. - - - - - - - - - - - ، تركيا الجمهورية الحائرة، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1998.

103. محمد نور الدين، حجاب وحراب، الكمالية وأزمات الهوية في تركيا ، دار رياض الريس للطباعة والنشر، بيروت ، 2001.

104. - - - - - - - - - - ، تركيا الصيغة والدور، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ط1، 2008 .

105. محمد يحيى، في الرد على العلمانيين، الزهراء للإعلام العربي، مدينة نصر، القاهرة، 1988.

106. محمود المنير، العولمة وعالم بلا هوية، دار الكلمة للنشر والتوزيع، المنصورة، 2000.

107. مصطفى الزين، ذئب الأناضول(مصطفى كمال)، دار رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1991.

108. مرغريت حلو، العلاقات التركية - الإسرائيلية، مركز الدراسات الأرمنية، بيروت، 1994.

109. - - - - - - - - - ، الإسلام والسياسة في تركيا ماضيًا وحاضرًا ومستقبلاً، مركز الدراسات الأرمنية، بيروت، 1995.

110. معين حداد، الشرق الأوسط دراسة جيوبوليتيكية: قضايا الأرض والنفط والمياه، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، بيروت، 1996.

111. منح الصلح، بحث منشور في وقائع مؤتمر الحوار القومي الإسلامي للعام 1995، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

112. نادية محمود مصطفى، الدولة العثمانية من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.

113. نازك سابا يارد، الرحالون العرب وحضارة الغرب في النهضة العربية الحديثة، مؤسسة نوفل، بيروت، 1979.

114. نجدت فتحي صفوت، موقف تركيا من قضية فلسطين، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 45، بيروت، 1982.

115. نعيم إبراهيم الظاهر، السياسة المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

116. هاكان يافوز، العلاقات التركية – الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية، مركز الامارات للدراسات والبحوث، سلسلة دراسات عالمية العدد 29، ابو ظبي، 2000.

117. هراج داسنا بيديان، القضية الأرمنية، مركزالدراسات الأرمنية، بيروت، 1984.

118. وصال نجيب ألعزاوي و د.رواء زكي الطويل، تركيا دراسات في السياسة والاقتصاد، دار الجامعة للطباعة والنشر، بغداد، 2002.

119. وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، شركة المطبوعات للنشر، بيروت، 2006.

120. - - - - - - - - ، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، دار النهج للدراسات والنشر، حلب، 2008.

121. - - - - - - - - ، العلاقات العربية التركية، شركة المطبوعات للنشر، بيروت، 2006.

122. ياسر أحمد حسن، تركيا البحث عن مستقبل، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 2006.

123. يوسف إبراهيم الجهماني، أتاتوركية القرن العشرين، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق، 2000.

124. - - - - - - - - - - - - - - ، الإسلام والسياسة والتركية: سلسلة الأعمال الكاملة (8)، دار حوران للطباعة والنشر، ط2، دمشق، 2010.

125. - - - - - - - - - - - - - - - ، حزب الرفاه - الرهان على السلطة، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق، 1997.

126. - - - - - - - - - - - - - - - ، حزب الرفاه، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 1998.

127. - - - - - - - - - - - - - - - ، الحجاب والسفور في تركيا ، سلسلة الأعمال الكاملة(8)، دار حوران للطباعة والنشر ، دمشق ، ط2 ، 2010

128. يوسف القرضاوي، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993.

129. د.يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الامريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، 2000.

ثالثاً:- الموسوعات والمعاجم

1. أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تاريخ الأمم والملوك، دار المعارف، القاهرة، 1966.

2. أبو الفداء إسماعيل ابن كثير القريشي الدمشقي (الإمام الحافظ)، البداية والنهاية، ج7، دار الفجر للتراث، القاهرة، 2003.

3. أديب اللجمي وآخرون، المحيط معجم اللغة العربية، دار المحيط للنشر، بيروت، ط2، 1994.

4. تاريخ الطبري: الجزء الرابع، (د.ن)، (د.ت).

5. جرجي زيدان ، تاريخ آداب اللغة العربية، ج4، القاهرة، 1914.

6. جروان سابق، قاموس فرنسي عربي، الكنز، ، بيروت، (ب.ت).

7. سنن ابن ماجة 825 : 2 كتاب الرهون باب (15) باب تلقيح النخل ح 2471.

8. صحيح البخاري، الحديث رقم(2927، 2928)، وصحيح مسلم، الحديث رقم (2912).

9. الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة إعمال الموسوعة للنشر ، السعودية، ج16، ط1، 1996.

10. منير البعلبكي، قاموس المورد، إنكليزي عربي، دار العلم للملايين، بيروت، ط40، 2008.

11. نداء الرجاء، أشت وغارت الكتاب المقدس: التكوين والإصحاح الخامس، ألمانيا، 1993.

12. يوسف محمد رضا، معجم العلوم الكلاسيكية والمعاصرة، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 2006.

رابعاً:- الكتب المترجمة

1. أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات ، ترجمة محمد جابر وطارق عبد الجليل، مراجعة بشير نافع وبرهان كوروغلو، بيروت، 2010.
2. أمين تشول أشان وآخرون، دخل العسكر على الخط فأراح الملايين من الناس، ترجمة بكر صدقي، دار بترا للنشر، دمشق، 2009.
3. أمين حسين عمر، الصراع بين العلمانية والإسلام في الشرق الأوسط، ترجمة أسامة حسن عمر، بيت المعرفة للإنتاج الثقافي، أم درمان، 1990.
4. بديع الزمان سعيد النورسي، اللمحات، ترجمة: إحسان قاسم الصالحي، سوزلر للنشر، القاهرة، ط2، 1992.
5. - - - - - - - - - - - - - - - - - - - ، الملاحق ترجمة إحسان قاسم الصالحي، سوزلر للنشر، القاهرة، ط2، 1992.
6. - - - - - - - - - - - - - - - - - - ، الإنسان والإيمان، ترجمة إحسان قاسم الصالحي، تقديم ومراجعة علي محي الدين القره داغي، دار الاعتصام،(د.م)، 1983.
7. - - - - - - - - - - - - - - - - - - ، حقائق الإيمان، ترجمة إحسان قاسم الصالحي، مطبعة شركة النسل، اسطنبول، 1986.
8. برنارد لويس، اسطنبول وحضارة الخلافة الإسلامية، ترجمة د. سيد رضوان علي، دار السعودية للنشر، ط2، الرياض، 1982.
9. د. بايبس، تكوين الاتحاد السوفيتي، (د.ن)، نيويورك ،1968.
10. التروتوران دانيال بابيس، رجال أتاتورك، ترجمات استراتيجية، العدد 13، مركز العربي للدراسات الاستراتيجية، كانون الثاني 1998.
11. جان توشار، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة د. علي مقلد، دار العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، 1983.
12. جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات مترجمة 36، أبو ظبي، 2009.
13. جوناثان راندل، امة في شقاق: دروب كردستان كما سلكتها، ترجمة فادي حمود، دار النهار للنشر، بيروت، 1997.

14. جيرال ح. ايبارهان: أرمينيا والأرمينيون وطن مقسم وأمة مشتتة - الحدود العرقية الأسيوية السوفيتية، منشورات بريغامون، الولايات المتحدة، 1979.
15. حميد بوزر سلام، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة حسين عمر، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2009.
16. د. حنا سعيد الحاج، العلاقات الإسلامية الأرمنية منذ الفتح العربي حتى اليوم، ترجمة مركز الدراسات الأرمنية، بيروت، 1997.
17. جرجيس هانسل، النبؤة والسياسية، ترجمة محمد السماك، مطبعة الشروق، القاهرة، 1998.
18. السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراته الشخصية، ترجمة وتقديم محمد حرب، دارالأنصار للنشر، القاهرة، 1978.
19. زبغينو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقي، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
20. صواش ورال، الوجه الحقيقي لحزب لعدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري، ترجمة حياتي كركوكلي، اسطنبول، ط3، 2007،
21. طور بكين شاو ارش، القضية الأرمنية والقانون الدولي ترجمة خالد الجبلي، اللاذقية، دار الحوار للنشر والتوزيع ط2 ،1992.
22. علي فؤاد باشكيل، موقف الدين من العلم ، ترجمة أور خان محمد علي ، دار الأنبار للطباعة ، بغداد، 1988 .
23. ڤلاديمير بارتول، تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي، ترجمة صلاح الدين عثمان، الكويت، 1981.
24. فلاديمير إيفانوفيتش دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا، ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني، دار حوران للطباعة، دمشق 1990.
25. فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة : ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، قبرص الشمالية ، 1993.
26. فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة د. سلمان داود الو اسطي و د. حمدي حميد الدوري، بيت الحكمة، بغداد ، 2000 .
27. كارل بروكلمان، الأتراك العثمانيون وحضارتهم، ترجمة نبيه فارس ومنير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1949.
28. مصطفى أوغلو، جذور الحركة الإسلامية، ترجمة حسين بيومي، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1995.

29. محمد آمين زكي، تاريخ ألكرد وكردستان، ترجمة محمد علي عوني، ج1، القاهرة، 1945.
30. نخبة من الباحثين والعلماء، جريمة الصمت (جريمة إبادة الجنس ألأرمني)، ترجمة المهندسة هوري عزازيان، سلسلة دراسات ووثائق المجازر الأرمنية، ، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية،
31. نكلسون بروكل مان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه فارس ومنير بعلبكي، ط3، بيروت، ج2، دار العلم 1961.
32. نيقولاي إيفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية، دار الفارابي، بيروت، 1989.
33. هاملتون جب ، الاتجاهات الحديثة في الإسلام ، ترجمة هاشم الحسيني ، دار الحياة للنشر، بيروت ، 1966.
34. هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد ، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001.
35. هنري باركي وآخرون، القضية الكردية في تركيا ، ترجمة هه فال، مؤسسة ناراس للطبعة والنشر، أربيل، 2007.
36. يجال شيلفر، الحكومة التركية ...توتر متصاعد مع الخصوم، المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب، اسطنبول، 2011.
37. يوسف صلاح أوغلوا. تهجير الأرمن 1914- 1918 (الوثائق والحقيقة)، ترجمة أور خان محمد علي، دار قدموس للنشر،د مشق، 2010.

خامساً:- الدوريات و الدراسات

1. إبراهيم داقوقي، تركيا واليونان ونزاع الجزر الصخرية، مجلة قضايا دولية، العدد319، باكستان1997.
2. إبراهيم خليل العلاف ، نحن وتركيا دراسات وبحوث ، مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل ، سلسلة شؤون إقليمية رقم(18) ، الموصل ، 2008.
3. أحمد نوري ألنعيمي، القضية الكردية في تركيا الواقع والمستقبل، مجلة الدراسات الدولية، مركز دراسات الدراسات الدولية، العدد (48)، بغداد، 1998.
4. أحمد داود أوغلو، مكانة تركيا في العالم، مركز الدراسات الاستراتيجية، مجلة شؤون الأوسط، العدد 116، بيروت، خريف 2004.
5. - - - - - - - - - ، سياسة تركيا الخارجية صفر المشاكل، ترجمة ديما شريف، مجلة فورين بوليسي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، اذار، 2009.

6. إدريس بووانوا، معادلات خفية في الصراع بين التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (229)، كانون الثاني 2004.

7. اسدارسلان، حلف شمال الأطلسي وموقع تركيا المستقبلي، مركز الدراسات الاستراتيجية، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد 116، خريف 2004.

8. آلتان غوكالب، العلويين في الأناضول والتلاقي بين الكمالية والعلوية، مجلة شؤون الأوسط، ، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد(64) أب 1997بشير عبد الفتاح، الأرمن وأزمة السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، كانون الثاني، ، 2001.

9. بشير عبد الفتاح، السياسة الخارجية التركية .. منطلقات وافاق جديدة، مجلة السياسة الدولية العدد 177، تموز 2009.

10. تقديرات إستراتيجية، (العدد 43 – 44، في 5 كانون الثاني 1997) .

11. توماس باتريك كارول، حزب العدالة والتنمية هل هو نمط من أنماط الديمقراطية الإسلامية، مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية، نشرة استخبارات الشرق الأوسط، دمشق، 2002.

12. جلال عبد الله معوض، القوى الأجنبية ومشكلة الأقليات في الوطن العربي والخليج العربي، مجلة التعاون، الرياض، السنة الثانية، العدد(6)، نيسان 1987.

13. - - - - - - - - - - - - - ، تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج، شؤون عربية، العدد (67)، القاهرة، 1991.

14. - - - - - - - - - - - - - - - - ، دور تركيا في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج، مجلة شؤون عربية، العدد (69)، القاهرة، 1992.

15. جمشيد ممتاز، النظام القانوني للموارد المائية لمجاري المياه الدولية في الشرق الأوسط، مجلة شؤون الأوسط، العدد 48 كانون الثاني 1996.

16. جهاد عودة، التحالف العسكري التركي الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد 103، 2003.

17. جنكيز تشاندرا، صورة تركيا من الداخل، أزمة النظام السياسي دور الجيش، مجلة شؤون الأوسط، العدد 64، مركز الدراسات الاستراتيجية ، آب 1997.

18. حسن بكر أحمد، العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2000.

19. حسن ملا عثمان، صور من مواقف العلمانية في محاربة الإسلام عن طريق التعليم، مجلة كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام- الرياض، العدد السابع 1983.
20. حميد جاسم الجميلي، التطورات الاقتصادية الدولية وحسابات نهاية القرن العشرين، آفاق عربية، العدد 12، 1993.
21. خليل إبراهيم الطيار، الصراع بين العلمانية والإسلام السياسي، دراسات إستراتيجية، العدد(99)مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ، 2004، ص 57.
22. خليل مخيلف لفته، تركيا والاتحاد الأوروبي آمال معلقة، أوراق قارية، العدد 19، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2003.
23. خير الدين حسيب، التعاون العربي التركي إلى أين، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل، العدد 371، كانون الثاني 2010.
24. دهام محمود الجبوري، المؤسسة العسكرية التركية البنية والوظيفة، مجلة بيت الحكمة، دراسات اجتماعية، العدد (5)، بغداد، 2000.
25. رواء زكي يونس، التركيب القومي والديني في تركيا، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، العدد (5) السنة الثانية، بغداد، 2000.
26. ريم عوني، رؤية أوربية للدور التركي، مجلة السياسة الدولية، العدد 177، تموز 2009.
27. ريمون ماهر، الأزمة القبرصية كيفية إعادة الثقة بين طرفي الأزمة، مجلة السياسة الدولية، العدد 134، القاهرة، 1998.
28. سردار بويراز، مقاربة العلاقات التركية - الإيرانية من منظار أوسع، مركز الدراسات الإستراتيجية، مجلة شؤون الأوسط، العدد(135) ربيع 2010 ، بيروت.
29. ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1957.
30. ستار جابر، تركيا والاتحاد الأوروبي، مركز الدراسات الدولية، العدد (10)، جامعة بغداد، 2005.
31. - - - - - - ، أوروبا تتجه نحو اليمين، أوراق أوروبية، العدد 105، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002.
32. سمير صالحة، القومية في العلاقات العربية- التركية، مجلة أبعاد، المركز اللبناني للدراسات، العدد الثالث، أيار 1995.
33. صبيح بشير عذاب، الاتحاد الأوروبي وأثره في صنع القرار السياسي التركي تجاه الوطن العربي، مركز الدراسات الدولية، العدد (90)، بغداد، 2006.

34. الصفصافي أحمد المرسي، التطور الديمقراطي في تركيا الحديثة والمعاصرة، ج1، مركز الدراسات الشرقية، القاهرة، 2004.
35. ضاري رشيد الياسين، الولايات المتحدة الأمريكية و تهيئة البيئة الإقليمية للعدوان على العراق، أوراق قارية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (118)، شباط 2003.
36. طارق البشري، العلاقة بين العرب والأتراك، نظرة إجمالية، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، العدد الثاني، 1991.
37. عبد الجبار عبد مصطفى، السياسات الإقليمية التركية اتجاه القضية الفلسطينية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (5)، كانون الثاني 2002.
38. عبد العظيم رمضان، التأثير الحضاري للفتح العثماني في المشرق العربي في الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، تونس، منشورات مجلة التاريخية المغربية، 1984.
39. عبد العظيم محمود حنفي، إرسال قوات تركية وترميم الشراكة الإستراتيجية الأمريكية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد 154، القاهرة، أكتوبر 2003.
40. عبد الله عبد الدايم، القومية العربية ومستقبل النظام العالمي، مجلة شؤون عربية، العدد 74، حزيران 1993.
41. عبد الله تركماني وآخرون، الإسلاميون والحكم في البلاد العربية وتركيا، مركز الدراسات الدستورية والسياسية، مراكش، 2006.
42. علاء نورس ، الإصلاح الإداري العثماني بين النظرية والواقع، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد، العدد (32) ، آذار ، 1982 .
43. عمر الشويكي، استراتيجيات بناء الوحدة الأوروبية، مجلة السياسة الدولية، مركز دراسات السياسة الإستراتيجية بالأهرام، العدد (157)، القاهرة كانون الثاني 2004.
44. فيليب غوردون وعمر تاسبينا، تركيا على الحافة، الثقافة العالمية، العدد 147، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، آذار – نيسان 2008.
45. فؤاد نهرا، الاتجاهات السياسية في أوروبا وقضية انضمام تركيا، مجلة شؤون الشرق الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد (116)، خريف 2004.
46. لقمان عمر محمود، علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي بين الغموض وأشكال سوء التفاهم ، مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، المجلد (2) العدد (6)، في أيار 2005.

47. محسن خليل، المتغيرات الدولية الجديدة ومخاطرها على الأمن القومي العربي، مجلة دراسات سياسية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (1)، 1999.
48. مسعود ظاهر، فشل الكماليون في تشكيل حزب سياسي، مجلة شؤون الأوسط، العدد 116، بيروت، خريف 2004
49. محمد أحمد خلف الله ، العلمانية والاسلام، مجلة المستقبل العربي ، م د و ع ، بيروت العدد (5) ك2 1979.
50. مصطفى اللباد، أوربا وسياسة تركيا الشرق أوسطية، مجلة السياسة الدولية، العدد 182، تشرين الأول 2010.
51. مهدية صالح العبيدي، رجب طيب أردوغان زعيم حزب العدالة و التنمية في تركيا، الراصد الدولي ، مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد، العدد (79)، بغداد، 2003.
52. مجموعة من الخبراء ، ديناميكيات التطور التركي، خيارات استراتيجية للعلاقات الأمريكية - التركية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، آذار، 2010.
53. محمد نور الدين، تركيا والشرق الأوسط الكبير، مركز الدراسات الإستراتيجية، شؤون الأوسط، العدد 114، ربيع 2004، بيروت.
54. - - - - - - - - - - ، التوجه التركي في العهد الأمريكي الجديد.. إلى أين، دراسة مقدمة إلى مركز الجزيرة للدراسات، في 15 تشرين الاول 2009.
55. - - - - - - - - - ، الدين والسياسة في تركيا، مجلة شؤون الأوسط، العدد (118)، ربيع 2005، بيروت،
56. - - - - - - - - - - ، تركيا والشرق الأوسط الكبير، مركز الدراسات الإستراتيجية، مجلة شؤون الأوسط، العدد 114، بيروت، ربيع 2004.
57. محمد نور الدين، الانتخابات البلدية التركية: صعود الإسلام السياسي، شؤون تركيا، مركز الدراسات الإستراتيجية، تقرير فصلي عدد (13) خريف 1994، ، بيروت، 1994.
58. - - - - - - - - - - - ، التداعيات الإقليمية - تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، العدد 332، في تشرين الأول 2006.
59. - - - - - - - - - - - ، التعليم الديني في تركيا، مجلة شؤون الأوسط، العدد (65)، أيلول، 1997، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1997.
60. - - - - - - - - - - - ، الدين والسياسة في تركيا، شؤون الأوسط، العدد (118)، بيروت، نيسان 2005.

61. - - - - - - - - - - ، المواجهة بين الرفاه والعسكر، التباسات الديمقراطية والهُويَّة، مجلة شؤون الأوسط العدد (64) آب 1997، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1997.
62. - - - - - - - - - - ، تركيا إلى أين؟ دور وتحديات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(363) حزيران 2009.
63. - - - - - - - - - - ، تركيا والاتحاد الأوروبي، مسألة الهوية والرهانات والشرق الأوسط، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 116، في خريف 2004.
64. محمود السيد الدغيم، أوجلان: سيرته وإسراره ونضاله، مجلة المشاهد السياسي، العدد (157)، 14 - 20 آذار، 1999.
65. مسعود ظاهر، مسيرة تركيا الحديثة للدخول إلى الاتحاد الأوروبي، مجلة شؤون الأوسط، العدد 116، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، خريف 2004.
66. مها عبد اللطيف الحديثي، مستقبل العلاقات التركية اليونانية، نشره مركز الدراسات الدولية، العدد 15، جامعة بغداد، 1997.
67. ميشال نوفل، مدخل مفهومي للأزمة التركية: البنية السياسية والحركة الإسلامية، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، مجلة شؤون الأوسط العدد (64) أيار 1997.
68. نبيل محمد سليم، في ضوء الانتخابات التركية: الواقع و الأبعاد، الراصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (68)، أيلول 2002.
69. - - - - - - - - - - ، دور تركيا في الترتيبات الأمنية الأمريكية في الشرق الأوسط، قضايا سياسية، العدد (2)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2000.
70. نزار عبد اللطيف اسماعيل، معضلات العلاقات التركية- الأوروبية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (30) ، كانون الثاني 2005.
71. نوال عبد الجبار الطائي، المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية 1999ـ2006، مجلة دراسات إقليمية، العدد (7)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2007.
72. هشام ألحمامي، الحركة الإسلامية والعلمانيين، مجلة المجتمع الكويتية، العدد(1771)، الكويت، 2008 .

73. هيثم الكيلاني، تركيا و العرب: دراسة في العلاقات العربية التركية، مركز الأمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، سلسلة الدراسات الإستراتيجية (13)، أبو ظبي، 1998.
74. هيثم كريم صيوان، العلاقات العراقية التركية رؤية في إمكانات التعاون واحتمالات الصراع ، بغداد جامعة النهرين، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، (60) بيروت، ط1، تشرين الأول 2008.
75. وصال نجيب العزاوي، ورواء زكي الطويل، العلاقات الإقليمية لتركيا، دراسات استراتيجية، العدد 34، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002.
76. وصال نجيب ألعزاوي، القضية الكردية في تركيا حتى عام 1993، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد (80)، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد، 2005.
77. ياشار حجي صالح أوغلوا، تركيا ومشروع الشرق الأوسط الكبير، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، مجلة شؤون الأوسط، العدد 116، خريف 2004.
78. يوسف إبراهيم الجهماني. ثرثرة فوق المياه"تركيا وسوريا والعراق، ملفات تركية (2)، دار حوران، دمشق، 1999.
79. يوسف إبراهيم الجهماني، أوج الآن تركيا والأكراد، سلسلة ملفات تركية العدد (4)، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق، 1999.
80. - - - - - - - - - - - - - - - ، تركيا والأرمن، سلسلة ملفات تركيا، العدد (9)، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق، 2001

سادساً :- الرسائل والاطاريح الجامعية

1. باسل حسين زغير، التنمية السياسية في تركيا، دراسة تحليلية للازمات السياسية 1980 – 1993، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، 1995.
2. جليل عمر علي، السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط 1991- 2006، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين، بغداد، 2008.
3. حسن عبد الرحمن بكبير، بديع الزمان النورسي وأثره في الفكر والدعوة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدعوة الإسلامية - جامعة طرابلس، 1977.
4. حيدر عبد الجبار حسوني، المحددات السياسية الاقتصادية تجاه علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين، 2009.

5. حيدر عبد الرزاق خلف، الاستراتيجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي، دراسة مستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين، بغداد، 2009.

6. خليل إبراهيم الناصري، السياسة الخارجية التركية إزاء الشرق الأوسط المدة الواقعة من 1945-1991، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، 1995.

7. رعد عبد الجليل علي، الإسلام السياسي: أزمة التنمية والتحديث في أقطار الشرق الأوسط مع التركيز على تركيا وإيران، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، 1995.

8. رواء جاسم السعدي، الإسلام السياسي: حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم- جامعة الشرق الأوسط، عمان 2010.

9. طارق عبد الجليل، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا المعاصرة في ضوء المصادر التركية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس — القاهرة، 1988.

10. علي حسين أحمد، التيارات السياسية في تركيا وأثرها على مستقبل العلاقة مع العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، ، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد ، 2005.

11. عماد محمد صالح، العلاقات التركية اليونانية (1974-2004)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، 2005.

12. كوثر طه ياسين ، النظام السياسي التركي في ظل دستور عام 1982 وتوجهاته تجاه العراق ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد ، 2006.

13. محمد فارس حسن، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، 2006، ص290.

14. مهدية صالح ألعبيدي، الحركة الإسلامية في تركيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، 1998.

15. نجلاء ثامر محمود، الاتحاد الأوروبي ومستقبل النظام الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين، 2006.

سابعاً:- الصحف والمجلات

1- المجلات:-

1. مجلة أطياف السورية العدد(48) تشرين الأول 2009
2. مجلة أكتوبر المصرية، العدد 1038، في 1996/9/15 .
3. مجلة الأخبار، في 2010/6/4.
4. مجلة الاقتصادية الأسبوعية، دمشق، العدد (176) 26 كانون الأول/ ديسمبر.
5. مجلة البيان الإماراتية، العدد (600) في 15 تشرين الأول 2002
6. مجلة البيان، الإصدار الخامس، (الواقع الدولي ومستقبل الأمة)، الرياض، 2008.
7. مجلة البيان، العدد 111، السنة 11، نيسان 1997.
8. مجلة السبيل الأردنية، السنة (8)، العدد(399)، عمان، أيلول 2001.
9. مجلة العربي القاهرية، 17 تشرين الأول 1998.
10. مجلة الفسطاط، في 2010/6/14.
11. مجلة المجتمع الكويتية، العدد (1760)، مجلد 72، الكويت، 2007، – 33 .
12. مجلة المشاهد السياسي، لندن ، في 12- 2003/1/18.
13. مجلة النور، العدد(50) تموز1995 .
14. مجلة الوطن العربي، العدد 998 في 1996/4/19.
15. مجلة تونسية، العدد (18) فبراير 1999.
16. مجلة حراء الفصلية، آب، 2010، دمشق.
17. مجلة شرق نامة التركية العدد (7)، كانون الثاني، 2011.
18. مجلة نيوزويك الأمريكية (الطبعة العربية)، في 12 تشرين الثاني 2002.
19. مجلة نيوزويك (الطبعة العربية)، في 19 تشرين الثاني 2002.
20. مجلة مواقف، عدد 39، خريف 1980.

2- الصحف :-

1. صحيفة أخبار العالم، في 5 شباط 2010.
2. صحيفة الأخبار اللبنانية في 21 شباط 2001 .
3. صحيفة الإخبار اللبنانية في 21 شباط 2010
4. صحيفة الأخبار المصرية، في 2009/10/5
5. صحيفة الاتحاد في 2009/10/7
6. صحيفة الاتحاد في 2009/10/7
7. صحيفة أقشام التركية الصادرة في 4 أب 2009.
8. صحيفة الأهرام المصرية، 2 تموز 1996.

9. صحيفة الأهرام المصرية، في 29 شباط 1996.
10. صحيفة الأهرام المصرية، العدد 42355 في 23 تشرين الثاني 2002.
11. صحيفة الأهرام المصرية، العدد 42462 في 10 آذار 2003.
12. صحيفة الأهرام المصرية، العدد 42733 في 6 كانون الأول 2003.
13. صحيفة الأهرام المصرية، في 17 أيلول .201.
14. صحيفة الأهرام المصرية، العدد 45220، في 27 أيلول2010.
15. صحيفة أوان الكويتية، في 20 حزيران 2009.
16. صحيفة أورتا دوغو التركية، في 15 كانون الثاني 1994 .
17. صحيفة البلاد العراقية، 9 تشرين الثاني2003.
18. صحيفة البعث السورية، في 2003/12/28.
19. صحيفة تشرين السورية في 16 تموز 2003.
20. صحيفة تشرين السورية، الصادرة في 8 شباط 2011 .
21. صحيفة تشرين السورية، في 8 أيلول 1998.
22. صحيفة التآخي العراقية، في 20 تموز 2004.
23. صحيفة التآخي العراقية، في 17 تشرين الثاني 2009.
24. صحيفة التايمز البريطانية، في 22 تشرين الأول 2007.
25. صحيفة الحياة في 5 نيسان 2004.
26. جريدة الحياة، لندن في 2002/12/8.
27. صحيفة الحياة اللبنانية في 28 حزيران1996.
28. صحيفة الحياة اللندنية، العدد (17338) في 23 أيلول 2010.
29. صحيفة الحياة اللندنية، في 21 آذار 2005.
30. صحيفة الحياة اللندنية، في 4 كانون الأول 2002
31. صحيفة الحياة بتاريخ 2007/10/9.
32. صحيفة الحياة في 1996/3/26.
33. صحيفة الزمان العراقية في 14 تشرين الأول 2004.
34. صحيفة الزمان التركية، 30 أيار 2004.
35. صحيفة الزمان التركية في 4 تشرين الثاني 2009.
36. صحيفة الزمان التركية، 20 حزيران 2011.
37. صحيفة الزمان التركية، 29 تشرين الثاني 2010.
38. صحيفة السفير اللبنانية في 18 نيسان 2011 .

39. صحيفة السفير اللبنانية في 18 نيسان 2011.
40. صحيفة السفير اللبنانية، في 9 كانون الثاني 2004.
41. صحيفة السفير اللبنانية، العدد 11535 في 2010/3/8.
42. صحيفة الشرق الأوسط في 25 نيسان 1997.
43. صحيفة الشرق الأوسط السعودية، في 19 كانون الأول 2002.
44. صحيفة الشرق الأوسط اللندنية في 25 تموز 2003.
45. صحيفة الشرق الأوسط السعودية في 6 تشرين الثاني 2003.
46. صحيفة الشرق الأوسط، العدد 9199 في 4 شباط 2004.
47. صحيفة الشرق الأوسط، في 11 حزيران 2007.
48. صحيفة الشرق الأوسط السعودية، العدد10554، في 21 ت2 2007.
49. صحيفة الشرق الأوسط، العدد 10555 في 22 ت2 2007.
50. صحيفة الشرق الأوسط السعودية، في 17 أيلول 2009.
51. صحيفة الشرق الأوسط، العدد 12021 في 27 تشرين الأول 2011.
52. صحيفة الشرق الأوسط، العدد 12034 في 9 تشرين الثاني 2011.
53. صحيفة الشرق الأوسط، العدد 12036 في 11 تشرين الثاني 2011.
54. صحيفة الشرق القطرية، في 14 أب 2011.
55. صحيفة القبس الكويتية، العدد 13640، في 20 أيار 2011 .
56. صحيفة القدس العربي في 24 شباط 2009.
57. صحيفة القدس العربي في 20 ايلول 2009.
58. صحيفة المستقبل في 14 كانون الثاني 2003.
59. صحيفة المستقبل، بيروت، في 2002/2/4
60. صحيفة الدستور الأردنية العدد (14719)، السبت 9 أيار 2009.
61. صحيفة الدستور الأردنية في 20 آذار 1996.
62. صحيفة الدستور بتاريخ 1997/6/23.
63. صحيفة الرأي في 1996/2/8.
64. صحيفة الرياض السعودية في 7 حزيران 2007.
65. صحيفة الرياض السعودية، العدد (13978) في 1 تشرين الأول 2006.
66. صحيفة السفير اللبنانية العدد (11769) في 20 كانون الأول.
67. صحيفة السفير اللبنانية في 28 أيلول 2009.
68. صحيفة السفير اللبنانية في 18 نيسان 2011 .

69. صحيفة السفير اللبنانية، 27 تشرين الأول 2009
70. صحيفة السفير اللبنانية، في 11 أيار 2003.
71. صحيفة السفير اللبنانية، العدد (11912)، في 15 حزيران 2011.
72. صحيفة الشراع اللبنانية، السنة الثالثة عشر، العدد 653، في 7 تشرين الثاني 1991.
73. صحيفة الصباح التركية الصادرة في 1995/1/26.
74. صحيفة المستقبل اللبنانية في 26 حزيران 2001.
75. صحيفة المستقبل اللبنانية، في 2004/9/4.
76. صحيفة المستقبل اللبنانية، في 31 تموز 2001.
77. صحيفة المستقبل في 25 أيلول 2009.
78. صحيفة المستقل اللبنانية، في 2003/2/4.
79. صحيفة المشرق أضواء على الأحداث، العدد (22) في /2003/11/15.
80. صحيفة النهار اللبنانية في 1994/4/5.
81. صحيفة النهار اللبنانية في 29 /2002/11.
82. صحيفة النهار اللبنانية، العدد 24047 في 18 أيار 2010.
83. صحيفة النهار اللبنانية، في 2 تموز2010.
84. صحيفة النور السورية العدد (449) في 23 أب2010.
85. صحيفة الوحدة الأردنية الأسبوعية في 2003/10/23.
86. صحيفة الوسط التونسية، في 26 نيسان 2004.
87. صحيفة الوسط التونسية الصادرة في 20 تشرين الأول 2006.
88. صحيفة الوسط التونسية، الصادرة في 13 كانون الأول 2006
89. صحيفة الوطن التركية، في 20 أيلول 2006.
90. صحيفة الوطن، العدد 2148، 2 تموز 2001 .
91. صحيفة الوقت البحرانية العدد (128) الأربعاء 28 يونيو 2006
92. صحيفة "وول ستريت" الأمريكية، في 22 أيار 2010.
93. صحيفة جمهوريت التركية، في 3 شباط 1990
94. صحيفة جمهوريت التركية، الصادرة في 4 تشرين الثاني 2002 .
95. صحيفة حريت التركية، الصادرة في 7 شباط 2011 .
96. صحيفة دنيا الرأي الكويتية في 9 شباط 2008
97. صحيفة الزمان التركية، في 2010/2/7
98. صحيفة ميلليت التركية، في 26 كانون الأول 2005.

99. صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، النسخة العربية في 15 كانون الثاني 2011.

100. صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، النسخة العربية في 15 كانون الثاني 2011.

101. صحيفة يني شفق التركية في 2005/11/8.

ثامناً:- المواقع الالكترونية

1. http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/FI2E7.HTM
2. http://aljazeera.net/NR/exeres/2D23DEB1-965B-4A20-ABFF-A5D2A3F7E003.htm
3. http://aljazeera.net/Portal/Templates/Postings/PocketPcDetailedPage
4. http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news
5. http://www.akhbaralaalam.net/news_print.php?id=35555
6. http://www.akhbaralalaam.net/sitesinden09.07.2009tarhinde yazdirilmistir
7. ..http://www.akparti.org.tr/cizgi.ipg
8. http://www.aljazeera.net
9. http://www.aljazeera.net/NR/exeres/46190EDF
10. http://www.a-olaf.com/cms/news-action-show-id-1874.htm
11. http://www.asharqalarabi.org.uk/mu-sa1/b-mushacat-3395.htm
12. . http://www.bbc.co.uk/arabic
13. http://www.radiosawa.com/article_print.aspx?id=1507422
14. http://www.turkisheconomy.org.uk/economy/foreightrade.htm
15. .http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=428687
16. Turkey and gulf cooperation collncil sign agreement . TIMETURK، September 2009
17. Turkish Embassy- London. Economic outlook of Turkey
18. التقرير الصادر عن مكتبة الكونكرس الأمريكي على الموقع: http://www.photius.com/countries/turkey/economy/outlook.html
19. الشبكة الدولية للإنترنت: al-zaytouna centre for studies c، nsultations
20. شبكة المعلومات الدولي (نت) http:/news-albainah.net/ newes.aspx? function= printable id = 150 64 lang.
21. شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع http://www.ocpss.ahram.org.eg
22. شبكة المعلومات الدولية على الموقع: http/www.mesj.com/38html
23. شبكة المعلومات الدولية، على الموقع: www.alqudscenter.org/arabic/pages.php?local_type=128&&detailes=2&id1=215.
24. شبكة المعلومات الدولية، على الموقع: www.sis.gov.ps/arabic/roya/27/page3.html
25. شبكة المعلومات على الموقع: www.aljazeera.net/nr/exeres.

26. مجلة المعرفة الالكترونية، http://www.aljazeera.net/NR/exeres
27. مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية.
انظر: http://www.ahram.org.eg/acpss
28. موقع معهد الولايات المتحدة للسلام:
http://chinaasia-rc.org/index.php?p=21&id=659
29. موقع BBC.Arabic.com
30. موقع أخبار العالم على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت):
http://www.akhbaralaalam.net/news_detail.php?id=43156
31. الموقع الإلكتروني www.victr.org.
32. موقع أخبار تركيا اليوم على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت):
http://turkeytoday.net/node/4748 ، في 20 حزيران 2011.
33. موقع الجزيرة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت):
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/841B9B54-0E54-4461-8726-D2C9E19E339F.htm
34. موقع الحكومة التركية:
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/Pages/10Reasons.aspx
35. الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت):
http://eng.akparti.org.tr/english/index.htm
36. موقع المحيط للإخبار على الشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت):
http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=55764&pg=67
37. موقع المسلمين العلويين على الشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت):
http://alawi12.tripod.com/index.htm
38. موقع تايم تورك على الشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت):
http://ar.timeturk.com/news_detail.php?id=16918

تاسعاً:- مصادر متفرقة

1. التقرير الاستراتيجي العربي 2003، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2003.
2. التقرير الاستراتيجي العربي 2004، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2004.

3. التقرير الإستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 2002
4. التقرير الاقتصادي الصادر عن القناة الفضائية التركية الناطقة بالعربية TRT في 1 تموز 2011
5. تقرير البث التلفزيوني التركي لقناة ، TRT1 H ، في 30 أيلول 2005 .
6. تقرير البث التلفزيوني التركي لقناة ، TRT1 H ، في 13 نيسان 2005 .
7. تقرير معهد السياسة الخارجية التركية، المزاعم الأرمنية والحقائق التركية، أنقرة، 1983.
8. قناة TRT الفضائية التركية الناطقة باللغة العربية، في 12 حزيران 2011 .
9. القناةTRT الفضائية التركية الناطقة باللغة العربية، في 3 أيار 2011 .
10. قناة TRT الفضائية التركية الناطقة باللغة العربية، في 19 أيار 2010.
11. وكالة شينخوا للإنباء، في 5 نيسان 2009.
12. وكالة إخلاص للأنباء، أنقرة، في 26 نيسان 2011.
13. وكالة الإنباء العراقية في 20 تشرين الأول 1998.
14. وكالة تورك خبرلر، انقرة، في 18 تشرين الثاني 2002.

عاشراً:- المقابلات الصحفية والخاصة

1. احمد داود أوغلو، تصريح سياسي لشبكة NTV الفضائية في 30 كانون الثاني 2011.
2. أردوغان، مقابلة تلفزيونية، برنامج بلا حدود، قناة الجزيرة الفضائية، في20 ت2 2005.
3. تصريح الجنرال حسين كفريك أوغلوا رئيس الأركان العامة للجيش التركي : Turkish Daily News (Turkey August 23، 2001)
4. رجائي كوتان ، مقابلة تلفزيونية ، برنامج بلا حدود ، قناة الجزيرة الفضائية ، في 27 حزيران 2001 .
5. رجب طيب أردوغان، مقابلة تلفزيونية، برنامج لقاء اليوم، قناة الجزيرة الفضائية، في 30 نيسان 2010 .
6. رجب طيب أردوغان، مقابلة أجراها احمد منصور، قناة الجزيرة الفضائية، برنامج بلا حدود، في 20 تشرين الثاني 2005.

7. رجب طيب أردوغان، مقابلة تلفزيونية، برنامج لقاء اليوم، قناة الجزيرة الفضائية، في 30 آب 2008.

8. أردوغان حوار فهمي هويدي : لو انتهكت إسرائيل أجواء تركيا ستتلقى ردا مزلزلا، صحيفة الشروق الجديد المصرية، 8 تشرين الثاني 2009.

9. روني مارغوليز، حوار أجرته معه المحطة التركية (CET) للإخبار في 10 أيلول 2010. (1) رجب طيب

10. عبد الله غول، أوروبا في حاجة إلى الاقتصاد التركي، مقابلة تلفزيونية، القناة الفضائية العربية، في 4 أيار2009.

11. عمر فاروق كلايجي، مدير العلاقات الخارجية في حزب العدالة والتنمية، مقابلة خاص أجراها الباحث في مقر الحزب بمدينة اسطنبول يوم 9 تشرين الثاني 2009.

المصادر الأجنبية

1. Webster's، New World Diction، P.128.B.Oxford-Advanced Lerner's، Dice. Of Current English،
2. A.J Arbery، Religion in the Middle East، Vol. 2.
3. Arnold TOYNBEE، La Religion vue par un historien، Gallimard، Paris، 1963 .
4. Miller، W، The ottoman Empire and its suecessors، 1801- 1927، Cambridge، 1977.
5. George E Gruen، "Dynamic Palestinian Question in Turkish – Israeli Relations" Israel Affairs، Vol. No.4، 1995.
6. Geoffery lewis، Modern Turkey، Praegor publishers، New York ، 1974.
7. Feroz Ahmed، The Turkish Experiment in Democracy 1950- 1975، westview، Boulder، colarado، 1977. Halide Edid Turkey Facus west : A Turkish of Recent changesand Their origin (New Haven، CT : yale University press، 1930).
8. Ministry of Education، A Speech Delivered by Mustafa kemal Ataturk 1927 (Ankara: Bas، bakanlik Basime vim 1981).
9. Metin Heper، Isalam policy and Society in Turkey، Middle East Journal، No.3، 1981. Saban sitembolukbsi Turkiyede Islamin yeniden inkisafi (1950-1960) ، Ankara ، 1955
10. Lewis Bernard، «The Return of Islam»، Commentary، January 1976.
11. Ahmed Akgündüz، Tabular Yikiliyor، cüz 2، osmanli Arastirmalari Vakfi Yayinlari، Istanbul، 1997.
12. Aziz Karacak، Sülevman Hilmi Tunahan، Istanbul، 1997.
13. Gen Akademi Dregisi، Kasim، 1995
14. Dogan Duman، Turkiyede Islamcilik، Eyayinlari، Izmir، 1997.
15. Süleyman Arif Emre، Siyasette 35 Yil، C.2، Istanbul، 1991، S: 12، 131
16. Rusen Cakir، Ne Seriat Ne Demokrasi – Rafah Partisini، Anlamak، Metis Yayinlari، Istanbul، 1994
17. Sonner Yalgin، Hangi Erbakan، Basak Yayinlari، Ankara، 1994
18. Refah Partisi Tu Zu 94، Ankara، 1989.

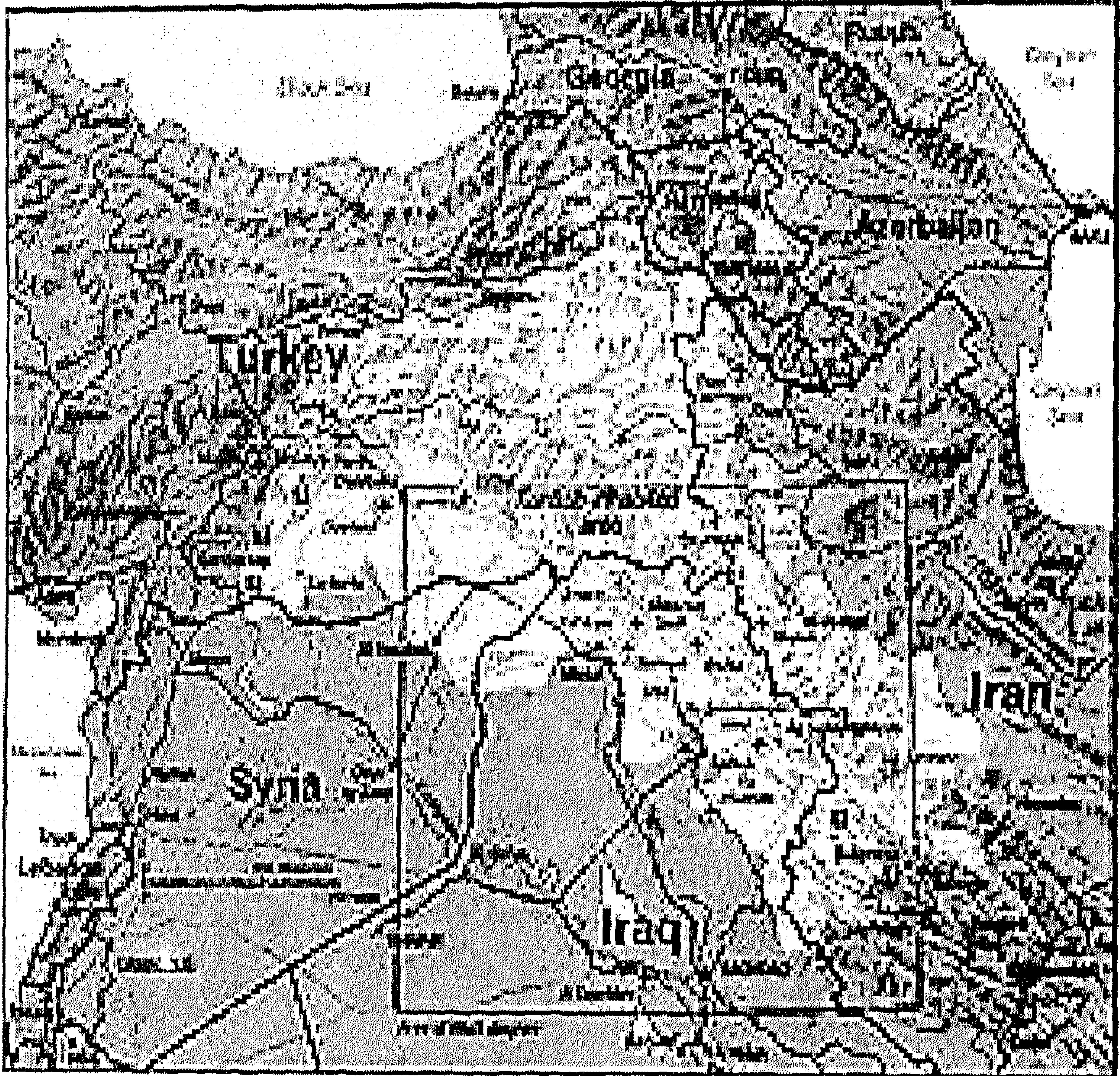
19. Ali Akel، Erbakan ve Geneeraller، Sura Yayineri، Istanbul، 1998.
20. Deborah Sontag، "The Erdogan Experiment،" The New York Times، 11 May 2003
21. Martin and M.parkar. water، the politics of scarcity. the middle East، Augues 1991.
22. Ihsan Dagi، Turkey Between Democracy and Militarism Post Kemalist Perspectives، Orion Kitabevi، Ankara، 2008.
23. Wendy kristianasen "La gauche turque entre militaries et islamistes" Le Monde Diplomatique، no. 539،Feverier 1999.
24. Moin Shaker ، politic of minirities : some perspectius delhi agonte puplications ، 1980 .
25. David Mcdowall، Amodern history of the Kurds، London; I.B. Tauris، 1996.
26. Pulent Aliriza and Seda Ciftci، Turkey's post-Election، Political Landscape، Turkey program، Center for Strategic and International Studies، www.csis.org/turkey/TU021108.htm. November 08، 2002
27. Guruas Kamuran . The Armenian an File ، the Myth of lnnorence Exposed ، londan ، 1985 .
28. Ihsan Gurkan،" Turkish – Israeli Relations and the Middle East Peace Process"
29. Turkish Review of Middle east stadies،7،1993،p.191.
30. Salahi Ramsdam ، The Ottman Armenians ، victims of Great power Diplomaey ، london ،1987
31. U.S.A. Senate Resolution 359-may ll ، 1920 . International /Affirmation of the Armenian
32. Genocide Armenian National institute 122 c street Nw. suite 360 washinghton Dc 2001
33. Dr. Abdullah Saydam ، the Armenian – Green Threat to Trabzon in the war of independeuce in yusuf sarway and Others ،the pontus lssue and the policy of Greece ، Ankara ، 2000.
34. Yasemin Celik، Contemporary Turkish Foreign Policy، praeger، London، 1999.
35. yauus ، Hakan ، Turkey's Relations with lstael.
36. Recep Gurelioglu، Bush Yonetimi Turkiyeye nasilbakiyor polibika ، yihi، SAY : 101 ، SubAT 2001.

37. Jon Gorvett، Turkey New B rooms، The Middle East، December 2002.
38. Meeting with Mr. Recgep Tayyip Erdogan، the Chairman of Justice and Development party in Turkey، Turkey Program، Center for Strategic and International Studies، January 28، 2002
39. Majid khaddorice، The Problem of Regional Security in the Middle East، The Middl East Journal، Vol-II، No.4، 1957.
40. George E. Gruen، Turkey's Relation with Isreal Arab Neighbor's، Middle East Review، Vol.XVII، No.3، USA 1985،
41. Meeting with Mr. Recgep Tayyip Erdogan، the Chairman of Justice and Development Party in Turkey Program Center for Strategic and International Studies، January 28،2002 .
42. Alnimizin Akiyla ، 2002-2009،Tanitim ve Medya Baskanligi. .
43. Alnimizin Akiyla ، 2002-2008،Tanitim ve Medya Baskanligi. .
44. Turkish Premier Rejects Idea of Islamic Common Market،" Anatolia news agency (Ankara)، 18 January 2004.
45. Helena Smith، "New Breed of Islamic Politicians Start to Find Their Feet،" The Guardian (London)، 10 March 2003.
46. David L. Phillips، "Turkey's Generals in Retreat،" Radikal،
47. 10 April 2004.
48. Ahmet Davytoglu، Strategik Derinlik Turkiye'nin Ulusalarasi
49. Konumu، (kurre yayinlari، Istanbul، 2007).
    a. Byron Theodoropoulos, "Perception and Reality: How Greeks and Turks See
    b. Each Other," in Thanos M. Veremis and Dimitrios Triantaphyllou, eds, The
    c. Southeast European Yearbook, 1997- 1998 (Athens: Hellenic Foundation
    d. for European and Foreign policy [ELIAMEP], 1998).

الملاحق

الملحق(١)

خارطة كردستان الكبرى



المصدر: كمال محمد، خارطة كردستان تسبب أزمة داخل حلف الناتو، صحيفة الريـاض السعودية، العدد (١٣٩٧٨) في ١ ت١ ٢٠٠٦، ص٦ .

الملحق (٢)

الواردات التركية بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٩ (مليون دولار)

العام	EU27	دول أوروبا الأخرى	الشرق الأوسط	دول آسيا الأخرى	المجموع
٢٠٠٢	٢٥٦٨٩	٧٤٨٧	٣١٨٦	٦٥٣٠	٤٢٨٩٢
٢٠٠٣	٣٥١٤٠	١٠٣٤١	٤٤٥٥	٩٦٤٤	٥٩٥٨٠
٢٠٠٤	٤٨١٠٣	١٥٧٥٧	٥٥٨٥	١٥٥٠٠	٨٤٩٤٥
٢٠٠٥	٥٢٦٩٦	٢٠٣٨٦	٧٩٦٧	٢٠٥٨١	١٠١٦٣٠
٢٠٠٦	٥٨٩٣١	٢٥٣٤١	١٠٥١٥	٢٥٣٨١	١٢٠١٦٨
٢٠٠٧	٦٨٦١٢	٣٤٢٥٤	١٢٦٤١	٣٣٦٥٨	١٤٩١٦٥
٢٠٠٨	٧٤٨٠٢	٤٤١٩٦	١٧٦٢٨	٣٨٠٨٧	١٧٤٧١٣
٢٠٠٩	٥٦٥٧١	٢٦١٥٤	٩٥٩٤	٢٨٣٥	٩٥١٥٤

المصدر : الدكتور محمد ياس خضير الغريري، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الإتحاد الأوروبي (١٩٩٣ – ٢٠١٠)
مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحة الدكتوراة ١٩٩٢، بيروت تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٠، ط١

الملحق (٣)

الصادرات التركية بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٩ (مليون دولار)

العام	EU27	دول أوروبا الأخرى	الشرق الأوسط	دول آسيا الأخرى	المجموع
٢٠٠٢	٢٠٤١٥	٣٤٤٠	٢٦٠٧	١٧٩٠	٢٨٢٥٢
٢٠٠٣	٢٧٣٩٤	٣٣٦٢	٥٤٦٥	٢٣٤٨	٣٨٥٦٩
٢٠٠٤	٣٦٥٨١	٤٥٠٧	٧٩٢١	٢٥٤٤	٥١٥٥٣
٢٠٠٥	٤١٣٦٥	٥٨٥٥	١٠١٨٤	٣٠٢٩	٦٠٤٣٣
٢٠٠٦	٤٧٩١٩	٧٩٢٧	١١٣١٢	٣٩٤١	٧١٠٩٩
٢٠٠٧	٦٠٣٩٩	١٠٨٤٣	١٥٠٨١	٥٢٢٧	٩١٥٥٠
٢٠٠٨	٦٣٣٩٠	١٥٦٧٨	٢٥٤٣٠	٧٠٧٤	١١١٥٧٢
٢٠٠٩	٤٦٩٩٣	١١٣٥٩	١٩١٨٩	٦٧٠٤	٨٤٢٤٥

المصدر : الدكتور محمد ياس خضير الغريري، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الإتحاد الأوروبي (١٩٩٣ – ٢٠١٠)
مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحة الدكتوراة ١٩٩٢، بيروت تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٠، ط١

الملحق (٤)

مؤشرات الاقتصاد التركي

الناتج القومي	مساهمة القطاعات في الناتج القومي (بالمئة)			النفط والغاز										الديون	الصادرات والواردات ٢٠٠٧	
	الزراعة	الصناعة	الخدمات	الإنتاج		استهلاك		تصدير		استيراد		احتياطي			الصادرات	حجم الواردات
				نفط	غاز	نفط	غاز	نفط	غاز	نفط	غاز	نفط	غاز		الصادرات	حجم الواردات
١,٠٢٨ تريليون (٢٠٠٨)	٨,٥	٢٨,٦	٦٢,٩	٥٢,٩٨٠ برميل/يوم (٢٠٠٩)	١,٠١٤ مليون م٣ (تقدير ٢٠٠٩)	٥٧٩,٥٠٠ برميل/يوم (٢٠٠٩)	٣٥,٠٧ مليار م٣ (تقدير ٢٠٠٩)	١٤٩,١٠٠ برميل/يوم (٢٠٠٨)	٧٠٨ م٣ (تقدير ٢٠٠٩)	٥٦٠,٠٠٠ برميل/يوم (٢٠٠٨)	٣٥,٧٧ مليار م٣ (تقدير ٢٠٠٩)	٢٨٤,٧ مليون برميل (تقدير ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)	٨,٤٩٥ مليار م٣ (تقدير ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)	٢٧٤ مليار دولار (تقدير ٢٠٠٩)	١٠٩,٧ مليار دولار (تقدير ٢٠٠٩)	١٣٤,١ مليار دولار (تقدير ٢٠٠٩)

المصدر : الدكتور محمد ياس خضير الغريري، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الإتحاد الأوروبي (١٩٩٣ – ٢٠١٠)
مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحة الدكتوراة ١٩٩٢، بيروت تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٠، ط١

الملحق (٥)

بسم الله الرحمن الرحيم

بروتوكول ينظم الجلسات التفاوضية بين ممثلي المجلس السياسي للمقاومة العراقية وممثلي الحكومة الأمريكية.

اسطنبول 6 مارس 2009

تم الاتفاق بين الطرفين المجلس السياسي للمقاومة العراقية و ممثلي الحكومة الأمريكية في هذا اللقاء على ما يلي:

1. يلتزم المجلس السياسي بتسليم أسماء 15 ممثل/قائد سياسي من ضمن فريق التفاوض [illegible] التركي. وفي حالة تعرض الوفد المفاوض للاعتقال أو [illegible] التنقل داخل العراق أو خلال مغادرته العراق، ستلتزم الحكومة التركية بإبلاغ السلطات الأمريكية التي ستلتزم بحل المشكلة. وفي حالة اعتقال [illegible] الوفد المفاوض من قبل القوات العراقية داخل العراق أو [illegible] سيبذل الجانب الأمريكي والجانب التركي جهودهما مع الحكومة العراقية من أجل إطلاق سراحهم.
2. اتفق الطرفان على تحديد مستوى التمثيل في فريق التفاوض (فني، خبراء، سياسيين، [illegible]) قبل مدة من عقد الجلسة بالتنسيق مع الجانب التركي.
3. حجم الوفد [illegible] متساوي من حيث العدد بين الطرفين ويشملهم عدد [illegible]
4. مكان انعقاد جلسة التفاوض يتم الاتفاق عليه قبل مدة عشرة أيام من تاريخ انعقاد [illegible] مع الجانب التركي.
5. موعد الجلسة التالية للتفاوض يتم الاتفاق عليه من قبل الطرفين.
6. المدة الزمنية التي ستستغرقها المفاوضات بين الطرفين لا تتجاوز نهاية شهر حزيران من عام 2009 [illegible]
7. اتفق الطرفان على أن يكون [illegible] التركي طرفا وسيطا وطرفا ضامنا طيلة فترة المفاوضات ويحق للمجلس السياسي [illegible] العراقية أن يطلب أطرافا ضامنة أخرى.
8. اتفق الطرفان على سرية المفاوضات وعدم تسريب [illegible] منها إلى الإعلام إلا باتفاق مسبق بين الطرفين.
9. اتفق الطرفان على عدم استخدام آلات التصوير والتسجيل خلال الجلسات.
10. يلتزم الجانب الأمريكي بأن لا يتفاوض مع مجموعات مقاومة مسلحة أخرى أثناء فترة التفاوض، من أجل إفساح المجال للمجلس السياسي لتوسيع التفاوض معهم (وسيتم تأكيده من قبل الوفد الأمريكي بعد استشارة الحكومة الأمريكية)

ممثل المجلس السياسي للمقاومة العراقية

ممثل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

بشهادة ممثل الحكومة التركية

المصدر: http://www.akhbaralaalam.net/news_detail.php?id=27402

في ٢٤ تموز ٢٠٠٩

الملحق(٦)

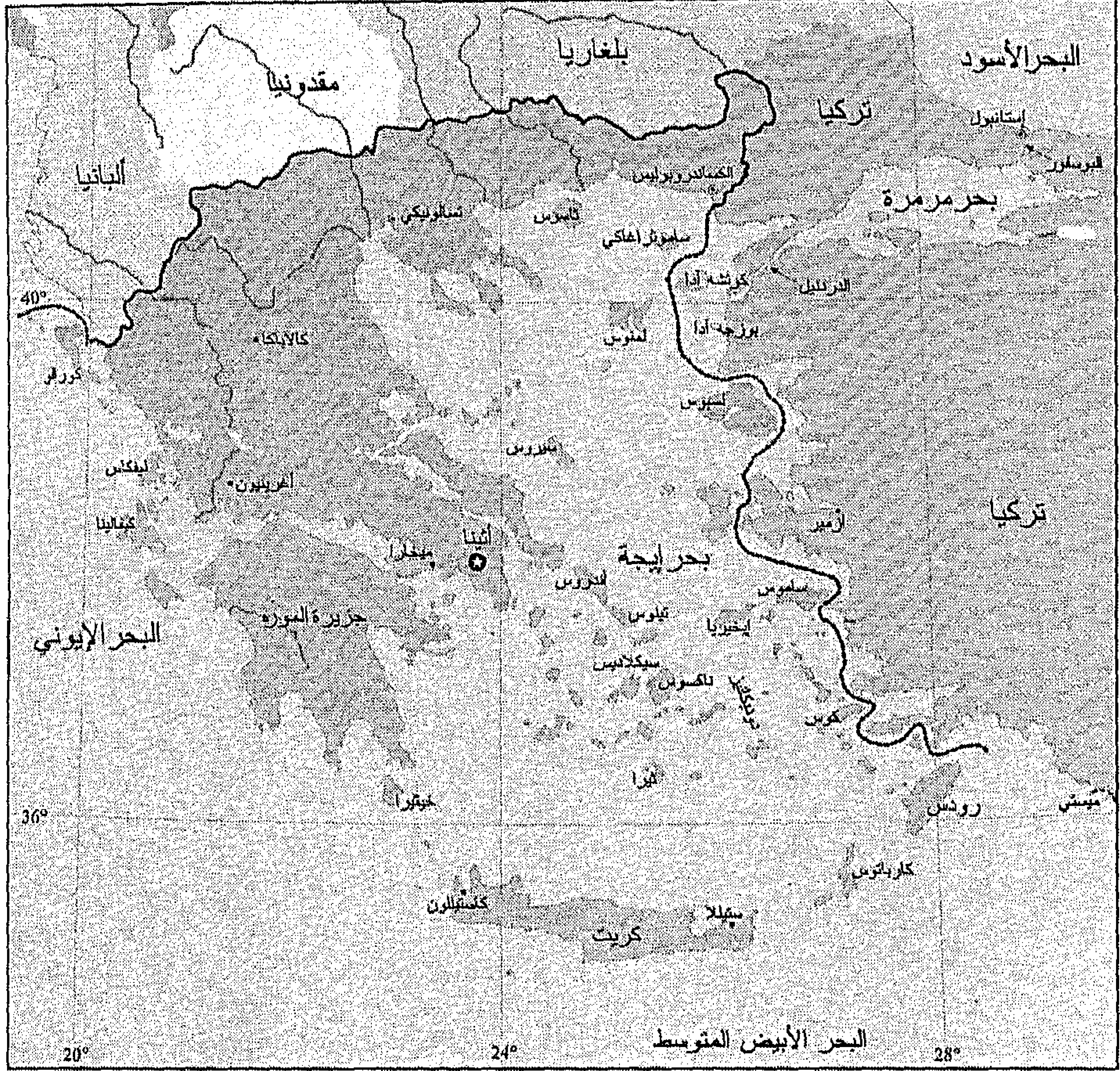
خارطة التقسيم الفعلي لقبرص

المصدر: موقع مقاتل من الصحراء، على شبكة المعلومات الانترنت:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/SeraTurkGr/sec06.doccvt.htm

الملحق (٧)

خارطة بحر ايجة والجزر اليونانية والتركية

خريطة



بحر إيجه والجزر اليونانية والتركية

المصدر: موقع مقاتل من الصحراء، على شبكة المعلومات الانترنت:

الملحق (٨)

الميزان التجاري بين تركيا والولايات المتحدة (بالمليون دولار)

العام	الصادرات	الواردات	حجم التجارة	فرق الصادرات إلى الواردات
١٩٨٥	٠,٥٠٦	١,١٣٦	١,٦٤٢	ـ ٦٣٠
١٩٩٠	٠,٩٦٨	٢,٢٨٢	٣,٢٥٠	ـ ١,٣١٤
١٩٩١	٠,٩١٣	٢,٢٥٥	٣,١٨٦	ـ ١,٣٢٤
١٩٩٢	٠,٨٦٥	٢,٦٠٠	٣,٤٦٥	ـ ١,٧٥٥
١٩٩٣	٠,٩٨٦	٣,٣٥٠	٤,٣٣٦	ـ ٢,٣٦٤
١٩٩٤	١,٥٢٠	٢,٤٢٩	٣,٩٤٩	ـ ٩٠٩
١٩٩٥	١,٥١٤	٣,٧٢٤	٥,٢٣٨	ـ ٢,٢١٠
١٩٩٦	١,٦١٦	٣,٢٨٨	٤,٩٠٤	ـ ١,٦٢٧
١٩٩٧	١,٩٧٧	٣,٩٩٥	٥,٩٧٢	٢,٠١٨
١٩٩٨	١,٢٣٥	٢,٢٠٧	٣,٤٤٢	ـ ٩٧٢
٢٠٠٤	٤,٨٦٠,٠	٤,٧٤٥,٢	٩,٦٠٥,٢٠	١١٥
٢٠٠٥	٤,٩١٠,٧	٥,٣٧٥,٥	١٠,٢٨٦,٢٠	ـ ٤٦٥
٢٠٠٦	٤,٠٦٠,٠	٦,٢٦٠,٩	١١,٣٢١,٨٠	ـ ١,٢
٢٠٠٧	٤,١٤٤,٩	٨,١٤٤,٥	١٢,٢٨٩,٤٠	ـ ٤,٤
٢٠٠٨(*)	٧٣٣,٤	٢,٤١١,٦	٣,١٤٥,٠٠	ـ

(*) خلال الأشهر كانون الثاني/ يناير، وشباط/ فبراير، وآذار/ مارس فقط.

المصدر : الدكتور محمد ياس خضير الغريري، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الإتحاد الأوروبي (١٩٩٣ – ٢٠١٠) مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحة الدكتوراة ١٩٩٢، بيروت تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٠، ط١

الملحق (٩)

الاستثمارات الأمريكية في تركيا وأعداد السياح الأمريكيين إلى تركيا

العام	الاستثمارات الأمريكية (مليون دولار)	عدد السواح الأمريكيين (١٠٠٠)
١٩٩١	٤٦٠,٨٧	٧٩
١٩٩٢	١٩٧,٥٥	١٨٢
١٩٩٣	٢٤٨,٣٤	٢٥٤
١٩٩٤	١٥٨,٣٢	٢٧١
١٩٩٥	٢٣١,٣٧	٢٩٠
١٩٩٦	١٧٩,٤٤	٣٢٦
١٩٩٧	١٧٤,٤٨	٣٦٥
١٩٩٨	٢٩٧,٢٠	٤٣٩
١٩٩٩	٢٩٢,٥١	٣٩٥
٢٠٠٢	١,٩ مليار دولار	-
٢٠٠٣	٢ مليار دولار	-
٢٠٠٦	١٢ مليار دولار	-

المصدر : الدكتور محمد ياس خضير الغريري، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الإتحاد الأوروبي (١٩٩٣ – ٢٠١٠) مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحة الدكتوراة ١٩٩٢، بيروت تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٠، ط١



حزب العدالة والتنمية
دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية والخارجية

الباحث في سطور
الدكتور سلمان داود سلوم العزاوي

- ولد الباحث في -محافظة ديالى- جمهورية العراق.
- أكمل دراسته الابتدائية والثانوية عام ١٩٨٠ في محافظة ديالى.
- تخرج من الكلية العسكرية الثانية العراقية وأصبح ضابط في الجيش العراقي عام ١٩٨٣، وتدرج في الرتب العسكرية حتى وصل رتبة عقيد عند الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣.
- حصل على شهادة البكالوريوس من كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد عام ١٩٩٨.
- حصل على درجة الماجستير في النظم السياسية من كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد عام ٢٠٠١.
- اعتقل من قبل قوات الاحتلال الأمريكي في العراق للمدة من ٢٠٠٤ لغاية أب ٢٠٠٨ بسبب مواقفه المناهضة الاحتلال الأمريكي.
- نال درجة الدكتوراه بامتياز في فلسفة العلوم السياسية- فرع النظم السياسية من كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد في نيسان ٢٠١٢.
- من مؤلفاته كتاب السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه الأقليات الدينية في العالم الإسلامي.
- لديه العديد من البحوث العلمية المنشورة في المجلات العراقية والعربية المختصة.
- شارك في العديد من المؤتمرات والندوات العلمية في العراق ومصر ولبنان والمملكة الأردنية.



أمنة للنشر والتوزيع
من أجل مجتمع أرقى

عمان - شارع الملكة رانية
(الجامعة الأردنية)
مقابل كلية الزراعة
مجمع سمارة (233)
هاتف : 99670131 7 962+
amnah2m@yahoo.com
info@amnahhouse.com
www.amnahhouse.com